

سه ماه در قلع
داخل کتبخانه گردید

۱۷۱۱ هجری

فتاوی قاضیان

در فقه حنفی باعانت تصحیح مولوی محمد مراد مغنی سوپریم کورٹ و مولوی حافظ
احمد کبیر امین مدرسہ کبیری ہمارو مولوی محمد سلیمان ہروی مولوی جرنیل
کینیٹ و مولوی غلام عیسی متعلق صدر دیوانی و مولوی تنیر الدین ارزانی ہمار جلد قلب
طبع پذیرفت

مطبع

اشپاٹک لیتھوگرافک ٹامس بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد ثالث

از کتاب الاجارات و کتاب القسمہ پانصد و ہشتاد و پنج صفحہ

س ۱۳۵۵ سنہ عیسوی

منتخب
۱۹۵۸ء

٣٢٦
عن شهادة الباطلة المشبهة بالحق
لو قال هذا ليس على قولي بنية
ثم جاء ببينة عن محمد بن ابي
تقبل

بها الاجارة وفي تعليق انعقادها بالشرط وتعليق انقضاءها وتحدد انعقادها ٢

فصل في اجارة الطويلة ١٢

فصل في اجارة الوقت ومال المقيم ٢٥٨

فصل فيما يجب الاجر على المستاجر

وفيما لا يجب ٣١

باب الاجارة الفاسدة ٢٢٧

مسائل الاجرة المشتركة

فصل في الجاني والثاني ٧٠

فصل في كمال وما يرجع اليه ٧٢

فصل في البقار والرعي ٧٣

فصل في القصار ٧٨

فصل في الخياط والنساج ٨٢

فصل في الحفار ٩٠

فصل في اجارة الدواب والضمان

فيما يجب وفيما لا يجب ٩١

فصل فيما يكون تضييعا للذات وللإل ٩٩

فصل في نواحي الاجارة ١٠٤

.....	فصل في ما ينتقض به الاجارة	١٠٦
.....	وما لا ينتقض به	١٠٧
.....	فصل في الاجارة الظئر	١١٧
.....	فصل في اختلاف الامير والتاجر	١٢٠
.....	كتاب الدعوى والبيعات	١٢١
.....	فصل في معرفة اهل القضاء	١٢٢
.....	والدخول في القضاء والتخريف عنه	١٢٩
.....	باب الدعوى	١٣٩
.....	فصل في الدعوى يخالف	١٤٠
.....	الشهادة وما يصير به متناقضا	١٤٢
.....	فصل في دعوى المنقول	١٤١
.....	فصل في دعوى الدو والاراضية	١٤٥
.....	فصل في دعوى الملك بسبب	٢٠٥
.....	فصل في دعوى النكاح	٢٠٦
.....	فصل في ما يتعلق بالنكاح من المهر	٢٠٥
.....	والولد وغير ذلك	٢٢٥
.....	فصل في الخصومة بين الزوجين في الثقل	٢٣٣
.....	باب دعوى الحائط والطريق	٢٣٥
.....	باب اليمين	٢٤١
.....	باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعده	٢٤٥

- فصل في المن يجوز قضاء القاضي له
- ومن لا يجوز وما للقاضي ان يضل ٣٩٨
- فصل في ما يقضي في الجتهادات وما ينفذ
- قضاؤه وما لا ينفذ ٣٩٩
- كتاب في الشهادات ٣٩٩
- باب فيمن لا يجوز شهادتهم ٣٩٩
- فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه ٣٩٩
- مسألة التزكية ٣٩٩
- فصل فيمن لا تقبل شهادته للحملة ٣٩٩
- فصل في من اتهمه اذات الباطلة شهادة ٣٩٩
- الانسان على فعل نفسه ٣٩٩
- فصل في الشهادة التي تخالف الدعوى ٣٩٩
- فصل في تكذيب الشهود ٣٩٩
- فصل في الشاهد يشهد بعد ما اخبرنا والحق ٣٩٩
- وما يحل له ان يشهد والشهادة على الكتاب ٣٩٩
- فصل في الشهادة على الشهادة ٣٩٩
- فصل في كتاب القاضي للقاضي ٣٩٩
- كتاب الوكالة ٣٩٩
- فصل في التوكيل بالنصومة من غير رضا الخصم ٣٩٩
- فصل في التوكيل بالبيع والشراء ٣٩٩

٢٣٩	فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعناق
٢٥١	مسائل التوكيل بالطلاق والعناق
٢٥٤	كتاب الكفالة والحوالة
٢٩٢	فصل في الكفالة بالمال
٢٩٩	مسائل الأمر
٢٧٧	فصل مسائل السفينة
٢٧٩	مسائل الحوالة
٢٨٤	كتاب الصلح
٢٩١	باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل الفضولي
٢٩٥	فصل في الصلح عن الدين
٢٩٩	فصل في الإبراء
	باب صلح الأعمال والصلح عن الأمانات
٥٠٣	والمضمونات والجنايات والحدود والمقوق
٥٠٩	باب الصلح عن العقار وما يتعلق به
٥١٣	فصل في الصلح عن دعوى العقار
٥١٨	باب في الحيطان والطريق وبجار الماء
٥٢٩	فصل فيما يجب لأحد الشريكين أن يفعل في المشترك
٥٣٣	فصل في المهابة
	فصل في ذكر الباطن تكون اقرايا بالملك
٥٣٧	للخاطب وما لا يكون

كتاب الاقرار ٥٣٥

فصل فيما يكون اقرارا ٥٣٥

فصل فيما يكون اقرارا بيني

او بين اثنين ٥٣٦

فصل في الرجوع على الاقرار ٥٣٦

فصل في القرض والابراء ٥٣٦

فصل في اقرار المريض ٥٣٦

كتاب القسمة ٥٣٩

فصل في قسمة الدار والعقار ٥٣٩

فصل فيما يدخل في القسمة ٥٤١

فصل في قسمة الوصي والاب ٥٤١

تمام شد فهرست جلد ثالث فتاوى قاضيخان

فصل في الالفاظ التي ينعقد بها الاجارة وفي تعليق

انعقادها بالشرط وتعليق انفساخها وتجدد انعقادها

بعد انفساخها وفي الاجراء عن الاجرة قبل وجوبها . رجل قال لغيري اشتريت منك

خديعة بمك هذا شهر بكذا كلفت فاسدة . ولو قال وهبت منك منفعة هذه

الدار شهر بكذا او قال ملكتك منفعة داري هذه شهر بكذا كانت الاجارة

بجائزة لان الاجارة تمليك المنفعة المعدومة بعوض وبيع المعدوم باطل

فلا يجوز تمليكها بلفظة البيع والشراء اما تمليك المعدوم بما سوى البيع والشراء

بجائز كالوصية ونحو ذلك فلو لم يجز تمليكها بما سوى البيع والشراء ينسد

باب الاجارة . وذكر في كتاب المصلح رجل ادعى شقصاصا من دار فانكر المالك

عليه فصالحه على سكنه بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنين جاز فلو ان

المالك آجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز

في قول محمد رحمه الله . ولو ان المالك باع سكنى هذه البيت من رجل لا يجوز

لان تمليك السكنى بعوض اجارة والاجارة لا تنعقد بلفظ البيع . رجل

قال لغيري بعثت منك منفعة هذه الدار شهر بكذا لا يجوز كما لا يجوز بيع خديعة

العبد شهر بكذا او قد ذكرنا . ولو قال اجرتك منفعة هذه الدار شهر بكذا

ذكر في بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة اذا اضيفت الى الدار

لا الى المنفعة . وذكر شيخ الاسلام المعروف بنحو اهرزاه انه اذا اضاف

الاجارة الى المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في الكتاب اذا قال وهبت منك منفعة

هذه الدار شهر بكذا جاز وانما لا يجوز اذا اضاف البيع الى المنفعة

٣

الدار من منفعة الدار لا ينفقد بلفظ البيع . ولو قال اعرت منك داري
 هذه شهر يدبرهم كانت اجارة عيانة لان الاعارة بعوض تكون اجارة
 . ولو قال اجرت منك داري هذه شهر يغير عرض كانت اجارة فاسدة
 ولا يكون اعارة لانه الاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض بمنزلة البيع
 في الاعيان ولو قال اجرت منك هذه العين بغير عوض كان باطلا او فاسدا ولا
 يكون هبة وكذا الاجارة اما الاعارة ما خوذ من التعاوير والتداول والتعاوركما
 يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاوير بعوض يكون اجارة . ولو دفع
 داره الى رجل على ان يسكنها ويرفعها ولا اجرة عليه كانت اعارة فانه ذكر في الأصل
 ان اشترط الموهب على المدفوع اليه بمنزلة اشترط نفقة المستعار على المستعير
 وبين لك لا يبطل الاعارة . وجعل في الغير اجرتك داري هذه راس الشهر
 كل شهر مبعوثا اجارة في قولهم . ولو قال اذا جاء راس الشهر فقد اجرتك
 هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقهاء ابو الليث رح وابوبكر الاسديان
 ربح يجوز ذلك وقال ابو القاسم الصنفار رحمه الله لا يجوز لانه تعليق
 التمليك بعوض فلا يصح كما لو علقها بشرط اخر والذي يؤيد قوله ما ذكر
 في الجامع الصغير جعل جلف ان لا يخلف ثم قال لامرأته اذا جاء غد فانت
 طالق كان حائنا في يمينه . والذي يؤيد قول الفقهاء ابي الليث ما
 ذكر في المنتقى رحمه الله خيار الشرط في البيع فقال بطلت خياري غدا او قل
 ابطلت خياري اذا جاء غد كان ذلك جائزا . قال وليس هذا كقوله ان
 لم افعل كذا فقد ابطلت خياري فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يبيح لا محالة
 . ولو اجرد داره كل شهر بكذا ثم قال اذا جاء الشهر فقد ابطلت الاجارة قال الفقهاء

ابو بكر الملقب بريح كما يبيع تعليق الاجارة بمجيئ الشهر يبيع تعليق فسخها بمجيئ الشهر وغيره
من الاوقات ومسئلة المنتفع بتعليق ابطال الخيار تؤيد قوله . وقال شمس الائمة
الشيخية قال بعض اصحابنا ربح اخذ الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح
وتعليق الفسخ بمجيئ الشهر وغير ذلك لا يبيع والفتوى على قوله وذكره رحمه الله
ان تعليق الخيار بالشرط المتعارف جائز فانه قلل في شرح الجامع الصغير اذا
قال الخيار ان خطته اليوم فلك درهمان وان خطت غدا فلك درهم فلان
الخياط قال لصاحب الثوب اذا جاء غدا وما خطته حططت عنك درهما فانه
يحق ذلك . رجل قال لغير اجرتك دابتي هذه غدا بدرهم فاجرها اليوم
غير الثلاثة ايام فجاء الغد واراد المستاجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية
فيه روايتان عن اصحابنا ربح في رواية الاول ان يفسخ الاجارة الثانية وله
اخذ نصير رحمه الله في رواية ليس له ان يفسخ الثانية . وبه اخذ الفقيه
ابو جعفر رحمه الله والفقيه ابو الليث وشمس الائمة الحلواني ربح وهو قول
عيسى بن ابان ربح وعليه الفتوى . وذكر شمس الائمة الشيخ رحمه الله
الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يظهر الثانية في حق
الاول ولو كانت الاول ناجزة لا يظهر الثانية في حق الاول وهذا اذا كانت
الاول مضافة الى الغد ثم اجر من غير اجارة ناجزة . ولو كانت الاجارة الاولى
مضافة الى الغد فرباع من غير ذكر في المنتفع فيه روايتان في رواية قال ليس للأجر
يباع قبل مجيئ الوقت . وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيئ الوقت صح
ملحق والفتوى على انه ينفذ البيع ويبطل الاجارة المضافة وهو اختيار
شمس الائمة الحلواني ربح اذا نفذ بيعه فان رد عليه يعيب بقضاء اوجه

في العبة تمهل حتى وقت الاجارة عادت الاجارة الى حالها وان عادت اليه بملك مستقبل
لا يعود الاجارة واذا اجر الرجل اجارة ناجزة ثم اجر من غيره لا ينقصد الاجارة الثانية
في حق الاجر جهة ان الاجر مع المستاجر الاول لو تفاضا الاجارة لا يجب عليه ان يسلمه
الى الثاني فصل في البيع اذا انقضى البيع بما هو نوع من كل وجه كان الاجر ان يسلم الى المستاجر
اصل المسئلة ما ذكر في ادب القاضي . عينة في يد رجل تنازع فيه اثنان احدهما
يد عليه الاجارة والاخر يد عليه الشراء فاقرا المدعي عليه للمستاجر فان اردت الشراء
ان يحلفه على البيع كان له ذلك لان الاجارة وان ثبت باقراره لا يكون فوق
الثابت عيانا . ولو اجر ثم باع من اخر لم يزم البيع في حق الآخر واذا انكر بيعه
كان له ان يحلفه . ولو ان المدعي يدعي اجارة فاقرا المدعي عليه باجارة
احدهما لم يكن للأجر ان يحلف لغير اجارة احدهما لما ثبت باقراره صار كانه
اجرته اجرا لا يصح الاجارة الثانية فلا يكون له ان يحلفه ولو اجر دابته من
رجل ثم اجرها من غيره وسلم وجاء الاول واراد ان يقيم البينة على الاجارة
ان كان الآخر حاضرا قبلت بينته عليه وان كان هو مقرا باجارة الاول لان
اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآخر غائبا لا يقبل بينته الاول
على الثاني لان يد التأيد امانة فلا يكون خصما للمدعي ولو اجر ثم باع وسلم
فجاء المستاجر وادعى الاجارة قبلت بينته على المشتري . وان كان الاجر غائبا
لان المشتري يد الملك لنفسه فكان خصما لكل من يد حقا في ذلك العين .
وكذا لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انزعاه من يده بغير اذنه
وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن واراد ان يسترده من المشتري
واقام البينة على الرهن قبلت بينته وان كان الراهن غائبا فيؤخذ العين

من يد المشتري فيسلم إلى المثلين لما قلنا . ذكر مسألة الرهن في الرهانات
ومسألة الاجارة في المختصر . ولو اجهم من غير اجارة فاجرة ثم بلغ من
غير لا يتخذ بيعة في حق المستاجر فان اراد المستاجر ان يفسح البيع اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ . رجل قال لغيره اجرتك هذه الدار سنة
بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال بعضهم كانت الاجارة بالف ومائتي درهم ويكون القول
الثاني نسخا للاول كما لو باع بالف ثم باع بالكثرينفسخ الاول وينعقد الثاني . قال مولانا
رحمه الله وفيه نوع اشكال وهو انه لو جعل هذا نسخا للاول ابتداء لاجارة ينبغي
ان يجوز الاجارة في الشهر الاول فتجد بجي كل شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار
عند تجد وكل شهر . كما لو قال اجرتك هذه الدار كل شهر بكذا . قال الفقهاء ابو الليث
رحمهما انما يجعل هذا نسخا للاول اذا قصد ان يكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا
غلط في التفسير يلزمه الا لا لانهما لم يقصد نسخ الاول . فلوان الاجارة قصد
الرجوع وادعى المستاجر الغلط في التفسير قال مولانا ينبغي ان يكون القول قول الاجر
اما لانه هو المتكلم فيكون القول في البيان قوله اولان هذا ابتداء ظاهرا فيكون
القول قول من يملك الابتداء كما لو تواضعا على بيع التلحة ثم باشر البيع من غير شرط
كان المعتبر هو البيع الظاهر الا ان يتفقا على انهما باشرا على تلك المواضعة . رجل قال
لغيره اجرتك دار في هذه يوما واحدا او سنة مجانا فساكنها كان عليه اجر الثلث في
يوم واحد والباقي يكون مجانا كما قال لانه صرح بنفي الاجارة فيما سوى اليوم . رجل
غصب من رجل دار فجاء المغصوب منه الى الغاصب وقال لدار داري فاخرج
منها فان لم تخرج فهي عليك كل شهر بمائة درهم قال محمد رح ان كان الغاصب
جاحدا ويقول لدار داري فاقام المغصوب منه البيعة بعد سنة انما له

له بالداه ولا أجر له على الغاصب وإن كان الغاصب مقرانها للغصوب منه فقال
 له صاحب الداه أخرج منها فان لم تخرج فليك كل شهر مائة درهم فلم يخرج وبكى
 زمانا يلزمه مائة. وجعل أكثرى دار سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له
 رب الداه ان فرغتها اليوم والافنى عليك كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا ولا يستكرى
 منزله بالداه قال محمد رحمه الله يلزمه مائة من الاجر. قال هشام قلت لمحمد سرج لم لا
 يجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا احسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها
 الى ذلك الوقت والاجلها بعد ذلك بما قال كل يوم. رجل استأجر حانوتا كل شهر ثلاثة
 دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحانوت ان رخصت كل شهر خمسة دراهم ولا فلف
 الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه
 لما سكن فقد رضي بذلك. ولو قال للمستأجر لا ارض بخمسة دراهم وسكن لا يلزمه
 الا الاجر الاول. الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا رعى
 غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم
 عندا كان عليه كل يوم درهم. رجل استأجر رجلا لينعمل له في ارضه عملا معلوما
 كل شهر بكذا انما المستأجر بعد زمان فقال الوصى للاجير عمل على ما كنت تعمل
 فانما لا احبس عنك اجرك فاقى على ذلك ايام ثم باع الوصى الارض فقال المشتري
 للاجير عمل عملك فانما اعطيتك الاجر قالوا مقدرا وما عمل الاجير في جوف المستأجر
 يكون في تركته ومن يوم قال له الوصى اعمل عملك يكون على الوصى ومن يوم قال له
 المشتري اعمل عملك يكون على المشتري الا ان ما يجب في تركته الميت يكون من المسمى
 وما يجب على الوصى والمشتري يكون اجر المثل اذا لم يعلم بالمسمى. رجل اراد ان يستأجر
 غلاما فقال لصاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر هو بعشرة وافترقا على ذلك فانه

يكون عشرين وقد ذكرنا مثل هذا في البيع فكذلك في الاجارة ولو كان المستاجر على بشرق
 وقبض الغلام قال بعضهم يجب اجار المثل الايزاد على عشرين ولا ينقص عن عشرين والصحيح
 انه يلزم الاجار الذي صرح به المستاجر . رجل دفع الى رجل ثوبا لبيعه على انه ان زاد
 على كذا وكذا فعوله قال ابو يوسف ربح يكون ذلك اجارة ويكون هو في الثوب
 بمنزلة الاجير المشترك . رجل استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستاجر قبل ان يقضى
 مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي الاجار الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما
 تنقضي بالاعذار تنقضي بالاعذار . وكذا الوفاة المواجهة للمستاجر تنقضي الاجارة
 الى ان يدرك الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع بقله القياس يوم استاجر
 بقلع الزرع وفي الاستحسان يقر له ان شئت فقلع الزرع في الحال وان شئت
 فامتركه في الارض الى ان يدرك عليك لصاحب الارض اجار مثل الارض ولا يقال
 عندنا المنافع لا تقوم الا بالعقد او بشبهة العقد فكيف تقوم المنافع ههنا
 بغير عقد . لا فأنقول القضا يقضى باجارة مستقبله في تلك المدة ينظر الى مقدار اجر المثل
 في تلك المدة فيقضى بذلك على المستاجر ولا يقضى باجر المثل لانه مجهول وابتداء
 العقد بالاجر المجهول باطل وما لم يقض القضا عليه بذلك لا يلزم الاجار كذا قاله
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله . ولو استاجر ارضا وزرع فيها
 رطبة او غرس فيها شجرة فانقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضررب الارض
 للمستاجر قيمة الاشجار ومقلوعة . وقال بعضهم بطالب رب الارض المستاجر بقلع الاشجار
 وتفرغ الارض ولا تبقى الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس
 للاشجار غايه معلومة بخلاف الزرع فيامره بتفريغ الارض عن الاشجار والرطبة
 وليس لرب الارض ان يملك الاشجار وعلى الغارس بالقيمة اذا لم يكن في قلع الاشجار

ضرر فاجتث بالارض فاكان نفع كان له انتملك الاجار عليه بقيتها مقلوبة بها
 للضرر من نفسه . رجل استاجر على بيت ووضع عليه دنان خيل فانقضت مدة
 الاجارة فاجل المستاجر رفع الدنان قالوا ينظر اكان الخيل بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يوم
 المستاجر بالرفع لانه يتعنت في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخيل يقيم للمستاجر غرامة
 فادفعه وان شئت فاستاجر البيت الى وقت بلوغه فالمراد بقوله استاجر البيت الى
 بلوغه التزام اجر المثل كما قلنا في نقل المتاع وتفخيخ الحانوت ولا يكون له ان يلتزم
 مادون اجر المثل ولا لرب البيت ان يطالبه بالزيادة على اجر المثل وموت المكاري
 فالمرتب لا يبطل الاجارة والمستاجر ان يركبها بذلك الاجر حتى ياتي مأمنا لانه في المفاضلة
 على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو اجر منه الدابة فان بلغ مأمنا
 لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه
 يقدر على ان يستاجر في الماء من دابة اخرى وان لم يجد دابة اخرى يمكنه ان يمكث في ذلك
 المكان فتبطل الاجارة لزوال العذر . ويبطل الاجارة بموت الاجر عندنا خلافا للشافعي
 رحمه الله ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصي ولا يبلغ المبيى وتبطل بموت الموكل
 ولو اجر رجلان دارا ثم مات احدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضي
 وارث الميت وهو كبير ان يكون حصته على الاجارة ورضي به المستاجر بان كان
 هذا الجارة المشاع في نصيبه لكنها من الشريك . وكذا لو مات احد المستاجرين . وان
 مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعده الاجارة
 لا يبطل كما لا يبطل بموت الموكل . رجل استاجر دابة الى موضع باربعة دراهم على
 ان يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة ايام فالوا عليه درهمان لانه خالف في الرجوع
 فسقط عنه اجر الرجوع ويبقى اجر الذهاب . رجل استاجر دارا شهر افسكنها

شهرين ذكر في الأصل أنه لا يلزمه أجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المعدل للاستقلال
 وغيره فإنه ذكر المسئلة في الحمام وأجاب كما ذكر في الدار والحمام معدل الاستقلال
 وفي بعض الروايات قال يلزمه أجر الشهر الثاني ومن أصحابنا فرقوا بين الرقابة
 فقالوا إذا لم يكن معدل الاستقلال لا يلزمه أجر الشهر الثاني كما قال في الكتاب وكان
 معدل الاستقلال يلزمه أجر الشهر الثاني سواء استأجر حماما أو دارا أو أرضا وعليه
 الفتوى وأن مات المأجر فسكن المستأجر بعد موته منهم من قال عليه أجرها سكن
 بعد الموت لأنه ليس بفاسد في السكنى بل هو ما مضى على الإجارة . ومنهم من سوى
 بين هذا وبين المسئلة الأولى . قال مولانا رح . وينبغي أن لا يظهر الانقضاء معناه
 ما لم يطالبه الوارث بالتفريغ سواء كان معدل الاستقلال ولم يكن لأن موت أحد
 المتعاقدين . يوجب انقضاء الإجارة عند تخلقا للشافعي رحمه الله فإذا كان
 مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفريغ أو بالتزام أجر آخر وانقضت
 مدة الإجارة ورهب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
 الكراء لهذه السنة لأنه لم يسكنها على وجه الإجارة . وكذا لو انقضت المدة
 والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لأن المرأة لم تسكنها باجر . رجل أجر داره
 أو حانوته كل شهر بدينار كان لكل واحد منهما أن يفسخ الإجارة عند تمام الشهر
 فإن خرج المستأجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومتاعه فيها لم يكن للأجير تفخيخ
 الإجارة مع المرأة لأنها ليست بمخصم فإن أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر
 قال بعضهم يؤجر الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فإذا تم هذا الشهر
 يفسخ الإجارة الأولى وينفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار ويسلم إلى الثانية
 وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد رح . رجل باع شيئا على أنه بالخيار ثلثة أيام

ثارا وان يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غير
 جازو يستقصر البيع الاول هذا اذا كان المستاجر غائبا . فان كان حاضرا وقد كان
 اجرا داره كل شهر حتى تفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المواعيد للمستاجر في الشهر
 الاول نخت الاجارة التي بيننا في داركنا اذا جاء راس الشهر وعلمت المشقة
 لم يجوزوا هذا الطريق لانه فيه تعليق الفسخ بمجيئ الشهر وكما لا يجوز تعليق
 الاجارة بمجيئ الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسخها . وقال بعضهم
 يقول المواعيد في اخر الشهر مرة اخرى فخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه
 من المخرج ما لا يخفى . وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتبارا
 بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك الخيار في البيع عرفا شرعا بخلاف القياس
 فلا يقاس عليه الاجارة . وذكر شمس الملة الخيري رح ان لكل واحد منهما النقص
 عند راس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني وما او يومين لزمه . ولو قال فخت الاجارة
 التي بيننا راس الشهر الثاني لان اضافة الاجارة جائزة فكذا للبيضا
 الفسخ . وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة
 لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان وقت
 الفسخ اول الشهر واول شهر الليلة الاولى ويومها واليه اشار في ظاهر الرواية
 وعليه الفتوي . رجل اجر داره من رجل سنة بالف درهم ثم قال للمستاجر
 وهبت منك جميع الاجرا وقال ابرأتك عن الاجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله
 وابي يوسف الاول ولا يصح في قول ابني يوسف الآخر . ولو قال ابرأتك عشرين
 من هذا الاجرا وقال عن تسعائة من الالف صح عندهم . ولو قال بعد ما مضت
 اشهر من وقت الاجارة ابرأتك عن الاجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله وفي قول

ابي يوسف ربح بيع ابراهه عماضي ولا يصح عما يستقبل . ولو كان تعجيل الاجرة شرطاً في
 الاجارة فزوهبته الاجرة و ابراهه عن الاجرة فتح قلم . ولو اجره اياه فزوهبته الاجرة
 صحه قلم . ولو اجره اياه فزوهبته اجرة رمضان قال الفقهاء ابو القاسم
 ان استاجرهما سنة جاز ان استاجرهما مشاهرة لا يصح الا اذا وهب بعد ما دخل
 شهر رمضان قال الفقهاء ابو الليث هذا الجواب يوافق قول محمد ربح وبه نأخذ
 ولو قال اجرته لك هذه الدار كل شهر هكذا على ان اهلك اجر شهر رمضان كانت الاجارة
 فاشدة . رجل اجره اياه سنة بعبد ثمان الاجرة اتق العبد من ساعته لم يخرجها
 الا ان يكون تعجيل الاجرة شرطاً في الاجارة او لم يكن شرطاً في الاجارة لكنه عمل ولو اجره اياه بشوب
 بعينه او بعبد بعينه فقال المستاجر وهب لك هذا العبد ان قبل المستاجر مخرج
 فلا كان هبة الاجرة منه اذا كان بعينه يكون نسخاً للاجارة فلا يصح من في قوله
 الاجارة ابيع المستاجر او انا للمستاجر ان يفسخ بيعة اخلفت الروايات فيه
 والصحيح انه لا يملك الفسخ وكوباع الراهن الرهن بغير ان الرهن كان للرهن ان يفسخ بيعة

فصل في الاجارة الطويلة

هذه اجارة استخراجها الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح وقبلها بعض هذا
 وردها البعض وهي على وجهين . احدهما انه اذا اراد ان يواجر الكرم اجارة طويلة
 او الارض وفيها نرج يبيع الاشجار والزرع باصولها من الكثرة يريد الاستيعاب من
 معلوم ويسلم فزواجرة الارض مدة معلومة تلك سنين او اكثر غير ظلمة ايلم من
 اخر كل سنة او كل ستة اشهر بمال معلوم على ان يكون اجر كل سنة من السنين الاولى
 غير الايام المستثناة منها من تلك الاجرة كذا وبقيته مال الاجارة يكون بمقابلة
 السنة الاخيرة وان يكون لكل واحد منهما ولاية تنسخ الاجارة في العام الحار والوجه

الثاني لهذه الاجارة ان يدفع الاشجار او الزرع ^{التي} في الارض معاملة الى
 الذي يريد الاجارة على ان يكون الخارج بينهما على مائة اسهم سهم منها للناجز
 والباقى للعامل ثم يوزع لكل العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما احب ثم يواجر منه ^{الارض}
 مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير ان يكون احدا للعقد من شرط في الآخر مشايخ بلخ
 وبعض مشايخ بخارا انكروا الوجه الاول وقالوا ببيع الاشجار وبيع الزرع ليس ببيع
 رغبة بل هو في معنى التلجئة ولهذا لا يكون للمستأجر ان يقطع الاشجار وعند دفع
 الاجارة يتفسخ البيع من غير فسخ وبيع التلجئة لا ينزل المبيع ملك البائع وان اقبل به
 القبض وبقاء الاشجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض. وبعضهم
 جوزوا طريق البيع ايضاً وقالوا ليس هذا ببيع التلجئة بل هو بيع رغبة لانها لا تصدق
 نصيب الاجارة ولا صحة للاجارة مع بيع التلجئة فقد قصد بيع الرغبة ويجوز ان يكون ^{شجاراً}
 مملوكة للعشيري ولا يملك قطعها التعلق حق الغير بها كالايراس لا يملك قطع اشجار ^{من}
 وان كان يملكها التعلق حق الغير. وقال بعضهم ان باع الاشجار او الزرع بمن المثل
 او اكثر يكون رغبة ولا فلا وهذا ليس بصحيح ايضاً فان الانسان قد يبيع ماله
 بمن قليل عند مساس الحاجة وذكر الطحاوي انه اذا باع الاشجار واجرا الارض
 جاز بشرط ان يبيع الاشجار بطريقها الى الباب ان كان لها طريق وان لم يكن لها
 طريق ينبغي ان يبين للاشجار طريقاً معلوماً من الارض حتى لو لم يبين ^{بمخرج}
 وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله يقول الاجارة بطريق بيع
 الاشجار باطلية كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا
 انها عقد واحد وعقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت
 عقداً واحداً وفيها شرط الخيار لثلاثة ايام في كل سنة او في كل ستة اشهر يزيد

مدة الخيار على ثلاثة ايام مرتين عقد واحد وذلك فاسد في قول ابي حنيفة ربح وقال
 بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقوداً متعددة كانت الاجارة في السنة
 الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة الاجر لا يملك
 الاجر بالتجيل ولا باشتراط التجيل وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا اجر دار اليتيم
 ثلث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجرتها وفي
 الاستيجار لليتيم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجرتها فيفسد الاجارة
 في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقداً واحداً
 يتعدى وعلى قول من يجعلها عقوداً لا يتعدى فيجعل عقوداً متعددة يبقى قولهم انها
 لو جعلت عقوداً متعددة لا يملك الاجر بالتجيل في السنين المستقبلية لكن يجاب عن
 هذا ان ملك الاجر عند التجيل فيه روايتان، فيؤخذ بالرواية التي تثبت الملك
 في الاجارة المضافة لمكان الحاجة فان قيل لا وجه لجملة هذا العقد بحال ما فانا
 لو جعلنا عقداً واحداً يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلاثة ايام
 ولو جعلناها عقوداً متعددة يصير شرطاً في كل عقد ثلاثة ايام من اخره وعلى
 قول ابي حنيفة رحمه الله من اشترى شيئاً على انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر
 يكون له الخيار من اول الشهر الى اخره قلنا نحن لانثبت الخيار في الايام الثلاثة
 من اخر كل سنة بل نجعل ثلاثة ايام لآخر كل سنة مستثناة من العقد ويكتب
 غير ثلاثة ايام من اخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على ان لكل واحد منهما
 الخيار في الايام الثلاثة من اخر كل سنة كان فاسداً احد الفاقدين
 في الاجارة الطويلة اذا فسخ العقد في ايام الخيار بغير محضر من صاحبه
 ذكر المحاكم السمرقندي انه يجوز ولم يذكر فيه خلافاً وفي البيع بشرط الخيار

إذا فسخ البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رَج
 فكانه قال إلى أن أيام الخيار غير داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة
 الثانية والثالثة مضافة إلى وقت في المستقبل فانما يصح فسخ من له الخيار بغير محضر
 من صاحبه لانه فسخ للعقد المضاف اولاً لانه في الاجارة اخذ بقول أبي يوسف
 رحمه الله . المستاجر اجارة طويلة اذا أجر من الأجر بعد القبض اجارة
 مشاهرة لا يصح الاجارة الثانية وما ياخذ من الأجر يكون محسوباً من مال
 الاجارة اذا كان من جنسه . المستاجر اذا أجر من الأجر ولم يكن الاجارة
 طويلة لم يبع الاجارة الثانية وهل يسقط الأجر عن المستاجر الاول
 ان كان الأجر الاول قبض الدار من المستاجر بعد الاجارة الثانية يسقط الأجر
 وان لم يقبض لا يسقط فان كان الأجر الاول قبض الدار من المساجر حتى يسقط الأجر
 من المستاجر هل تبطل الاجارة الاولى قال الفقيه ابو الليث لا تبطل الاجارة الاولى
 وكان للمستاجر ان يسترد الدار من الأجر . ولو ان المستاجر قبض الدار
 من الأجر واعارها من الأجر ولم يوجرها منه قال الفقيه ابو الليث لا يسقط الأجر
 عن المستاجر . رجل استاجر كروماً اجارة طويلة ثم ان المستاجر دفع الكرم إلى
 الأجر معاملة ان كانت الاجارة الطويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة
 وان كانت الاجارة الطويلة بطريق دفع الاشجار والكرم إلى المستاجر معاملة
 ثم دفعها المستاجر معاملة إلى الأجر لا يجوز . اذا مات الأجر اجارة طويلة وعليه
 ديون كان المستاجر يضمن المستاجر احق من سائر الغرضاء كالمرقن بالرهن
 . المستاجر اجارة طويلة اذا أجر من غيره اجارة طويلة او دفع إلى غيره من ارض
 على ان يكون البند من قبل العامل ثم ان المستاجر الاول مع أجر تقاسمها الاجارة

الاول هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والعصم انها تنفسح سواء
 اتحدت ايام الفسخ في العقدين او اختلفت بان كانت الخيار في الاجارة الاولى وثلاثة
 ايام من اخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك وعلى خلاف
 ذلك المستأجر اجارة طويلة اذا قال للأجرة ايام الخيار وفي غيرهما الاجارة
 بمنع فقال الأجر بدهم او قال الأجر ضمان ده مرا تنفسح الاجارة دفع المال وله
 يدفع وكذا المشتري اذا قال للبائع ببعائه باز به فقال البائع بدهم يكون
 فسخا للبيع . المستأجر اجارة فاسدة اذا أجر من غيره اجارة جائزة قال افعيه
 ابو الليث يجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز . وعلى قول من يجوز الاجارة الثانية
 يكون للأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية . وهذا بخلاف المشتري شراء
 فاسدا اذا باع من غيره بعد القبض ببيع جائز لا يكون للبائع الاول ان يفسخ البيع
 الثاني لان الاحارة تنفسح بالاعدار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا
 اذا أجر من غيره يفسخ الاجارة . رجل قال لغيره أجرني دارك هذه اجارة
 طويلة بكذا فقال أجرني وامر صاحب الدار الكاتب بكتابة ذلك فكتب
 على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة إلى الأجر قالوا بهذا
 لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب
 الأجر على المستأجر بسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستئجار لان المستأجر
 انما سكنها بناء على ما اعطيه من المال لاعلى وجه الاستئجار ومقاطعة . رجل
 استأجر داراً اجارة طويلة موصلة بدنانير واعطيه مكان الدنانير دراهم
 ثم تقاسمها الاجارة فان المستأجر يرجع على الأجر بالدنانير لا بالدرهم لان
 في الاجارة الطويلة تهيل الأجر شرط عرفا فيصح المصارفة بالأجر . رجل أجر داراً

اجارة طويلة مضمومة او اجارة غير مضمومة
 تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
 لايجوز الاجارة و فرق هو بين النكاح والاجارة . المستأجر اذا قام في الاجر
 بعد ما مضى بعض المدة لا يبيع الزيادة ويصح الحط . وجعل استأجر كرمالم يره
 اجارة طويلة واشتري الانشجار كان للمستأجر خيار الرؤية فان تصرف في الكرم
 تصرف الملاك يبطل خيار الرؤية فان اكمل الثمار قالوا لا يبطل خيار الرؤية
 لان اكمل الثمار تصرف في البيع وهو الانشجار لا للمستأجر فلا يبطل خيار الرؤية
 . الاجارة اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاءت مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه
 روايتان والمصحيح انه ينفذ وهو كما لو اجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي وقت
 الاضافة . وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه
 لانه تزوير . تلبس بخود برواية عدم النفاذ سد الباب التزوير وفي ظاهر الرواية
 ينفذ بيعه لانه يملك المضاف في ايام الخيار فينفذ بيعه كما لو باع في ايام الخيار
 بخلاف ما لو اجر اجارة مضافة ثم باع فان ثمة لا ينفذ بيعه في اصح الروايتين
 لانه لا يملك المفسوخ صحابدون البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة .
 وكذا اجر رجل دارا اجارة طويلة ثم اجرها من غيره فجاءت ايام الخيار من الاجارة
 الاولى لا ينفذ الاجارة الثانية في ايام الخيار في ظاهر الجواب . ولو اجر ثم باع فان لم
 المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء ثم يصرح بمضي ايام الخيار ثم
 يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشافح ربح رجل
 استأجر ارضا وقبضها واجرها من غيره ثم ان صاحب الارض استأجرها من المستأجر
 الثاني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يبيع استأجرها صاحب الارض

من الثاني لان المستاجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى ليكون اجارته من
صاحب الارض فسخا للاجارة الاولى . قال وهكذا روي عن محمد بن حمر في النوائد
. وكذا مستاجر في اجارة طويلة يقيمنها ثم اجرها من عبده ما ذون لصاحب الارض
اجارة مشاهرة قال الشيخ الامام الاجل هذا ان كان العبد استاجرها بغير اذن المولى
فما اخذ المستاجر من العبد لا يحتسب على المستاجر عن طاس مال الاجارة لان العبد
اذا استاجر بغير اذن المولى لا يكون له ان يفسخ الاجارة الاولى على مولاه . رجل
استاجر حانوتا مشاهرة وقبض واجرهن غير اجارة طويلة رسمية وامر صاحب
الحانوت المستاجر اجارة طويلة ان يقبض اجرة الحانوت من المستاجر الاول وقبض
ومات صاحب الحانوت قال الشيخ الامام هذا ما قبض المستاجر اجارة طويلة من
المستاجر الاول كانت له اجرة الشهر الذي وقعت فيه الاجارة الطويلة لان
الاجارة الثانية انما تنعقد عند تمام الشهر لان الاجارة الاولى تنفسخ عند
تمام الشهر وترتجد . بعد ذلك وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله انما
يسلم للمستاجر الثاني ما اخذ من المستاجر الاول اذا اخذها في حيوة صاحب
الحانوت اما ما يأخذ بعد موت صاحب الحانوت لا يسلم له لان الاجارة
الطويلة تنفسخ بموت صاحب الحانوت فلا يسلم الماخوذ للمستاجر الثاني
اذا اجر شيئا مشاعا من ارض او كرم وفيها نخلة لا بد من بيع كل الاشجار
اما بيع النصف لا يكفي وكذا لو كان فيها برج حمام لا بد من بيع الحمامات كلها
عند اجتماعها . الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستاجر اجر
المثل بالغما بلع او يجب لجر المثل لا يزاد على المسمى قال الشيخ الامام هذا يجب المثل
لا يزاد على المسمى وفي الاجارة الطويلة اذا كتب الصك لكل منهما ان يفسخ العقد في مدة

^١
 الخيارة في حصة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام ابو علي النسفي وغيره من الشافعيين
 رحم ان العقد يفسد لان هذا شرط يحكم الشرع . وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحم لا يفسد العقد لان ايام الخيار غير داخله في العقد وكان
 لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا يحكم بشرط الخيار قال قد وجدت
 رواية عن محمد رحمه الله في مثل هذا انه لا يفسد العقد . رجل استأجر ليا
 طويلة ثم ارجع القرض من الاجارة مشاهرة لا يصح الاجارة الثانية وهل
 ينتقض الاجارة الاولى بالثانية قال الشيخ الامام هذا تنتقض في الشهر الاول
 من الاجارة الثانية واشك في انتقاضها في غير ذلك وقال القاضي الامام ابو علي
 النسفي رحمه الله الاجارة الثانية تنتقض الاولى وان كانت الثانية فاسدة
 قال رايت رواية عن خالد بن مبيع عن ابي يوسف رحم المشتري اذا باع للبيع
 من البائع قبل القبض ينتقض البيع الاول وكان هذا خلاف ظاهر الرواية في البيع
 ففي الاجارة وجب ان ينتقض . مستأجر الارض اذا دفع الارض الى الاجر
 من ارضه على ان يكون البذر من الدافع ذكر الخصاص رحم في الحيل انه يجوز . وكذا
 المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليعمل في هذه الاراضي بشئ معلوم جان رجل اجراء
 كل شهر بدوهم وسلم ثراعا من غيره وكان المشتري ياخذ اجرة الدار
 من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه
 اذا رد عليه الثمن يرد دارة ويحتسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار
 فجاء البائع بالدارهم واراد ان يجعل الاجر محسوبا من الثمن قالوا لما طلب
 المشتري الاجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبلية فيكون الماخوذ من
 المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع ان يجعل ذلك من الثمن

وما قال المشتري للبائع ان يحمله محمول من الثمن عند الدار كان وعد
فلا يلزمه الوفاء بذلك حكما فان نجز وعده كان حسنا والا فلا شيء عليه وكان
شرطا في البيع ذلك كان مفيدا للبيع . رجل اشتاجر منازله اجارة طويلة
ثم ان الاجر نقص ببناءها برضا المستاجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية
لبقاء الاصل . رجل اشتاجر كرم اجارة طويلة فان كانت الاجارة بطريق
الزراعيين من المستاجر قالوا واربغ الكرم على المشتري وهو المستاجر لانه
مؤنة الملك فيكون على المالك . وان كان الاجر دفع الزراعيين معاملة الى المستاجر
كما هو احد الطريقتين في الاجارة الطويلة فان قصب الواربغ يكون على الاجر والفضل
على المستاجر لان ذلك من جملة العمل . رجل دفع ارضه من ارضه على ان يكون
البدن من العامل ثم ان صاحب الارض اجرا الارض اجارة طويلة
من غير بيع رضاء المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البدن من العامل
كان العامل مستاجرا للارض فيصير كانه اجر ثم اجر من غير فلا يجوز الثانية
وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انقصت المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة
بجملتها اذا اجر ثم اجر من غير رضى به الاول حيث ينفذ الثانية على المستاجر الاول
اذا كان ذلك بعد قبض الاول وهذا لا ينفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة
مع الاجارة يختلف المقص فلا ينفذ الثانية على الاول . قالوا وكما يجوز الاجارة
لطويلة في العقار والضياع يجوز في الرقيق وكل شيء ينتفع به مع بقاء عينه . رجل
استاجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله يجوز الاجارة في الفارغة بمحضتها من الاجر ولا يجوز في المشغولة
وان اختلفا فقال الاجارة بها وكانت مشغولة من غير حق للمستاجر كانت

فأربعة كان القول في ذلك قول الأجر لأن الأجر بدعوى الشغل ينكر الاجارة أصلاً فيكون
القول قوله بخلاف المتبايعين إذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول
في ذلك قول مدعي الصحة لأن مدعي الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما منكراً
للعقد كان القول فيه قول المنكر. وقال القاضي الإمام علي السغدري ربح في الأجر
يحكم بحال النكاحات مشغولة في الحال كان القول قول مدعي الشغل كما لو اختلفا
في جريان الماء وانقطاعه في اجارة الطاحونة في الاجارة الطويلة. إذا فتح
الأجر الاجارة في أيام الحجار وفي الأرض نزع للمستاجر يبيع الاجارة باجر
المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع لم يردك يتبع الاجارة باجر
المثل. رجل استقرض من رجل مال معلوماً وقبض المال ثلثين الشقص
اسكن المقرض في حانوته عم قال المارة عليك قرضك لا طالك بك بلجر الحانوت
قال لفقير أبو بكر البجلي ربح ان ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه كانت
الاجرة واجبة على المقرض ولو تركها قبل الاستقرض او بعده فالجائز
عارية في يده ولا اجرة على المقرض. رجل استقرض دراهم واسكن المقرض
في دار قالوا يجب المثل على المقرض لأن المستقرض إنما اسكنه فدار
عوضاً عن منفعة القرض لا مجازاً فيجب المثل على المقرض. وكذا لو اخذ المقرض
من المستقرض حماراً يستعمله إلا ان يرد عليه دراهمه فإن المقرض سلم الحمار إلى
بقار فغقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار لأن الحمار كان عند المقرض باجارة
فاسدة فكان أمانته فإذا دفعه إلى السرج ليعتلف صار مخالفاً لما سأل حماراً فضمن
انساناً درهم فإن المقرض أجير بحجر الميزان من المستقرض كل درهم درهمين قال أبو القاسم
ان لم يكن الحجر الميزان قيمة ولا يستاجر عادة لا يجب على المستاجر شيئاً رجل استاجر من رجل

قد رخص وأراد الأجر أن يكون القدر مضمونا على المستاجر قال الفقهاء
 أبو بكر البلخي يبيع من المستاجر نصف القدر بثمن للمثل وأكثر ثم يواجر منه
 النصف الباقى بما شاء فإن ذلك جائز عند أصحابنا إنما الخلاف بينهم في عبارة الشا
 من غير شريك . رجل أقرضنا ثمانا درهم وأراد أن يسكن دارا المستقر من يجر
 قال أبو بكر الإسكاف يستاجر المقرض دارا المستقر من ثمانية معلومة سنة أو أكثر
 بأجر مجهول ثم يبيع من المستقر من شيئا يسير ابتداء الاجرة حتى يصير الإقراضا صا
 ما باع من المستقر من رجل وكل رجلا بان يستأجر له دارا بعينها سنة بمائة درهم
 نفعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعها من المؤكل لاستيفاء الاجرة ذكره الجامع
 ان الاجارة اذا كانت مطلقة لا يشترط التحيل لم يكن للوكيل ان يحبس الدار من
 المؤكل لاستيفاء الاجرة . وكذا لو كانت الاجارة بأجر مؤجل فإن قبض الوكيل الدار ^{حبس}
 حتى مضت المدّة كان الاجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على المؤكل لأن الوكيل
 بالاستيفاء بمنزلة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والغن مؤجل
 وحبس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كان الثمن على الوكيل ثم الوكيل يرجع
 بالثمن على المؤكل لأن الثمن اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل ان يحبس المبيع من
 المؤكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للمؤكل ثم يصير غاصبا من للمؤكل فكذلك في
 الاجارة . وكذا لو قبض المؤكل من الوكيل بالاستيفاء ثم ان الوكيل عد على المؤكل
 واخذ منه ومنع من المؤكل حتى مضت السنة كان للأجر ان يطالب الوكيل بالاجرة ثم
 الوكيل يرجع بذلك على المؤكل . ولو ان الوكيل حبس الدار من المؤكل فجلوا اجنبي غصب
 الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل
 والمؤكل جميعا قال أبو يوسف رحمه الله اذا لم يكن الاجارة بشرط تحيل لأجر

فقبض الوكيل وسكن بنفسه ولم يدفع للأجير كان الاجر على الوكيل دون المؤكل ولو
الوكيل استأجر الدار باجر بشرط التجهيل واستأجر بمائه مطلقه فزجر به الاجير
ذلك منه وله ان يجسوها من المؤكل لاستيفاء الاجرة فان جسها بالاجر حتى مضت
السنة لا يكون للوكيل ان يرجع على المؤكل بالاجر هذا لان الوكيل كان محققا في الجسر
فلم يقع قبضه اولا للمؤكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل خبر الجسر
كان قبضه اولا للمؤكل . روى امر رجلا يستأجر له دابة الى الكوفة بعشرة دنانير
فاستأجرها الوكيل بخمسة عشر رجاء الى المؤكل فقال له استأجرتها بعشرة فركبها
الامر فركب الكتاب انه لا اجر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل
. روى امر رجلا بان يستأجر له ارضا بعينها فاستأجرها الوكيل فزان المؤكل
اشترىها من صاحبها بعد ما استأجرها الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك
ان يردوها ويكون في يده بالاجارة . الوكيل بالاجارة اخاف قبض الاجارة مع المستأجر
قال محمد ربح المذاقضة تجازي قول الصمان على الوكيل لان المؤكل لا يملك الاجرة فان كان
الوكيل اجرها شيئا بعينه وعجل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقد
مر هذا في البيوع . الغاصب اذا اجر الدار او العبد ثم قال المصوب منه
انا امرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المصوب منه .
ولو اجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه كنت اجرت عقدا
ملك تقضاء المدة لا يقبل قوله الا ببينة كرجل فانزوج ابنة بالغه ومثلا
الزوج فقالت الابنة كنت اجرت عقدا الا ببينة ولو كنت
كان النكاح بامرى والى الميراث كان القول قولها . الغامب اذا اجر المصوب
ثم اجاز المالك ان اجاز قبل استيفاء المنفعة صححت اجازته ويكون جازم لاجر

للمالك كما لو أجاز بيع الفضول حال قيام العقود عليه وإن أجاز بعد انقضاء
المدة لا يصح إجازته كما لو أجاز بيع الفضول بعد هلاك معقود عليه ويكون جميع
الأجل الخاص بآلته هو العاقد والمنافع تقومت بعقده فكان الأجل له وإن أجاز
بعده لمضى بعض المدة فأجرها مضى يكون للغاصب أجراً بما بقي يكون للمالك وهو
قول محمد رحمه الله لأن الأجازة تتعقد ساعة فساعة على حسب المنفعة
فصح إجازة فيما يمتد من المدة ولا تنقضي ما مضى كالرجل إذا أجزع عبد سنة ثم
اعتقه في وسط السنة فأجاز العبد الأجازة فيما يمتد فأجرها يمتد من السنة يكون
للعبد وأجرها مضى يكون لمولى المعقود لأن المنافع فيما مضى استوفيت على ملك
الموئف فكان البذل له وفيما بقي استوفيت على ملك العبد فكان البذل له أما
على قول أبي يوسف رحمه الله إذا أجاز المالك أجازاً للغاصب لم يمتد بعض المدة
كان جميع أجر المالك والفتوى على قول محمد رحمه الله ولو أعطى الغاصب أرض الغصب مزراع
فأجاز للمالك أن كان الزرع قد سنبل ولم يسمن كان الخارج بين المزارع
ورب الأرض ولا شيء للغاصب. وأن كان الزرع قد سنبل وسمن لا يصح إجازة
رب الأرض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شيء للمالك ولو غصب
داراً فأجرها فداشزها من صاحبها فالأجازة ما ضيه لاستجماع شرائطه
وإن استقبلها كان أفضل ذكرها في التوازل. والغاصب إذا أجزع من غيره
فكان المستأجر أجراً للغاصب أخذ الأجرة من الغصب كان للغاصب يسترد الأجرة
من المستأجر لأن المستأجر لما أجزع من الغاصب رد عليه الغصب والمغصوب مستحق
عليه محله رد الغصب وتسليمه للغاصب واللفظ لأن ذلك مستحق عليه فيجعل
عن المسفق كالرجل اشترى شيئاً شراء فاسداً أو قبضة شراباً من البائع

يجعل يبيعه نقضا للعقد الفاسد . ساحة في الشارع في مقابله خانوت رجل الجرها صاحب
 الخانوت من رجل يبيع الفاكهة كل شهر يدرهم قال الفقيه ابو جعفر ما ياخذ صاحب
 الخانوت من الاجر يكون له لانه عاقد والعاقد يستحق الاجر وان كان غاصبا
 وينبغي ان يتصدق به كالمغاصب اذا اجر واخذ الاجرة . وقال الفقيه ابو الليث
 انما يكون اجر الساحة لصاحب الخانوت اذا كان بنى في الساحة مكانا او نحو
 ذلك حتى يكون هراول الى الناس بما بنى واما اذا لم يكن بنى في الساحة شيئا لا يكون
 الاجر له لان صاحب الخانوت في الساحة كساثران من لا يختص امره بالساحة
 المتولى اذا اجر الوقف ان كان الواقف شطرا لا يواجر اكثر من السنة لا يجوز الاجارة
 اكثر من سنة فان لم يكن شرط ذلك يجوز الاجارة الى ثلث سنين . فان اجرها اكثر من
 ذلك اختلفوا فيه . قال مشايخ بلخ لا يجوز اجارة الوقف اكثر من ثلث سنين . قال
 مشايخنا يجوز ذلك اذا كان المستاجر ممن لا يخاف منه دعوى الملك اذا طالت
 المدة وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله الاحتياط في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي بطله .

فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم

متولى الوقف او الوصي انا اجر مال الصغير والوقف باقل من اجر مثله بما لا يتغابن الناس
 فيه قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل يجب اجر المثل بالغاما يبلغ عند بعض علمائنا
 وعليه الفتوى . قال رحمه الله وعلى اصول اصحابنا رج ينبغي ان يصير الاجر والمستاجر
 غلصا فانه ذكر في المزارعة الوكيل بفتح الارض من اربعة اذا دفع الارض مزارعة
 وشرط لصاحب الارض شيئا يسيرا لا يتغابن الناس فمثله يصير الوكيل غلصا
 وكذا المدفوع اليه الا ان الخصاص رج قال لا يصير المدفوع اليه غاصبا وعليه
 اجر المثل قال انا انى يقول الخصاص قال ولا فارجح وينبغي ان يكون الجواب على

التفصيل ان لم ينقصها المزارعة يجب اجرامثل بالغاما بلغ وان نقصها المزارعة
ينظر الى نقصان الارض والى اجر المثل بهما كان الترخيب ذلك للوقف والصغير
رجل غصب خضا وقفا وارضا للصغير قال بعضهم يضمن الغاصب اجر المثل للوقف
والصغير في ظاهر الرواية لا يضمن فلوان هذا الغاصب اجر الارض المخصوصة
من غيره كان على المستاجر للغاصب الاجر المسمى رجل اجر من لا كان والده وقفه
على اولاده ابدا ما تناسلوا فاجر هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وانفق
المستاجر في عمارة هذا الوقف بامر المواجه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
ان لم يكن للمواجه ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المواجه غاصبا وكان له
على المستاجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستاجر بما انفق في العمارة على الاجر
لا على غيره لانه كان متطوعا وان كان المواجه متوليا كان على المستاجر الاجر المسمى فكان
ذلك مقلا واجرا المثل او اكثر ويرجع المستاجر في غلة الوقف بما انفق في العمارة
متولى الوقف اذا اجر الارض مدة معلومة ثمرات المواجه ثمرات المستاجر
قبل انقضاء مدة الاجارة فرفع ورثة المستاجر غلة الارض قال الشيخ الامام هذا
رجح ان كانت الغلة زرعاً زرعها ورثة المستاجر ببذرهم كانت الغلة لهم
وعليهم نقصان الارض اذا كانت الارض انتقصت بزراعتهم ويصرف ذلك النقصان
الى مصلح الوقف لاحق للموقوف عليهم في ذلك الوجه اذا انفق من مال اليتيم على باب
القاضي في خصومة كان على الصغير وله قال الشيخ الامام هذا رجح ما اعلى الوجه من مال اليتيم
على وجه الاجارة لا يضمن مقدرا اجر المثل وما كان على وجه الرثوة يكون ضامنا
رجل استاجر ارضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسقى بماء الانهار لا بماء
السما لا شيء على المستاجر وكذا ان كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر الوصى

اذا اجر ارض لليتيم او استاجر لليتيم ارضا بمالك لليتيم اجارة طويلة رسمية ثلث
 سنين لا يجوز ذلك . وكذا لك اب الصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة
 الطويلة ان يجعل شي يسيرا من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى وعظم المثل
 بمقابلة السنة الاخرة وان كانت الاجارة لارض اليتيم والوقف لاتصح الاجارة
 في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر المثل فلا يصح . وان استاجر ارض اليتيم
 او الوقف بمال الوقف او اليتيم ففي السنة الاخرة يكون الاستجار بالكثير من اجر المثل فلا تصح ولذا
 فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل تصح فيما كان خيرا لليتيم والوقف على قول من يجعل
 الاجارة الطويلة عقدا واحدا لاتصح وعلى قول من يجعلها عقودا تصح فيما كان
 خيرا لليتيم والوقف ولا تصح فيما كان شراله والظاهر هو الفساد في الكل . وانما
 الوصي اجر ارض اليتيم واستاجرها وصي اخر لليتيم اخر لا يصح هذه الاجارة لانها
 ان كانت خيرا لاحد اليتيمين تكون شرلا لآخر فلا يخلو هذا الاجارة عن الضرر باحد
 اليتيمين وطريق تصحيح الاجارة الطويلة في ارض اليتيم والوقف بماله ان يجعل اجر ^{السنين}
 كلهما مقدارا اجر المثل ثم ان الوصي ومتولى الوقف يبرأ المستاجر عن اجر السنين
 الاولى ويصح ذلك في قول ابى حنيفة ومحمد . وجعل استاجر حائنا وقفا على
 الفقراء فاراد ان يبني عليه غرفة من ماله ويتفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستاجر
 في اجر الحانوت على مقدار ما استاجر فانه لا يطلق له البناء الا ان يزداد في الاجرة
 فلا يخافه على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحانوت معطلا في اكثر الاوقات
 وانما يرغب في المستاجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان
 لا يزيد هو في الاجرة سمح استاجر حجرة موقوفة من اوقاف المسجد فكسرها الحطب
 بالقدم والجارح لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان من ذلك

ضربتين بالحجارة مثل ضرب القصار والحداد والمتولى يجدها يستلجها بتلك الحجارة
 كان على المتولى ان يمنع من ذلك فان لم يمنع اخرجته من الحجارة ويؤجرها من غير
 . وان كان لا يجد من يستلجها بتلك الحجارة فليمتولى ان يترك الحجارة في يده الا اذا
 خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف المتولى اذا اجر حمام الوقف
 من رجل شرعاً رجل آخر شرعاً في اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجر الحمام
 من الاول اجره بمقدار اجر مثله او ينقصان يتبين بتقارب الناس بمثله
 فليس للمتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى
 بما لا يتقارب فيه الناس تكون فاسدة وله ان يؤجرها اجارة صحيحة
 اما من الاول ومن غيره باجر المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر
 وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم زاد اجر مثله كان للمتولى ان يفسخ الاجارة
 وما لم يفسخ يكون على المستأجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوي رحمه الله . الا ان
 اذا كانت وقفاً على قوم فاجرها وصى الميت ثم مات بعض الموقوف عليهم لا يبطل
 الاجارة . المتولى اذا اراد ان يستدين على الوقف للمجارة قال الشيخ الامام المعروف
 بنجواهر زاده في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة على الوقف . المتولى لا يملك
 استبدال الوقف الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله اذا كان الوقف قد جاوز
 الاستبدال . اهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد او نعتصار خلفاء اختلفوا فيه
 والفتوى على انه لا يجوز ذلك الا بامر القاضي وهي تاتي في مسائل الوقف انشاء الله تعالى
 الآب والجد الآب . وصيهما اذا اجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير
 جاز لانه يجعلها ليس بما لا للصغير ولا ولاية للجد مع قيام ولاية الآب وصلى الآب
 مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد اب الآب ولا وصيهما فاجره ذرهم محرم

من الصغير فان كان الصغير في حجره جاز لانه يملك تاديبه فيملك اجارته وان كان الصغير في حجره
رحم محرم فاجره ذو رحم محرم اخر هو قرب من الذي كان في حجره نحو ان يكون في حجر العمة
فاجرته امه جاز في قول أبي يوسف ربح ولا يجوز في قول محمد ربح. وان اجره ذو رحم محرم
هو في حجره ليس له ان ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية التذرية فماله كما لو
للصغير مال كان لصاحب الحجر ان يقبض الهبة للصغير وليس له ان ينفقها على الصغير
. واذا بلغ الصبي بعد ما اجره من له ولاية الاجارة ان شاء امضى الاجارة وان شاء
فسخ سواء اجره الاب والجد او وصيهما او غيرهم. وليس لمن كان الصغير في حجره ان
الى حائلك ليتعلم تلك الحرفة ان لم يكن اب الصغير حائلا لان الصغير يتضرر بذلك
من له حق الاجارة اذا استأجر اسنادا ليعلمه العمل في تلك السنة فلما مضى
نصف السنة ولو قبضه شيئا كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولو استأجر
سنة يحمق الصغير لا يجوز الاجارة وللاب والجد وصيهما اجارة رقيق الصغير
ودوابه وعقار لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغير هؤلاء من كان
الصغير في حجره ولاية اجارة عبيد الصغير وعقار. وعن محمد رحمه الله انه جاز
استحسانا قال لانه يملك اجارة نفسه فيملك اجارة ماله. وعنه ايض من كان
الصغير في حجره كان له ان ينفق على الصغير من ماله. ولاحد الوصيين ان يواجر
الصغير ولا يواجر عبدا في قول أبي حنيفة ربح وقال محمد ربح يواجر عبدا ايضا. الوصي
اذا استأجر نفسه او عبدا للصغير لا يجوز اما عند محمد رحمه الله فلا لانه
لو اشترى لليتم من مال نفسه او باع ماله من اليتم لا يجوز الا اجارة اولي ولما
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ربح فلا لانه انما يملك البيع من نفسه بشرط
ان يكون ذلك خيرا لليتم لا خيرا لليتم منها لانه يجعلها ليس بماله نفسه الا وان استأجر

الوصو نفس اليتيم لنفسه او عبد اليتيم لنفسه جاز في قياس قول ابي حنيفة ولا يوقف
 رج اذا كانت باجرة ليس فيها غبن اما الاب اذا اجر نفسه للصغير واخر ما له
 للصغير واستاجر ما للصغير لنفسه جاز لانه يملك شراء مال للصغير لنفسه وان لم
 ذلك انفع للصغير . ولو كان وصيا لليتمين واستاجر لاحدهما مال الاخر لا يجوز ككل
 باع مال احدهما من الاخر الاب اذا استاجر ابنه البالغ فعمل الابن لاجله وان
 استاجر الابن اباه للخدمة لا يجوز فان عمله الاب كان له الاجر . وفي المسئلتين
 لا فرق بين ان يكون احدهما مسلما او ذميا . وان استاجر الحر ابنه المكاتب جاز
 وكذا لو استاجر الحر ابنه العبد من مولا جاز . والحر اذا استاجر اباه العبد بطل
 ذلك . والصبي المحجور اذا اجر نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس
 لا يجز الاجر . وفي الاستفسان يجب . الاب او الجد او وصيهما اذا اجر دارا او عبدا
 للصغير سنين معلومة فربيع الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة . والصبي
 اذا اجر نفسه فربيع لا يكون له ان يفسخ الاجارة . والعبد المحجور اذا اجر نفسه
 للخدمة سنة فاءت في نصف السنة لا يكون للعبد ان يفسخ الاجارة
 ويكون اجرا ماضيا للمالك واجرا باقيا للعبد . وان كان اجره المولى ثرا عتق ونصف
 السنة كان للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء امضى فان اجاز الاجارة
 والمولى كان اجره باجرا مجليا واستقبل الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجر للمولى
 المكاتب اذا اجر عبدا فخرج لا تبطل الاجارة عند ابي يوسف رج وتبطل عند
 محمد رحمه الله . ولو استاجر المكاتب عبدا فخرج بطلت الاجارة في قولهم
 . وقيل هو على هذا الخلاف ايضا . ولو ادى المكاتب وعتق بقيت الاجارة
 عند الكل . رجل اقعد صبيا عند رجل ليعمل به فأتخذ الرجل للصبي كسوة

شريد للصبي ان لا يعمل قالوا ان كان الرجل اعطى كرواسا وتكلف الصبي خياطته
لا يكون للرجل على الثوب سبيل لان حقه انقطع بالخياطة

فصل فيما يجب الاجر على المستاجر فيما لا يجب

رجل اكترى حمارا فيبيع في الطريق فاصار المكترى رجلا ان ينفق على الحمار ففعل
الأمور قالوا ان علم المأموران الحمار لغير الأمر لا يرجع بما انفق على احد لانه
متطوع وان لم يعلم المأموران الحمار لغير الأمر قالوا له ان يرجع على الأمر
وان لم يقل الأمر على اني ضامن . ولو ان رجلا قال لغير انفق في بناء داري
ولم يقل على ان ترجع بذلك على اختلافوا فيه قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي
رحمه الله العتيق انه يرجع قال مولا نارض في مسألة الحمار اذا لم يعلم المأموران الحمار
لغير الأمر ولم يقل الأمر على ان ترجع بذلك على ان ينبغي ان يكون على الاختلاف ايضا
وفي القطة اذا رفع الملقط الأمر الى القاضي فقال له القاضي انفق عليها ولم يقل على ان ترجع
بذلك على صاحبها اختلافوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخوارزافي رح
العتيق انه لا يرجع . رجل استاجر دارا كل شهر هكذا فذا دعى المستاجر ان صاحبها
باعها منه بعد الاجارة وانكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على
للمستاجر اجرا مضى لان البيع لم يثبت فبقيت الاجارة . ولو استاجر دابة
الى مكان بعينه فلما سار بعض الطريق ادعاه المستاجر لنفسه وانكر الاجارة
صاحب الدابة يدعي الاجارة ذكر القندوري رح ان على قول ابي يوسف رح
يلزمه اجرا ما قبل الانكار ولا يلزمه اجرا ما بعد الانكار . وقال محمد رحمه الله
لا يسقط شيء من الاجر ولو استاجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة
جحد الاجارة وادعاه لنفسه وقبضه العبد يوم الجحد فان نفقت السنة فبقيت

الف درهم ثمرات العبد في يد المستاجر وقيمتها الف روي هشام عن محمد
 رح ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكر هشام فيه
 خلافا وذكر القدر روي ان علي قول ابي يوسف رحمه الله اجرا مضى قبل
 الجحود وليس عليه اجرا بعد الجحود قال هشام قلت لمحمد رح كيف يجتمع
 الاجر والضمان قال لم يجتمعا قال هشام اراد بذلك انه استعمله للمسنة
 بحكم الاجارة فلما مضت السنة والمستاجر ينكر ان يكون بده بدعيم وصاحب العبد
 لا يتكيد المستاجر لنفسه وكان على المستاجر ان يردده فاذا لم يرد يضمن . رجل
 اجرداره بثلاثين درهما شهرا على انه بالخيار ودفع الدار الى المستاجر فسكرها قبل
 ان يسقط صاحب الدار خياره لم يكن على المستاجر اجرا ساكن وانما يلزمه الاجر ^{ساكن}
 بعد الاجارة من يوم الاجارة . رجل اجرد ابنته على ان يكون بالخيار له ساعة
 من النهار فركبها فسكرت فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الاجر . وان كان الخيار
 للمستاجر كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة . رجل دفع الى خياط
 ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن ابان لا اجره
 لان للقم هو الخياطة دون القطع وكان الاجر مقابلا للخياطة وقال
 ابو سليمان الجوافجاني رح له اجرا القطع وهو الصحيح . رجل دفع الى خياط
 ثوبا ليخيطه بد رهم فحاطه ثم جاء رجل وفتقه قبل التسليم الى صاحبه
 لاشي الخياط لانه لم يسلم العمل قال المصم هذا اذا لم يخيطه في دار صاحب الثوب
 . وان حاطه في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب
 وليس على الخياط ان يخيطه مرة اخرى في الوجهين لان العقد الذي جرى
 بينهما لم يبق . وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه ان يخيطه مرة .

اخرى لانه نتضرع له فصارت ان لم يكن وكذا الاسكان . رجل الكثرى من رجل
 سفينة ليحمل فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع
 الرج الى المكان الذي اكترها فيه فان لم يكن الذي اكترى السفينة مع الملاح
 ليس على المتكري كراء وان كان معه فعليه الكراء لان العمل صار مسلما الى
 المكتري كالحياط اذا خاط الثوب في دار صاحب الثوب . رجل استأجر
 للركوب الاموضع كذا فخرج به في بعض الطريق وورده الى الموضع الذي استأجر
 فعليه الاجر وهو نظير مسئلة السفينة اذا ردها الملاح والمكتري مع الملاح
 في السفينة . رجل استأجر ارضا سنة فزرعها فاشترها المستاجر مع رجل
 اجر قال محمد رحمه الله انتقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض يستخذ
 ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض . رجل استأجر ارضا
 لينزعها فزرعها فقل ماؤه قال محمد رحمه الله ان ينقض الاجارة وله ان يجر
 الاجر حتى يتكبرها الحاكم فدية باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى
 نعه بعد ذلك كان رضا وليس له ان ينقض الاجارة وكذا الرج اذا انقطع
 ماؤه حتى مضت السنة يسقط جميع الاجر . وان قل الماء ويد والرج
 وتطحن على نصف ما كان تطحن قبل ذلك كان للمستاجر ان يرد لها فان
 يرد لها تطحن كان ذلك رضا وليس له ان يرد الرج بعد ذلك . ولو استأجر
 ارضا من اخضر الجبل يد اهرم فزرعها ولم يطر عامه ولم يثبت حتى مضت
 السنة ثم مطرت السماء ونبت قال محمد رحمه الله الزرع كله للمستاجر وليس
 عليه كراء الارض ولا نقصانها . رجل استأجر ارضا لينزعها فاصنا
 الزرع افة فهلك او غرق ولم يثبت كان عليه الاجل لانه قد زرع

^{٣٢}
 ولو غرقت الارض قبل ان ينزعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبها رجل ونزعها
 لا اجر على المستاجر . ولو كانت في يد المستاجر فلم ينزعها حتى مضت السنة
 كان عليه الاجر وكذا لو نزع البعض ولم ينزع البعض . رجل استاجر
 سفينة لينقل بها الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويحیی بها فذهب بالسفينة
 ولم يجد ذلك الشيء قال محمد ربح يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة
 اقل كراء . ولو قال اكرتيها منك على ان يحمل الطعام من موضع كذا الى ههنا
 فلم يجد الطعام فليس عليه شيء من الكراء لان في المسئلة الاولى اكرتت السفينة
 للذهاب والحمل والرجوع فيلزمه جصة الذهاب في المسئلة الثانية
 وقع الاستئجار على حمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء
 . ولو استكري دابة يحمل من هناك حمولته فجاء المكاري بوقال ذهبت ولم اجد
 الحمل قالوا ان صدق المستكري في ذلك كان عليه اجر الدابة خاليا عن الحمل
 . رجل استاجر في مصر دابة يحمل الدقيق من طاحونة كذا والخطة من قرية كذا
 فذهب فلم يكن الخطة طلعت او لم يجد في القرية حنطة فرجع الى مصر قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يتقرر لفظة الاستئجار ان كان المستأجر
 قال استاجرت منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى احمّل الدقيق من طاحونة
 كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير
 حمل شيء فيجب نصف الاجر بالذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة
 انما كان لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب للرجوع شيء تاما اذا قال المستأجر
 استاجرت منك هذه الدابة بكذا حتى احمّل الدقيق من الطاحونة
 فلم يجد الدقيق ههنا لا يجب شيء لان ههنا الاجارة وقعت على حمل الدقيق

من الطائفة فلا يجزى الاجر اذا لم يحمل الدقيق . ولو استاجر رجلا ليذهب
الى البصرة فيجئ بعياله فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقى ذكره الكتاب
ان له الاجر بحساب ذلك . قالوا هذا اذا كان عياله معلومين لانه
اوفي بعض المعقود عليه فيجب الاجر بقدر ذلك وان استاجر رجلا ليذهب
بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام فوجد فلانا قد مات فرد ^{الطعام}
لاجره لانه نقص عمله فلا يجزى الاجر . كالتخياط اذا خاط ففتق . وان اشتا
ليذهب بكتاب الى فلان ويحجى بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قد مات فرد
الكتاب لا اجر له وقال محمد رحمه الله يلزمه اجر الذهاب . ولو ترك
الكتاب في امرقة ولم يرد كان له اجر الذهاب قولهم لانه لم ينقص عمله
وقيل اذا مرقة ولم يرد ينبغي ان لا يجزى الاجر لانه اذا ترك الكتاب في امرقة
بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مرقة .
ولو استاجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعو فلانا اليه باجر ^{مسمى}
الى ذلك الموضع فلا يجزى فلانا قالوا له الاجر . ولو استاجر رجلا ليذهب الى موضع
كذا ويؤدي رسالته لافلان فذهب فلم يجز فلانا كان له الاجر لان الاجر
مقابل بالذهاب لا بتبليغ الرسالة . رجل استاجر امرأته لخدمة البيت
شهر لا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمتها البيت مستحق عليها
ديانة فلا يجب الاجر لها كما لو استاجرها لخدمته او لطبخه ولان منفعة خدمته
البيت تعود اليها والانسان لا يستحق الاجر بما يعود منفعته اليه كما في
الطبخ والخبز . ولو استاجرها للغسل ثيابه قال المصنف ينبغي ان يكون لها
الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة كخياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة

^{٣٦}
 الفسل تعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كما لو استأجرها الرعي غنمه
 . وان استأجرت المرأة زوجها ليخدمها اجرم من جاز وللزوج ان يمتنع
 عن خدمتها بعد الاجارة لانه يتضرر بذلك فان خدمها ذكر شمس السرخسي
 رحمه الله ان عليها الاجر لزوجها . كما لو استأجرت زوجها الرعي الغنم . ولو
 قالت المرأة لزوجها غمز رجل على انك على الف درهم فغمز الزوج رجلا
 لان قالت المرأة لا يريد الزيادة قالوا هذه الاجارة باطله ولا شيء عليها
 لان خدمة المرأة حرام على الزوج لانه قوام عليها امرأة اجرت دارها من
 زوجها فسلكتها جميعا قالوا الاجر لها . وهي بمنزلة قالوا استأجرها لخدمة
 او طبخه انما الراد وانهذا الالتحاق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها
 ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى ان يكون عا
 نهامه في السوق ويكون الدار في يد المرأة . والمستأذا اجر من الاجارة
 اتفقت الروايات على انه لا يجب الاجر على المستأجر في زمان الاجارة والاعا
 فذلك ههنا لم يكن لها اجر الدار على زوجها . رجل اشترى الثمار على ر^س
 الاشجار ثم استأجر الاشجار لبيتك الثمار الى ان يدرك وقما معلوما^س يكن
 عليه اجر الاشجار لان الشجر ليس محل الاجارة فيجعل الاجارة اعارة فخلا
 ما لو اشترى القصيل ثم استأجر الارض وقما معلوما الى ان يدرك الزرع
 كما في ذلك جائز او كان له اجر الارض لان الارض محل للاجارة فتعقد
 الاجارة . رجل استأجر طاحونتين دوارتين بالماء في موضع يكون كرى
 النهر على صاحب الطاحونة عادة فاحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل
 الا احد نرحيين فان كان بحال لوصف الماء اليهما جميعا فملا ان عملا^{فما}

فله الخيار واختلال المقصم ما لم يفسخ الأجاز كان عليه أجرهما جميعاً وإن كان بحال
 ليصرف الماء إليهما لم يتغلا اصطلاحاً فعليه أجر واحد لهما إذا لم يفسخ الأجاز لأنه
 لم يتمكن من الانتفاع إلا باحد لهما فإن تفاوت أجرهما فعليه أجر الأكثرهما إذا
 كان الماء يكفي للأكثر لا فتمتكن من الانتفاع بأكثرهما. وإن كان ذلك في موضع
 يكون كرى النهر على المستاجر عادة فعليه الأجر كاملاً لأنه هو المعطر وهو كما لو
 استاجر خيمة فانكسرت أوتارها لا يسقط الأجر عن المستاجر لأن الأوتار
 لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطعت أطناها سقط الأجر عن المستاجر لأن
 الأطنا تكون على صاحب الخيمة. رجل استاجر طاحونة فانقطع ماؤها
 كان له أن يردّها فإن لم يردّها حتى مضت السنة سقط جميع الأجر وإن
 قل ماؤها وكانت الطاحونة تدور وتطحن على نصف ما تطحن كان
 للمستاجر أن يردّها فإن لم يردّها حتى تطحن كان ذلك رضاً منه وليس له
 أن يردّها بعد ذلك. وكذا استاجر بيتاً فيه رحى وقال استاجرته لهذا

البيت بكذا هو له ولم يسم الرحى كان للأجر أن يقلع الرحى وليس له أن يقلع الرحى
 وإن كان استاجر البيت بمحجرها فله حقوق الرحى والماء من حقها فإن
 انقطع الماء فلم يردّها حتى مضت السنة وكان البيت مما ينتفع به بدون
 الرحى يقسم الأجر عليهما فيسقط عنه حصة المحجرين ويلزمه الأجر بحسب
 البيت وإن لم يكن البيت منتفعاً به بدون الرحى لا يجبر على المستاجر
 شيئاً وإن لم يرد البيت. رجل استاجر أرضاً لينزع بها قزح وقل ماؤها قال
 محمد رحمه الله لا ينقض الأجاز وله أن يخاصم حتى يتركها الحاكم فينزع
 بأجر المثل إلى أن يدرك الزرع فإن سقى زرعاً كان رضا وليس له أن ينقض

الاجارة وكذا الرمي اذا انقطع مأثؤه حتى مضت السنة سقط جميع الاجراءان
 قل الماء وقد روى الرمي وتطحن على نصف ما كان فلمستاجران يردوان لم يرد
 حتى لمحن كان ذلك رضا ليس له ان يرد الرمي . رجل اجر داره ثم اجرها لمن غيره
 بعد ما سلمها الا الاول فاجاز المستاجر الاول نقذت الاجارة الثانية على
 المستاجر الاول . ولو دفع ارضه مزارعة على ان يكون البدن من المزارع ثم
 اجر من غيره اجارة طويلة بغير رضا المزارع فان رضي به المزارع ينفسخ
 المزارعة وينفذ الاجارة الطويلة . رجل امر رجلا بلن يستاجر له
 دارا بعينها من رجل سنة فاستاجرهما المامور وابى ان يد فيها الى
 الامر وسكنها بنفسه حتى مضت السنة قال ابو يوسف رح لا اجر على
 الامر ولا على المامور . وقال محمد رحمه الله يجب له اجر على الامر . رجل استأجر
 دارا وقبضها ثم اعادها من الاجر قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا ينقطع الا
 عن الاستاجر . وفكر في الختم ان المستاجر الاول اذا احاز من الاجر كان ذلك
 نقضا للاجارة وكذا اذا استاجر دارا وبني فيها ثم اجرها من الاجر كان
 ذلك نقضا للاجارة الاولى والصحيح ان الاجارة والاعارة لا تكون فسخا
 ولكن لا يجب الاجر على المستاجر مادام في يد الاجر . رجل استاجر دارا وقبضها
 فسقط منها حائط او انهدم بيت من الدار كان للمستاجر ان ينفسخ الاجارة
 بحضرة الاجر ولا يصح فسخه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب
 . وان انهدم كل الدار كان للمستاجر ان ينفسخ الاجارة عند حضرة غيبته
 ويسقط الاجر عند الكل ولا ينفسخ الاجارة ما لم ينفسخ . رجل استاجر
 ارضا ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع افة ففلك او غرق ولم يبت كان عليه

الاجر ولو عرفت الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه . وكذا لو غصبها
 رجل فزرعها الغاصب لا اجر على المستاجر وذكر الشيخ الامام المعروف
 بخواجه زاده اذا استاجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه افة كان
 عليه اجر مامض وسقط عنه اجها بقية من المدة بعد الاصطلام . وجل
 استاجر ارضا فزرعها فلم يجد ماء يسقيها فبسر الزرع قالوا ان استا^ج
 بغير شرب فلم ينقطع ماء النهر الذي يري منه السقي فعليه الاجر وان
 انقطع كان له الخيار . وان كان استاجرها بشربها فانقطع عنها الشرب
 فباء الوقت الذي يفضل فيه الزرع عند انقطاع الماء وفسد الزرع
 سقط عنه الاجر كما لو استاجر رحي ماء واستاجر بيت الرحي فانقطع
 الماء . ولو استاجر ارضا بشربها ليزرع فحرب النهر الاعظم فلم يستطع^{سقيها}
 فهو بالخيار ان شاء ردها وان شاء امسكها فان لم يرد حتى مضت المدة كان
 عليه الاجر اذا كان بحال يمكنه ان يحتمل بحيلة ويزرع فيها بحسب
 . وان كان لا يمكنه ان يزرع فيها شيئا بغير ماء يوجه من الوجوه
 ولا حيلة له في ذلك فلا اجر عليه كما في مسألة الرحي . وكذا لو لم ينقطع
 الماء ولكن سال فيها الماء حتى لم يتهيا له الزراعة لا اجر عليه . رجل استا^ج
 ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء الارض فماء المطر وانقطع
 ماء المطر لم يجر الاجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها . رجل استاجر ارضا^{بشيرة}
 ليزرعها شيئا سماه فزرع ولم ينبت او اصابته افة فانسده . فذلك كان
 في وقت لا يستطيع ان يزرع فيها مرة اخرى . فاراد ان يزرع فيها غير ملسمه
 ان كان الثا في اقل ضررا بالارض من المسح او مثله . فعلى ذلك لان رب الارض

يرضه به ظاهره وانكا الثاني اضربا الارض من الذي سماه لم يكن له
ان يرضع لان رب الارض لم يرض الاجامسى او بما هو مثله او بدونه
ويرد الارض على صاحبها بقدر ما كانت في يده من الاجر ويبطل عنه الزا
المواجر اذا انقضى الدار المستاجرة برضا المستاجر او بغير رضاه لا ينتقض الاجارة
لبقاء الاصل وهو كما لو غصب الدار المستاجرة انسان لا ينتقض الاجارة لكن يسقط
الاجر مادامت في يد الغاصب وكما لو انهدمت الدار في يد المستاجر عن
محمد رحمه الله اذا انهدم الدار المستاجرة فبناها المواجه فاراد
المستاجر ان يسكن الدار بقبه مدة الاجارة لم يكن للأجر ان يمنعه
من ذلك اراد به اذا بناها قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستا
الاجارة فان بناها بعد الفسخ ليس للمستاجر ان يسكنها بعد الفسخ
صريح انتقد وراهم رجل باجر فاذا فيها زيوف او نبيهة او ستوة ^{يضمن} لأن
الصيف شيئا لانه لم يتلف حنأ على صاحب الدارهم وانما وفي بعض العمل هو
تميز البعض فيرد من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان الكل زيوفا يرد كل الاجر وانكا
الزيوف نصفان نصف الاجر ويرد الزيوف على الدافع فان انكر الدافع وقال ^{ليس}
هذا ما اخذت منى كان القول قول الاخذ مع عبته لانه ينكر اخذ غيرها
وهذا اذا لم يكن الاخذ اقربا يستفاء حقه او باستفاء الجاهل فان ^{الك} اقتيد
ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيادة وانكر الدافع ان يكون ذلك ^{له} دبر
لا يقبل قوله نرجل استاجر قبيصا ليلبسه ويدهب الى مكان كذا فلبسه في
منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البجلي
رح لا اجر عليه لانه مخالف ضامن وقال الفقيه ابو الليث رح عند ^{عليه}

الاجرة ولا يكون مخالفا لان الاجر مقابل باللسان بالذهاب الى ذلك
 الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكون ما ذونا في الذهاب
 به لا ذلك المكان . قال رحمه الله وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة
 ليركبها الى موضع كذا فركبها في المصر في حوائجه ولم يذبح الى ذلك
 المكان فانه يكون مخالفا ضامنا ولا اجرة عليه لان في اجارة الدابة بيان
 مكان الركوب شرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض
 الطرق قد يكون اضربا للدابة فكان ذكر المكان للتفديد اما في اجارة الثور
 لا يشترط بيان مكان اللبس انما يشترط بيان الوقت لان اللبس في
 بعض الاوقات قد يكون اضر من البعض فحمل استأجر دابة ليركبها
 يوما لا الليل فامسكها في بيته فلم يركب في كنف الكتاب انه اذا استأجرها
 ليركبها خارج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا اجرة عليه لانه لا يجب
 الاجر بهذا الامساك فلم يكن ما ذونا فيه فكان ضامنا . وان كان استأجرها
 ليركبها في المصر فامسكها ولم يركب لا يكون ضامنا لانه الاجر يجب بهذا
 الامساك فيكون ما ذونا فيه فلا يكون ضامنا فالولة الوجه الاول انما
 يضمن اذا امسك زمانا لا يمك مثله للخروج الى ذلك المكان عادة
 فيرجع فيه لا العادة ان من استأجر دابة الى الخروج الى ذلك المكان
 اني قد امسكها لينعيا له الخروج الى ذلك المكان . رجل اجر دابة على ان يكون
 له الخيار ساعة من النهار فنركبها المستأجر في داره فسقطت يضمن فيها
 ولا اجر على المستأجر . وان كان الخيار للمستأجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه
 رجل اجر دابة ودفع المقتلح الى المستأجر وقال خذ فاخذته فزجرا للناس

بعدها انتقضت مدة الاجارة وقال البراءة على فتح الباب ولم اسكن وقال رب الدار
لا بل قد همت وسكنت قالوا ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول
صاحب الدار وان لم يكن كان القول قول المستاجر ولا اجر عليه . وان كان المفتاح
مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح ايا ما يشاء وجده كان عليه اجر ما مضى لانه
صح تسليم الدار اليه وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله رجلان
بينهما طعام استاجر احدهما صاحبه ليحمله الى مكان كذا او ليطحن لاجور
فان فعل لا يجب الاجر . وان استاجر احدهما من صاحبه بيتا ليحفظ فيه هذا
الطعام او دابة ليحمل عليها هذا الطعام المشترك ذكر شمس الامنة الشريفة
انه يجوز ويجب الاجر المسمى رجل دفع الخياط او قصاص برثوب او قال المستاجر
لتخيط هذا الثوب او تقصر يدريهم فادفع الخياط الى بليدة او عجة ليخطه
او يقصر ففعل بجب الاجر وان قال المستاجر لك لتخيطه او تقصر بنفسك فادفع الى
غلامه او تلميذه لا يجب الاجر . فان استاجر ظن الترضع وله بنفسها
فارضعته بشد يجراريتها اختلفوا فيه والاصح انها تستحق الاجر رجل
استاجر دابة بعينها ليضع عليها حملا معلوما مسمى الى موضع كذا فادفع للمكاتب
ان يضع عليها مع ذلك الحمل شيئا من عند نفسه كان للمستاجر ان يمنعه
فان وضع المكاتب ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على المشتري
جميع الاجر المسمى ولو استاجر دارا وقبضها ثم ان رب الدار شغل بنفسها بمشاة
نفسه سقط عن المستاجر حصة ذلك من الاجر . ولو اكترى دارا شهرا
فاقام معه رب الدار فيها الى اخر الشهر سقط عن المستاجر حصة ما كان
في يد الاجر . رجل استاجر كتابا ليقرأ ما فيه من شعر او فقه لا يجب عليه

٢٣
 الاجر وكذا المحفف وكذا اذا استاجر طيبا ليثمه لا يجب الاجر وكذا
 استاجر بيتا من مسلم ليصل فيه . ولو ان متاعين اجر احدهما من الاخر
 عمله ثم اشتركا قالوا كانت الاجارة بينهما على كل شهر بمثل الاجرة في الشهر الاول
 لا غير لان هذه الاجارة تنعقد شهرا فشهرا في الشهر الاول سبقت الاجارة
 الصحيحة الشركة فلا يبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة
 اما في الشهر الثاني فالشركة قارنت انعقاد الاجارة فلم تنعقد الا بان
 في الشهر الثاني وان كان صاحب المتاجر الاثني عشر شهرا كان على المتأجر
 اجمع المدة لما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى ولو اجر جانوته من
 رجل ثم اشتركا في عمل يعملان في ذلك الحانوت قال محمد بن سلمة رحمه الله
 الشركة توهم الاجارة ارادة اذ الميمض نهان قبل الشركة فلا يجب الاجر
 لانها اشتركا في الانتفاع بالحانوت وكل واحد منهما عامل لشركة من وجه
 فلا يسلم المنفعة للمستاجر . استاجر دابة الى مكة ليركبها ولم يركبها شي
 من اجلها قالوا ان مشى راجلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه الاجر
 . وان كان بعذر بان لم يركبها لعلته بالدابة او لمرض بها بحيث لا يقدر
 الركوب لاجر عليه وان استاجر ثوبا ليلبسه كل يوم بدائق ووضعه في
 ولم يلبسه فمضى سنون كان عليه لكل يوم دائق في الوقت الذي يعلم انه
 لم يلبسه لا يتحقق فاذا مضى وقت يعلم انه لم يلبسه يخرج سقط عنه الاجر لان
 بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منتفعا نقديا فيسقط عنه الاجر
 . كالمرأة اذا اخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس ولهيست توفيقها التامضت
 لو البسها لبسها متادا يخرج كان لها ولاية المطالبة بكسوة اخرها والا فلا

٢٢
بَابُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ

رجل أجر بناء داراً وحانوت بدون الأرض قال للقاضي الإمام أبو الحسن
عليه السلام روي عن محمد بن مائل عن رجل عن هذه الإجارة قال رجل استأجر
أرضاً فأجرها من صاحبها كانت الإجارة الثانية باطلة وإن بنى فيها
المستأجر ثم أجرها من صاحبها كان له حصة البناء من الأجر قال ولو لم
تصح إجارة البناء وحده لا يستوجب عليه حصة البناء من الأجر وذكر في
الأصل أن إجارة الفسطاط جائزة وبعض مشائخنا لم يجوزوا إجارة البناء
فأوردت عليه مسألة الفسطاط فلم يتهبأ له الفرق وفي الزيادات
مائل على أنه لا يجوز إجارة البناء لأنها بمنزلة إجارة المشاع بخلاف إجارة
الفسطاط إذا استأجر القاضي رجلاً لاستيفاء القصاص والحدود فقل
الشيخ الإمام شمس الأئمة الشيرازي رحمه الله إن لم يبين لذلك وقتاً لا يصح وإن
استأجر القاضي رجلاً لاستيفاء الحدود والقصاص و قطع اليد وليقول
عليه في مجلس القضاء شهراً بأجر معلوم جازت الإجارة لأن المعقود عليه
عند بيان المدة منافع في تلك المدة فإذا استحق منفعته في تلك المدة كان
أن يصرف تلك المنافع إلى ما يحل له من إقامة الحدود وغير ذلك أما إذا
استأجر لذلك ولم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولاً لا يدرك أنه متى يقع
وبماذا يقع فافسدت الإجارة وفعل شيئاً من ذلك كان له أجهل منه لأنه
استوفى المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس إذا استأجر رجلاً
لإستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضي لأن القاضي يملك
الاستيجار بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي أن يفعل

ما غير القياض اذا استاجر رجلا شهرا لجماله في بيته لا يملك ان يامر به باستيفاء
 القصاص لان ذلك لا يكون من افعال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له
 الاجر على قول ابي حنيفة وابي يوسف رج اذا استاجر رجلا رجلا لاستيفاء
 قصاص له في الطرف مع ذلك واذا فعل الاجير يستحق المسمى . وقال محمد رحمه الله
 اذا استاجر لاستيفاء القصاص في النفس مع ويستحق المسمى كما لو استاجر
 لاستيفاء الطرف . امير العسكر اذا قال لمسلم ارضي ان قلت ذلك القار
 فلك مائة درهم فقتله لاشيئ له لان هذا من باب الجهاد والطاعة
 فلا يستحق الاجر كما لو استاجر ليؤم الناس او يوزن . وقال محمد رحمه الله
 ان قال ذلك لذي محي يجب الاجر . ولو كان واقف فقال الامير من قطع رؤس
 فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف الاول ولو استاجر
 الامير ذميا او مسلما ليقول اسير احريبا كان في يده فقتله لاشيئ له . وقال
 محمد رحمه الله يجب الاجر المسمى كما يجب بذبح الشاة وضرب العبد جمل
 استاجر كلبا معلما ليصيد به لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات
 اذا استاجر الكلب او البازي وبين ذلك وقام معلوما يجوز وانما لا يجوز
 اذا لم يبين له وقام معلوما والاستاجر منور لياخذ الفأرة في بيته ذكر في المتن
 انه لا يجوز قال لان هذا فعل السنور وليس هذا كالكلب والبازي فان السنور
 يرسل الكلب والبازي فيذهب باه رساله ويصيد ولا كذا السنور ولو
 استاجر كلبا ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك . ولو استاجر قردا ليكنس
 قال المصنف ينبغي ان يجوز اذ بين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالضرب
 بخلاف السنور ولو استاجر شاة تبعة لتذهب بشاته فتبعته

١- لا اجراه . ولو استاجر قلمًا ليكتب به ان بين لذلك وقتا صحت الاجارة
 والا فلا . ولو استاجر رجلا ليكتب له معجنا او غناء او شعرا بين الخط
 جان وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده لا يكره ذلك . ولو استاجر رجلا
 ليعلم غلامه او ولده شعرا او ادبا او خطا او حسابا او هجاء او حرفة من الحياطة
 ونحوها ان بين لذلك وقتا معلوما سنة اشهر او ما اشبه ذلك جاز ويجب
 المسموع تعلم في تلك المدة او لم يتعلم . وان لم يبين لذلك وقتا كانت الاجارة
 فاسدة حتى لو تعلم يستحق اجر المثل وان لم يتعلم لا يجب شيء . ولو شرط على الاستاذ
 ان يحذقه في ذلك العمل ذكر انه لا يصح الاجارة لان الحذقة ليس لها غاية
 معلومة . رجلا دفع غلامه الى حائك على ان يقوم عليه الاستاذ اشهر معلومة
 في تعليم النسيج على ان يعطى الاستاذ للمولى كل شهر رها فهو جائز ويكون ذلك
 اجارة للغلام ولو دفع غلامه او ولده الى استاذ ليعلمه عملا ولو بشرط ان يحضر
 الاجر على الاستاذ او على المولى فلما علمه العمل اختلفا فطلب الاجر من الاستاذ اجرة
 من المولى وطلب المولى اجر الولد والعبد من الاستاذ قالوا يرجع في ذلك
 الى العرف العادة ان الاجر على من يكون فيحكم العرف . قال الشيخ الامام
 الاثني عشرية رحمه الله كان شيخنا الامام يقول عرف دياره في الاعمال
 التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوما حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما
 اشبه ذلك فاما كان من جنس هذا فيكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى
 وان لم يكن فاجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا فيجب الاجر على
 الاستاذ . رجلا دفع لانيط ثوبا وقال له خط ثوبي حتى اعطيك اجره
 فقال لانيط لا اسريد منك الاجر ثم خاطه قالوا لا اجراه كان بينهما خلة

^{٣٤}
 اولم يكنه . رجل استاجر فخلا ليزيد لا يجوز ذلك ولا اجر فيه وكذا الدائنة والغنية
 ولو استاجر رجل لتقاضى ديونه ان بين ذلك وقتا جازا والا فلا وكذا
 الخصومة . رجل استاجر دابة ليركبها اليوم بدهم فركبها غدا لا يجزئ
 . وقيل على قول ابي يوسف ومحمد ج يلزمه درهم . رجل استاجر ^{اجير}
 ليحتطب له الى الليل بدهم جاز وكذا البسط لوله الى الليل وليس له
 جاز ويكون الحطب والصيد والماء للمستاجر . ولو قال لبسط لوله
 الصيد او ليحتطب هذا الحطب فهذه اجارة فاسدة والحطب والصيد ^ج للمستاجر
 وعليه للاجير اجر المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب والاصطيا
 فان الصيد والحطب يكون للعامل . ولو استاجر رجلا ليحلب له كذا منا
 من القطن او ليقص له كذا ثوبا وليس عند المستاجر ثوب ولا قطن
 لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعدوم لا يتصور فان كانت الاثواب
 والقطن عنده ولم يرهما الاجير فلاجير خیار الرؤية في الثياب ليس له
 خیار الرؤية في القطن . وكذا لو استاجر قاده زنديج يبي الدان لم يكن
 ذلك عند المستاجر لايصح الاجارة . وان كان ذلك عند المستاجر
 وعين واشار في البعض وامتنع عن الباقي يجبر على العمل لان الاجاق
 كانت صحيحة فيلزمه العمل . رجل دفع الى نداف ثوبا وامره ان يندف
 الثوب بقطر من عند نفسه ولم يبين له الاجر . ثم القطن ^{بينهما}
 اخذ واعطاء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاما
 حائرة لتعامل الناس . وقال للقاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع
 اليه ثوبا وعينه ليندفع عليه اما اذا لم يكن الثوب معينا فلا عرف فيه

سجل استاجر رجلين ليحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها هذا
قال محمد بن له نصف درهم وهو متطوع في النصف اذا لم يكونا اثنين
فبذلك في العمل والحمل وكذا لو استاجرها لبناء حائط او حفر بئر ولو كانا
شريكين في العمل قبل ذلك فعمل احدهما كان على المستاجر كل الاجر حرة
اجرت نفسها من رجل ذي عيال جاز ويكره الجنوة بها لان الخلوة مع
الاهنية الحرة حرام . مسلم اجر نفسه من نضائي ان استاجر لعمل غيره
الخادمة تجاز . وان اجر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل لا يجوز وذكر القدرى رحمه الله انه يجوز ويكره له خدمة
الكافر . ذمى استاجر مسلما ليحمل له خمر اجاز في قول ابي حنيفة رحمه الله
كما يجوز استيجار الكناس وقال صاحباه لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استا
الذي دابة من مسلم او سفينة لينقل عليها الخمر وان استاجر ذمى
لذلك جاز وكذا الاستيجار لرعى الخنازير . وان استاجر المسلم ذميا
ليبيع له خمر او ميتة او ما لا يجوز . وان استاجر الذمى مسلما الحمل
ميتة عن الطريق او جلد ميتة او موضع الدابة جاز في قولهم وكذا
لو استاجره لعصر العنب ولو استاجر مسلم مسلما ليخرج له حمارا ميتا من ذك
جاز في قولهم كما لو استاجر كناسا . ولو استاجر المشركون مسلما الحمل ميت
نهم الى موضع يدفن فيه ان استاجروه لينقل الى مقبرة البلد جاز عند
الكل وان استاجروه لينقل من بلد الى بلد قال ابو يوسف رحمه الله لا اجر
وقال محمد رحمه الله ان لم يعلم الحال انه جيفة فله الاجر وان علم فلا
اجله وعليه الفتوى ولو استاجر الذمى من مسلم يتايب فيه

٢٩
 النخريان عند المحنيفة رحمه الله ولا بأس للمسلم أن يواجر دان من ذمي ليسكتها
 وإن شرب فيه الخمر وعبد فيه الصليب أو أدخل في طقوسهم فذلك لا يلحق
 المسلم . كمن باع غلاماً ممن يقصد به الفاحشة أو باع جارحة ممن
 يأتيتها في غير المأثني ولا يستبرئها . ولو استاجر المسلم من الذمي بيعة ليصل
 فيها الميخر . وكذا أهل الذمة إذا استأجر وأذنيه يصلح بهنهم أو ليضرب
 لهم ناقوساً لا يجوز . ولو أجاز المسلم نفسه من المجوس ليوقد لهم النار لا بأس
 عندهم لأن التصرف في النار والانتفاع به مباح بخلاف الانتفاع بالخمر
 وحمل الخمر عندهما . ولو استأجر رجلاً لينحت له أصناماً أو ليتخرف له بيننا
 بالتماثيل فلا أجر له كما لو استأجر نائحة أو مغنية . وإن استأجر لينحت له
 طنبوراً أو بربطاً ففعل طاب له الأجر لأنه يأثم به . وكذا لو استأجر رجلاً
 ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية طاب له الأجر . وكذا لو بنى بالاجرة
 أو كنيسة لليهود والنصارى طاب له الأجر وكذا لو كتب لامرأة كتاباً إلى
 حبيبها باجر . ولو استأجر مشاطة لتزين العروس قالوا لا يطيب لها الأجر
 إلا أن يكون على وجهه الهدية بغير شرط ولا نقاض . قال مولانا رح و ينبغي
 أن الاجارة إذا كانت موقته وكان العمل معلوماً ولم ينقش التمثال
 الصورة جازت الاجارة ويطيب لها الأجر لأن تزيين العروس مباح
 . أهل بلدة نقلت عليهم المونات فاستأجروا رجلاً باجر معلوم ليذهب
 إلى السلطان ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تخفيف ولخذ
 الاجر من عامة أهل البلدة من الأغنياء والفقراء . قالوا ان كان جازماً
 لو ذهب إلى بلدة السلطان ينهي إليه اصلاح الامر في يوم أو يومين جازماً

الاجارة وكان بحال يحصل المقصود في يوم او يومين وانما يحصل في مدة فاد
 وقت الاجارة وقت اجازت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة
 وكان له اجر المثل على اهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم . وقال بعضهم
 لا يصح هذه الاجارة على كل حال . رجل استاجر رجلا ليعلم عبدا او ولدا له
 فيه روايتان فان بين لذلك وقتا معلوما سنة او شهرا اجازت الاجارة
 ويستحق المسمى تعلم العبد او لم يتعلم . وان لم يبين لذلك وقتا لا يصح
 الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا اجر له وان
 استاجر رجلا لتعليم القران لا تصح الاجارة عند المتقدمين ولا اجر له
 بين لذلك وقتا او لم يبين . ومشاخي يلج جوزر وهذه الاجارة حتى
 حكى عن محمد بن سلام رحمه الله انه قال اتفق بتسمير باب الوالد باجر
 المعلم . وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 انما كره المتقدمون الاستيجار لتعليم القران وكرهوا اخذ الاجر
 على ذلك لانه كان للعلمين عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان
 لهم زيادة رغبة في امر الدين واقامة الحسبة . وفي زماننا انقطعت
 عطياتهم وانقصت رغائب الناس في امر الآخرة فلو اشتغلوا بالتعليم
 مع الحاجة الى مصالح المعاش فمختل معاشهم قلنا يصح الاجارة ووجوب
 الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر جسد فيه وان لم يكن
 بينهما شرط يوم الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن
 والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن امر المعاش . وقال
 الشيخ الامام شمس الامنة السرخسي رحمه الله ان مشاخي يلج جوزر

الاجارة على تعليم القران واخذوا في ذلك بقول اهل المدينة وانا افنى يجوز
 الاستيجار ووجوب المسح واجمعوا على ان الاستيجار على تعليم الفقه باطل
 . رجل استاجر مؤد باكل شهر بسبعة دراهم يعلم له صيبن احدهما العربية والآ
 القران فقال المؤدب لا يمكنني تعليم القران فاستاجر معلما يعلم العبي بما
 يعلمون الناس واعطاه الاجرة من اجري وسلم الصبي اليه فلما جاء راس الشهر حبس
 الوالد عن المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب انا لا ارضي بما جئت لانه
 المعلم كل شهر يكون نصف درهم قالوا يحط عن اجرة المؤدب قد ربما يكون اجر مثل المعلم
 هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستيجار المعلم . رجل استاجر معلما سنة
 يعلم ذلك القران فمضت بستانه اشهر لم يعلم له ان يفسخ الاجارة ولو است
 رجل بفصل الميت لا يجوز . وان استقر لحفر القبران بين الطول والعرض والعن
 يجوز فيلما واستقسانا وان لم يبين الطول والعرض في الحق لا يجوز في القياس
 وفي الاستحسان يجوز ويغى على الوسط مما يعمل به الناس . ولو استقر
 لحمل الجنان ان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز وان كان هناك من يحملها جاز رجل
 ستاجر ارضا ليلين فيها لا يبيع الا حاق واللبن كله للبيان وعلى اللبان قيمة التراب
 لصاحب الارض ان كان للتراب قيمة في ذلك الموضوع وان لم يكن للتراب
 قيمة فعلى اللبان اجر الارض ان لم يكن ذلك ينفع الارض فان كان ينفع
 الارض فلا شيء على اللبان . معاوضة الثيران في الاكدا س فاسق
 لانها استيجار المنفعة بمنسها فان اعطى البقر لياخذ الحمار
 لا باس به . رجل استاجر رجلا ليهدم جداره اولينى حائطه كل
 دراهم بكذا وقاله رابن درهمهايك يا خير . برز او استاجر

رجلا ليكره له قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع النص
هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا للعمل فان كان عمالا لو اراد الاجرة
ياخذ في العمل للمال يقدر عليه صحت الاجارة ذكر لذلك وقتا اوله
نحو ان يقول استأجرتك لتخبرني عشرة من منا من الخبز
بان كان المستاجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدينق و
لن لم يبين مقدار العمل لكنه ذكر لذلك وقتا فقال استأجرتك لخبز
الى الليل بدرهم جائز ايضا لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الو
وبذكر الوقت تصير المنفعة معلومة . ولو قال بدين يكدرم اين د
بان كان جائزا ايضا لانه سمي له عمالا لو اراد ان ياخذ فيه للمال يقدر
فيصح الاجارة بين لذلك وقتا اوله يبين . ولو قال بدين د . د
من بادكن ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز لانه استاجر لعمل لو اراد
ياخذ فيه للمال لا يقدر لان التذرية لا يقوم به انما يقوم بالبر
يد من تهب الريح وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان
الوقت اول اثر الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان ته
هذا الكدر معجزة لانه استاجر لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد
العمل فلا يتغير . وان ذكر الاجرة اول اثر العمل بان قال استأجرتك بد
على ان تذري هذا الكدر لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اول
يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل محدد وما او
صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحالة اي على شرط ان يعمل
ولا يؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا ي

هذه مسألة المسار . رجل امر سيارا يشتري له الكلب يسر ولا لا يبيع
هذه الاثواب بدينهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال ولا يعلم
به وبالمشتري ولا يدري من يبيئ المشتري فان ذكر لذلك وقا ان ذكر الوقت
او لا ثم الاجرة بان قال استاجرتك اليوم بدينهم على ان تبني لي كذا جاز . وان
ذكر الاجرة او لا ثم الوقت بان قال استاجرتك بدينهم اليوم على ان تبني لي
كذا يشتري لا يجوز وهذه مسألة تذهبه الكدس سواء . وانما فسدت الاجارة
والعمل وانما العمل كان له اجر مثله على ما هو العرف في اهل تلك العمل وذكر
محمد راجح الحيلة في استيجار المسار وقال بأمرو ان يشتري له شيئا معلوما
انه يبيع لا يذكر له اجرا ثم يؤسسه بشيء مما هبته او جزاء لعمله فيجوز ذلك
لماس الحاجة كما جاز واخلول الحمام باجر غير مقدرا ثم يعطى الاجر عند
الخروج فكذا الرجل ضرب الماء من السقاء ثم يعطى له فلسا او شيئا وكذا
الحنان والحمام . واذا اخذ السهماء اجر مثله هل يطيب ذلك اختلافوا فيه
قال الشيخ الامام المعروف بخواصره انه يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه
اشار محمد راجح في الكتاب وهو نظير ما لو اشترى ثوبا ثم اشترا ثوبا ففصلك للبيع
عنده واخذ البائع قيمته طابت القيمة للبائع وقا بعضهم لا يطيب للدلال والمسار
اجر مثله لانه مال استغناه بعقد فاسد هذا اذا امر المسار بالبيع والدلال
بالشراء ولم يذكر له . وقا اما اذا ذكر له وقا بان قال استاجرتك اليوم بمسار
على ان تبني لي هذه الاثواب او تشتري لي كذا حتى جلزت الاجارة كان له السبي
فيطيب له عند الكل . رجل دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشره فزاد فهو يبيئ
برينك قال ابو يوسف رحمه الله ان باعه بعشره او لم يبعه فلا اجر له

وان تعفي في ذلك وتعيب لان الامر نفى الاجرا ذاباعه بعشقه وانما جعل له
الاجرا ذاباعه بالكثير من عشرة وان باعه باثني عشر او باكثر من عشرة فله اجر مثله
لا يتجاوز به درهمها وقال محمد رحمه الله ارى لهما اجر مثله بالغاما لمع وان
لم يبع اذا تعيب ذلك ونفى لانه عمل حكم عقد فاسد فيستحق اجر المثل والفقوى
على قول ابي يوسف رج لانه لم يجعل له الاجرا ذاباعه بعشقه . جعل قال الدلال
اعرض ضيعتي فعرض ولم يقدر الدلال على اتمام العمل وباعها دلال اخر خلة
قال ابو القاسم البجلي ان كان الدلال الاول عرض وتعهى وذهب في ذلك وفكره
كان له اجر مثله بقدر عنايته وعمله . وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله القيا
ما قال ابو القاسم وفي الاستحسان ان يترك الدلال الاول حتى باع غيره فلا اجر له
لان الدلال في العادة لا ياخذ الاجر بدون البيع وهذا القول يوافق قول ابي يوسف
رحمه الله . رجل اراد ان يبيع بالميزانية ودفع الثوب الى رجل وامر له ان
ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بين ذلك وقتا جازت الاجازة له الا
المسح وكذا لو لم يذكر الوقت ولكن امر ان ينادي كذا صوتا جاز ايضا . فان نادى
كذا صوتا ولم يتفق البيع كان له المسح وفي الوجه الاول قال الفقيه ابو نصر رحمه
له اجر مثله لانه عمله باجار فاسدة وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لاشئ
له لان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الاجرا اذا لم يتفق البيع وهو المختار
. رجل دفع حمولة الى حامل ليحملها الى بلد كذا او يسلمها الى السمسار فحملها
فقال السمسار للحمال ان وزن الحمولة في الباري نامه كذا وقد نقصت في الطريق
فانا لا اعطيك من الاجر بحساب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار
وانى عاك الاجر وقال الحمال ما استوفيت كان القول في انكار الاستيفاء قول

الحال ولا خصومة بينه وبين السمسار وإنما الخصومة بين الحال وبين صاحب الحموله اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون لها الاجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لاجر لها لانه لا منفعة للزوج من كلامها بغير عقد وإنما منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام بها . وقال غير من المشايخ لها اجر مثلها لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون من الدلالة فكان لهما اجر المثل بمنزلة الدلالة في البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب المتاع الدال في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انقضى بينهما بسبب من الاشياء جلت له الدلالة لان الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الاجر وهو الدلالة كالحياط اذا خا ط الثوب برفقه صاحب الثوب فانه لا يرجع على الحياط بالاجر . وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناء بشئ الدلالة في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الرجل وذهب بالثوب ولم يظفر به الدال قالوا لا يضمن الدال لانه ما ذون في هذا الدفع عادة قال مولانا عدي انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه . اما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كما اودعه الدال عند اجنبى او تركه عند من يريد الشراء . دلال في يد ثوب فقال له رجل هذا ثوب سرق مني فدفع الدال الثوب الى الذي اعطاه برئ عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فهو مع الغاصب اذا رد للغصب على الغاصب برئ عن الضمان . الاجارة اذا كانت فاسدة ويجب لجر المثل بحسب الغامط ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المبيع من الاجر او لعدم التسمية

يجب اجر المثل بالغاما بلغ وكذا لو استاجر دارا او حانوتا سنة بمائة درهم
 على ان يرمها المستاجر كان على المستاجر اجر المثل بالغاما بلغ لانه لما شرط
 المدة على المستاجر صارت المدة من الاجر فيصير الاجر مجهولا فاما
 اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسدا فنحو ذلك كان له اجر المثل ولا يراى
 على الميسر . رجل امر رجلا ببيع عين من اعيان ماله فباع المأمور ثم اختلفا
 فقال المأذون ببعته باجر وقال الآخر لا بل بغير اجر قالوا ان كان المأمور دالا لا
 يعرف به كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والمصباغ . رجل اخذ من رجل
 مسحاة وقال لصاحبها كم اجرها فقال لا اريد بها الاجر لكن احمل لي خشبا
 لمقبض المسحاة ثم رجع صاحب المسحاة فقال اريد بها الاجر قالوا ان كان
 الخشب الذي سأل له خشب له قيمة عند الناس كان له اجر المثل لانه لما
 خشب له قيمة لم يكن راضيا باستعمالها بغير اجر وذكر في المنتقى رجل اجاره ببيعة
 او دم يجب اجر المثل قالوا لان لفظة الاجارة تنبئ عن العوض الا ان ما قال من ^{العلة}
 يشكل فجا اذا باع شيئا بميثة او دم فانه يكون باطلا ولفظة البيع في اقتضاء العو^ض
 اقوى من لفظة الاجارة فلا يصح التعليل الاعلى الرواية التي تجعل المقبوض
 بالميتة او بالدم مقبوضا بالقيمة فيكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمتها وقيمة
 المنفعة اجر المثل . فريض اجاره باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع ^{ماله}
 ولا يعتبر من الثلث لانه لو اعار عماره من انسان جازت الاعارة فالاجارة باقل
 من اجر المثل اول . رجل استاجر ارضا فيها اشجار امكن ان كانت الاشجار في وسط
 الارض لا يجوز الاجارة . وكذا لو دفع ارضه من ارضه فيها اشجار
 وله يدفع الاشجار اليه معاملة لا يجوز المتارعة وان كانت الاشجار

في نواحي الارض على المساة جازت الاجارة والمزارعة وان كانت في وسط الارض
 شجرة او شجرتان صغيرتان مثل التالة التي مضي عليها حول او حلان جازت الاجارة
 والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا يتجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة خد
 الارض وظلها يضر الارض. وكذا لو كان في وسط الارض ابنية فهي بمنزلة الشجرة
 العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض جازت الاجارة. وان كانت في ناحية
 الارض فرقت الابنية يدخل ما تحتها في العقد وكذا الشجرة. ولو استاجر ضلعا
 بعضها فارغه وبعضها مشغوله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يتجوز
 الاجارة فيما كان فارغا ولا يتجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر
 ارضا في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا يتجوز الاجارة ولم يقل بجواز الاجارة فيما لم
 مشغولا بالشجرة لانه قد ما يكون مشغولا بعروق الشجرة غير معلومة
 رجل استأجر بيتا هو مشغول بامتنعة الاجر قال القاضي الامام ابو علي النسيف
 رحمه الله كنا نرى ان الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا
 وجدت رواية عن محمد رحمه الله ان الاجارة لا يتجوز وجعله كالارض التي
 فيها زرع. ولو اجار ارضا فيها زرع لا يتجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام
 المعروف بخواهر زاده ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كانت قد زرعت
 الاجارة ويومى بالمحصاد والتسليم. فعلى هذا في البيت المشغول بجوز الاجارة ايضا
 ويومى بالتسليم والتفريغ الا ان يكون في التفريغ ضررا فاحشا فكأن له
 ان ينقض الاجارة وهكذا ذكر الكرخي في مختصره رواية عن محمد رحمه الله
 يجوز ويومى بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام رح
 هذا في البيت المشغول لو فرغ البيت وسلم هل يصح تلك الاجارة فقال

لا لانها وقعت فاسدة فلا يجوز الا بالاستيفاء ولو اختلف الاجر المستطير
 فقال المستاجر استاجرت البيت والارض وهي فارغة وقال الاجر لابل كان البيت
 مشغولا والارض كانت مزرعة ومن لا يجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم ^{قال}
 بعضهم القول قول الاجر بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والفساد
 بحكم شرط فان ثمة القول فيه قوله مدعي الصحة لان ههنا الاجر نيكا الاجرة لانه
 ينكر اضافة العقد الى محل فارغ منتفع به فيكون القول قوله وقال القاضي الامام
 ابو علي النسبة مع ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستاجر
 وان كانت مشغولة كان القول قول الاجر كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه
 في الطلحونة رجل اعطى رجلا درهمين ليعمله يومين ولم يذكر العمل لم يصح
 الاجارة وان عمل يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لنسأ
 الاجارة وان كان سمي له عملا لموما جازت الاجارة وبعد بلغة يومين لا يطلب منه العمل
 لانتهاء الاجارة وان دفع الى رجل درهمين ليعمله عملا كذا يومين من الايام
 كانت الاجارة فاسدة لجمالة الوقت بخلاف ما اذا استاجر يوما فان ثمة
 انصرف الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد رجل اجر دار سنة بعبد بعينه
 فسكن للمستاجر شهرا ولم يدفع العبد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان قول المستاجر
 للشهر للماضي اجر المثل بالغاما ببلغ ويتقضى الاجارة فيما بقى لان الاجارة
 باعتراق العبد سنة فيما بقى وكذا لو استاجر دارا بعين فسكن الدار ولم
 يسلم العين حتى هلك كان عليه اجر المثل بالغاما ببلغ رجل استاجر دابة
 جارة فاسدة حتى وجب اجر المثل فان كان اجر المثل مختلفا بين الناس
 ن يستقم ومنهم من يساهل في الوسط فيفسر ذلك ان ينظر الى الوسط من اللواحي

بان كان احدهم يواجر مثل هذه الدابة باثني عشر واخر بعشرة درهم فآخر
 باحد عشر ^{بالحل} عشر . رجل استاجر شيئاً اجارة فاسدة وقبض واجر من غيره
 اجارة جائزة قال بعضهم ليس له ان يواجر واستدل هذا القائل بما ذكره الاصل
 . رجل دفع داره الى رجل ليسكنها ويرمها ولا اجاره فيها فاجرها هذا الرجل
 من غيره وانهدم الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما انهدم
 ويكون الثاني بمنزله الغاصب . ولو كانت الاجارة الثانية جائزة بما كان
 بمنزله الغاصب . وقال بعضهم المستاجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة
 المعصية ولكن لو اجرها يستحق الاجر المسمى كالغاصب اذا اجر . وقال بعضهم
 المستاجر اجارة فاسدة يملك ان يواجرها من غيره اجارة جائزة ^{القبض} بعد
 بمنزلة المشتري شراء فاسد لا يملك ان يبيع من غيره بيعاً جائزاً الا ان ^{جاء}
 الاول يملك نقض الاجارة الثانية والبائع بيعاً فاسداً لا يملك نقض
 بيع المشتري لان الاجارة تنسخ بالعذر ولا كذلك البيع . وانما لا يملك الاجارة
 في مسألة المروعة لان ثم ذكر المروعة على وجه المشورة لا على وجه
 الشرط فكانت اعارة والمستقر لا يملك الاجارة . رجل استاجر داراً ^{بالحل}
 فاسدة وعجل الاجر ولم يقبض الدار حتى مات الاجر وانقضت مدة الاجارة
 فلما راد المستاجر ان يخذل يد على الدار ويمنعها الاستيفاء الاجر المعجل لا يكون
 له ذلك لانه لا يملك ذلك في الاجارة الجائزة ففي الفاسدة اولى . رجل
 غصب داراً واجرها فاشترىها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة
 يتجدد انقضاء ساعة فساعة وان استقبل الاجارة كان افضل
 الغاصب اذا اجر المصوب ثم ان المستاجر اجر من الغاصب بعد القبض

واخذ الاجر من الغاصب كان للغاصب ان يسترد من المستاجر ما اخذ منه
 لان اجارة الغاصب كانت منعقدة فاذا اجرها المستاجر من الغاصب
 يصير اجر من الذي اجره ولا يجوز الاجارة الثانية . رجل استاجر من اخ
 نسطاطا وقبض كان له ان يؤجره من غيره كحمار الدار للمستاجر
 ان يسرق فيه وليس له ان يتخذ مبلغا فان اتخذ مبلغا كان ضامنا
 لما انتقص الا اذا كان القسطا معدا لذلك بان كان من المسح وغيره
 اسناجر بئر اشهر ليسع منها ارضه او غنمه لا يجوز . وكذلك النهر والعين
 لان المقص من هذه الاجارة الماء وانه حين مباح والاجارة ما وضعت ^{ليملك}
 العين المباح وكذلك استيجار المرعى لرعى الغنم فاسد لما قلنا
 . رجل استاجر رجلا يحسده قصبا في اجتهه على ان يعطيه خمس حرثات من هذا
 القصب لا يجوز . كما لو استاجر لحانا ليطحن له الحنطة بقفيز من
 دقيقها . ولو عين خمس حرثات من القصب وقال استاجر منك بهذه الحرثات
 الخمس لتحصد هذه الاجرة تجاز ولو قال استاجر منك على ان تحصد هذه
 الاجرة بخمس حرثات من القصب لا يجوز الاجارة لجهالة الحرثات فلا استا
 لحانا ليطحن له هذه الحنطة بقفيز من الدقيق ولم يقل بقفيز من ذلك الدقيق
 جاز لانه لم يجعل الاجر من دقيق هذه الحنطة والقفيز معلوم بخلاف الحرثات
 وكذا لو استاجر رجلا ليحلب هذه القطن بعشرة امناء من هذا القطن
 لا يجوز . ولو قال بعشرة امناء من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز
 ولو دفع غزلا لالحائك ليسج له بالثلث او بالربع ذكر في الكتاب انه
 لا يجوز ومشائخ بلخ رحمهم الله جوزوا ذلك لمكان التعامل وبه لغد

الفقيه ابو الليث وشمس الائمة المحمودة والقاضي الامام ابو علي النصف رحمه
 . عبد اخذ من رجل بقرة على ان ما يحصل من لبنها من المصل والسمن والار
 يكون بينهما الايجوز وما اتخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن
 يكون له لاقطاع حق المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل ما اخذ من
 البان البقرة لان اللبن مثله وعلى مالك البقرة حصة علفها ان كان اعلفها
 بعلف مملوك له لاما اكلت هي في الرعي وعليه اجر قيام المستاجر عليها
 . والحيلة في تجويز هذا التصرف ان يبيع نصف هذه البقرة من المدفوع
 اليه ثمن معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يامر بان يتخذ من لبنها المصل والسمن
 وغير ذلك فيكون ذلك بينهما : ولو كانت البقرة بين رجلين وتواضعا
 على ان تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يجلب لبنها قال ابو بكر
 الاسكاف هذه مفايأة باطلة فما اخذ احدهما من فضل اللبن لا يحمل
 وطريق ذلك ان يهب ما استعملك من فضل اللبن ويجعله في حين
 من ذلك فيبرأ عما عليه رجلان لكل واحد منهما حصة او مثلية
 . فقال احدهما صاحبه ارفع من مثلي مائة وقرحة ارفع من مثلي مائة
 مثل ذلك فحل احدهما او باع ثم تغير سعر الثلج الى نقصان فقام احب الثلج للثمن
 رفع مائة وقر من مثلي مائة لا ارفع ما لي عليك العام قال ابو بكر الاسكاف ربح لا اعلم
 لهذا حيلة سوى ان يرفع الذي عليه الثلج مائة وقر من مثلي نفسه ويطلع في
 مثلية صاحبه حتى يبرأ عما عليه قال مولانا ربح وعند المعاملة التي جرت
 بينهما فاسدة لانه ذكر الوقوف والاوقار متفاوتة تقارنا فاحشا فلا يجوز ماله
 يبين وزن الوقوف لان الجهد يختلف باختلاف الماء والمواضع

نفسه يكون احدهما انقى واصفى من الآخر فلا يبرأ الا ان يكون الحمد الثاني
 مثله . وما قال من طريق الخروج فيه نظرقائه لو اننى مثل ذلك فى مجلدة صام
 كان مستهلكا ما فى مجلدة صاحبه فان المودع اذا خلط الوديعه بتجنسها كما
 مستهلكا ضامنا فالضمان هنا اولى وتغيير السعر لا يثبت الخيار لصاحب الدين
 فان من غصب من آخر موزونا فتغير سعره فى بلد الغصب لم يكن للمغصوبين
 ان لا يقبل مثله . قال مولانا رحمه الله وطريق الخروج عندي ان يرفع من
 عليه الدين الامر الى القاضي حتى يجبر على قبوله مثل ما كان عليه . كما لو
 استقرض من آخر حنطة فاعطاه مثلها بعدما تغير سعرها فانه يجبر المقرض
 على القبول . وكذلك لو غصب من آخر شيئا من ذوات القيم فاعطاه الغنا
 قيمه يوم القبض بعدما تغير سعره فى ذلك البلد فانه يجبر على القبول
 فان اختلفا فى مقدار وزن الجمد يحلف الثانى لان صاحبه يدعى
 عليه الزيادة وهو ينكر . رجل استاجر ارضا بشرها وحاجه المستاجر
 الى الشرب ليسوق الماء الى ارض اخرى جاز . وكذلك لو استاجر ارضا
 بكفا واجر مثلها اقل مما سمى من الاجر وابع له صاحب الارض الثمر او
 الشرب لا بأس به وان كان قصده من الاجارة البئر والماء اذا لم يكن
 ذلك شرطا فى الاجارة . رجل دفع الى آخر ثلثة اوقار دهن ليتخذ^{منه}
 صابونا على ان يكون العجل من المدفوع اليه والصابون للدافع ففعل
 المدفوع اليه فان الصابون يكون لصاحب الدهن وعليه للعا
 اجر عمله وغرامة ما جعل فيه رجل استاجر من رجل اشهر اليه
 العيز على ان يكون رد الرجل على المستاجر لا يجوز هذه الاجارة لانه

رد الاستاجر يكون على الأجر فاذا شرط ذلك على المستاجر كان فاسداً وان
لم يشترط الرد على المستاجر ففرغ المستاجر في نصف الشهر او في آخره كان
عليه اجر الشهر وان استاجر كل يوم بكذا ففرغ فلا اجر عليه لما مضى من الزمان
بعد ذلك ولم يرد اذا لم يستعمله وان فرغ في نصف اليوم كان عليه اجر اليوم
ولو استاجر حيايا او كيزاناً وقاله الأجر المرد لها على صيغة فيل عليك كذا قلوا
شرط الحمل في الجباب وكل ما كان له حمل ومؤنة على المستاجر فيفسد
العقد فيلزمه في الجباب اجر المثل وفي الكيزان عليه اجر المسمى مادامت
صحيحة الات ترد . آجارة الشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول
ابن حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى وان اجر من شريكه جاز في اظهر
الروايتين عنه وقال صاحباه ربح يجوز على كل حال . وكذا كانت الدارين
الرجلين اجر احدهما نصيب من ثالث اختلفوا فيه على قول ابن حنيفة
رحمه الله قال بعضهم يجوز ويقوم الثالث مقام الأجر وذكر الكرخي
عن ابن حنيفة رحمه الله فيه روايتان والاظهر انه لا يجوز . ولو استاجر
رجلان داراً من واحد او اجر رجلان داراً من واحد او من اثنين جازاً
. وان مات احد الأجرين او احد المستاجرين انقضت الاجارة في النصف
وتبقى في النصف . ولو اجر كل الدارين واحد جاز ثم تقاسموا الاجارة في النصف
تنفسخ في النصف وتبقى في النصف وهي المجلدة في آجارة الشاع . رجل استاجر
نهر ايا بسا بسوق الماء فيه الارض لا يجوز . وكذا لو استاجر ميزاباً يجري
فيه المطر على سطح المواجه او استاجر بالوعة ليصب فيها وضوء ليحرق
وعن محمد رحمه الله اذا استاجر موضعاً معلوماً من الارض

ليس فيه الماء للارضه جان بخلاف السطح لان في السطح موضع تسييل الماء
 مجهول ونسييل الماء بقدر ما يريد ليس في وسعه تخوان ياخذ المطر مكانا
 ابسط منه بخلاف الارض . ولو استاجر ميزابا ليركبها في داره كل شهر باجر
 معلوم جان ولو كان الميزاب مركبا في حائط المواجه لا يجوز . ولو استاجر بكرة
 اوردلوا اورسنا ليسع غنمه لا يجوز فان ذكر لك ذلك وقتا معلوما يوما أو ^{شهر}
 جان . ولو استاجر حائطاً ليضع عليه جذوعا او ستره او كوة او ميزابا
 او موضعاً من الحائط ليؤتد فيه وتلا لا يجوز وكذا لو استاجر شجرة ^{عليه} البسط
 الثياب ليحف لا يجوز ولو اشترى نخلا ليقطعه ثم استاجر ارضه لتبقيه
 النخل فيها وقتا معلوما جان . ولو اشترى التمر على راس النخل ثم استاجر
 النخل لابقاء التمر واستاجر الارض لا يجوز . اما استيجار النخل نظراً لانها
 ليست بحل الاجارة واستيجار الارض لا يجوز وان كانت الارض محللاً للاجارة
 لان الارض مشغولة بما ليس بمملوك للمستاجر وهو النخل فان كان ما بين
 التمر والارض مملوكا للمستاجر جازت اجارة الارض ويجوز اعارة الارض
 في الوجه كلها . ولو استاجر طريقاً في دار ليمر فيها لا يجوز في قول ابي حنيفة
 رحمه الله لانها اجارة المشاع . ولو استاجر سفلاً وقتاً معلوما يبني عليه
 علوا جان . ولو استاجر علوا يبني عليه لا يجوز في قياس قول ابي حنيفة
 رحمه الله وفي قياس قول صاحبيه رجح يجوز ولو استاجر ظهر بيت
 ليسكن فيه او ليضع عليه متاعه وقتاً معلوما جان وذكر في الاصل اذا
 استاجر سطح بيت لبيت عليه لا يجوز قالوا الصحيح ليمر عليه . ولو استاجر
 مكبلاً او موزوناً ليعين به ذكر في الاصل انه يجوز وذكر الكرخ رحمه الله انه

لا يجوز . ولو اشترى عقارا فأجره قبل القبض لا يجوز وقيل هو على الخلاف .
 بيع العقار قبل القبض . ولو استأجر ثاة ليرضع صبيًا أو جديًا لا يجوز
 ولو استأجر ثيابا لبسطها في بيته لا يجلس عليهما ولا ينام لا يجوز . لأن
 الاستئجار لا يجوز إلا لمنفعة مقصودة بالعين وكذا لو استأجر دابة
 لئسبها بين يديه أو ليربطها على أربة ليظن الناس أنها له لا يجوز . ولو
 دفع أرضا إلى رجل على أن يغرس فيها فيكون الأشجار والأرض بينهما لا يجوز
 فإن غرس فيها فالغراس يكون لصاحب الأرض وقيمة الغراس للمعامل
 وأجر مثله . رجل استأجر عبدا كل شهر بكذا على أن يكون طعامه على المستأجر
 أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز . وقال
 الفقيه أبو الليث رحمه الله في الدابة ناخذ بقول المتقدمين أصل في زنا
 العبد يأكل من مال المستأجر عادة . ولو دفع سمسما إلى دهان ليحصره
 على أن يكون بعض الدهن له أو مشاة ليدبجها على أن يكون بعض
 اللحم له لا يجوز . رجل دفع الأخياط ثوبا ليقطعه ويخيطه فيصا على أن يفرغ
 منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابتلا إلى مكة على أن يدخله إلى عشرين
 ليلة كل بعير بعشرة دنانير ولم يزد على ذلك روى محمد بن أبي حنيفة
 أنه يجوز هذه الأجرة فإن وفي بالشرط كان له المسع وإن لم يف كان له
 أجر المثل لا يزداد على المسع وهو قول أبي يوسف ومحمد بن وهب عن أبي يوسف
 رحمه الله إذا استأجر دابة من رجل بأما سمائة ولم يذكُر شيئا لا يجوز ذلك
 في قول أبي حنيفة ربح ويجوز عندهما . ولو قال للخياط استأجر منك اليوم لتخيط
 هذا القميص بدبرهم أو قال استأجر منك اليوم لتختر هذا القميص بدبرهم

لا يجوز في قول يحيى ربح ويجوز عندهما. وقال الكرخي رحمه الله ليس في المسئلة
 اختلاف الروايتين عن يحيى ربح وإنما اختلف الجواب لأن في رواية محمد بن
 يحيى ربح إذا ذكر العمل والمسير ولا ثم ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستحباب
 أن عمل فقد وفي الشرط فيستحق المسمى وإن لم يعمل ولم يف بالشرط كان له اجر
 لا لفساد الاجارة بل لغوات الشرط المرغوب. وفي رواية ابي يوسف عن
 ربح لما ذكر المدة او لا فقد جعل الوقت مقصودا ثم ذكر العمل بعد ذلك
 والعمل يكون مقصودا على كل حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في
 كونها مقصودا لاختلاف حكمها فيصير المقصود مجهولا وجهالة المعقود عليه
 تمنع صحة العقد اما اذا قدم العمل فذكر الوقت بعده يكون للاستحباب
 فلم يضر الوقت معقودا عليه فلا يفسد العقد وعلى قول ابي يوسف ومحمد
 يجوز الاجارة في الوجهين. وذكر في الجامع الصغير رجل استاجر رجلا
 ليخبره هذه العشرة الخاتم كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول
 يحيى رحمه الله فابو حنيفة في مسئلة الجامع لم يجوز الاجارة مع
 ذكر الوقت بعد العمل فتبين بهذا ان فيما قال الكرخي من التوفيق بين
 الروايتين نظر ابل الصحيح انه في المسئلة عن يحيى رحمه الله رواية
 والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدم العمل واخرا اذا ذكر الاجارة
 بعد الوقت والعمل ولما اذا ذكر الوقت او لا ثم الاجر ثم العمل بعده
 او ذكر العمل ولا ثم الاجر في الوقت لا يفسد العقد لانه اذا وسط الاجر فذكر
 الاول عملا كان لو وقتا والاجر بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك انك
 وقتا يكون للتجيل وان كان عملا فذكر ليبيان العمل في ذلك الوقت

فلا يفسد العقد . وذكر المحاكم في المختصر ما هو اشارة الى ذلك وقال
لارتمائه لو استاجر ليعمله هذا العمل بدراهم بشرط عليه ان يفرغ منه
اليوم كان جائزا . رجل استاجر رجلا ليقطع له اشجارا في قرية بعيدة عن
المصر على ان اجر الذهاب والرجوع يكون على المستاجر قالوا ليس على المستاجر
اجر الذهاب ولا اجر الرجوع . اما اجر الذهاب فلانه لا يعمل في الذهاب
عملا وبدا ون العمل لا يستوجب الاجر وبعد العمل لا يبقى الاجارة فلا يجب
اجر الرجوع ايضا فاذا شرط ذلك على المستاجر فسد العقد . قال مولانا رح
ويبين ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاشجار معلومة للمستاجر فكذلك
الجواب وان لم تكن معلومة للمستاجر ما لم يذكر الوقت لان فتح الاجارة لانه
اذ لم يذكر الوقت كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيفسد العقد
وان بين الوقت كان اجرا واحدا في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك
الزمان فيجب عليه المسح لا غير . وان ذكر شرطين في الاجارة بان اكثر من ^{جمل}
دابة وقال امن ركبها الى موضع كذا فبكذا وان ركبها الى موضع كذا فبكذا او
ثلاث مواضع جاز العقد اسخسا في الزيادة على الثلث لا يجوز . وذكر محمد
لهذا اصلا فقال الاجارة متى وقعت على شيئين او احد الاشياء الثلاثة وهي
كل واحد اجرا معلوما بان قال اجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم وهذه الاخر بمئتين درهم
او هذه الثلاثة بخمسة عشر او قال ذلك في البيوت الثلاثة او المحلات الثلاثة
او العبيد الثلاثة او قال ذلك في المسافات المختلفة بان قال اجرتك
هذه الدابة الى وسط بكذا او الى الكوفة بكذا او الى بغداد بكذا او قال ذلك في انواع
الخيالة او انواع المصنع الى الثلث يجوز وفي الزيادة لا يجوز ومن بين الاجارة

والبيع اذ باع احدهما من العبدتين وسعى لكل واحد منهما ثمن الاجور الا ان
يشترط الخيار في ذلك للبائع والمشتري وكذلك في الثوبين وغير ذلك
وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة يجري فيها من المسامحة
ما لا يجري في البيع وكذا لو قال لراثة الابن ان رددته من موضع كذا فلك
كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز . وكذا لو قال للخياط ان خطت
هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم
او قال ان خطت هذا الثوب روميا فلك درهم وان خطته فارسيا فلك
نصف درهم . او قال للعباغ ان صبغته بالعصفر فلك كذا وان صبغته
بالزعفران فلك كذا جاز جميع ذلك . اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك
درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رح يصح الشرط
الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال اصحابه يصح الشرطان جميعا والمسئلة معروفة
فان خاطبه في اليوم الاول يجب المبيع في ذلك اليوم وان خاطبه في اليوم الثاني
يجب اجر المثل الا ان في رواية الاصل يجب اجر المثل لايزاد على درهم
ولا ينقص عن نصف درهم . وفي النوادر يجب اجر المثل لايزاد على نصف
. وذكر القفال في الصحيح رواية النوادر . وان خاطبه في اليوم
الثالث روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان له اجر المثل لايزاد على درهم
ولا ينقص عن نصف درهم . وروى عنه انه لايزاد على نصف درهم
ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح . ولو قال ان خطت اليوم فلك
درهم وان خطته غدا فلا شيء لك فخاطبه غدا كان له اجر المثل لايزاد على درهم
لان الاجارة عليك بعوض فيلزمه اجر المثل كما لو قال اسباغتك بغير شيء

ولو قال الجربك هذه الدار شهر اعطاك ان اقلدت فيها حدا فاجرها عشرة
وان اقلدت فيها بزا فاجرها خمسة جلزت الاجارة في قولنا يحنيفة ربح الاجر
كما في الحياطة الرومية والفارسية وفي قول صاحبه ربح الاجارة فاسدتها
يقولان في اجارة الدور والعقار يجب الاجر بحجر والتقية وعند ذلك الاجر مجهول
بخلاف العمل لان في العمل لا يجب الاجر الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر
معلومًا واذا جازت الاجارة في قولنا يحنيفة فان قبض المستاجر الدار ولم ^{يسكنها}
يلزمه اقل المسميين ولو استاجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة ^{مائة} درهم
بعشرة قال محمد ان كان القصر نصف طريق الكوفة جاز دابة كان اقل من
ذلك او اكثر لا يجوز وعلى قولنا يحنيفة خرج يجوز على كل حال . رجل تزل خاننا
قال عامة مشايخنا يلح منهم الفقيه ابو الليث والفقيه ابو بكر وجميعهم ان يكون
ساكنًا باجر ولا يصدق الله سكن بعير اجر وقال نعيم اجر عليه الا ان يقاضاه صاحب ^{الدار}
بالاجر فيجب الاجر اسخسانا . والصحيح قول الفقيه ابي الليث ربح لان الظاهر
ان الغزول في الخان يكون بالاجر وهو بمنزلة من دخل الحمام كان عليه الا
ولا يصدق الله دخلها غصبا فكذلك ههنا الا ان يكون الساكن معروفًا بالقلم
والغصب بان كان صاحب جيش لا يستاجر عادة . وفي المنتقى رجل غصب دار رجل
فقال له المالك اخرج منها فان سكنتها فني عليك كل شهر بكذا فان كان الغاصب
جاءها انها له ثم اقام المالك بعد ذلك بينة انها له لاجر عليه فيما مضى وان كان
الساكن مقيمًا انها للمدعي فقال اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر بكذا
فلم يخرج كان عليه الاجر المسمى بما سكن . رجل استاجر دابة من سمرقند
الى بخارى ولم يسم رستاقا من رستاقها ولا بقعة ولا بقعة بعينها قال الشيخ

الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الاجارة فاسدة لان بخار اسم للقصة
مع سوادها فهي كالري وذكر في الكتاب اذا استأجر دابة الفارس او
الري ولم يسم موضع معلوما لا يصح الاجارة في ظاهر الرواية وروى
عن محمد رح انها تصح وجب الري انما للمدينة خاصة. ولو استأجر
الى سمرقند صححت الاجارة لان سمرقند اسم للقصة دون السواد فسواد
سمى سغد ولو تكاري دابة الى او زجند صححت الاجارة كما لو تكاري الى سمرقند
وان تكاري الى فرغانة لا تصح كما لو تكاري الى سغد. وجب تكاري به
على انه كلما ركب الامير ركب معه كانت فاسدة وعليه كلما ركب اجرة
رجل يقبل من رجل طعاما على ان يحمله من موضع الى موضع كذا الى اثني عشر
بكذا فلم يحمله الا اثني عشر وانما حمله في اكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الاجر كما لو استأجر
على ان يخطب ثوبه في يومه بدرهم فحاطة في يوم الثاني لا يحل الاجر على صاحب الثوب
اي حفيضة وفي قول صاحبيه يجب الاجران عندهما في مثل هذا الموضع يقع
على العدل دون الوقت. مسائل في الاجرة المشتركة

فصل في الحمامي والثياب

امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب
خرجت لم نجد ثيابها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل كانت هذه
مرة دخلت الحمام لا يضمن الثيابي في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ الثياب
لانها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها الاجر على الحفظ
ايلاها والمودع لا يضمن عند كل الابا التضييع. وان كانت المرأة هذه رطبا
قبل هذا ودفعت اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسد

على الاختلاف على قول يحنيفة لا تقتن لان عند الاجير المشترك لا يضمن لما هلك
 في يده بغير ضعه . والمختار في الاجير المشترك قول يحنيفة رج وقيل وهو قول
 محمد رج ايض وعلى قول بيوسف ومحمد رج الاجير المشترك يكون ضامنا
 لما هلك في يده بغير ضعه فيجب الضمان عندهما على الثيابي قل للمصريح ينبغي
 ان يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي اجير الحمامي
 ياخذ منه في كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة
 تلميذ القصار والمودع . رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب
 فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال ابو القاسم رج ان اقر صاحب الحمام ان
 رجلا غلب هذا الرجل رفع الثياب وظن انه يرفع ثياب نفسه كان ضامنا لانه
 صار مسيحا اذا لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام
 لا يضمن الا اذا ضيعه بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب . رجل
 دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يراه وينظر اليه فلما خرج من
 الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سلمة رج ان ضيع الحمامي اوراثنان غير
 رفع ثيابه كان ضامنا . وقال ابو القاسم لا يضمن والصحيح قول محمد بن سلمة
 لان ذلك استغناظ منه عادة . وكذا لو جاء رجل ووضع ثيابه عند
 جالس في ذلك الموضع ولم يقتل الجالس احفظ ولم يقتل الجالس لا تقع عندي
 ولي يقتل ولم يرد يكون مودعا في موضعه كان ضامنا . رجل دخل الحمام ووضع ثيابا
 عند الحمامي وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب انا
 فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الحمامي عند الكل
 اما على قولهما فظاهر واما عند يحنيفة رحمه الله فلا ان عند الاجير المشترك لما

لا يصح اذا ربي شرط عليه الضمان انما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه ابو جعفر شرط
الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى
ما يوافق قوله امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلح والحامية
تنظر اليها فدخلت الحامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتفصل بجى ابنتها
وابنتها مع صبيها كانت في دجل الحمام فزى امها فصاحت ثياب المرأة قالوا ان غابت
الثياب عن عين الحامية وعن عين ابنتها ضمنت الحامية والا فلا لان لها
ان تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تقب عن بصرها او بصر ابنتها لا تضمن

فصل في الحال وما يرجع اليه

رجل استاجر حمالا ليدنق ليجمله زق حملا في موضع كذا فقال الحمال للمستاجر
احمل علي الزق فرفعه المستاجر مع الحمال فوقع الزق وذهب ما فيه لا يضمن الحمال
لان الزق مادام في يده لم يسلمه الى الحمال وان حملة ثم ان الحمال وضع الحمل
في بعض الطريق ثم استعان برب الزق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع وتحرق
ضمن الحمال لانه دخل في ضمانه وباعانة رب الزق ما صار الزق مسلما اليه
فلا يبرأ عن الضمان ولو زلق الحمال في الطريق وانشق الزق وذهب ما فيه
ضمن وكذا لو انقطع الحمل لانه لما شكه بجمل رآه كان مضيقا. الملاح
اذا اخذ الاجر ووضع فيها الطعام فغرقت السفينة من ريح او موج او شيء
وقع عليها او صدر رجل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول ابي حنيفة
رحمه الله وان غرقت السفينة من مد او معالجته او خذله ضمن الملاح
لان ذلك من جناية يده فيضمن وانما لا يضمن الاجير فيما تلفت بغير
فعله وان كان صاحب الطعام او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح بشيء

من ذلك لأن صاحب الطعام إذا كان معه في السفينة كان الطعام
في يد صاحبه فلا يضمن الملاح إلا أن يضع فيها شيئاً أو يفعل فعلاً قد
الفساد. وأن انكسرت السفينة قد دخل فيها الماء فكان ذلك بفعل الملاح
يضمن والا فلا والله اعلم

فصل في البقار والراعي

رجل سلم بقرة لابن بقر ليرعاها فجاء البقار لبلال وزعم أنه رده البقرة وأد^{خلها}
القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في نفر في الجبانة قد عطب
قالوا إن كان العرف فيما بينهم أن يدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه أن ي^{دخل}
كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع يمينه أنه دخل البقرة في^{القرية}
فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها فضاقت قبل أن ي^{يسل}
إلا صاحبها لا يضمن لأنه ليس عليه إدخالها في منزل صاحبها عرفاً والمعرف
عرفاً كما لم يشروط شرطاً بقر ترك الباقورة في الجبانة وعاب عنها فوقع^ت الب^{قرة}
في نزع رجل فاشدات الزرع لا يضمن البقار إلا أن يكون البقار ارهق
الباقورة في الزرع أو أخرج الباقورة من القرية ويذهب معها حتى وقعت
الباقورة في الزرع أو اتلفت مال إنسان في سوقها فيضمن البقار. وإذا
ساق البقار الباقورة فعطبت واحدة من موقه بأن استعمل عليها في السوق
فعثرت أو انكسرت رجله أو اتلفت عنقها أو ساقها في الماء لتشرب فوقع^ت
في الماء يضمن البقار إن كان مشتركاً. وإن كان خاصاً لا يضمن لأن الجير
الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله إذا لم يتعمد الفساد وإن ساق البقر
فتناطح فقتل بعضها بعضاً أو وطئ بعضها بعضاً في سياته فكذا إن كان

البقار اجير. حد لرجل لا يضمن والكل مشترك القوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان
 البقر لقوم شتى وهو اجير احدثهم يكون ضامنا لما تلف من سياقه لانه سائق
 الدابة التي وطئت والسائق يضمن لما تلف. ولو ند بقرة من الباقوة
 وخاف البقار انه لو تبع ما ند يبيع الباقي كان في سعة ان لا يتبعه ولا يكون
 ضامنا في قول المجتهد رج لما نددت لانها ضاعت بغير فعله ويضمن في قول المجتهد
 محمد رج. وكذا لو تفرقت فرقا لم يقدر على اتباع الحوافير البعض وترك البعض
 لا يضمن لما ترك. ولو كان البقار مشتركاً فرعاها في موضع فعطبت فقال صاحبها
 اننا شرطت عليك ان ترعاها في موضع آخر وقال الراعي لا بل شرطت على الراعي
 في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقر وليس للبقر ولا للراعي
 ان ينزى على شئ منها بغير امر صاحبها فان فعل كان ضامنا لما عطبت
 ولو ان الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفحل الذي كان فيها نزل على بعضها
 فعطبت لا يضمن الراعي في قول المجتهد رج انه الراعي والبقر اذا خاف
 الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر
 في النوادر انه لا يضمن استحسانا. وكذا لو رأى رجل شاة انسان
 سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحسانا والمختار
 للفتوى انه يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعي وضاع
 الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا بد
 وهي ميتة كان القول قول الراعي. ولو ان صاحب الغنم او البقر شرط على البقر
 او الراعي ان ما هلك تاتيه بسمته لم يبرح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك
 قول الراعي وان لم يأت بالسمة اهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوة

فصاعث بقرة في نوبة رجل تكلموا فيه قال الفقهاء ابو الليث لا يضمن هذا
 الواحد عند الكل لان هذه ليست باجارة بل هي اعانة واعارة. ^{قوله} اهل
 اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ الباقورة فلما كانت نوبة احدهم استاجر
 هذا الواحد اجيرا ليحفظها فخرجها الاجير الى المغارة فخرج الى القرية ليخرج ما
 تخلف منها فضاع بعضها قالوا ان ضاع عند غيبة الاجير ضمن الاجير
 قيمتها بترك الحفظ الملتزم وان ضاع بعدما عاد الاجير الى الباقورة لا يضمن
 لاجير ولا صاحب النوبة اما الاجير فظاهر واما صاحب النوبة فلان له ان يحفظ
 الباقورة بأجرائه. بقار يحفظ باجره فترك البقر عند رجل ليحفظها ويرجع الى
 القرية ليخرج منها ما تخلف او لحاجة نفسه فضاع بعضها كان خارجا قالوا
 ان لم يكن الحافظ غيبا له ضمن والا فلا الراعي اذا اخلط الغنم بعضها ببعض فلما
 يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب انها الفلان قوله
 وان كان مخلطا لا يقدر على التمييز يكون ضامنا قيمتها والقول في مقدار الغنمة
 قول الرأى. وان دفع غنم رجل الى غيره صاحبها فاستهلكها المدفوع اليه
 واقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على
 المدفوع اليه ان كان الراعي اقروا دفع انها للمدفوع اليه. وان شرط على ^{الراعي}
 ان لا يبرى مع غنمه غنم غيره صح الشرط لانه جعله اجير وحده. البقار والراعي
 اذا نام مع ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا فأن
 غاب البقر عن عينه كان ضامنا والا فلا وما اكل الراعي من الابل ان كان
 ضامنا. اذا استاجر راعيا او بقارا وقال استاجرتك لترعى غنمي هذه سنة
 كل شهر بكذا يكون الراعي اجير مشترك الا اذا صرح بما هو حكم اجير الواحد

بان قال طان لارعى معها غنم غيري فح يكون اجير واحد وان اورد العقد على الله
 اولاً بان قال الاستاجر تك شها بكذا لارعى غنمى كان اجير واحد الان يذكر بعده
 ما هو حكم اجير المشترك بان قال طان لك ان ترعى مع غنمى غنم غيري فح
 يصير مشتركاً وتغير اول الكلام باخره هكذا قال الشيخ الامام الاجل
 المعروف بخواجه زاده قال وكن لك الحكم فحق كل من كان في معنى الراعي
 الراعي او البقار اذا ضرب شاة فقاعينها او كسر رجلها ذكر في الاصل انه
 يكون ضامناً قال مشافخارج هذا على قياس قولنا يحنيفه ربح اما على قياس
 قولنا ان ضربها في الموضع المعتاد ضرباً معتاداً ينبغي ان لا يكون ضامناً كما هو الاستا
 دابة ليركبها فليكنها بلجامها فانت كانت ضامناً في قولنا يحنيفه ربح وعندنا
 ان يركبها كج مثله لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضمن بالضرب في الغنم في قولهم
 جميعاً لان الغنم في العادة تساق بالصليح وبالصفيح بالهديلن ضربها بالخشبة
 كان ضامناً عند الكل ككل يركبها بما لا يركب مثلاً وان استاجر دابة ليركبها فليكنها
 فخرجها وماتت فهو على وجهين . اما ان ضربها بامر صاحبها او بغير امر صاحبها
 فان ضربها بامر صاحبها فهو على وجهين . اما ان ضربها في الموضع المعتاد ضرباً
 معتاداً او ضربها ضرباً غير معتاد . فان ضربها ضرباً معتاداً لا يضمن في قولهم . وان
 ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن في قولهم . وان ضربها بغير امر صاحبها فان
 ضربها ضرباً غير معتاد يضمن في قولهم . وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن
 في قولنا يحنيفه ربح . وعلى قول صاحبنا لا يضمن ومستاجر العبد لا يملك
 الضرب الا باذن المولى عند الكل ومستقر الدابة يضمن عند الكل الا اذا ضرب
 باذن صاحبها . والزوج اذا ضرب امرأته بنشوز معتاد او غير معتاد

كان ضامنا عند الكل ولا يرغمها في قولهم. والامام اذا ضرب رجلا لتزيرا
 او لعدا فمات لا يضمن والمعلم اذا ضرب مبييا او الامتاد المحترف اذا ضرب
 التلميذ فمات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان ضربه باعرا^{فيه}
 او وصيه ضربه معتادا في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه ضربا غير معتادا
 ضمن وان ضربه بغير احرابه او وصيه فمات يضمن تمام الدية في قولهم
 سواء ضرب ضربه معتادا او غير معتاد. والآب اذا ضرب ابنه فمات يضمن
 كل الدية في قولهم ^{ابن} البخينة رحمه الله سواء ضربه معتادا او غير معتاد ^{عند}
 صاحبه لا يضمن في المعتاد واما الوصي اذا ضرب اليتم يضمن في قول
 ربح وهو كالآب وعند صاحبه لا يضمن كما لا يضمن الآب اذا ضربه
 للتأديب او للتعليم ولا يرثه وقال ابو يوسف ومحمد ربح لا يضمن ويرثه
 وليس على البزاع والمغصا ر والحجام ضمان السراية اذا لم يقطعوا زناها
 على ما اذن له فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك
 كان عليه في بعض الحشفة حكومه عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت
 كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان نقر
 على هؤلاء العمل الصحيح دون الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصاص
 العمل على وجه لا يتخوف مع شرطه لان ذلك مقدور له وان استاجر حجابا
 ليقتل له سنا فقتل فقال صاحبه السن ما امرتك بقتل هذا النس كان القول
 قوله ويضمن القاتل ان يثر اللسن رجلا استوجر على حفظ خان فسفر مؤثما^ن
 شئ قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البلخي رحمهما الله لا يضمن
 الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال محفوظة بالبيت وهي

في يد ملاكها وغرها من المشايخ رح قالوا في حارس السوق اذا كان بمجر
الحوانيت فنقب حانوت وسرق منه شي ضمن الحارس لانه بمنزلة الاجير
المشترك . والعصم ما قاله الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان الاجير المشترك
لا يضمن . وان استاجر الحارس واخذ من اهل السوق شيئا لاجله حل
للمارس ما اخذ منهم اذا استاجروا يسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان
الناقد باجر اذا غرم الدرهم فكسرة قالوا يكون ضامنا اذا غرم بخلاف
صاحب الدرهم فان قال له صاحب الدرهم اغرمها فغرمها لا يضمن وهذا
في الدرهم التي بضرها الكسروا كان لا يضر لا يضمن

فصل في القصار

تصار وضع الثوب على الحب في الحانوت واقعد ابن اخيه يحفظ الحانوت
وغاب القصار فدخل ابن اخيه الحانوت الاسفل فطرا لطرار الثوب قالوا
ان كان الحانوت الاسفل بحال لو دخله انسان لا يغيب عن عينه
الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وان كان الحانوت الاسفل
بحال لو دخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر
ان كان الصبي الذي اقعد القصار ارضه الى القصار ابو او امه او وصيه
اولم يكن احدهم هؤلاء ولكن القصار ضمه لانفسه يضمن الصبي قال المصنف
وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الصبي ما ، وبنا لان الصبي الماذون
مؤاخذ بنمان تفويض الوديعة اما اذا كان محجورا فانه لا يؤاخذ
باستهلاك الوديعة وتفويضها حتى لو دل سارقا على الوديعة او راي
انسانا ياخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن اذا كان

فحجروا الخافكان الصبيانه فملك ان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار لانه
 ان يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم
 الصبي في عياله القصار ولا تليد له ولا اجير الا ان القصار اخذ بيده
 واقعه ليحفظ الخافوت كان الضمان على القصار ههنا لانه لما استخفظ
 من ليس في عياله يصير مستهلكا. قصار سلم ثياب الناس الى اجيره
 ليشتمها في المقصورة فيحفظها فنام الاجير وضاع من الثياب
 بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع. قال الفقيه ابو جعفر
 رحمه الله اذا لم يعلم انه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على
 القصار لا على الاجير وان علم انه ضاع في حال نغم الاجير كان لصاحب
 الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجير وان شاء ضمن القصار وقال الفقيه
 ابوالليث انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يميل في الاجير المشترك
 الى قول ابي يوسف ومحمد ربح اذا هلك في يد الاجير المشترك لا بفعله
 اما على قول ابي حنيفة رضي لا يضمن القصار ما هلك لا بصنع قوله
 فاحذف الفتوى على قول ابي حنيفة ربح. قصار وامر صاحب الثوب ان
 الثوب بعد العمل منه ينقله الاجير فملك الثوب عند القصار من غير
 لا يضمن القصار في قول ابي حنيفة ربح لانه ملك امانة عنده والسمسار باع
 ما امر به من الثياب وامسك بما امر صاحب الثياب ثمن الثياب حتى ينقله
 الاجير فترحمه الثمن لا يضمن في قولهم. وكذلك صاحب الحوالة اذا قال
 للحمال امسك الحوالة اعطيك الاجر فسرقت الحوالة لا يضمن الحمال
 في قولهم لانه ليس بفعل السمسار والحمال اثر في العين ومن لا اثر له

في العين لا يملك الجبس بالاجر فيكون امانه في يده ولا يكون رهنا للقصار
 اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم اقر وقد قصر قالوا ان قصر قبل
 الجحود كان له الاجر وان قصر بعد الجحود لا اجر له لانه لما جحد صار غاصبا
 فيبطل الاجارة فاذا قصر بعد ذلك فقد قصر بغير عقد فلا يستوجب الاجر قصاره
 رهن ثوب قصار بدينه عند ~~جمله~~ افتك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة
 عند المرتهن فلما نظر صاحب الثوب اليه كلف القصار تطهير الثوب وازالة
 النجاسة وامتنع القصار عن ذلك فتشاجرا وترك الثوب عند القصار
 فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لا يفي
 على القصار لانه وان صار يخالعا بالرهن الا انه افتكه فغدا يرتفع الخلاف
 وعاد الى ما قبل الخلاف فاذا دخل القصار بينه وبين المالك خرج الثوب ^{ضمانه}
 والنجاسة اذا لم تنقص قيمة الثوب لا تعتبر وهو بمنزلة ما لو صب على عبد
 الغير نجاسة وامر وطاح بالعبد بان يغسل النجاسة فهلك العبد يضمن
 وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان
 ويهلك الثوب امانه لانه خرج عن ضمان الثوب بالتخليه فهو نظير من ^{خرق}
 ثوب انسان خر قايسير افعاله صاحب الثوب اصلحه فابي وترك الثوب عنده
 وهلك لا يضمن الانتصان لخرق تليد القصار واجبر الخاضر اذا دخل نادا
 للسراج بامر الاستاذ فوقت شرارة على ثوب من ثياب القصار فلو اصابه من
 السراج لا يضمن الاجبر ويكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج بلذ
 قصار ففعل الاجبر كفعل الاستاذ وتوفى الاستاذ ذلك بنفسه كانه ضامنا
 اجبر القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار وهو ثوب لا يوطأ مثله فانه من الثوب

او تخزن ضمن الاجير لانه لم يؤذن له ذلك . وكذا لو كان الثوب مما يؤطأ
 مثله الا انه كان ودعه عند القصار ليس من ثياب القصار وان كان ذلك من
 القصار وذلك ثوب يؤطأ مثله لا يضمن الاجير ويضمن القصار لانه
 ما ذون في ذلك عادة اذا كان ذلك من ثياب المقصورة . وكذا لو انقلب المد
 من يد اجير القصار او تليده فوقع على ثوب من ثياب القصار ضمن الاستاذ
 ولو وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار كان الضمان على التلميذ . ولو وقعت
 المدقة على موضعها ثم وقعت بعد ذلك على شيء اخر فالضمان على الاستاذ
 لا على التلميذ . وان اصاب المدقة انسانا كان الضمان على التلميذ ولو
 انكسر شيء يعمل التلميذ من اداة القصار مما يدق به او يدق عليه لا يضمن
 التلميذ . وان كان مما لا يدق به او لا يدق عليه ضمن التلميذ وهو نظير
 ما لو دعا رجل قوما الى منزله ضيفا فمشوا على بساط او جلسوا على الوسادة
 فتخرب لا يضمن الضيف . وكذا لو كان الضيف متغلا سيفا فلما جلس شق
 السيف بساطة او وسادة لا يضمن ولو طوى انية او ثوبا لا يبسط ولا يوطأ
 مثله ضمن ولو قلبوا اثناء بايديهم فانكسر لا يضمن لان الضيف في هذا النوع
 من الاستعمال بهذه الصفة ما ذون عادة . ولو جعل اجير القصار ثوبا
 من ثياب القصار فغدر وسقط عليه لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ
 ولو سقط على ودعه كان عند صاحب البيت فاسدها ضمن . وكذا
 لو غيّر وسقط عليها . وان كان بساطا او وسادة استعاره للبسط لا يضمن
 رب البيت ولا الاجير اعم لان المالك اذن له في بسطه . ولو علق
 القصار ثوبا على جدار في الطريق لتجفيف الثوب فمرت حمولة فخرقت

كان الضمان على سائر الخلاء والقصار . قصار استعان برب الثوب في دفع
 الثوب فاعانه وتحرق الثوب ولا يدري انه تحرق من دن القصار ^{دون} او من
 صاحب الثوب روى ابن اسماعه عن محمد بن ابي ان القصار يضمن جميع النقصان
 ووجه ذلك ان الاجير المشترك ضامن في قول محمد بن ابي ما هلك بغير صنعه
 فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان على القصار ما لم يعلم انه تحرق بدق ^{صا}
 للثوب ويروي بشر بن ابي يوسف روى ان القصار يضمن نصف النقصان ^{في} و
 الاحوال كالرجل اذا جلس على فضل ثوب انسان ولم يعلم به صاحب الثوب حتى تالم ^{صا}
 الثوب تحرق الثوب كان على الجالس نصف النقصان لان التحرق حصل بعقب
 فعلها وليس لحد ها باضافة ذلك اليه اول من الاخر فيضاف اليها
 واما على قولنا يحنقه ربح ينبغي ان لا يجب الضمان في فصل القصار لان
 عند الثوب امانه عند القصار وليس بمضمون عليه فلا يجب الضمان
 بالشك او يجب عليه نصف الضمان كما قال ابو يوسف وهو حسن اخا
 الفقيه ابو الليث وهو نظير ما لو تمسك رجل بثوب انسان فجذب صاحب
 الثوب بثوبه فتحرق كان على المتمسك نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب
 اذا اراد ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فحذبه صاحب الثوب
 لا ننقل القصار نصف الخرق . وذكر في المنتقى حالك نسج ثوبا فتعلق
 صاحب الثوب بثوبه ليأخذ وابي الحائك ان يدفع حتى يأخذ الاجر فتحرق الثوب
 في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائك وان تحرق في يدهما كان على الحائك نصف
 الخرق . رجل ارسل رسولا الى قصار ليستر منه ثيابه الاربعة فلما جاء
 الرسول بالثياب الى المرسول كانت الثياب ثلثة فقال الرسول دفع القصار

إلى الثياب ولم يعد علي وقال القصار عدته الأربعة قال الفقيه أبو بكر البلخي
 بسأل صاحب الثوب أيهما يصدقه فايهما صدقه برئ ذلك عن خصومته
 وإيها كذبته يحلف فان حلف برئ وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب
 فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع
 وان كذب القصار وحلف فللقصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه
 من أجر الثوب الرابع فان حلف برئ . رجلا دفع ثوبا إلى قصار ثم امر رجلا أن
 يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار إليه غيره لك الثوب فهلك ذلك الثوب
 في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب ان يتبع القصار بثوبه
 قال رضا اما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب الذي
 دفع اليه القصار ثوب رجل اخر لانه اخذ ثوب انسان بغير اذنه . وذكر في
 المنتقى رجل عنده ثياب وديعة لرجل فجعل المودع في ثياب الوديعة ثوبا لنفسه
 ثم جاء صاحب الوديعة وطلب الوديعة فزفع المودع الثياب الى صاحبها ونسي
 ان ثوبه في ثياب الوديعة فضااع ثوب المودع عند صاحب الوديعة كان
 صاحب الوديعة ضامنا لذلك الثوب . ووجه ذلك انه اخذ ثوبا بغير اذنه
 والجمل في ذلك لا يكون عنده وذكر ان القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوبا
 فاخذ صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب بعث
 الى القصار رجلا لياخذ ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوبا غير ثوب
 المرسل فضااع عند الرسول ذكر ان الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن
 الرسول وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخياط ان شاء ضمن
 القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول

قصارت ثوب القصار فاخرق كان ضامنا وكذا لك اذا قصر الثوب فخرق
وان فعل ذلك اجبر القصار ولم يتعمد الفساد لا يضمن الاجبر ويضمن
الاستاذ. وعن محمد اذا دخل القصار سراجا فحانفته فخرق به ثوب
يغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن الحق
الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه. ولا يتمكن من اطفائه وهذا قوله
اما على قول لا يضمن رحمه الله لا يضمن ما هلك بغير منعه. ^{فصل} رجل دفع الى
ثوبا ليقتصر فجاء صاحب الثوب وطلب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبك
لا رجل فلتنت انه ثوبه كان القصار به ضامنا

فصل في الخياط والنساج

اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بثوبي الى منزل كذا حتى اذا رجعتا من
الجمعة سرت الى منزلي واوفى عليك اجر كذا فانتلس الثوب من يد الحائك ^{فصل} فقال
قال للفقهاء ابو بكر البجلي ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه
من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفى له الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك
يهلك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة
لا يضمن الحائك فيكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو منعه الحائك
بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطلحا على شيء كان حسنا. ^{فصل} رجل
دفع الى نساج كريبا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فخرق ذلك عند
النساج ذكره النوازل ان على قول من يضمن الاجبر المشترك ما هلك منه
بغير منعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج حكم الانتقال
كشيء واحد نسج الباقي ينسج فتيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل اجبرا

مشتركاً فيضمن الكل . وهذا جملة مسائل افتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد
 . سهاً هذه . ومنها رجل دفع الخياط كرباساً فخطاه قيصاً وبقي قطعة من الكرباس
 فسرق قالوا ضمن الخياط . ومنها رجل دفع صرماً إلى الخفاف يخرجه خفاً فقتل
 من الصوم فسرق قالوا بضمن . ولو دفع إلى ورق مصحفاً ليحمله المصحف ودفع
 الغلاف معه . أو دفع سيفاً إلى صبيقة ليصقله باجرود دفع الجفن معه فسرق
 لا يجب عليه ضمان الغلاف والجفن لأن الجفن والغلاف منفصل عن
 المصحف وهو كان أجيراً مشتركاً في السيف والمصحف لأن الغلاف والجفن
 وعن محمد رحمه الله أنه يضمن الكل . وعنه رحمه الله لو دفع مصحفاً
 إلى رجل ليحمله غلافاً أو دفع السكين إلى رجل ليحمله نصاباً ففزع المصحف
 والسكين لا يضمن لأنه استاجر ليحمله غلافاً لا ليحمله السكين والمصحف
 والسكين والمصحف لا يكون عبداً للنصاب في الغلاف فكان السيف والمصحف
 أمانة في يده فاذا هلك في يده لا بتقصيره لا يضمن وهذا قول أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله أما على قول أبي حنيفة رحمه الله ما هلك في يده لا يضمنه
 لا يكون ضامناً لأن عند الأجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده لا يصنعه
 نساج كان يسكن مع صهره ثم أكرى داراً وانتقل إليها ونقل متاعه وترك
 الغزل في الدار التي انتقل عنها قالوا إن لم ينقل الغزل من المكان الذي كان فيه
 إلى بيت أخيه من دار صهره ولا أودعه صهره لا يضمن في قول أبي حنيفة
 لأن الغزل ما بقي في ذلك المكان الذي كان فيه كان هو ساكناً يبقاه
 الغزل في ذلك المكان لما عرف من أصله أن سكناه في الدار لا يبطل
 ما بقي له فيها شيء وعندهما بضمن . رجل دفع إلى نساج غزلاً لينسجه

ليس يدفعه الفاسد الى اجير فسرق من هذا الاجير قالوا ان كان هذا الاجير ^{بج} النسيء
 الاول لا يضمن واحد منهما وان لم يكن الثاني اجيرا الاول ضمن الاربع عند
 الكل ويضمن الاجير ضد ابي يوسف ومحمد ربح لا يضمن في قول ^{بج} الجعفة
 وهو كالمودع اذا اودع اجنبيا عندهما صاحب الوديعة ان يضمن ايها ^{شاه}
 وعند الجعفة له ان يضمن المودع الاول وليس له ان يضمن الثاني. نساج ترك
 كراسيا في بيت الطراز فسرق لبلال قالوا ان كان الموضع الذي سرق فيه الكراس
 مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يحصن فيه الثياب ولا يحفظ ^{به}
 صاحب الثوب لا يضمن ايضا والا ضمن . رجل دفع ذهب الصائغ ليحمله سوار
 منسوجا والنسيج لم يكن من عمل هذا الصائغ الذهب بطوله ودفعه الى من يسججه
 فسرق من الثاني قالوا ان كان الصائغ الاول دفع الى الثاني بغير علمه فك
 ولم يكن الثاني اجيرا الاول ولا تليد له كان للمالك ان يضمن ايها شاء في قول ابي يوسف
 ومحمد ربح وفي قول الجعفة ربحه الله يضمن الصائغ الاول اما الثاني
 ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صار يده وديعة
 اما ما دام في العمل كان يده يضمن لانه يتصرف في مال الغير غير اذنه وعند الجعفة
 وجه الله مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكاها . رجل قال لخياط
 انظر لي هذا الثوب فان كلفه قيصا فاقطعه بدرهم وخطه فقال الخياط نعم
 وقطعه ثم قال بعد ما قطعه انه لا يكفيك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن ^{له}
 بالقطع بشرط الكفاية . ولو قال للخياط انظر لي قيصا فقال الخياط نعم
 فقال صاحب الثوب لقطع فقطعه فاذا هو لا يكفيك لا يضمن الخياط شيئا لانه
 اذن له بالقطع مطلقا . وان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قل

٨٧
أقطعها إذا فطعها كان ضامنا إذا كان لا يكفيه لأنه علق الاذن بالشطر رجل
استأجر خبزا لينضج له طعاما في وليمة فافسد الطعام فاحرقه أو لم ينضج
كان ضامنا لأنه أجر مشترك فيضمن ما افسد بحمايه يده ولو لم يفسد للخبز
شيئا ولكن رب الدار اشترى رابية من ماء وأمر صاحب البعير فادخلها الدار ففسد
البعير فحرقه القدر وكسرها وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لأنه ساء
بأمر صاحب الدار ولا ضمان على الخبز فيما فسد لأنه فسد لا بفعله وكذا
لو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير
الخماس إذا هلك العبد في يده لا يضمن لأنه أجر مشترك فلا يضمن ما هلكه
لا يصنعه . وكذا الدلال إذا دفع الثوب إلى رجل ليأمره فيشتريه فذهب
الرجل بالثوب من بين يديه ولم يظفر به الدلال لا يضمن لأنه ما ذون بعد الدفع
عادة . رجل دفع إلى خياط ثوبا ليخيطه قميصا فخطأه قباء ذاتا طاق وأحد الذي
يقال له بالفارسية يكتب في خير المالك أن شاء تعلق الثوب عليه وضمنت قيمة
ثوبه وإن شاء أخذ القباء وأعطاه أجر مثله لا يزداد على المسح وإن اختلفا
فقال رب الثوب امرتك أن تقطعه قميصا وقال الخياط لا بل امرتني أن أقطعه
قباء كان القول قول صاحب الثوب . وإن أمره أن يقطعه قميصا فخطأه
سراويل أو قميصا أو الأول سواء وقيل هنا لا يجب إلا إذا أخذ الثوب . رجل أمر رجلا
أن يفتش اسمه في قصر خاتمه فخطأ ونقش اسم غيره يضمن الخاتم . ولو أمر
رجلا أن يصبغ ثوبه برقعان أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان للرجل
أن يضمنه قيمة ثوبه أبيض ويترك الثوب عليه وإن شاء أخذ للثوب
وأعطاه أجر مثله لا يزداد على المسح وإن صبغه بجنس ما أمره إلا أنه خالف

في الوصف بان امره ان يصبغه برنج قعير عصفه بقفير عصفه واقر يد لك
رب الثوب خير رب الثوب ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض
وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصفه فيه مع الاجر المسمي وذكر في
المنتقى عن ابي يوسف هذا اذا صبغه برنج الغفير والاثم صبغه بثلاثة ارباع
القفير فيكون له الخيار على الوجه الذي ذكرنا اما اذا صبغه ابتداء بقفير
عصفه بضرية واختار اخذ الثوب اعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له هنا
وهكذا ذكر القندوري وهو قول ابي يوسف رحمه الله اما على قول محمد اذا اراد
ان يصبغه بمن من عصفه برنج وصبغه بمنين بضرية واحدة ان شأضنه قيمة
ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه درهما وما زاد من العصفه في ثوبه
وروي ابن سماعة عن محمد بن رجح ما يوجب التسوية في الجواب بين ان يصبغه
بضرية او بضريتين رجل استاجر رجلا ليحج به فمضوا واعطاه ما زاد
الحفر فيه رجل دفع غزلا الى حائك لينسجه سبعة ارباع فعمله اكبر من ذلك
او اصغر كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء اخذ الثوب
واعطاه اجر المسمي ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي نقصان اعطاه من الاجر
بحساب ما نقص ولا يجاوز ما سمي وكذا ان امره صفيقا فجاء برقيق
او على العكس لانه في الزيادة متبرع وفي النقصان نقض العمل وان امره
ان ينسج ثمانية ثمان فتسج ستا في ثمان ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه
غزله وان شاء اخذ الثوب واعطاه بحسب ثلثة ارباع الاجر الذي سماه
كما لو امر لبنا ان يصبغ له لبنا فصب البعض وفات وقت الباقي فيجب الاجر
بحسابه اعلم ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين اللبن فقال

في اللبني يجب له حصة ما عمل من الاجر الذي سماه وفي الثوب له اجر مثله لا يزداد
 على الثلثة ارباع ماسي واختار شمس الائمة السرخسي مع الفرق بين الثوب وبين اللبني ^{على}
 هذا الوجه الذي ذكرنا لان في الثوب قيمة ما عمل يزداد بحكم الزيادة
 ولا يكون للمعول تلك القيمة اذا انفردت عن الباقي وفي اللبني لا يزداد ^{قيمة}
 البعض بالبعض . ولو ان النسيج وفي الذرع والصفة وفاد يعني زاد ^{ما}
 واحدا على ما شرط روى عن محمد ان صاحب الغزل بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله
 وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يزداد على الاجر
 المسمى لزيادة الذرع . اما الخيار لتغير الصفة عليه فانه قد يحتاج الى التو
 التمييز لانه لو لم يزد في الذرع وما يفضل شي من غزله فخير واذا اختار اخذ الثوب
 لا يلزمه زيادة الاجر لزيادة الذرع لانه متبرع في الزيادة . ولو دفع غزلا الى
 حائك وامره ان يزيد في الغزل من عند نفسه رطلا فقال زدت وانكر رب الثوب
 فان حلف رب الثوب على عليه برئ وان نكل لزمه مثل الزيادة وان
 اتفقا ان غزل الامر كان منا والثوب منوان فقال الامر الزيادة من الدقيق لا يقبل
 قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن الغزل . وان كان الثوب منسجما
 وانكر الامر الزيادة كان القول قول رب الثوب . ولو دفع الى صائغ عشرة
 دراهم وقال له زد فيه درهمين يكون ذلك قرضا على واجعل من ذلك قلبا ولك
 اجر درهم فقال الصائغ زدت وانكر الامر قال محمد رحمه الله تخالفا واذا خالفا
 بخير الصائغ ان شاء دفع اليه القلب واخذ اجر خمسة دراهم وان شاء
 رد على الامر عشرة دراهم واخذ القلب ولو دفع الى نذاف جبة وقطنا
 وامره ان يزيد من عند شيعة في القطن فجاء بعشرين استأثر قطن في الثوب

وقال الأمر نفعتني عشرة أساتير وذدت عشرة وقال هب الثوب دفعت إليك
خمس عشرة وصدت خمسة كان القول قول اللداف. ولو قال صاحب الثوب دفعت
إليك خمسة عشرة استارا وأمرتك أن تزيد خمسة أساتير وقال اللداف دفعت
إلي عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة بخير صاحب الثوب أن شاء صدقه ودفعت إليه عشرة
أساتير وأما شاة خذ منه قيمة ثوبه ومثل خمسة أساتير قطن ويترك الثوب على اللداف
وجرد دفع الأخطاط ثوبا ليخيط له قيصا بد رهم على أن يفرغ منه اليوم جاز في قولهم

فصل في الحفار

رجل استاجر حفارا وبين له مكان الحفرة وعمقا ودورها باجر معلوم جاز وإن
بعضها شرط عليه فاستقبله جبل إن كان يمكنه الحفر مع ذلك إلا أنه يشتد عليه
العمل بجبر على العمل وكذا لو ظهر الماء في البئر قبل أن يبلغ منتهى ما أمر به فأنك
يستطيع الحفر مع ذلك لأنه وإن كان لا يستطيع يكون غرضا. وأن استأجره
ليحفر قبراً وبين موضعه فحفره موضع آخر إلا أجره وإن لم يبين له موضع الحفر ^{العقد}
استحساناً فينصرف إلى الحفرة مقبرة تلك المحلة. وكذا لو لم يبين له عمقه
ولا أمره جاز استحساناً وينصرف إلى المتعارف. وكذا إذا لم يبين له الحد ^{شقا}
ينصرف إلى المتعارف في تلك البلدة وهو كما لو استاجر لباثا ليضرب له اللبن
ولم يبين اللبن فأن كان هناك طين متعارف ينصرف إليه استحساناً ^{يفسد} وإلا
العقد. وأن استقبل الحفار في حفرة البئر أو القبر ^{ينقص} لا يزداد له في أجره كمالاً
من أجره بسبب اللبن وحشو التراب من القبر يكون على الحفار استحساناً
وإن اختلف المستاجر وحافر البئر بعد ما حفر خمسة أذرع فقال المستاجر
شرطت عليك عشرة أذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة أذرع ^{القول} كان

إلى الستاجر مع بيته واعطاه من الاجر بحساب ذلك فحلف الحفار على دعوى الستاجر
 ان يكون الاجار فيما بينه . وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل فالفاتحة
 رجل استاجر حفار الحفلة حرمنا عشرة في عشرة عشرة دراهم وبين عمده فحرم خمسة
 في خمسة كان عليه ربح الاجر لان العشرة في العشرة يكون مائة وخمسة وخمسة يكون
 عشرين فيكون ربح الحفلة فلهمذا يلزم ربح الاجر

فصل اجابة الدواب والضمائم فيما يجب فيها الاجر

جعل تكاري ابلان مسمي بغير عينها من كوفة الى مكة باجر معلوم ذكره في الكتاب انه يجوز
 نالوا له يرد بهذا ان يواجر ابلان بغير عينها فان ذلك لا يجوز وانما اراد به ان ينقل
 المكاري المحموله فقال له المستكري احليني الى مكة على ابل فيكون المعنوي عليه
 في الدقة وبعضهم اجروا الجواب على اطلاق الكتاب وجوزوا ذلك لكان العادة
 رجل استاجر دابة ليطحن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الخنطة او الشير
 ونحو ذلك ذكره الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدارا ما يطحن وهكذا قال
 بعض المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده لا بد من بيان مقدار
 ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى . رجل اكترى ابلان بخار الخنط او الخنط
 اختلفا في وقت الخروج من بخار قال القول في ذلك قول من يريد الخروج في وقت
 المعروف للخروج لاهل بخار . رجل اكترى ابلان كوفة الى مكة بلح ذاهبا
 وحيثما كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام
 التشريق . رجل استاجر اجير يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم
 يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم
 يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف

مشرك فهو على طالع الشمس لا غروبها اعتبار الذكر اليعوم رجل استاجر بعير الحمل
 فحمل البعيرة العرف هو الوسق وهو بالامتلاء مائتان واربعمون منا . رجل
 استاجر حابطة السمقند او غيرها من الامصار فاذا ضلها كان له ان يأتى بها
 الى منزله استخسانا . رجل استاجر دابة او عبدا فان مؤنة الردي بعد الفراغ على
 صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنة رد الرهن يكون على الراهن . ومؤنة رد الو^{بعة}
 على صاحبها . ومؤنة رد المستعار على المستعير . ومؤنة رد الغصب يكون على الغاصب
 وكذا مؤنة رد المبيع بيعا فاسدا بعد الفسخ يكون على القايض . رجل استاجر دابة
 ليحمل عليها حملا مقدرا وحمل ثارا د صاحب الدابة ان يضع عليها شيئا من ثمنه
 مع حمل المستاجر كان للمستاجر ان يمنعه بان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى
 الموضع الذي سماه كان على المستاجر جميع الاجر المسمى . وليس هذا كقضا^ج
 الدار اذا شغل بعض الدار . تاجر حصة ذلك الموضع الذي شغلناه حصة^ج
 الدار من الاجر . رجل استاجر دابة وقبضها كان له ان يواجرها ويعيرها
 ويودعها هكذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس
 اما اذا استاجرها للركوب نفسه ليس له ان يركب غيره . رجل استاجرها
 دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب رجل مع نفسه حملا فغطت الدابة
 يضمن من قيمته مقدار الزيادة . طريق معرقة مقدار الزيادة الرجوع الى
 ملك لبصران هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل هذا اذا ركب ووضع الحمل
 في غير الموضع الذي يركب وان ركب على موضع الحمل يضمن جميع القيمة حمل
 استاجر دابة لينهب بها الى موضع كذا فركبها في المصرفة حواجه يكون
 مخالفا حق لو غطت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها . رجل استكرى دابة

لتسيرة فريخ فسار عليها سبع فريخ كان عليه الاجر المسمى للفريخ وفيما زاد
 على الفريخ يكون غاصبا ولا اجر عليه وان ارضى المستاجر صاحب الدابة
 بشي كان افضل وجعل استاجره جارا ليحمل عليه وقرحطة المدينة
 فحمل عليها الحنطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة حمله انصرفه
 على الحمار فقيرا من ملح فرض الحمار في الطريق وهلك بضمن قيمة الحمار
 اذا حمل عليه الملح بغير اذنه . ولو استاجر اية ليحمل عليها حنطة من موضع
 معلوم الى منزله يوما الى الليل فكان يحمل الحنطة الى منزله في ذلك الموضع
 الحنطة ثانيا يركب الدابة فعطبت الدابة قال بعضهم بضمن قيمة الدابة
 لانه استاجره للحمل دون الركوب فيصير غاصبا بالركوب . وقال البعض
 ابو الليث رح لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع
 حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضامنا . رجل استاجر حمارا ليحمل عليه اثني
 عشر قران من التراب الى ارضه بديرهم وصاحب الدابة يعرف ارضه فكلمها
 عاد المستاجر من ارضه يحمل عليه وقران اللبن ان سلمت الدابة حق فريخ
 من الحمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان هلك الحمار قالوا ان هلك
 في الرجوع مع اللبن يضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانما لا يجتمعان قال
 المص رحمه الله وعندني يجب نصف دنانير للوقر الاول مع قيمته لانه
 لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فيجب الاجر للوقر الاول
 كحل في مسئلة الفريخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الحمار
 وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار مخالفا لكن اذا سلمت الدابة يجب الاجر
 كما استاذ دابة الى موضع معين فجاوزه ذلك الموضع وهلكت بغير شيء

وان سلمت الدابة بحزام الاجر . وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبه
وارىف غير مضطرب الدابة يضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر ان كانت
الدابة تطيق ذلك وان سلمت كان عليه كل الاجر . رجل استأجر دابة للركوب
الى الكوفة فجاوزها عن الكوفة مقدرا ما لا يسامح فيه الناس وركب في
تلك الزيادة او لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة
فيكون الدابة مضمونة عليه ما لم يروها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق
الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر . وهذا قول ابو حنيفة الاخر
وهو قول صاحبه . وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول ولا اذا ردها
الى الكوفة برئ من الضمان ثم قال لا يرأى عن الضمان بازالة التعدي . وكذا
للمستعير بخلاف المودع . وقال بعضهم برئ في الكل عن الضمان بازالة التعدي
وقال بعضهم اذا استأجرها ذاهبا وجائيا برئ وكذا المستعير . وان استأجرها
ذاهبا لا جائيا لا يرأى عن الضمان في كل حال الا المودع . وذكر في الاصل اذا استأجر
المرأة دوها تلبس ثلثة ايام ان كان ثوب بذلة لها ان تلبس في الايام
والليالي . وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي اول الليل وفي آخره
وليس لها ان تلبسه كل الليل فان لبست كل الليل ونامت فيه حتى تجاء النهار
برئت عن الضمان اذا لم يتخرق الثوب والفرق بين مسألة الثوب وبين
مسألة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل وان استأجر دابة
ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جحد الاجارة وادعى ان
الدابة له بصبر ضامنا حتى لو عطبت بعد المحود قبل ان يركبها بعد المحود
معه نصف وان جحد ثم ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان

عليه جميع الاجر. وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجزى الاجر للركوب بعد الجحور لانه
ما غاصبا بالجحور. رجل استاجر دابة يوما للركوب كان له ان يركبها من طلوع الفجر
الى الغروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الغروب
الشمس وليس هما عرف بخلاف الحقيقة فيما اذا استاجر ارجل يوما ترك الحقيقة
بحكم العرف. رجل تكاري دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها
عند طلوع الفجر الثاني. وان تكاري دابة نهارا لم يذكروا هذا في الكتاب قال بعضهم
يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض. وقال بعضهم هذا
اذا كانا من اهل اللغة يفرقان بين اليوم والنهار اما العوام لا يفرقون ذلك فيكون
الجواب فيه كل الجواب في اليوم. وان استاجرها الى العشي تنقضي الاجارة بدخول
وقت الظهر. رجل استاجر دابة ليركبها انسان فاركها امرأة ثقيلة ^{حل} سرج أو
نطبت لا يجب عليه الضمان ^{تطبيق} على المرأة الا ان يعلم ان مثل تلك الدابة لا
حملكها فيضمن فيمتما اذا عطبت. رجل استاجر دابة الى موضع معلوم ليركبها ^{نفسه}
فلم يركب واركب غيره وسلمت الدابة لا يجزى الاجر. وان عطبت يضمن فيمتما
وان ركب بنفسه واردف غيره كان عليه كل الاجر ولا ضمان عليه اذا سلم
وان عطبت الدابة من ركوبها بعد ما بلغت المكان المشروط يضمن نصف
القيمة وعليه جميع الاجر سواء كان الرديف اخف منه او اثقل. ان كانت
لا تطيق يضمن جميع القيمة اما اذا كانت تطيق مثلها ذكرانه يضمن نصف
القيمة اذا عطبت. وقال بعض الناس قلها الزيادة وذكر شمس الائمة
الحلواني زح هذا اذا كان الرديف كبيرا او صغيرا يضمنك على الدابة وان كان
لا يضمنك فهو بمنزلة الحمل يضمن قلها الزيادة كما يركب حمل شيطا وبعضهم ي

بين الصغير الذي يستمسك والصغير الذي لا يستمسك فقال يضمن نصف القيمة فكان
 اراد صاحب الدابة ان يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك لأنه في حق المالك
 غاصت معها ولا يرجع الرديف بذلك على المستاجر لأنه في حق المستاجر بمنزلة
 المستبر وان ضمن المستاجر لا يرجع المستاجر بما ضمن على الرديف لأنه بمنزلة المستبر
 ولو استأجر دابة ليركبها الى موضع معلوم فحمل عليها صبي صغيرا فعطيت الدابة
 بان ضامنا قيمتها كما لو حمل عليها مكان الصبي حملا آخر . رجل استأجر دابة للجل
 ولم يبين ما يحمل عليها نسمة الاجارة فان لم ينقص الاجارة على حمل عليها شيئا
 بارت الاجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء . وكذا لو لم يحمل عليها شيئا
 ولكن ركبها وركب غيره جازت الاجارة ايضا لان الحمل يتناول الركوب . قال الله تعالى
 ولا حمل الذين اقاموا التوكلتهم فلوانه حمل عليها او اركب حتى جازت الاجارة يصير
 كان العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئا يخالف الاول بان يركب
 انسانا اوليا او ركب بنفسه ثم اركب غير الاول او كان الاول حملا فركب او اركب
 يقير غاصبا ضامنا . ولو استأجر دابة ليحمل عليها شيئا سماه فحمل عليها غيره
 فهو على وجه ان حمل من جنس المسعى الا انه خالف المشروط بان استأجر دابة ليحمل
 عليها عشرة مخايم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخايم من غير تلك الحنطة
 او حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفا . وكذا لو استأجر ليحمل عليها ثوبا
 صوفيا فحمل عليها ثوبا صوفيا مثل ذلك وزنا . والثاني ان يخالف في الجنس
 بان استأجر ليحمل عليها عشرة اقفة حنطة فحمل عليها عشرة اقفة شعير اقفا
 يكون ضامنا بخالف وفي الاستحسان لا يكون لان المعتبر هو الضرر ولا ضرره هو
 لان مثله ان من اشعر يكون الخلف على الدابة فان سلمت الدابة يجب الاجر للمسعى

ولا يكون مخالفاً. وأن عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر. وإن زنتها
يجعل عليها عشرة اقترع شعير فحمل عليها عشرة اقترع حنطة مثل كيل الشعير ^{بالا} الفقه
ابو الليث الحافظ رجع يضمن قيمة الدابة لأن الحنطة أشد من الشعير ^{والثقل} يضمن
كما لو حمل عليها مكان الحنطة حديد. ولو سمي من الحنطة وزناً معلوماً فحمل
عليها من الشعير مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة يضمن قيمتها. وإن استاجر ^{بأجرة}
يجعل عليها شعير فحمل عليها في أحد الجوالقين شعيراً وفي الآخر حنطة فعطبت ^{الدابة}
يضمن نصف قيمتها وعليه نصف اجرها لأنه في النصف موافق وفي النصف
مخالف. والثالث أن يخالف إلى ما موضح بالدابة بأن استاجر حمل الحنطة فحمل
عليها حديد أو قطناً أو خطباً أو نيناً مثل وزن الحنطة فعطبت يضمن قيمتها
وإن سلمت لا يجب الاجر. وأن استاجر ما يجعل عليها عشرة محائيم حنطة فحمل
عليها خمسة عشر محنوماً الحنطة وجاء بالحمار سليماً فهلك قبل أن يرد له
صاحبه انكاض علم الحمار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكما لا لاجر المبيع
. وإن كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر. وأن تكاثر بعير يحمل
عليه محمل فحمل زاملة قالوا يكون ضامناً لأن الزاملة تكون اضرباً بالدابة ومو
كما لو استاجر ليركب فحمل عليها يكون ضامناً. وإن استاجر بابة ليسرج ^{بسرج}
فأوكفها فعطبت كان ضامناً قد ما زاد الثقل كما لو زاد في الحمل وعن أبي يوسف
رج أنه يضمن جميع القيمة. ولو استاجر حماراً بسرج ليركبه فأجره حماراً
آخر فإن أسرجه بسرج بمثله الحمار لا يضمن. وأن أسرجه بسرج لا يضمن
بمثله الحمار كان ضامناً قول أبي حنيفة رج. وأن أوكفها بأخاف يوكف بمثله الحمار
كان ضامناً قيمته في قول أبي حنيفة رج. وقال أبو يوسف ومحمد رج يضمن حماراً

ملك فله هذا في الشرج ينبغي أن يكون كذلك عندا يجنيه نرج يضمن جميع القيمة
وقدما يضمن بقدر ما زاد من الثقل هذا اذا كان الحمار موكفا حين استاجر فان كان
عمرنا حين استلجعه فاسجد وركب فذكر في الكتاب انه يضمن ومشاغنا ^{هذه} خارج قالوا
على وجوه. ان استاجر من بلد الى بلد لا يضمن لان الحمار لا يركب من بلد الى بلد
عنه الا بשרج او اكان. وان استاجر لم يركب في المصر فان كان من ذوى الميتات⁺
فكذلك لان مثله لا يركب في المصر عربانا. وان كان من العوام الذين يركبون في المصر
عربانا فاذا اسرجه يكون صامنا. وان استاجر دابة بغير لجام فالجها او كانت
لجهة متنج وابدك بلجام مثله وركب لا يضمن. وان كانت تركب بغير لجام فالجها
او كانت لجهة فالجها بلجام لا يلجئ مثلها كان ضامنا. رجل استاجر بغير العمل
عليه بالنصف او بالثلث فهو فاسد ثم ينظر ان كان العامل يواجر الدابة من التنا^س
وبأخذ الاجر كان الاجر لصاحب البعير وللعامل اجر مثل عمله. وان كان العامل
ينقل عليها الطعام في جميع كان الكسب للعامل ولصاحب البعير اجر مثل البعير بكل
استاجر دابة ليركبها فامسكها ولم يركب ان استاجرها ليركبها خارج المصر
الى مكان معلوم فامسكها في المصر لا يجي الاجر ويكون ضامنا وان استاجرها
ليركبها في المصر يوما الى الليل فامسك ولم يركب كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا
رجل كره دابة الى بغداد وعلى ان يعطيه الاجر فان رجع من بغداد ولم يكن لصاحب^{الدابة}
ان يطالبه بالكلاء ما لم يرجع من بغداد فان مات المستاجر في بغداد كان
لصاحب الدابة اجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المنتقى وفي الاصل رجل كان
دابة في موضع معلوم فلما سار به من الطريق نتجت الدابة وضعفت عن السير
فلا كان للمسير تاجر استاجر دابة بعينها كان للمستاجر الخيار ان شاء نقض

الاجارة وانشاء ترخيص الى ان يقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وانما
المستاجر تكاوى منه جملة بغير عيبها لجملة لذلك المكان فاذا ضعفت الاول
كان له ان يطالبه بدابة اخرى لان العقود عليه جملة لذلك المكان

فصل فيما يكون تضييعا للدابة والمال

رجل استاجر حمارا مشاهرة وامره ان يوكف الحمار فاوكفه وترك الحمار على
باب المنزل ليرفع خشب الحمار فلما خرج ولم يجد الحمار ان كان الحمار غاب عن بصر
حين دخل الدار كان ضامنا والا فلا الا ان يكون في موضع لا يبعد هذا القدر من
الذهاب تضييعا بان كان في سكة غير نافذة او يكون ذلك في بعض القرى
رجل استاجر حمارا فربطه على اريه في المدينة في سكة نافذة فخر اقوام ينلم
ليسوا من غيال المستاجر ولا من اجرائه فسرق الحمار فالا ان كان المستاجر لم
يستحفظهم يكون ضامنا بترك الحفظ وان كان استحفظهم واستحفظ بعضهم قبلوا
منه الحفظ ولم يكن فعقد الاجارة شرط ركوب المستاجر بنفسه وكان ذلك في
موضع لا يبعد النوم ممن يحفظ الدواب تضييعا لا يضمن وان كان ذلك في موضع
يعد النوم من الحافظ تضييعا ولم يستحفظهم ضمن وان استحفظهم وقبلوا منه
الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذا لم يحفظ وان كان المستاجر شرط في
الاجارة ان يركبها بنفسه يضمن المستاجر على كل حال الا اذا شرط ذلك لم يكن له ان
يؤاجرها غيره ولا ان يعيره ولا ان يودع رجل استاجر حمارا يحمل عليه الى المدينة
فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول او غائط او اشتغل بالذئبت
مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن
وان استاجر حمارا افضل في الطريق ونزكه ولم يطلب ان لم يعلم بذهابه جيب وذهب

١٠٠
 كـ حافظ الايضمن اذا كان آيسا من وجوه لوطيه فحاله فلان الموضع
 الذي ذهب فيه الحمار ولو استاجر حمارا فاقبضه وصل اليه فذهب الحمار
 او تشبهه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن لانه ترك
 الحفظ الخلة عليه لان خوف نهاب المال يبيح قطع الصلوة واكثرها
 رجل استاجر مكاري ليحمل على دابة عصيرا الى موضع معلوم فلما اراد المكاري
 ان يضع العصير على الدابة اخذ العديين من جانب ودي بالعديين جميعا من الجانب
 الاخر فانشق الرق من رصيه وذهب العصير ضمن المكاري نقصان الرق والعصير
 جعل دفع حملا لا المكاري ليحمله الى موضع معلوم وحرط عنه ان يسير ليلا سعت
 الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضيق من المكاري لا يضمن في قولنا ^{حذفت}
 حده الله ويضمن في قولنا عليه حج مكاري حمل الكرايس رجل فاستقبله الامور
 فطرح الكرايس جميعا وذهب حماره قالوا ان كان يعلم انه لو لم يطرح الكرايس لخذل
 الحمار ولا الكرايس جميعا ولا يمكن دفعهم لا يضمن الكرايس رجل استاجر مكاري
 او حملا لا يحمل له طعاما في طريقه كان فاخذ في طريقه اخر يسلكه الناس فعلى المتاع
 ذكر في الكتاب انه لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين اما اذا كان
 بينهما تفاوت فاحش في الطول والقصر او السهولة والصعوبة يضمن كما لو شرط
 ان لا يحمل في البحر فحمله في البحر كان ضامنا رجل دفع الحمار فربا يذهب به
 الى قريته ويدفعه الى والد فذهب به المأمور ونسيه فربط في الطريق ومضى
 بوجهه ثم مر رجل من اهل قريته وعرق الفرس واستاجر من يذهب بالفرس
 الى منزله فعطب الفرس في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الذي
 مسمى الفرس في الرباط يكون لنا الفرس وهذا المستاجر ان لم يكن اخذ الفرس

لا يضمن فكان اخذه ثم دفعه الى الاجير ان اشهد حين اخذ لانه انما ياخذ له ليو
على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن . وان كان الاجير اجنيا لضمن . وان ترك
الاشهاضين اخذه يضمن على كل حال كان الاجير في عياله او لم يكن ويكون الاجير ضامنا
ايض على كل حال الاثبات اليد على مال الغير فقبل له لو ان صاحب الغرس ضمن الاجير
يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قيل له المودع اذا الحقه ضمان يرجع قال لا
لان المودع يمسك لصاحبه فاما الاجير بما يمسك لنفسه لانه بالامساك
يستحق الاجرة فكان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المعتبر . ولو كان
رجلا كان على دابة بالعارية او بالاجارة نزل عنها في السكة ودخل المسجد ليط
وغل عنها فضاقت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربطها بشئ اما اذا ربطها لا يضمن
لان المستعير المستأجر لا يجرد ان بدا من ذلك وقال النخعي الامام شمس الائمة
الخرجي رج الصحيح عندي انه اذا غيبها عن بصر ضمن فانه لو كان في العجوة
فنزح اللصوة وامسكها فانفلتت منه لا يضمن فتعين بهذا ان المعتبر
لا يضمن عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا وان ربطها بشئ يضمن
الى اخذ بعيل وامره ان يكرهه ويشترى له به شيئا فعلى البعير باعه واخذ الثمن
فهلك الثمن في يده قال الفقيه ابو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك حاكم
حتى يرفع الامر اليه لا يضمن . وان كان في موضع يملكه على ان يرفع الامر
الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا . وكذا لو كان يمكنه ان يمسكه ويرده مع
الى صاحبه ضمن ايض برجل دفع الى ورقا كغذا واستأجره ليكتفله مضمنا
وينقطه ويجمعه ويعشروه بكذا فاخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه
ابو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستأجر بالخيار ان يشاء اخذها

اجر مثله لا يجاوز به ما لم وان شاء رده عليهم وان ترد منه فاعطاه . وكان
 واقفه في البصرة ون البصرة اعطاء من المسححة ما وافق من المسح وطما خالف
 اجر المثل . رجل ستاجر رجلا و دفع اليه حمارا وخسين درهما ليذهب به
 الى بلد كذا ويشترى له شيئا فذهب للمامور فاخته سلطان من القافلة فذهب
 ببعض اصحاب الحمير في طلب حريم واستردوا من السلطان حريم ولم يذهب هذا الاجير قالوا للكا
 الذين ذهبوا في طلب حريم منهم من وجد حمارا ومنهم من لم يجد من وجد لم ياخذ حمارا
 الا بمؤنة ومشقة لا يضمن الاجير بتركه طلب الحمار جماعة اجركم ولعلهم حماره
 من رجل وسلموا اليه الحمار ثم قالوا اصحاب الحمير لو احد منهم اذهب انت معه نتعاهد
 لانقرضه فذهب الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر خذ خيلا فذهبوا بالخيلا
 واحمل الجوالق واجيئ اليك فذهب المستاجر بالحمار ولم يبقه عليه قالوا لا
 المتعاهد لان اصحابه امره بتعاهد ما كان في يد غريم فلم يكن ذلك ايذا على
 اكثرى حمارا من كثر الى بخار افعي الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بجار فامر
 المكترى رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدار معلوم وسمى له الاجر ^{بيل} ان
 اليه صاحب الحمار فامسك الاجير الحمار اياما فانفق عليه وهلك في يده قالوا الكا
 المكترى اكثره لركوب نفسه ضمن . وان كان اكثره ولم يسم الركاب لا يضمن
 لانه اذا اكله لركوب نفسه لا يكون له ان يواجره ولا ان يعيرها قال مالك الاعا
 والاجارة لا يملك الايداع فيضمن رجل استاجر حمارا لينقل عليه التراب من خربة فلخذ
 في نقل التراب فانهدمت الخربة وهرب المستاجر وترك الحمار فهلك قالوا ان انهدمت
 الخربة بمعالجة المستاجر ضمن المستاجر قيمة الحمار لانه هلك بصنعه وان انهدمت
 لا بمعالجة المستاجر لا يضمن ان لم يكن اوقف الحمار على وعن لا قرا ومعه

^{١٠٣}
 حرج استأجره ليعمل عليه الشوك فذهب في سكة تيمنا حجار قبليج من صنعافيا
 فخر الحجار ففتح الحجار في النهر مع الحمل واشتغل المستاجر بقطع الحجر فملك
 الحجار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا يسير فيه الحجار مع الحمل كان ضامنا لان
 سوف الحجار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعنا في
 الحجار ويتجاوز فان عنف عليه المستاجر وضربه حتى وثب الحجار من ضربه كان
 ضامنا وان كان وقع الحجار لا من ضربه ولا بعنفه لم يضمن حرج استأجر حجار
 لينقل عليه الخطب من كرمه فاوقع بما يوفيه مثله وقر لمعتار افا صاب الحجار
 حائط او شجر اوقع في النهر فمات ان كان المستاجر ساقه سو قامعتا طلة الطريق
 الذي يسلكه الناس ولم يعنف لا يضمن حرج استأجر حجار او قبضه فاسله
 في كرمه فسرق بزدعه فاصابه البرد فضر فريه على صاحبه فمات من ذلك
 المرض قالوا ان كان الكرم حمينا ولم يكن البرد بجار يضر بالحجار لو كانت عليه البرد
 لا يضمن لانه لم يقصر لا في حفظ الحجار ولا في حفظ البرد علة امله في حفظ الحجار فانه
 محفوظ بالبرد علة والبرد علة تحفظة بالكرم المحصين وان لم يكن الكرم حمينا
 وكان البرد محال يضر بالحجار مع البرد علة يضمن قيمتها لانه جميع البرد علة
 يتركها في غير المحصين وضيع الحجار بالترك في البرد المملك واذا دخل الحجار في ضمته
 لا يبرأ الا بالرد على المالك سليما وان كان الكرم حمينا الا ان البرد بجار يضر بالحجار
 مع البرد علة يضمن قيمة الحجار دون البرد علة لانه ا تلف الحجار ولم ي تلف البرد علة
 وان لم يكن الكرم حمينا ولكن لم يكن البرد بجار يحاف منه تلف الحجار مع البرد علة
 يضمن قيمة البرد علة وعليها نقصان الحجار لانه لما ارسل الحجار في غير المحصين
 دخل الحجار في ضمته فيبرأ بقدر ما رد على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان

لأنه لم يبعد البرد بقدر ثما انقص رجل استاجر ذلك والولى له ان يلج
عنه قبلما تخرج حمل القدر في على الحمار ويرده على صاحبه فخلق الحمار وانكسر
القدر قالوا ان حمله على حمار يطبق مثله حمل ذلك القدر لا يضمن المستاجر
لان ذلك القدر وان لم يكن على المستاجر شرعا الا ان المستاجر لو تحمل ذلك
يكون الاجر راضيا به ولان المستاجر هو الذي يردده عادة فكان
ما دون ثمانية فلا يضمن الا ان ذلك الحمار اذا لم يكن يطبق حمل ذلك القدر
ذلك استهلاكا فيكون ضامنا. زرع بين ثلثة حصد وما غم استاجر واحد
من الثلثة حمارا لينقل عليه الحصاد فقبحر المستاجر الحمار وودفعه
الى شريكه لينقل عليه الحصاد فغطب الحمار عند المستعمل وكان المعتا
فيما بينهم ان يستاجر احدهم الحمار او البقر ويستعمله هو او شريكه لا يضمن
المستاجر لان هذا المستاجر يكون بمنزلة المجير من شريكه وللمستاجر ان
فيما لا ينفوت فيه الفاس وحمل الحصاد فمما لا ينفوت فيه الناس رجل استقر
من رجل درهم ودفع الى المقرض حماره ليستعمله المقرض ويكون عنده الى ان يوفى المقرض
دينه فبعت المقرض الى السرح وسلمه الى بقار ليعتلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة
الحمار لان المقرض في هذا الحمار بمنزلة المستاجر لاجارة فاسدة فلا يكون له ان يبعث الى
السرح ليعتلف. رجل استاجر قبا فالى بن به شيئا فوزن وكان في عمود القبان
عيب ولم يعلم به المستاجر فانكسر القبان قالوا ان كان مثل ذلك الحمل يوزن بمثل
القبان مع هذا العيب يضمن رجل استاجر فاسا واستاجر اجيرا ليعمله ودفع
الفاس فذهبا لاجيرا بالفاس اختلفوا فيه قال بعضهم يضمن المستاجر لانه صار محملا
بالدفع الى الاجير وقال بعضهم ان كان مستاجر الفاس مستاجر الاجير ولا ثم استاجر الفاس

ويضع اليه لا يضمن من استاجر الفأس ولا غم استاجر الاجير ضمن والامع انه اذا استاجر
الفأس لا يحمل الا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير متهما
بالخيانة وان استاجر الفأس لما يختلف فيه الناس فان استاجر ليحمل نفسه
ضمن بالدفع الى غيره وان استاجر الفأس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان
هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو ولا غم دفع الى الاجير ضمن رجل استاجر
من رجل وجعله في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يرج مكانه ودعا اجير
ثم نظر الى المرفلم يجد قالوا ان كان متحول وجهه عن المرفل لا يعد ذلك تضييعا ^{بني} عند
لا يضمن وان كان طويلا يعد تضييعا عند الناس ضمن حال استاجر من رجل جوالق
ليحمل فيها شيئا فاخذ الجوالق فاخذ السلطان ليحمل له عملا فذهب ^{واشتغل} للجمال و
بما امر السلطان فسرق الجوالق ان لم يجد الجمال بدم ان يشتغل بما امره وخاف
على نفسه العقوبة بترك ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجوالق
في هذه الحالة وان كان يجد بدم ان لا يشتغل بذلك الجمال كان ضامنا بترك الحفظ رجل
شوق رواية رجل كان عليه ضمان ماسق وما سأل منه وما عطف بما سأل عنه اذا رلق
رجل بذلك ولم ير فمات يضمن الشاق دية ولو ان صاحب البعير يجد ماسقا هذا
راويته علم بذلك وساق البعير فاعط من سيلائه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير
لما ساق البعير بعد العلم انقطعت جاية الشاق وعلق ذلك الكتاب انقطاع الجناية عن
الشاق بان يسوق وهو يري ذلك او يحمل الرواية وهو يري ذلك وقال القاض
الامام ابو زيد اذا ساق البعير ينقطع جاية الشاق علم سلوكت
البعير بذلك اوله يعلم بما عتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا اثر فعل
الاول والجنثار هو الفرق بين العنلم والجمال فان حفر بالطريقا

اشان ولم يعلم به. ووقع في البقيعات ضمن الخاف. وأن علم الناس في الخاف
 بالبريد رمد لان الجنيمة شهدت من الاول وانما تضاق لك الخاف
 الفلاد متعديا في ذلك ويدون العلم لا يكون متعديا فلا ينقطع عن الاول
 وآفاق رويد رجل فلم يزل يسيل ما فيها حتى مال الجانب الآخر ووقع فغرق
 ضمن الشاق قيمتهما جميعا الا ان يكون صاحب البعير علم بذلك وساق البعير
 مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق. وكوشقها شعاعا
 صغيرا وقال صاحبها بشما صنعت ثم ساق البعير فزلق رجل بما سال منه لا ضمن
 طاحونة تطحن والبريت سفلى من طاحونة في الماء قالوا لا ضمن صاحب الطاحونة
 لان المحطة في يد صاحبها وكان عليه حفظها. قالوا لكم وينبغي ان يكون الجواب
 على التفصيل ان استاجر الطاحونة ليطحن هو بها لا ضمن صاحب الطاحونة
 . وأن استاجر الطحان ليطحن له فطحن الطحان ضمن الطحان

فصل في توابح الاجارة

رجل استاجر خياطا ليخيط له ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم
 اما في عرفنا السلك على صاحب الثوب. ولو كان الثوب حورا فالابريس المذموم
 الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار اللبان الملبس يكون على اللبان والتراب
 على المستاجر وفي تنسيج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب واخراج الخبز من الثوب
 يكون على الخبز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استوجر لطبخ عرس
 او وليمة. وأن استوجر لطبخ قد رخاص لا يكون ذلك على الطباخ وإنما
 المحمل في المنزل يكون على المحال ولا يكون عليه ان يصعد به على السطح او
 الغرفة الا ان يشترط عليه ذلك وكذلك صب الطعام في الخنثيق لا يكون

في المكارى والمجلى والجوالق يكون على المكارى اذا استاجر به يحمل المكارى الحمل
 على مائة نفسه . وان استاجر الحال يحمل المحطه على ظهره او على بواب المسكن
 فالمجلى فالجوالق يكون على المستاجر . وقال الفقيه ابو الليث رح في عرف الجوالق
 يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط فلك على الحال والمجلى يكون
 الحال لان المجلى يكون لصيانة الحمل عن الوقوع . ولو استاجر وراق فان شرط
 عليه الحجر والبياض فشرط الحجر اثره بشرط البياض فاسد . ولو استاجر قصا
 ليقصر له الف ثوب قالوا حمل الثياب يكون على القصار الا ان يشترط ذلك
 على صاحب الثوب . ولو كان رجلا استاجر حمالا يحمل له الاحمال الموضع كذا فلما
 بلغ الحال ذلك الموضع نزل في دار ووضع الاحمال في موضع من الدار ثم ركبها
 على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها صاحبها اياما ثم اختصموا في اجر ذلك الموضع
 ورب الدار يطالب الحال بالكراء قالوا ان كان احدهما استاجر ذلك الموضع
 لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استاجر وان وضع الاحمال من غير
 ان يستاجر احد فلما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على
 صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحال وان طلب صاحب الاحمال من الحال ان يرفع
 ثانيا لا يجب عليه . واستجارة الدار عمارة الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان
 البناء يكون على رب الدار وكذا اهل سترتها فيجب بالسكنى يكون على رب الدار فان
 ابنى صاحب الدار ان يفعل كان للمستاجر ان يخرج منها الا ان يكون استاجرها وحدها

وإذا كان المستأجر قد استأجر من المالك شيئاً من الأعيان فله أن يبيعها ويؤجرها
وأن يهبها ويهدىها وأن يهبها لمن يشاء من عباده وأهله وأولاده
على ذلك ولا يكون على المستأجر أن يبيعها أو يؤجرها أو يهبها أو يهدىها
يعتسب له من الأجر ماله أن يخرج من الأجر إذا لم يفعل ذلك رب العاقبة
الغلق والسلم وفي آجارة الحمام نقل المهاد والسرقة وتفريق موضع الفضالة
يكون على المستأجر سؤاؤه كان المسيل ظاهراً ومستقفاً فان شرط ذلك على الأجر
فسدت الأجرة وإن شرط على المستأجر جازت الأجرة والشرط لأن ذلك
يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكاد فان انكر المستأجر
أن يكون الرما من فعله كان القبول قوله لأنه ينكر أن يكون فعله عليه
فصل في ملية تنقض به الإجارة والإبتعض به

الإجارة تنقضي بالاعتذار عدماً وذلك على وجوه أما ان كان من قبل أحد
العاقدين أو من قبل المعقود عليه وإذا تحقق العذر ذكره بعض الروايات
أن الإجارة تنقضي في بعضها قال لا تنقض ومشاخنة خارج وقفاً فقالوا إن كانت
الإجارة لغرض فلم يبق ذلك إلا من أوجده عذراً يمنع من الجري على وجه العقد
شرها ينقض الإجارة من غير نقض كمالها واستأجر نساً ما لقطع يده عند وقوع
الأكل أو لقلع السن عند الوبر أو أكل الأكل ونزول الوجع ينقض الإجارة لأنه
يمكنه الجري على موجب العقد شرها وأن استأجر دابة بعينها لا بفعلها لطلب
عزيم له أو لطلب عبد أبق ثم حضر العزيم وعاد العبد من الأياد ينقض الإجارة
لأنها وقعت لغرض ووليات ذلك الغرض وكذا لو ظن أن في بناء داره
خطأ فاستأجر رجلاً لخدم البناء ثم ظهر أنه ليمن في البناء فخطأ واستأجر رجلاً

ربه العتبات العريضة بطلت الاجارة . واذا تحقق العذر ومستلحقا
 في التقاضي بل يفرح صاحب العذر بالنقض او يحتاج الى القضاء او الى الرضا ^{خلفت}
 الرعايات فيه والمصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا ينفرد وان كان مشتبها
 لا ينفرد اما العذر الذي يكون من قبل الاجراذ الحقه دين لا وفاء له الا بشئ
 المستاجر فان الاجر لا ينفرد بالنقض ويفوض ذلك الى رأي القاضى لتعلمه
 الضررين فيرجح القائل لهما على الآخر ولان هذا العذر مشتبها بحملان يكون
 قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كما في
 خيا المبلوع وغير ذلك ويكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستاجر
 اجرة الدار الى ان يفسخ القائل العقد بينهما واذا اراد القاضى نفي الاجارة لاجل الدين
 اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ ببعده فتفسخ الاجارة وقال بعضهم
 يفسخ الاجارة اولا ثم يبيع . هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار
 اقر بالدين على نفسه وكذبه المستاجر قال ابو حنيفة ربح يبيع اقراره ويفسخ القاضى
 الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يبيع اقراره وهذه ثلث مسائل اختلفوا فيها
 هذه والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبه الزوج صح اقرارها
 ويكون للغير ان يحبسها بالدين . والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض
 ما له لم يثبت به او لبعض ودفته عند ايجافه ربح يبيع اقراره حتى يقضى القائل
 بعسره ويخرجه من الحبس كما اجردان ثم صار مسلولا لا يجنفه نفسه ولا عيا
 كان له ان يفسخ الاجارة كما لو لم يدين قارح . ولو تقدم المنزل الذي ^{يسكنه}
 الاجر ولم يسله مسكن اخر سوى الذي اجره لم يكن له ان يفسخ الاجارة . وكذا
 لو اراد ان يبيع المنزل الذي اجره لربح ظهر له في بيع المنزل لم يكن له ان يفسخ الاجارة

وكذا لو اراد الاجارة ^{١١} يتصل من مصبه ^{١٢} ليكون ذلك عنده ولو اجرة دابة للبلد
سعين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عنده وان اجرة دابة بها
فرضت الدابة كان عنده وان اجرة دابة بنوعيتها فرضت دابة لم يكن عنده وان
اجرة الاب او الوصي والمقاضي ارض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له ان
الاجارة وان اجرة الاب نفس الصغير فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له ان يفسخ
وكذا لو اجر المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للعبد ان يفسخ الاجارة
عندنا ولو اظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشرك كشراب الخمر واكل الربوا
او الزنا واللواط فانه يومر بالمعروف وليس للأجر ولا للجير ان يخرجوه من
الدار وكذا لو اتخذ دابة ماوى للصوفى وان ارتد والعاذ بالله لا تنقض ^{١٣} الاجارة
ولكن يجبر على الاسلام فان ابى قتل وان اراد المستاجر ان يجعل الدار بيعة
او كنيسة فانه يمنع عن ذلك واما اهل الذمة اذا ارادوا احداث البيعة و
الكنيسة في امصار المسلمين وفي امنية المصر منعوا عن ذلك وان ارادوا احداث
ذلك في السواد والقرى فان كان اكثر سكانها اهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي
يسكنها المسلمون واهل الذمة اختلف المشائخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في
الاجازة انهم لا يمنعون وذكر في السير انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس
في الموضع كلما مكن ذلك والحسن بن زياد عن ابي حنيفة ربح وبه اخذ عامة
المشائخ منهم محمد بن سلمة رحمه الله ولا يمنعون عن عمارة
البيعة والكنيسة القديمة في الامصار والقرى ولا عن اقتنيان الدابة
في الموضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وشراء الدار في امصار
روايات والعذر الذي يفسخ به الاجارة

من جانب المستأجر ان لا يملكه المضر البصر. وفيك قد يكون لمع مبان عما
 استأجره وقد يكون لمع في المعقود عليه منها اذا انهدم البيت للمستأجر او تهدم
 ما ينقص السكنى كالمحائط ونحو ذلك فله ان يخرج عن المأجر وينسخ الاجار
 بحضره الاجر لانه بمنزلة العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك
 اذا كان المستأجر يبيع ويشترى في هذا البيت او في المحانوت فافلس
 واراد التحول الى متجارة اخرى او اراد ترك التجارة اصلا كان له انفسخ
 الاجارة. وان وجد بيتا اخر او حانوتا اخر اخر من الاول فان ذلك
 لا يكون عذرا. وقال بعضهم ان يقال له ان يعمل التجارة الثانية او الحرفة
 الثانية في ذلك المحانوت ليس له بتقص الاجارة وان لم يتهاكأ له
 ان ينقص. وان اشترى منزلا فاراد التحول اليه لم يكن عذرا وفي
 النوازل اذا تكاثر من الكوفة الى بغداد ثم بداله ان يتكاثر في
 لا يكون عذرا. وان اشترى بغير او دابة كان عذرا لانه استغنى
 عن الاجارة. ولو استأجر حانوتا او بيتا ثم بداله السفر كان عذرا ولو استأجر دابة
 الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر واكثرى ابلا لم يفسخ له ان لا يجمع عامه
 ذلك او من وعجز عن السفر كان عذرا ولو اكثرى ابلا لم يفسخ له ان لا يجمع عامه
 كان للمستأجر ان يركب الى مكة ولو استأجر ارضا ليزرعها ثم بداله ان يترك الزراعة
 اصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه اراد ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا
 وان نمت الاضراس فمقت كان عذرا. وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فمقت كان عذرا
 من يزرع بنفسه فهو عذرا وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا وان استأجر
 للخدمة فمقت كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة وان رضى المستأجر بذلك ليس

ان يفسخ الاجارة ~~والتسليم المستاجر~~ ^{المستاجر} بعد غير اذ في الحق لا يكون عده
 وان استاجر عبداً للخدمة قبل ان يسافر كان عذراً لان من استاجر عبداً
 للخدمة لا يكون له ان يخرج منه الا السفر. ولو وجد العبد سارقاً كان عده
 ولو استاجر اجيراً كان عليه الاجير ان يعمل كل يوم ولا يشتغل بشئ سوى
 الصلوات المكتوبة. رجل استاجر ارضاً للزراعة فحزب النهر الاكظم وعجز
 عن السقي كان له ان يفسخ الاجارة فان لم يفسخ حتى تمتعت المدة كان عليه
 اجرها اذا كان بحال يمكنه ان يحال بحيله فيزرع فيها شيئاً وان كان لا يقدر على
 ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه. وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سأل فيها الماء
 حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه. رجل استاجر ارضاً فانقطع الماء البكانت
 الارض تسقى بماء النهر وماء المطر لكن انقطع المطر ايضا لا اجر عليه. رجل
 استاجر ارضاً فغرقت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه كما لو غصبها
 غاصب. وان زرعها فاصاب بالزرع انه فهلك الزرع او غرقت بعد الزرع
 ولم يثبت فعن محمد رح في رواية كان عليه الاجر كاملاً وعنه في رواية
 اذا استاجر ارضاً فزرعها فقلماؤها وانقطع فله ان يخاصم الاجر الى التقاضي
 حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك فان سقى زرعاً بعد ذلك
 لم يكن له ان ينقض الاجارة. والمختار للمفتوى انه اذا هلك
 الزرع لم يكن عليه لما بقى من المدة بعد هلاك الزرع اجر الا اذا كان
 من مكان ان يزرع مثلاً ذلك ضرراً بالارض او اقل ضرراً من الاول
 وان اختلف الزرع وانتقصت غلته كان عليه الاجر كاملاً وان لم يفسد اذ لم
 ينفذ الى الحكم ولو استاجر ارضاً من راحه الجبل فزرعها فله بمط

عاملة فلو كانت حصة مضمرة المدة ثم مطرت اليهما وورثت الزرع قال
محمد بن محمد بن الله الزرع كله للمستاجر وليس عليه من كراء الارض ولا
من نقصانها شيء. رجل استاجر رجلا ليذهب بحولته الى موضع كذا
فلما سار بعض الطريق بد الله ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجير
نصف الاجر قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة
والصعوبة كان له ذلك والا يستد بقدره. رجل استاجر من رجل طاحو^{نشتين}
ماء في موضع يكون المحفر على المواجه في عرفهم واحتاج النهر الى الكرى
وصار بحال لا يعمل الا احد الريحين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما
جميعا عملا لانا فصار كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة لاختلاف المطلوب
فان لم يفسخ الاجارة فعليه اجرهما جميعا لانه يمكن من الانتفاع بهما
بصفة النقصان: وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل كان
عليه اجر احدتهما اذا لم يفسخ الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع الا باحد^{نهما}
فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان الماء يكفي لكثرهما اجرا وان كان ذلك
في موضع يكون كرى النهر على المستاجر في عرفهم كان عليه كل الاجر لان العجز والتخل كان
لغيره من قبله وهو بمنزلة مالوا استاجر خيمة فانكسرت او تادها لا يسقط الاجر لان
الاقاد تكون على المستاجر وان انقطعت اطنا بها لا يجب اجر على المستاجر لان
الاطنا تكون على الموجه رجل استاجر عني فانقطع ماؤه كان له ان يرد فان لم يرد
ختمت المسنة لا اجر على المستاجر وان قل الماء ويدور الرجح ويطن نصف^{كان} كل^{كان}
للمستاجر ان يرد. فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضا وليس له ان يرد بعد ذلك لانه
بالعيب رجل استاجر بيتا فيه حنوز ذكر بكل حق هو ولا يسمى الرجح لا يدخل فيه الرجح

والموجران يرفع النوقان استأجرها بالرجل والمجربون فله حقوق النوقان لتعلق
 الماء ولم يرد حتى تمت السنة فاما كان البيت مما ينتفع به يدون النوقان
 الاجر عليها يسقط حصه المجربين ويلزم حصه البيت وان لم يكن البيت
 منتفعا الا بمنفعة الرجل لا شئ على المستأجر وان لم يرد البيت رجلا في قرية
 استأجر ارضا في قرية اخرى ثم بدله ان يترك هذه الارض التي استأجرها
 ويترك ارضا في قرية اخرى او كان بينهما ميسرة ثلاثة ايام كان له ذلك وان كان
 اقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة يلحقه كثير ضرر وفي القصيرة
 لا يلحقه كثير ضرر والفاصل بينهما مسافة السفر الموجرا اذا انقضت المدة المستأجر
 برضا المستأجر او بغير رضا كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا ينتقض الاجارة
 بغير فسخ ويسقط الاجر عن المستأجر وهو كما لو غصبه غاصبي كان له ان
 يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا ينتقض الاجارة اليه اشارة الاصل
 وعن محمد رحمه الله انه اذا انهدمت الدار المستأجر وبناها الاجر فاراد
 المستأجر ان يسكن بقية المدة لم يكره للأجر ان يمنعه اراد بذلك اذا بناها الاجر قبل
 ان يفسخ المستأجر الاجارة وفيما اذا انهدم الدار المستأجر كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة
 ويخرج منها كان الاجر حاضرا او غائبا وفيما اذا سقط حائط من الدار
 فان كان ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمستأجر ان يفسخ العقد كما
 لو استأجر عبدا للخدمة فاعور العبد لا يكون للمبتا جران يفسخ
 العقد اذا كان ذلك لا ينقص الخدمة وان كان يسقط الحائط يضر
 بالسكنى كان للمستأجر ان يفسخ اذا كان الاجر حاضرا ولا يفسخ اذا كان
 غائبا كما لو وجد المشتري بالبيع عيبا قبل القبض لا يكون له ان يفسخ البيع الا بجهة البيع

المستاجر للدار المستأجرة التراب الذي كان فيها غير مرصاحب الدار
 خرج به. أنتصاه مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من ترابكم
 قالوا ان كان المستاجر يرفع البناء ويغير قيمة التراب لصاحب الدار وان كان
 البنا من طين لا ينقص البناء لانه لو نقص يعود ترابا ولو بنى المستاجر
 فحانوت الوقت لينتفع به من غير ان يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا
 زادت الاجر ويبنى مقادير ما لا يضاف على البناء وان كان الحانوت بهذه الزيادة
 يصير غريبا فيه بطلوا له ذلك بغير زيادة الاجر طمان ركب الطاحونة حرا
 من ماله او حليدا او نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بامر صاحب الطاحونة لير
 عليه كان له ان يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير امره فان امكن
 رفعه من غير ضرر يرفعه وان كان مركبا لا يمكن رفعه الا بضرر كان لصاحب
 ان يدفع اليه قيمته و يمنع من الرفع وان احدث المستاجر في المستاجر يلو
 وغرسا ثم انتقضت مدة الاجارة كاف للأجر ان يامر بالرفع قلت قيمته او
 ان شاء منعه من الرفع واعطاء القيمة اذا لم يمكن رفعه الا بضرر وان كان فعل
 لك باذن المالك فكنه لك اذا لم يكن امره ان يفعل ذلك ليرجع به عليه واذا
 من المستاجر في الارض شيئا وكان لصاحب الارض ان يأخذ الامتياز بقيمتها
 قطوعه اذا كان قطرها يضرب الارض واذا استاجر ارضا فغلب عليها الرمل
 وصارت سبخة بطلت الاجارة وللمستاجر ان يبني بيتا او اربا
 الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب الدار واذا مات الاجر والمستاجر تنفس
 اجارة ولو كان الاجراثنين والمستاجر واحدا مات احد الاجر بطلت
 اجارة في حصته ونفع في حصته الاخر وكذلك لو كان المستاجر

اشين والأجر واحد فيات أحد المستأجرين بطلت الإجارة في حصته وتبقى
 في حصته الأخرى تبطل الإجارة بموت الوكيل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الموكل
 والآب والقاضي في إجارة مال لیتيم ولا يموت قيم الوقت في إجارة الوقت وأما
 الإجارة بين وكيل الأجر وبين وكيل المستأجر فمات الوكيلان لا تبطل الإجارة
 وإذا ارتد الأجر والمستأجر ولم يبق أحد الحرب وقضى القاضي بطلت الإجارة وإن
 عامسلا إلى دار الإسلام في مدة الإجارة عادت الإجارة وإذا ملك المستأجر العين
 المستأجر بمرات أو هبة أو نحوه ذلك بطلت الإجارة ولو كانت الأجر
 عينا فوهبه من المستأجر قبل القبض بطلت الإجارة في قول محمد رح ولو كانت
 الأجرة ديناً فوهبها من المستأجر قبل القبض أو أبرأ جازت الهبة والأبراء ولا
 تبطل الإجارة وقال أبو يوسف رح الأبراء باطل في الوجه كلها والإجارة باقية
 العبد المأذون إذا أجر شيئا من أكسابه ثم جرع عليه المولى بطلت الإجارة وكذا
 المكاتب إذا أجر شيئا من أكسابه ثم عجز بطلت الإجارة ولو أجر المكاتب نفسه ثم عجز لا
 الإجارة في قول محمد رح وكذا العبد المأذون إذا جرع نفسه ثم جرع عليه المولى لا تبطل
 الإجارة في قول محمد رح وإذا استأجر داراً ثم أجرها من الأجر وأعارها منه
 ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن ذلك يكون نقضاً للإجارة وهكذا
 ذكر في المنتقى وجمع التفاريق وقال لفتية أبو الليث إذا أجر من الأجر لا ينصح
 الإجارة الثانية والإجارة الأولى على جملها ولو استأجر أرضاً ثم دفعها إلى من
 من أئمة أئمة البذر من قبل رب الأرض لا يجوز ويكون ذلك نقضاً للإجارة
 في ظاهر الرواية وإن كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل الإجارة
 لأن البذر إذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر الأرض

هذا إذا كان بين يدي من قبل صاحب الأرض كان صاحب الأرض يستأجر للأرض
فلا يبيع ويكون ذلك نقضا للإجارة . رجل استأجر أرضا ثم اشتراها المستأجر
مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الإجارة تبطل ويترك الزرع في الأرض حتى يخصص
ويكون للشريك في الشراء على صاحب الأرض مثل أجر نصف الأرض وذكر فيه
أيض رجل استأجر دارا أو أرضا وبني فيها ثم أجراها من رب الدار فإن الإجارة
الثانية تكون نقضا للأولى ويكون على رب الدار حصة بناء المستأجر
من الأجر . رجل أجر نفسه في خان أو حمامة أو صناعة من الأعمال
قالنا أرغب عن هذا العمل واستقيم من الناس وأريد التحول منه إلى غيره من الأعمال
قال محمد لا قبل لك منه وأقوله أوفه العمل ثم تحول إلى ما شئت وأذا أجرت
المرأة نفسها بما تقاب به كان لأهلها أن يخرجوها من تلك الإجارة والله أعلم
فصل في إجارة الظئر

رجل استأجر ظئرا لتضع ولده بمئة فارضعته شهرا ثم مات الأب فقالت عمة
الصغير ارضيه حتى نعطيك الأجر فارضعت شهرا بعد ذلك قالوا إن لم يكن
للمصغير مال حين استأجر الأب الظئر كانت الإجارة عليه من ماله وإظاما
بطلت تلك الإجارة فإذا قالت العمة بعد الموت ارضيه حتى نعطيك الأجر ولم
العمة وصية كان ذلك استيجارا من العمة فيكون الأجر عليها وإن كانت العمة
وصية من قبل الأب ترجع بذلك الأجر على الصغير إذا استفاد الصغير مالا
ولو كان للصغير مال حين استأجرها الأب لا تبطل الإجارة بموت الأب ويكون
الأب عاقدا لولده فلا تبطل الإجارة بموته رجل استأجر ظئرا ليطبخ الشهابت للظئر
أن ترضعه والصبي لا يأخذ ندي غيرها قال محمد وحجب الظئر على أن ترضعه

باجر مثلها قبل هذا اذا لم يكن لها زوج او كان لها زوج واذن لها بالرجوع
لها زوج ولم ياذن كان للزوج ان يمنعها وان خيف الحلال على الصغير

مال ولا لا يبدل وامتنعت الا م عن ارضاعه وهو لا يقبل ثدي غيرها قال شمس
الحملاوي رج لا تجبر الام على الارضاع في ظاهرها الرواية وعن ابي حنيفة وابي
في النوادر انها تجبر وقال شمس الائمة السرخسي رج تجبر وعليه الفتى الا اذا
كانت الام مريضة يضرها الارضاع . رجلا استاجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة
درهم على انه ان مات الصغير قبل سنة قال درهم كلها تكون للظئر فسدت الاجارة
لان موجب الشرع ان يرد اجر ما بقي من المدة بعد موت الصبي فاذا شرط
بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة . رجلا
استاجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائتي درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول
وما بعد الى تمام السنة ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصف فانما الصبي
قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهور ثم اصاب شهرين ونصفا من ذلك كما
لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة اجارة فاسدة وكان لها اجر المثل لكن لا يرد
على السهم رجلا استاجر امرأته لترضع ولده منها فارضعت ذكر القدرى وشمس
الائمة السرخسي رج انه لا اجر لها لان ذلك مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوا
يرضعن اولادهن الا وان كانت ابنت لا تجبر على ذلك ولا تستوجب الاجر كما لو استا
جرها
على كس البيت والطبخ والفصل وغير ذلك والعتدة عن طلاق رجعي في هذا كالمعكو
وان كانت العدة عن طلاق بائن او ثلث في ظاهرها رواية تضع الاجارة وتحنق
الاجر كما لو استاجرها بعد قضاء العدة وعن ابي حنيفة رحمه الله غرامة
لا اجر لها كما لو استاجرها قبل الطلاق لوجوب نفقة العدة

فلا ينفذ استاجرا من ثمنه لترضع ولله منها على ان يكون الاجر على الابن من ثمنه فان كان
غيره فالاستاجر من ثمنه لا على ارضاع ولله منها روى ابن رستم محمد بن محمد بن ابي نعيم
الاجارة ويكون لها الاجرة لان الارضاع بمنزلة النفقة واذا كان للصغير مال لا
لنفقة على والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ اخذوا بهذه
لرواية وان استاجر الرجل امرأته لارضاع ولله من غيرها جازت الاجارة وكان لها
الاجرة لان ذلك غير مستحق عليها ديانة وان استاجر الرجل خادمة امرأته لترضع
ولله منها لا يجب الاجر وان استاجر مكا تبتها جاز ولا بأس للمسلمة بان ترضع ولله
باجر لان من الصحابة رض من عمل الكافر باجر واذا استاجر الرجل امه او اخته او
لترضع ولله جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهم ارضاع ولله لا شرعا ولا عرفا ومن سؤ
الاب والجد والوص والقاضي اذا استاجر ظن اليتيم كان اجنيا كسائر الاجانب واذا لم يكن
لليقيم ترضعه ولا مال له فاجر ارضاعه يكون على اقراره بقدمه يرضع عنده لان اجرا ارضا
منزلة النفقة ولا يجب على من لا يجب عليه النفقة وليس على الظن ان تغل لا بوى اليتيم شيئا
وعليها غسل الصبي والقيام بمصلحه من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها من
شيء من ذلك وقال بعضهم عليا ان تكلف الدهن والرياحين وانما قال ذلك عزهم
والمعتبر في هذا العرف واذا ظهرت الظن كافر او زنا منه او مجنونه او حمقاء كان
لهم ان يفسخوا الاجارة وكذا اذا ارادوا سفر او ابت الظن ان يخرجهم
لا يجبر على السفر وكان لهم ان يفسخوا الاجارة ولو كان لها زوج
ولم يأذن لها بالاجارة كان للزوج ان يفسخ الاجارة وهذا اذا كان
الكاح ظاهرا فان كان واقفا المرأة بالكاح لولم يكن للمقله ان يفسخ الاجارة ولو كان
معتقها او كافر وكذا ان كان لها ان يفسخ الاجارة وكذا ان كان قوما صغيرا

فان لها ان تشطخ الاجارة . وان اجرت نفسها باذن زوجها لم يكن لهم ان ينسوا
 الزوج من غشيانها ولهم ان يمنعوا من غشيانها في منعهم لهم ان يمنعوا
 اقرباءها عن المكث معها في بيتهم اما الزيارة فينظر ان كان يؤذي ذلك
 الا الاخلال بتعهد الصبي كان لهم حق المنع وليس عليها ان تمكث في بيتهم
 اذ لم يشترطوا ذلك في الاجارة وللأمة المأذونة ان تولج بنفسها ظهرا
 وكذا المكاتبه

فصل في اختلاف الأجر والمستاجر

رجل استاجر دارا او دابة او عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد حتى اختلفا
 فادعى المستاجر ان الاجر خمسة دراهم وقال الاجر عشرة دراهم فانها اختلفا
 فلهما انكل لزمه دعوى الآخر ويبدأ بيمين المستاجر فاذا خلف فسبح القاضي للعقد
 بينهما واهما اقام البينة قبلت بيئته وان اقاما يقض بينة الأجل انه يثبت
 نفقته وكذا لو اختلفا في المدة او في المسافة فقال المستاجر اجرتني شهرين
 بعشرة دراهم وقال الأجر لابل شهر واحد بعشرة دراهم وقال المستاجر اجرتني
 الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصر بخمسة دراهم
 فهذا وما اختلفا في الاجر سواء الا انهما اذا اختلفا في المسافة او في المدة يبدأ
 الأجر لهما اقام البينة قبلت بيئته وان اقاما جميعا في المسافة والمدة
 يمين المستاجر كما لو اختلفا في البيع فقال البائع بعثك هذا العبد بالف درهم
 وقال المشتري بعث هذا وهذا العبد لأخري بالف واقاما البينة فانه يقض
 بيمينه للمشتري وان اختلفا في الاجرة والمدة جميعا او في الاجرة والمسافة جميعا فقال
 الأجر جرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستاجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم

فانهما يتخالفان وإذا لم يفيض العقد بينهما وإيهما أقام البينة قبلت
بقتضائهما أقاما يقضي بالبنتين جميعا فيقضى بنزاهة الاجتهاد في الأجر
ومن زيادة المدف والمساقة بينة المستاجر وإيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أو
هذا إذا اتفقا أن الأجر كله دراهم أو دينار فإن اختلفا في الجهر فقال الأجر
الجرته الذابة إلى القصر دينار وقال للمستاجر بل إلى الكوفة بعشرة دراهم فانهما
يتخالفان وإيهما نكل إن من دعوى الآخر وإيهما أقام البينة قبلت وأن قلما
البينة فانه يقضي إلى الكوفة بدينار وخمسة دراهم إذا كان القصر على النصف
من بغداد إلى الكوفة ويقضي إلى القصر بدينار وبينه الأجر ومن القصر إلى الكوفة
بخمسة دراهم وبينه المستاجر ولو استأجره وأسنه فادعى المستاجر أنه
استأجرها أحد عشر شهرا بدراهم وثمانين بتسعة دراهم وأدعى الأجر لجرها
سبعة بعشرة دراهم فأقام كل واحد منهما بينة يعلم ما ادعى ذكره المنتقى
من أبي يوسف رج أنه يقضى بينه رب الدار ووجه ذلك أن رب الدار
ادعى زيادة أجر لأحد عشر شهرا فيقضى بينته بقدر شهر واحد فالمستأجر قوله
زيادة أجر لهذا الشهر فإن شاء صدقه وأخذ وإن شاء كذبه وإن اختلفا في
هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الإجارة عند المستاجر أو بعد ما وصل
للكان الذي يرضى إليه الإجارة كان القول قول المستاجر مع يمينه ولا يتخالفان
عندهما ما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رج فلان هذا بمنزلة ما لو اختلفا في
البيع بعد هلاك السلعة وتبعه عندهما لا يتخالفان ولما عند محمد رج فلان في
فصل الإجارة لو حلف لا يثبت أحد العقد فيبقي المنفعة مستوفاة في العقد
والمنفعة لا تتقوم بدون العقد فلا يوجب ثبوت فلا يفيد الخلف ما في البيع

اذا حلف فلم يثبت العقد ببق العين مقبوضا بدون الثمن وقد عجز عن رده فيخرج
 قيمته فان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض المدة او بعد ما سار بعض الطريق
 فانهما يتخالفان واذا حلفا يفسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستاجر في حصة
 ما مضى . ولو استاجر دارا شهرا ثم ادعى المستاجر ان الاجر باعها منه بعد الاجارة
 وانكر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها
 تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو جحد الاجارة فيما مضى فان
 ذلك يكون فسخا للاجارة لانه لما جحد الاجارة فقد انكر الاجارة اصلا
 اما ههنا تصادق على الاجارة ومدعى البيع يدعى الابطال ولم يثبت فيبقى الاجار
 . وذكر في المنتقى رجل امر رجلا ان يستاجر دارا فلان ثم ان الامر اشتراها من صاحبها
 بعد ما استاجرها وكيهه ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فأنه لا يكون له ان يرد
 ويكون في يده بحكم الاجارة . وذكر فيه ايضا اذا استاجر عبد سنة فمجد الاجارة
 بعد ما مضى نصف السنة وقيمته يوم الحو والقادرهم فلم يرد العبد ^{مس} حتى
 السنة وقيمتيه الف درهم ثم مات العبد قبل ان يرد ذكر هشام عن محمد بن
 ان الاجارة لازمة ويضمن قيمته العبد بعد السنة قال هشام رج قلت لمحمد بن
 كيف يجمع الاجر والضمان قال لم يجمع قال هشام اراد بذلك انه انما لزمه
 الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم الاجارة فيلزم الاجر وبعد انتهاء
 المدة يعتبر بحوذه وكان عليه رده فاذا لم يرد يلزمه قيمته . رجل تكاري
 دابة من رجلين فاختلف المكاريان فقال احدهما اكريناكها بعشرة دراهم
 وقال الاخر لا بل اكريناكها بخمسة عشر المستكري يقول اكريتماني بعشرة قال في
 انكارا ان كان قدامه يكون كان القول قول المكاري الذي بخمسة عشر فيضيه

وكان يبعد الرلوب قال قول قول المستكري . قيل ركب دابة رجل الى بعد ثم قال
 اعزيتيها قال لب الدابة اجر لها بدوهم ونصف فان القول يكون قول للراكب لان
 صاحب الدابة يدع تقويم المنفعة وهو ينكر فان اقام صاحب الدابة شاهدين
 فشهد له شاهد بدوهم وشاهد بدوهم ونصف فانه يقض له بدوهم واحد
 ولو كان الاجر يدع الاجارة بدوهمين فشهد شاهد بدوهم وشاهد بدوهمين
 لا يقبل في قول لا يجزئ نصف رج وللسئلة معرفة . ولو ركب دابة رجل الى
 الحيرة فاعلم انه اعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل اكرتها الى الجبانة
 الى اطراف البيوت بدوهم فان سلمت الدابة كان القول قول للراكب ولا
 يلزمه شيء وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب
 قيمتها لان الراكب اقر بالمجاورة عن الجبانة وادعى الاذن وصاحبها انكر الاذن
 فان اقام صاحب الدابة البينة بعد ذلك انه اكرها الى الحيرة بدوهم
 لا يقبل بهينه لانه زعم اوله انه جاوز الجبانة بغير كراء فكان متناقضا
 في دعواه بعد ذلك . ولو استكري دابة فقال له المكاري استكر عظاما
 يتبعك فنجح الدابة واعطاه نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان
 اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسقط منه ان امر صاحب
 الدابة بذلك برئ المستكري . وان اختلفا في الامر باستكراء الغلام او في الامر
 بنج النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة فان اقر صاحب الدابة انه
 امر بدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فاقتر الغلام انه اعطاه قبل ثلث الغلام
 رجل دفع الى حائك غزلا ينسجه فجحد الحائك دفع الغزل اليه وحلف
 ثم اقر رجاء بالثوب منسوجا قالوا ان كان نسجه قبل الجحد كان له الاجر

. وان كان نسجه بعد الجحود فالثوب للمالك وعليه مثل ذلك الغزل الصاجل ^{الغزل}
 . ولودفع الصباغ ثوبا ليصبغه فزجده الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب
 مصبوغا ان كان صبغه قبل الجحود فالثوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد
 الجحود يخير صاحب الثوب ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ ^{فيه}
 وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمه ثوب ابيض كما في الغصب ^{ولو دفع}
 الى قصار ثوبا ليقصه فجد القصار ثم اقر وجاء بالثوب مقصورا فلان
 قصه قبل الجحود كان له الاجر وان كان قصه بعد الجحود فلا اجر له والثوب
 لصاحبه على كل حال . ولو اختلف الخياط مع صاحب الثوب فقال الخياط ^{خطته}
 وقال رب الثوب انا خطته فاذا كان الثوب في يد رب الثوب او في بيته
 فالقول قوله مع يمينه ولا اجر للخياط . وان كان الثوب في يد الخياط او في
 يدهما كان القول قول الخياط مع يمينه وله الاجر . ولو اختلف الخياط مع
 رب الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه قباء وقد خطته قيصا
 وقال الخياط لا بل امرتني ان قطعه فيصا كان القول قول رب الثوب مع
 يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القيص واعطاه اجر مثله وان شاء ^{ضمنه}
 قيمه ثوبه غير مقطوع . ولودفع شيئا الى صفا ليضرب له طستا و ^{ضمنه}
 له فضيه كوزا كان له الخيار ان شاء اخذ الكوز واعطاه اجر مثله
 لا يجاوز ما سمع وان شاء ضمنه مثل ذلك الشبه . ولودفع الى صباغ
 ثوبا ليصبغه احمر بالعصر ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته
 بد رهم وقال صاحب الثوب بد اذنين فايهما اقام البينة قبلت
 . وان اقاما يؤخذ بيينة الصباغ . وان لم يكن لهما بيينة ينظر الى

ما زاد الصبيغ فقيمة الثوب فان كان درهم او اكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى
له درهم بعد يمينه بالله ما صبغه بلا نقير وان كان ما زاد الصبيغ فيه اقل من
دراهم نقير كان القول قول رب الثوب مع يمينه على ما ادعى الصباغ وان كان
يزيد فقيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد يمينه لمبغفه
بلا نقير . وان كان الصبيغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب وان
رفع الى خياط ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك
ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطانتى كان القول قول الخياط مع يمينه
ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك
وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول يحنيفة رح
وكذا لو كان القصار يدعى رد الثوب لان قول يحنيفة رح القصار امين
وكذلك كل اجير مشترك والفتوى على قوله . ولو ان القصار اعطاه ثوبا وقال هذا
ثوبك وهو ينكر فاخذ الثوب وفوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رح لا يسهل
ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول
القصار نعم . ولو دفع متاعا الى جمال ليحمله الى موضع كذا فحما فقال رب المتاع ليس
هذا متاعى وقال الجمال هو متاعك قال ابو يوسف رح القول قول الجمال يبيع
ولا اجر له الا ان يصدقه الاجر وبه نأخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه
سواء الا انه في النوع الواحد فحش واقبح ان لا يلزمه الاجر . ولو حمل طعاما
او زيتا فقال الجمال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامى اجوز من هذا
قال فان هذا الفحش ان ياخذ الطعام ولا يعطى الاجر . فاما في النوعين المختلفين
فلا اجر للجمال الا ان يصدقه صويا خلة . رح دفع الى خياط ثوبا لينميطه له و

لم يذكر له اجراء فاطمه فاعطاء اكثر من اجر مثله زيادة على ما لا يتغابن فيه الناس
 قالوا يطيل في قول لا يجزئ ربح . رجل قال للرجل اني اركبتك بغلام ترمي الي
 بلع بعشرة دراهم وقال المدعي عليه لابل استاجرته لابلغه الي فلان بثلث^{بمئة}
 دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفنا لا يجب شيء وان اقاما البينة كانت
 البينة بينة صاحب البعول لان حفظ البعول واجب على المستاجر فلا يجوز
 الاجارة على ذلك . رجل اجار رضا ثم اختلفا فقال للمستاجر استاجرته على فار^{قة}
 وقال رب الارض كانت مشغولة فزرعته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله القول قول صاحب الارض بخلاف الفقهاء حين اذا اختلفا في الصحة والفساد
 بحكم الشرط فان لم كان القول قول مدعي الصحة لان هذا الوجه صاحب الارض
 منكر الاجارة اصلا وقال القاضي الامام علي السغدقي في الاجارة بحكم الحاكم
 ان كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة
 كان القول قول صاحب الارض كما في مسألة الطاحونة اذا اختلفا في جريان
 الماء وانقطاعه قال المصنف ينبغي ان يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة
 لجارة المشغول وايتين والصحيح انها جائزة ويومر بالتفريح والتسليم ^{كل}
 اجرا وسنة فلما تمت السنة اخذ صاحب الدار وكسها وسكنها فقال المستاجر
 كان لي فيها دراهم وانك كنتها والقيتها في الطريق ولي عليك ضمانها فان
 انكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله . رجل دفع الي صائغ عشرة دراهم فضة
 وقال زد عليها درهمين فيكون قرضا على وصفه قلبا واجرك درهم فصا^{على}
 وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد
 عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان اختلفا يخبر الصائغ ^{القلب} بثلث

اليه واخذ منه خمسة دنانير وهم اجر العشرة وانشاء دنع اليه عشرة دنانير
 فضته واخذ القلب لان الصائغ يدعى على صاحب الفضة قرض دهرين وهو
 وصاحب القلب يدعى على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل
 واحد منهما . ولو دفع الى حائك غزلا واحدا ان يزيد في الغزل وطلا من عنده
 على ان يعطيه ثمن الغزل واجال الثوب دهرين معلومة جاز ذلك . وان اختلفا
 بعد النسيج فقال الحائك زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن
 غزل صاحب الغزل معلوما بان اتفقا على ان غزله كان منافا كان الثوب فائضا
 يوزن فان وزن فوجد منون فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحائك
 هذا من الدقيق وزيادة رطل غزل زدته قالوا القول قول الحائك لان الدقيق
 لا يزيد هذا القدر ظاهرا . وان رجح القاضي الى علماء الحوكة في ذلك كان
 احسن فان رجح اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول
 الحائك مع يمينه فاذا حلف يجبر رب الثوب على ان يعطيه ما سمي له وبانخذ
 الثوب . وان قال اهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر كان القول قول رب
 الثوب مع يمينه فان حلف بخير صاحب الثوب ان شاء ضمته من غزله
 وترك الثوب عليه من شاء اخذ الثوب واعطاه من الاجر بحساب ما اقام
 من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب الثوب قبل ان يعلم وزنه كان
 القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل
 فان حلف كان عليه اجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على ثمن نو مثله
 وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما اصاب قيمة الغزل . وقال الحاكم الشهيد
 الصواب ان يطرح عنه ايضا حصة ما ترك من زيادة العمل في النسيج لانه التزم

الاجر المسمى بمقابلة العمل في ثلثه اوطال غزل هو انما عمل في رطلين هذا اذا
 اختلفا ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع
 وهو رب الثوب مع يمينه سواء كان الثوب قائما او هالكا ولا يرجع في هذا الى
 قول المحوكة لانه لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسألة الصانع
 القلب يجب ان يرجع في معرفة الزيارة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك
 وقد فكرنا مثل ذلك في التلدف اذا دفع اليه ثوبا وامران يزيد في قطنه . رجل
 حمل رجلا كرها فذهب به الى بعض البلاد قالوا عليه الكراء حتى يرده الى المكان
 الذي حمل منه وكنا كل شئ له حمل ومؤنة . صاحب حانوت امر اجير الله ليرش
 الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان قال ابو يوسف رح بضمن الامر
 . ولو اضره بالوضوء فتوضا كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون
 للمتوضي ومنفعة الرش تكون للامر . رجل ركب سفينة رجل من قديم الى
 امل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الى امل بخمسة دراهم
 وقال الراكب استاجرته للاحفظ السكان الى امل بعشرة دراهم يحلف كل واحد
 منهما وليست البداية بيمين احدهما باولى من الآخر وكان للقاضي ان يبدل
 بايهما شاء وان افرع للبداية كان حسنا فان حلفا لاجل احدهما على
 صاحبه . وان اقاما اليينة كانت اليينة بينة الراكب وهو الملاح
 يقتضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانها
 لها اقاما اليينة بمجعل كان الامر من كانا فبطل اجارة صاحب السفينة من الراكب
 لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة والله اعلم بالصواب

وانه مشتمل على ابواب كل باب مشتمل على فصول الباب الاول منه في ادب القاضى

الفصل الاول منه في معرفة اهل القضاء

والدخول في القضاء والتحرز عنه

فاهله من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة كالعبد والبيتي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون اهلا للقضاء حتى لو قلد خفي لا ينفذ قضاؤه وكذا المحدث في القذف وبعض العلماء منهم الخصاص والطحاوي رجح الحقوا بهؤلاء الفاسق ^{تشى} وعندهما اذا قلد الفاسق لا يكون قاضيا واذا فسق ينعزل وكذا المرتضى واختلف فيه الروايات عن اصحابنا المتقدمين رجح وكثرت فيها اقوال المتأخرين . والصحيح ما قاله عامة المشايخ رجح انه اذا قلد وهو عدل ففسق يستحق العزل ولا ينزل عنه ^{قضى} بعد الفسوق جاز قضاؤه سواء كان القاضى مرتقا من بيت المال او لم يكن واجمعوا انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى . القاضى اذا ارتد والى اذ بالله ثم اسلم كان على قضائه . وكذا اذا عجز ابرأ ولا ينفذ ما قضى في حال رده .
الوالى اذا فسق فهو بمنزلة القاضى يستحق العزل ولا ينزل . ومع اهلية الشهادة لا بد ان يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا او عالما غير عدل لا ينبغي له ان يتقلد ولا يعقل لقوله عليه السلام القضاء ثلثة واحد في الجنة واثنان في النار واراد بالاثنتين الجاهل وغير العدل . والجاهل التقرى الى بالقضاء من العالم الفاسق . وعلى قول الشافعى رجح اذا قلد الجاهل لا يصير قاضيا . وعند استجماع الشرائط يكره الدخول في القضاء عن اختيار . وان قلد من غير طلبه فان كثر امثاله في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم يكره له الدخول . وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين هو من البلدة قالوا يفترض عليه الدخول ولو امتنع يأثم لان القضاء ^{مكتبة} فرض

بمنزلة ملوك الجبازة اذ اتين الواحد لاقاها يفترض عليه فان قلنا غيره افضل
 كان الافضل اولى وكذا الوالى فاما الخليفة فليس لهم ان يولوا الا افضلهم الامام اذا
 لم يكن علاجا واحكامه وحكامه بل للصحابه رضى الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية
 والحرف نوبته كان مع علي رضي وآذارتشى ولدا القاضى او كاتبه او بعض اعوانه
 يعين الراشدى عند القاضى ففعل ان لم يعلم القاضى بذلك نفذ قضاؤه وكان
 على المرتشى رد ما قبض وان علم القاضى بذلك كان قضاؤه مردودا . واذا تقلده
 القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ويكون الرشوة حراما على القاضى والاخذ ثم الرشوة
 على وجه اربعة منها ما هو حرام من الجانبين احدها هذه والثانية اذا دفع
 الرشوة الى القاضى ليقضه وهذه الرشوة حرام من الجانبين سواء كان القضاء
 بحق وبغير حق . ومنها اذا دفع الرشوة لمخوف على نفسه او ماله وهذه الرشوة
 حرام على الاخذ غير حرام على الدافع . وكذا اذا طلع في ماله رشاء بعض المال . ومنها
 اذا دفع الرشوة ليسوي امره عند السلطان حله الدفع ولا يحل للاخذ ان
 ياخذ . وان اراد ان يحل للاخذ يستاجر الاخذ يوما الى الليل بما يريد ان يدفع
 اليه فانه يجوز هذه الاجارة ثم المستاجر انشاء استعمله في هذا العمل وانشاء
 استعمل في غيره هذا اذا اعطى الرشوة اولا ليسوي امره عند السلطان ^{طلبه} وان
 ان يسوي امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعد ليسوي اخلفوا فيه قال بعضهم
 لا يحل له ان ياخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه بروجازة الاحسان فيحل
 كما لو جمعوا للامام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان حسنا . وكما لا يحل
 المقاضى اخذ الرشوة لا يحل له قبول العديّة من الاجنبى ^{اليه} الله لم يكن يهدى اليه
 قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستقارة . وان اهدى اليه من كان به ^{اليه}

قبل القضاة فان كان له خصومة لا يحل له ان يقبل . وان لم يكن له خصومة فان كان
 هذه الهدية مثل ما يهدى اليه قبل القضاء او دونها لا بأس بان يقبل وان كان
 اكثر من ذلك رد الزيادة . ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له
 خصومة . وكما لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجيب
 الدعوة الخاصة ومجيب الدعوة العامة . وانما يعرف الخاص من العام بان
 ان كان بحال ولم يجب القاضى دعوته لا يتخذ الدعوة نهى خاصة . وان كان يتخذ
 الدعوة وان لم يجبه القاضى نهى عامة . وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة وان كان
 بينهما قرابة يجيب وان كان خاصة . ولا بأس للقاضى ان يرتقى من بيت المال
 وان اشتغف فهو افضل للعلماء والقضاة والمعلمين حظ في بيت المال
 ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك
 من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضى ويصح تعليق تقليد القضاة
 والامارة بالشرط كتعليق الوكالة . وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل
 بان قال له الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وانت اميرها ابو قال اذا قد
 فلان فانت قاض . واما تعليق العزل بالشرط صحيح ذكر الحضاف ان الخليفة
 اذا كتب الى القاضى اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير
 معزولا وتعليق التحكيم لان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول
 محمد يصح وعلى قول ابي يوسف رح لا يصح وعليه الفتوى . ولو كان في البلدة قاضيا
 كل واحد منهما على محلة على محلة جاز فان وقعت الخصومتين رجلين لحدهما محلة
 والاخر من محلة اخرى والله يريد ان يخاصمه للقاضى محله والاخر باي اختلف فيها ابو يوسف ومحمد
 رجما الله والصحيح ان العبرة لمكان المدعى عليه . وكذا لو كان احدهما من اهل

والأخر من أهل البلدة فأراد العسكري أن يخاصمه القاضى العسكرى فوعى على هذا
 الخلاف فأدّات الخليفة لا ينزل قضائه وعمله . وكذا لو كان القاضى مازونا
 بالاستخلاف فاستخلف غيره فمات القاضى لا ينزل خليفته وإذا قلد الإمام جلا
 للقضاء يوما أو مجلسا جاز ويتوقت بالمكان والزمان . وإذا قلد السلطان جلا
 قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه الشواد والقرى ما لم يكتب في منشورة البلدة والسوق
 وكفى من السلطان قضاء بلدة إلى اثنين لا ينفرد أحدهما بالقضاء . كما لو وكل
 رجلين بالبيع . القاضى إذا لم يكن مازونا بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة
 في مجلس القاضى بين يديه جاز كالوكيل بالبيع إذا لم يكن مازونا بالتوكيل فوكل
 غيره فباع الثاني بحضرة الأول جاز . ولو أن الخليفة لم يحكم بين يدي القاضى
 فحكم في غيبته ورفع قضاءه إلى القاضى فجاز قضاءه . ينفذ عندنا استحسانا ولا
 نياسا وهو قول زفر رحمه الله كالوكيل إذا لم يكن مازونا بالتوكيل فوكل غيره
 وباع الشا عند غيبته فجاز الأول ببيعته جاز عندنا . وكذلك القاضى إذا جاز حكم
 الحكم في المجتهدات وهذا إذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذميا أو مجنونا
 أو صبيا أو عبدا فجاز القاضى حكمه لا يجوز . ويجوز قضاء المرأة فيما خلا الحدود
 والقصاص لانها تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شاهدة
 في الحدود والقصاص . القاضى إذا قضى زمانا غم ظهراته عبدا أو محدودة
 لواعى أو فاسق أو مرتشقا فإنه يرد قضاءه ولا ينفذ منه شيء كذا ذكر الخصاص
 . أما غير الفاسق والمرتشى ممن ذكرنا فظاهر لا نهم ليسوا من أهل الشهادة
 . وأما الفاسق والمرتشى فهو قول الخصاص وهو اختصار الطحاوي . وعند
 الفاسق من أهل الشهادة فينفذ قضاءه وقضاء المرتشى في غير ما ارتشوا

بمنزلة قضاء الفاسق، وفيما ارتشنى إذا وقع بحق ذكر الشيخ الإمام علي بن محمد البرزنجي
رج أنه ينفذ المخارج وأهل البني إذا قلد وأرجلا من أهل البني قضاء بلدة غلبوا
عليها لا ينفذ قضاءه لأن شهادتهم على أهل العدل غير مقبول لأنهم يستحلون أموالنا
ورمنا نأفلا ينفذ قضاؤه وإن قلد وأرجلا من أهل العدل صح تقليدهم ونفذ قضاؤه
القاضي إذا كان مازونا بالاستخلاف فاستخلف رجلا صح استخلافه فان غلبه لا يصح
عزله إلا إذا قال له الخليفة استخلف من شئت واستبدل من شئت في يملك العمل
والتقليد فرق بين القضاء والإمامة. الأمير إذا استخلف رجلا في الجمعة جاز
وإن لم يأمره الخليفة بذلك لأن ثم لم يصح الاستخلاف بفوت الجمعة وكذلك
وصير الأب يملك الإيصاء وإن لم يأمره الميت بالإيصاء. وكوان الإمام قلد رجلا
القضاء وأذن له بالإستخلاف فأمر القاضي رجلا ليسمع الدعوى والشهادة
في حادثة عيسى آل عن الشهود ويسمع الأقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب بذلك
إلى القاضي وينهى حجة يقضه القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وإنما يفعل
ما أمره القاضي. وإذا رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي لا يقض بتلك الشهادة
ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه وبأمر بأعادة البيعة فإذا
شهد وأبدل بحضرة الخصمين في يقضه القاضي بتلك الشهادة. قالوا هذه
المسئلة تغلط فيها القضاة فإن القاضي يستخلف رجلا ليسمع الشهادة
في حادثة ثم يكتب إليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب إلى القاضي أنهم شهدوا
عند بكذا ويكتب. الفاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندي بكذا
فيقض القاضي بذلك من غير إعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لأن القاضي
لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقض بتلك الشهادة

وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع اخر عند القاضى على اقرانه
ويكون فائدة هذا الاستقلال ان ينظر الخليفة هل للمدعى شهودا ويكتب ^{تسليط}
شهود الا انهم غير عدول او قد لا يتفق القاضى معهم فيعوض القاضى النظر في ذلك الى الخليفة

فصل فيما يستحق على القاضى وما ينبغى له ان يفعل وما لا يفعل

لا ينبغى للقاضى ان يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره وعن محمد بن احمد
بأس بان يفعل ذلك في غير مجلس القضاء والصحيح انه لا يفعل الا في مجلس القضاء
ولا في غيره لان الناس ساء حالونه لاجل القضاء ولا ينبغى لمن يدخل مجلس القضاء
لاجل الخصومة ان يسلم على القاضى ولو سلم لا يجب على القاضى سلامه فان اراد القاضى جوابه ينبغى
ان لا يزيد على قوله وعليكم ويسلم الشاهد على القاضى ويرد عليه
ولا بأس للقاضى ان يفتى من له يخاصم اليه ولا يفتى احدا الخصمين فيما خصم
اليه واذا خصم رجل السلطان الى القاضى فجلس السلطان مع القاضى في مجلسه
ويقيم على الارض ينبغى للقاضى ان يقوم من مقامه ويجلس مكان فيه خصم
السلطان حتى لا يكون مفضلا احدا الخصمين على الاخر في الجالس وهذه ^{المسئلة}
تدل على ان القاضى يصلح قاضيا على السلطان المذكور والدليل عليه قصة علي بن
عند شريح رضي. ويقض القاضى وهو مستوف حظه من الطعام والشراب ولا يقض
وهو جائع ولا شبعان ولا غضبان ولا كظيم من الطعام ولا ما خذ ^{خسنة} خلا
ولا به بغاسر او نوم ولا يشار احدا الخصمين ولا يضم احدهما الى نفسه
ولا يضطك وصاحب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من البعيد
والشهود بقرب من القاضى ويخرج للقضاة احسن ثيابه واعل احواله
ويأخذ كاتبه عالما ورعا فان كان القاضى فقيرا محتاجا الاولى له ان يأخذ

رتبة سوق بيت المال بل يفترض عليه . وأما كان غنيا كملوا فيه والاول له ان لا يأخذ
 من بيت المال ويجلس للقضاء في مسجد حيه . والمسجد الجامع افضل اذا كان المسجد
 الجامع في وسط البلدة . فان كان في طرف من البلدة يختار مسجد الأخر في وسط البلدة
 وله ان يقضيه في داره اذا كان داره في وسط البلدة . فان كان في طرف البلدة يختار
 مسجدا في وسط البلدة ويختار الجلوس في مسجد السوق ليكون اشهر وعند الشافعي
 ليس للقاضي ان يقضيه في المسجد . فاذا جلس القاضي في المسجد وفي داره يأخذ بيده
 لمنع الخصوم من الازدحام . ويباح للبواب ان يأخذ شيئا لياذن بالدخول
 دخل القاضي المسجد يصلي ركعتين او اربعا ثم يجلس مستديرا للقبلة كما يجلس
 المدرس والخطيب . ولا تدخل فيه الحائض والنفساء ولكن القاضي يخرج اليمن
 او يجلس القاضي في المسجد وهي خاوية بحيث يسمع كلامها والمشرى دخل
 المسجد هذا عرفنا اما في عرفهم كان القاضي يجلس مستقبل القبلة واقفا
 الخصوم بين يديه هل يستنطقهم قال ابو يوسف رح يستنطقهم فيقول ليكما
 المدعي فاذا عرف المدعي يقول له ماذا تدعي . وقال محمد رح لا يفعل ذلك وقول
 ابي يوسف رح اوفق . واذا ادعى المدعي شيئا على المدعي عليه يكتب القاضي عليه صورة
 ثم يقول للمدعي عليه ماذا تقول فان اقر بما ادعاه المدعي اثبت امره في كتابه ويأمر المدعي
 عليه بايفاء الحق . وان انكر يكتب انكاره في ذلك ثم يأمر المدعي باقامة البينة وهذا
 كان في عرفهم لما في عرفنا المدعي يحضر الكاتب القاضي فيخبره بكيفية دعواه ويصور
 صورة الدعوى يكتب الكاتب ذلك ثم يحمي الى القاضي مع خصمه ويدعي عليه فان
 خصمه اثبت القاضي اقراره في الكتاب ويأمر بقضاء الحق . وان انكر امر المدعي باقامة
 البينة فان جاء المدعي بشهود فشهدوا عند القاضي على الترتيب يكتب القاضي

شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم أبيه وجده ويترك بين كل شاهد وشاهد
لشهادة كل واحد منهم وأتأجاء رجل للقاضي وذكر أن له على فلان بن فلان
دعوى فأتى القاضي عليه غائباً يدفع القاضي إليه طيبة عليه ختم القاضي مكتوب
فيها الجبضك إلى مجلس الحكم وأتاك المدعى عليه حاضر في المصراع حضره القاضي
بجور دعوى المدعى. وكذا إذا كان قريباً من المصراع كان بعيداً لا يعدى القاضي
خصمه بغير قول المدعى حتى يقيم البينة أن له على فلان حقاً فإن أقام البينة
أعداه القاضي استخساناً وفي القياس لا يعدى كما لو كان بعيداً والفاصل بين
القريب والبعيد ما قال الخصم فإنه إن كان في موضع يحكمه أن يحضر مجلس القاضي
ومحيط خصمه ويعود إلى منزله في ذلك اليوم ولا يفسد عشاءه فهو قريب
والأف هو بعيد وعلى هذه الشهادة أن كان شاهد الأصل في مكان قريب على
التفسير لا يجوز الشهادة على الشهادة. وإن كان بعيداً بهذا التفسير يجوز
على الشهادة وعن محمد رح أنه يجب على الإمام أن ينصب قضاة في الكور فيما
دونه من السفاحترار عن مشقة الأعداء ويسقط الأعداء بعد المرض وكذا إذا كانت الخدرة
وذكر الشيخ الإمام علي بن محمد البرزوي رح الخدرة هي التي لا تكون برزة بركات
أو ثيباً لا يراها غير المحارم من الرجال أما المرأة التي جلست على المنصة فإخراجها
إلى جانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة. والمرأة التي تخرج إلى اجتماعها
بعدها القاضي وفي المخدرة يبعث القاضي إليها أميناً إذا لم يثبت الوكالة
عنها ليستخلفها. وكذا في المريض فإن نكلت ثلثاً أشهد على ذلك شهوداً
ويأخذ وكيلها إذا شهد وأبده عند القاضي فحق القاضي بذلك على الوكيل
ولا يقضه إلا أمين إلا أن يكون القاضي ما دونه في الاستخلاف فبعث الأمين

واستقله وفي مدأ وجه آخران بحكم بينهما حكما ليحكم بينهما ثم يرفع حكمه
 إلى القاض فيجيزه القاض ان رآه جائزا وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر
 على التفسير الذي ذكرنا لا يشخصه القاض ما لم يقيم المدعى البينة على ما ادعى
 فاذا اقام قبلت بيئته للاشخاص لا للقضاء والمستورة في هذا يكفي. وان سأل الله
 من القاض ختما لا خصار خصمه اعطاه القاض فاذا ذهب به إلى الخصم ^{ذلك} اراه
 واخبرانه ختم القاض ليدعوه في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك اشهد عليه الشا^{هرون}
 فاذا شهد بذلك عند القاض يستحضره القاض باعوانه ان قدره والا ^{سأل}
 الوالي ان يستحضره. ومونة الشخص على المتمرد هو الصحيح. وقبل يكون
 في بيت المال فاذا حضر بحسبه القاض عقوبة وكذا اذا سكنت المدعى عليه
 بعد ما رآى الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر تعنته. وكذا اذا وعد ثم خالف الا
 ان هذا دون الاول في العقوبة. ولو ادعى على من مجبور حقان لم يكن له بينة
 على ما ادعى لم يحضره القاض. وان اخبر القاض ان فلانا طلق امرأته ثلثا او امة
 الحر ان اخبره بذلك عدلان كان على القاض ان يطلبه اشد الطلب. وان كان
 المخير عدلا واحدا او لم يكن عدلا وغلب على ظن القاض انه صادق فالاولى
 ان يطلبه. وان لم يغلب على ظنه انه صادق لم يكن عليه ان يطلبه ولو ان جلا
 قال للقاض ان لي على فلان حقا وهو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فان القا^ض
 يستحضره فان لم يقدر يكتب إلى الوالي في اخضاره فان قال الوالي لا اظفره وسأ^{له}
 المدعى من القاض تسمير الباب والختم عليه فان القاض لا يجيبه إلى ذلك الا
 ان ياتي بشاهدين انه في منزله فان شهد بذلك سالهما القاض من اين علمتا
 فان قالالا فاريأياه في منزله اليوم او امسى او ما اشبه ذلك فان القاض ينجم على^{جابه}

ويجعل بينه حسابا عليه ويسد علاء وأسفله حتى يضيق الامر فيخرج وإن قالوا لا
 منذ شهر لا يلتفت الي كلامهما لانه قد غيب اذا طالت المدة وقد رزك بثلاثة ايام
 وان ختم القاض على بابه ولم يخرج قال ابو يوسف رح يبعث القاض رسولا ومعه
 شاهدان فينادي الرسول على بابه يا فلان بن فلان ان القاض فلان بن فلان يقول
 احضر مع فلان بمجلس الحكم والا انصب لك وكيلا واقبل بينة المدعى عليك هكذا
 يفعل القاض ثلثة ايام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقض على وكيله بما يدعى عليه
 الخصم قال شمس الائمة الحلواني رح كان الامام الاستاذ يقول رايت في النوا^{در}
 مثل هذا عن ابي حنيفة ومحمد رح فكان ذلك منهم اتفاقا قال ابو يوسف رح وكذا
 لو كتب القاض الى القاض كتابا في حادثة فلم يقدر القاض المكتوب اليه على الخصم
 فان القاض يوكل عنه على نحو ما قلنا قال شمس الائمة الحلواني رح واصحابنا
 لم يحوزوا والعجوم وصورتها ان يبعث القاض نساء يطلبنه في البيت واعوانا^{خدا}
 السفلى والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ الامام على بن محمد البرزوي رح والمشهور
 من قول ابي حنيفة رح ان القاض لا ينصب وكيل ابعدهم الباب ولكنه يجمع عليه
 صورته ما قلنا انه يبعث نساء ورجالا تداخل للنساء منزلا المدعى عليه ويجعل
 النساء الخدم من جانب ثم تفتش امرأة ثقة حريمه وخدمه كيلا يكون بينهن
 رجل يشبه بالمرأة فان وجد المدعى عليه يوخذ وان لم يوجد يطلب نياما بقي من
 البيت قال وهذا استحسان فعله عمر رضه والصالحون بعده وتركوا فيه اتفاقا
 فان كان المديون يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور الى باب القاض هل
 يسد القاض بابه اختلفوا فيه والصحيح انه يسد ولو كان ساكن في دار
 مشترك لا يسد بابه والرجل الذي توجه عليه الحكم بالسنة اذ لم يلقه لا يقض القا^ض

عليه في قول أبي حنيفة ربح وقال محمد بن ربح يضمن ثلاثة أيام فينادي على بايه ثلاثين
على نحو ما قلنا فان خرج والابتض عليه . وأن لم يجتف ولكه غاب لا يقض عليه ذكر
الخصاف اذا غاب المدعى عليه بعدما سمع القاضي عليه البيعة او غاب الوكيل
بالخصومة بعد قبول البيعة قبل لتعديل اومات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة
لا يقض بتلك البيعة وقال ابو يوسف يرضى وقال شمس المثلثة الحلواني ربح وهذا
ارفعنا بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب فانه يقض عليه باقراره في قومه
وأن غاب الوكيل اومات بعدما اقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقض
عليه بتلك البيعة . كذا ذكر في الزيادات . وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل
فانه يقض عليه بتلك البيعة . وكذا لو مات المدعى عليه بعدما اقيمت عليه
البيعة يقض بتلك البيعة على الوارث وكذا لو اقيمت البيعة على احد الوثر
ثم غلب فانه يقض بتلك البيعة على الوارث الآخر . وكذا لو اقيمت البيعة
على الصغير ثم بلغ الصغير يقض عليه بتلك البيعة ولا يكلف باعادة البيعة
باب الدعوى

رجل ادعى عند القاضي على رجل حقا فهو على وجوه . اما ان يدعى دينا او عينا
والعين لا يخلو اما ان يكون منقول او غير منقول . والمنقول لا يخلو اما ان يكون
قائما او هالكا والقائم لا يخلو اما ان يكون غائبا او حاضرا فيجعل لكل قسم فصلا
على حدة اما اذا كان المدعى به دينا لا يبيع الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس والصفة .
فلما كان المدعى عاجزا عن الدعوى ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدغمها في صمغ دعوى
ولو كان لسانه غير لسان القضا يأخذ مترجما وكذا الشاهد والعدو في المترجم ليس بشرط
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وكذا الاختلاف في رسول القاضي وأشارة الأخص

فيما لا يثبت بالقبهات وفيما يستفظ كعبارة غير مخرجة يستتمه القاضيه باشارته
 واشارته في ذلك يكون كعبارته الا في الحدود والخاصة لله تعالى وان ذكر
 المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سله من اى وجه
 يدعى بسأله القاضيه عن ذلك فان لم يبين ذلك في عامة الروايات ان القاضيه
 لا يجبر على بيان السبب وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رح ان القاضيه
 اذا سأله عن السبب لا يجب عليه ان يجيب لان المدعى قد يستحي عن بيان السبب
 او يشق عليه بيان ذلك . فان بين المدعى عليه وقال هذا المال الذي يدعى
 علي من ثمن خمر وميتة قال ابو حنيفة رح بصير مقرا بالمال اذا كذبه المدعى في السبب
 وقال ابو يوسف ومحمد رح ان بين مفصولا فكما قال ابو حنيفة رح . وان بين
 موصولا لا يصح بيانه . وأصل المسئلة اذا قال لغير لك . على ألف درهم من ثمن
 جارية بعينتهما الا اني لم اقبض قال ابو حنيفة رح يؤخذ بالمال . وقال كذلك
 ان فصل وان وصل لا يلزمه شيء ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعته
 الخمر والميتة بكذا الا يصبر مقرا بالمال . وان قال المدعى عليه له على ألف
 درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي معجلة كان القول قول المدعى الا في
 الكفالة والمسئلة معروفة . واذا صحت الدعوى وطلب المدعى قبل ان يقيم
 البينة ان ياخذ القاضيه من المدعى عليه كفيلا بنفسه فان القاضيه يقول
 للمدعى لك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لكنها غائبة فكذلك
 لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضيه بطلب الخصم وعن محمد رح
 ان طلب المدعى ليس بشرط . وقيل ان كان المدعى عليه رجلا مجهولا يتوارى مثله
 غالبا كفله القاضيه من غير طلب وان كان رجلا شريفا لا يكفله وقال بعضهم ان كان المدعى

عليه عهد يا الى الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعي. وان كان به جهة لا بأس
بان يرشد القاضى الى طلب الكفيل فيكفل خصمه واذا اعطاه كفيلاً ^{ثلاثة} ايام
بنفسه فمضت الايام الثلاثة خرج الكفيل من الكفالة. ولو قال كفلت الى ^{ثلاثة}
ايام في ظاهر الرواية يصير كفيلاً بعد الايام الثلاثة كما لو قال لامرأته انتظا ^{لثلاثة}
الثلاثة ايام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلاثة. وعن ابي يوسف رح اذا
قال كفلت الثلاثة ايام يطالب الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب بعد ها. وقال
شمس الائمة الحلواني رح هذا عرف الناس. وعن ابي يوسف رح في رواية
اخرى اذا قال انا كفيل ^{ثلاثة} ايام يصير كفيلاً في الحال واذا مضت ^{الايام} الثلاثة
لا يبقى الكفالة. ولو قال انا كفيل الى ثلاثة ايام يصير كفيلاً بعد الايام الثلاثة
وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان ياخذ بهذه الرواية
ويقول هذا شبه يعرف الناس وحكى عنه انه لو قال بالفارسية
يذير فتمتن فلان زاده روز يكون كفيلاً في الحال. واذا مضت عشرة ايام
لا يبقى الكفالة. ولو قال يذير فتمتن فلان زاده روز يصير كفيلاً بعد عشرة
ايام. ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام واذا مضت عشرة ايام
فانابرى من الكفالة ذكر الخصاص رح في الحيل انه لا يطالب بهذه الكفالة
اصلاً في العشرة ولا بعدها وذكر في جميع التفاريق لو قال انا كفيل الى شهر
يصير كفيلاً بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر برئ عن الكفالة لانه
سلم بعد سبب. ولو قال كفلت بنفس فلان شهر يصير كفيلاً ابد قبل الشهر
وبعد واعقدا اهل زماننا على انه لو قال بالعربية كفلت بنفس فلان شهر يكون
كفيلاً في الحال واذا مضى الشهر لا يبقى الكفالة لو قال الى شهر يخرج القاضى عن الكفالة بعد الشهر

ولو قال كفلت بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا يتيق الكفالة ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يسلم اليه النفس فهو كفيلا بالمال الا انه عليه فطالب الكفيل بتسليم النفس والكفول بنفسه بالسواد هل يلزم الكفالة بالمال او يمهله القاض حتى تذهب بالسوا ويحيى به قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح يلزمه الكفالة بالمال ولا هذا مستثنى عن الكفالة واذا ثبت ان القاض يأخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه بطلب المدعى ينبغي ان لا يجبر على اعطائه الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون الكفيل معروف الدار معروف التجارة وبعضهم شرطوا ان لا يكون مجوجا معروفا بالخصوص وان يكون من اهل المطر ولا يكون غريبا. وان كفله كفله مدة موقته. واختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح انه يكفله القاض الى المجلس الثاني فان كان القاض يجلس كل ثلثة ايام او اكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الائمة الحلواني رح ذلك مفوض الى رأي القاض هذا اذا كان المدعى عليه رجلا من اهل المصر فانكروا مسافرا لا يكفله ولكن يؤجل المدعى الى اخر المجلس فان اقام بينة والاخلى القاض سبيله وان ادعى الخصم انه مسافر وانكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لان الاتفاق في الامصار اصل دل عليه مسئله ذكرها في النوادر رجل دخل مسجدا من المساجد غلما صرفا قام قوما في صلاة الظهر والعصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف انه كان مسافرا او مقيما فسدت صلاة القوم عليهم الاطاعة لان القائمة في المصر اصل فيبني الحكم على ذلك فكذاك ههنا. وقيل القول قول المدعى مع يمينه على علمه وقال بعضهم القول قول المدعى عليه

انه مسافر لانه ينكر اعطاء الكفيل . وقال بعضهم يتعرف القاض عن دقائه
فان كان محقيا وامتنع عن اعطاء الكفيل امر المدعي بالملازمة وله ان يلان
بنفسه واعوانه واجرائه يطوف معه اينما طاف ولا يمنع من التصرف
وقيل يجلسه المدعي في بيته فيكفيه مؤنة من الطعام والشراب فان لم يكفه
مؤنته تركه ليقض حاجته . وان كان الخصم امرأة اجنبية لا يخلو بها ولا يأت
بان يطوف معها في السكك فاذا دخلت دارا ارسل امرأة ثقة معها كيلا
تغيب . وان ادعى رجل انه وصي فلان الميت وادعى دينا للميت على رجل وحمد
الخصم الوصاية والدين فان القاض لا يأخذ من المدعي عليه كفيلا حتى يثبت
الوصاية . وكذا الوادعي انه وكيل فلان للغائب او وارث فلان الميت وحمد
الخصم الورثة والوكالة والموت فانام المدعي بيته على ذلك ثم ان المدعي اجضر رجلا
اخر قبل تركية الشهود وادعى على الثاني حقا للميت فان القاض لا يكفل الثاني
حتى يظهر عدالة بيته الوكالة والوصاية فان شهد واعلى الاخرين جميعا
على الوصاية والدين او الوكالة والدين القياس ان لا يقبل البينة على الثمن
حتى يقض بالوصاية والوكالة ليثبت خصومه اولا ثم يسمع البينة على
الحق بعد ذلك وهو قول ابي حنيفة رح وفي الاستحسان يقبل فاذا ظهرت
عدالة الشهود يقض بهما لكن يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والورثة
على القضاء بالدين وان عدلت بينة الوصاية والوكالة خاصة يقض بها
. وان عدلت بينة الدين خاصة لا يقض به . وكذا ادعى رجل على رجل انه
وصي فلان الميت وان لي على الميت هذا كذا سمع دعواه . وكذا الوادعي الوكالة
من غائب اذا عرف الميت او الغائب باسمه واسم بيته وجدا ولقبه ان كان لا

المعقبة الا باللقب واذا سمع دعواه وطلب تكفيله فان القاضى لا يكفله لانه
 لم يثبت خصومته معه . فان اقر المدعى عليه بالوصاية وانكر ان يكون في يده
 شيء من المال لم يكن عليه شيء . وان طلب المدعى من القاضى تكفيله حتى
 البينة على المدعى به يأخذ منه كفيلا . وان كانت هذه الخصومة مع الوارث
 والوارث ينكر النسب والارث والموت جميعا فاراد ان يأخذ منه كفيلا
 لحضر البينة لاثبات النسب والموت والارث فان القاضى يكفله ولو
 ان رجلين لهما على رجل الف درهم هما شريكان فيه والمديون بمحمد الدين
 فحضر احدهما فاقام البينة على دينهما والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى
 ان على قول ! بحقيقة رج يقض للحاضر خمسمائة واذا حضر الغائب كلف اعانة
 البينة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجه الا ان يكون الالف
 ميراثا بينهما من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدر على اعانة البينة
 دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك . وقال ابو يوسف رج اي الشريكين
 حضر فهو خصم من الاخر في الميراث وغيره . وقال محمد رج القياس ما قال ابو
 رج والاستخسان ما قال ابو يوسف رج اذا ادعى رجل على رجل دين او
 لم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جاز شهادتهم . وان ادعى دينا
 بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا يقبل شهادتهم كما لو ادعى ملكا
 بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق . والصحيح انها تقبل ذكر في كفاية
 الاصل رجل ادعى على رجل الفاقال خمسمائة منها ثمن متاع قد قبضه وخمسمائة
 منها ثمن عبد قد قبضه وجاء بشاهدين فشهد احدهما على خمسمائة ثمن
 عبد قد قبضه واخر على خمسمائة ثمن متاع قد قبضه جازت شهادتهما فيقضى

للمدعى باللف وان لم يكن على كل خمسمائة الشهادة شاهد واحد وبشهادة الغير
 لا يثبت السبب وكذا لو شهدا أحدهما بالالف بذلك السبب وشهد الآخر
 بالالف مطلقا. وكذا لو شهدا على اقراره بالالف مطلقا وشهدا أحدهما على اقراره
 بالالف بذلك السبب وشهد الآخر على اقراره بالالف مطلقا جازت شهادتهما
 ولو ادعى القاف شهدا أحدهما بالشاهدين بالالف قرضي وآخر بالالف من ثمن متاع
 لا تقبل لانه لا يمكنه تصديق الشاهدين اذا صدق أحدهما فقد كذب الآخر
 ولو ادعى على رجل مائة وخمسين درهما وشهدا على اقراره بمائة وخمسة
 واربعين درهما جازت شهادتهما. ولو ادعى القاف شهدا أحدهما بالشاهدين
 بالالف وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بالالف جازت شهادتهما ولو ادعى
 القاف فقال المدعى عليه ما كان لك علي شيء قط فاقام المدعى بيينة على المال
 ثم اقام المدعى عليه بيينة على القضاء او الابرأ قبلت وكذا لو ادعى القاف فقال
 المدعى عليه ليس لك علي شيء فاقام المدعى بيينة على المال ثم اقام المدعى عليه
 بيينة على القضاء او الابرأ قبلت. وان ادعى القاف فقال المدعى عليه ما
 كان لك علي شيء قط ولا اعرفك فاقام المدعى البيينة على المال ثم اقام المدعى
 عليه البيينة على القضاء او الابرأ ذكر في جامع الصغير انها تقبل وذكر في الفتاوى
 عن اصحابنا انها لا تقبل رجل ادعى على رجل ما الا فانكر المدعى عليه فاخرج المدعى
 خطا باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فانكر المدعى
 عليه ان يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطيين مشابهة ظاهرة
 اختلفوا فيه قال بعضهم يقضه القاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم
 لا يقضه وهو الصحيح. ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال انكأ

الخط على وجه الرسالة مقصد لمعنونا لا يصدق ويقضى عليه بالمال في خط الصل
 والسلم سار حجة وان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن على وجه يكتب الصل
 والاقتراف ان اشهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه . وان كتب الخط
 بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه سواء
 قال شهدوا علي او لم يقل . وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن
 قال لهم اشهدوا علي بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا
 عليه بما فيه وان لم يعلموا الا يحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه . رجل ادعى
 دينا علميت بحضرة احد الورثة فاق هذا الورث صح اقراره ويلزم جميع
 ذلك في حصته من الميراث . وقال شمس الامعة الحلواني رح هذا اذا قضى
 القاضى على هذا الوارث باقراره اما بحر اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه بل
 انه لو اقر بالدين ثم شهد هو مع اخيه بذلك الدين على الميت جازت شهادته
 ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء لكان لا تقبل شهادته لانه يكون
 محولا للدين عن حصته خاصة جميع التركة فلا تقبل كالمشهد بذلك بعد
 ما قضى القاضى باقراره . رجل ادعى علميت دينا فخصمه في ذلك وارث الميت
 او وصي الميت لا يسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذمكة على
 دين ولا على الموصى له . وذكر في المنتقى ان الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث
 والموصى يكون خصما لمن يدعى دينا على الميت . ولو ادعى رجل ان الميت
 اوصى اليه واحضر غريما للميت عليه دين يسمع دعواه كما يسمع دعوى الوكيل
 في حياة الموكل على غريم الموكل . ولو ادعى رجل انه وصي فلان الميت لا يسمع
 دعواه الا على خصم جاهد وخصمه وارث الميت او رجل عليه للميت دين

او جعل اوصى له الميت بوصية لان للموصى له حقاً في الميراث فكان بمنزلة الوارث
 وان احضر رجلاً له على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل
 خصماً لمن يدعى انه وصي الميت لان الوصي لا يدعى قبله حقاً ومنهم من قال يكون
 خصماً وهو الصحيح . رجل قال لرجلي عليك الف درهم فقال المدعى عليه
 ان حلفت انهما لك على اديتهما اليك تخلف فادعيا اليه هل له ان يسترد ما
 بعد ذلك ذكر في المنتهى انه ان دفعها اليه على الشرط الذي شرط كان له ان يسترد
 منه ولصاحب الدين ان يلزم المديون بعد وجوب الدين وان لم يامر
 القاضى بالملازمة اذ الميراث القاضى فلسه فان قال العزيم احبسني وصاحب الدين
 يريد الملازمة كان له ان يلزمه . وان طلب صاحب الدين من القاضى ان امر
 واحداً من اعوانه حتى يلزمه لاستخراج المال ففعل القاضى ذلك اختلفوا
 من يلزمه قال بعضهم يكون على صاحب المال وقال القاضى الامام صدره ^{سلام} الا
 يكون على المديون لانه انما احتاج الى الملازمة لمطله فيكون عليه كالمسار ^ق
 اذا قطعت يدك كان ثمن الدهن الذي يحسم به العروق واجرا الجراد على السابق
 رجل ادعى دينا على ميت بمحضرة وارثه او وصيه ذكر في الجامع في الوصايا
 انه لا يسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصماً لمن يدعى دينا على الميت
 اذ الميراث الميت شيئاً . رجل ادعى دينا على الميت بمحضرة وارثه وقال الميت
 قد خلفت من التركة من جنس هذا الدين في يد هذا الوارث ما به وقاء
 بالدين واقام البينة على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لاهل الوارث
 باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بمحضرة المال ان هذا المال مال الميت
 ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث بالمال كان جائزاً وله وجه لان ^{القضاء}

بملك الدراهم والدنانير يمكن حال غيبتهما فان حمل ذكر في الالباق ان القاض
 اذا باع الأبق وقبض الثمن ثم ان مولى الأبق رفع الامر الى قاضه بلدة ليكتب
 كتابا حكميا الى القاض الذي باع الأبق وقبض الثمن واقام البينة على ذلك
 فان القاضه يجيبه ويقبل بينته وان كان في هذا استحقاق الدراهم التي
 امانة عند القاض المكتوب اليه حال غيبتهما وهذا المسئلة نص على
 مسئلة اخرى ان الكتاب الحكمي في المنقول جائز رقيقا كان او لم يكن . رجل ادعى
 على غائب دينا بمحضرة رجل يدعي انه وكيل الغائب في الخصومة فاقر المدعي
 عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعي بينته بالدين على الغائب
 لم يقبل بينته . وكذا الوادعي دينا على ميت بمحضرة رجل يدعي انه وصي الميت
 فاقر المدعي عليه بالوصاية . رجل يدعي دينا على رجل فوكل المدعي عليه
 رجلين بالخصومة فاقام المدعي شاهدا على احدى الوكيلين وشاهدا على
 الوكيل الآخر جائز . وكذا الواقام شاهدا على المؤكل وشاهدا على الوكيل او اقام
 على المدعي عليه شاهدا وعلى وصيه او وارثه بعد موته شاهدا ولو كان
 للميت وصيان فاقام المدعي على احدى شاهدا وعلى الآخر شاهدا جائز
 ذكره في المنتقى . ولو قامت البينة على رجل بحق ثم مات المدعي عليه قبل ان
 عليه او غاب او قامت البينة على الوكيل بالخصومة فمات الوكيل قبل القضاء
 او غاب ثم عدلت تلك البينة لا يقض بتلك البينة في قول ابي حنيفة ومحمد
 ويقض في قول ابي يوسف رجح واختار الخصاص رجح قول ابي يوسف رجح
 مات في بلدة وله ورثة في بلدة اخرى فجاء رجل وادعى على الميت دينا فاشاراد
 ان يثبت دينه على الميت وطلب من القاض ان ينصب وصيا للميت حتى يقيم

وفي البينة ان كان الوارث نائبا غيبة منقطعة نصب القاضى صياغا
 اقام المدعى عليه بينة تقضى القاضى له بدينه وان لم يكن الغيبة منقطعة
 لا ينصب القاضى وصيا ولو كانت الورثة كبارا غيبا وله وارث صغير
 فان القاضى يجعل للصغير وكيل لا يقيم المدعى البينة على الوكيل ويقضى له بدنه
 ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كبيرا فقضى القا
 عليه كان قضاء على جميع الورثة ولو كان الوارثا محاضرا كبيرا فاقر الوارث
 بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون
 حقه في جميع التركة فان القاضى يقبل بينته على المقر ويقضى ويكون
 ذلك قضاء على الكل . وكذا لو ادعى على وصي الميت فاقر الوصي بالدين
 ما اراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وقبلت بينته وكذا لو اقام البينة
 على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار . رجل ادعى على رجل مائتي درهم
 فقال للمدعى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة مثلها فلاحقك على لم يكن
 ذلك اقرارا وكذا لو ادعى الف درهم فقال قد قضيتك خمسين درهم ^{كذلك} فلاحقك
 ذلك اقرارا وكذا لو قال المدعى لى عليك الف درهم وقال المدعى ^{عليك} لى عليك
 الف درهم لم يكن اقرارا . ولو قال المدعى عليه لى عليك الف درهم
 او قال لى عليك مثلها او قال لى عليك ايضا الف درهم فيه رواية في رواية
 يكون اقرارا وفي اخرى لا يكون . رجل ادعى دينا على رجل فاقام البينة ^{عليه}
 بعد الجحود فقال للقاضى ثبت عندي ان لهذا الرجل على هذا الرجل كذا
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكما من القاضي . وقال شمس
 الائمة الحلواني والقاضى ابو علقم رح يكون حكما وعليه الفتوى وذكر

في كتاب الرجوع ولو قال للقاضي بعد ما شهد الشهود بمحق او دابر رجل وعقد القاضي
 ان الحق للشهود له لم يكن ذلك قضاء حتى يقول انفذت عليك القضاء فله
 وكذا الا ان قوله اري بمنزلة قوله اظن ولو قال اظن لم يكن ذلك قضاء. اذا
 قال للقاضي رجل جملتك فكيف تركته فلان الميت كان وكيفية الحفظ خاصة
 الا ان يقول له تشتري وتبيع. ولو قال جملتك وصيا كان وصيا. واذا تقدم
 الغرضاء والورثة الى القاضي ونحو ان فلانا مات ولم يوص الى احد والقاضي
 لا يعلم به فقال ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قالوا ايرجى ان يكون القاضي
 في سعة من ذلك فان كانوا صادقين كان وصيا. وجعل جاء الى القاضي فقال قدما
 ابري في بعض الاطراف وعليه ديون وترك عروضا ورققا ودعيا ولم يوص الى احد
 الا استطيع ان اثبت ذلك بالبينة لان اهل تلك الناحية لا يعرفونني
 قالوا لا بأس للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا نيتما تقول فبع الحيوان
 اقض الديون فان كان صادقا صح امر القاضي والا فلا واذا اوصى الرجل الى رجل
 مال فوجهه لا قبل بطل الايصاء حتى لو قبل بعد ذلك في حياته او بعد وفاته
 لا يصح ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رده ما لم يعلم الموصى وهي الوكالة سواء
 بخلاف ما لو اوصى للانسان بوصية فرد في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته او قبل
 في حياته ثم رد بعد وفاته يصح رده وقوله والمسئلة معروفة. واذا توجه الحبس
 الى المديون فان القاضي لا يسأل المديون الك مال ولا يسأل المدعي الى مال في
 ظاهر الرواية فان سأل المديون من القاضي ان يسأل صاحب الدين الى مال
 سأل القاضي بالاجماع فان قال الطالب هو ميسر لا يجبسه لانه لو اقر بعينه
 بعد الحبس اخرجه وقبل الحبس لا يجبسه فان قال الطالب هو ميسر قادر على

وقال المديون انما معسر تكلموا فيه قال بعضهم القول قول المديون انه معسر
 وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وثن المبيع القول
 قول مدعي اليسار مروي ذلك عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى لان ثبوت
 كانت ثابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة. وان لم يكن الدين
 بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المديون والذي يؤيد هذا القول مسطاب
 أحدهما احد الشريكين اذا اعتق العبد المشترك وادعى انه معسر كان القول
 فيه قوله لان الضمان فيه وجب بدلا عما هو ليس بمال والاصل في الادعي
 هو العسة والثانية ان المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين والفرج يدعي
 العسة فكان القول قول الزوج. وقال بعضهم كل مال وجب بعقده لا يقبل
 قول المديون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال المديون اذا
 اقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح الصحيح انها تقبل وقال المصنف رح وينبغي ان يكون
 ذلك مفوضا الى القاضي ان علم القاضي انه وثق لا يقبل بينته قبل الحبس
 وان علم القاضي انه ليرى قبل بينته ولو اقام المديون بينة على العسا
 وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار ولي فان شهد والمفوض
 قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال. وان اقام
 المديون البينة على العسا بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا يقبل
 البينة الا بعد مضي مدة واختلف في الروايات فتملك المدة وروى محمد عن
 ابي حنيفة رح انه مقدّر بشهرين وثلاثة وروى الحسن عن ابي حنيفة رح
 انها من اربعة اشهر الى ستة اشهر وعن ابي جعفر الطحاوي رح انها مقدّر

بشهر. وقال شمس الائمة الحلواني^{رح} وهذا رفق الاقاويل. وقال بعضهم
 ان كان المحبوس رجلا لنا صاحب عيال يشكو عياله لا القاض لاجل النفقة
 يأخذ بقول الطحاوي^{رح} ان كان وقفا وعرف القاض تهرده يجلسه ستة
 اشهر والحاصل انه يفوض الى القاض ان وقع عند القاض بعد مضي ستة
 اشهر انه متمرديد يديم الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد انه عا
 اطلاقه وهذا اذا كان امره مشكلا. اما اذا كان فقره ظاهرا يسأل القاض
 عنه عاجلا ويقتل البينة على الافلاس ويجل سبيله بمحضه خصمه
 وانما يسأل عن عسرته عن جيرانه واصدقائه واهل سوقه من الثقات
 دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كف ذلك ولا يشترط في هذه لفظة
 الشهادة وبعد ما خلى سبيله هل لصاحب الدين ان يلزمه اخلفوا
 والصحيح ان له ان يلزمه للمحدث المشهور لصاحب الحق يزد لسان
 قالوا المراد من اليد الملازمة. قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني^{رح}
 احسن الاقاويل في الملازمة ما روى عن محمد^{رح} قال يلزمه في قائه
 ولا يمنعه من الدخول الى اهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء
 والخلاء فان اراد الطالب ان يمنعه عن ذلك فانه يكفيه مؤنة الغداء
 والعشاء وما يحتاج اليه مما لا يد منه وله ان يلزمه بنفسه واجرائه
 مولده ممن احب فان قال المديون لا اجلس مع غلامك واجلس معك
 قال بعضهم كان له ذلك وقيل هذا قول ابي حنيفة^{رح} اما على قولهما ليس
 للمديون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعاً للمسئلة التوكيل بالخصومة
 فمن غير رضا الخصم على قول ابي حنيفة^{رح} لا يصح توكيله فكذا في الملازمة

والصحيح في الملازمة الرأي فيه أنه ما حال الدين لآل الدين انشاء لازمه بنفسه وان شاء
 غيره لان المقصد حصول الدين وملازمة الغير عسى يكون اقرب الى ذلك
 . اذا كان للصبوس مال فان القاض لا يبيع ماله في الدين عند ائحيفة
 رج ومنه صاحبيه رج يبيع . وقال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني
 رج اكان ماله من جنس الدين كالدرهم والدينه فانير والمكيل والموزون من جنس
 الدين اخذ القاض ماله وقض دينه وان كان الدين دراهم والمال دنانير
 او على العكس القياس ان لا يبيع في قول ائحيفة رج كما في سائر الاموال في
 الاستحسان يبيع ويقض دينه لانها جنس واحد حكما كالصالح مع المكسر
 . ولا يبيع العروض عند ائحيفة رج وفي العقار عنهما روايتان . الحر
 العبد والبالغ والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا الاقارب والاباء
 الا ابوالدين والاجداد والجدات فانهم لا يحبسون في ديون فروعهم الا في
 النفقة وغيرهم يحبسون بعضهم بدين بعض والمكاتب يحبس مولا الا
 فيما كان من جنس المكاتبه . والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها
 وفي رواية ابن سماعه رج يحبس في غير مال المكاتبه والصحيح هو الاول
 . رجل وكل رجلا بالخصومة وبقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا كتب
 في ذكر الوكالة وكذا وكذا محاصمها فادعى قوم قبل الموكلا لاطل غيبته
 فاقرا الوكيل عند القاض انه وكيله فاقام اصحاب الديون البينة بدينهم
 على الموكل وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يحبس لان الحبس جزاء الظلم والظلم
 بالخصومة اذا لم يكن بالمال ولا مامورا بقضاء الدين من مال غيره لا يجب عليه
 المال فلا يكون ظالما . اذا اراد الحبس ان يحترفوا فيه قال شمس الاثمة

الشيخ رح الصحيح انه يمنع وقال غيره لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله عليه ^{يكون}
 في ذلك ويمنع من الحمام ويتنور في السجن ولا يمنع من دخول الزوار عليه ولا
 من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء. ولو احتاج الى الجماع لا بأس
 بان تدخل عليه زوجته او جاريته فيطأها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن
 ابي يوسف عن ابي حنيفة رح انه يمنع من وطئ المحارث والاماء لانه المنع عن ذلك
 لا يفضي الى الهلاك وعسى يكون ذلك سببا لزيادة خبز محله على قضاء
 الدين ولا يخرج لجمعة ولا عيد ولا جنازة قريب. وقيل لانه يخرج بكفيل لجنائز
 الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى
 وعن محمد رح اذا مات ولد او والد لا يخرج الا ان لا يوجد من يفساه وفيه
 وآذان المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها ان تطالبه بالنفقة ولكنها
 تستدين على الزوج بامر القاض. ولو كان للمحبوس ديون على الناس فان
 يخرج من السجن حتى يخاصم في حبسه. فاذا مرض في السجن واضناه المرض
 فان لم يكن هناك من يمرضه اخذه القاض من السجن بكفيل. واذا علم القاض
 ان المحبوس محتال للخروج والهرب بنفسه او بالرجوع الى الظلمة ليخرجوه
 اذ به القاض بالسياط وان خاف القاض عليه ان يفز من حبسه حوله القاض
 الى سجن اللصوص اذا كان لا يضاف عليه من اللصوص فان كان بينه وبين
 اللصوص عداوة لا يحوله. واذا سأل القاض عن المحبوس بعد مدة فاخبره
 مفلس وصاحب الدين غائب فان القاض يأخذ منه كفيل بنفسه
 ويخرجه عن الحبس. ولو قال المحبوس فقدت المال وصاحب المال غائب يريد
 تطويل الحبس عليه فان كان القاض يعلم انه حبس بدين فلان لا غير يعلم مقدار

الدين القاسم بن به ما كان القاضى حين حبسه كتب انه حبس بدين فلان بكذا
 فان القاضى بالخيار فانشاء اخذ المالا منه وخله سبيله فلو شاء اخذ منه كفيلاً
 بالمال والنفس وخله سبيله . ولو مات الطالب والقاضى الدك حبه وارثه قال
 بعضهم يخله سبيله كيلا يترحم الناس وقال بعضهم يتركه فالحبس حتى يقضى الدين
 . رجل ادعى على رجل الف وشهد شاهدان انه كان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه
 الف درهم ولكنه ابرأ منهما وقال المدعى ما ابرأته منهما فقال للشهود عليه ما كان له
 على شئ ولا ابرأني عن شئ ذكر في المنتقى ان المدعى عليه اذا ابرأ في شهادتهما
 على البرئة يقضى عليه بالف درهم رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدعى عليه
 قد اوفيتكها وجاء بشهود فتشهد شهوده ان هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى
 خمسة دنانير الا ان الابد في انه من لي مال دفعها اليه من هذا الدين او من
 دين اخر جازت شهادتهما وبرئ المدعى عليه . رجل باع من رجلين متاعا
 بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ولقي البائع احدهما وانفك البينة
 ان له على هذا وعلى فلان بن فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيل
 عن صاحبه باع مائة يقضى له على الحاضر بالف درهم واذا حضر الغائب لم
 للمدعى ان يأخذ الا بخسمائة وهي الاصلية لان القضاء على الكفيل بالف
 قضاء على الاصيل اما القضاء على الاصيل لا يكون قضاء على الكفيل فمستلزمات
 القضاء على الاول في النصف الذي كان كفيلاً كان قضاء على الغائب اما
 القضاء عليه فيما كان اصيلاً لا يكون قضاء على الغائب . ولو ادعى على رجل
 انه كفيله وفلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بالف درهم وكل
 واحد منهما كفيل عن صاحبه فمضى له على الحاضر بالف درهم ثم حضر الغائب

كان له ان ياخذ بجميع الالف لانه حين تفض على الجاضر بالف درهم ففض بها عليه
 بجهة الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكان كل الالف عليه
 بجهة الكفالة رجل ادعى على رجل الف درهم فجد المدعى عليه واقام المدعى
 شاهدين شهد احدهما ان المدعى عليه اقرا ان لهذا المدعى عليه الف درهم
 من قرض وشهد الاخر ان المدعى عليه اقرا ان هذا المدعى اودعه الف درهم
 ذكر في المنتقى انه يجوز ويقض عليه بالف درهم لانهما اجمعا على اقراره انه وصل
 اليه الف درهم من قبل المدعى وقد جدد الوديعة فكان ضامنا. رجل ادعى على
 رجل انه اخذ منه الفاقا ووصف الالف فاقام المدعى عليه البينة ان المدعى
 اقرا ان هذا المال المفسر المسح اخذ منه فلان اخر وانكر المدعى الاول اقراره
 قال محمد ربح لا يبطل بهذا دعوى المدعى الاول ولا تبطل بينته لان الوقت
 غير مذكور في الشهادتين فيجعل كان فلانا اخذ اولاً ثم ردها على المدعى ثم
 اخذها منه المدعى عليه. ولو ادعى المدعى ولا ان هذا اخذ منه الفاقا فاقام
 البينة ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان هذا المدعى اقرا ان فلان بن فلان
 وكيل المدعى عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطالا لدعوى المدعى ^{الاول}
 وتكذيبا لبينته لانه لما اقر قبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا
 الاخذ الدعي يدعى عين الاخذ الدعي ادعاء على وكيله لان اخذ الوكيل يضاف الى
 الموكل فيجعل كذلك كيلا يلزمنا اثبات اخذ اخر مع امكان حمل الثاني على الاول
 فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابراء المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطريق
 الاصل اما في المسئلة الاولى اذ لم يكن احدهما وكيلاً عن الاخر في الاخذ
 كان الثابت بكل شهادة اخذ اخر عند القضاء بالاخذين كان له ان يطالب

المدعى عليه رجل ادعى دينا لابي له الميت على رجل فشهد الشهود انه كان لاب
المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البينة في قول البيهقي ومحمد بن وهب
على اقرار المدعى عليه انه كان لاب المدعى على المدعى عليه كذا لجازت الشهادة
كما لو شهد وافي دار على اقرار المدعى عليه انها كانت لاب المدعى . رجل ادعى
على رجل عند القاضى واخرج صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى
باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك له وان اسم الغائب فيه عارية وان
الغائب المذكور في هذا الصك قد وكلني بقبض هذا الدين من المدعى عليه
هذا فان القاضى يسمع دعواه لان الانسان قد يكون وكيل عن الغير في بيع ماله
فيكون الثمن للموكل والعاقد يكتب الصك باسم نفسه الا انه ينبغي ان يقول
وان فلانا الغائب وكلني بالقبض لان الظاهر ان الدين انما يكتب باسم رجل اذا كان
حق القبض له فاما سماع دعواه يقبل بينته ويقضى بالمال وان اقر المدعى عليه بالمال
والوكالة امر بتسليم المال الى المدعى ولا ينفذ اقراره على الغائب وان اقر المدعى
عليه بالمال وانكر الوكالة يقال له اثبت الوكالة بالبينة ولو اقام البينة على اقرار
الغائب ان المال للمدعى هذا ولم يقيم البينة على الوكالة لا تقبل بينته

فصل في الدعوى بخالف الشهادة

وما يصير به متناقضا وما لا يصير

رجل ادعى على رجل الف وخمسمائة فشهد الشهود بالف جازت الشهادة
من غير توفيق . وكذا لو ادعى الف وخمسمائة . ولو ادعى الف وخمسمائة
بالف والاخر خمسمائة لا يقضى بشئ في قول البيهقي ومحمد بن وهب . وكذا لو ادعى خمسة عشر
فشهد احدهما بخمسة عشر والاخر بشرة . ولو ادعى الف وخمسمائة فشهد احدهما

بالف والآخر بالف وخمسائة تجاوزت بنهما على الالف وان ادعى القاضى
 بالف وخمسائة او بالف درهم لا تقبل من غير توفيق لانهم كذب المشهود بالزنا
 على الف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا باقتل عماد عاه المدعى فان وفق المدعى
 فقال كان له عليه الف وخمسائة كما شهدت به الشهود الا ان ابرأته
 واستوفيت خمسائة ولم يعلم به الشهود فاذا وفق على هذا الوجه قبلت
 لان ما اتى به من التوفيق يحتمل الدعوى والشهادة فيقبل ولا يحتاج الاقامة
 للينة على التوفيق وقال بعضهم يشترط الشهادة على التوفيق والصحيح ^{هو الاول}
 وانما يحتاج الى اثبات التوفيق بالينة اذا كان التوفيق لا يتم ولا ينفرد بانباته
 كما ان رضى الملك بالشراء فشهد الشهود بالملك بالمبة اما الابراء فيتم به
 وكذا الاستيفاء فانه اذا ظفر بجسده كان له ان يأخذ فلا يحتاج الى اثبات
 التوفيق بالينة والقياس انه اذا احتمل التوفيق يوفى وان لم يدع التوفيق
 ويجهل الشهادة على الصحة وذكر محمد ربح في كثير من المواضع واشتت التوفيق
 وان لم يدع حملا للشهادة على الصحة ^{بها} اذا ادعى ديناً فانكر المدعى عليه
 وقال ما كان لك على شئ فلما اقام المدعى البينة على الدين اقام المدعى عليه ^{البينة}
 على الايفاء والابراء قال تقبل وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر فانه
 في الشهادات ان محمد ربح شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط
 في البعض فذلك محمول على ما اذا ادعى التوفيق فانه لا بد من دعوى التوفيق
 . وان الوادعى القاضى شهد الشاهدان بالالف الا ان احدهما شهد انه تقضى
 الطالب بنهما خمسائة وانكر الطالب القضاء قبلت شهادتهما على الالف
 وعن ابي يوسف ربح انه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء خمسائة ولم يأخذ

الطحاوي رحمه الله. ولو ادعى الفاضل الشهود بالالف والقضاء فقال المدعى
 ما فضل فثبتا او قال صدقنا في الشهادة على الدين وادعى القضاء ان عدلا بين
 شهادتهما على الالف. وان قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل
 او بنور لا يجوز شهادتهما وكذا لو شهد المدعى بالفه وشهد ان المدعى عليه
 على المدعى ما نذر ينادي والمدعي ينكر الدنانير ان قال المدعى شهدا بالالف بحق
 واوهما في الدنانير جازت شهادتهما. ولو ادعى الفاضل الشهود انه كان
 لهذا المدعى على المدعى عليه الف ولكنه ابرأ منها وقال المدعى ما ابرأته منها
 فقال الشهود عليه ما كان له على شيء ولا ابرأني عن شيء قالوا اذ لم يدع البرأ
 يقضه عليه بالالف. ولو ادعى الفاضل شهدا احدهما ان له عليه الف درهم
 وشهد الآخر على اقرانه بالالف ذكر في غصب الاصل وفي الجامع انها لا تقبل
 لان احدهما شهد بالقول والآخر بالفعل فلم يتفقا على شيء وقال ابو يوسف
 تقبل. ولو اتفق الشاهدان على انه اقر بالف واخلفا في المكان او في الزمان
 جازت شهادتهما لان القول مما يعاد ويكرر. ولو ادعى دارا في يد رجل
 انها له منذ سنة فشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة ذكر الناطق
 انها لا تقبل ولو ادعى انها له منذ عشرين سنة وشهد الشهود انها له منذ
 جازت شهادتهما لانه كذب الشهود في الصورة الاولى دون الثانية
 ولو ادعى ثوبا في يد رجل لانه له واقام شاهدين فشهدا على اقرار ذي اليدين
 المدعى او دعه اياه وشهد الآخر على اقرانه انه اغتصبه من المدعى فقال المدعى
 قد اقر بما قالوا ولكنه اغتصبه مني جازت شهادتهما ويجعل الكذب في يد الثوب
 مقرا بملك المدعى حتى لو ادعاه بعد ذلك لا تقبل. ولو شهد احد شاهدين المدعى

على اقرار ذي اليد انه اغتصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره انه اخذ
من المدعى فانه يقض به للمدعى ويكون المدعى عليه على جهته لان الاقرار بالاختن
لا يكون اقرا بالملك لما خزنه فان الانسان قد يأخذ ماله من الغير لا يغصب
ماله من غيره ولو شهد احد شاهد المدعى على اقرار المدعى عليه المدعى او دعه اياه
وشهد الآخر على اقراره انه اخضع للمدعى فلا قرينهما الا لاكنى او دعه اياه لا يقبل
هذه الشهادة لانهما لم يجعلا على اقراره بملكه ولا على اقراره بالاخذ لان الذي
شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالاخذ من المدعى رجل
ادعى عينا في يد انسان واقام البينة انما له ثم ان المدعى عليه اقام البينة
ان الشهود قد ادعوا هذا العين حازت شهادتهم وبطلت بينة المدعى
رجلان شهدا ان فلانا قدامات وهذه كانت امرأته وشهد آخران انه كان
طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح شهود الزوجية
اولى وقال القاضى الامام علي السعدي رح شهود الطلاق اولى لان الطلاق
يكون بعد النكاح ثم قال القاضى الامام وماقائه الشيخ الامام فله وجه يجعل
كانه طلق ثم تزوج اذا ادعى اربعة دارا في يد رجل ان هذه الدار كانت لابيهما
فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سوام واقاموا البينة على هذا
الوجه فمظهران واحد منهم ما كان ابنا للميت وانما كان ابنا لبنته تصادقوا على
ذلك ذكر في المتن انه يبطل بينهم ويدعواهم فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك
اقاموا شهودا آخرين غير الاولين وادعوا ان الدار كانت لابيهما مات وتركها
ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سوام صح دعواهم وقبلت بينهم المدعى
اذا ادعى البراءة عن الدين ان قال في بينة حاضرة في المصنف انه يؤجله القاضى الى

المجلس القاطن ولو قال المدعى عليه بعد الإقرار أن المدعى أبرأني عن هذه الذنوب
وأراد استخلاف المدعى على البراءة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رج
يحلف للمدعى عليه أولاً على الدين فإن نكل حينئذ يحلف المدعى على البراءة

فصل في دعوى المنقول

رجل خاص بجلالة عين فهو على وجهين أما أن كان العين هالكا أو قائما فالقائم
لا يغفل وأما أن كان حاضرا في المجلس أو غائبا فإن ادعى أنه هالك فهذا دعوى
الدين سواء لأنه بعد الغلابة يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الأمثال
والقيمة في ذوات القيم فلا يصح هذه الدعوى إلا بعد بيان القدر ^{الجنس}
لأن دعوى المجهول فاسد فإن المدعى لو قال إن هذا استهلك مالي أو قال
كان هذا شريكي خانة الربح ولا أدري قدره لا يلتفت إليه وكذا لو قال
بلغني أن فلان الميت أوصى لي ولا أدري قايما أو قال المديون قضيت بعض
ديني ونهيت قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت إليه وذكر الخصاص
أن القاض إذا اتهم وصي اليتيم أو قيم الوقف ولا يصح عليه شيئا معلوما فإن على
قول أكثر المشائخ رج يستحلفه القاض نظر للصغير والوقف فإن كان العين
الذي يدعيه المدعى قائما حاضرا في المجلس لأبدان يشير إليه باليد فيقول
هذا العين لي ولا بد للشهود وأيضا أن يشهدوا بالملك وانفادوا بأيديهم
إلى المدعى والعين المدعى به والإشارة بالراس لا تكفي إلا إذا علم بأشارتهم
الإشارة إلى العين المدعى به ولو قال لا تشهدان هذا العين المدعى به وقالوا
بالفانسية أين أن مدعى است لا يكتفي بذلك ما لم يصحوا بالملك لأن الشيء
كما ينسب إلى الإنسان بمجهدة الملك ينسب بالاجابة فلا بد من التصريح على
الملك

لقطع الاحتمال. وان كان العين غائبا وادعى انه في يد المدعى عليه فانكر ان يبين
المدعى قيمته وصفته يسمع دعواه ويقبل بينته وان لم يبين القيمة فقال
غصب. من عين كذا ولا ادري انه مال لك ام قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في
الروايات انه يسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل انه من
عنده ثوبا بكذا قال يسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على اخر انه غصب منه
عبد او ادعى انه غصب جارية وغيرها واقام البينة على ذلك يقبل بينته ويجوز حتى ينها
يودها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال القاضى ان لا الجارية او بقله لا اقد
عليها قال تبلوم القاضى في ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان مفوض الى القاضى
فان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول القاضى
وذكر في المودعة رجل قال لغيره او دعك عبد او امه وقال المستودع ما اورعتني
الا الامه وقد ملكت فاقام رب المودعة البينة على ما ادعى يضمن المستودع
قيمة العبد وقال ابو بكر البلخي لا يسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال مما ذكر
محمد بن في الكتاب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامة المشايخ
قالوا بطلان الدعوى من غير دعوى الاقرار لان محمد بن لم يذكر الاقرار في شيء
من المواضع لكن ينبغي للقاضى ان يكلف المدعى بيان القيمة جدا فان لم يبين
يسمع دعواه ويقبل بينته ويا المدعى عليه باخضار العين فان لم يجره
شهرين فان احضر عينا من ذلك الجنس يقال للمدعى هذا الذي ادعيت فان
اخذه وان كذبه كلف المدعى عليه باخضار عين اخر الخان يوافق المدعى
في ذلك فان عجز المدعى عليه وظهر عجزه يقضى عليه بالقيمة والقول في مقدار
قوة المدعى عليه. ولو ادعى عينا حاضرة في يد رجل انه له وانكر المدعى عليه

١٦٣
فأقام المدعى بينة تحتها ادعى فسئل المدعى من القاضى ان يأخذ منه كفيلا بنفسه
الى ان يظلم عدالة الشهود في القياس لا يكلفه القاضى وفي الاستحسان يجوز
على اعطاء الكفيل واذا اعطا. كفيلا بنفسه ينبغي ان يأخذ منه كفيلا بالخصوصة ايضا
حتى لو غاب المدعى عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا بعين
المدعى به لان القاضى لا يتمكن من القضاء الا بحضور المدعى عليه وحضر
العين ويجوز ان يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما يفعل القاضى ذلك عند
طلب الخصم فان ابرأ يعطى كفيلا بنفسه امر المدعى ان يلائمه اثناء الليل
واطراف النهار اما بنفسه او غيره هذا اذا قام المدعى البينة. فاما اذا ادعى
ولم يقيم البينة وطلب من القاضى تكفيله فهو على وجهين ان قال بينتي غائبة
لا يكفله وان قال حضوره المصروف في القياس لا يكفله وفي الاستحسان يكفله
الى المجلس الثاني. وكذا لو اقام المدعى شاهدا واحدا فانه يأخذ منه كفيلا
بنفسه وبالعين المدعى به ووكيلا بالخصوصة وكفيلا بنفس الوكيل فان اعطا
الوكيل دون الكفيل او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضى ذلك منه
الا ان يرضى به الخصم ولو كان المدعى به نقليا فقال المدعى لا ارضى ^{تكفيل} بها
بالنفس وبالوكيل بالعين وطلب من القاضى ان يضعه على يد عدل ^{ان} كان
المدعى عليه عدلا لا يخشع عليه تعقيب العين لا يجيبه المقاضى الى ذلك ^{ان كان}
فاستأجنته عليه بحسبه القاضى الى ذلك وان كان المدعى به عقارا او طلب
من القاضى ان يضعه عليه ^{عليه} على لا يجيبه القاضى الى ذلك الا ان يكون اشجارا عليها
ثم اروا كان المدعى به دابة او جارية يحتاج الى النفقة والى المصلحة ^{اعطى} كفيلا
والمدعى لا يقدر على الملائمة فطلب من القاضى ان يضعه على يد عدل فان القاضى ^{ضم} يقول

ان شئت وضعت على يدي عدل ويكون النفقة عليك عدلت، يستفاد
 من قوله قضيت بهالك اوله اقض فان رضى المدعى بذلك وضعها على يدي عدل
 وان لم يرض لا يضع ويلتزم ان شاء. ولو طلب المدعى من القاضى المجلولة
 بين المدعى والمدعى عليه ان كان ذلك قبل اقامة البينة لا يجيبه القاضى
 الى ذلك. وكذا لو اقام شاهدا فاسقا او شاهدين فاسقين لان قول القاسقين
 لا يعتبر الا يرى انه لو اخبر بجحاسة الماء وطهارته لا يعتبر قوله في ذلك ^{الحجاب} غلطاً
 وان اقام المدعى شاهداً عدلاً واحداً مستورتين فان كان ذلك من باب الفرج
 بان شهدا على امة انهما هذا الرجل جيل بينها وبين المدعى عليه وتوضع عند عدل
 وكذا لو ادعت حرية او عتقا او شهدا بطلاق بائن او ثلث يحال بينهما
 وبين الزوج وذلك بان يجعل القاضى بينهما امرٌ عدلة ولا يخرج عن منزل الزوج
 فان جيل بين الامة وبين المدعى عليه فلم يعدل البينة وقال المدعى لي بينة
 اخرى حاضرة قالوا لا ترفع المجلولة ولا تؤخذ من العدل الى اخر المجلس وقيل يؤجل
 اياما كما لو ادعى القاتل بينة على العفو فانه يؤجل اياما وراء المجلس يستحسنان
 ولو ادعى رجل نكاح امرأة وهي في يد غيره فاقام المدعى البينة فان سأل المدعى
 المجلولة او التعديل فمدة المسئلة عن الشهود فعل القاضى ذلك والا فلا وكذا
 المرأة اذا ادعت فساد النكاح واقامت البينة وسألت المجلولة وكذلك
 رجل ادعى امة في يد رجل وقال بجهتها من الذي في يده بيها فاسدا وقال المدعى
 اشتريتها منه شرع جائز فهو بمنزلة ما لو ادعت المرأة فساد النكاح. وان كان
 الدعوى في غير الفرج واقام المدعى بينة فانه يأخذ كغيره من المدعى عليه
 بنفسه وبا المدعى به ووكيلا بالخصومة ولا يحتاج الى التعديل والمجلولة

لا ان يكون المدعى عايشا يخاف تقييده واغلاقه . ولو كانت الجارية في يد
 رجلين يدعى كل واحد منهما انها له فان القاضى يدعها في ايديهما ويقول
 لكل واحد منهما اقم البينة فان اراد كل واحد منهما ان يكون الجارية عنده
 ونارعا في ذلك امرهما القاضى ان يتفقا على رجل تكون عنده الى ان يقوم لهما
 بينة قطعا للمنازعة فان اقام احدهما البينة على دعواه ولم يقم الآخر
 نقاضى عنده رجل عدل الى ان يسأل عن الشهود ولو ادعى رجل نكاح امرأة
 كبيرة ليست في يد رجل وهي تمجد دعواه فاقام البينة وطلب من القاضى
 ان يضعها على يدي عدل الى ان يسأل عن الشهود فان القاضى لا يضعها
 ولكن يأخذ منها كفيلا . وكذا لو ادعى نكاح بكرى في بيت ابيها لا يعزلها وانكاح
 المدعى به منقولا عظيما لا يمكن نقله الا بمؤنة وضرب نحو الخشب العظيم
 والحجر والرجي والصنم الكبير والمكيل والموزون اختلفوا فيه قال بعضهم
 ينتقل الى مجلس القاضى ومؤنة النقل تكون على المدعى عليه . والصحيح ان
 القاضى يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعى به وشهودا معه
 فيشهدون عند القاضى ان شهودا المدعى شهد والمدعى عليه لا يسمع
 القاضى للمدعى والذي بعثه القاضى لسماع الشهادة لا يكون قابضا
 فلا بد من القضاء بتلك الشهادة . واذا وقعت الدعوى في دابة لا بابا
 بادخالها في المسجد المحصورة اذا كان القاضى يجلس في المسجد لان
 لشهادة بالمنقول لا تقبل الا بالاشارة اليه . واذا ادعى رجل جارية او
 او دابة او عرضا في يد رجل فتشهد احد شاهدي المدعى انها جارية
 وشهد الآخر انها كانت عبارة عنه ذكر الشيخ الامام المعروف بمجاهر زاد

في شرح الغصب انهما تقبل ويقض للمدعى. وكذا لو شهد احدهما انها ملكه
 وشهد الآخر انها كانت ملكه ولو شهد احدهما انها كانت في يده وشهد الآخر انها
 في يده لا تقبل. ولو ادعى المدعى انها كانت له وشهد الشهود انها له ذكر الشيخ
 الامام المعروف بخواجه زاده رح انهما لا تقبل ولو شهد الشهود انها كانت في يد
 المدعى
 امس او قالوا منذ شهر او سنة لا يقض بهذه الشهادة وعن ابي يوسف
 انها تقبل ويؤمر بالتسليم الى المدعى. ولو شهد واعلى اقرار المدعى عليه انها
 في يد المدعى امس يؤمر بالاعادة الى المدعى في قولهم. وكذا لو شهدوا انها
 كانت في يد المدعى وان المدعى عليه هذا اخذها منه او غضبها منه او انتز
 عنها
 من يده او ابق العبد من يد المدعى فاحذ المدعى عليه او ارسله المدعى فح
 فاحذ المدعى عليه او اودعه عند المدعى عليه او اعاره اياه تقبل وان لم يشهد
 على ملك المدعى. ولو شهد الشهود فقالوا شهد ان هذا العين لهذا المدعى
 ولم يشهد والله ملك المدعى او قالوا شهد ان المدعى ملك لهذا او شهد
 على اقرار صاحب اليد ان هذا العين لهذا المدعى يجوز ويقض به للمدعى
 وكذا لو شهد والله له ملكه منذ عشرين سنة او ذكر او قاتل من
 لك
 او اكثر يجوز ويقض به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا انه لا بد من التصريح على
 الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزنجي
 واما على قول العامة اذا شهد والله له تقبل. المدعى اذا قال للقاضي ان
 المدعى عليه اقران هذا الشيء لي فمر بالتسليم اليه قال عامة المشائخ
 يسمع دعواه واذا اقام البينة على هذا يأمر بالتسليم اليه اذا شهد بشيء
 ينقل ان هذا الشيء ملك المدعى يجوز شهادتهم وان لم يشهد والله في يد
 المدعى

١٦٧

عليه بغير حق لأنهم لما شهدوا له بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره
 الا بعارضه فالبينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الأصل
 قال بعضهم ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع به المدعى
 عليه والاول اصح وفيما سوا العقار لا يشترط ان يشهدوا انه في يد المدعى
 عليه لان القاضى يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار رجلا
 تنازعا في عين كل واحد منهما يدعى انه له فان كان العين في يد غيره
 ينكر دعواهما فاقام المدعىان البينة على الملك المطلق ان لم يؤرخا وارضيا
 وقتا بينهما سواء يقضيهما نصفان فان ارضا واحدا سبق فظاهر لربا
 عن ابي حنيفة وابي يوسف الآخر ومحمد الاول يقضيهما سابقا وان ارضا
 واطلق الآخر فظاهر الرواية عن ابي حنيفة رج يقضيهما هو الصحيح
 ولا يعتبر بالتاريخ عند الانفراد واختلفت الروايات عن صاحبيه في ذلك
 قال الشيخ الامام المعروف بخواتمه رج الصحيح ان على قول ابي يوسف
 الاول ومحمد الاخر يقضيهما نصفان كما قال ابو حنيفة رج وان كان
 العين في يد احدهما فان لم يؤرخا وارضيا وقتا بينهما سواء فالخارج اولى
 وان ارضا واحدا سبق يقضيهما سابقا سواء كان خارجا او صاحب
 يد وهو قول ابي يوسف الآخر وقول محمد الاخر الخارج اولى فان ارضا
 احدهما ولم يؤرخ الآخر كان الخارج اولى في قول ابي حنيفة ومحمد الا
 وابي يوسف الاول. ولو تنازع رجلا في شيء فاقام احدهما البينة
 انه كان في يده منذ شهر واقام آخر البينة انه في يده الساعة اقر
 القاضى في يد مدعى الساعة. وكذا لو اقام احدهما البينة انه كان في يده

منذ شهر واقام اخر البينة انه كان في يده منذ جمعة قبله القاضيه في يده مدعي
 البينة. ^{البينة} الجعة. عبد في يد رجل اقام البينة انه كان عبده منذ عشرين سنة واقام آخر
 انه عبده وكان في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو الحق في يد رجل
 قال الغيرة هذا العبد لك فقال المفضل ليس هو لي ثم قال هو لا يقبل قوله ولو اقام البينة
 انه له لا يقبل بينته. وقال الناطق في روح اذا قال ليست هذه الدار لي ثم اقام البينة
 انها له تقبل بينته لانه لم يقربها المعروف حتى لو كانت الدار في يد رجل يدعيها
 لنفسه فقال رجل اخر ليست الدار لي ثم ادعاها لنفسه لا يسمع دعواه. ولو
 اقام البينة لا تقبل بينته لانه لما قال ليست لي صار مقرا بالملك الذي اليه
 فاذا ادعاه لنفسه بعد ذلك لا يسمع. رجل في يده عبد يقرب بالرق فادعى العبد
 ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى
 ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه وكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب
 قبلت بينته لان العبد يصلح خصما بقبض نفسه ويصلح وكيله في شراء نفسه
 ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالف درهم وكلني بقبض الثمن
 فاقام البينة على ذلك قبلت بينته الا ان لمولاه ان يمنع عن الخصومة
 وان لم يمنع فالوكالة جائزة وله ان يقبض الثمن ويرأسه المولى ولو قال
 انا عبد فلان قد وكلني بخصومتك في نفسي واقام البينة قبل بينته رجل جاء الى امرأة رجل
 او ابنته وهي صغيرة فخذعها واخرجها من منزل ابيها اورزوها كان للآ
 والزوج ان يخاصمه في ذلك ويحبس حتى يأتي بها او يعلم انها قد ماتت رجل
 ادعى عبده في يد رجل فطوبى بالبينة فلما قاما من عند القاضيه باعه صاحب
 من رجل بالف وتقابضا ثم اودعه المشتري عند البائع وغاب ثم جاء المالك

بالينة فان كان القاضى يعلم بما صنع ذواليد او افقه المدعى لا يسمع بينة
 المدعى بحذو اليد. وان لم يعلم به القاضى ولا اقربه المدعى تقبل بينة المدعى
 ولا تقبل بينة صاحب اليد انه باعه من فلان ثم ان رعه فلان عنده وان
 اقام الينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وتندفع عنه الخصومة
 والعبه والصدقة اذا انضل بهما القبض بمنزلة البيع في ذلك. رجل
 ادعى عبدا في يد رجل فقبل ان يقيم الينة باعه المدعى عليه من رجل محضر
 من الشهود ثم اقام المدعى الينة على المدعى عليه ان العبد له فان القاضى يقضيه
 للمدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه انه باعه فان جاء المشتري بعد ذلك
 واقام الينة على المقض له ان العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضيه
 للمشتري. فلو باعه المشتري او وهبه من المقض عليه الاول جاز ويغوى
 العبد الى ملكه. وهذه حيلة يمتثل بها المدفع الاستحقاق. ولو ادعى عبدا
 في يد رجل فقبل ان يقيم المدعى الينة باعه بيعا صحيحا بمحضر من
 الشهود ثم اقام المدعى الينة على ان العبد له فانه يقضيه به للمدعى فان
 حضر المشتري بعد ذلك واقام الينة على المقض له ان العبد عبده
 كان اشتراه من المقض عليه لا يسمع دعوى المشتري ولا يقبل بينته لان
 على المقض عليه يكون قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه جبة في يد ثلاثة
 نفر لحد هم يدعى بطايتها والثاني قطرها والثالث كلها واقام كل واحد
 منهم الينة على ما ادعى فانه يقضى بجميعها المدعى الكل ويضمن هو المدعى البطانة
 نصف قيمة البطانة والمدعى القطن نصف القطن اما يقضيه للمدعى الكل
 بالظهار لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فيقضيه له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة

يدعيان البطانة ولا يدعيها غيرها والبطانة في أيديهما فيقتضيه لكل واحد
 منهما بنصفها الذي في يده صاحبه ترجيحاً لبينة الخارج على بينة ذي اليد
 وإذا قضي لمدعى البطانة بالنصف صار كان مدعى الكل غصب منه
 نصف البطانة وجعلها بطانة تجبته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في
 القطن إلا أن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة. رجلان
 في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يد
 صاحبه شاة ولدت من شاة التي في يده فأنكأنا مشككتين ذكر في الأصل أنه
 لكل واحد منهما بالشاة التي في يده الآخر لأنها استويا في دعوى النتائج
 فعارضت البينتان في ذلك فلا يعتبر دعوى النتائج فيجعل كل منهما ادعيا ملكا
 مطلقا فيقتضيه بكل شاة ببينة الخارج وعن أبي يوسف رج أنه يقتضيه لكل
 واحد منهما بالشاة التي في يده قضاء ترك لأقضاء استحقاق لانه لا وجه للقضاء
 لكل واحد منهما بالنتائج لكان الاستمالة والعشاء بغير النتائج قضا غير عوفيل البينتان
 ضرورة. جارية في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنها جارية
 بعتهما من الذي في يديه بالف درهم على الخي بثلاثة أيام فانه يقتضيه ^{لبينتين} بال
 فان امضيا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يديه الف درهم لا حق
 كل واحد منهما عند الامضاء قبل المشتري في الثمن ولا قضاء في الثمن فان امضى
 لهما البيع دون الآخر فللذي امضى البيع على المشتري نصف الثمن لانه
 لم يسلم للمشتري منه الا نصف الجارية والذي لم يمض البيع ان يأخذ كل الجارية
 لانه أقام البينة على ان كل الجارية له وانما يتنصف بحكم المراجعة وقد نالت
 مراجعة صاحبه وان لم يمض كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين

١٠١
نصفين لاستوائهما في الحجة ولا شيء على المشتري من الثمن لاستحقاق المبيع. ^{رجل}
اقام البينة على رجل انه غصبه هذه الجارية اليوم واقام اخر البينة على ان هذا
المدعى عليه اغتصب منه الجارية منذ شهر قال محمد بن قيس قول البينة ^{رج}
في ذلك اقام البينة على الوقت الآخر ويضمن المدعى عليه قيمتها لصاحب الوقت الاول
وفي قياس قول بيوسف رج هي الذي اقام البينة على الوقت الاول ولا يضمن
للآخر شيئا. رجل ادعى ان فلانا الميت غصبه شيئا وبين واحضر بعض ورثة
الميت واقام عليه البينة بذلك وبعض ذلك الشيء في يد هذا الوارث ^{بعضه}
في يد وكيل الوارث الاخر وهذا الوارث الحاضر يدفع ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ
ابيهم فانه يقض على هذا الوارث الحاضر يدفع ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ
يد وكيل الغائب. ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقض بكل ذلك عليه
ويدفع الى المدعى فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في يداي لنا من غير الوالد
لا يقبل قوله. رجلان لهما على رجل الف درهم مشترك بينهما فمجدد المدعى
عليه فحضر احد الرجلين واقام البينة على دينهما وشريكه غائب قال ابو حنيفة
رج القاضى يقض للمحاضر بخسمائة ولا يجعل المحاضر خصما عن الغائب
في وجه من الوجوه الا ان يكون الالف ميراثا بينهما عن مورث واحد
فاذا حضر الشريك الغائب يكلف اعادة البينة فان لم يقدر على ذلك
يدخل مع شريكه في الخمسمائة التي تقضى. وقال ابو يوسف رج اى الشريك حضر
فهو خصم عن الآخر في الباقي في الميراث وغيره وقال محمد بن قيس ما قال ابو حنيفة
رجه الله والاستحسان ما قال ابو يوسف رج اربعة نفر لهم على رجل
الف درهم وهو موبر او معسر فشهد اثنان منهم على اثنين منهم انهما

ابراء الغريم عن خصمه من الالف جازت شهادتهما وان كان ذلك ثم سيج
 باعوه منه . وان مات الغريم وترك الالف درهم فشهد بالبزاة بعده فله لا يجوز
 شهادتهما لان الالف المتروك بعد الموت يصير مشتركاً بين الغنماء كل واحد
 منهم كان مدعيها تمليك ذلك لنفسه . عبيد في يد رجل اقام البيعة على رجلين
 انه باعه منهما بالالف درهم واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه منه
 بالالف درهم ذكر في المستق انه يقضي بينه وبين العبد في يد رجل الف الفاجد
 المدعي عليه واعطاه اياه على الجود او صالحه من دعواه ثم ان المدعي عليه اقام البيعة
 ان المدعي قال قبل ان يقبض من المال وقال قبل الصلح ليس له قبل فلان شيء
 فالصلح وقضاء المال ماضيان وان اقام البيعة انه اقرب ذلك بعد الصلح
 وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال
 بالبيعة ثم اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اقر قبل القضاء انه ليس
 على المدعي عليه شيء يبطل عنه المال . عبيد في يد رجل ادعاه رجل وقال
 كان العبد لي وهبته لذي اليد هو ثائب ولم امره بقبضه فقبضه
 بخارجي وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول
 يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده . ولو قال الموهوب له
 حين وهبته له كان العبد في منزلك ولم يكن بمحضرتنا فامتنع
 بقبضه فقبضته لا يقبل قوله . ولو قال المدعي كان العبد لابي
 وهبته لك فلم تقبضه في حيوة وامنا قبضته بعد موته كان
 القول قول الوارث . اذا اختلف رهب المال مع المضارب
 فقال المضارب رددت عليك راس المال بعد ما اقتسمنا

وانكر ربه المال كان القول قول ربه المال لان المضارب يدعى ان ما في يده نصيبه
 من الربح ورب المال يدعي انه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس
 المال فيخلف كل واحد منهما فان اقاما البينة اقام ربه المال لان الضارب
 اقرب منه لم يرد عليه رأس المال واما المضارب البينة على اقرب ربه المال
 انه رد عليه رأس المال فهذا على وجه ان اربحا وتاريخ احد هما سبق بقبضه
 لآخر التاريخين ايها كان اما اذا كان تاريخ ربه المال سابقا يصير كان المضارب
 لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده واما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان
 ربه المال وان اقرب برأته الا ان المضارب لما اقر بالضمان بعد ذلك
 فقد رد اقراره وبطلت البرأة ومثلا يصلح اصلا في جنس هذه المسائل
 وان اربحا وتاريخها سواء او اطلقا يقضي ببينة المضارب ويجعل كانه
 لم يرد ثم يرد بعد ذلك . جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل وانثرت ابنا
 اقربت بالرق وادعى ذواليد انها اقربت بالرق كان القول قول الجارية ويقضي
 بحريتها . رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريت من فلان بكذا وفي يدك
 بين حق فواجب عليك تسليمه اليه قالوا لا يسمع هذه الدعوى لانه لم يذكر
 نقد الثمن . ومن اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان يتقدم الثمن لا يكون له
 ان يأخذه من صاحب اليد الا ان يدعي الوكالة بالقبض من البائع . رجل
 ادعى على رجل انه غصب منه حمارا وذكر سميلته واقام البينة على وقوع دعواه
 فاحضر المدعى عليه حمار فقال المدعي هذا الذي ادعيت له وذكره شهوده
 ان هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعي فنظر وافيه
 فاذا فيه بعض شياطينه على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود عند الشهادة

انه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذي يباء به المدعى عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا
 لا يمنع القضاء للمدعى ولا يوجب خلافاً في شهادتهم لانهم ذكروا ما لم يكن محتاجاً اليه
 في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب التحلل والله اعلم قال رحمه
 وسند كوفي في مسائل النتائج ما يخالف هذا رجل ادعى دابة او داراً وفي بطاقة
 الغير لا يقبل بينه المدعى الا بحضور الأجر والمستاجر جميعاً وكذا الرهن ولو كانت
 حراً عتق في يد رجل فان كان البذر من قبل المزاع فهو بمنزلة الاجارة وان كان
 البذر من صاحب الارض اختلفوا فيه والصحيح انه لا يشترط حضرة العامل
 ولو باع شيئاً ولم يسلم الى المشتري حتى ادعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع
 والمشتري. وكذا لو اراد الشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة وهي في يد البائع
 يشترط حضرة البائع والمشتري. ولو ادعى على صغير شيئاً بحضرة وصيه ذكر
 الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط
 حضرة الصغير لم يفصل بين ما اذا كان المدعى به ديناً او عينا او حياً ^{الوصي} مباشرة
 او ^{الوصي} بمباشرة الوصي ذكر الناطق انه لو ادعى ديناً وجب بمباشرة الوصي لا يشترط حضرة
 الصغير وان كان ديناً وجب بمباشرة الوصي كضمان الاستهلاك ^{لك} ونحوه
 يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه. وذكر الخصاص رجح انه لو ادعى على صغير
 مجبوراً الا بالاستهلاك او غصباً كان المدعى يقول له بينه حضرة ^{دعواه} يستمع
 ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه ابوه او وصيه حتى اذا قضى القاضى
 بالمال يوم الالب او الوصي بالاداء وان لم يكن للصغير اب ولا وصي وطلب ^{المدعى}
 من القاضى ان ينصب وصياً للصغير اجاب القاضى الى ذلك لكن يشترط
 حضرة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط ^{الصغير} حضرة

عند الدعوى سواء كان الصغير مدعى أو مدعى عليه قال مولانا فاضل بن
 ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف
 بجلوه زاده رح. ولو ادعى على ميت دينا وورثته صفار فان كان للميت وصي لا يشترط
 حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصي وللصفار وصي يشترط حضرة الورثة الصفار
 وحضرة الواحد يكفي. ولو ادعى على عبد ماذون أو معقود فانور في التجارة فيعقل ^{بمنصب} التجاره لا
 واستهلاك وديعة أو مجبور وديعة أو بيع أو شراء أو اجارة أو استجار أو ما اشبه ذلك
 وأقام البينة على ما ادعى وأقام البينة على اقراره بذلك والعبد بمجرد ذلك لا يجازر وان كان
 مولاه أو وليه المعنوه غائبا لان العبد الماذون والمعقود الماذون لو اقر بذلك صح اقراره
 لان من التجارة والبينة قامت على خصم منكر لو اقر يصح اقراره فيكفي بحضرة وان كان
 العبد مجبوراً والمعقود مجبوراً يعتبر حضور المولى والعبد جميعاً سواء شهدوا على نفاية
 السبب أو اقراره بذلك ولا يقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل يقبل في حق ^{العبد}
 حتى يؤخذ بذلك بعد الاعتاق. قال رضي. وينبغي ان يسمع البينة ويقضي عليه وان كانا
 حاضرين يقبل البينة عليهما في حقهما ولا يسمع دعوى استهلاك الوديعة
 والبضاعة على العبد المجبور في قول يحنيفة ومحمد رح سواء كان المولى حاضراً أو غائبا
 وسواء شهد وأعليه بمعاينة الاستهلاك أو شهد وأعليه باقراره ولو شهدوا
 على عبد ماذون في التجارة بقتل عمه وقذف أو زنا أو شرب خمر فانكر العبد ان كان
 حاضر لجاز بالإجماع وان كان غائبا لا تقبل عند يحنيفة ومحمد رح. وتقبل عند ^{يوسف}
 رح لان عند يوسف رح لو قامت البينة على العبد الماذون بقصاص أو قتل ^{تقبل}
 وكذلك المجبور. وأن شهد وأعليه بالإقرار بهذه الأسانيف في الزنا وشرب الخمر
 والمحدود بالخالصة لله تعالى لا تقبل وفي القصاص والقذف ان كان مولاه حاضراً ^{تقبل}

وان كان مولا غائبا لا تقبل في قول ابى صيفة ومحمد ربح. ولو شهد واعلى العبد الماذون
 او المعتوه الماذون بقتل العمد وبالزنا او شرب الخمر والقذف ففي الزنا وشرب الخمر
 والقذف لا تقبل خصر المولى وغاي في القتل ان حضر المولى جائزا لان موجه ^{الدية} عفو
 على العاقلة وان كان المولى غائبا لا تقبل بلا خلاف وان شهد واعلى الاقرار بهذه
 الاسباب لا تقبل خصر المولى او غاب وان شهد واعلى العبد الماذون بالسرقه
 ان كان موجه القطع تقبل اذا كان المولى حاضرا معه ويقطع بلا خلاف وان كان
 المولى غائبا لا تقبل في حق القطع في قول ابى صيفة ومحمد ربح وتقبل في حق الضمان وعند
 ابي يوسف ربح تقبل في حق القطع وان كانت السرقة موجهة للمال تقبل بلا خلاف
 حضر المولى او غاب وان شهد واعلى العبد الماذون او المعتوه الماذون في الخمر والسرقه ^{تقبل}
 حضر المولى او غاب لان موجهها الضمان لا غير ولو اختلف العبد الماذون المديون
 مع المولى في ثوب وادعاه كل واحد منهما ان كان الثوب في منزل العبد وهو من تجارته
 يمين من نوع ما يتجر فيه فالثوب له وان كان العبد لابس ثوبا او ركبا دابة وهو
 في منزل المولى فالثوب والركبة للعبد وان لم يكن من تجارته ولو ان رجلين
 اختلفا في دابة احدهما راكبها والاخر مسك بلجامها فالراكب اولى ولا يسأل ^{الثوب}
 مع المتعلق به كذا لك. لو كان احدهما جالسا على بساط والاخر متعلق به كان بينهما
 ولو كانا على دابة احدهما راكب في السرج والاخر رديف ادعى الدابة فهي لراكب
 السرج وان كانا في السرج فهي بينهما. ولو ان قطارا يقودها رجل ورجل راكب
 بعير منها فادعى الراكب ان البعير كلها له والقائد كذلك ينظر ان كان الابل عليها حمله
 الراكب فالابل كلها للراكب وليس للقائد منها شيء وانما هو اجير. وعن
 محمد ربح في قطار من الابل على اول بعير منها رجل راكب وعلى بعير في وسطها رجل

ركب وغلب آخر بعير منها رجل ركب ادعى كل واحد منهم ان الابل كلها له قال
 البعير الذي عليه الاول له خاصة والبعير الذي عليه الاوسط للوسط خاصة والآخر
 عليه الآخر له خاصة وما بين الاول والاوسط الاول وما بين الاوسط والآخر
 فهو بين الاول والاوسط ايضا وليس للآخر الا البعير الذي هو عليه اذ ازوج
 الرجل بنيته الخمسة وهم في دار ربهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا
 والاب يدعى لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال
 البنون او قالت امرأة الميت بعد موته لمتاع بعينه ان هذا استفدناه بعد موت
 الاب او الزوج كان القول قولهم وان اقر وان المتاع كان في البيت يوم مات الاب او قال
 البينة على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم . رجل اعتق امته ولها ولد فقالت
 اعتقني قبل الولاية والولد حر وقال المولى لابل اعتقتك بعد الولاية والولد عبد
 ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها قال ابو يوسف رح ان كان
 الولد في يدهما فكذلك يكون القول قولها . وان اقاما البينة فبيتها اولي لانها
 تثبت العتق في زمان سابق فكذا في الكتابة فاما في التدبير القول قول المولى
 . وفي المتن عن محمد رح ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول
 لمن هو في يده . وان اقاما البينة فبيتها اولي وكذلك في الكتابة . ولو اعتق
 جاريته ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولدته بعد عتقي فاخذته مني وقال
 المولى ولدته قبل العتق فاخذته منك . والمولى لا يعبر بغيره فلو ان يريه الى الامم ^ك
 في الكتابة وفي المدبرة وام الولد القول للمولى . رجل وامرأة في يدهما دارا فلفت
 المرأة البينة لمن الدار لها وان الرجل عبدا واما الرجل البينة ان الدار له
 المرأة تزوجه تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة انه عتق يقضي بالآ

١٤٨
للأمة وبالرجل عبد لها ولو أقام الرجل البيعة أنه حر الأصل والمستثناة من هذا ما كان المرأة
أمرته ويقضه بانه حر ويقضه بالدار للمرأة من قبل الدار والمرأة في يد الزوج حين
بانها امرأة فكان القضاء بالدار بينة الأمة أو كزوجين في أيديهما إذا أقام كل واحد
منهما البيعة أنهما داه فان في قياس قول يمينيعة رج يقضه بالدار للمرأة ولو لم يكن
لها بينة كان الدار للزوج لأنه صاحب يد وذكر ابن شجاع رج في الوارد لو أقام الرجل
البيعة أن الدار داه والمرأة أمته وأقامت الأمة البيعة أن الدار لها وأن الرجل عبد لها

فليت الدار في يدها فالذي بينهما نصان فان كانت في يدها يمتلأ في يد لتعارض البيعتين
في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا يقبل بيعة أحدهما على صاحبه بالرق
لكان التعارض قال رضي وينبغي أن الدار إذا كانت في يدها يقض بيعة لها
لأن بيعة صاحب اليد في المالك المطلق لا يتعارض بيعة الخارج رجل ادعى على
رجل أنه من عنده ثوبانين في يد المدعي عليه فشهد الشهود أنه وهو عنده
ثوبان ولم يسموه ذكر في الأصل أنه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرفق
إذا لم يشرب مع يمينه وكذلك في النصب وقد ذكرنا عبد في يد رجل أقام البيعة
أنه عبد للذي في يده وأنه اعتقه وتال الذي في يده هو لفلان أو دعي أو قال
غصبته منه وليس لصاحب اليد بيعة على ما يدعي فقطع القاضي بالعتق ثم
فلان بعد ذلك وأقام البيعة أنه عبد اغتصبه منه صاحب اليد أو كان أو د
عنه فانه يقض به للذي حضر ويبطل عتقه وذكر في الجامع أنه إذا أقام عبد البيعة
على الذي في يده أن فلان اعتقه هو ملكه وأقام الذي في يده البيعة أنه لفلان
الغائب أو دعه عنه فانه يقض بالعتق فإن قدم فلان الغائب وأقام البيعة
أنه عبد لا يقبل بيعة والعتق أولى ولو أقامت جارية البيعة على رجل أنها له

اعتقها واقام آخر البينة انها اغتصبها الذي في يديه كان العتق اولا رجل ادعى
عبد في يد رجل انه له وطول بالبينة فلما قاما من عند القاضى باع الذي في يديه العبد
من ثالث وتعا بضا ثم اودعه المشتري عند البايع فغاب ثم جاء المدعى بالبينة فان
علم القاضى بما صنع ذواليد واقربه المدعى لا يسمع بينة المدعى على صاحب اليد وان
لم يعلم به القاضى ولا اقربه المدعى سمعت بينة المدعى ولا يسمع بينة ذى اليد على
ما صنع الا اذا قام البينة على اقرار المدعى بذلك فيقبل بينته وينفذ ^{بخصته}
المدعى . والله . اذا اتصل بها القبض والصلقة في هذه بمنزلة البيع . رجال ادعى
على اخر انه استهلك عليه كذا دابة وسمى عدلا معلوما وجاء بالشهود قالوا ^{بشهود}
ان يمينوا المذكور والانات فان لم يبينوا ذلك قال للقيه ابو بكر البلخي رح اخاف
ان لا يقبل شهادتهم ولا يقض بشيئ وان يمينوا المذكور والانات جازت شهادتهم
ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف فاحش بها
يختلف المنافع ولا كذلك اختلاف اللون . عبد في يد رجل قام الذي في يديه
البينة انه اعتقه وهو يملكه واقام اخر البينة انه اعتقه وهو يملكه فان صدق
العبد احدهما فبينته اولا وان كذبها جميعا يقض بولائه بينهما نصفين امة
في يد رجل قام البينة انه دبرها وهو يملكها واقام آخر البينة انها ولدت
منه وهو يملكها واقام اخر على مثل ذلك فزعم للذي في يديه . عبد في يد رجل قام
رجلان كل واحد منهما البينة انه باعه من الذي في يديه ببيع فاسدا فانهما
ياخذان العبد وقيمته بينهما يعنى اذا شهدوا على اقراره فان مات العبد
في يد المشتري فعليه قيمتان وامكان البينتان شهدا على معينة البيع ^{والقبض}
فان كان العبد قائما اخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك . وان كان العبد

مستهلكا اخذ قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك . قال مولانا رحم ودينه ان يكون
 في الغصب كذلك . عبد في يد رجل اقام هو البيعة على رجلين انه باعتهما بالثمن
 درهم واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه من الذي في يده بالف درهم فالبيعة
 بيعة الذي العبد في يده لانه لما اقام البيعة عليهما فقد ثبت اقرار كل واحد
 منها انه اشتراه مع صاحبه بالف درهم وذلك يبطل دعواه انه اشتراه منه بالف درهم
 . يجعل غصب من يدين شيئا فاقام المصوب بيعة البيعة على الغصب وعدلت فاضي
 الغاصبان المصوب بيعة اقراره للغاصب هل يقبل بيعة الغاصب والغصب
 في يده او يامر القاضى بتسليم الغصب الى المدعى ثم يسأله البيعة بعد ذلك على
 ما ادعى من الاقرار قال محمد بن ابي يعقوب حاضرة يقبل بيعة اقرار الغصب
 يد يدين له ان كان القاضى يجلس كل خمسة عشر يوما اما يمهله القاضى الى ذلك
 قال يمهله ويأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء . رجل ادعى متاعا او دارا في يده
 انه له واقام البيعة فنقض له القاضى بذلك ولا يأخذ من المقتضى عليه حتى اقام المقتضى
 عليه البيعة على ان المدعى اقراره لاحقه فيه . قال محمد بن ابي يعقوب حاضرة ان شهد وانتهى اقراره
 قبل قضاء القاضى بطلت بيعة المدعى والقضاء وان شهد وانتهى اقراره بعد القضاء
 لا يبطل به قضاء القاضى . عبد في يد رجل اقام البيعة انه عبد اعنقه وهو ملكه واقام
 رجل اخر البيعة انه عبد ولد في ملكه قالوا الولادة اولى وعن محمد بن عبد الله بن عبد
 اقام رجل البيعة انه عبد ولد في ملكه ثم اقام اخر البيعة انه عبد ولد في ملكه فنقض
 القاضى به لهما ثم اقام ثالث البيعة انه عبد ولد في ملكه فان القاضى يقضى به لثالث
 انه لم يعد للمقتضى لهما البيعة انه عبد هما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احدهما
 قضى بالنصف للذي اعاد البيعة لانه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بيعة الثالث

لان في دعوى النتاج يقض ببينة صاحب اليد ويقض بالنصف للثالث وليس ^{بالثاني}
 اعادة البينة ان يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاض حين قضي للاولين بالعقد
 بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه ولا يقبل البينة من احدهما
 فيما صار مقضيا عليه . واذا قضى على الرجل بنتاج او ملك مطلق فاقام هو البينة
 على النتاج او على الثلث من المدعى قبلت بينته . رجل اقام البينة على ان قاضه
 بذلك اقض له بهذه الجارية او هذه الشاة واقام ذو اليد البينة على النتاج يقض
 ببينة المدعى ولا يقض ببينة ذي اليد على النتاج خلافا لمحمد بن لا محال
 ان القاض يقض للخارج بالنتاج وكذا لو فسر المدعى القضاء بملك مطلق
 لان القاض الثاني لا يدعي ان القاض الاول وصى باقتداد فلا يبطل قضاء الاول
 . ولو ان رجلين ادعيا دابة في يد رجل اقام احدهما البينة على النتاج والاخر على
 الملك فصاحب النتاج اولى خارجا كان او صاحب يد . ولو ادعيا نتاج دابة يقض
 بينهما فان وقتت كل واحدة من البنتين وماء سن الدار نواقح إحدى البنتين
 وهما خارجان او احدهما يقض للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا فان كانا خارجين ^{قضى}
 لهما وان كان احدهما صاحب يد يقض له وان حالف سن الدابة الوقتين في رواية يقض ^{لها}
 وفي رواية يبطل البينتان وان كان احدهما صاحب يد ووقتا يقض للذي وافق له سن
 الدابة وان كان سن الدابة مشكلا او كان يوافق صاحب اليد يقض لصاحب اليد ودعوى
 النتاج دعوى ما لا يتكرر . خارج اقام البينة انه ثوبه نسجه واقام ذو اليد
 البينة انه ثوبه نسجه فان كان يعلم ان مثل هذا الثوب مما لا ينسج الا مرة فهو للذي
 في يديه وان كان يعلم انه ينسج مرة بعد اخرى فهو للخارج وعن محمد بن لو تنافرا عا وثوب
 هو في يدهما اقام احدهما البينة انه نسج يقض واقام الذي في يديه البينة انه ^{نسج}

قال محمد ربح ان كان يعرف النصفان فكل واحد منهما النصف الذي ينبغي وان
لم يعرف فكله للخارج. ولو ادعى حليا انه له صاغه لم يكن هذا دعوى ^{الحيا} ^{النسب} ^{النتائج} ^{لأن}
يصاغ مرة بعد أخرى وكذلك الشجر يغير من مرة بعد أخرى وكذا الوادي خطه انما له زرعها
لانها تزرع ثم تغزل فتزرع مولود تنسج في صوف اقام ذواليد البينة انه ملكه جزء من
شاة يملكها واقام آخر البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها يقضيه به لدى اليد لان جوالف
لا يتكرر فما جولا يحزن ثانيا. ولو اقام خارج البينة على شاة في يد غيره انما شاقه وجره
الصوف منها واقام ذواليد ان الشاة التي يدعيها له وجر الصوف منها فانه يقضيه ^{لشاة} ^{بها}
للمدعي لانها ادعى في الشاة ملكا مطلقا يقضيه بالشاة للخارج ثم يتبعه الصوف لان
الحزب ليس من اسباب الملك وكذا لو اختلفا في ارض فقال الخارج هذه ارضي زرع
فيها هذا القطن او بنيت فيها هذا البناء فانه يقضيه به المدعي ولو اختلفا في جن
فقال الخارج هو لي صنعت من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقضيه به
لذي اليد ولو قال المدعي هذا الجبن لي صنعت من لبن شاق هذا واقام الخارج البينة على
مثل ذلك فانه يقضيه بالشاة للخارج. ولو ان عبدا في يد رجل اقام هو البينة انه
ولد في ملكه من امته وعبده واقام خارج البينة على مثل ذلك يقضيه بالعبد لذي اليد
لانها ادعى النتائج في العبد فيترجح بينه ذى اليد. ولو اقام ذواليد البينة على امته
في يد امته ولدت هذا العبد في ملكه واقام خارج البينة على ان هذه امته ولدت
بهذا العبد في ملكه فانه يقضيه بالامته للمدعي لانها ادعى في الامته ملكا مطلقا يقضيه بها
للمدعي ثم يستحق العبد تبعا. ولو تنازعت امرأتان في غزل وكل واحدة منهما تدعى انها
غزلته فانه يقضيه به للتي الغزل فيدها لان القطن لا يغزل الا مرة بخلاف الشعر والمرعى
فانه يغزل مرتين. واذا اختلف رجلان في ارض فيها زرع اقام كل واحد منهما البينة ^{لأرض} ^{لأرض}

بالزئج له هو الذي ندعها فانه يقضيهما للمدعي لان دعواهما دعوى ملك المطلق
 ولو ان عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبد ولد في ملكه ولم يذكر التهم
 امه واقام ذو اليد البينة انه عبد ولد من امته فانه يقضيهما بالعبد ^{للمدعي} ^{للمدعي}
 لانها استويا في دعوى النتاج في العبد وفي بينة صاحب اليد زيادة اثبات وهو ^{النسب}
 عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبد ولد في ملكه من امته هذا ومن عبد هذا واقام
 رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضيهما بالعبد بين الخارجين نصفين لانها استويا في
 دعوى النتاج وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد من جميعا. ولو اختم ذو اليد
 وخارج في لمح مشوي او في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي انه شواء في ملكه فانه ^{يقضيه}
 به للمدعي لان المشوي مشوي مرة بعد اخرى وكذلك في المصحف اذا اقام كل واحد منهما البينة
 انه مصحف كتبه فانه يقضيهما للمدعي لان الكتاب مما يتكرر يكتب ثم يمسح ثم يكتب. ولو
 اختم دابة ادعى خارج انها رتبة سرقة له فاحصها منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعي انها ^{دابة}
 ولدت في ملكه يقضيهما لصاحب الولادة. ولو ادعى ثوبا في يد رجل انه له نسجه واقام ^{البينة}
 والشهود شهدوا انه نسجه ولم يشهدوا انه له فانه لا يقضيهما للمدعي لان من النسيج قد يشهد
 ثوب غيره. وكذلك لو شهدوا في دابة انها نتجت عنده او في امه انها ولدت عنده ولم ^{يشهدوا}
 انها لا يقضيهما للمدعي. وكذلك لو شهدوا وانها ابنة امته. وكذلك لو شهدوا على ثوب
 انه غزل من قطن فلان لا يقضيهما لفلان وكذلك لو شهدوا انه هذه الحنطة حصدت من ^{نوع}
 في ارض فلان لا يكون لصاحب الارض ان ياخذ الحنطة هو الصنيع. وكذلك لو شهدوا
 ان هذه الحنطة من نزع كان في ارض فلان او هذا التمر من نخل كان في ارض فلان او ^{هذا}
 النبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضيهما لفلان ولو اقر الذي في يده بذلك يؤخذ
 ما اداه. ولو شهدوا ان هذا العبد ولد لمراسة فلان كان العبد لصاحب الامة

ولو شهد وان هذه المخطئة من نزع هذا الرجل يقضي بها صاحب الزرع. وكذلك
لو شهد وان هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان. ولو ادعى صاحبنا في يد
انه له خراج في ملكه واقام ذوالبد البينة على مثل ذلك فانه يقضي به لذي اليد ولو ادعى
المدعي البينة ان البيضة التي خرج منها الدجاج كانت له لا يقضي بالدجاج للمدعي
ويكون الدجاج لصاحب اليد وعليه بيضة المدعي كان صاحب اليد غصب بيضه
وجعلها تحت الدجاج. عبيد في يد رجل اقام رجل البينة انه عبيد اشتراه من فلان
وانه ولد في ملك بائعه واقام ذواليد البينة انه عبيد اشتراه من فلان اخر وان ولد
في ملك بائعه فلان فانه يقضي بالعبد لذي اليد لان كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه
ورعوى نتاج بائعه. كدعوى نتاج نفسه يقضي ببينة ذي اليد. أمه في يد رجل
وابنتها في يد رجل اخر ادعى رجل انها امته واقام البينة فقضيه له بالجارية لا يكون
لهذا المدعي ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا. ولو كانت الابنة في يد
عليه كان له ان يأخذ الابنة مع الجارية. ولو اقام رجل البينة على نخل في يد رجل وتم
هذا النخل في يد غيره فقضيه له بالفضل فانه يأخذ الثمر ايضا ولا يشبه الثمر الولد رجل اشترى
جارية فاستحقت من يده بتكوله لم يكن له ان يرجع بالثمن على بائعه وان اقام البينة بعد تكوله
على بائعه ان الجارية كانت للمستحق لا يقبل بينته الا ان يقيمها على اقرار البائع بذلك فهل
له ان يحلف البائع فيه روايتان والظاهر انه لا يحلف. وكذا لو كان القضاء للمستحق على المشتري
باقراء. ولو كانت الجارية ادعت انها حرة فاستحلف المشتري فكل او اقره اقام البينة
على بائعه انها كانت حرة قبلت بيخته على بائعه وان لم يكن له بينة كانت له ان يحلف البائع
وكذا لو استحقها رجل انها له اعتقها او برها او عادت منه فصدقه المشتري فاقام هو
البينة على البائع بذلك قبلت بينته

فصل في دعوى الدور والا باضني

أذا ادعى داراً أو عقاراً لا يسمع دعواه إلا بتعريفها وتعرفها لا يكون إلا بذكر المحدث ود
 فذكر الجيران بأسمائهم وأبائهم وأجدادهم واللقب الذي يعرف به وإن كان يعرف
 باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج إلى اللقب وإن كان التعريف لا يحصل إلا بذكر اللقب
 بأن كان يشاركه في المصغرة في ذلك الاسم والنسب كما لو قال محمد بن محمد بن جعفر
 فهذا لا يقع التعريف لأن في المصغرة يشاركه في الاسم والنسب ومحمد بن محمد كثير
 من المواضع فلان بن الفلاني وإن حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه لا يحتاج إلى
 ذكر المجد وإن كان لا يحصل بذكر الأب والمجد لا يكتفي بذلك ولو ذكر المجد ود الثالثة
 وسكت عن الرابع لا يضر وإن لم يسكت ولكنه خطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعي
 عليه ليس هذا المجد ود في يدي أو قال ليعن علي تسليم هذا المجد ود فإنه لا يتوجه
 عليه هذه الخصومة وإن قال المدعي عليه هذا المجد ود في يدي غير أنك أخطأت في المجد
 لا يلتفت إليه إلا إذا توافقا على الخطأ في سنان الخصومة ولو ادعى على رجل محمداً
 في يده فأنكر المدعي عليه أن يكون ذلك في يده فطلب المدعي من القاضي أن يملكه
 على ذلك كان له ذلك حتى يقر فاذا أقر باليد حلف على ملك المدعي فاذا أقر بذلك
 يأمر القاضي بترك التعرض فإن أراء المدعي أن يقيم البينة بعد إقراره باليد أنه
 قلنا الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يقبل بينة المدعي على الملك ما لم يقم
 البينة
 أنها في يد المدعي عليه فإن لم يقم بينة أنها في يد المدعي عليه وأقام البينة على الملك
 بعد إقرار المدعي عليه باليد فقطع القاضي بذلك ذكره الجامع أنه لا ينفذ قضاء ما لم
 يعرف القاضي أنها في يده أو يقيم البينة أنها في يده وكذا ذكر الخصاص رح المدعي عليه
 القضاء
 إذا ادعى بعد القضاء أن المدعي أخطأ في المجد الرابع لا يسمع دعواه ولكن لو ادعى قبل

بعد الجواب المدعي أنها مملوكة في يدي ثم ادعى أنه اخطأ في الحد الرابع لا يسمع دعواه وإن شهدوا
 على حدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضي بها وعن أبي يوسف رجع أنها تقبل ويقضي واختلف المشايخ
 رجع في قوله قال بعضهم أنها تقبل إذا شهدوا على حدين متقابلين أما إذا شهدوا على حدين
 حاليين والمغرب أو حد ليسار والمشرق لا تقبل وقال بعضهم أنها تقبل في قوله إذا شهدوا
 على حدين أحدهما طولاً والأخر عرضاً. إذا ادعى محدوداً ونفكر الحدود الأربعة وقال الشهود
 نحن نعلم حدودها إذا ذهبنا إليها ونقف ثمه ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف أسامي
 الجيران قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هنا مسائل ثلاثة أحدها
 أن يقول الشهود لهذا المدعي دار في محلة كذا في سكة كذا الصق دار فلان في رقيقة
 كذا اغتصبها منه هذا المدعي عليه وانها في يد بغيق ولم يذكر واحد ودعا وقالوا لا نعلم
 حد ودعا وجاء المدعي بشهود آخر فشهدوا بحد ودعا فادع القاضيه لا يقضي للمدعي لأن
 الذين يشهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود والدار لم يشهدوا بال
 تلك الدار والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حد ودعا أحد حدودها كذا
 والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا نذكر أيوا في الحد وذلك سمي ادعوي المدعي ^{هذه} قول
 الحد وحدود تلك الدار فانا تحملنا الشهادة بهذه الحدود وسمى لنا حد ودعا هذه
 الحدود واقربا لبايع هذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا مرنا بتلك المحلة فلا نسكنها ^{نحل} والكثير
 الشهادة على الدار والأرض على هذا الوجه يسمى البايع حدودها والشهود يتحملون ^{هذه} الشهادة
 تبعية البايع في هذه المسئلة القاضيه يبعث أميتين إلى الدار أن هذا الحد هو هـ لـ
 حد وذلك الدار فان وافق قضيهما للمدعي إذا جئنا إليه وشهدا عند أن حد ودعا
 هذا الحد ودوان خالف لا يقضي. أما المسئلة الثالثة إذا قال الشهود إن لهذا المدعي
 دار في محلة كذا نعرف حد ودعا إذا قلنا عند خطائنا فيشير لنا أحد حدودها إلى هـ هنا

والثاني الى ههنا والثالث لاههنا والرابع الى ههنا ولكنا لانهم جيرانها فان ههنا اذا ارادوا ان يقضيه للمدعي يا امر الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبعث معهم شاهدين او امينين من امناة ويسئوا الحدود للامينين ثم يتعرف الامانة بجيرانها ويسألوا اسماهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهد الامناء ان الشهود بينوا حد ودار الدار واثاروا اليها واثارتها عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضي يقضي بشهادة الشهود الذين شهدوا بملك الدار للمدعي موافقاً ^{شهود} قال الشهود الدار الى تلاصق فلان بن فلان لهذا المدعي او قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعي لا يلتفت الى شهادة ائمة لانهم ذكر واحد من وذاك لا يكفي فاكنا الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حد ودها لا يقبل شهادتهم في قول ابي حنيفة بحد كذا القرية والارض والحانوت ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب ولو ادعى محددا فيقول وذكر الشهود الحد والثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع جائزت شهادتهم وان ذكرنا الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعي ولم يذكر الفاصل جائزت شهادتهم وان ذكرنا الحد الرابع في ملك المدعي عليه ولم يذكر الفاصل لا يقبل شهادتهم في الاراض ^{الارض} ويقبل في البيوت والدور والكروم . ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما ارض بحسب المدعي ^{في} متواليه بيان الحدود والحد الرابع لزيق ارض فلان ذكروا احدا الجا بين ولم يذكر والاخر جاز ايضا وكذا لو كان الحد الرابع ارض رجل ومسجد فقالوا الحد الرابع لزيق ارض فلان ولم يذكر والمسجد جاز . رجلان تنازعا في دار رجل واحد منهما يدعي انها له وفي يديه ذكر محمد في الاصل ان على كل واحد منهما البينة والا فاليمين لان كل واحد منهما مقر بشيعة الخصومة عليه لما ادعى اليه لنفسه فان اقام احدهما

البينة انهما يد به يتخذه باليد ويصحب هو مدعي عليه والاخر مدعيان وان قامت البينة
 لكل واحد منهما فان القاضيه يجعل الدار في يدها لهما تساوي في اثبات اليد فكل واحد
 تساوي اثبات الملك . وقال بعض اصحابنا راج اذا قال المدعي ملك في يدي لا يسمع
 لانه لا يدعي حقا على غيره . وذكر الخصاص عن اصلنا ان رجلا اقام البينة على رجاء في يده
 الدار التي حدها كذا وبين حد ودعا فان القاضيه لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته على الملك
 ما لم يتم البينة ان الدار في يد المدعي عليه ثم يتم البينة انها له لتوهم . اتوا في
 محد ورجى يد ثالث على ان يدعيه احدهما فيفرض الاخر انها في يده ويقوم المدعي اليه ^{عليه} ^{عليها}
 والدار في يدها وهذا باطل لان هذا قضاء على المسخ واختلفوا في القضاء عوي
 قال بعضهم ينفذ مضادها واليه اشار وفي الكتاب . وقال بعضهم انما بعد اذا لم يعلم القاضيه
 انه مسخ ما اذا علم انه مسخ لا ينفذ قضاء القاضيه وعليه الاعتماد فعلى ما قاله الخصم
 ينبغي ان لا يسمع البينة في مسئلتان صاحب كل واحد منهما لا يكون حصالة اذا لم يكن
 الدار في يده . ومن اصحابنا من قال مسئلة الاخر محمولة على ما اذا اقام البينة على اليد ثم اقام
 احدهما البينة على الملك اما اذا لم يتم البينة على اليد حتى اقام احدهما البينة على الملك
 فان القاضيه لا يقضيه له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا يسمع من مدعيه وذكر شمس الدين ^{بج} الشيخ
 مال تاويل مسئلة الخصاص ان المدعي عليه لم يدع اليد وفي مسئلة الاصل كل
 واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا تقبل دعوى المدعي على الملك حتى لو قال المدعي
 ملك في يدي وازهد الرجل بمنعني ويتعرض بغير حق والمدعي عليه يقول ملك في يدي
 لا يدعي اليد لنفسه لا يسمع ببنه المدعي وذكر محمد راج في السيرة لو ان مسلما خرج
 زواجر الحرب ومعه مستامن وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي
 في يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضيه يقضه بالمال لمن اقام البينة لانه

دعواه بالهبة قال بغير الاختصاص وبهذه المسئلة تبين خطأ بعض شائخنا فيما اذا قال كل
من المدعين ملك في يدي ان القاضى لا يسمع هذه الخطوة ويقول اذا كان ملكا في يدي
فانا اطلب بغيره فمن ههنا على قول البينة من احدهما هو الصحيح ووجه ان كل واحد
محتاج الى البينة لدفع سائعة الاخر فالبينة لهذا المقض مقبولة ويقول للقاضى
اطلب منك ان تمنعه عن مزاحمتي وتقره في يدي قائما. فالحاصل ان دعوى الملك في العقار
لا يسمع الا على صاحب اليد ودعوى اليد يقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك
الغير متازعه في اليد فيجعل مدعى اليد مقصودا ومدعى الملك تبعا للملك اليد
رجل ادعى دارا في يد رجل وقال للدار دارى اشتراها فلان منك لي وفلان غائب
والذي في يديه الدار يجحد البيع قال ابو يوسف رج قبل بينة المدعى عليه. وكذا
لو كان المشتري حاضرا يكر الشراء وهذا بمنزلة رجل ادعى دارا في يد رجل وقال هو المشتري
من فلان كان فلان اشتراها منك. وقال ابو حنيفة رج اذا ادعى انه له اشتراها من فلان
وفلان اشتراها من الذي في يديه يقبل البينة. وان ادعى انه له اشتراها له فلان من
الذي في يديه الدار لا قبل هذه البينة. ولو قال هذا الى اشتريته من فلان الذي كنت
بالبيع سمع دعواه. ولو قال هذا الى اشتراها منك فلان وفلان كان وكذا في الشراء
لا يسمع دعواه في قول ابو حنيفة رج ويسمع في قول ابي يوسف رج. رجل ادعى دارا
في يد رجل فقال المدعى عليه ليست في يدي فجاء المدعى بشهود فشهد وان الدار
في يد المدعى عليه وفي ملكه فان القاضى يسأل المدعى ان قال المدعى هو كما شهد
انها في ملكه وفي يد فلان المدعى بالدار للمدعى عليه وان قال صدقوا انها في يده
ولا اصدقهم في انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما للمدعى. المدعى
اذا قال ملكه حق في يد فلان بغير حق ولم يقبل. واجب عليه تسليمها الى الشهود ليقولوا

ذلك ايضا صحيح . ولعلك ملك وحق ولم يملك في يد غيره . فبما نحن فقد ذكرنا اختلاف المشايخ في
فيه . نكل ادعى دارا في يده من فقال الذي في يده اودعها فلان فقال المدعي ما كان
فلان اودعها ولكنه وجبها لك اوباعها فان القاضيه يحلف الذي في يده ما سمعها
له ولا باعها منه بعد ما كان اودعها ايا . فان نكل عن اليمين جعله خصما للمدعي
رجل في يده دارا دعاها رجل فاقام الذي في يده الدار البينة ان فلانا الغائب
كان ادعى هذا الدار واستحقها من يده وسلمها اليه القاضيه تم ان تلك الغائب اجرا
الذي هو فيها قالوا لا يقبل بينته ولا يدفع عن الخصوة وادعى رجل ادعى رجل اخا
واقام البينة واقام الذي في يده البينة ان هذه الدار لفلان الغائب اشتراها
من المدعي وكلني بها يقبل بينته ويدفع عن الخصوة ولا يلزم الغائب الشراء من هذا
المدعي . وادعى رجل اقام رجل البينة ان صاحب اليد غصبها منه واقام رجل
اخر البينة ان هذه الدار له فانه يفضيه بالدار الذي اقام البينة انها له . رجل ادعى دارا
في يد غيره انها له ثم ادعى بعد ذلك انها لفلان وقفها عليه قالوا يسمع دعواه كما لو ادعى
... لنفسه ولا ثم ادعى لغيره وادعى انه وكل فلان ادعى ولا انه وقف ثم ادعى انه له لا يسمع دعواه
كما لو ادعى لغيره ولا ثم ادعى لنفسه . رجل ادعى دارا في يد رجل فانكر الذي في يده
فاستحلف ونكل ففضه القاضيه عليه بنكوله ثم ان المعضع عليه اقام البينة انه كان
اشتراها من المدعي ان اقام البينة على الشراء قبل القضاء لا يقبل وان اقلها على
الشراء بعد القضاء يقبل . رجل ادعى دارا في يد رجل انها له وملكه وحقه وفي يده الذي
في يده غصب واقام الذي في يده البينة انها وديعة في يد عن فلان الغائب ليحلف
المشايخ فيه قال بعضهم يدفع عن الخصوة لانه لم يدع الفعل على صاحب اليد في دفع عنه
الخصوة وقال بعضهم لا يدفع هو له عيب . لو قال عصب مني ثم اقام الذي في يده البينة

إنها بدية لا يندفع عنه الخصومة هكذا هو. ولو ادعى عبد في يد رجل أنه له سرق
 منه واقام الذي في يده البيعة أنه وديعة لفلان الغائب قال محمد وزفرج يندفع
 عند الخصومة وقال ابو حنيفة وابو يوسف ربح في السرقة اذ لم يسم السارق لا يندفع
 الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا لي غصه من فلان عن ذي اليد او كان ثوبا فقال
 هذا لي سرق مني فلان غير ذي اليد فقام المدعي عليه البيعة على ان فلانا الغائب
 اودعيه يندفع الخصومة عن ذي اليد. قال الشيخ الامام المعروف بجواهر راجع
 في السرقة لا يندفع الخصومة عن ذي اليد استخسانا. ولو قال هذا لي اشتريته من ذي
 اليد بكذا واقام المدعي عليه البيعة أنه وديعة في يده في نظر ذلك ان ادعى علي
 ذي اليد فعلا له بيعة احكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن
 ولا قبض منه فاقام الذي في يده البيعة أنه لفلان الغائب اودع عنه او غصبته
 منه لا يندفع الخصومة في قولهم فان ادعى عليه عقدا انتهى احكامه بان ادعى انه اشترى
 هذه الدار وهذا العبد بكذا ونقد الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدعي عليه
 انه لفلان الغائب اودع عنه اختلفوا فيه قال بعضهم يندفع عنه الخصومة لانه
 ادعى عقدا انتهى احكامه لم يبق دعوى العقد ودعى دعوى الملك فيندفع عنه
 الخصومة وقال بعضهم لا يندفع لانه وان انتهى احكامه لا يصير مدعيه مطلقا حتى لا يقص له
 بالزائد والصحيح انها تندفع. ولو ادعى المدعي الشراء مع نقد الثمن ولم يذكر
 قبض المبيع لا يندفع الخصومة من ذي اليد في قولهم. ولو ادعى ثوبا او دارا او دابة
 في يده ربح انه له فاقام الذي في يده البيعة أنه لفلان الغائب اودع عنه
 او غصبته منه او في يده باجارة او رهن امكن المقتولة غائبا لا يندفع الخصومة
 عن ذي اليد ما لم يتم البيعة على ذلك وان كان للمقتولة حاضر او سرقه فيما قال يندفع

الخصومة عن ذي اليد ويحول الخصومة إلى المقولة وأمكن المقر له غائباً وأقام المدعى
 في بيته البينة وشهد وأنه أودعه رجل لا يعرفه لا يقتل منها دأهم وأن قالوا عرف
 بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ايمنينة وايمنينة
 وأن شهد الشهود على اقرار المدعى أن جيلاد دفعه إلى ذي اليد جازت شهادتهم
 ويندفع عنه الخصومة ولو شهد شهود المدعى عليه أن المدعى اقر هذا الغائب
 الغائب وقال أودعته فلان الغائب تندفع الخصومة ولو شهد الشهود على اقرار
 المدعى بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب أودعته قالوا تندفع عنه
 الخصومة وكأقام المدعى عليه البينة أن فلانا الغائب دفعه إليه فشهد
 شهوده وقالوا شهد أن فلانا الغائب دفعه إليه ولا ندرى أنه ملك فلان العا
 حازب منها دأهم وتندفع الخصومة عن ذي اليد كما لو اقر المدعى عند الغائ
 أن فلانا الغائب دفعه إليه فانه تندفع الخصومة عن ذي اليد ولو قال الذي
 في بد به أودعته رجل لا يعرفه فشهد الشهود أنه أودعه رجل لا يعرفه
 كما است الذي في يده خصماً للمدعى وكذا لو قال الشهود أودعته اياه
 فلان والمدعى عليه قول أودعني رجل لا يعرفه كان هو خصماً للمدعى
 رجل ادعى على رجل ببلدة دار والدار في غير تلك البلدة فأقام المدعى البينة
 فعلت بينته وقضيه بها للمدعى جاز قضاؤه وإن لم يكن الدار في ولاية هذا
 القاضي رجل ادعى دار في يد رجل انها له فأنكر المدعى عليه
 قال المدعى من اين سراي واربن مدعى عليا سراي واشتم بطل دعواه
 لا هذا اللفظ يذكر للملك والبذل عرفاً فان ادعاها المدعى بعد ذلك
 لا يسهم دعواه إلا أن يدعى التلق من المدعى عليه بملك جازت رجل ادعى

محمد بن داود ذكره في حقه ورواه في حقه فيها وفيها اشجار وكان المحدود بذلك
 المحدود ورواه في حقه خالية عن الاشجار لا ينقل دعوى المدعي . وكذا لو ذكر مكان
 الاشجار خطأ لو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها اشجار ولا حافظ
 فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور حد . وثمها بعد الدعوى الا ان حد ورواه
 توافق الحد ودالته ذكرت بطل دعواه ولو ادعى ارضاً وذكر حد ورواه مال هي
 دبرات ارض وعشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا يبطل دعواه . وكذا لو قال هي ارض
 بين وفيها عشر مكاتيل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا ان المحدود وافقت دعوى
 المدعي لا يبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف محتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه دار
 في يد رجل فقال رجل اخبرني منه هذه الدار وانكر الذي في يده به الشراء وقال هي
 ثم ان المقر ادعى انها له واقام البينة على ذلك قبلت بينته . ولو قال المقر ولا هذه الدار لكن
 في يده وسكت ثم قال انا بعتها منه فانكر الذي في يده الشراء ثم اقام المقر البينة انها له
 ذكر الناظر انه لا يقبل بينته ولا يسمع دعواه . وجعل اقر عند القاضي هذا العدد
 او الدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام البينة انه له اشتراه من الذي في يده قبل ان
 لا يقبل بينته . وجعل اشترى داراً او عبد فاستحق من يده بالبينة فادان به
 بالثمن على بائعه ثم قال ابن البائع قد كنت اشتريت منك هذا بكذا ولم ارجع عليك
 قالوا يسمع منه دعواه الثاني انه ان يرجع عليها بالثمن لاحتمال انه اشتراه من البائع
 او لا ثم جلوا بينه وادعاه فاشتراه من ابنه فاذا استحق عليه كان له ان يرجع عليها ما
 كان في يد رجل ادعى رجل انها له اشتراها من فلان عبر ذي اليد واقام البينة
 ذكره في الاصل فجعلت المسئلة على وجوه خمسة ان شهد شهوده انها كانت لفلان
 باعها من هذا المدعي بكذا او شهدوا ان فلاناً باعها منه وهو يضمن بملكوها

جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا أنها المدعى اشتراها من فلان بكذا جازت
 شهادتهم والثالثة إذا شهدوا أن فلانا باعها من هذا المدعى وسلمها إليه جازت
 شهادتهم وعن أبي يوسف إنهم لا يقبل شهادتهم وبه أخذ القاضي أبو جازم و
 مشايخه أخذوا بإيجاب الكتاب وإجازة هذه الشهادة الرابعة لو شهدوا أن
 هذا المدعى اشتراها من فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم. والخامسة لو شهدوا
 أنه اشتراها من فلان بكذا وفقد الثمن أو شهدوا أن فلانا باعها منه بكذا ولم يرد
 على ذلك لا يقبل شهادتهم. ولو شهدوا أن فلانا باعها منه بكذا وكانت الدار
 في يده وقت البيع. ذكرنا طفرح أنه لا يقبل هذه الشهادة إذا كانت الدار في يده
 وقت الخصم. ولو شهدوا أنه اشتراها من نبي اليد بكذا أو هو يدعى ذلك ولم يرد
 عليه جازت شهادتهم. رجل قال للقاضي إن هذا المدعى عليه إقرار هذا الشيء الذي
 فيه لي فنهى بالتسليم إلى هذه المسئلة على وجهين أحدهما أن يدعى أن هذه الدار وهذا
 العبد له وأن الذي في يده إقراره بهذا فإن القاضي يسمع بدعواه هذه عند الكل وإن
 هذا إلى الذي في يده أقرب لي قال الصحيح أنه لا يسمع دعواه. وأن قال المدعي إن هذا
 الرجل إقراره هذه الدار التي في يده لي فنهى بالتسليم إلى قال عامة المشايخ يصح دعواه
 ويؤمر بالتسليم إليه إذا ثبت إقراره بذلك عند القاضي. رجل ادعى على الخجارية في
 أنها له وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنها كانت له وشهدوا
 أنها كانت له قال الشيخ الإمام المعروف بنحو آخر زاده روح يقبل شهادتهم. وكذا
 لو شهد أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل شهادتهم. ولو شهد
 أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنه في يده أو شهدوا جميعا أنها كانت في يده
 لا تقبل شهادتهم في قولنا بغيره ومحمد روح وتقدير قول أبي يوسف روح وسوى بين

بين ما لو شهدوا أنهم كانت له ولو ادعى أنها كانت له وشهدوا أنها المذكور
 الشيخ الإمام العروف بخوارزم في شرح النصب الصحيح أنها لا تقبل ولو شهد
 الشهود أن المدي عليه غصبها من المدي يقبل. وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه
 رجل ادعى دار في بلد رجل أنها دار فلان الغائب ولي على الغائب ألف درهم وإن الغائب
 كان رهن عنده الدار بالالف التي له عليه منذ شهر ودفعها إليه وإن المدي قبضها
 منه ثم إن الغائب بعد ذلك استعارها منه فاعلها أياه وأقام البيعة والذي في يد
 الدار يزعم أن الدار داره اشتراها من ذلك الغائب أسس أو قال اشتراها منه منذ
 عشر أيام وأقام البيعة على ذلك فإن القاض يفضي بيعة الرهن فإن قال ذو اليد أنا
 انقض البيع فإن القاض لا يفضي بيعة على الغائب حتى يحضر الغائب. وكذا لو كان
 المدي يدعي الاستيجار مكان الرهن. ولو كان مكان المثلين والمستاجر رجل يدعي
 ملك الدار ويؤجره أنه اشتراها من الغائب منذ شهر وذو اليد يدعي الشراء منذ
 عشر أيام فإن القاض يفضي للمدي وينقض البيع الثاني الذي يدعي صاحب اليد أن كان
 شهود المدي لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدي فإن القاض يأخذ
 منه الثمن ويسلم الدار إلى المدي ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكر في
 المنتقى. وذكر في الجامع رجل اشترى جارية وبفضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن
 وباعها من رجل آخر وسلم إلى الثاني وغاب المشتري الأول ثم حضر البائع الأول وأدعى
 أن المشتري الأول قبضها منه بغير إذن قبل نقد الثمن وأراد أن يستردها من
 الذي في يده إن أقر صاحب اليد بما ادعى البائع الأول يأخذها من يده وإن أنكر أن
 فلا خصومة بين البائع الأول وبين المشتري الثاني. وذكر في الأحكام رجل اشترا
 من رجل ثلثة دواب ثم إن ربه الدواب أحداً منها من غيره وأعار أخرى وذهب

ويأودع فوجد المستكرى الكتاب في يده فادعى له ما كان باع به من سائر المبيع وانتقبت
 لأجرة في رواية الأجازات وإن باع بغيره عن رفا ليس مردود والمستكرى الحق
 بالدواب لتقدم عقدة وما وجد في يد المستقر فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب
 الدابة لأن يد المستقر ليست بد خصومة وما وجد في يد الموهوب له فهو خصمه
 فيها للمستأجر لأن الموهوب له يدعي ملك الرقبة فيما في يده فيكون خصما لكل
 من يدعي حقا في ذلك وإن كان المدي يدعي الأجرة قال في الكتاب المستأجر الحق
 به حتى يستوفي الأجرة مكن ذكر في الكتاب ولم يبين أي المستأجرين الحق بها الأول
 - الثاني وأخلفوا الساخرين فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله
 من المسأجرين الثاني لا يكون خصما للمستأجر الأول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة
 المستقر لأن لا يدعي ملك العين فلا يكون خصما للأول والحاصل أن المسأجر
 لا يكون خصما لمن يدعي الأجرة ولا لمن يدعي الرهن ولا لمن يدعي الشراء ^{المشتري}
 يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له رجل ادعى دارا في يده رجل فقال المدعي
 عليه هي لولدي الكبير المغائب لا يندفع الخصومة عنه ما لم يتم البينة على الأيداع
 كما لو ادعى الوديعة لأجنبي فأن كان المقوله حاضرا صح اقتضائه ويجوز الخصومة للمقر
 ولو قال هي لولدي الصغير لا يندفع عنه الخصومة لأنه لو كان صادقا في إقراره
 كان هو خصما في ذلك ولو ادعى أرضا في يده رجل أنه له غصبه منه الذي في
 يده فقال المدعي عليه هو وقف على سبيل خير معلوم لا يندفع الخصومة عنه فإن
 أقام المدعي بينة على ما ادعى يقضيه له وإن لم يكن له بينة قال الشيخ ^{الجليل} الإمام
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحلف المدعي عليه على دعوى المدعي فإن حلف برئ
 وإن نكح ضمن قيمته للمدعي على قول محمد رحمه الله صار وقفنا بإقراره فلاذا ^{عنه}

عليه ضامه الى المدعي بحكم اقراره بالوقت فيضمن قيمته للمدعي ولو اقام المدعي عليه البينة
على الوقت فشهد انه وقت ولا يذكروا الوقت لا تنفع عنه خصومة المدعي ولا
عن الخصم لانه صار وقتا باقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة ولا فرق
بالوقت بمنزلة الاقرار ولولد الصغير ولولد صغير لغيره فكما يلزمه الاقرار للولد
يلزم بالوقت بحكم اقراره في يد رجل انما له فقال صاحب اليد ملك تو نيت من
تو نيت او قال ملك وحق منست فاقام المدعي بينه على ما ادعى ثم ادعى صاحب
اليد دفعا لخصومة المدعي وقال له انك اقررت قبل دعواء هذه وقلت انك
ملك من نيت وحق من نيت واقام البينة على هذا كان هذا دفعا لخصومة
المدعي . ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عليه البينة ان المدعي ساومه بالملك
به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعي لان الاستيلاء اقراره بالملك
او اقراره بالمساوم ان لا ملك له فيما ساومه . فلو ان المدعي بعد بينة المدعي
عليه على هذا الوجه اقام البينة ادعى صاحب اليد استيلاء المدعي به قبلت هذه البينة
ويبطل الدفع الاول لان رواية الجامع الاستيلاء اقراره بالملك للمستام منه فكان
المدعي بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد انهما ملك المدعي والتناقض يبطل
الخصم فيصير في التقدير كان صاحب اليد ادعى ان المدعي اقراره بالدار ملك صاحب
اليد ثم ان المدعي ادعى ان صاحب اليد اقر بعد ذلك ان الدار ملك المدعي ولو كان
هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا اذا رخ كل واحد منهما لاقراره تاريخا فان لم يرخ
هكذا لم يندفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك
الطلق بلا اقرار . كما لو ادعى عينا في يد انسان انما له واقام البينة على اقراره في
اليد للمدعي واظم ذواليد البينة على اقرار صاحبه يبطل البيتان ويبقى اليده

باعت من هذا على الرطابة التي جعل الاستيلاء اقرارا بالملك للاستيلاء من على الرطابة
التي جعل الاستيلاء اقرارا بان لا ملك له فكل ذلك صحيح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان
ملكه ونم احد يدعي الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعي فانه ذكر في الرها
رجلا استلم من رجل عينا ولم يتفق بينهما بيع ثم ان المساوم بعد ذلك ادعاه
اولفين بالوكالة لا يسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرارا بالملك للبائع يسمع دعواه
تقير بالوكالة . رجل اودع رجلا نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع منه
النصف الاخر وصل اليه فجاء رجل وادعي نصف ذلك واقام البينة واقام صاحب اليد
البينة على الشراء والوديعة لم يكن بينهما خصومة يحضر البائع لان المدعي لو استحق
النصف يظهر بالاستحقاق ان البائع كان شريكا للمدعي فانصرف بيعة الى النصف
الذي كان له والمشتري ليس بمخصم فالنصف الاخر له وديعة في يده ولو اشترى
نصف عبدا او نصف دار غير مقسوم شراء فاسد او قبضه ثم اشترى النصف
الباقى بخراب جائز ان جاء رجل وادعي النصف فان المشتري يكون خصما للمدعي
لان يملك الكل ظاهرا فيكون خصما للمدعي فاذا قضى للمدعي بالنصف فخر حضر البائع
كان له ان يسترد منه النصف الاخر بحكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف الى النصف
الباقى ولو باع نصف العبد ببيع جائز ان جاء رجل وادعي النصف الباقي بمينة او بدم وسلم
الكل الى المشتري ثم جاء رجل وادعي النصف فان المشتري لا يكون خصما للمدعي ولو
اشترى نصف عبدا من رجل واودعه رجلا اخر النصف الباقي ثم جاء رجل وادعي النصف
فان المشتري يكون خصما للمدعي ويقضي للمدعي بالربع . رجل ادعى دارا في يده
فقال المنة عليه نصفها الى نصفها العلقان بن فلان وديعة عندي ولم يتم البينة
على الوديعة حتى اقام المدعي البينة على ما ادعى ثم ان صاحب اليد اقام البينة على

ادعى من العديسة بطلت بينة المدعي في النصف واذا بطلت بينة المدعي في النصف
 من يطل في النصف الباقي فالواي بطل بينته . قال حنابلة فانه وفيه نظر لان في المسئلة اليه
 بلها كان المدعي عليه خصما في النصف دون النصف ومع هذا قلت بينته في ^{النصف}
 رجل ادعى دعوي واتفقت فتاوى الاثمة على فسادها ومع ذلك ادعى المدعي عليه
 الدفع دفعا صحيحا واقام البينة قالوا لا يسمع ببيعة الدفع لان الدفع بناء على ^{الدعوى} ^{الدعوى}
 لم يسمع فان كان دعوي المدعي يختمل الصحة بوجه ما فاذا ادعى المدعي عليه الدفع ^{لب}
 المدعي عليه باثبات الدفع رجل ادعى على شخص انه مملوكه وانه قد تمرد وخرج من يده
 فقال المدعي عليه انا مملوك فلان الغائب قالوا ان جاء العبد ببينة على ما ذكرنا دفع
 عنه خصم المدعي وان لم يقيم البينة على ما ادعى قلت عليه بينة المدعي ويقضيه له فان حضر
 الغائب بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل حتى يقيم البينة على ما ادعى . رجل ادعى ^{ادعى}
 في يد رجل انها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فشهد الشهود له بالملك المطلق
 لم تقبل شهادتهم . ولو ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك بسبب ما زرت
 شهادتهم . ولو ادعى ملكا بسبب ثم ادعى ذلك في وقت اخر عند غير ذلك القاضي
 ملكا مطلقا فاقام المدعي عليه البينة انه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان
 القاضي قبلت بينة المدعي عليه ويبطل بينة المدعي . وان ادعى او لا ملكا مطلقا
 ثم ادعاه عند ذلك القاضي او عند غيره ملكا بسبب سمع دعواه لان المطلق ^{التعبد} ^{محمول}
 وان الثاني دون الاول . اذا ادعى دارا وعرضا فانكر المدعي عليه فاقام المدعي ^{حديث}
 شاهد احدهما ان المدعي عليه اقرا به ابتاعها من المدعي وشهد الاخر ان المدعي ردها
 اياه ذكر في المنتقى انها تقبل ويقضيه للمدعي . ولو شهد احدهما انها للمدعي وشهد ^{الاخر}
 على اخر المدعي عليه ان المدعي دفعها اليه لم تقبل هذه الشهادة . رجل ادعى شيئا

كان ملكا للمقضي عليه بطل قضاء القاضي وكذا لو ادعى ارضا فيها اشجارا واطام
 البينة وقضى القاضي به ثم اقر المدعي ان الاشجار كان ملكا للمقضي عليه لا يبطل ^{قضاؤه}
 القاضي بالارض ولو شهد الشهود للمدعي بالارض ولا اشجارا جميعا والمبينة بحالها
 بطل قضاء القاضي لان في الوجه الاول شاهد وابالبناء تبعافلا يكون اقرار المدعي اكد ابا
 بالشهود اما في الوجه الثاني شاهد وابالبناء ولا اشجارا ايضا كان اقرار المدعي اكد ابا
 بالشهود ولو ادعى دارا في يد رجل واقام البينة فشهدوا انها للمدعي فقضى بها القاضي
 ثم قال الشهود لا ندرى لمن البناء فانهم لا يضمنون شيئا كما انهم قالوا بعد القضاء ^{شكنا}
 في الشهادة وان قالوا البناء للمدعي عليه ضمنوا قيمة البناء للمقضي عليه ولو ادعى
 جارية انها له وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدعي عليه
 لم يعلم بها القاضي فاقام المدعي بينة انه ولدها فان القاضي يقضي بالولد للمدعي فان رشح ^{شهود}
 الام بعد ذلك ذكر الناهي فخرج انهم يضمنون قيمة الام والولد جميعا لان القاضي انما
 قضى بالولد للمدعي بشهادة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام قبل
 القضاء بالولد وارقد واعز الاسلام اوصقوا ثم اقام المدعي البينة على الولد انه
 ولد الجارية فان القاضي لا يقضيه بالولد الا ان يشهد الشهود بالولد انه ملك للمدعي
 ولدت الجارية في ملكه ولو ادعى جارية في يد رجل انها له وشهد الشهود انها له
 فغابوا او ماتوا ولها ولد في يد المدعي عليه ادعاه الذي في يديه واقام البينة
 على ذلك ذكر في المنتقى انه لا يلتفت اليه ويقضى بالجارية وولدها للمدعي فان قضى
 القاضي بذلك ثم خسر الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدعي انما هو للمدعي عليه
 فان القاضي يقضي بقيمة الولد على الشهود كما انهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان
 قال الشهود لا ندرى لمن الولد لا يضمنون قيمة الولد هذا اذا شهدوا بالجارية

طأوا أو غابوا. فأنكروا خصوصاً أنهم القاضية عن الولد فان قالوا قبل القضاء هو الذي
 عليه أو قالوا لا الذي لمن هو فان القاضية يقضي بالأم ولا يقضي بالولد. ^{رجل ادعى} رجل ادعى دافعاً ^{رجل ادعى} رجل ادعى
 اتهامه أو ادعى اتهامه اشتراحاً من الذي في يديه بكذا ونقد الثمن وقبضها منه وقال الذي
 عليه هرجي وأقام المدعي شاهدين فتشهد أحدهما كما ادعى بشرطها وشهد الثاني
 وقال اشهد على شهادة الأول أو قال على مثل شهادة الأول ولا تقبل شهادته في قولهم
 وإن قال اشهد مثل ما شهد الأول ذكر الخصاص رجحانها لا تقبل حتى يفسر الشهادة
 على وجهها. وذكر شمس الأئمة الحلواني رجحان المختار عندي ان يكون الجواب على
 التفصيل ان كان الشاهد الثاني ضيقاً يمكنه أداء الشهادة على وجهها لا يقبل منه
 الاجمال. وان كان اعمياً لولا حثمة مجلس القاضية يمكنه أداء الشهادة بلسانه يقبل
 الاجمال. وان كان عاجزاً عن الشهادة اصلاً لا تقبل شهادته. وذكر شمس الأئمة
 السرخسي رجحان المختار عندي ان القاضية ان احسن بهم تهمة الكذب لا يقبل منه ^{الاجمال}
 ولا يقبل. وهو كما لو فرق القاضية بين الشهود ان احسن بهم تهمة الكذب جازلة ^{لك}
 والا فلا. ولو كتب الشهادة عليهما من فتشهد أحدهما من الكتاب وأشار للمواضعها
 ويقول الآخر اشهد ان لهذا المدعي جميع ما بين ووصف على المدعي عليه هذا او يقول
 اشهد بما ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه ويشير اليها جازة ذلك. وذكر الشيخ
 الامام علي بن محمد البرزوي رجحان اذا قال الشاهد اشهد بما ادعاه المدعي لا يقبل ولو ادعى المدعي
 من الكتاب مسمع دعواه لانه عليه لا يقدر على الدعوى فصح دعواه من الكتاب لكن
 لا بد من الاشارة في موضع الاشارة. ولو أمر القاضية رجلين ليعلماء الدعوى والخصومة
 ذكره للشيخ انه لا بأس به خصوصاً على قول ابي يوسف رجحان. رجل ادعى شيئاً في يد افسان
 واقام البينة فادعى المدعي عليه بالمدعى به لغيره لم يسم اقراءه حتى لا تندفع عنه الخصومة

مع عليه بكل الشئ الذي كان له في ذلك الموضع وان كان يملكه
الثن هذا اذا لم يكن لاحدهما تاريخ فان اقامت بينهما سواة فكل واحد منهما
تاريخ احدهما سبق فهو اول وان اخرج احدهما واطلق الآخر فهو المخرج وان لم يخرجه والآخر
فبعد احدهما فصاحب البدل اول وان اخرج احدهما والآخر يد فصاحب البدل الان يشهد
شهود الاخران بعهه كان قبل بيع ذي اليد فيقضي للمخرج وان ادعى الشراء كل واحد منهما
من رجل اخر انه اشراها من فلان وهو يملكها واقام اخر البيعة لانه اشترها من فلان اخر
وهو يملكها فان القاضيه يقضي بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول اول في ظاهر الرواية
وعن محمد بن ابي يعقوب التماريخ وان اخرج احدهما دون الاخر يقضي بينهما اتفاقا فان كان
لاحدهما قبض فالأخر اول كان البائع ادعى ولاحدهما يد فانه يقضي للمخرج منهما
كل يد به دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البيعة انه اشترى منه الدار
بالعبد الذي في يده وصاحب اليد ينكر دعواهما فان القاضيه يقضي بالدار بينهما
ويقضي بالعبد بينهما ولهما الخيار لان الشركة في الدار عيب فان اخذ الدار اخذ
بينهما والعبد بينهما وان احتار الفسخ اخذ العبد بينهما وقيمة العبد بينهما
وانما لو احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضيه لهما اليسوع ذلك لان القاضيه
حين قضى لهما بالدار والعبد فقد فسخ عقد كل واحد منهما في نصف الدار واكتلت
الدار في يد احدهما قضى القاضيه لهما بالدار وبالعبد الآخر وكذا لو كان الدار في يد واحد
شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضيه له بالدار وليس للبائع الدار من يده
اخذ الدار وان استحق منه ثمن الدار وهو العبد لا العبد ثمن من يده بيعة لم يظهر في حق حصة
وان ارجا واحدهما سبق فالدار له والعبد للآخر على كل حال سواء كانت الدار في يد
او في يد البائع او في يد العبد او شهد الشهود للآخر بقبض الدار ولو ارجا

فان كانت الدار ^{في} قبضة ^{من} المالك ^{الذي} اشترى ^{من} المالك ^{الآخر} . وان اشترى ^{من} احد ^{من} الدارين ^{في} قبضة
 بالدار ^{من} المالك ^{وكان} المالك ^{الذي} اشترى ^{من} المالك ^{الآخر} . وان كان ^{من} الدارين ^{في} قبضة
 سائرين ^{والآخر} قبضة ^{من} المالك ^{الذي} اشترى ^{من} المالك ^{الآخر} . وان كانت الدار ^{في} قبضة ^{من} المالك ^{الذي} اشترى ^{من} المالك ^{الآخر} .
 احدهما ^{واطلق} الآخر ^{في} قبضة ^{من} المالك ^{الذي} اشترى ^{من} المالك ^{الآخر} . وان كان ^{من} الدارين ^{في} قبضة ^{من} المالك ^{الذي} اشترى ^{من} المالك ^{الآخر} .
 اشترى ^{من} رجل ^{شيئا} فاستحق ^{من} رجل ^{وسمى} على ^{بائع} بالثمن ^{ثم} وصل ^{اليه} المبيع ^{بوجه}
 من ^{الرجوع} لا يكون ^{للبيع} ان ^{ياخذ} منه ^{لانه} وان ^{اقبل} للبائع ^{بالمالك} حين ^{اخذ} منه ^{منه}
 فقد ^{ابطل} القاضي ^{ذلك} الشرع ^{في} بطل ^{ما} كان ^{في} ضمنه ^{وان} اشترى ^{شيئا} واقر ^{بها}
 انه ^{للبيع} ثم ^{استحق} من ^{رجل} ورجع ^{على} بائعه ^{بالثمن} ثم وصل ^{اليه} المبيع ^{بوجه} من ^{الرجوع} كان
 للبائع ^{ان} ياخذ ^{منه} بحكم ^{اقراء} . سجل ^{اشترى} دار ^{بعبد} فاستحق ^{منه} نصف ^{الدار}
 ان ^{يرجع} على ^{البائع} بنصف ^{العبد} وان ^{شاء} نقض ^{البيع} ويسترد ^{كل} العبد ^{يرجع} في ^{يديه}
 دار ^{ادعى} جلاله ^{اشترى} دار ^{من} رجل ^{من} سنة ^{وقال} صاحب ^{اليدي} لفلان ^{الغائب}
 بعثا ^{منه} منذ ^{شهر} وسلمتها ^{اليه} ثم ^{اوعد} عني ^{ان} صدقه ^{المدعي} فيما ^{ادعى} من ^{البيع} و
 الا ^{يلج} او علم ^{القاضي} بذلك ^{فلا} خصم ^{بينهما} وان ^{كذب} به ^{في} البيع ^{والايداع} ولم ^{يعلم} القاضي
 بذلك ^{فهو} خصم ^{للمدعي} وان ^{اقام} البينة ^{على} ما ^{ادعى} من ^{البيع} والايدي ^{لا} يقبل ^{بينه} فان
 القاضي ^{للمدعي} ثم ^{حضر} الغائب ^{واقام} البينة ^{على} ما ^{ادعى} صاحب ^{اليدي} لا يقبل ^{بينه} لان ^{القاضي}
 حين ^{خضع} للمدعي ^{بالشراء} منذ ^{سنة} بطل ^{كل} بيع ^{كان} بعد ^{فلا} يقبل ^{بينه} الا ^{ان} يقام ^{البينة}
^{على} الشراء ^{اكثر} من ^{سنة} . وان ^{حضر} الغائب ^{بعد} ما ^{اقام} المدعي ^{البينة} ولم ^{يقض} القا
 للمدعي ^{ما} قام ^{الذي} حضر ^{البينة} على ^{ما} قال ^{صاحب} اليدي ^{يقبل} بينه ^{لان} هذه ^{البينة}
 قامت ^{لا} بطل ^{بينة} المدعي ^{فان} اعاد ^{المدعي} بينته ^{فان} القاضي ^{يقضيه} له ^{بالدار}
 لسبق ^{شراء} . سجل ^{ادعى} شراء ^{دار} من ^{رجل} منذ ^{شهر} فشهد ^{شهود} بالشراء ^{منذ}

او اقل جائز ان شهدوا اكثر له قبيل ^{في} خارج في يده خطي ادى الى ان ينصف هذا الدار مثلاً
 وليتم البينة حتى اقتضاها وقاب احدها فخاصم المدعي المحاضر بها وفي يده نصف
 منسوم فشهدت شهوده ان له هذا النصف الذي في يده المحاضر والمدعي يدعي
 النصف مثلاً عالم يقبل شهادتهم. رجل اشترى من رجل ثوباً في سند يرفق بالثوب
 ابيعتك الثوب الذي في هذا السند فلما اشترى واخرج الثوب من السند قال
 المشتري هذا ثوبي سمع دعواه ويقبل بيفته وكذا التجارية المنتقبة رجلاً اشترى
 داراً وعبداً ولم يقضه فجاء رجل وادعى ذلك والمشتري غاب لا سمع دعواه
 حتى يحضر الغائب. رجل باع داراً ولم يسلم الماشترى حتى غصبها رجل فذكر في النتيجة
 ان المشتري ان كان نقد الثمن او كان الثمن الى اجل فالخصم هو المشتري والا
 فالخصم هو البائع. رجل في يده داراً قام رجل البينة انفاله واقام اخر البينة
 انفاله ولفلان بن فلان بن فلان اشترى داراً من ذي الدين اوسن رجل اخر بمن معلوم
 ونقد الثمن وقبض الدار والشريك غائب قال في قياس قول البيهقي رحمه الله تعالى
 ارباعاً لان الذي يدعي الشراء لنفسه وللشريك الغائب لا يكون خصماً عن شريكه
 فكان هو مدعي النصف والمدعي الاخر يدعي الكل. ولو كان مدعي الشراكة
 اقام البينة ان الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثاً له ولاخيه الغائب فان القاضي يقضي
 للذي يدعي الكل لنفسه بنصف الدار ويقضه بالنصف للميت يدفع الربع الى الابن
 المحاضر ويدفع الربع في يد المدعى عليه حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع
 بغير بينة دار في يد رجل قام اخو البينة انها كانت ولرابيه مات وتركها ميراثاً له
 ولاخيه ذي اليد وارث له غيرها واقام رجل اجنبي البينة انها دار والدي في يده الدار
 بمحمد دعواهما ويقول الدار لي ارضها من اي فان القاضي يقضي ثلثه ارباع الدار ^{جاني}

وبالبيع للابن المدعي لا شيء لغيره. وأما يد رجل اقام رجل البيعة ان صاحب
 اليد باع منه شعرا شافها بها بالف درهم واقام رجل البيعة انه باع منه
 شعرا معلوما من الدار بالف درهم فان القاضي يقضي بينه البائع ببيع النصف للعلوم
 بالف درهم ويقضي ايضا ببيع النصف لغير النصف البائع بمجسمائة درهم وان اقام البائع
 البيعة انه باع منه عشر غير مقسوم بالف درهم واقام المشتري البيعة انه اشترى
 نصف مقسوم بمائة درهم فان القاضي يقضيه له بعشر النصف الذي لم يدع شرا بمجسمائة
 درهم بينة البائع عليه واما النصف المقسوم يقضي للمشتري بتسعة اعشار ^{النصف} ^{فان}
 بتسعين درهما والعشرة الباقية من هذا النصف بمجسمائة درهم بينة البائع لان بينة
 البائع فيه قامت على فضل الثمن. عبيد في يد رجل اقام رجل البيعة انه باعه من الذي
 في يده بالف درهم وطل من خروجه هو يملكه واقام رجل البيعة انه باعه من الذي في يده بالف
 وخمسة وعشرين يملكه والذي في يده ينكر دعواهما قال ابو يوسف رج يرد العبد على المدعين ^{نصفين}
 ويضم الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته. وكذا لو اقام كل واحد منهما البيعة ^{عده}
 من الذي في يده ببيع فاسدا وهذا اذا اقام البيعة على اقرار الذي في يده بذلك فان
 اقام كل واحد منهما البيعة على ما بينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما اخذ العبد
 بينهما نصفين لا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحد
 بينهما لا شيء لهما غير ذلك. وأما في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما البيعة لهما
 وان اجراها من الذي في يده شهر بعشرة دراهم ولنه سكرها شهرا والذي في يده ينكر
 دعواهما ويقول الدار لهما يأخذان الدار بينهما لو يأخذان منه عشرة دراهم تكون ^{بينهما}
 اقساما وفي القياس يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم عبيد في يد رجل ادعاه رجلان
 اقام كل واحد منهما البيعة انه باعه من الذي في يده بمائة على ان المشتري بالخيار فيه

وتسلموا والذي في يد به ينكرهما ما هو بينهما لنفسه فيكون الذي في يد به العبد
 يكون بالخيار يدفعه الايهما شاء وعليه ثمنه للآخر ولو كان ذلك واحد من العيين
 يدع بالخيار لنفسه فان نقضا البيع فان الذي في يد به العبد يدفع العبد اليهما
 نصفين ولا يفرم لهما شيئا. ولو كانا اقاما البينة على قرار بذلك ثم اختار انقض البيع
 رد العبد اليهما وبضمن لهما قيمة العبد نصفين ولو اضربا الميراثا البينة فله على
 الاقرار وانما اقاما البينة على البيع واختار امضاء البيع قبل قضاء القاضيه لهما كان
 عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضيه بالبيع والمشتري الخيار لترق الصفقة فان
 قضى القاضيه بينهما بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختار انقض البيع فالحل
 فيه كالمجواب فيما اذا اختار انقض البيع قبل قضاء القاضيه لهما. ولو آجأ واحد
 البيع قبل ان يقضى القاضيه لهما بالعبد نصفين واختار الاخر نقض البيع كان الذي في يد
 بالخيار ان شاء قبل كل نصف بنصف الثمن وان شاء ترك. ويجلان او عيادا في يد
 اقام احدهما البينة ان هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثا
 واقام اخر البينة ان فلانا مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له والذي في يده
 ينكر عواها ويدعي لنفسه قال محمد رح هي بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت
 . ولو اقام احدهما البينة ان هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلث سنين ثم مات
 وتركها ميراثا له واقام اخر البينة ان هذه الدار كانت لفلان لميت غير الاول
 منذ سنتين مات وتركها ميراثا له فمضى في هذا الوجه الذي اقام البينة على ثلث
 لا لهم وقوا الملك . رجل ادعى عينا في يد جلالة له ورثه من ابيه والشهود شهد والله
 كان في يد مودنه لا يقبل شهادتهم ولا قرأ الدعي عليه بذلك يجزى على التسليم الى المدعي
 رجل ادعى دار في يد جلالة اشتراها من ذي اليد بكذا ونفذ الثمن وقبضها واقام البينة

أما البلاغ الثاني فانه في قوله المدعي عليه وقد دفع عنه خصومة المدعي
 لأن المدعي قد دفع عنه الخصومة فبقى دعواه دعوى الملك فاذا اتاه المدعي
 عليه البينة على الودعة تدفع عنه الخصومة. لو ادعى عينا في يد رجل انه له

من ذى اليد بالف درهم ونقد الثمن فاقام البينة على ذلك وصاحب اليد
يقول هو عندى وديعه فلان ولم يظهر عدالة شهود المدعى حتى حضر المقر له فانه
يدفع المقر له فاذا ظهر عدالة شهود المدعى يقضي له تلك البينة ولا يكون
ذلك قضاء على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة بعد ذلك انه ملكه كان اودعه
للذي في يده يقبل بينته . وهذه المسئلة على وجوه ثلثة . احدها هذه والثانية
لو اقام المدعى شاهداً واحداً فحضر المقر له ثم اقام شاهداً آخر وهذه المسئلة
الاولى سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يقيم المدعى شاهداً حتى حضر المقر له
الذي في يده فانه يؤمى بالتسليم المقر له فان اقام المدعى شهوداً قضيه لغيره يكون
ذلك قضاء على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة انه كان اودعه الذي في يده
لا يقبل بينته . رجل في يده مال لرجل غائب مات الغائب فجاء رجل وادعى انه
ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع المال الى المدعى سواء قال لبي
وارث اخاؤه يقل فان ظوله وارث اخر لا دفع المال اليه وتقديره في العلوم
مفوض الى القاضي وقد اطلقا دعي رج مدة التلوم بالحق . قيل ما ذكر الطحاوى رج
قولا بيبوسف ومحمد رج فاما ابو حنيفة رج لا يرى التقدير . عين في يد رجل جلوا
رجل وادعى انه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه فذلك صاحب اليد فان
القاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعى . وكذا دعي رجل ديناً على رجل وادعى المدعى
البؤة وقال البينة حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي

يؤجلها القاضي ثلثة ايام ولا يأمره بأداء المال في الحال ولا يجله إلى الجلس الثاني بل يقيم
وقل فيه خلاف بين ابي حنيفة وابن ابي ليلى رجح على ابي حنيفة رجح يأمره بأداء المال و
لا يؤجله . سجل امر رجلا بان يقضيه دينه الذي لفلان عليه فجاء المأمور وقال ^{قضى}
واراد ان يرجع به على الامر فقال الامر ما كان لفلان على دين ولا امرتك بالقضاء
ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فاقام المأمور بينة ^{بشهرين} والأمر
بالقضاء وقضاء الدين قبلت بينته ويقضيه القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء
على الغائب . ولو أن رجلا حضر رجلا وادعى ان له على فلان الغائب الف درهم وان الذي
احضره كفل له هذا المال عن الغائب وانكر المدعى عليه الدين والكفالة فاقام المدعى ^{البينة}
على امره قبلت بينته ويقضيه له على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان يدعى
المدعى الكفالة بامر وشهوده شهدوا بذلك ايضاً فيقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء
على الغائب . ولو أن المدعى ادعى على الحاضره كفل عن فلان الغائب بكل مال له على فلان ^{الغائب}
وله على الغائب الف درهم وشهد الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضى على الحاضر ويكون
ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بامر او بغير امر سجل اراد ان يثبت دينه على غائب
فالحيلة له ان يجعل رجل المدعى بكل مال المدعى على فلان الغائب فيجبر المدعى كفالته في
الجلس ثم يدعى المدعى للمال المقدر الذي يريد اثباته على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة ونكر ^{دينه}
على الغائب فيقيم المدعى بينة بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضيه له بذلك
المال على الغائب ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال فيبقي المال على الغائب وأمر بجبر رجل ادعى رجل
انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له والذي في يديه يقول هي وشهد شهود المدعى
انها كانت لاب المدعى مات وتركها ميراثا له وانهم لا يعلمون له وارثا غيره فان القاضي
يقبل شهادتهم ويقضيه بها المدعى ويدفع المال اليه . كذا وادعى انها كانت لابيه اشتراها

انتم مات وهو قاعد على هذا البساط وعلى هذا الفراش او نائم عليه لا يقبل ولا يقضى
 بشئ ولا حتى مار في يد رجل ميمانا عن ابيه فشهدوا انها كانت لابيه يوم مات وتركها
 ميراثا له قضيه للوارث. وكذا اذا شهدوا انها كانت لابيه يوم مات وهو ابنه ووارثه
 وان شهدوا انه ابنه ولم يذكر والده وارثه ذكره الزيارات انه ابنه ووارثه
 قالوا انما ذكر ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح ان قوله ووارثه وقع اتفاقا فانه ذكره الاب
 والام هو ابوه وامه وجوز الشهادة وان لم يذكر ووارثه. وهذا يفتن في جرحه
 فان كان يحجب غيره كما يحجب الاخ والعم لا يبدان يذكر واهو وارثه ويشترط ايضا انهم لا يعلمون
 وارثا غيره. وجعل طلب الميراث وادعى انهم الميراث يشترط لصحته ان يفسر بقوله عمه
 لابيه وامه اولاديه اولامه ويشترط ايضا ان يقول ووارثه لا وارث له غيره. واذا
 اقام البينة لا بد للشهود ان ينسبوا الميراث والوارث حتى يلتقيا في باب واحد ويقول
 هو ووارثه لا وارث له غيره. وكذلك في الاخ والجدة اذا شهدوا انه بعد الميراث ابوايه لا بد
 ان يقول هو ووارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك او شهدوا انه اخ الميت لابيه
 وامه اولاديه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء وجعل
 مات فاقام رجل البينة انه وارث الميت وان قاضي يملك ان فلان بن فلان قضيه
 بانه وارثه لا وارث له غيره واشهدنا على قضاائه ولا نذكر في باي سبب قضيه بوراثته فان
 القاضيه يستل المدعي عن السبب الذي قضيه به فان بين سببا عمل به في حقه ولا يكون
 ذلك قضاء بذلك السبب لانه لا يدعي ان القاضيه قضيه بذلك السبب ام لا لكن لما
 تلك انقض قضاء الاول. وجعل مات فحضر واحد من الورثة وادعى الراعي يد رجل ان
 الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ولورثته وذكر عدد الورثة فان القاضيه
 يقبل بينته ويقضي بالدار لابيه ويدفع الى المدعي حصته ويترك حصته بغية الورثة

يد المدعي عليه عند حيفته مع محمد بن أبيه مع بضعها على يدي علا فلو
 دعي بالربعة يدرى بها كانت لأبيه مات وتركها ميراثا له وأقام على ذلك بينة
 وشهد الشهود أنه مات وتركها ميراثا له أو قال الوامات وهو وارثه ولم ير^{كها}
 عند الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا لا تعلم له وارثا آخر ولا لولعه مات آخر
 وقالوا مات وتركها ميراثا لورثته ولم يذكر الوارثة فان القاضي لا يقبل شهادتهم
 ولا يدفع اليه شيئا. وإن قالوا هو ابنه ولم يقولوا لا تعلم له وارثا آخر فان القاضي^{ثبت}
 زمانا فان تافى ولم يظهر له وارث آخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في
 قول البيهقي مع وعندهما يأخذ. هذا اذا كان هذا الوارث من لا يجب بيعه كالاب
 والام والابن فان كان من يجب بيعه كالاخ والعم والجد فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان
 الحاضر لا يجب بيعه لكن يقل نصيبه مرة ويكثر اخى كالزوج والزوجة يثبت^{نصيبه}
 مال الميت شهده الشهود انه لا وارث له غير اوله يشهد والان احد الورثة تنصب
 خصما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم ينظر اذا شهد الشهود انه لا وارث له
 غير وكان زوجا يعطيه النصف على قول محمد مع وان كانت امرأة يعطيه الربع وعن
 البيهقي مع روايتان في رواية كما قال محمد مع يعطيه او فالنصيبين وفي رواية
 يعطيه اقل النصيبين الثمن للمرأة والربع للزوج. ولا يبيوسف مع فيه اربعة اقا^{ويل}
 في قول كما قال محمد مع وفي قول يعطيه اقل النصيبين وفي قول يعطيه للمرأة مع الثمن وفي رواية
 يعطيه لها ربع التسع ويجعل كأنه مات عن ابوين وابنتين واربع نسوة وفي الفرج
 لمحمد مع قول واحد يعطيه النصف ولا يبيوسف مع فيه ثلثه انا ويل في قول كما قال
 محمد مع وفي قول له الربع وفي قول له خمس المال ويجعل كأنها ماتت عن ابنتين^{وابوين}
 ومنع. وأصل المسئلة من اثني عشر وقول الاجل الزوج الى خمسة عشر^{ذلك} ثلثة من

وَأَنَّ مَاتَ الصَّاحِبَ مِنْ أَمْرَةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَكَانَ الْقَاضِيُ يُجْلِسُهُ إِلَى أَنْ
 حُكِمَ الْمَجْلُوسَانِ أَبُو التَّائِيهِ وَطَلَبُوا تَحْمِيلَ الْقِسْمَةِ يُوَقَّفُ الْقَاضِيُ نَصِيبَ الْجَمْعَيْنِ عَدْلُ
 عِنْدَ بَيْتِغِفَةٍ رَجُلٍ يُوَقَّفُ نَصِيبَ رَجُلَيْنِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجُلٍ يُوَقَّفُ نَصِيبَ غُلَامَيْنِ لِأَخْتِهَا
 أَنَّهُمَا تِلْكَ غُلَامَيْنِ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَجُلٍ يُوَقَّفُ نَصِيبَ غُلَامٍ وَاحِدٍ لَهَا فِي الْعَادَةِ تِلْكَ وَلَدُهَا
 وَعَلِيهِ الْقَتْلُ وَعِنْدَ فِي رِوَايَةٍ يُوَقَّفُ نَصِيبَ غُلَامَيْنِ كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ رَجُلًا مَاتَ وَلَهُ
 ابْنَانِ أَحَدُهُمَا حَاضِرٌ وَالْآخَرُ غَائِبٌ فَحَاضِرُ الْحَاضِرِ جَلِيلٌ أَجْنَبِيٌّ وَادَّعَى أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ الْفَرْعُ
 دِينَ وَلِأَيِّهِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ الْفَرْعُ دَرَاهِمَ لَمْ يَلَمْ يَلَيْهِ غَيْرُ هَذَا الْآلِفَ قَالُوا تَقْبَلُ بَيْنَهُ
 الْإِبْنُ الْحَاضِرُ فِي اثْبَاتِ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ لَا تَقْبَلُ فِي اثْبَاتِ دِينَ الْإِبْنِ عَلَى الْإِبْنِ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 خِصْمٌ وَلَا يَقْبِضُ لَهُ بَشِيرٌ مِنَ الْآلِفِ الَّتِي يَقْبِضُهَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ لِأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَهُ فَيُوَقَّفُ ذَلِكَ
 حَتَّى يَحْضُرَ الْآخَرُ رَجُلٌ ادَّعَى دَارَ فِي يَدِ رَجُلٍ نَهَالَهُ وَأَقَامَ الَّذِي فِي يَدِهِ لِلدَّارِ الْبَيْتَةَ أَنَّ فُلَانًا
 كَانَ ادَّعَى هَذِهِ الدَّارَ وَاسْتَحَقَّهَا مِنْ يَدِهِ وَفِيهَا الْقَاضِيُ لَا يَسْتَحِقُّ ثُمَّ أَنَّهُ أَجْرَهَا الَّذِي
 هُوَ فِيهَا لَا يَقْبَلُ بَيْنَهُ ذِي الْيَدِ لِهَذَا لِأَنَّهُ أَقْرَبُ يَدٍ كَانَتْ يَدُ خَصْمٍ قَبْلَ الْأَسْتِقْقَاتِ هُوَ
 لَيْسَ بِخِصْمٍ فِي اثْبَاتِ الْأَسْتِقْقَاتِ رَجُلٌ ادَّعَى دَارَ فِي يَدِ رَجُلٍ وَيَدُ حُلْدٍ وَدَهَا فَتَلَكَّرُ
 عَلَيْهِ فَلَكَ فَقَامَا مِنْ عِنْدِ الْقَاضِيِ ثُمَّ جَاءَ لِلدَّعِي بَيِّنَةٌ فَشَهِدَ وَأَعْلَى الدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُمَا
 أَقَامَا مِنْ عِنْدِ الْقَاضِيِ أَقْرَبُ الدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّ الدَّارَ الَّتِي خَاصَمَهُ هَذَا الدَّعِي فِيهَا هَذَا
 الدَّعِي وَلَمْ يَذْكُرْ حُلْدَ الدَّارِ فِي أَقْرَابِهِ وَأَنَا لَا نَعْرِفُ الدَّارَ ذَكَرَ فِي النَّسَبِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْبِضُ
 لِلدَّعِي فَكَذَا لَعَلَّ يَشْهَدُ الشُّهُودَانِ قَالَ الدَّارُ الَّتِي خَاصَمَهُ الدَّعِي فِيهَا وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا
 نَشْهَدُ أَنَّ الدَّعِي عَلَيْهِ قَالَا الدَّارَ الَّتِي فِي سَكَّةٍ كُنَّا حُلْدَ هَا كَذَا التِّي فِي يَدِي دَارُ
 الدَّعِي فَإِنَّهُ يَقْبِضُ بِهَا الدَّعِي بِعَدْلٍ مَلَّتْ فَقَاسَمَتْ أَمْرًا بِأَوَّلِهِ الْهَمَزُ وَهُمْ كِبَارُكُمْ
 وَأَمْرًا بِأَنَّهُمَا نَعَجْتَهُ ثُمَّ وَجَدَ وَاشْهَدُوا أَنَّ زَوْجَهُمَا كَانَ طَلَقَهَا كُلَّهَا فَأَمَّا أَنْهُمْ يَرْجِعُونَ عَلَيْهَا

٢٣٨
بالخذل من اليوت. وكذلك قال ابو حنيفة وابو يوسف مع امرأة اختلت زوجها
مالا ثم اقامت البينة انه كان طلقها ثلثا قبل الخلع. وكذلك الرجل اذا قاسم اخا امرأته
ميراثا في الاخ انه ميراثها طرانا هذا زوج وهذا اخ ثم اقام الاخ البينة ان الزوج كان
طلقها ثلثا فذلك جائز ويصح الاخ فيما اخذ الزوج من الميراث. واذا اقتسم القوم دارا
والمرأة مقر بذلك واصابها الثمن فزالت لها طائفة من الارض ثم ادعت ان الزوج اصداقها
ياها في صحته اودعت انها اشتريتها منه بصدقتها لا تقبل بينتها وكذلك اذا قسموا
ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الاخر بناء
ونعم انه هو الذي بناء وغرسه واقام البينة على ذلك لا تقبل لان القسمة السابقة
اقرار منه ان جميع ذلك ميراث لهم عن ابيه وان هذا القسم صار ميراثا لاجله ولو ان
رجلا اقر ان فلانا مات وترك هذه الارض وهذه الدار ميراثا ثم ادعى بعد ذلك ان الميت
اوصى له بالثلث يقبل بينته واقراء السابق لا يخرج منه من دعوى الوصية. وكذلك الوادعي
دينا قبل الميث لا يرسل الدين والوصية التركة والتركة بعد الموت بتوصف باها ميراث
وان كان فيها دين او وصية. وكذلك ورثة اقراء جميعا ان هذه الموضع ميراث
بيننا عن ابينا ثم ادعى احدهم ان فلان هذه الموضع وصية من ابي لابني الصغير فلان
واقام البينة تقبل بينته. رجلا ادعى انه تزوج هذه المرأة فانكرت ثم مات الرجل
فجاوت تدعى ميراثه كان لها الميراث. وكذا لو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل
ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها ونعم انه تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابي يوسف
رجل في النواذر. ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا فانكر الرجل فذلك ثم
ماتت وطلبت ميراثها عنه لا يكون لها الميراث. وكذا لو كتبت نفسها قبل موته
وزعت انه لم يطلقها. وآية في يد قوم من ميراث ادعى رجل انه اشترى من بعضهم

نصيبه الذي ورث عن أبيه من هذه الدار وهو غائب وأقرأ حاضر من فيها بمنزلة
 نصيبه من ميراثه عن أبيه وقالوا لا ندري ما شترتكم ولا ندفع اليك حصة الغائب
 منها فاحض المديعي شهودا فشهدوا له بالشرا من الغائب لا قبل بينته. ولوقالوا هذه الدار
 لاحق للغائب فيها قبلت بينة المدعي. ثلثة أخوة ورثوا دارا عن أبيهم فادعى رجل ان
 اباهم غصبها اياه فخلعوا فكل واحد منهم عن اليمين وحلفوا الآخر بقتله فقام الامن ابيهم
 غير ذلك يضمن الناكل قيمة حصصهم للمدعي بوجه حصة نفسه من الدار على المدعي بان
 واحد واقترانه كان ودية في يد ابيهم بوجه حصته على المدعي ولا يضمن شيئا لان الودية
 لا تكون مضمونة ولادعى شيئا لابييه واقام اليه ان هذا الشيء لابييه مات وتركه
 ميراثا له وان اباها مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا واقامت امرأة اليه ان اباها
 تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وان مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي
 الابن اراد بذلك ان المرأة اقامت اليه على النكاح بعد ما اثبتت الابن موته بيوم فان
 القاضي يقضي لكل واحد منهما يقضي للمرأة بالنكاح والصدقات والميراث وللابن بالميراث وكذا
 لو اقامت امرأة اخرى بيته ان كان تزوجها بعد نكاح الاول بيوم يقضي بنكاحها ايضا
 مع نكاح الاول ويقضي لهما بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن ان فلانا
 قتل اباها واقام اليه وايدى القتل انه قتله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم اقامت
 امرأة اليه انه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فانه لا يقضي بيته المرأة هنا لان
 القتل يدخل في الغطاء لان المقتول يستحق حق على القاتل ما بالقصاص واما الدية
 فاما تقضى بقتله وبوجوب الدية او القصاص في ذلك الوقت لا يقبل اليه على النكاح
 بعد بخلاف الموت فان الميت لا يستحق شيئا بموته على احد فاذا لم يدخل وقت
 الموت في الغطاء لعدم تعلق الحكم به يبطل التاريخ. الا يدعى انه امرأة لو اقامت اليه

^{٢١٩}
 نعيمها يوم الفخر بالكوفة واقامت امرأة أخرى انه تزوجها يوم النحر من تلك السنة
 فانها لا تقبل بينة الاخرى لما قلنا. ولو ادعى رجل على رجل انه قتل اباه عمدا
 يف مده عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له غيره وجعلت امرأة معها ولد
 مت البينة ان والد هذا تزوجها منذ خمسة عشر سنة وانهذا ولد منها
 ينزع ابوه هذا قال ابو حنيفة ربح استحسن في هذا ان اجيز بينة المرأة وثبت
 الولد ولا يبطل بينة الابن على القتل. ولو اقامت المرأة البينة على النكاح
 تأت بولد فالبينة بينة الابن. وانه يرث دون المرأة ويقتل القاتل وانما ذكر النسب
 منه وهذا قول ابي يوسف ومحمد ربح. ولو ادعى دار في يد رجل ان اباه اشترى
 ذي اليد بالف درهم ومات ابوه. فجد البائع صح دعواه وان لم يذكر المدعي
 دعواه ان اباه مات وتركها ميراثا له ثم القاضيه يسأله البينة ان يشهد وانهم لا ^{يعلمونه}
 رثا غيره فاذا اقام البينة على ذلك يفضي بينها دهم ويأمر المدعي ان يتقدم لثمن
 يقض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد ان يقيم البينة ان اباه
 ات وتركها ميراثا له. ولو ادعى رجل دار في يد رجلين فاقام البينة ان احدهما
 اعد الدار وسلمها للآخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي سلم فشهدا دهم
 اطلة. رجل ادعى دار في يد رجل واقام البينة انه اشترىها من ذي اليد بالف درهم
 فقال ذو اليد لم ابع ثم اقام ذو اليد بينة ان المدعي قد رد عليه الدار ذكره الشهادت
 وقال اقبل بينة ذي اليد وابطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بينته على الرد سواء
 كان المدعي عليه قال في انكاره لا يبيع بينا او قال لم يبع بينا يبيع لان من حقه ان يقول
 لم يكن بيننا بيع لان المدعي ادعى هذه الدار ثم بدله فيها خردها على حال الشئ لا علم
 العرف بخواهر زاده ربح انما تقبل بينة المدعي عليه على الرد اذا ادعى التوفيق

وان لم يذكر محمد رج ذلك . وجعل باع من رجل جارية ثم غاب المشتري قبل القبض
ولا يدري اين هو فاقام البائع بينة على ذلك فان القاضي سيعلم بينته ويبيع ^{لجارية}
على المشتري بطريق المحفظ والنظر له وينقد البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل ^{لاحتكام}
ان البائع استوفى الثمن او ابرأ المشتري عن الثمن فان كان فيه فضل اسك ^{الفضل}
للغائب وان كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا اذا كان لا يدري مكان ^{الغائب}
فان كان يعرف اين المشتري لا يبيع القاضي الجارية . رجل ادعى شراء شئ من رجل
ماكر المدعى عليه البيع ثم ان بائع فلك ادعى البيع واقام البينة لا تقبل بينته لان البائع لما
انكر البيع اولاً ثم ادعاه بعد ذلك وانكر المشتري انفسخ البيع بجحودهما فلا تقبل بينته ^{البائع}
بعد ذلك

فصل في دعوى النكاح

أمرأة ادعت على رجل انه زوجها فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام ^{البينة}
بلى سبه بخلاف النكاح لان النكاح لا يبطل بجحودهما . رجل ادعى على امرأة انه تزوجها
بالف فانكرت فاقام البينة على انه زوجها بالف درهم تقبل ريفضه بالنكاح بالعين
وكذا لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت ببنته ولو كان هذا في البيع لا ^{تقبل}
أمرأة مع رجل في منزله يطأها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف ^{رج}
اذا اؤتمن ان هذا الولد ولد لها منه هي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها
وان كانت معه على هذا الحالة مدركة زوجها ابوها فمات الزوج فجاءت تدعى الميراث
ان قالت كنت امرأت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لكن امرأت
ابي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فاجرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع ولا بد ^{من}
شهود المرأة على وارث يجهل انها كانت امرأة فلان ولد يشهد والله مات وهي امرأته

والزات بمحمد فله جائز متجاهل كما ذكره المنتقى امرأة معها طلق فقالت
 رجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم أتص بك وهذا الولد من زنا نيت
 بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقض عليه بالمهر رجل قال لامرأة زوجك
 أبوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنك وأنا كبيرة للرض كان القول قولها والبينة
 بينه الزوج رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها وأقامت اختها عليه بينة
 أنه تزوجها قال أبو حنيفة دح تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لأنها أقامت
 على كإح يفسد ولو وقت بينة المرأة ولم توقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل وثبت
 نكاح المرأة ليدعى الرجل ويطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر وبالشاهد
 ان يشهدا بالنكاح اذا رأياهما يسكنان في منزل واحد ويبسط كل واحد منهما على صاحبه
 كما يكون بين الزوجين وهو بمنزلة ما لو شهد بالنكاح بالتسامع وكما جازت الشهادة
 على النكاح بالتسامع قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي دح يجوز الشهادة
 على النكاح بمحكم النكاح بالتسامع ^{سواء} لان ادعيا نكاح امرأة واقام كل واحد منهما
 البينة انها امرأة فان كانت في بيت احدهما فهو اولاهما في يد من خرج بمحكم اليد
 كما لو ادعيا شراء عين من رجل واقام كل واحد منهما البينة انه اشتراه من فلان بكذا
 وكان البيع في يد احدهما كان هو اوله وكذا لو شهد شهود احدهما في النكاح ^{بها} انه دخل
 كان هو اوله وقد ذكرنا انه يحل للشهود ان يشهدوا على الدخول بمحكم النكاح بالنسبة
 فان كانت المرأة في بيت احدهما او شهد شهود احدهما بالدخول واقام الآخر البينة
 انه تزوجها قبله كان هو اوله كما في دعوى الشراء يتخرج بينة ذواليد الا اذا اقام ^{البينة} الآخر
 على سبق شرائه وان ادعيا النكاح واقام كل واحد منهما البينة ^{سواء} بغيرها وقام ^{سواء} بمحكم
 فان كانت في بيت احدهما يتخرج بينة ذى اليد ^{حيث} ان آخر احدهما والاخر يدعى

اولى كما في معنى الشراء اذا ابرع احدهما ولم يؤرخ الاخر بقبضه لصاحب التبرع فان ابرعاً وتلج
 احدهما سبق فالسابق اولى على كل حال وان لم يؤرخا وعدلت بينة احدهما فهو اولى
 وان عدلت البيئتان جميعاً لا يقضي لواحد منهما كما لو لم يقيم البينة . وان اقام البينة
 ولم يؤرخا وليست هي قيد احدهما فسالها القاضي فاقرت لاحدهما انه تزوجها قبل الاخر
 انه تزوجها فدون الاخر في المقرلة لانهما لما اقاما البينة ولم يكن لاحدهما تاريخ ولا يد
 بطلت بينتهما المكان التمازعا فاقرت لاحدهما ثبت نكاح المقرلة بتصادقها وكذا
 لو اقاما البينة فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضي لها
 بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البينة على النكاح والدخول فاقرت المرأة لاحدهما
 انه دخل بها ولا فهو اولى وان لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الاقل
 من المسمى ومن مع المثل . ولو اتهم ادعيان نكاح امرأة فاقرت لاحدهما ثم اقاما البينة
 على النكاح ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رح في الفتاوى الصغرى انه لا يقضي
 لاحدهما كما لو لم يقر ولا يصير المثل بنفسه الا قرار صاحب يد واحال الجواب الى الخصاف
 . واذا ادعت المرأة على رجل نكاحاً فوجدت فاقامت المرأة البينة بقبضتها ولا بفسد النكاح
 بمحوده . ولو ان اختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحدة تزوجها وهو بمحمد ^{مت} فاقا
 احدهما البينة على اقراره انه تزوجها بالف درهم وانه دخل بها واقامت الاخرى البينة
 على اقراره انه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البيئتان فان القاضي يقر ^{بقبضتها}
 لكل واحد منهما بما بالمال الذي شهد الشهود على اقراره استبحسانا . وان اقامت
 احدهما البينة على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم يقيم الاخرى البينة على اقراره بالدخول
 بها ولكنها اقامت على النكاح وهو نكاح الكفر فان القاضي يقضي للمدخول بها بفسد نكاحها
 وبالمهر الذي شهد الشهود لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم يقيم كل واحدة منها

ولا تزوج بالمدخلها ولا بالدخول أصلاً فرق بينه وبينهما ويقضي بنصف المالمين لهما
 بينهما المدعية الدارهم زوج الدارهم وليدعة الدارهم بربع الدارهم. وفي المنتهى ادعى زيد
 نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وفوق امرأة زيد وإن سالها القاضي بعد ما
 ادعى النكاح من زوجك منهما فقالت تزوجت زيد بعد عمر وفي لعمري وأمرأة ادعت
 على رجل نكاحاً فانكر الرجل قال أبو يوسف رج يحلف الرجل بالله ما هي امرأة منك وإن كان امرأتك
 فهي طالق بائن وقال بعضهم يحلف على النكاح فتم حلف وليس للمرأة بينة يقولون القبا
 فرقت بينهما وفي الاستحلاف على النكاح أخذ المشايخ رج يقول أبو يوسف ومحمد رج
 وعليه الفتوى. وعن نصير رج في رجلين ادعى نكاح امرأة فاقربت لأحدهما قال للرجل
 إن يحلفها للأخر ما لم يحلف الذي اقربت له المرأة على دعوى الآخر فإن حلف المنزله
 برئ وإن نكل عن اليمين فرق بينهما ثم يحلف للمرأة للأخر فإن حلف برئت وإن نكلت عن اليمين
 نصير زوجة له. امرأة طلقها زوجها ثلثاً فجاءت لا الاط بعد مدة فتزوجها الاول ثم ادعت
 ان زوجها الثاني لم يكن خلع بها قال أبو القاسم رج انكأنت المرأة عاملة بشرائط أهلها الاول
 فقالت عند النكاح لطلعت لك متزوجها الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وإن كانت جاهلة
 لا تسلم بشرائط الخلع قبل قولها إلا إذا كانت اقربت اثنى الثاني قد يدخل بها ولو أنها لم تقبل شيئاً
 عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول ثم قالت ما تزوجت بنزع أخواتي تزوجت
 ولم يدخل بي كان القول قولها. امرأة طلقها زوجها ثلثاً فجاءت بعد مدة فاجرت أنها
 تزوجت فلان فجاء معها وانكر الزوج الثاني الجماع ذكر البا طزوج ان القول قولها ويجوز الاول
 نكاحها. ولو تزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا يحل الاول ولو كان
 الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئك الزوج الثاني وقالت قد وطئني فوق بينهما وعليه
 نصف الصداق. ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء عدتك من الزوج الاول فاعلى

فذكرت اسقطت بعد طلاق الاول سقطا استبان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان كان
اولا اسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عندك احك كان القول قولها ويقر بينهما ^{الاول}
المهر. رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عهدة ^{بينهما}
فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يقر بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق
وحي للعدل ولنا في الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا
عليها فتعتد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع
ما قال كانت امرأة الآخر وانكرت ما اقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الاول
اذا قالت امرأة تزوجت بغير شهود او في العدة او حال ما كنت محجوبة او امة فانكر الزوج
ذلك كان القول قول الزوج اجماعا. وان اقر الزوج بشيء من ذلك وكذبته المرأة يكون
طلاقا حكما. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا كان للمرأة زوج معروف
طلقها فتزوجت باخر وقالت تزوجت وانا في العدة امكان بين طلاق الاول ونكاح ^{الثاني}
اقل من شهرين كان القول قول المرأة وامكان مقدار شهرين لا يقبل قولها عند ابي حنيفة ^{رح}
وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين ثم قالت لم اتزوج
غيره كان القول قولها وليس هذا كالعدة. وذكر في المتن رجل شهد على رجل انه
هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته فاجاز القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد
انها امرأته وقال لم اعرفها ولم اكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك. وكذا لو شهد على
اقرار المرأة انها امرأة هذا الرجل فاجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم ادعى
الشاهد انه تزوجها منذ سنة وان لم اعرفها واقام البينة قال لم يقبل منه في
القاضي قضاء. ويدها على الشاهد ولو كان بدا مشهدا انها امرأته ثم ادعى الزوج
يقبل ذلك منه. رجل تزوج امرأة ثم ادعى انه اشركها من يملكها لا يقبل بينته ^س

حتى يشهد والله اشترها من فلان وهو يملكها بعد التزوج . وكذا الطاسوم بلا شيء يفرج
 ثم اى انما له اشترها من فلان وهو يملكها لا يقبل منه ذلك حتى يشهد والله اشترها
 من فلان بعد المسامحة وهي له واقرا الذي في يديه الدار من وكيل البائع . رجل اشترى
 خادمة من رجل فلما رقت نقابها قال المشتري هذه خادمتي ولم اعرفها لا يقبل
 قوله ولا يقبل بيئته . امرأة قارب عنها زوجها فبني لها ففعلت ما يفعل أهل المصيبة
 واعتدت وقدمت بزواج ثم جاء رجل . قال رأيت زوجك حيا في بلاد كذا قالوا ^{تحت}
 الذي اخبرها بالموت اولاً لم يكن لها الا ^{سنة} مع الزوج الثاني لان خبر الواحد العدل
 مقبول في باب الموت فيجوز الشهادة بالموت بالتسامع بسماعه من واحد وفي
 غير الموت لا يحمل له ان يشهد بسماعه من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف
 يكون بمشهد من الجماعة غالباً فلا يكفي بخبر الواحد . اما الموت لا يكون بمشهد من
 الجماعة غالباً اذا دعت أختان عيل رجل واقامت كل واحدة منهما البينة انه ^{جما} قد
 اولاً كان ذلك الى الزوج اذ صدق واحدة منهما لها الاى كانت امرأته وتبطل بينة
 الاخرى ولا شيء لهما من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما
 او قال تزوجتهما جميعاً ولا ادري الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينهما وبينهما
 وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل بواحدة منهما اذا قال تزوجتهما ولا ادري
 الاولى منهما ولما اذا قال لم اتزوج منهما ينبغي ان لا يجزيه والاصح ان هذا الجواز في
 الفصلين سواء وهو كما لو اقامتا البينة بعد موت الزوج فانه يقضى لكل واحدة منهما بالمهر ^{والنكاح}

فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك وبعض

منه المسائل اعيدت لتفادة فائدة

رجل قال لامرأته تزوجتك وانما صبي فضالت لا بل تزوجتني وانمت باللعن كان القول قوا

الا انه القاضيه لا يفرق بينهما بل يسأله هل اجاز عليك امر لان قال لا يقول له القاضيه هل
 اجزت بعد البلوغ ان قال لا يقول له القاضيه هل متخر الان ان قال لا يفرق بينهما ^{الحرقة}
 وهبت مهرها من الزوج عقلت انما مدركه ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركه وكذبت
 فيما قلت قالوا ان كان قد هافت المدرسات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدرك
 لا يصدقانهما لم تكن مدركه وان لم يكن كذلك كان القول قولها وجب زواج ابنته البالغة
 بقاءت بعد موت الزوج بطلب الميراث ان قالت زوجيني والذي بامرئ كان لها
 الميراث ^{مت} ان قالت لم يكن امرأته بالزوج لكن حين بلغتني انه زوجيني منه اجرت ان ^{مت}
 البينة عقلت ان كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها
 لانها اذرت ان نكاح الاب انعه موقفا فلا يقبل قولها في التقييد الابينة ^{بجل}
 زوج ابنته البالغة قبلها المخبر ثم اختصما الى القاضيه فادعى الزوج انها سكنت حين
 علمت فقال لابل رددت ان قالت رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت
 علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لابل سكنت كان القول قول الزوج وهو
 مطير ^{ما ذكر} في السفعة اذا اختلف الشفع مع المشتري على هذا الوجه ان قال الشفع طلبت
 السفعة حين علمت كان القول قوله وان قاله علمت بالشراء يوم كذا فطلب لا يقبل ^{قوله}
 صغير زوجها غير الاب والجد ما خصمت زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت
 الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الابينة وان اختلفا في الحال فقالت
 بلغت الان واخرت الفرقة فقال الزوج لابل بلغت قبل هذا وسكت كان القول
 قولها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضا صريح او دلالة ^{مخو} التمكن
 وغير ذلك ادعت امرأة مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث
 مفر ^{بالمطرح} يقول له القاضيه ان مهرها كذا يذكر مهر اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث

لا يقول له القاضيه كان كذا ايذكر مهرادون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال
لا يقول له القاضيه كان كذا لان ياتي القاضيه على مقدار مهر المثل فبعد ذلك
اذا قال الوارث لا الزمه القاضيه مقدار مهر المثل ويجلفه على الزيادة ونظيره
اذا اقر رجل لرجل بمال غير مقدور من الدراهم فان القاضيه يفعل هكذا الى ان يأتي
القاضيه على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويجلفه على الزيادة بدعوى المدعي ^{هنا}
اذا كان القاضيه يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر منائه بالسؤال ^{بمبلغ} عن
ابيك عنها اقامة البينة على ما تدعي رجل زوج ابنته الصغيرة فادكت بعدها
دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر الى ابيك وانت صغيرة
فبعد قتالاب في ذلك قالوا لا يجوز اقرار الاب عليها ولها ان تأخذ مهرها من الزوج ولا يزوج ^{الزوج}
على الاب. ابن ادعي مهر ابيه في تركه والده قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ان كلفه القاضيه اقام البينة على ما ادعي جاز وان عجز عنه اقامة البينة يقضي له مهر ^{المثل}
قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد رج واما على قول البيهقي فانه لا يقضي مهر المثل بعد
موت الزوجين. مطلقه طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق فقال المطلق
تزوجت بزواج آخر ولم يبق لك حق الحضانه وانا اخذ منك الولد فقالت لم تزوج
او قالت تزوجت رجلا وطلقتني كان القول قولها اما اذا انكرت الزوج فظاهر وكذلك
اذا قالت تزوجت رجلا لانها اقرت بالنكاح لجهلي فلم يصح اقرارها وان قالت
تزوجت فكلنا وطلقتني لا يقبل قولها ويكون للاب ان يأخذ منها الولد الا ان يصد ^{قها}
المقر له في الطلاق صغير جاء به ام امه نطلب النفقة ^{ولا} لا يفقال لا بلنا احق به لان امه
في تكاثير فكها هربت ^ل ينه فقالت المجدة لابل ما انت امه قالوا يترك الولد مع المجدة بقا
للاب طلب امرأتك لان الام اذا لم يبر فمكافاة ^{امراة} بمنزلة المفقودة فان احضر الاب

وقال هذه ابنتك وولدك هذا منها وحديثه المرأة في ذلك وقال المجدة سامية
 ابنتي وابنتي قد ماتت كان القول قول الاب والمراة وحماها ولد بالولد . وكذا قول الاب
 اولاد من خاصته المجدة هذا ابني لامن ابنتك فالقول قوله لان المجدة اقرب له ^{لنفس}
 والاب منكروه المجدة . رجل اعتق امته ثم خاصت مولاهما ولها ولد فقالت للمولى
 اعتقتني قبل العلاءة والولد جبري قال المولى لا بل ولدته قبل الاعناق والعقد ^{الناطق} وقيق ذكر
 رج ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف رج ان كان الولد في ايديهما ^{فذلك}
 يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في اقرب الاوقات وفيه حمية الولد ولو اقاما البينة
 فبينتها اولى لان بينة المولى قامت على نفى العتق وبينتها قامت على اثبات الحرية
 وكذلك هذا في الكتابة ولما في المدعي القول يكون للمولى لانها تضاد قاعا على وقال
 وذكر في المنتقى عن محمد بن حاتم قال ان كان الولد يبيع نفسه بوجه اليه ويكون القول قول ^{له}
 وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منهما وان اقاما البينة فبينتها اولى وكذا لو كان
 مكان الاعناق كتابة ثم اختلفا في الولد . ولو اعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في ^{الولد}
 فقالت ولدته بعدما عتقت فاخذته مني فقال المولى ولدته قبل العتق فاخذته منك
 وانت امة لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده المولى لانا الام لانه اقراخذ منها وكذلك
 في الكتابة اما في المدبرة وام الولد القول للمولى . جارية بين رجلين او ثلثة او اكثر
 ولدت ولدا فادعوه جميعا ثبت النسب من الكل في قول ابى حنيفة وزفر والحسن بن ذريح
 . وعن ابى حنيفة رج في رواية ثبت من الخمسة لامن الزيادة لان المقصود من الشاكلة
 لاعمته واحكامه الميراث والمخاضة والتر بية ونحو ذلك مما يقبل الشركة فيقبل ^{بينه}
 الكل كما لو ادعوا ثاج دابة فاقام كل واحد منهما البينة انها دابته ولد تعاد ابني هذه
 لدابة معروفة فانه يقتصر بالبينة وان كثر . امة ولدت اولاد في بطون مختلفة

فتشهد ثلثة نفر على اقرار المولى شهد احدى اخا حين ولدت الاكبر اقرار المولى انه ابنه و
 شهد الثاني انهما حين ولدت الثاني اقرار المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقربا لثالث
 والمولى بمحمد جميع ذلك قال محمد رج الولد الاكبر عبدا يباع لانه لم يشهد على اقرار المولى
 بنسبه الا واحد فلا يثبت نسبه والثاني حكمه حكم ولد ام الولد لان الاول مع الثاني
 شهدا على اقراره انهما ام ولد له وان لم يجتمعا على نسبه الثاني فقد اجتمعا على حق الحرية للا
 يثبت ذلك الحق بشهادتهما للولد الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت الحارة
 ام ولد له بالولد الثاني كان الولد الثالث ولدا ام ولد فيثبت نسبه منه الا ان ينفيه
 وذكره المنتقى رجل مات وترك امة لها ثلثة اولاد في بطون مختلفة فقامت امة
 شاهدين ان الميت اقران هذا الولد الاكبر ولدا منها قال هو ابنه والاولى والاصغر
 بمنزلة امهم فان بينهم الشهود فقالوا يشهد ان اقرار هذا الولد الاكبر انه ولد له قبل
 ان تلد هذين فان الاول والاصغر ابناؤه ايضا وقال محمد رج
 اذ لجأت بولد بعد اقرار المولى بالولد الاكبر لستة اشهر فصاعدا لزمه الولد وان
 به لا قبل من ستة اشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراشاله منذ يوم اقر بالولد الاول
 فلا يلزم ما كان من الحمل قبل ذلك وعن ابي يوسف رج في الامالة رجل له امة لها ثلثة
 اولاد في بطون مختلفة فقال احد هؤلاء ولد لي ومات قال ابو يوسف رج يفتق كل الولد
 الاصغر ويقتق الام فاما الولد الاول والاولى يفتق من كل واحد منهما ثلثة كانه قال
 احدكم حريقا لاصغر حرق الاحوال كلها فيعتق كله . واما الاخران كل واحد منهما يفتق في
 دون حالين فيعتق ثلثة وعن ابي يوسف رج في رواية اخي يفتق من الاول والاولى
 من كل واحد منهما نصفه . رجل عالج جارية فيمادون الفرج فانزل فاختبها لحيات
 ماوه في شهر فاستدخلته فوجها فطلعت عن يمينه رج في الولد الولد وتيسر الحارة ام ولد

٢٣٤
 وذكر في الأصل امه ولدت في ملك رجل ثلثة اولاد في بطون مختلفة فالتحق
 المولود احدثهم قال ان ادعى الاصغر بنيت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الآخرين عند
 الكل وان ادعى الاكبر بنيت نسب الاكبر منه والاولا والاصغر بمنزلة الام ليس له ان
 يثبت نسبهما منه فعندنا دعوى الاكبر يكون نفيا للآخرين ودلالة لان الاقرار
 بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الاكبر بالدعوى والسكوت عن الآخرين
 بمنزلة النفي ولد ام الولد ينفي من غير لعان وقال زفر رحمه الله دعوى الاكبر يكون
 دعوى لكل رجل باع ام ولد والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعاه المشتري
 فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينفعه فان نفاه البائع يثبت نسبه
 من المشتري استحصانا ولا يكون حوالا ان المشتري اذا كان يعلم انها ام ولد لا يكون
 مفزورا ولو لم يعلم المشتري انها ام ولد كان الجواب كذلك الا ان ههنا اذا نفاه
 البائع وادعى المشتري كان حوالا ان المشتري اذا لم يعلم يكون مفزورا وولد المفزور
 رجل اشترى حارية فظهر بها جمل بعد ايام فخاصم البائع في ذلك فقال له البائع
 اسكها فان ثبت الحمل فهو مني واخر البائع غلامه او كليله ليرد الثمن على المشتري
 ويقبض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فاسقطت سقطا استبان خلقه
 لاقل من مائة وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان اسقط يكون من البائع
 دونه ونصير الجارية ام ولد لصيرد الثمن على المشتري لانها اذا جاءت بسقط استبان
 خلقه ظهر انها كانت حاملا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يتم لاقل من مائة
 وعشرين يوما فيثبت نسبه من البائع رجل قال ان كان في بطن جارية غلام فميت
 وان كانت جارية فميتت مية فولدت ولدا لاقل من ستة اشهر ذكر عصام روح انه ثبت
 نسبه منه غلاما كان او جارية لان الانسا لا يعلم في بطن الحامل امرأة الحواجا

بولد فتفاد لا عن القاضيه بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان تفاد في مدة قهره بعد الولادة
 ينقطع نسب الولد وان تفاد في مدة بعيده لا ينقطع . وأبو يوسف ومحمد ربح ^{البهية} قدام المدة
 بأربعين وقال بعد الأربعين لا ينقطع نسب الولد وقبله ينقطع وأبو حنيفة ربح فوض
 ذلك الى رأى القاضيه ولم يقدر ذلك . رجل ^{عني} بولد المنكوسة فسكت ثم تفاد بعد ذلك
 لا يصح نفيه . وكذلك في ولدا الولد فالسكوت عند التهنئة فيهما يكون قبولا للولد في
 ولد تجارية لا يكون قبولا . رجل في يديه مال زعم انه ورثه من امرأة كانت له وسمى تلك المرأة
 ثم اقر هو لرجل انه اخ تلك المرأة فقال للمقر له اخاها وليست انت بنوع لها قال ابو يوسف
 يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف للاخ المقر له الا ان يقيم الاخ البينة انه اخ
 تلك المرأة وقال ذفرج المال كله للاخ الا ان يقيم الزوج البينة على انه زوجها . وهذه ثلاث
 مسائل احدهما هذه . والثانية مجهول النسب في يد مال فقال ورثته من اخيه وهو فلان
 ثم اقر بعد ذلك باخ لا ينام فقال المقر له انا ابن فلان الميت وانت لست بابن له قال ابو يوسف
 المال بينهما نصفان وقال ذفرج المال كله للمقر له . والثالثة امرأة اقرت انها ورثت
 هذا المال من زوجها فلان ثم اقرت باخ لزوجها فقال الاخ انا اخ وليست انت باخ له
 قال ابو يوسف ربح للمرأة الربع والباقي للاخ فقال ذفرج المال كله للاخ ^{المراة} اذا قامت
 البينة على النكاح . رجل ادعى على ميت دينا بحضرة وارثه وهو يقر انه ليس في يد الوارث ^{مال}
 فانه يسمع دعواه . ولو اقام البينة على ذلك قبلت بيئته وان لم يكن له بينة كان له ان ^{يخلف}
 الوارث على العلم بالدين كذا ذكر المحصاف مع . وكذا لو كان المديون مات ولم يترك مالا
 في يد وارثه فان الوارث يكون خصما للمدعى الدين ويقبل بيئته ويقضي بدينه حتى
 يظهر للميت مال اخذ صاحب الدين . ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت جان
 رجل مات وترك اخوين فافرا احدهما باخ ثالث وانكر الآخر قال علماء نازح ياخذ المقر ^{له}

من الميراث ما في يد ^{٢٣٢} وقال ابن أبي ليلى ربح يأخذ ثلث ما في يد رجل مات وترك القادى رجل على الميت الف درهم واقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر ادعى على الميت الف درهم وانكر ودفعت البينة وصدره القاضي له بالالف فان الثاني يأخذ من القاضي نصف ما في يد ^{٢٣٣} ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض واكثر البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعى ^{ذلك} من الدين ولو ادعى رجل اجنبى على الميت الف درهم فصدقه بعض الورثة وكذب به البعض ذكر في الكتاب انه يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقران الدين مقدم على الميراث وقال الفقيه ابو الليث ربح عندي يأخذ من المصدق ما يحصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن ابي ليلى ربح وقال هذا عدل واحسن رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما ان لا بينهما على هذا الرجل الف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر انه كان من قرهن واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف مائه وليس لاحدهما ان يشارك صاحبه فيما قبض ^{٢٣٤} رجل له تسعة اولاد اقرضه صوته مجوز اقراره ان الخمسة من اولاده فلان وفلان وفلان وذكر اسمهم عليه الف درهم ثم مات وانكر سائر الورثة ذلك فشهد الشهود على اقراره بذلك وقالوا لا نعرف الا اولاد الذين اقربهم لانهم ما كانوا حاضرا وقت الاقرار قالوا ان اقر سائر الورثة باسماى هؤلاء يثبت المال بشهادتهم وان انكر واقام المدعون البينة على انهم يسمون بالاسماى اليه ذكرها الشهود يقضيه لهم بذلك اذا لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسماى رجل مات وترك ما لا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان المورث وهب منه في صحته وقبضه وبقيت الورثة قالوا ^{كان} ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان اقاموا البينة فالبينة ^{بينة}

٢٢٣

من يدعي الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير . وذكر النسيغ في الفتاوى امرأة
 ماتت وخلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج بينهما مبيت
 منه في عصمتها وادعى الورثة ان الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج
 لأنه سكر واستحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون
 القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية
 لانهم تضاد قواعدا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قوله
 من ينكر السقوط ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث ان يحال الى اخر الإوقات
 فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل

اذ اغزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه أما ان اذن لها بالغزل فغزلت أو نهها
 عن الغزل فغزلت . أو لم ياذن لها ولم ينهاه فغزلت . ولم يقتل الزوج شيئا لها . أو لم يعلم
 بغزلها . فإن غزلت بأذنه فهو على وجهه . أما ان قال لها اغزلي لي . أو قال لها اغز
 لنفسك . أو قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك . أو قال اغزليه ولم يذكر شيئا فقولوا
 الاول يكون الغزل للزوج لأنها غزلت قطنه بأذنه لاجله فيكون له ولا شيء لها
 على الزوج لأنها تبرعت بالغزل . وأن قال لها اغزليه بكذا وسمى لها اجرا معلوما
 جاز ويكون لها الاجر المسمى . وأن سمى اجرا مجهولا كان الغزل للزوج ولها اجر مثلها
 كما في مسائل الاجارات الفاسدة . وأن اختلفا فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج
 بغير اجر كان القول قول الزوج مع اليمين لأنها تدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون ^{القول}
 للزوج . هذا اذا قال لها اغزلي لي . وأن قال اغزليه لنفسك فغزلت كان الغزل ^{لها}
 ويكون ذلك هبة للقطن منها . وأن اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه ^{لها}
 وقالت لا بل قلت لغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين لان الاذن مستقلا

من جهة والظاهر شاهد له فان العادة ان المرأة تغزل قطن الزوج لاجل التزويج ^{تحت}
قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل الا غزلت
للزوج ببعض الغزل فيكون في معنى تغيز الطمان ويكون الغزل للزوج لانه صاحب اصل
وهو القطن وهو كما لو دفع غزلا لاطناك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون ^{حسب} لهما
الغزل. وان قال لهما الغزليه ولم يذكر شيئا فادعى الزوج انها غزلت له كان القول قوله
لا يطلب منها التبرع وانكر الاجارة وهبه القطن. هذا اذا غزلت باذن الزوج
فان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لهما وعليها للزوج مثل قطنة كن
غصب خطئة فطنها عندا بيمينه رج يكون الدقيق للغاصب وهو ضامن
للخطئة. وان لم ياذن لها ولم ينهاه عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع القطن
كان الغزل لهما وعليها مثل القطن لان الظاهر انه اشترى القطن للتجارة لا للغزل
فصير غاصبه كما لو غزلت بعد النهي. وان كان الزوج جاء بالقطن الى بيت ^{البيت} لاجل
كان الغزل للزوج لانها غزلت باذنه ولا اجر لها الا انها متطوعة كما لو خبزت مزوقيق الزوج
او طبخت القندل لان الزوج وعمره يبيع ربح في المنتقى ^{حسب} ويشتري قطنا وامر
امرأة ان تغزل فغزلت كان الغزل لهما ولا ينفق عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته
فاكلت وروى هشام ربح في النواذر اذا غزل قطن الغريم اختلعا وقال صاحب ^{القطن}
غزلت باذني والغزل لي وقال الاخر غزلت بغير اذنيك والغزل لي كان القول قول ^{حسب}
القطن لان اصل وان كان عدم الاذن الا انه ظاهر فهو يبيد بهذا ^{يسحق} الظاهر ان
قطن غيره فلا يقبل قوله. وعز الشيع الامام ابي بكر محمد بن الفضل ربح رجل
اشترى قطنا وجوز قال تغزلي امرأتك واحدتها الى المرأة اخبرها قطنا فغزلت ^{المراة}
ونسجه ببعضها كبا سائمت المرأة لمن يكون الغزل والكر باس قال ^{انت} ابنكا

هي التي دفتت القمل الى الحائك بغير امر الزوج فان الكرياس لو شقة المرأة وللزوج
 في مالها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وان كان الزوج هو الذي وضع
 القمل الى الحائك بغير امر المرأة فان الكرياس يكون للزوج وكان عليه غزل مثل
 غزله الذي غزلته من قطنها وان دفعا جميعا الى الحائك او دفع لمدحها بامر صاحبه
 كان الكرياس بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه . رجل في يده
 ارض لغيره اجرها فقال رب الارض اجريتها باجرى والاجر لي وقال الاجر عضبتها منك ولغيري
 فالاجر لي كان القول لرب الارض لانها اخطأت في بدل منفعه الارض والاصل ان بدل ملك الانسان
 يكون له . ولو كان الاجري في الارض اجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها
 ثم باجر وقال ذي اليد غضبتها منك وبنيت ثم اجرت فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية
 وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب البناء يكون للأجر وما اصاب الارض يكون لصاحب
 الارض لان الاصل ان البناء يكون للباني فلا يقبل قول صاحب الارض وان قال رب الارض
 غضبتا مني مبنية كان القول قوله وان اقاما البينة كان بينه الغاصب في ذكره في المشتق ولو قال
 الآخر غضبت منك الفاء وحجت فيها عشرة الاف وقال المقر له لابل امرتك به كان القول قول المقر
 ولو قال المقر له لابل غضبتني الف وعشرة الاف كان القول قول المقر ولو قال غضبت منك ثوبا
 وخطته بغير امر لك قميصا وقال المقر له غضبتني القميص قال بل امرتك بخياطته كان القول للمقر

باب دعوى الحائط والطريق

حائطين راين كل دار لرجل ادعى الحائط صاحب كل دار هذه السطحة على وجه . ان كان
 لاحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وليس للآخر عليه شيء فهو لصاحب الحائط
 عندنا وكذا لو كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر عليه هرادي او بوارى فهو لصاحب
 الجذوع . وان كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر ستره او عائط فالحائط المتنازع فيه

وهذا أسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة بمنزلة سفلى لولي عليه
 علواً ولا يؤمر صاحب السترة برفع السترة إلا أن يثبت بعد على الحائط استحقاق
 الحائط بالبينه في يؤمر صاحب السترة برفعها وأن كان لأحدهما على الحائط المتنازع
 فيه جذوع وللآخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع
 أولاً والماله بهذا الاتصال مدخله بعض انصاف اللبن هذا في بعض ذلك من أحد جانبي الحائط
 المتنازع فيه لأن الجانبين. وذكر الطحاوي أن صاحب هذا الاتصال أولاً بالحائط
 المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رج. وأن كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع
 فيه جذوع وللآخر اتصال ترتيب هذا الحائط فصاحب اتصال الترتيب أولاً بالحائط
 المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا في السترة. واختلفوا في
 تفسير اتصال الترتيب قال الكرخي رج تفسير مدخله انصاف اللبن من جانبي الحائط المتنازع
 فيه بجائطين لأحدهما والحائطان متصلان بجائطه بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى
 يصير مربعاً شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه أخذ بعض المشايخ رج
 وعمر بن يوسف رج تفسير اتصال الترتيب الذي به ترجح صاحب الاتصال على صاحب
 الجذوع اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمدخله انصاف اللبن بجائطين
 لأحدهما فاما اتصال الحائطين بجائط أخرى في مقابلة الحائط المتنازع فيه غير معتبر وعليه أكثر
 المشايخ رج منهم شمس الأئمة السرخسي رج فهو أولاً من صاحب الجذوع ولا يؤمر
 صاحب الجذوع برفع الجذوع لأن صاحب الاتصال استحقاق الحائط المتنازع فيه
 بنوع ظاهر فلا يستغنى به برفع الجذوع على صاحب الجذوع وبخلاف ما لو تنازعا
 في دابة ولا أحد على أحدهما وللآخر عليها مخلاة فإن تملكه يؤمر صاحب المخلاة برفعها أولاً
 وضع المخلاة على دابة الفرج حدث لا يتصور أن يكون مستحقاً في الأصل أما وضع الجذوع

على الحائط الغير قد يكون مستحقاً في الأصل بان كان مشروطاً في أصل الضميمة. وأما كان
لا حيزها على الحائط المتنازع فيه ستة واتصاله لا على وجه التوزيع وللآخر عليه مراد
ابو باري ولا شيء فهو صاحب السترة والاتصال من غير مدخله اضافة اللين جاز
فلا يعتبر. وأما فصل واحد المذيعين على الحائط المتنازع فيه ان ج من لبن او اجر فهو
بمنزلة السترة. وأما كان لاحدهما عليه مراد ابو باري ولا شيء للآخر فهو بينهما ولا
المراد ابو الباري. وأما كان وجه الحائط المتنازع فيه لا احدهما عيين او كان لاحدهما
عليه طاقات كان الحائط المتنازع فيه بين المذيعين في قول المجتهد مع ولا يرجح بذلك
احدهما. وفي قول صاحبه مع يقضي بالحائط لمن كان وجه الحائط والطاقات اليه
وأما كان لاحدهما عليه جذع واحد وللآخر عليه مراد ابو باري ولا شيء للآخر فهو
لصاحب الجذع. وأما كان لكل واحد منهما عليه جذوع الا ان جذوع احدهما
اكثر من جذوع الآخر فكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث لاختلاف
الروايات فيه. وذكر في المنتقى عن ابي يوسف رج اذا كان لاحدهما على الحائط المتنازع
فيه اجزاء وللآخر عليه اكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فان كان لاحدهما
عليه ثلاثة وللآخر عليه عشرون فالحائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع
جذوعه وانما اجعله بينهما نصفين اذا تقاربت او كان لصاحب الاقل اكثر من
نصف جذوع الآخر فهو بينهما. وذكر الحكم الشهيد مع في المختصر اذا كان لاحدهما
عليه عشر خشبات وللآخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا هو
ما ذكر في المنتقى عن ابي يوسف مع لان عدد صاحب القليل اكثر من نصف عدد صاحب
الكثير. وذكر في أصل لو كان لاحدهما عليه عشر اجزاء وللآخر عليه خمسة اجزاء
لكل واحد منهما ما في هذا قالوا الرد بذلك ان الحائط المتنازع فيه يكون بينهما عد

خشبات وللآخر ثلث فصاعدا يقضي بينهما نصفان اعتبارا لا دلي الجمع باقصاء
 واليه اشارة في صلح الاصل ولو كان لاحدهما جذع او جذعان دون الثلث و
 للآخر عليه ثلثة جذع او اكثر ذكر في الموازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث
 ولصاحب ما دون الثلث موضع جذعه قال وهذا استخسان وهو قول الجعفي
 وابي يوسف رح الخ قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما
 نصفين وبما كان ابو حنيفة رح يقول او لا ثم يرجع الى الاستخسان وذكر شمس ^{خسب} الاثمة السرخسية
 رح في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة
 فلكل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن
 هذه الخشبة والخشبتين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار
 ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها الاثر هو
 برفع الخشبة لان استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق به برفع
 الخشبة على صاحبها ووجه رواية الدعوى والصلح ان الاستحقاق باعتبار وضع
 الخشبة فيقضي لكل واحد منهما بملك ما تحت خشبته لوجود الضرف منه في ذلك
 الموضع وقال شمس الاثمة السرخسية رح لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات
 انه لا يما يقضي به من اصحابنا رح من قال يقضي به بالملك بينهما على احد عشر
 عترة اسهم لصاحب الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات
 حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو اتفد الحائط بقسمان ارضه على هذا قال

رج واكثرهم على ان يقضي به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة
فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم . وقال
بعضهم الحائط كله يكون ملكا لصاحب الخشبات ولصاحب خشبه والخشبتين
حق وضع الخشبة في ذلك الموضع . قال رج والصحيح ان ذلك الموضع يكون
ملكاً لصاحب الخشبة كما ذكر في الدعوى . ولو كان الحائط بين داري رجلين
كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضي بينهما نصفين فهو
المختار . فان كان جذوع احدهما اكثر فلاخوان يزيد في جذوعه حتى يكون مثل
جذوع صاحبه . قال مولانا رض وهذا اذا كان الحائط بمحتمل الزيادة فان كان لا
الزيادة ليس له ان يزيد . دائرة يد قوم في يد كل واحد منهما ناحية بعينها وفي
الدار درج معقوبانج سفلى الدراج في يد احدهم وعلى ظهر الدراج طريق للأخر
الى منزله فانه يقضي بالدرج لصاحب السفلى ولصاحب العلو طريقه على الدراج على
حالته ولو كان على راس الدراج روشن هو على منزل صاحب السفلى وهو طريق لصاحب
العلو اختصموا في روشن فالروشن كله لصاحب السفلى لان روشن بمنزلة
سقف السفلى لكن لصاحب العلو عليه الممر على حاله كما في المسائل المتقدمة . سفلى
بيت في يد رجل عليه علو في يد آخر انهدم السفلى وسقط كان جذوعه وبواريه
وهراويه لصاحب السفلى لان ذلك من سقف السفلى والظاهر ان كل من يبني
بيتا يجعله مسقفا ويكون لصاحب العلو ان يسكن على ظهره . دائرة يد رجل وعلوها
في يد آخر وطريق العلو في ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار
مع الساحة يكون لصاحب السفلى والعلو طريقه لصاحب العلو لان الساحة والسفلى
في يد صاحب السفلى فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسح الحطب والوضو

وادخال الدابة فاما العلو وطريقه في يد صاحب العلو فيكون ذلك له وان اقاما
 البيعة يقضيه لكل واحد منهما بما في يد الاخر ترجيحاً للخارج على ذي اليد فما في يد ذي اليد
 خص بين دارين قطعه للاحدى الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعى الخضم
 قال ابو حنيفة رح يقضيه بالخضم بينهما نصفين وقال صاحباه رح يقضيه لمن الير القوط
 . هو كما قلنا في الحائط بين دارين كل واحد منهما يدعى غيره . ووجه الحائط او الطاقان
 الى احدهما . حائط سفله لرجل وعلوه للاخر فاراد صاحب السفلى ان يهدم السفلى لم يكن
 ذلك عندهم . وان اراد صاحب السفلى ان يفتح فيه بابا او كوة او يدخل فيه جدارا
 لم يكن له قبل ذلك ليس لصاحب السفلى ذلك في قول ابو حنيفة رح الا ان يرضى به
 صاحب العلو . وقال ابو يوسف ومحمد رح له ان يفعل ذلك اذا كان لا يضر لصاحب
 العلو . فاما كان شيء من ذلك يضر لم يكن له ان يفعل وكذلك ليس ان يحفر في سفله بئرا
 وكذا لو اراد صاحب العلوان يحدث على علوه بناء او يضع عليه جذوعا او يشرع فيه
 كنيفا لم يكن له ذلك في قول ابو حنيفة رح اضر بالسفل ولم يضر . وعندهما ان اضر بالسفل
 يمنع منه وان لم يضر لا يمنع زققة لا مسند لها فيها دور وخمسة قروورهم في الزققة
 فرفع احداهم سقفها وادعى ان السقف له وادعى كل واحد منهم انه له فاما كان طريق
 السقف الى ملك احداهم او مشغول بمتاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله
 مع يمينه . وان لم يكن طريق السقف الى ملك احداهم ولا كل من مشغول بمتاعه فهو
 جميعا لكل واحد منهما ان يجعل الاخر على نصيبه عند عدم البيعة ^{البيعة} وياهم اقام
 فهو له وان اقاموا جميعا يقضيه لهم لكل واحد منهم بما في يد غيره . وعن محمد رح دار
 الى جنب بعض بول فبنى صاحب الارض ارضه واما ان يلزق حائطه بجائط
 الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظر ان الزققة بالدار بحيث لو سقط

حائط الدار لا يسقط حائط الثاني كان لصاحب الأرض ان يلزقه حائطه به وان كان
لوسقط حائط الدار يسقط حائط الثاني لم يكن لصاحب الأرض ان يلزقه بحائط
الدار. وان كان اصل حائط الدار ذراعين واعلاه شبرا لم يكن لصاحب الأرض ^{بيني}
ويلزقه بالدار وسياتي احكام الحائط المشتمل في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى

باب اليمين

رجل ادعى على رجل مالا فانكر المدعى عليه وطلب المدعى من القاضي ان يجعله ^{يقول}
القاضي للمدعى الك بينه فان قال نعم لم بينه حاضرة في المصلح في مجلس القضاء وطلب
من القاضي ان يجعله فانه لا يجعله في قول ابي حنيفة رج وقال ابو يوسف رج يجعله
واضطربت الروايات عن محمد رج والمختار فيه ان القاضي ان كان مجتهدا ورأى
الميل الى قول ابي حنيفة رج لا يجعله وان مال الى قول ابي يوسف رج يجعله هو
كالتركيل بغير رضا الخصم بلا عذر من عرض او سفار ونحوه ان القاضي يحلف ^{فيه}
فيقضي بما اقضى اليه اجتهدا. وانه قال المدعى لا بينه ثم او قال شهودي غيب
وطلب من القاضي تخليفه يحلفه ولا يكر واليمين ولا يغلط وتفسير التخليط ان يقول
باسم الرحمن الرحيم يذكر من الصفات ما شاء وقال بعضهم ينظر الى حال المدعى عليه
ان عرفه بالصلاح لا يغلط بل يكتب في مذكر اسم الله تعالى ولا يذكر الصفة وان عرفه على
غير ذلك يغلط فيذكر الاسم والصفة ويبالغ فيه وقال بعضهم ينظر الى المدعى به
ان كان مالا خطيرا غلظ وان كان حقيرا لا يغلط وان اراد المدعى تخليفه بالطلاق او العتاق
في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق او العتاق ونحو ذلك
حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الراية فاذا اراد القاضي تخليفه
في دعوى للمال حلفه باسمه ما اشد المدعى عليك المال الذي يدعي ولا شيء منه لانه يحلفه

على الكل ويمكن أن يكون عليه بعض ذلك المال كله فيحلف ولا يبالى. وأما المدعى باستيفاء
بعض المال والمدعى عليه ينكر المال أصلاً يطالب المدعى برد ما أقر قبضة وكان ^{حظ} لا
هو الجمع بين الكل والبعض ولا يحلفه بالله ما استقرضت منه هذا المال ولا ^{غصبته}
لا ودعك إذا كان المدعى يدعى المال بذلك السبب لاحتمال الناس تعرض منه أو اغتصب منه
أو قبل منه الوديعة ثم رد عليه فلو حلف على السبب كان كاذباً في يمينه ولو أقر بالاستقرض
أو الغصب وادعى الرد أو القضاء عسى ينكر المدعى الرد أو القضاء فيأخذ منه المالك ^{نفاً}
فكان نظراً لهما بين فيما قلنا فيحلفه على ذلك الوجه سواء عرض المدعى عليه أو لم ^{يعرض}
إلا أن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ماله عليك ولا بملك المال الذي يدعى
ولا يثنى منه في الوديعة يحلفه بالله ليس في يديك هذه الوديعة التي تدعى ولا يثنى ^{منها}
ولا له بملك من منها لأن المدعى عليه لو كان استرهلك الوديعة أو دل ميارقاً ^{عليها}
لا يكون في يده ويكون ضامناً لها فيحلف عن يمينها قلنا. وعن أبي يوسف رجح أن المدعى
إذا ادعى ما لا مطلقاً يحلف على المال وإن ادعى ما لا بسبب يحلف على المال بذلك ^{السبب}
بالله ما استقرضت منه هذا المال أو باعته ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك إلا أن ^{من}
المدعى عليه للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه فإن الرجل قد يستقرض ما لا يتم ^{يكون}
ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده أو أجزأه فإذا عرضه على هذا الوجه فخ يحلفه
على الحاصل كما ذكرنا وبأخذ بعض المشايخ رجح وقال شمس الأئمة الحلواني رجح ^{ينظر}
الأجواب المدعى عليه دعوى المدعى أن أنكر المدعى عليه الاستقرض والغصب ^{نقل}
ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً يحلف على السبب بالله ما استقرضت ^{ضنت}
وإن قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يحلف على الحاصل ^{بالله}
ماله عليك ولا بملك هذا المال الذي يدعى ولا يثنى منه قال رجح هذا هو أحسن الأقاويل

ندي وعليه أكثر القضاة ولو أن رجلا ادعى على رجل أن يستهلك ماله وطلب التحليف من القاضي
 فإن القاضي لا يحلفه وكذا لو كان هذا شوكي وقد خان في البيع ولا ادري قد نزلت لا يحلف عليه
 لو قال بلغني أن فلان بن فلان أو صري ولا ادري قد نزلت وإن يحلف الوارث لا يحلفه الله
 لذلك وكذلك المديون إذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت أو قال نسيت قل
 وإن يحلف الطال لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلواني رح البهالة كما تمنع قبول البينة تمنع
 الاستحلاف أيضا إلا إذا اتهم القاضي وصي اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فإنه
 نظر للوقف واليتيم. رجل أعصب رصا أو دارا فارد المصوب منه استوفى ^{العصب}
 وأقام البينة على ذلك بعد دعوى صحيحة فقال المدعي عليه إنها وقف في يدي على
 خير معلوم وعجز المصوب منه عن إقامة البينة كان له أن يستحلف المدعي عليه فقول
 محمد رحمه الله لأن عند العقار يضمن بالعصب وعندهما لا يضمن فلا يستحلف ثم
 عند محمد رح انما يستحلف إذا أراد المدعي أن يأخذ القيمة عند النكول أما لو أراد أن يأخذ
 الضيعة والعقار عند النكول فلا يستحلف أيضا لأن المدعي عليه لما اقر بالوقف بصير
 وقفا باقراره فلا يمكن القضاء بها للمدعي عند النكول. قال الشيخ الإمام الزاهد
 أبو بكر محمد بن الفضل رح ينبغي أن يفتي بقول محمد رح ويقض بالقيمة عند النكول
 كيلا يمتثل بهذا الدخ لا سقاط البمين عن نفسه وكذلك رجل في يديه ضيعة يقول
 وقفها أبي علي وعلي أولادي خاصة وادعي أخوه أن أبانا وقفها علينا وعلي أولادنا
 أبدا وأراد أن يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف على أصل الوقف ولكن يحلف على ^{حصته}
 من الضيعة ولما ادعى ضيعة في يد رجل أنها له فقال ذواليد لابني الصغير فلان لا يستحلف
 المدعي عليه وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري أنها لابني الصغير فلان لا ^{يكون}
 للمدعي أن يحلف لأن اقراره تولده الصغير قد صح ولزم ولو استحلف فنكل لا يصح

نكوله فان قال المدعي ان هذه قناسته تلك داري باقراره لولده الصغير فيصير خلافا
 عنه النكول فهو على الخلاف. عند محاملا يستخلف كما في المسئلة الاولى وعلى قول
 محمد رح يستخلف فلان بكل يقضيه عليه بالقيمة لان عند محمد رح العقار يضمن
 بالغصب وكذلك بالجحود في رواية الحسن عز بن يحيى رحمه وهو اخيار شمس^{الائمة}
 الخوافي رح وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح باقراره لولده الصغير لا^{يسقط}
 عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسي رحمه اذا اقر للصغير يسقط عنه اليمين سواء
 كان الصغير ابنا له او لغيره. وكو قال المدعي عليه هذه الدار لا بنى الكبير الغائب
 فلان فهذا وما لواقر بذلك لا جنيتي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فتكل يدفع
 الدار الى المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك وصد فتركان له ان يأخذ الدار المسبق
 اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين يحلف فان بكل
 يدفع الدار الى المدعي فاذا بلغ الصغير فادعاه يدفع اليه فاما من فرق بين الولد^{الصغير}
 وبين الولد الكبير قال اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح^{اقراره}
 لزم وصار الملك لولده الصغير حكما فلا يفيد تخليفه لانه لو تكل لا يصح نكوله على^{الولد}
 الصغير. اما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تخليفه بعد
 ما اقر لولده الكبير لا ترى انه لو اقر لولده الصغير معين ثم اقر به لغيره لا يصح اقراره. ولو اقر به لولد
 الكبير لغائب اجنبي ثم اقر به لآخر قبل حضور الغائب صح اقراره للمالك لما قلنا رجلا
 فجاء رجل واحضر ابنه وادعى انه كان له على ابيه الف درهم وقد توفي وله عليه الف درهم
 قالوا ينبغي للغائب ان يسأل المدعي عليه هل مات ابواه ان قال نعم فحينئذ يسأله عن^{دعوى}
 المال فان اقر الوارث بالدين على موثقة صح اقراره وان كذب تساءل الوارث. ذكر في الكتاب
 انه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وان انكر هذا الوارث الدين على ابيه

فاقام الباقى بينه وبين الدين ويستوفى من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضاء
 على اليد الوثقة بالبيئة يكون قضاء على الكل . وان اقر هذا الوارث بالدين وكذب به
 سائر الورثة فلا يقضى القاضى عليه باقراره حتى تشهد هذا الوارث المزعوم حيل
 اجنبى بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء
 على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على ابيه بعد ما قضى القاضى عليه
 باقراره لا يقبل شهادته ولو لم يقم المدعى البينة بالدين واقر به الوارث في ظاهر الوارث
 يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه ابو الليث رح عندي لا يستوفى
 كل الدين من نصيب هذا الوارث وانما يستوفى منه قدر حصته ولو ان هذا الوارث
 لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعى عن اقامة البينة واراد تخليف الوارث فانه ^{يخلف}
 على العلم فان حلف اذ دعت عنه المحضومة وان نكل يستوفى الدين من نصيبه
 في ظاهر الرواية فان اقر هذا الوارث بالدين وانكروا وصول التركة اليه فان صدقه ^{المدعى}
 لاختصاصه بينهما وان كذبه المدعى يخلف الوارث على البتات بالله ما وصل اليك
 المال من جهة والدك فان حلف لا شئ عليه وان نكل يؤمر بقضاء الدين هذا اذا ^{حلفه}
 المدعى على الدين او لا ثم حلفه على وصول التركة اليه فان حلفه او لا على وصول التركة ^{اليه}
 فخلف ثم اراد ان يخلف على الدين فقال الوارث ليس لك علي يمين لا حتى لم اخذ شيئا
 من تركته الميت لا يلتفت القاضى اليه ويخلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين ^{ايك}
 لهذا المدعى لان وصول المال الى الوارث وتخليف التركة ليس بشرط لدعوى
 الدين على الوارث فان دعوى الدين يصح على الوارث وان لم يدع الميت مالا ^{بلا}
 لاحتمال انه لو قضى بالدين ربما يظلم للميت مال بعد ذلك من بضاعة او دين
 او دينة فلا يحتاج المدعى الى اثبات الدين . قال الفقيه ابو الليث رح كان الفقيه

بوجعفر ^{رح} يقول يقبل البيعة بالدين على الواثبات وان لم يكن في يده مال الميت ولا يستخلف
 قبل ظهور المال اما قول البيعة فلا نهما لو لم تقبل ربما تغيب المشهود ولو تمتعت في ذلك
 المال فقبل البيعة قبل ظهور المال لكان الفائدة ولا يستخلف قبل ظهور المال لانه
 اذا لم يكن في يده مال لو لم يستخلف في الحال فيستخلف عند ظهور المال فلا يحمل ^{المال} حلفه
 هذا اذا حلفه على الوصول ولا غيرا ^{ان} يحلفه على الدين او على العكس فان اراد تخليفه
 فقال المدعي عليه لم يصل الي من مال الميت شيئا ولا يمين لك على ذكر الخصاص ^{الخاص} فارجح ان
 لا يلتفت اليه الا ان يقول المدعي ان صدق في عدم الوصول اليه حلفه في الدين على ^{العلم}
 وان كذب به في عدم الوصول كان له ان يحلفه في عدم الوصول والدين جميعا الا انه
 في عدم الوصول يحلفه على البتات وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم ان هذا ^{ايك} على
 كذا وبه اخذ عامة المشايخ ^{رح} . ثم اختلفوا انه يحلفه مرة واحدة او يحلفه مرتين . قال
 بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين اليمين على العلم وبين اليمين على البتات كما
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود خيبر في حديث القسامة وقال بعضهم
 يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الاب شيئا ثم يحلفه بالله ما تعلم ان هذا
 على ابيك كذا لان الحكم هنا لا يتعلق باحد الاخرين فانه وان اقر بالدين لا يؤخذ منه ^{شيء}
 ما لم يثبت وصول مال الميت اليه بخلاف حديث القسامة . وعلى قول الفقيه
 ابي جعفر ^{رح} وهذا اختيار الفقيه لانه اليمين ^{اليه} رح ما لم يثبت وصول شيئا من مال الميت
 لما لا تكول ايا البيعة لا يحلف على الدين هذا اذا اقر المدعي عليه بموت الاب فان ^{انكر}
 يحلف على الموت ووصول المال اليه جميعا واحدة الا ان في الموت يحلف على العلم
 وفي وصول المال اليه يحلف على البتات . وقال عامة المشايخ ^{رح} يحلف مرتين
 على الموت ومرة على العلم فان نكل عن يمين الموت يحلف على الدين على علمه فان ^{حلف}

لم يكن عليه شيء. واقامات الرجل وتلك امرأة واولا زامطرا ولم يدع مالا طامرا فاجل
 وادعى على الميت ديننا فاحضر المرأة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح للمرأة
 في هذا كذا ثم اخبر قبل البينة عليها الاثبات الدين على الميت وان لم يكن في يدها
 وكذا لو كانت التركة مستغرقة بالدين. ذكر الخصاص ربح ان الوارث يكون خصما
 للمدعى ديننا على الميت. وذكر الخصاص ربح رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان والدي
 فلان بن فلان بن فلان الفلان مات ولم يدع وارثا غيري وله على هذا الرجل كذا في
 عند هذا الرجل كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عما ادعى وان اقر بجميع
 امر القاضي بفتح جميع ذلك اليه ولا يكون ذلك نصا حتى لو جاء الاب حيا احد المال
 من الغريم ثم الغريم يرجع على الكاذب بما اخذ منه ويؤنكر مدعى عليه في الاستدعاء ويؤنكر
 الابن واراد الابن ان يحلفه بالله ما تعلم ان فلان بن فلان بن فلان الفلان مات
 ولا تعلم انه ابنه. قال الخصاص ربح روي عن اصحابنا ربح انه لا يستحلف المدعى عليه
 بل يقر للمدعى انتم البينة على موت فلان بن فلان فلان وانك وارثه فان امتنع يحلف على ما ادعى من
 المال قال ربح وفيها قول آخر ان المدعى عليه يستحلف بالله ما تعلم ان فلان بن فلان بن فلان
 مات ولا تعلم انه ابنه فان نكل حلفه. ربح مدعى من المال الميت ولم يذكر الخصاص ربح صاحب
 واختلف للتأخرون فيه. قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي ربح ان الاول
 قول لا يخففه ربح والثاني قول صاحبيه ربح وقال بعضهم فيهم شمس الأئمة الحلواني
 ربح انه الصحيح هو القول الثاني ان المدعى عليه يحلف فان حلف على ذلك
 يحلف الابن باقامة البينة على وفاة ابيه وانه وارثه وان نكل المدعى عليه عن
 صراحة بالموت والنسب جميعا ولا يجعل القاضي الابن خصما في اقامة البينة على
 الدين وانما يجعله خصما في حكم التخليف على المال بالله ما الفلان بن فلان الميت

عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكون للينين أو كنيه
 يمين واحدة فهو على اختلاف الذي ذكرنا. جعل له على رجل الف درهم فأقر بها ثم
 أنكر أقراه بها هل يحلف على أقراه بالله ما أقرت له. هذا المال لخلف المشايخ ^{فيه}
 قال أبو نصر الدبوسي ر. ح. له أن يحلف بالله ما أقرت له بها. وقال أبو القاسم الصفار ^ح
 ليس له أن يحلفه على الأقار وإنما يحلفه على نفس الحق. وذكر شمس الأئمة الشريفي ر. ح.
 في شرح المحجل قال اختلف المشايخ ر. ح. في هذه المسئلة وإنما اختلفوا لاختلافهم
 أن الأقار هل هو سبب للملك. قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ر. ح. الأقار
 ليس بسبب واستدل بمسئلتين. أحدهما أن المريض الذي ليس عليه دين إذا ^{أقر}
 بجميع ماله لأجنبي صح أقراه ولا يتوقف أقراه على إجازة الورثة ولو كان تمليكاً لا ينفذ
 إلا بقدر الثلث عند عدم الإجازة. والثانية العبد المأذون إذا أقر لرجل بيمين
 في بلاء صح أقراه ولو كان الأقار سبباً كان تبرعاً من العبد فلا يصح قال مولانا
 مذكور في الجامع ما يؤيد هذا قال إذا أقر المسلم لرجل بيمين صح أقراه حتى يؤمر بالتسليم
 ولو كان الأقار تمليكاً لا يصح وكذا لو أقر لرجل بيمين لا يملكه يصح أقراه حتى لو ملكه
 المقر يوماً من الدهر يومه بالتسليم إلى المقر له ولو كان الأقار تمليكاً لا يصح لأن لا يملك
 تملك ما ليس بمملوك له. رجل ادعى على امرأة أنها أقرته فأنكرت المرأة نكاحه
 وقالت أنا امرأة هذا الرجل المحاضر فصدقها المقر له في ذلك قال أبو نصر الدبوسي
 ر. ح. يحلف المقر له على العلم بالله ما تعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعي نكاحها فإن
 نكل صار مقرراً فيحلف المرأة على البتات بعد ذلك فأنه نكلت فهي للمدعي وإن حلف
 انقطعت الخصومة وإن حلف الزوج المقر له فهي امرأة لتصادقها على النكاح
 ولا يحلف المرأة بعد ذلك لأنها الواقعة لا يسمع أقارها للمدعي فلا يفتن تخليفاً

وكان في البداية يبين المقام اسقاط اليمين عن المرأة . وجعل ادعى على رجل مالا فقام
 المدعى عليه ان المدعى ابرأه عن هذه الدعوى فتوهم المحاكم ان هذا اقرار من المدعى^{عليه}
 بالمال فخلف المدعى على المرأة فخلف أيخلف المدعى عليه بعد ذلك على المال ام لا قال
 الخصاف رح يخلف وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان المدعى^{عليه}
 يخلف وقوله ابرأه المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي
 ان يسأل المدعى الك بينة على المال فان اقام البينة على المال يخلف المدعى بعد^{ذلك}
 على البراءة وان لم يكن للمدعى بينة على المال يخلف المدعى عليه او لا على دعواه المال
 ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه نكره وان نكل حلف^{المدعى}
 على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار بفسخ شيء . قال هذه مسألة اخلف فيها
 المشايخ رح . قال المتقدمون من اصحابنا رح دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون
 اقرارا . وخالفهم فيها المتأخرون رح وقول المتقدمين اصح . وقال الشيخ الامام
 الاجل الاستاذ طهري الدين المرعيني رح ينبغي ان يخلف المدعى او لا على البراءة لان
 المدعى عليه يدعى عليه بطلان الدعوى ودعواه ينكل فتقطع الخصومة بينهما . قال
 في المسئلة اختلاف المشايخ رح اتفقت الروايات على ان المدعى لو قالا^{للمدعى} لا دعوى
 قبل فلان او لا خصومة قبل فلان يصح حتى لا يسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة
 ولو قال برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبق له حق في الدار . ذكر الناطق^{رح}
 لو قال لعبد في يدي رجل برئت من هذا العبد كان بريئا من العبد وكذا لو قال خذ^{حيث}
 من هذا العبد ليس له ان يدعى . ولو قال ابرأك عن هذا العبد يبق العبد
 وديعة في يده ويكون ذلك ابراء عن ضمان القيمة . رجل وهب ارضا من ميراث^{حيث}
 ابيه وسلم فجاوت امرأة الميت وادعت على المقوله ان الارض ارضها وان الوث

تعدوا للبركات وان الارض ممتلئة شئ وان الواهب وهب الارض بعد ذلك و
ادعى المو هو بطله ان القسمة كانت قبل الهبة ووقع الارض في قسم الواهب ^{لج} ^و
من اقامة البينة عليها ادعى وطلب يمين المرأة فحلفت له ان يحلف سائر الورثة
بعد ذلك. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ج ليس له ان يحلف ماثر
لان المرأة لما حلفت ظهر ان الهبة كانت في مشاع يحتمل القسمة فلم يصح فلا يحلف
سائر الورثة رجل ادعى عبدا في يد رجل فانكر المدعى عليه فاستخلف فنكل
فقضى القاضي عليه بالنكول ثم انه المدعى عليه اقام البينة فشهدوا انه كان
اشترى العبد من المدعى قبل ذلك فذكر في المنتق انه لا يقبل هذه البينة الا ان يشهد
بالشراء بعد القضاء ولوان رجلا اشترى عبدا ثم ادعى به عيبا فاستخلف البائع
فنكل وقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان البائع اقام البينة انه تبرأ من العيب
ثقل بيته. اذا ادعى البراءة بعد انكار الدين او ادعى القفوع من القصاص بعد انكار القصاص
يسمع ولا يسمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع في قول ابي حنيفة ر.ج ويسمع في قول
ابن يوسف ر.ج رجل ادعى على رجل انه يفتقر ما يطاله وشهد الشهود بذلك فان بيتوا طول
الحائط وعرضه جازت شهادتهم وان لم يذكر اقيمتهم ولا يشترط ذكر القيمة رجل
ادعى على رجل ان عبدا الصغير تلف عليه شيئا واراد ان يستخلف المولى كيف يتخلفه
يستخلفه بالله ما تعلم ان عبدا هذا استهلك كذا وبالله ليس له عليك شئ
من الوجه الذي يدعى. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ج مسائل اصحابنا
في النوادر مضطربة في هذا الفضل في بعضها يحلف على مقدس الدعوى وفي بعضها يحلف
بالله ماله عليك حق من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في اول
هذا الباب. رجل ادعى على رجل انك ضمنت لي عن فلان كذا ادعى فقال المدعى عليه

ليس الله على ثبوت المال ولم يقل من كيف ~~يخلف~~ ^{يخلف} بالله ماله عليك
من المال من العبد الذي يدعى قال ابو يوسف ربح ان عرض للقاضي يخلفه على
الحاصل ولا يخلفه بالله ما ضمته رجل مات وله على رجل الف درهم فقدم ^{الميت} ابن
الزير الى القاضي وادعى عليه الدين قالوا اجل للمغرم اجل ان يثبت الابن موت الاب
ان يخلف ماله هذا عليه شيء ويحل للوامث ان يخلف ان له على هذا الرجل الف درهم الوكيل
بالخصم اذا ادعى دينه الموكله على رجل واراد ان يخلف المدعى عليه فقال المدعى
عليه للوكيل احضر موكلك حتى يجمع كل ما يدعى علي لا حلف ليس له ذلك وكذا الرجل
اذا خاضع رجلا في شيء فقال المطلوب للقاضي ان هذا المدعى يريد ان تعابه مره يجمع دعواه
حتى انظر فيها قريبا يجاوزه واحلف فيما بنوجه على اليمين ما لو ان نحر القاضي عن الابن
احرم بذلك ولا يجبره . وقال الفقيه ابو جعفر ربح ان عرض القاضي المدعى بالتعت
امره حتى يجمع دعواه وان لم يكن كذلك لا يأمره وقال ابو نصر ربح اذا كان لرجل على رجل
دعوى متفرقة لا يخلفه القاضي على كل شيء بل يأمره حتى يجمع للدعوى ويخلفه مينا
واحدة . اذا حلف الحاكم المحكم رجلا لا يخلفه القاضي في ذلك ثانيا وان كان الحاكم ^{عنه} ثانيا
اذا اطلق المدعى يمين المدعى عليه في شيء فقال المدعى عليه اخرج كرامة حسابك لا تنظر
فيه فقال المدعى لا اخرج وطلب القاضي ان يخلفه قالوا ان امر القاضي بان يخرج
فهو حسن ولا يجبره كما لو طلب المدعى عليه من القاضي ان يسأل المدعى من اي وجه
يدعى على هذا المال ان سأل القاضي عن ذلك فهو حسن وان لم يبين لا يجبر القاضي على ذلك
فكذلك هذا . رجل ادعى مالا على رجل واخرج صكاً فيه اقوال المدعى عليه بذلك المال
للمدعى فقال المدعى عليه ان المدعى قد ردا قواني واراد ان يخلف المدعى على ذلك
كان له ذلك كما لو قال للرجل بعت مني عبداً هذا بكذا فقال المدعى عليه بعت ولكن

قلنا قلنا في البيع ببيع دعوة وله ان يحلفه على ذلك . عين في يد رجل ادعى ان له
 كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضى لاحدهما فكل وقضيه ثم اراد الآخر ان يحلف
 ان كان الثاني يدعى ملكا مطلقا ويدعى الشراء من المدعى عليه لا يحلفه الثاني
 لان ثالثة الضيف النكول ولو نكل للثاني بعد ما نكل للاول لا يصح نكوله للثاني على الاول
 فلا يبطل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعى عليه غصبا حلفه لانه لو نكل للثاني
 يضمن له القيمة فيحلفه . رجل ادعى دارا في يد رجل ولا بينه - للمدعى فاراد
 ان يحلف المدعى عليه على البتات فقال ذو اليد انه ورثتها من ابي وعلى
 الوارث اليمين على العلم فانما الحلف على العلم قالوا الذي باليد ان يحلف المدعى ما هو
 ما تعلم انها وصلت اليه من قبل ابيه فان حلف المدعى فبعد ذلك يحلف المدعى
 عليه على البتات وان نكل المدعى يحلف المدعى عليه بعد ذلك على العلم بالله
 ما تعلم انها للمدعى . سكة غير نافذة فيها دور ورقم ادعى رجل فيها طريقا فذكر
 احصاء السكة كان له ان يحلفهم ان لم يكن فيهم ايتام صغار او وقف فانما
 واحد منهم سقط اليمين عن الباقيين وان نكل هذا الواحد حلفنا الباقون وان كان فيهم
 صغار او وقف فلا يمين عليهم . رجل مات وادعى بعض ورثته لايهم على رجل ديننا .
 واستحلفه فحلف ثم حضر وارث اخ لم يمس للثاني ان يحلفه لان الوارث قائم مقام
 المورث والمورث لا يحلفه الاخر . رجل ادعى على عبده محجورا عليه مالا بالاستئمان
 قال الفقيه ابو جعفر رح ليس له ان يذهب بالعبد لآباب القاضى غير ان البولي
 لما فيه من شغل العبد عن خذ من المولى في تلك الساعة ولكن لو وجد في مجلس القاضى
 كان له ان يحلفه . رجل ادعى على ميت ديننا فاحضر وارثا واحدا فانكر فاستحلف
 على العلم فحلف ثم اراد المدعى ان يستحلف وارثا اخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون

باليمين ولا تباثورت يستخلف على العلم وربما لا يعلم الأول بد من الميت ويعلم
 الثاني. رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها سيئة فخاف انه
 لو اف بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل ويطلبه بالالف حالة فالحيلة له في ذلك
 ان يقول للقاضي سله انها مؤجلة او معلقة فان سألها فقال هي حالة وطلب
 ملكه عليه كان للمدعى عليه ان يحلف بالله ماله على الف التي يدعى ولو حلف بالله
 ماله على اذا اؤ هذه الالف التي يدعى كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الف حالة وهو
 معسر لا يسعه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق
 ليس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق ولو كان عليه الف مؤجلا فحلف
 بالله ماله اليوم قبله حتى قالوا ان لم يكن من قصده اتواء مال المدعى وانما يريد بهذا
 دفع المطالبة ترجي ان لا يكون به بأس ولا ينبغي للقاضي ان يكتفي بهذا اليمين بل يحلفه
 ماله قبله شيء قال الفقيه ابو الليث رج هذه المسئلة دليل على ان قول المدعى عليه
 ماله قبله اليوم حتى لا يكون منه اقرارا بالمال اذ لو كان اقرارا امر القاضي باداء المال
 وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمال ولو كان عليه دين فانكر وحلف بالله ليس له على شيء
 وحرر لسانه بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف واشار بصبغة
 لا رجل غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حاشا ديانة ويكون حاشا قضاء حتى لو كان
 يمينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء. ولو كان على رجل دين وبه رهن فخاف المدين
 ان يوافق بالدين ربما ينكر المدين الرهن فيأخذ منه الدين يقول المدين للقاضي سله
 انه يريد على الغائبها رهن او ليس بها رهن يسأله فان قال بها رهن وقع الامن عن رهنها
 الرهن وان قال ليس بها رهن كان له ان يحلف بالله ليس له على الف ليس بها رهن
 اذا ادعى رجل على رجل الف فانكر وحلف بالطلاق انه ليس له على شيء او حلفه القاضي

بالطلاق على قول بعض السامع بخ تطلب المدعى ثمان المدينى ثمان المدينى ثمان المدينى
 المشهود بان المدعى اقرضه الفاقيل اليمين وقضى القاضى بالمال لا يقع الطلاق ^{لأنه}
 لأن له ثمة وثقضى القاضى بالمال ذكره الجامع انه يقع الطلاق وهو قول محمد بن
 ادعى عليه ميت دينا وقد م الوصى له القاضى فجد الوصى طلب المدعى من القاضى يمين
 لا يحلفه القاضى لان فائدة التحليف هو النكول ولو اقر الوصى بالمال لا يصح اقراره على
 فلا يحلفه الا ان يكون الوصى وارث الميت فيثبت له ان يحلفه لانه لو نكل حتى
 يصير مقرا يلزمه المالة في نصيبه المدعى عليه اذا استك ان المدعى صادف رفعه
 ام كاذب لا ينبغي له ان يحلفه فان طلب المدعى يمينه ولا يرغب في الفداء فان كان اكبر
 رأى المدعى عليه ان المدعى صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وان كان اكبر
 رايه انه مطلق في دعواه وسعه ان يحلف رجل ادعى على وارث رجل مالا واخرج صكا
 باقرار المدعى عليه بالمال فادعى الوارث ان المقله قدمه باقراره وطلب من المدعى
 على ذلك كان له ان يحلف لانه ادعى عليه مالا واقربه يبطل دعواه ولو قال الوارث
 فلا فلك الميت تلجوه قال بعضهم له ان يحلفه لانه لو نكل تبطل دعواه ولو ادعى
 ان المقر كان كاذبا يافى اقراره لا يقبل ذلك منه رجل ادعى على امرأة محبرة او على مريض
 وطلب يمين المدعى عليه ذكر الخصاف رح ان القاضى يبعث امينا او اثنين معه
 شاهدين يستحلف المدعى عليه وذكر في المتن فيه خلافا على قول ابى يوسف يبعث
 امينا يحلفه وقال ابو حنيفة رح لا يبعث فيفوض ذلك الى رأى القاضى فلو ان القاضى
 بعث امينا يحلفه فجاء الامين وقال حلفته لا يقبل قوله لا يشاهد رجل توجه
 عليه اليمين فقال ان المدعى حلف في هذه الدعوى عند قاضيه بله كذا وطالب من اللد
 على ذلك حلفه القاضى بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعى عليه فان

كان له ان يحلف المدعى عليه على المال فان قال للمدعى عليه ان المدعى قلاه على حق
 لذلك عند القاضي فليكن ذلك ثم خرج من دعواه وبراءة فطلب من القاضي تحليفه قلاه بعضهم
 لا يحلفه القاضي هنا لان دعواه الابرأ لم يصح فلا يستوجب اليمين بخلاف المسئلة
 الامثلة . وقال الشيخ الامام شمس الامنة الحلواني رح هذا والاول سواء والا
 ان له ان يحلفه . رجلا اشترى من رجل عبدا ثم ادعى به عيبا ان قال المشتري ^{شهو}
 حضور لا يجبر القاضي على نقد الثمن وان قال المشتري شهودي غيب يستهلف
 البائع فان حلف البائع يجبر القاضي المشتري على نقد الثمن وان نكل يقضي بالعيب
 اذا شهد الشهود على رجل بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم ان الشهود ادعى
 ان الشهود قد رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا يسمع ^{دعواه}
 ولا يحلف الشهود ولو اقام البينة على ذلك لم يقبل بينته وان ادعى رجوعهم عند
 اخوان لم يدع قضاة القاضي رجوعهم لم يسمع دعواه ايضا وان ادعى انهم رجعوا عند فلان
 القاضي وان ذلك القاضي قضى رجوعهم سمع دعواه ولو اقام البينة على ذلك قبلت
 بينته وان لم يكن له بينة كان له ان يستهلف الشهود لان رجوع الشهود
 عند قاض اخر يصح كحال رجوعه عند القاضي الذي قضى بشهادتهم . المدعى عليه
 اذا كان اخر من وطلب المدعى يمينه انه يحلفه وصورة التحليف ان يقول له
 القاضي عليك عهدك الله وميثاقه ان كان كذا فاذا اوى براسه بنعم يصير حالفا
 ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا لانه لو اشار براسه بنعم في هذا الوجه يصير
 بالله ولا يكون حالفا رجلا ادعى على صبي ماذون مالا فانكر اخلفوا فيه قال بعضهم
 لا يحلف لانه لا حث عليه فاما يلزمه المال اما بالبينة او بالاقرار وذكر الفقهاء
 انما يشترط ان يحلف في قول علماء شارب قال عليه نأخذ لان الماذون ^{اليمين} يمتنع

المكاذبة كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في الجاهلية ولهذا يبيع القالة ^{في الجاهلية} ويحلف
 باليمين الصبي قالوا يجوز ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ^{رح} لا
 لان فائدة التحليف النكول وعند النكول بذل والصبي لا يملك البذل وعند
 صاحبه ^{رح} يحلف لان عندهما النكول اقرار وهو من اهل الاقرار وذكر شمس الامنة
 السرخسي ^{رح} في شرح كتاب الاقرار انه يحلفه عند الكل اذا اشترى من رجل بانه
 ثم ادعى على البائع انه اقاله البيع وهو كاذب في دعواه فحلف البائع فنكل وقصر عليه
 بالاقالة ينكوله ففقد قضاؤه باطنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف ^{رح} الاول
 يحلف للبائع وطئها عندهما وعلى قول محمد وابي يوسف ^{رح} الاخر لا يحلف له وطئها ^{على}
 الخلاف المعروف في قضاء القاضية بشهادة الزور في العقود والفسوخ ^{رجل}
 ادعى عينا في يد رجل اثر لي وانك قد اقررت لي بهذا فاقام المدعي عليه البينة ان
 قد استغوب من كان ذللم في فعاله عوى المدعي لان الاستغواب اقرار منه بالملك
 للواهب فصار كما لو اقام ذي اليد البينة على اقرار المدعي ان ملك ذي اليد ^{اقل}
 كل واحد منها البينة على اقرار صاحبه له بالملك تهاوت البيئات ويبقى لذمت ^{اليد}
 واذا اقر رجل انه وهب هذا العين لفلان وقبضه منه ثم ادعى انه لم يقبضه منه ولم
 اقرت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف ^{رح}
^{رح} في المزارعة انه لا يحلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد ^{رح} ويحلف في قول
 ابي يوسف ^{رح} وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا ايضا اقر كما لو قبض الثمن
 من المشتري وغيره ثم ادعى انه كان كاذبا في اقراره او اقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى
 انه كان كاذبا فيما اقر به او اراد استخلاص المشتري بانه لقد نقدت الثمن ^{طلب}
 يمين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة باذن الواهب ^{ومحمد} على قول ابي حنيفة

ليس له ان يبع حلفه وعلى قوله ابي يوسف والشافعي رج له ذلك فذكر الخلاف
 في كتاب الاقرار. فاذا كان في المسئلة خلاف ابي يوسف والشافعي رج يفوض
 فلك على راي القاضيه والمفتي. رجلا اشترى من رجل جرابا هرويا فقبضه فوجد
 احد عشر ثوبا ثم اختلفا فقال البائع بعت منك هذا الجراب على ان فيه عشر ثواب
 بمائة درهم وقال المشتري بل اشتريته منك على ان فيه احد عشر ثوبا بما له
 درهم فطلب كل واحد منهما يمين صاحبه فان القاضيه يحلف البائع اولا
 بالله ما باع هذا الجراب على ان فيه احد عشر ثوبا بمائة درهم لان المشتري ^{عليه} يدعي
 بيع الثوب الزائد وهو ينكر فيحلف كحالوا نكر بيع الكل فان نكل يصير مقرا بما ادعى
 المشتري وان حلف رد المشتري المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع لما حلف ^{انتفى}
 بيع الثوب الزائد فيفسد العقد بينهما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري
 الاستحلاف على ثلاثة اوجه في وجه يستحلف عند لكل وهو القصاص والاموال ^{وجه}
 لا يستحلف عند الكل وهو المحم وهو في وجه اختلفوا فيه عند ابي حنيفة ج
 لا يستحلف وهي سبع مسائل ستة منها معروفة النكاح والرق الفسخ في اليلاء
 والملاء والرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغير اخذت الامتة على ^{ها} مولا
 انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولدا ومات الولد او ادعت
 انها اسقطت منه سقطا استبان خلقه وانكر المولى لا يحلف في قول ابي حنيفة
 رج وكذا لو ادعت امرأة الرجل انها ولدت هذا الولد منه وانكر الزوج وكذا لو ادعت
 للمولى والزوج بصبي وادعى انها ولدت منه واراد استحلالها لا يمين عليها في قول
 ابي حنيفة رج قالوا لا يحلف في احد وثلاثين خصلة بعضها مختلف في بعضها
 متفق عليه فمنها اذا ادعى رجل او امرأة على رجل انه قد فقه لا يحلف المنكر في قولهم

ومنها اذا ادعى الزنا لا يحلف وصيغة ذلك رجل جلف بعثني عبداً انه لا يزوجني ابداً فقال
 العبد الى القاضي وقال ان هذا جلف بعثني ان لا يزوجني ابداً وقد باعته الذي حلف عليه
 بعد يمينه وعقبت فانكر المولى الزنا فطلب العبد يمينه ذكر الخصاص ربح لا يستحلف
 بالله ما زنت بعد ما حلفت بعثني عبداً ان لا يزوجني فان نكل عن اليمين
 عنى عليه عبداً وان حلف لا يثنى عليه وذكر الخصاص ربح انه لا يستحلف بالله ما
 كما ادعى العبد وذكر النفيخ الامام شمس لا يثني السرخسي ربح الرواية محفوظة
 في الكتب ان القاذف اذا ادعى على المقدوف ان المقدوف فصدف في القذف وانه قد زنى واقام
 اليمينه على ذلك فلت بينه ويسقط عنه الحد وان لم يكن له يمينه واراد استخلاف المقدوف
 بالله ما صدق في ذلك القذف ليسقط الحد عن نفسه لا يستحلف المقدوف
 على ذلك ولا فرق بين المستثنين فان مقصود القاذف من هذا الدعوى استقاط الحد
 نفسه لا احباب الحد على المقدوف ولهذا لا يستترط عدد الاربعة في الشهود كما ان
 مقصود العبد اثبات العنق لا ايجاب الحد على المولى فصارت المسئلة روايتان
 قال شمس الامم المحلولة ربح الصحيح انه يستحلف المولى في مسئلة العبد وهو يغير العبد
 قاذفا مولا به هذه الكلام ذكر الخصاص ربح في ادب القاضي ما هو استشارة لا انه
 لا يصير قاذفا فانه قال وقد اثنى الذي حلف عليه ولم يقل انه زنى فخرنا عن ذلك
 وذكر في الحد ودرجل قد ف غير فقال رجل اخر للقاذف وهو كما قلت يصير الثاني
 قاذفا ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على النسب بالله ما زنت بعد ما
 بعثني عبداً هذا وما لا يستحلف فيه الحد والا ان في السرقة يستحلف المسارق
 وعند النكول بغيره عليه بالمال لانه ادعى عليه اخذ المال بجهة السرقة فيستحلف
 لاخذ المال وما لا يستحلف فيه النكاح لا يمين فيه في قول ابي حنيفة ربح سولو كان
 الدعوى

بين الرجل والمرأة وعند صاحبه يستخلف المنكر والفتوى على قولها ما فيه لتعقيم
 البلية وكيفية الاستخلاف عندهما انها اذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر
 الرعية عنها يحلف على الحاصل بالله ما هذا امرأتك بهذا النكاح الذي تدعي ولا
 عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هو
 يتخلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعيه وقيل على قول أبي يوسف رج يحلف على
 السبب بالله ما تزوجتها على كذا وكذا من الصداق كما هو اصله الا اذا عرضت المرأة
 قالوا ويحتمل ان يكون المذكور في ظاهر الرواية قول أبي يوسف رج ايضاً ومن فروع
 هذه المسئلة رجل ادعى على رجل ان المدعى عليه زوج ابنته فلانته منه وهي
 فانكر الاب وطلب المدعى يمينه اكانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستخلف
 الاب في قول أبي حنيفة رج لوجنتين احدى هاتين لا يرى اليمين في النكاح والثاني ان
 اليمين للنكول وعندنا اذا قرأ الاب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح اقاربه وعند
 صاحبه يستخلف الاب لانه لو اقر عليها بالنكاح يصح اقاربه وان كانت كبيرة
 وقت الخصومة لا يستخلف الاب عند الكل اما عند أبي حنيفة فليما قلنا واما عند
 فانها اذا كانت كبيرة كان الاب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يزوج عليه
 فلا يحلف يستخلف المرأة على دعواه عندهما رجلاً ادعى على رجل انه زوج ابنته
 فلانته على مائة درهم وانكر المولى عندهما يحلف المولى لانه لو اقر عليها بالنكاح يصح
 اقاربه فيسبححلف امرأة ادعت على زوجها انه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة
 العدة فانكر الزوج النفقة يحلف بالله ما عليك تسليم النفقة اليها الا اذا ادعت
 المرأة فقالت انه من اصحاب الحديث بمنع انه لا نفقة المبتوتة فلو حلف على الحاصل
 يحلف بناء على زعمه فيجعله الفاضل على السبب بالله ما طلقتها بعد الدخول امرأة

ان الخصم الذي التمسطة اخی وانكر الملتقط . والرابعة اذا ادعى بطلان حق الزوج
بان وهب الانسان هبة ثم اراد ان يرجع فيها فقال الوهب بطله انا اخوك وانكر الوهب
يستخلف الوهب . والحاصل انه اذا ادعى بسبب النسب مالا او حقلا زمانا كان القصر
اثبات ذلك الحق دون النسب فيستخلف عند الكل . رجل مات ولم يترك عصبة
وادعى رجل انه كان اعتقه وان له الميراث بحق الولاية وانكر سائر الورثة لا يمين
عليهم في قول ابي حنيفة رح . رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد اوصى اليك
ولي عليه دين فانكر المديعي عليه الايضاء واقرب بالايضاء وانكر الدين لا يمين عليه غدر
وكذا لو ادعى رجل على رجل ان فلانا وكلك بطلب حقوقه وكالته عامة فله على ^{كل} مو
كذا فهو والوصي سواء . رجل في يده دار او عرض او حيوان فقدمه رجلان الا القاضيه ^{ادعى}
كل واحد منهما انه اشتراه من ذى اليد بكذا فاق المديعي عليه لاحدهما بعينه انه باعه منه
وانكر الآخر فقال الآخر للقاضيه حلفت المديعي عليه لا انه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو انكر
للمديعي عليه دعواهما فحلف القاضيه لاحدهما فنكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه
فانه لا يحلفه وكذا لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها الا القاضيه فاقرب لاحدهما
وانكرت للآخر فقال الآخر حلفها لا لا يحلفها في قولهم وكذا لو انكرت المرأة دعواهما
فحلفها لاحدهما بعينه على قول ابي يوسف ومحمد ح فنكلت وقضى بها له لا يحلف
للآخر في قولهم . رجل في يده دار او عرض فقدمه رجلان الا القاضيه وادعى كل واحد ^{منهما}
ان صاحب اليد وهب له وسلمه اليه فاق لاحدهما بعينه وطلب الآخر مینه لا يحلف
وكذا لو حلفه لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه
عنده بالف درهم وانه قبضه واقرب به لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر
وكذا لو ادعى احدهما الرهن والتسليم والآخر الشراء واقرب بالرهن وانكر البيع لا يحلف

المشتري. ولو ادعى أحد هذين الرجلين الاجارة والاخر الشراء فافتر بالاجارة
 وانكر البيع لا يحلف المدعي الشراء ويقع له المدعى الشراء ان شئت تنظر حتى تنقضي مدة الاجارة ^{الرجل} وتلك
 وان شئت تقضي البيع. ولو ادعى أحد الرجلين الصدقة والعقبض والاخر الشراء فافتر باحد الامر
 لا يستحلف للثاني. ولو ادعى كل واحد منهما الاجارة فافتر لا حلفا وحلفا فكل ^{يحلف} لا
 للأخر. ولو ادعى كل واحد منهما ان العبد الذي في يده ذى اليد عبد غصبه منه ^{اليد} ذى
 فانكر عولها او افتر لا حلفا او حلفا لا حلفا فكل ^{يحلف} للثاني ولو ادعى كل واحد منهما
 ان امرأته الذي في يده فافتر لا حلفا فافتر للثاني ^{يحلف} بالله ماله عليك
 هذا العبد ولا قيمته هي كذا وكذا وكذلك الاعارة. رجل ادعى دارا في يده رجل
 وقال ان هذا الرجل اشترى دارا في موضع كذا ويبرحها ودها بكذا من الثمن وانا
 شفيع هذه الدار بداري تلازها فقال المدعى عليه ان الدار التي تدعى فيها
 الشفعة لا ينظر الصغير فلان فقال مدعى الشفعة انه يريد بهذا الاقرار دفع اليمين
 عن نفسه فيحلف له ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقير ابو جعفر
 انه يحلف ولا يسقط عنه اليمين بهذا الاقرار كما لو اقر لا جني او لولد كبير وقد مر هذا
 فيما تقدم. رجل مات فادعى رجلان الميت فلان او صير لي والى هذا الذي
 قدمته اليك فانكر الذي قدمه فسأل المدعى من القاضي بينه فان القاضي ^{يحلف}
 وكذلك الوكالة رجل امر رجلا بان يشتري له جارية فاشترى الوكيل له جارية فاشترى
 صحيحا ثم وجد الوكيل بالجارية عيبا فاراد ان يرد ها على البائع وهو كله غائب فقال البائع
 اني مؤكلك قد دفعه بهذا العيب واراد يمين الوكيل على وانه لم يكلمني لئيمينه امرأة
 بالغة زوجها وليها هو بكر فادعى الزوج انه زوجها بامرها وصاها فانكر المرأة لا يمين
 عليها في قوله لا يمينه زوج امرأته زوجها وليها من رجل وقبل النكاح عن الرجل اخبرني

^{٢٢٣}
 والذى على وكيل الزوج ثم انكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلانا في المتكاح وما وضعت
 يما الخربة والمراد من المرأة يمينه لا يحلف الرجل في قوله ايحيفه زوج رجل استضع
 جلا في شيء ثم اختلفا في المضموع فقال المستضع لم تفعل كما امرتك وقال الصانع
 فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل انك استضعفت
 لي في كذا وانكر المدعي عليه لا يحلف رجل ادعى على رجل ان عليه الف درهم باسم
 رجل يقال له فلان بن ملاق الفلاني وان هذا المال لي وان فلان بن الفلان الفلاني الذي
 المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في الصك وان الذي باسمه المال وكلين
 يقبض هذا المال والخصومة فيه ان صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤجر من يدع
 المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ
 من المدعي عليه ثم المدعي عليه يرجع على الاخذ وان انكر المدعي عليه جميع ذلك
 فاقام المدعي عليه على انه وكيل الغائب بقبض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك
 قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فانكر لا يسمع انكاره ولو اقر المدعي عليه بالمال
 وانكر الوكالة فاقام المدعي عليه الوكالة قال شمس الائمة الحلواني رح قبلت
 هذه البينة وكان له ان يستخلفه على المال في قولهم وصورة الضيف ان يقول
 بالله ما تعلم ان هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض هذا المال
 وقال بعضهم له ان يستخلفه على الوكالة في قول ابي يوسف ومحمد رح ولا يستخلفه
 في قول ايحيفه زوج فان نكل عن تعيين الوكالة يؤجر بدفع المال اليه ولا يكون ذلك قضاء
 على الغائب لان اقراره لا يكون حجة على الغائب ولو اقر المدعي عليه بالوكالة وانكر
 كان المدعي ان يقيم البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلفه باسم
 ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليان هذا المال الذي سماه المدعي وهو الف

ولا اهل منها وذكر محمد بن في الاصل في اول المسئلة ان المالك الذي باسم فلان بن
 فلان الفلانة ماله وقد وكلني فلان بالخصومة فيه وبقبضه وعن ابي يوسف رج
 انه لا يشترط ذكر التوكيل . واذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او وليا
 باله فتوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يد عمدا او قطع
 ابن صغير له عمدا او ادعى شجرة او جرحه يجب فيها القصاص فانك المدة على عليه كان
 ان يستخلفه ثم في كيفية التعليف في القتل روايتان في رواية تستخلف على
 الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبدا فلان ولا دم وليه فلان ^{قبلك}
 حتى يسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان
 بن فلان ولا هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجرة ونحو ذلك يحلف
 على الحاصل بالله ماله عليك فطع هذا اليد ولا له قبلك حتى يسببها وكذلك
 في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل
 يقضي عليه بالدية عند ابي يوسف محمد بن رج وعنده ابي حنيفة رج يحبس حتى يحلف ^{يقر}
 وان ادعى انه قتل ابنه خطا او وليا له خطا او قطع يد او شجرة خطا او ادعى شيئا
 فيه دية او ارش يستخلف بالله ما للفلان عليك هذا الحق الذي يدعى من الوجه ^{الذي}
 يدعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين لانه ادعى ما لا يفخلف على الماصل
 كما في ما مر الا موال وقال ابو يوسف رج كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في
 الخطا وما اشبه ذلك يحلف على السبب بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشجرة ^{ما شجرت}
 بهذا هذه الشجرة التي يدعى وكل جنائية يجب بها الارش والدية على المدعى عليه ^{يستخلف}
 كما يستخلف في القصاص امرأة ادعت على زوجها انه حلف بطلاقتها فلان لا يدخل
 هذا الدار فانه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجه اربعة ان ابن اليمين و ^{الرجل}

بجميع ما قبل الطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على المحاصل
 بالله ما حدثت المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعت وان اقر باليمين وانكر الدخول
 بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذا الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقر بالدخول
 في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا ان لا يدخل هذا
 الدار قبل ان يدخلها. وكذلك هذا في العتق اذا ادعى المملوك انه حلف بعتقه ان
 لا يدخل هذه الدار فان عرض المولى والزوج للقاضي الا ان يحلف القاضي على السبب
 بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا قبل ان تدخلها رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان
 ابي فلان بن فلان الفلان مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا الرجل الذي
 قدمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سله عما ادعيت اجابه القاضي لا ذلك
 فان سألته وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك امره القاضي بان يدفع جميع المال
 اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب وان كذبه المدعى عليه في جميع ذلك فقال
 المدعى للقاضي حلفه بالله ما تعلم انه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم
 ان فلانا مات قال الخصاص روي عن اصحابنا رحمهم الله انه لا يستحلفه لكن
 يقال للمدعى اقم البينة على وفاة فلان وانك ابنه فاذا اقامت البينة على
 ذلك فبعد ذلك احلفه على ما تدعى لانيك من المال ثم قال الخصاص روح فيها قول
 اخوانه استحلف على العلم كما طلب المدعى واختلف المشايخ روح فيه قال بعضهم
 منهم شمس الائمة السرخسي روح ما ذكرانه يحلف هو قول ابي يوسف ومحمد روح
 وما ذكرانه لا يحلف حتى يقيم المدعى البينة قول يحيى في روح وقال شمس الائمة الحلواني
 روح الصحيح انه يحلف قبل ان يقيم المدعى البينة فان حلف المدعى عليه يكلف
 الابن اقامة البينة على وفاة ابيه وانه وارثه وان نكل المدعى عليه يعسر

بالموت والنسب. ولو أقر المدعى عليه بالموت والنسب متهما وانكر المال لا يكون
 المدعى خصمه في حكم البينة على المال ويكون خصمه في التخليف على المال فكذا
 إذا نكل نيافته بعد النكول بالله ما فلان بن فلان الفلان عليك هذا المال. ولو
 دعوى الموت والنسب إذا حلف المدعى عليه بحلفه على العلم. ولو أن رجلا ادعى
 أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل بقبض
 العين الذي يحل في يده فإن صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين إليه
 ولا يؤمر بدفع العين لأن الأقرار بحق قبض العين للوكيل أقرار بحق القبض في مال
 الغير حال قيام صاحب العين فلا يصح إقراره بمجالاته ما لو تقرر لوارثه وإن أنكر المدعى عليه
 الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رح يحلف بالله ما أعلم أنه وكيل فلان بن فلان
 بقبض الدين الذي له عليك كما يحلف لأجل الوارث وبسوى بينه وبين
 الوارث. وقال شمس الأئمة السرخسي رح إذا أنكر الوكالة لا يحلف على الوكالة
 فيقول إني غيبه. ولو كان المدعى ادعى أن فلان بن فلان العلاء في مات وأوصى إليه
 بقبض الدين الذي له على هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فإن صدقه
 المدعى عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين إليه كمل في الوارث
 بخلاف الوكالة فإن تمه لا يأمره القاضي بدفع العين إلى المدعى لأن القاضي يملك
 نصيب الوصي ولا نصيب الوكيل على الغائب وإن كذبه المدعى عليه يحلف على العلم
 بالله ما أعلم أنه أوصى إليه. ولو ادعى رجل عينا في يد رجل ابنه ولم يملكه اشترا من
 فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فإن القاضي لا يأمره بدفع المال إليه
 لأنه لو أمر بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والبيع بأقرار من اليد
 وهذا لا يجوز ولا وجه إلا أن يقضيه بالملك بغير سبب لأنه قضى بخلاف

ما يدعى. أما القضاء والوارث والوصي لا يكون قضاء بزوال ملك البيت وملك الحائض
 ولو ادعى انه اشتراه من فلان وان فلانا وكله بقبض هذا المال منه كان له ان ^{يخلف}
 المدعي عليه على الوكالة. رجل ادعى في دار رجل طريقا واقام البينة فشهد الشهود ان له
 طريقا هذه الدار جانت شهابا قدام وان لم يجد والطريق. قال شمس الأئمة الحلواني
 شوش محمد ربح هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات بقول الشهادة
 وان لم يجد والطريق في ذكر في بعضها انها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم
 الدار وفي مؤخرها وبذلك طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في الروايات
 انها تقبل وان لم يجد والطريق محمول على ما ادانتهما واعلى اقرار المدعي عليه ^{بالطريق}
 لان الجهالة لا تمنع صحة الاقرار فاذا ثبت اقراره يؤمر بالبيان. وذكر شمس الأئمة ^{في}
 ربح الاصح انها تقبل وان لم يذكر ولموضع الطريق ومعداره لان الجهالة انما تمنع
 قول الشهادة اذا تعدر القضاء بهما دحما لا يتعذر ما عرض الساب العظمي جعل مكانا
 لمعرفة الطريق قال وان محمد ارج ذكر في بعض النسخ وان لم يجد والطريق فذلك
 اجوز للشهادة يعني انفذ ومعنى ذلك ان الطريق عند بعض العلماء ربح ^{بسيطة} مقدار
 اذ ربح ما ذابن الشهود مقدار الطريق وما يذكر الشهود مقدار الطريق اقل من ^{بسيطة}
 اذ ربح او اكثر والقاضي يميل الى مذهب بعض العلماء ربح فيهم شهادتهم فكان
 ترك البيان اجوز. وذكر في بعض النسخ ان بينوا كان اجوز. وذكر في الكتاب لو ^{شهدوا}
 ان ابا ما هذا الطريق ميراثا لجانت شهادتهم وان شهدوا ان المدعي كان
 يربح هذا الطريق لا يقبل شهادتهم وان ادعى مسيل ماء في دار رجل وشهدوا
 بالمسيل ذكر في الكتاب انها تقبل. قال شمس الأئمة الحلواني ربح هذا الطريق سواء
 انما يقبل انما ^{يقبل} موضع المسيل انه في مقدم الدار وفي مؤخرها وانه للملأ الوضوء

والماء المطر وذكرنا مقلداً للسيل ما بد من ذلك لا تقبل الشهادة ولا يصح الدخول ولا يستعمل
 الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك ولو ان سيرا بالرجل في دار رجل فغصب صاحب الدار^{من}
 تسيل الماء فيكون له ان يمنع الا ان يشهد الشهود ان له حق تسيل الماء في هذا الدار
 من هذا الميزاب وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزاب قديم وبصوب^{اليه} السطح
 يتحرك وان شهدوا انه كان يسيل فيه الماء لا تقبل. وان ذكرنا مسيلاً مطلقاً
 فاختلفنا في ان للوضوء او للمطر كان القول فيه قول صاحب البيت مع البمين
 رجل ادعى على رجل انه وضع على حائط له خشباً او اجري على سطحه او في دار
 ميزاباً او ادعى انه فتح في حائط له باباً او بنى على حائط له بناء او ادعى انه رعى التراب
 او الرمل في ارضه او دابة ميتة في ارضه او غرس شجراً او ما يكون فيه فساد
 الارض وصاحب الارض يحتاج الى رفعه ونقله وصح دعواه بان بين
 طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذلك الحدود وموضعها
 فاذا صح دعواه وانكر المدعى عليه يستخلف على السبب لانه ادعى عليه حفا
 لا يحتمل السقوط الا بالرضاء ولا بالاجراء وانه لو رضى بذلك كان اعارة ولو صالح
 عنه لا يجوز وفي مثل هذا يحلف على السبب. ولو كان صاحب الخشب هو المدعى
 وقد م صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب
 فرفع او قلعه لا عيده وان صاحب الحائط يمنع من ذلك لا يسمع دعواه. ولم
 يصح الدخول بان بين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة ما خشبتين
 او ما اشبه ذلك وبين غلط الخشب وخفتها فاذا صح دعواه وانكر المدعى
 عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب^{التي}
 له يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط فمقدم البيت او غيره حق ولي^{له}

فان قيل الزم القاضيه حقه. فلو ادعى رجل على غيره انه حفر في ارضه حفرة اضر
فلك بارضه وطلب النقضان فان بين موضع الارض وحدودها ومقتل
الحفيرة والنقضان يخلفه القاضيه على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي
يدعى ولا يخلفه على السب لان هذا الحق مما يحتمل السقوط بالرضاء والابراء
او الصلح فيخلف على الحاصل قال شمس الائمة المحلوات^{رح} عند بعض العلماء^{رح}
في هذه المسئلة يجب عليه كبس الحفيرة ولا يجب النقضان فلو حلف على النقضان
وباعيل المحالف الى ذلك القول فيحلف فكان ينبغي ان يحتج بزعم قول هذا القائل^{رح}
الا ان الخصاف^{رح} لم يعتد ذلك القول ولم يلتفت اليه ثم ذكر في الكتاب^{رح}
في ارضه حفرة اضر بالارض وهذا سارة الهامة اذ لم يصر بالارض ولا يدخل نقصا^ن
في ارضه بذلك لا يجب عليه شيء. ولو ان رجلا رفع من ارض انسان ترابا قالوا^{ينظر}
امكان لذلك القدر من التراب قيمة في ذلك الموضع يضمن قيمه الترابي^{نظر} خل
بذلك نقصان في ارضه ولم يدخل لانه رفع مالا مملوكا متقوما له وذكر في الصيد
اذا دخل الماء في ارض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض
لا يكون لاحد ان يرفع ذلك من ارضه وهذا بخلاف السمك او الاجتماع في ارض
انسان بغير صنعه واحتماله فانه لا يكون لصاحب الارض الا ان يأخذ جعل حيا
الكتاب التراب من ذوات القيم ولم يجعل مثلها. ولو ان رجلا ادعى على رجل انه حفر
حائطه او كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصا وطلب النقضان
خلفه القاضيه على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها
وقال شيخنا^{رح} العلماء^{رح} ان كان الحائط حديثا كان على المأدم اعلة الحائط
بلد^{رح} ان كان قديما كان على المأدم^{رح} والحشبان كان من هذا^{رح} ولا يضمن النقضان

وان كان المحاط عينا قد خلق كان عليه النقصان فينبغي للقاضي ان يحترس
 هذا القول ويجلفه على وجه يتبع الاحتراز عنه وان حلفه على النقصان والقيمة
 ولم يجز فعرف ذلك القول لا بأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل انه دبح شاة او قرق
 او ادعى انه فعاً عين عياله وقد مات العبد. وادعى انه فعاً عين دابة له او
 مناعاله وذلك الشيء ليس محاصراً فان العاصم يسأل عن قيمة ذلك ويجلفه على
 الحاصل وان كان الحيوان معصوماً عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا ان
 صاحب الكتاب لا يلتفت الى ذلك لقول رجل ادعى على رجل انه حرف ثوبه واحصر^{الثوب}
 فان العاصم سطر به ان كان الحرف يسيراً كان الواجب منه بعض الثوب يقوم^{الثوب}
 وليس به ذلك الحرف ويعوم وبه الحرف فاذا اظهر العاصم والمدعى عليه بيكر الحرف
 يجلفه القاصم ماله عليك هذا القدر الذي يبيح^{من الدراهم} ولا اقل منه
 ولا يجلفه على السبيلان هذا مما يحتمل السموط بالانزاء والرضاء والصلح^{لا}
 على السبب وان لم يكن الثوب حاصراً فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر
 صفة الثوب فيمنه وقد بعضان الخرق ثم يجلفه على الحاصل وان تلافى رجل
 انه شق في ارضه نهراً وساق الماء منه للارض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى
 يبين الارض ويبين موضع النهر في الارض انه على اليمين او على اليسار ويبين
 مقدار النهر طولاً وعرضاً وعمقاً فاذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لزمته
 وانكاره جلفه باس ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا
 لو ادعى انه بنى عارضه بناء لا يلتفت اليه القاضي حتى يبين الارض ويصف^{البناء}
 طولاً وعرضه وانه من الخشب او من المدم وكذا لو ادعى غرس الشجر في ارضه
 فذا بين المدعى ذلك ان اقر المدعى عليه امر برفع البناء والشجر وان انكر جلفه^{بما}

تأينيت هذا البناء وما غرست هذا التجرع يارض هذا الرجل فان نكل رفع
البناء والشجر. وان ادعى على رجل انه كسر يريقاله من الفضة واحضر الابريق
او ادعى انه صب الماء في طعامه وافسد ان اقر المدعى عليه بذلك عندنا
ينخرج صاحب الابريق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع^{اليه}
الابريق والطعام وضمنه قيمة الابريق من خلاب الجنس وضمنه مثل ذلك
الطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضيه على
قيمة الابريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعى عليه من يقول
لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضيه حلفه على السبب بالله
نافعت ما ادعاه المدعي رجل ادعى على رجل انه قال له يا فاسق اويا كافر اويا
فاجر اويا منافق اويا حبيث اوبا خنزير اويا جمار اويا لص اويا لوطي اويا اكل
الربوا اويا مثا سحر اويا ديوت يا مخنت يا خائن يا ابن الفجيه اوما سوي
ذلك مما يجب فيه التزير او ادعى عبد انه قال له يا زاني او امه ادعت انه
قال لها يا زانية او ادعى امرأه يجب به الارب بان ادعى انه ضربني او ستمني^{اطمئن}
ما انكر المدعى عليه حلفه القاضيه لان هذا من حقوق العباد ويجري فيه العفو
والابراء ولا يسقط بالتقادم وبقبله سهرارة النساء والسهارة على السهرارة وكنا القاضيه
ولا يختص الامام بالاقامة فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولو
انسان يفعل ذلك كان له ان ينهاه ويمنعه ويؤدبه ويضربه ان كان لا يزجر
بل تنع باللسان فيجري فيه اليمين. رجل عليه دين لرجل وبه رهن يعني الدين
فانكره الدين الرهن وحلف كان المدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله
مطاع على هذا الدين الذي يدعي المدعي اذا استحلف المدعى عليه فحلف تمام^{المدعى}

البينة على من يدعي بيمينه عند ما وكذا لو كان المدعي يطلب بيمينه وتلك البينة
 حلفا قاما البينة بعد ذلك يقبل بيته في قول الجنيته ربح. وكذا لو كان المدعي يطلب
 منهم هم شهود زورا وقال ما لي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى
 ثم ادعى بالرجلين مسهلا بذلك جازت شهادتهما في قول الجنيته ربح ^{حيث} ولو كان المدعي قال للمتكلم عليه
 طلب اليمين اذا حلفت مات حي من المال الذي لا عليك محلف ثم اقام المدعي البينة ^{اليمين} على
 يقبل بيمينه ويقتصر له ما المال يصلح قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه مالا او ضيعة
 في يده او حق من الحقوق وانكر فاستعلمه القاضي فادعى ان يحلف فانه يمينه للقاضي ان يقول
 اني اعرض عليك اليمين ثلث حرات باف حلفت ولا الرمك المدعي به ثم يقوله القاضي
 احلف بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعي وهو كذا وكذا ولا شيء منه ^{فان}
 ان يجلف في المرة الاولى يقول في المرة الثانية كذا فان اى ابن يحلف في المرة
 يقول له بقيت الثالثة ثم اصبر عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثا احلف بالله ما لهذا
 عليك هذا المال ولا شيء منه فان اى ابن يحلف ينصر عليه مدعى المدعى. وان قصه
 عليه بالنكول في المرة الاولى بعد قضاؤه. ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة
 الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال
 له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي يتقيه
 عليه ويحسب كل ذلك عليه. ولو ان المدعى عليه بعد ما عرض القاضي عليه اليمين
 مرتين استعمله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضي ^{عليه}
 حتى يتكلم ثلثا ويستقبل عليه اليمين ثلث حرات ولا يعتبر نكوله قبل ان يذبحها والوقت
 يحل الا القاضي وادعى عليه حقا فمجد فاستعلمه فسكت ولم يجيبه فان القاضي
 يقول له اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا فاضر عليك بما يدعى ثم يرض

عليه اليقين فاني انا ان يحلف بيمين عليه ثالثا فان ابي فان القاضي يقضي عليه
 مسكوة في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا انه انما يجعل بمنزلة النكول فالم يكن
 اذ تمسكه من الكلام او السماع فان كان برأفة فسكوة لا يكون نكولا. ولان القاضي
 سكت فلم يجب بشيء فان القاضي يأمر المدعي حتى يأخذ منه كفيلا ثم يسأل عن حاله
 هل به اذ تمسكه من الكلام او السماع فان سال وظهر انه ليس برأفة اعادته الى
 وعرض عليه اليمين ثلثا ثم يقضي. ولان القاضي عرض اليمين على المدعي عليه ثلث
 مرات فانه ان يحلف ثم قال قبل القضاء انا احلف يحلفه ولا يقضي عليه بشيء ولان
 القاضي عرض اليمين على المدعي عليه ثلثا فانه ان يحلف فعصم عنه بالنكول ثم
 قال انا احلف لا يلتفت اليه ولا يبطل قضاء القاضي. دائرة يد رجل ادعاها رجل
 فانكر فطلب المدعي يمينه فامكانت الدائرة يد بمرات حلف على العلم وامكانت
 هبة او شراء او نحو ذلك حلف على البسات فان اختلفا فقال المدعي عليه الدار
 في يدي بمرات عن ابي واراد ان يحلف على العلم وقال المدعي انها وصلت اليه لا بمرات
 ولي عليه يمين على البسات كان القول قول المدعي مع يمينه على علمه بالله ما تعلم
 انها وصلت اليه بمرات عن ابيه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعي عليه
 على البسات وان ابي المدعي ان يحلف يحلف المدعي عليه على العلم

باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعده

رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه ليخرج عن دعواه
 امله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقرا راسه
 للمدعي قال رج وينيخ للقاضي ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا يمهله القاضي
 وان كان فاسدا لا يمهله ولا يلتفت اليه. رجل ادعى دارا في يدي رجل انها له فقال

٢٧٥
 المدعى عليه اشترى بيتا من المدعى عليه عياله ذلك قال محمد بن
 الدار من المدعى عليه ويدفع الى المدعى ويقال له انت على جنتك في الاستدلال
 يتك في يد المدعى عليه فيؤخذ منه كقيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام البيعة
 على ما ادعى والاقتصر عليه . رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه ان المدعى
 قد كان اقرب من هذا ان لا حقه في هذه الدار لا يقبل بيعة فلا يكون ذلك وحده
 للمدعى المدعى لان قول الانسان لاحق في هذا الدار او ليست هذه الدار
 ولين هناك احد يدعي لا يمنع من الدعوى بعد ذلك . وذكر في الجوامع
 عينة يد رجل يقول هو ليس له فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هذا
 قوله لما قلنا وان قال ليس له وهناك احد يدعيه يكون : ^{فجاء} ^{فقال}
 للمدعى حجة او ادعاء لنفسه لا يسمع دعواه الا ان يتلقى الملك من يدعي
 الشيخ الامام المعروف بنحوه رده . رجل ادعى دارا في يد رجل قال
 عليه العنة ان المدعى قال حل الدعوى هذه الدار ليست له او قال ما كانت
 هذه الدار لي مطلق بيعة المدعى ويكون ذلك دفعا لدعواه وكذا لو كان للمدعى
 يدعي له ورث الدار من ابيه واقام البيعة فاقام ذواليد البيعة ان ابا الميت
 كان اقربان الظاهر ليست له او قال ما كانت هذه الدار لو كان ذلك مطلقا لينة
 المدعى ودعواه . رجل ادعى دارا في يد رجل فغض القاضيه بيعة اقامها ثم اقر
 المقضيه انها للفلان رجل اخر لي فيها قصد قه لقره هي للمقره ولا يبطخ قضاء
 القاضيه للمقر . ولو قال المقضيه هي للفلان لم يكن له قط قصد قه المقره فان الدار
 يرد على المقضيه عليه مطلق قضاء القاضيه . رجل ادعى دارا في يد رجل فقال ذواليد
 ادعها رجل واقام البيعة فغضه شهده ان رجلا دفعا اليه لا يندفع ^{الخصم}

عن ~~الشيخ~~ تافه قال الشاهد يعرف الدافع باسمه ونسبه وبوجهه تدفع ~~الشيء~~
 من ~~يد~~ اليد في قول أبي حنيفة ومحمد ربح. ولو أقام المدعى عليه البينة على أن المدعى
 أن رجلا دفعه إلى الذي اليد فتدفع عنه خصم المدعى ولم قال شهود ذاك
 دفعها إليه رجل عرفه، وبوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه يندفع الخصومة عن ذي اليد
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح. شاهد أن شهد على رجل بعد في يده أنه للمدعى فاقم
 الشهود عليه البينة أن الشاهد كان ادعاء قبل هذه طلعت شهادته. رجل خاصم
 صلافة دارا في حق ثم أن هذا الرجل شهد عليه في حق أخر جارت شهادته إذا كان هذا
 رجل ادعى على رجل كماله سمس رجل وأقام البينة من شهد السهود أكثر
 بنس رجل لا تعرفه جازت شهادتهم. وذكر في رهن الأصل إذا شهد والله حين
 عند ثوبا ولم يسموا التوب ولم يعرفوا عين التوب جازت شهادتهم ويكون القول قول
 المرتفع في أي توب كان وكذلك في العصب. رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له فادام
 المدعى عليه البينة أن المدعى باع هذه الدار من فلان العائيب بكذا قبل
 بينته وبطلت بينة المدعى ولا يثبت التراء في حق العائيب إلا أن يشهد الشهود
 أن المدعى باعها من فلان العائيب وقبضها العائيب منه كذا ذكر الناطق في ربح دار
 يد رجل جاء أخوه. وادعى أن الدار كانت لبيهما فلان وتركها ميراثا لهما وطلب
 الشكر فقال ذواليد لم يكن لابي فلما أقام المدعى البينة على ما قال وأقام ذواليد البينة
 أنه كان اشتراها من أبيه في صحته أو ادعى أن أباه أقر بها في صحته قبل بینه وبطلت
 البينة. وكان ~~الشيخ~~ بلوغه حين ادعى الأخ أجاب وقال لم يكن لابي فيها حق فخط فلما أقام المدعى
 البينة أقام هوام اشتراها منه في صحته لا تقبل بينته ولا تجل بينة المدعى دار
 يله رجل ادعى رجل أنه اشتراها منه بالف درهم فقال ذواليد لم أبيع فلما أقام المدعى

البينة على ما ادعى اقام ذواليد البينة على ان المدعى رد عليه الدار ~~ببينة~~
 وينقض البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه اولا قال لا بيع بيننا بعد ~~الدار~~
 من الاول وكذا لو كان قال لم يجر بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على النشرو
 هو البينة ان المدعى رد عليه الدار يقبل بينته وهذا كما لو ادعى على رجل القا
 فقال المدعى عليه ليس له على شيء او قال لم يكن له على شيء فطما اقام المدعى البينة
 على المال اقام هو البينة على القضاء ولا بدع على لا يقول لم يكن لك على شيء فطالا ايج
 دفعت المال لمخصوك. ولو قال المدعى عليه اولا لم يكن له على شيء تطولا اعرفه فلما
 اقام المدعى البينة على المال اقام هو البينة على القضاء ولا تقبل في ظاهر الرواية
 مذكر القدر وعي عما صاحبنا راج انها تقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيني وبينك
 معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين وقال ابو يوسف رج يقبل منه اذا
 بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الا ان شهودي سمعوا منه انه الجاني ولو
 انك رجل على رجل انه باع مني هذه الجارية فالف درهم فقال ذواليد لم ابيعها
 فطما اقام المدعى البينة على التراء وفضله بالجارية وجديها اصبعان اربعة وال
 ان بردها على القصر عليه فقال القصر عليه انه يري له من كل عب بها لا تقبل بينته
 وعن ابي يوسف رج انها تقبل. ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح
 بيني وبينك فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه
 يقبل بينته. وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح فط او قال ماتت وجتها ف
 فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه ف
 المص رج ينبغي ان يكون هذا المسئلة مسئلة لبيع سواء اذا ادعى النكاح فط
 المدعى عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على ما ادعى ونقض القاص

بالبيع ثم وجدها أصحاً من ثلاثة وثم في طاهر الرواية لا يقبل البينة على البراءة
 من العيب لأن البراءة عن العيب تكون إقراراً بالبيع فكذلك المصلحة لأن المصلحة
 عندنا طلاق والطلاقية فيه مسابقة النكاح فكان هو في دعواه الطلاق
 متناقضاً فلا يسمع. رجل ادعى على رجل ما لا ينجده فأعطاه مع الجحور والحق
 عن دعواه ثم إن المدعى عليه أقام البينة أن المدعى قال قل الله المالح قال
 قائل يقض من المال ليس لي قبل ولا نتيء و تسليح وانقضاء ما صيان ولو أقام
 المدعى البينة أن المدعى أقر بعد الصلح أو بقاء المال ثم بين أن قبل بلاء
 شيء تسليح وانقضاء وان كان القاض لم يرض ببينة المدعى فقام
 المدعى عنه البينة على إقرار المدعى أنه ليس له قبل ولا نتيء بطل عنه المال
 ولا يقضى عليه شيء. امرأة ادعت ميراثاً من ورثة زوجها محمد وأنها امرأة
 الميت فصالحوها على أن من حصنها من الميراث والمهر وما بينهما من دراهم التركة
 أكثر من بدل الصلح فالصلح جائز ولا يحمل ذلك للورثة إلا ما ورد من دراهم التركة
 المرأة البينة بعد ذلك أنها امرأة الميت بطل الصلح ولو أن رجلاً ادعى مالا
 على رجل فانكر وصالحه على شيء ثم إن المدعى عليه أقام البينة على القضاء والبراءة
 لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح مراءً عزيرين كانت عليه فان كان المدعى
 قبل الصلح ادعى القضاء والبراءة وانكر المدعى ذلك فصالحه على شيء ثم أقام المدعى
 عليه البينة على القضاء والبراءة بطل الصلح لأن المدعى عليه إذا ادعى القضاء
 والبراءة لا يستخلف المدعى عليه وأما يستخلف المدعى فلم يكن الصلح فداءً عن البينة
 رجل ادعى على رجل أن أخذ منه مالا وبين المال ووصف فأقام المدعى عليه
 على إقرار المدعى أنه أخذ منه فلان أخذه المال المسمى فانكر المدعى ذلك لا يقبل

وان كان الحافظ عتيقا قد خلق كان عليه النقصان فينبغي للقاضي ان يحجز عن
 هذا القول ويجلفه على وجه يقع الاحتراز عنه. وان حلفه على النقصان والقيمة
 ولم يحجز عن ذلك القول لا بأس به وكذا لو ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او قتل
 او ادعى انه فقأ عين عبيد له وقد مات العبد. وادعى انه فقأ عين دابة له او ^{فسد}
 متاعه وذلك الشيء ليس مجازا فان القاضي يسأله عن قيمة ذلك ويجلفه على
 المحاصل وان كان الحيوان مضمونا عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا ان
 صاحب الكتاب لم يلتفت الى ذلك القول. ^{جعل} ادعى على رجل انه خرق ثوبه ^{الثوب} ولحقه
 فان القاضي ينظر فيه ان كان الخرق يسيرا كان الواجب فيه نقصان الثوب ^{الثوب} يقوم
 وليس به ذلك الخرق ويقوم وبه الخرق فاذا ظهر النقصان والمدعى عليه ينكر الخرق
 يجلفه القاضي بالله ماله عليك هذا القدر الذي يدعي من الدراهم ولا اقل منه
 ولا يجلفه على السبيل ان هذا مما يحتمل السقوط بالابراء والرضاء والصلح فلا ^{يجلفه}
 على السبب وان لم يكن الثوب حاضرا فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر
 صفة الثوب قيمته وقد نقصان الخرق ثم يجلفه على المحاصل وان تكفى رجل
 انه شق في ارضه نهرا وساق الماء فيه الارض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى
 يبين الارض ويبين موضع النهر في الارض انه على اليمين او على اليسار ويبين
 مقدار النهر طولا وعرضا وعمقا فاذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لزمه
 وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا
 لو ادعى انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت اليه القاضي حتى يبين الارض ويصف ^{البناء}
 طوله وعرضه وانه من الخشب او من الحجر وكذا لو ادعى غرس الشجر في ارضه
 فاذا بين المدعى ذلك ان اقر المدعى عليه امر برفع البناء والشجر وان انكر حلفه ^{بأن}

ابنيت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل ببيع
 لبناء والشجر. وان ادعى على رجل انه كسر بريقاله من الفضة واحضر البريق
 وادعى انه صب الماء في طعامه وافسد ان انكر المدعى عليه بذلك عندها
 في صاحب البريق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء رفع^{اليه}
 البريق والطعام وضمنه قيمة البريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك
 اطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضيه على
 نيمه البريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدعى عليه من يقول
 لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضيه حلفه على السبب بالله
 ما فعلت ما ادعاه المدعى ونكل ادعى على رجل انه قال له يا فاسق اويا كاذبا
 ناجرا ويا منافقا اويا خبيثا ويا خنزيرا ويا حمارا ويا لصا ويا لوطيا ويا اكل
 لبوا ويا قاتلا ويا سارقا ويا ديوثا يا مخنت يا باغاث يا ابن الفجيرة او ماسي
 ذلك مما يجب فيه التعزير. او ادعى عبد انه قال له يا زاني او امه ادعت انه
 قال لها يا زانية او ادعى امرأه ان يوجب به الارب بان ادعى انه ضربني او شتمني^{الطمع}
 وانكر المدعى عليه حلفه القاضيه لان هذا من حقوق العباد يجري في العفو
 والبراء ولا يسقط بالتقادم ويقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكذا القاضيه
 ولا يختص الامام بالاقامة فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولولا
 انسان يفعل ذلك كان له ان ينهاه ويمنعه ويؤدبه ويضربه بان كان لا يترجم
 بالتمنع باللسان فيجوز فيه اليمين. رجل عليه دين لرجل و به رهن بغير الدين
 فانكروا الدين الرهن وحلف كان المدعى عليه وهو الراهن ان يحلف بالله
 ماله على هذا الدين الذي يدعي المدعي اذا استحلف المدعى عليه فحلف ثم اقام^{المدعى}

البينة على حقه يقبل بيئته عندنا وكذا لو كان المدعي يطلب يمينه وقال لا بيئته لي خلا
 حلف اقام البينة بعد ذلك يقبل بيئته في قول ابى حنيفة ربح. وكذا لو كان المدعي قال كل
 اربعة منهم فمهم شهود زوايا وقال مالي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي ادعى
 ثم اربعة بالرجلين مشهود بذلك جازت شهادتهما في قول ابى حنيفة ربح ^{عند} ^{للمدعي} قال للمدعي عليه
 طلب اليمين اذا حلفت فانت بوي من المال الذي لي عليك فحلف ثم اقام المدعي البينة على ^{الحق}
 يقبل بيئته ويقضيه له بالمال رجل قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه مالا او ضيعة
 في يده او حق من الحقوق فانكر فاستحلفه القاضي فاجاب ان يحلف فانه ينيخ للقاضي ان يقول ^{له}
 اني اعرض عليك اليمين ثلث مرات فان حلفت والا الزمك المدعي به ثم يقول له القاضي
 احلف بالله بالهداك عليك هذا المال الذي يدعي وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان ابي
 ان يحلف في المرة الاولى يقول في المرة الثانية كذلك فان ابي ان يحلف في المرة الثالثة
 يقول له بقيت الثالثة ثم اقضيه عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثا احلف بالله ملائمتين
 عليك هذا المال ولا شيء منه فان ابي ان يحلف يقضيه عليه بدعوى المدعي وان قصه ^{القاضي}
 عليه بالنكول في المرة الاولى تغد قضاؤه. ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة
 الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال ^{له}
 له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان القاضي يقضيه
 عليه ويحسب كل ذلك عليه. ولو ان المدعي عليه بعد ما عرض القاضي عليه اليمين
 مرتين استمهله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضيه ^{عليه}
 حتى تنكث ثلثا وليستقبل عليه اليمين ثلث مرات ولا يعتبر نكوله قبل ان تستمهال ولو قدم
 رجلا الى القاضي وادعى عليه حقا فحجده فاستحلفه فسكت ولم يجبه فان القاضي
 يقول له اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلفت والا اقضيه عليك بما يدعي ثم عرض

عليه اليمين ثانياً فان ابي ان يحلف يعرض عليه ثالثاً فان ابي فان القاضية يقضي عليه
وسكوتة في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا انه انما يجعل بمنزلة النكول اذا لم يكن
أمة تمنعه من الكلام او السماع فانها كان به أمة فسكوتة لا يكون نكولاً. ولأن القاضية
سكت ولم يجب بشئ فان القاضية يأمر المدعي حتى يأخذ منه كفيلاً ثم يسأل عن حاله
هل به أمة تمنعه من الكلام او السماع فان سال وظهر انه ليس به أمة اعادته الى مجلسه
وعرض عليه اليمين ثلثاً ثم يقضي. ولأن القاضية عرض اليمين على المدعي عليه ثلث
مرات فاجب ان يحلف ثم قال قبل القضاء انا احلف بحلفه ولا يقضي عليه بشئ ولأن
القاضية عرض اليمين على المدعي عليه ثلثاً فاجب ان يحلف بقضيه عليه بالنكول ثم
يقضي انا احلف لا يلتفت اليه ولا يبطل قضاء القاضية. دائرة يد رجل ادعاه رجل
فطلب المدعي يمينه فان كانت الدائرة في يده بميراث حلف على العلم وان كانت
بقية او بشر او نحو ذلك حلف على البتات فان اختلفا فقال المدعي عليه الدائرة
في يدي بميراث عن ابي واراد ان يحلف على العلم وقال المدعي انها وصلت اليه لا ميراث
ولي عليه يمين على البتات كان القول قول المدعي مع يمينه على علمه بالله ما نقل
انها وصلت اليه بميراث عن ابيه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعي عليه
على البتات وان ابي المدعي ان يحلف يحلف المدعي عليه على العلم

باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعده

رجل ادعى على رجل حقاً او مالاً واقام البينة فقال المدعي عليه لا يخرج عن دعواه
امهله القاضية الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقراراً منه
للمدعي قال روح وينيغ للقاضية ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحاً يمهله القاضية
وان كان فاسداً لا يمهله ولا يلتفت اليه. رجل ادعى داراً في يدي رجل انها له فقال

المدعى عليه اشترى بها من المدعى ولي بيته على ذلك قال محمد بن ج في الخياش يوفى
 الدار من المدعى عليه ويدفع الى المدعى ويقال له انت على جنتك في الاستحسان
 يتراء في يد المدعى عليه فيؤخذ منه كفيلا ويؤجل ثلثة ايام فان اقام البينة
 على ما ادعى والاقتصر عليه . رجل ادعى دارا في يده رجل فقال المدعى عليه ان المدعى
 قد كان اقر قبل هذا ان لا حق له في هذه الدار لا يقبل بيته فلا يكون ذلك دفعا
 لادعى المدعى لان قول الانسان لاحق في هذه الدار اوليست هذه الدار لي
 ولم يكن هناك احد يدعى لا يمنع من الدعوى بعد ذلك . وذكر في الجوامع الصغيرة
 عينة يد رجل يقول هو ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هو لي كاذبا
 قوله لما قلنا وان قال ليس لي وهناك احد يدعيه يكون ذلك اقرارا بالملك
 للمدعى حتى لو ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه الا ان يتلق الملك ممن يدعى
 الشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده رح . رجل ادعى دارا في يد رجل فاقام
 عليه البينة ان المدعى قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لي او قال ما كانت
 هذه الدار لي يبطل بيته المدعى ويكون ذلك دفعا لدعواه وكذا لو كان المدعى
 يدعي انه ورث الدار من ابيه واقام البينة فاقام ذواليد البينة ان ابا الميت
 كان اقران الدار ليست لي او قال ما كانت هذه الدار لي كان ذلك مبطلا لبيته
 المدعى ودعواه . رجل ادعى دارا في يد رجل فقضى القاضي له بيته فاقامها ثم اقر
 المقضى له انها للفلان رجل اخلا حتى فيها قصد قرة المقر فمضى المقر ولا يبطل قضاء
 القاضي للمقر . ولو قال المقضى له هي الفلان لم يكن له قط قصد قرة المقر فان الدار
 يرد على المقضى عليه ويبطل قضاء القاضي . رجل ادعى دارا في يد رجل فقال ذواليد
 او دعيها رجل واقام البينة فشهد شهوده ان رجلا دفعها اليه لا ينفع

عن يحيى اليد فان قال الشاهد نرف الدافع باسمه ونسبه ووجهه تدفع الخصم
عن ذي اليد في قول ابي حنيفة ومحمد رح. ولو اقام المدعي عليه البينة على اثر المدعى
ان رجلا دفعه الى ذي اليد فتدفع عنه خصم المدعى ولو قال شهود ذي اليد
دفعها اليه رجل عرف، بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه يندفع الخصومة عن ذي اليد
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح. شاهدان شهد على رجل بعبد في يده انه للمدعي فاقام
الشهود عليه البينة ان الشاهد كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته. رجل خاصم
رجلا في دار وفي حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق اخر جازت شهادته اذا كان عدلا
رجل ادعى على رجل كد بلاقة بمنس رجل واقام البينة فشهد الشهود انه كفل
بمنس رجل لا تعرفه وذكر شهادتهم. وذكر في رهن الاصل اذا شهد والله من
عنده ثوبا ولم يسمو تملاب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادتهم ويكون القول قول
المرتهن في اي ثوب كان وكذلك في الغصب. رجل ادعى دارا في يد رجل انه ماله فادام
المدعي عليه البينة ان المدعي باع هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت
بينته وبطلت بينة المدعي ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يشهد الشهود
ان المدعي باعها من فلان الغائب وقبضها الغائب منه كذا ذكر الناطق في مع دار
يدرجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لابيهم فلان وتركها ميراثا لهما وطلب
الشركة فقال ذواليد لم يكن لابي فلما اقام المدعي البينة على ما قال واقام ذواليد البينة
انه كان اشتراها من ابيه في صحته او ادعى ان اباها اقربها في صحته قبلت بينته وبطلت
المدعى. وكان المدعى عليه حين ادعى الاخ اجاب وقال لم يكن لابي فيها حق قط فلما اقام المدعي
البينة اقام هو انه اشتراها منه في صحته لا تقبل بينته ولا تقبل بينة المدعى
يدرجل ادعى رجل انه اشتراها منه بالف درهم فقال ذواليد لم ابيع فلما اقام المدعى

البينة على ما ادعى اقام ذواليد البينة على ان المدعى رد عليه الدار تقبل بينته
 وينقض البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه او قال لا بيع بيننا وهذا اظهر
 من الاول وكذا لو كان قال لم يجر بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على الشراء اقام
 هو البينة ان المدعى رد عليه الدار يقبل بينته وهذا كما لو ادعى على رجل الفاء
 فقال المدعى عليه ليس له علي شيء او قال لم يكن له على شيء قط فلما اقام المدعى البينة
 على المال اقام هو البينة على القضاء والبراءة تقبل لا يقول لم يكن لك على شيء قط الا اني
 دفعت المال لمخصوك. ولو قال المدعى عليه او لا لم يكن له على شيء قط ولا اعرفه فلما
 اقام المدعى البينة على المال اقام هو البينة على القضاء ولا تقبل في ظاهر الرواية
 وذكر القدر في هذا أصحابنا رح انما تقبل ولو قال المدعى عليه لم يكن بيني وبينك
 معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين وقال ابو يوسف رح يقبل منه اذا وقع
 بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الا ان شهودي سمعوا منه انه ابا في ولو
 ادعى رجل على رجل انه باع منه هذه الجارية بالف درهم فقال ذواليد لم ابعها
 قط فلما اقام المدعى البينة على الشراء وقضيه بالجارية وجديها اصبعان ثلثة واراد
 ان يردھا على المقض عليه فقال المقض عليه انه برئ لم من كل عيب بها لا تقبل بينته
 وعن ابي يوسف رح انما تقبل ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح
 بيني وبينك فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انهما اختلفت منه
 يقبل بينته. وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط او قال ما تزوجتھا قط
 فلما قامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انهما اختلفت منه قال
 المص رح ينبغي ان يكون هذا المسئلة ومسئلة لبيع سواء اذا ادعى الشراء فقال
 المدعى عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام المدعى البينة على ما ادعى وقضه القاض

بالبائع ثم وجد بها أصبغا زائدا و تم في ظاهر الرواية لا يقبل البينة على البراءة
 عن العيب لأن البراءة عن العيب تكون اقرارا بالبائع فكذلك الخلع لأن الخلع
 عندنا طلاق والطلاقية فيه مسابقة النكاح فكان هو في دعواه الطلاق
 متناقضا فلا يسمع . رجل ادعى على رجل مالا فجده فاعطاه مع الجحور ^{لحمه}
 عن دعواه ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى قال قبل ان ^{المدعى} قال
 فيلن يقبض مني المال ليس لي قبل فلان شيء ^{والصلح} والقضاء ما ضيان ولو اقام
 المدعى عليه البينة ان المدعى اقر بعد الصلح او قضاء المال لم يكن ^{للمدعى} يقبل فلا
 شيء ^{الصلح} والقضاء وان كان القاضي لم يقض ببينة المدعى ختام
 المدعى عليه البينة على اقرار المدعى انه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه المال
 ولا يقض عليه شيء . امرأة ادعت ميراثا على ورثة ذواتها وبأبها امرأة
 الميت فصالحوها على قبل من حصتها من الميراث وانهم ورثة يمينها من دراهم التركة
 اكثر من بدل الصلح فالصلح جائز ولا يحمل ذلك للورثة انهم من يمينها ^{ادرا قامت}
 المرأة البينة بعد ذلك انها امرأة الميت بطل الصلح . ولو ان رجلا ادعى مالا
 على رجل فانكر وصالحه على شيء ثم ان المدعى عليه اقام البينة على القضاء ^{والابراء}
 لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عزمين كانت عليه فان كان المدعى ^{عليه}
 قبل الصلح ادعى القضاء او الابراء وانكر المدعى ذلك فصالحه على شيء ثم اقام ^{المالك}
 عليه البينة على القضاء او الابراء بطل الصلح لأن المدعى عليه اذا ادعى القضاء
 او الابراء لا يستخلف المدعى عليه وانما يستخلف المدعى فلم يكن الصلح فداء ^{البين}
 رجلا ادعى على رجل ان اخذ منه مالا وبين المال ووصف فاقام المدعى ^{البينة}
 على اقرار المدعى انه اخذ منه فلان اخر هذا المال المسماة فانكر المدعى ذلك لا يقبل

هذه البينة ولا يكون ذلك ابطالا لدعوى الاول لان من جهة الاول ان يقول
 اخذ مني فلان اخر ثم رده على فاخذ مني هذا المدعى عليه بعد ذلك وان شهد
 شهود المدعى عليه ان المدعى قران فلانا اخر وكيل المدعى عليه اخذ مني هذا
 المال كان ذلك اكذبا بالبينة وبطل دعواه. رجل ادعى عبدا في يده رجل انه له
 بنحو المدعى عليه فاستخلف فنكل وقضيه عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه اقام ^{البينة}
 انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه قبل هذه البينة الا ان ^{شهد}
 انه اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع اخر ان المدعى عليه لو قال كنت ^{شهرته}
 قبل الخصومة واقام البينة قبلت بينته ويقضى له. رجلا اشترى من رجل ^{عبدا}
 فوجد به عيبا فخاصم البائع وانكر البائع ان يكون العيب عنده فاستخلف
 فنكل فقضى القاضيه عليه والرمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت
 تبرأت اليه من هذا العيب واقام البينة قبلت بينته. رجل ادعى ثوبا في يده رجل
 انه له فانكر المدعى عليه فطلب المدعى يمينه فقال انا اقدم يميني فضالجه
 من دعواه على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى اقر قبل
 الصلح انه لاحق له في هذا الثوب لا يقبل بينته ويكون الصلح ماضيا لانه اقدم
 يمينه بالصلح. الا ترى ان المدعى عليه لو نكل عن اليمين فقضى القاضيه بالثوب
 للمدعى ثم اقام المدعى عليه البينة على ان المدعى اقر قبل القضاء انه لاحق له في
 الثوب لا يلتفت اليه ولو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى اقر بعد الصلح
 لم يكن الثوب له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا يزعم ان ما اخذه من يد
 الصلح اخذه بغير حق. اما ان كان اقراره قبل الصلح فقد يجوز ان يكون ملكه
 بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضيه علم ان المدعى اقر قبل الصلح انه لاحق له

في التوب يبطل الصلح وعلم القاضي باقراره قبل الصلح بمنزلة الاقرار بعد الصلح
 رجل ادعى على رجل الف درهم فقلت المدعى عليه ما كان لك على الف درهم قط
 قد كنت ادعيت على هذا الف امس قد فعتها اليك فقال المدعى لي عليك الف درهم
 وما قبضت منك شيئا ضاحكه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه
 اقام البينة بعد ذلك فشهدوا بالمدعى عليه يدفع الى المدعى الف درهم ولا يلتفت
 لاشهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين ولو كانت المدعى عليه قالة للمدعي
 حين ادعى صدقت كان لك على الف درهم الا ان قضيتكما امس فقال المدعى ما
 ودفع اليه الف الفارصاليه من الف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد
 شهوده انه دفع اليه امس الف درهم جائزت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع
 على المدعى بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان
 اليمين على المدعى فلم يكن الصلح من المدعى عليه افتداء عن اليمين رجل في يديه
 ودبعة لرجل فجاء رجل وادعى انه وكيل المودع في قبض الودعة وكله في ذلك سنة
 واقام البينة فاقام الذي في يديه الودعة ان المؤكل اخرج من هذه الوكالة قبلت
 بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبل ذلك منه رجل ادعى دارا
 في يد رجل انها له واقام البينة واقام المدعى عليه البينة انها للغلان العائش اشتل
 من المدعى ووكلي يقبل بينته ويجعل وكلا ويندفع عنه الخصومة ولا يقضي
 بالشراء على العائش رجل في يديه دارا عاها رجل بوكالة رجل فانكر المدعى عليه
 دعواه الملك والوكالة فاقام الوكيل بينته على الوكالة فاقام المدعى عليه البينة
 على اقرار المؤكل ان شهود الوكيل شهود زور واستاجرهم بطلت شهادة شهود
 المدعى فان شهدوا بذلك على اقرار الشاهدين لا يبطل شهادتهم الا اذا شهدوا

على ان يشاهد من انهما محمد ودان في قذف او انهما شريكان فيها شهد على
المدعى عليه في تبطل شهادتهما رجل ادعى دارا في يد رجل فجد فصالحه على
الف درهم على ان يسلم الدار الذي في يده ثم ان المدعى عليه اقام البيعة انهما
واراد ان يرجع في الالف ليس له ذلك وكذا لو اقام البيعة انهما كانت لفلان اشتراها
منه او اقام البيعة انهما كانت لابيه مات وتركها ميراثا له لا يقبل بيئته لانه حين
محمد دعوى المدعى كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح ^{اليمن} افتد عن
فلا يستطيع ان يرجع في الالف ولو اقام البيعة انه اشتراها من المدعى قبل الصلح
تقبل بيئته ويطل الصلح ولو لم يعم البيعة على الشراء ولكن اقام البيعة على صلح
صالحه عن الدار بالف قبل دعواه امضيت الصلح الاول الذي اثبتته بالبيعة واطلت
الصلح الثاني كذا ذكر في المتن قال كل صلح فالثاني باطل والثاني شرع بعد شري
من رجل واحد فالشري الثاني حق والشري الاول باطل وان كان الصلح الاول لا ثم الشراء
بعد ذلك اجرت الشراء الآخر باطل الصلح الاول رجل ادعى على رجل انه قتل
اخاه عمدا و اقام البيعة فادعى القاتل ان المقتول ابنا وانه قد عفا عنه فان القاضي
يأمر باحضار واخصار شهوده فجااء القاتل برجل وشاهد من قشهره ان هذا
الرجل ابن المقتول وانه قد عفا عنه قال تقبل شهادتهما ويثبت النسب وان كان الرجل
جا حدا ويطل القصاص رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه وطلب ان يفرض له القاضي
النفقة عليه فانكر ذلك الرجل فاقام الزمن البيعة على ما ادعى و اقام المدعى عليه
البيعة على رجل اخر انه اب الزمن وذلك الرجل ينكر ان ذلك قال البيعة بينه
الزمن ويثبت نسبه من الذي اقام عليه البيعة انه ابوه ويفرض له عليه النفقة
ويطل بيئته الآخر وكذا امرأة خاوصت عمها لا القاضي فسالته ان يفرض لها عليه
النفقة

وهي فحيلة فقال العم ان لها اخا وهو اولد بالنفقة مية وانكرت المرأة ذلك
فاقام العم شاهداً بن فتهدا على رجل انه اخوها والمرأة وذلك الرجل
ينكر ان فان القاضي يبرئ العم عن النفقة ويقول لها ان شئت ^{صت}
لك على الاخ وهذه من جنس المسائل التي تقبل الشهادة فيها لدفع الخصومة
عن نفسه وان كان متبنا حقاً لغيره. ومنها اذا وجد القتل في محلة فادعى
اهل المحلة انه قتله رجل اخر من محلة اخرى واقاموا البينة من غير
المحلة التي وجد فيها القتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل
ان البينة مقبولة فان ادعى لولياً القتل على ذلك الرجل اخذ ^{له} وبها
وان اباؤه لم يكن للاولياء عليه ولا على اهل المحلة شيء جوز هذه البينة
وان ثبتوا الدية لغيرهم. رجل مات فقاسمت امرأته وولده الميراث
وهم كبار كلهم واقروا انها زوجته الميب ثم وجد الولد شهوداً
زوجها كان طلقها ثلثاً في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت
من الميراث. رجل ادعى على اخر قدفا واقام البينة فادعى القاذف
ان المقدوف عبد فلان يندفع عنه دعوى الحد فان اقام المقدوف
بينة بعد ذلك ان فلانا اعتقه قبل القذف قبلت بيئته
ويقضيه على القاذف بالحد. أرض في يد رجل ادعى رجل انها
وقف وبين شرط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء اخر وادعى انه
ملكه فالوا يقبل بيئته المدعى لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق
الملك وليس بتحريم. والآخرى انه لو جمع بين وقف وملك وباعها
صفقة واحدة جاز بيع الملك. ولو جمع بين حرو عبد وباعها صفقة

وأحدة لا يجوز بيع العبد ذلك ان القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك
 وفي الملك القضاء يقتصر على المقضى عليه وعلى من نفع الملك منه و
 يتعدى الى الغير فكذا في الوقف وجعل اشترى عبد او قبضه فاستحق
 احسان بالملك المطلق بالبينه كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان
 قبل ان يقضى القاضى بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه له لا يسمع
 دعوى البائع لان البائع صار مقضياً عليه بالقضاء على المشتري
 وان اقام البائع بينه على انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه
 من المشتري او اقام البائع البينة على النتائج بنظر ان اقام البينة
 على المستحق قبل بينته وينبطل قضاء القاضى للمستحق وان اقام
 البائع بذلك بينه على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضى عليه
 بالثمن للمشتري لا يقبل هذه البينة لان البيع الذي جرى بينهما
 قد انقضى بقضاء القاضى بالثمن للمشتري فخرج المشتري من ان يكون
 خصماً وان اقامها بعد ما رجى المشتري على البائع ولم يقض القاضى له
 بالثمن قبلت بينه البائع لان البيع الذي جرى بينهما قائم لم يفسخ
 لان الاستحقاق لا يبطل البيعات الماضية في ظاهر الرواية فكان
 للبائع ان يلزم المبيع للمشتري وكان المشتري خصماً فيقبل بينه البائع
 عليه ويكون ذلك قضاء على المستحق وجعل ادعى على رجل ما لا اقام
 البينة قامت المدعى عليه قبل القضاء ثم عدلت بينه المدعى
 فان القاضى يقضى بذلك البينة على وارث الميت وان لم يكن له وارث
 نصب القاضى عنه خصماً فيقضى عليه ولا يقضى من غير خصم وجعل

ادعى عينا في يد رجل انه له استتاره من فلان الغائب وصدقه الذي في يديه
فانه لا يؤمر بالتسليم الى المدعي كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم
باقرار المدعي عليه . رجل اشترى دارا ونبض واراد الشفيع ان يأخذها وفقا
المشتري اشترى بها فلان الغائب واقام البينة على اقراره قبل الشراء
انه اشترى بها فلان وان فلانا وكله ببراءة هذه الدار منذ سنة ذكره
المنتقى انه لا يقبل بينة المشتري قال لا في لو قبلتها لانزمت البيع على الغائب
رجل ادعى انه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال للمدعي عليه
ما اشترىتها منك فلما اقام المدعي البينة على ما ادعى اقام المدعي عليه
البينة انه اشترىها وكيل من فلان سمع دعواه . وذكر في المنتقى
اذا ادعى دارا في يد رجل انها له اشترى بها من ذي اليد وكيل فلان
الغائب لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته في قول . ابحيفه رحمه الله جل
ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعه ذلك ملكا مطلقا وشهد شهوده بذلك
ذكر في عامة الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته . قال المصنف
قال جك شمس الائمة روح لا يقبل بينته ولا يبطل دعواه حتى لو قال ارجع
بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب يسمع دعواه ويقبل بينته
رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وان صاحب اليد اقر له فاقام البينة على ذلك
فاقام المدعي عليه البينة ان المدعي استقهبه في بطلت بينة المدعي ويندفع
الخصومة عن ذي اليد لان كل واحد منهما اقام البينة على اقرار صاحبه انه له فبطلت
البينة لكان التعارض فيلحق العين في يد ذي اليد كما ذكر في الاصل رجل ادعى دارا
في يد رجل انها له وقضى القاضي فيها ثم اذ المقضى له انها فلان اخر لم يكن في فط وحش

المقر له يبطل قضاء القاضيه ويرد الدار على المقضيه عليه وان قال المقر له كانت القاضيه للمقر
 وجها مائة ونبضتها فهي المقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضيه عليه عند اصحابنا
 عبد في يد رجل ادعاه رجل واقام البينه فادعى المدعي عليه انه لغير المدعي لا يصح اقراره
 عبد في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما اقام البينه انه له اودعه الذي
 في يده المدعي عليه محمد دعواهما ويقول هو لي فلم يقض القاضيه بشهود المدعيين
 حتى صدق ذواليد احدهما فانه يدفع العبد الى المقر له فان عدلت البينه ترضيه
 للمدعيين ولو ادعى عبد في يد رجل انه له فمحمد المدعي عليه فامر المدعي بالقلعة
 البينه فلما قام من عند القاضيه باعه المدعي عليه من رجل وسلمه اليه ثم
 اودعه المشتري ثم جاء المدعي بشهود واحضر المدعي عليه فقال المدعي عليه بعته
 من فلان وسلمته ثم اودعنيان صدقة المدعي فيها صنع او لم يصنع فله ولكم القاضيه
 علم بذلك فان القاضيه لا يسمع بينه المدعي على ذى اليد وان لم يصنع فله
 المدعي ولم يعلم القاضيه بذلك فامر المدعي عليه ان يثبت ذلك بالبينه ليندفع
 عنه خصم المدعي فان القاضيه لا يسمع بينته ويقضي عليه بينته المدعي و قد مر
 رجل ادعى دارا في يد رجل انها لفلان وقال وكل في فلان بالخصم فيها ثم ادعاه
 نفسه لا يسمع دعواه وكذا لو ادعاه الموكل اخر وان ادعاه لنفسه اولا ثم ادعى
 انها لفلان وكل في بالخصم فيها يسمع دعواه ولو ادعى دارا في يد رجل انها لفلان
 من ابيه او قال اشتريتها من ذى اليد فمحمد المدعي عليه ثم ادعى انها له لا يسمع
 دعواه و قد مر امرأة ادعت على ولد ميت انها كانت امرأه ابيه مات وهي في كاه
 وطلبت الميراث فمحمد الابن فاقامت البينه على مكاحها ثم ان الابن اقام البينه ان اباه
 كان طلقها ثلثا وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل بينة الابن

فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم تكن بزوجه له فقامت البينة
على الطلاق لا يقبل بيخته . رجل ادعى على رجل مالا فخرج الخطر ادعى انه خط المدعى عليه
فانكر المدعى عليه ان يكون الخط خطه فاستكتب وكتبه بمان بين الخططين مناهضة ظاهرة
تدل على انها خط كاتب واحد اختلف المشايخ رح فيه والصحيح انه لا يقضي بذلك
فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله لان يكون الكاتب صرافا
او سمسارا ونحو ذلك ممن يؤخذ بخطه فنهنا اول ان لا يؤخذ بالخط . رجل ادعى
عين في يد رجل انه كان لابيه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد اودعني ابوك ولا ادري
مات ابوك او لم يميت ذكر في المنتع انه لا يندفع عنه الخصومة . رجل ادعى دار في يد رجل
انه اشتراها من فلان بكذا واقام البينة واقام ذواليد البينة انه اشتراها من فلان
الرجل عارضا وقاريج الخارج اسبق واقام ذواليد البينة انه حين اشتراها الخارج كانت
الدار لذلك الرجل لانها كانت رهنه عند فلان آخر ولم يرض المرتهن ببيعه حين علم
وابطل بيعه ثم اشترتها منه بعد مفاك الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا لدعوى الخارج
لانه ليس مخصم في اثبات الرهن . ولو كان المدعي ادعى ان هذا العين كان لفلان رهنه
عندي بكذا وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترتها منه
ونقدت الشئ كان ذلك دفعا لدعوى الرهن لان بينه البيع مع بينة الرهن
اذا اجتمعا كانت بينة البيع اول دار في يد رجل ادعاها اخوان وهما بالغان احدهما
اكبر من الاخر ادعيا انها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهما واقاما البينة فقال المدعي
عليه في دفع دعواه انه اشتريت هذه الدار من الاكبر ومن فلان وصير هذا الاصغر حين
كان صغيرا بكذا فانكر وانكر الوصي ايضا الوصاية فاقام المدعى عليه البينة على ان كان
باع بمحكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البينة الا ان يشهد الشهود بان كان وصي

او من جهة امه او من جهة القاضيه باع الحاجة الصغير بمثل الثمن لا وان عا
 اقراه انه وصي لم يثبت الوصاية باقراه امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا واقا
 البينة والزوج بمحمد ثم ادعى الزوج انه قد تزوجها بعد ما اعترفت انها تزوجت ^{لمحمد} با
 ويجله نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع لانه بهذا الدعوى يدعي عليها التناقض في
 دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى المرأة لقبول البينة لا يسمع عليها دعوى التناقض
 وجعل ادعى على رجل دعوى انفق على الزمان على فساد فقام المدعى عليه في دفع هذه
 الدعوى اختلفت المسامحة فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع
 وقال بعضهم يطالب ومن دفعه انه يثبت فساد الدعوى قال المصريح وينبغي
 للقاضي ان ينظر في دعوى الدفع ويسأله ان كانت فاسدة ظاهرا وهو يعلم بفساد
 دعوى لا يسمع دعوى المدعي ولا يأمر المدعي عليه باثبات الدفع وجعل ادعى دارا
 في يد رجل انها له فقال المدعى عليه نضفها له ونضفها وديعة عندي لفلان ولم
 البينة على الوديعة فاقام للمدعي البينة على وعواه ثم اقام المدعى عليه البينة انضفها
 وديعة عندي لفلان يبطل دعوى المدعي في النصف وهل يبطل في الكل قال بعضهم
 يبطل قال المصريح وفيه نظر اشارة الجاه الى انه لا يبطل في الكل وجعل ادعى دارا
 في يد رجل انها له فاقام المدعى عليه البينة انها وديعة عندي لفلان اندفعت عنه
 دعوى المدعي فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار اليه فاعاد المدعي الاول دعواه
 على المقر فاجاب انها وديعة عندي لفلان اخري قبل بيئته ويندفع عنه خصومة
 المدعي وجعل ادعى على رجل ما لا اقام البينة ثم قال بعد اقامه البينة اني قد ^{ثبت} اشتو
 من هذا المال كذا هل يبطل بيئته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا يبطل بيئته
 لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامه البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال

كذا اذ قال بالفارسية چندین یافته بودم بطلت بینته رجل ادعى على رجل اربعة مائة
 درهم فجحد المدعى عليه فاقام المدعى البينة على ما ادعى فقضى القاضي له ثم ان المدعى
 اقر لهذا المنكر عليه بمائة درهم قال ابو القاسم الصفار رح سقط عن المنكر الثلثمائة
 الباقية وقال غيره من المشايخ رح لا يسقط رجل ادعى على رجل الا فقال المدعى عليه
 اني قد اخلته بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس واقام البينة على ذلك
 وقال صاحب الدين ان المحتال عليه مات مفلسا قبل اداء الدين كان القول قوله مع
 ولا يقبل قول المحيل انه مات مليا وكان له ان يرجع على المدينين بدينه كذا ذكر في الاصل
 رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة
 كل عين وحبس ونوع على حدة اختلف المشايخ رح فيه بعضهم شرط القصيل
 وبعضهم اكتفى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى ان ادعى عليه غصب هذه الاعيان
 لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ثم ينظر ان ادعى ان الاعيان قائمة في يده يوم
 باحضارها فيقبل البينة بحضرتها وان قال انها قد هلك في يده او استهلكها
 وبين قيمة الكل جملة يسمع دعواه ويقبل بينته وذكر في الجامع ان ادعى انه غصب منه
 جارية ولم يذكر قيمتها يسمع دعواه ويؤمر برده الجارية فان عجز عن ردها كان القول في مقلدا
 القيمة قول القاصب فلما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة لان بصر اذ بين قيمة
 الكل جملة ولم يبين قيمة كل عين على حدة كان او لم يكن وان لم يدع الغصب ادعى ان له في
 يد هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة تسمع دعواه في حكم الاحضار وبعد
 احضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة
 قال المصنف انما يشترط ذكر القيمة اذا كان الدعوى دعوى السرقة ليعلم ان السرقة
 كانت نصا يا ولم تكن فلما فيها سوى ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل احضر من البيت

وادعى ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر بخمسين درهما في وثيقة ديننا لا زنا
 فاقام وصي الميت بيعة ان المدعي هذا اقر ان له على الميت هذه الخمسين لأن كان باع منه
 ما ثمة درهم له على ثالث قالوا يقبل بيعة الوصي ويكون ذلك رتبة البيعة للمدعي رجل ادعى عينا في يد رجل
 ابن له وانكر المدعي عليه فقبل ان يقيم المدعي البيعة على دعواه باع المدعي عليه العين من
 رجل واشهد عليه فلما اقام المدعي البيعة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعيز
 اقام ذلك المشتري البيعة على المقض له ان العين له وفي يده بغير حق فقضيه ثم ان المقض
 الثاني وهو المشتري باعه من بائعه او وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة
 يفعلها الناس لدفع الظلم الا انه انما يصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقض
 عليه الاول وانما يدعي ملكا مطلقا ما اذا ادعى الشراء منه لا يسمع دعوى المشتري لان
 صار مقضيا عليه بالقضاء على بائعه وانما وضع المسئلة فيما اذا ادعى المدعي عليه قبل ان يقيم
 المدعي البيعة لانه لو باع بعد ما اقام المدعي شاهدين وعدل الشهود ابطال القاضي
 بيع للمدعي عليه رجل في يده دار يقول ورثتها من ابي فجاء رجل وادعى انها له اشتراها
 من اب ذى اليد بالفت درهم واقام البيعة فشهد شهوده ان ولد ذى اليد باع
 هذا الدار من المدعي ولم يذكره انه باع وهو يملكها قالوا جاز شهادتهم ويقضى الدار
 للمدعي لان صاحب اليد مقر انها كانت لابيه ولازم لو شهدوا على اقر الميث انها للمدعي
 يجوز شهادتهم فكذا هذا الا اذا كان ذوا اليد يقول ملكه وفي يدي ولم يقل ورثتها من ابي
 حينئذ يحتاج المدعي الى ان يشهد شهوده ان الميت باعها وهو يملكها وقت البيع وكذا
 لكان ذى اليد يدعي انها له بسبب اخي لا ميراثا عن ابيه ولو ان المدعي ادعى انها له اشتراها
 من اب ذى اليد فقال ذوا اليد ما كان لابي فيها حق فلما اقام المدعي البيعة على انه اشتراها
 من الميت وهو يملكها اقام ذى اليد البيعة انه كان اشتراها من ابيه قبلت بيعة ولو قال

٢١٩
فواليد والد الأم كانت لابي قطا ولم يكن لأبيه فيها حق قط فلما أقام المدعي البينة
على ما ادعى أقام نواليد البينة أنه اشتراها من أبيه في صحته لا يقبل بيته وأن
أقام البينة أن أباه أقر في صحته أنها له قبلت بيته . وأقر في يد رجل ادعى رجل أنها كانت
لأبيه مات وتركها ميراثا له وأقام البينة وقضى القاضيه بذلك ثم جاء أخو ادعى أنها
إشتراها من أب المقضيه وصدقه المقضيه فانه يري الدار على المقضيه عليه ويقال
لمدعي الشراء أقم البينة على الذي ردت عليه الدار لأن المقضيه لما صدق مدعي .

الشراء فقد أقرانه كان مبطلا في دعواه الارث وان شهوة كانت شهوة زور ويقتل هذا
لا ينفذ قضاء القاضيه عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والفسوخ بشهادة الزور
أمرأة باعت كرها فادعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثته من أبيه وصدقته أمه البائنة
ونعت أنها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع أنها وصية الصغير
لا يفضل قولها بعد ذلك أنها لم تكن وصية وكان عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها
على نفسها أنها استهلكته بالبيع والعسليم ولا تسمع بيته الغلام الاباذن من له
ولاية عليه . وفيما اذا باع الرجل شيئا بمحض أرائته وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك
أنه لها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يسمع دعواها والصحيح أنها تسمع قال
المصريح سئل الشيخ الإمام الاجل الأستاذ ظهير الدين رح عن رجل ادعى على رجل أنه
غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان بعض
صفاته على خلاف ما ذكر المدعي فادعى أنه له وأقام البينة قال رح ان قال المدعي
هذا الغلام هو الذي ادعيت لا يسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير
والتبدل . وأن قال المدعي بعد ما احضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك سمع
دعواه ويقبل بيته لأن دعواه الاول لا تمنع الدعوى الثانية فلا يكون متناقضا ^{رح}

٢٩٠
 من خلع امرأته وقال في مجلسه مرا اندرين خانه هیچ چين نيست ثم ادعى شيئا
 من متاع البيت او اقشته قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار
 لا يسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار يسمع دعواه. وان ادعى
 انه لم يقل شيئا يسمع دعواه اذ لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال مولانا رحمه الله
 وذكر في الجامع الكبير رجل قال لا حق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البيعة على عبد
 في يد المقر له انه غصبه منه وادعى عليه دين لا تقبل بيئته حتى يثبت هذا الشهود انه غصبه
 بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة الرجل انه لا حق لي
 قبلك في عين ولا دين ولا شراء ثم اقام البيعة على شراء عبد من الذي ابرأه او على قرض
 الف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار. قال المصنف رحمه الله في هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الرجل
 بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقا
 انه لا يسمع دعواه وذكر في الجامع الكبير رجل قال ما في يدي من قليل وكثير او عبيدا ومنا
 لفلان صح اقراره لانه علم وليس بجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من يدا المقر اخلفا
 فقال المقر له كان في يدي وقت الاقرار فهو لي فقال المقر له ملكك هذا بعد الاقرار كان
 القول قوله الا ان يقيم للمقر له البيعة انه كان في يدا المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا
 العبد في الاقرار فيكون القول قوله وذكر في الاقرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في
 حانوتي لفلان ثم بعد ايام ادعى شيئا مما في الحانوت انه وضعه في الحانوت بعد الاقرار
 ذكر في بعض روايات الاقرار انه لا يصدق قال المصنف رحمه الله في هذه الرواية تخالف رواية الجامع
 قالوا تاويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت
 في تلك المدة يصدق. وفي مسألة الجامع اذا ادعى المقر له واث الملك في زمان لا يتصور
 حد وثلا يقبل قوله انه ملكة بعد الاقرار وعن ابي يوسف رحمه الله اذا قال مالي بالكوفة دار

او قال مالى على احد مال ثم ادعى بالكوفة دارا او ادعى مالا على رجل سمع دعواه لانه لم يبيح
 انسانا بيئته فيسمع دعواه. وعن محمد بن روح لو قال مالى في رستاق كذا في يد فلان دار
 ولا ارض ولا حق ولا دعوي ثم اقام البيئته ان له في يد فلان في ذلك الرستاق دار لا يقبل
 بيئته الا ان يقيم البيئته انه اخذها منه فلان بعد الاقرار. ولو قال مالى في يد فلان
 فلان لا حق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى بان له قبله حقا بالرى في رستاق
 او قرية لا يقبل بيئته ولو قال مالى بالرى حقي دار ولا ارض ثم ادعى ذلك والامام
 يقبل بيئته ما لم يقصد قرية بعينها او ارضا بعينها في لا يقبل بيئته. اما اذا قال
 لا حق بالرى او بخراسان او بالعراق او بطبرستان فاقراره باطل. وذكر في النوادر عن ^{النوازل}
 محمد رحمه الله اذا قال لا امرأته هذا البيت بما اعلق عليه بابه هي
 لها وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع. ولو امرأته في صحته بجميع ما في
 منزله من الفرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف
 الاموال كلها وله بالرستاق دواب وعلمان وهو ساكن في البلد فاقراره انما يقع
 على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقية بالنهار
 ويبيع الاوطنه وكذلك عبيد الذين يخرجون في حوائجه ويأثرون الى منزله فكل ذلك
 داخل في اقراره. ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لا امرأتي غيرها علي من الثياب
 ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصفار ربح ههنا حكم وفتوى
 للحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي
 الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بما
 اوجبه او ما اشبه ذلك فهي في سعة من ان يمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا
 لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل وسيأتي مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله ذكر

في مصابيا المنتقى اذا دفع الوصي الى اليتيمها له بعد البلوغ فاشهد بالبر على نفسه انه قبض
 منه جميع ما كان في يده من تركته والده ولم يبق له من تركته والده عنده قليل ولا كثير الا وقد
 استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وهو قال من تركته والدي واقلم البينة
 قبلت بيئته . وكذا الواقف الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من الدين على الناس
 ثم ادعى على رجل ديننا والده يقيم دعواه وفي مصابيا المنتقى اذا بلغ الورثة ان مورثهم ادعى
 بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به لم يجز ثم انما يجوز اذا اجازوا
 بعد العلم . ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل
 ديننا للميت يسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى ديننا للميت . رجل ادعى ادا انما
 وان مورث المدعى عليه كان احدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه
 هذا واقام البينة على ما ادعى فاقام المديعي عليه البينة بان مورثه فلان كان
 اشتراها من المديعي بكذا ببيعابانا وتقابضا ثم مات مورثه فورثتها منه فادعى
 المديعي لدفع دعوى المدعى عليه ان مورث المديعي عليه كان اقران البيع الذي
 جرى بينه وبين المديعي هذا كان بيع وفاء اذا رد على الثمن يجب على ردها اليه
 واقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذا ربح لا يسمع منه هذا
 الدفع لان بيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بمنزلة الرهن فاذا اقام المديعي عليه البينة
 في ان مورثه اشتراها من المديعي يجعل كانه كان رهنا ثم اشتراه بعد الرهن فيجزم
 بالشراء وعند مشايخ خارج بيع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد اذا اعتصل به القبض
 يملكه المشتري وينتقل ذلك المورثته فكان المديعي في دعواه الملك لنفسه
 بعد ذلك صباطا في دعواه فلا يندفع بهذا دعوى المديعي عليه شراء مورثه من
 المديعي . رجل احضر مملوكا وادعى انه له وانه ترمد عنه وقال المملوك انا عبد فلان

فَكَوْنُ الْمَشْتَرِكِ لِنَا الْعَبْدِ أَفْجَاءُ بَيْنَهُ عَلَمًا ذَكَرْتُمْ يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدْعَى خُصُومَةً
وَأَنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيْنَةُ عَلَى ذَلِكَ يَسْمَعُ بَيْنَةَ الْمُدْعَى وَيَقْضِي لَهُ فَإِنْ حَضَرَ الْغَائِبُ الْمَقْرَلُ
بَعْدَ ذَلِكَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْبَيْنَةَ أَنَّ الْعَبْدَ لَهُ فَيَقْبَلُ بَيْنَتَهُ وَيَقْضِي
بِالْعَبْدِ لَهُ عَلَى الْمَقْضِيَةِ الْأُولَى. وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَبْدًا فِي يَدِ عَبْدٍ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَيْنًا
وَشَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ فَهُوَ خَصَمٌ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ الْمُدْعَى أَنْ مَجْهُورٌ. دَارَتْ فِي يَدِ قَوْمٍ مِيرَاثَ
لَهُمْ عَزَائِرُهُمْ ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ بَعْضِهِمْ نَصِيبَهُ وَهُوَ غَائِبٌ وَبَيْنَ نَصِيبِ الْغَائِبِ
وَمَنْ فِي يَدِهِمُ الدَّارُ اقْرَأُوا بِنَصِيبِ الْغَائِبِ مِنْ أَبِيهِ وَقَالُوا لَا نَدْرِي أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ أَمْ لَا
لَا نَدْفَعُ إِلَيْكَ حَصَّةَ قَلَانٍ مِنْهَا فَأَقَامَ الْمُدْعَى بَيْنَتَهُ فَشَهِدُوا أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ الْغَائِبِ
نَصِيبَهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ هَذِهِ الْبَيْنَةُ وَلَوْ قَالَ يَقِيْتُ الْوَرِثَةَ الَّذِينَ فِي أَيْدِيهِمُ الدَّارُ لَنَا الْأَحْقَ لَقَبْلَا
الْغَائِبُ فِيهَا جَانِزَتُ بَيْنَةَ الْمُدْعَى وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى دَارَةً فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ هَالَهُ وَأَقَامَ الْبَيْنَةَ
وَأَقَامَ الَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارَ أَنَّ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانِ الْغَائِبِ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُدْعَى وَكَلَّمَ
فِيهَا ذَكَرَ الْمَشْتَرِكُ أَنَّهُ قَبْلَ بَيْنَتِهِ ذِي الْيَدِ وَيَجْعَلُ وَيَكِيلُ وَأَنْدَفَعَ عَنْهُ الْخُصُومَةُ وَالْزَمَ
الْغَائِبُ الشَّيْءَ. رَجُلٌ ادَّعَى دَارَةً فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ هَالَهُ اغْتَصَبَهَا مِنْهُ الَّذِي فِي يَدِهِ وَقَالَ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ هِيَ مَلَكَ وَالَّذِي وَرِيعَهُ فِي يَدِي لَا يَنْدَفَعُ عَنْهُ الْخُصُومَةُ. فَإِنْ أَقَامَ اللَّهُ
الْبَيْنَةَ عَلَمًا ادَّعَى أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْبَيْنَةَ أَنَّهُ مَلَكَ وَالَّذِي اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُدْعَى
قَالُوا لَا يَقْبَلُ بَيْنَتَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَكِيلٍ عَنِ وَالِدِهِ فِي اثْبَاتِ الْمَلِكِ لِوَالِدِهِ
لَوْ سَمِعْتَ مِنْهُ هَذِهِ الْبَيْنَةُ أَمَّا تَسْمَعُ لَدَفْعِ دَعْوَى الْمُدْعَى وَأَنَّهُ انْتَصَبَ خَصَمًا
لِلْمُدْعَى بِدَعْوَى الْفَعْلِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْغَضَبُ فَلَا يَسْمَعُ مِنْهُ دَعْوَى الْأَمَانَةِ رَجُلٌ ادَّعَى
مُحَمَّدٌ وَدَارَتْ فِي يَدِي حُلٍّ وَذَكَرَ الْحُدُودَ وَالثَّلَاثَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ الْحُدُودَ الرَّابِعَ وَالْحُدُودَ الرَّابِعَ مُتَصِلًا
بِمَلَكَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَا فَاصِلَ بَيْنَهُمَا قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ الْأَسْتَاذُ ظَهِيرُ الدِّينِ هَذَا ج

يصح هذه الدعوى لان السكوت عن المحد الرابع لا يمنع صحة الدعوى ولذا لو ذكّر
المحد الرابع وقال والمحد الرابع ارض المدعى عليه ولم يذكر الفاضل وكذا لو كان المحد
الرابع ملك الرجلين لكل واحد منهما ارض على حدة فقال المدعى في بيان المحد الرابع
والمحد الرابع ارض فلان ذكر احد الجارين ولم يقل ويتصل بارض فلان آخر وكذا لو كان
المحد الرابع ارض فلان ومسجدا فقال المدعى المحد الرابع ارض فلان ولم يذكر المسجد
. قال يصح دعواه ايضا . قال المصنف ربح وينبغي ان لا يصح دعواه في هذين الوجهين
لان المدعى جعل المحد الرابع ملك فلان واذا لم يكن كله ملك فلان لم يكن دعواه
مستأدلا لهذا المحد ودفع لا يصح كما لو ذكر المحد ودعا لاربعة وغلط في حده واحد بخلاف
ما اذا سكنت عن المحد الرابع . وفي المنتقى رجل صب في السوق زيتا لانساق
او شيئا من الادهان او سمنا او خلا وعابى الناس ذلك وشهدوا عليه فقال الجا
صبته وهو نجس قدمات فيه الفأرة كان القول قوله . وان حرسوق القصا^{بين}
واخذ لحما من الطوايق ورماه واستهلكه . وعابى الناس ذلك فقال الجاني كانت
ميتة لا يصدق فيه ويسع للشوران يشهدوا انها كانت ذكية لان الميتة
لا تباع في السوق وقد تباع في السوق السمن النجس والزيت الذي ماتت فيه
الفأرة وفي المنتقى دار في يد رجل ادعى رجل انها دار فلان وان فلانا ذلك كان
عندي هذه الدار بالالف اليه عليه منذ شهر ودفعها اليه وقبضتها منه
ثم انه بعد ذلك استعارها مائة فاعرتها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار غا^ن
واقام الذي في يده الدار البينة ان الدار داره اشتراها من الغائب الذي
يدعى المدعى انه رهنها وقال اشتريتها منه منذ عشرة ايام وقال مدعى الرهن
يستحقها وليس له مدعى الشراء ان ينقض البيع اذا كان البايع غائبا وكذا لو ادعى الا^{ستيعاد}

مكانة الرهن ولو كان مكان المرتهن والمستاجر. رجل يدعي ملك الدار ويقول
اشترى بيتهما من الغائب منذ شهر قبل شراء ذي اليد فهو خصم يقضيه له بالدار
وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون امانة عنده ويسلم اليه
الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعي ان البائع قبض منه الثمن. رجل مات
وترك عبدا وبنتا فاقام رجل البينة انه كان عبدا فاعتقه وان ولاد له واقام
البينة البينة انه كان اخا الاصل ذكره ولأه الاصل ان البينة بينة البينة
رجل ادعى دارا في يد رجل واستثنى منها بيتا معينا وقال الا هذا البيت واقام البينة
وشهد شهوده ان جميع الدار له ذكر في كتاب الاقرار من الاصل ان القاضي يسأل
المدعي ان وفق فقال كانت الدار كلها في بيعت منها هذا البيت جازت بينته ويقضيه
بالدار غير البيت وان قال لم يكن له هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يجز
بشيء وهكذا اذا ادعى انفا شهد الشهود بالغين وفيه اشارة لانه اذا وفق
يصح توفيقه ولا يحتاج الاقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس
اربعة ادعوا دارا في يد رجل وذكر وان هذه الدار كانت لابنهم فلان مات
وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم واقاموا البينة على هذا الوجه ثم تعا
جميعا على ان هذا الواحد لم يكن ابنا للميت بل كان ابنا لبنت الميت بطلت بينتهم
فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما فكرنا
واذكروا انها كانت لابنهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم
يسمع دعواهم ويقبل بينتهم. ولو ادعى رجل دارا في يد رجل انها كانت لابن
فلان مات وتركها ميراثا له لا وارث له سواه واقام البينة على ما ادعى ثم ظهر
للميت امرأة باخراة قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هذا راجح لا يقضيه القاضي

بذلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم فلوان الابن ادعى هذا الدار بعد ذلك
انها كانت لابيه مات وتذكرها ميراثه ولا حرائته هذه على فرائض الله واقام
اولئك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى المدعي لانه ادعى الكل ولا يتم البعض
فبصح دعواه ولا يقبل شهادة الفريق الاول لانه كذبهم فيما شهد واله اولو
تكذيب الشاهد فيما شهد به تفسيق. وان اقام شهود اخرين غير الاولين
على ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم. فلوان المدعي عليه اقام البينة بعد ذلك
ان اب المدعي كان اقرب في حوته وصحته انه لاحق في هذه الدار جازت شهادتهم
واندفعت خصومة المدعي. رجل في يديه جارية ادعى رجل اخر ان فلان بن
الغائب كان شريكه شركة عنان في الف بينا وان الغائب اشترى هذه الجارية
بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها فلان الغائب فقال الذي في يديه
الجارية انا اعلم ان فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك
وبير الغائب ونصفها لك ونصفها فلان الغائب الا ان فلان الغائب اخرجني
ان اذهب بالجارية الى بغداد وابععها ثم قال الشيخ الامام الاجل ^{رحمته} ظهير الدين
ليس للمدعي ان يمنع من يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مظلوما
وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له
ان يمنع من المسافرة بها وعن التصرف فيها. رجل قال لغير هذا العبد لك فقال
المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الاصل انه لم يكن له. ولو اقام البينة لم يقبل ^{بينته}
رجل اشترى عبدا وقبضه فجاء رجل واستحقه بالبينة فاقام البائع بينة على
ان المستحق اخرج بالبيع وباعه باخره قال في الزيادات ان كان المشتري رجلا على
البائع بعين الثمن الذي نقده واستقره او كان البائع استهلك ذلك الثمن

وضمنه المشتري مثله لا يقبل بينة البائع وان كان ذلك الثمن هلك عند البائع قبلت بينة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة ان كان المشتري لم يقض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه البينة يثبت لنفسه حتى استرد ما قبض من المشتري رجل ادعى عينا في يد رجل انه له غصبه منه الذي في يده واقام البينة وعدلت بينته ثم ادعى الغاصب ان المدعى اقراه للغاصب هل يؤمر الغاصب بتسليم الغضب الى المدعى قال محمد بن ابي حنيفة ان ادعى الغاصب حاضرة على ما ادعى اقررت انقص في يده واخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء واذهب الى المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوما وان ادعى حادثة في يد رجل انه له واقراه الذي في يده انه اشتراها من المدعى وقال لي بينة حاضرة على الشراء قال ان كان المشتري ثقة ضمنها لياه وتركها في يده وامرته ان يحضر البينة وان لم يكن ثقة اولم اعرفه وضعتها على يدي عدل فاما في غير الفرج فانه اقراه في يده رجل ادعى ان ثاعن ميت وذعمانه ابن عم الميت لايه واقام البينة على النسب وذكر المشهود اسم ابيه وجده واسم اب الميت وجده كما هو الرسم والمدعى عليه اقام البينة ان جد الميت كان فلانا غير ما اثبت المدعى لا يقبل بينة المدعى عليه لان البينات للاثبات لا للنفي وبينه المدعى عليه قامت على النفي وهو ليس بخصم في اثبات اسم جد المدعى وهو كما لو ادعى ميراثا عن ابيه واقام المدعى عليه البينة ان اب المدعى رجل اخر غير الذي يدعيه المدعى ثم وثمه لا يقبل بينة المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن الميت لايه وذكر الاسامي الى الجد الا على اقام المدعى عليه بينة ان اب المدعى هذا كان يقول في حياته انا اخ فلان لامي لايه لا يقبل بينة المدعى عليه الا اذا

اقام المدعى عليه البينة ان قاضيا قضى باثبات نسب ابيه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعي . رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سنة ستفند فطوبى بالبينة فقال الابينة له على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البينة على ذلك يقبل بينته لان التوفيق ممكن يحتمل انه قضاها في مكانه كان فحمد وليس له على ذلك بينة ثم قضاها ثانيا في مكان آخر فحمد المدعي عليه محمد وادعى عليه بل انه ملكه وحقه في يد هذا بغير حق وبين الحمد وقال المدعي ان هذا الحمد ودخقه وملكه في يدي ثم قال في مجلس آخر ان الحمد الذي في يدي ليس على هذه الحمد وادعى ذكر المدعي بل بعضها كحازم المدعي وبعضها على خلاف . قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح لا يلتفت الى ما قال المدعي عليه لان اليد على العقار لا يثبت الا بالبينة فلا يلتفت الى اقرار المدعي عليه ولا الى انكاره . رجل ادعى عليه وارث امرأته مهر امرأته فانكر وقال فراجيزي دادني نيست فاقام الوارث بينة على ما ادعى فقال المدعي عليه في دفع مبدارم فقال له القاضي الدفع يكون بالايفاء او الابرء فايهما تدعى فقال المدعي عليه كليهما قالوا كلامه هذا لا يبطل دعواه الدفع لان من حخته ان يقول كانت المرأة ابرأتني ثم حجبت فاريتها

فصل ان يجوز قضاء القاضيه ومن

لا يجوز ما للقاضيه ان يفعل

لا يجوز قضاء لمن لا يجوز شهادته ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك تعديل العلانية لا يصح لمن لا يجوز له شهادته ولا يصح تعديل الصدد والمكاتب والامة والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الوالدين والمولودين ويصح تعديل السر من هو لا . يشترط تعديل العلانية

ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تزكية السر ويجوز شهادة الرجل على
شهادة والده ولا يجوز شهادة على قضاء والده وهذا قول ابي يوسف راج وقال
محمد راج يجوز في الوجهين. ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذلك
قضاء القاضي الاسفل للقاضي الاعلى وقضاء الاعلى للقاضي الاسفل ويجوز قضاء
القاضي لامرأة بعد ما ماتت امرأة ولا يجوز ان كانت امرأة حية وكذلك
لامرأة ابية بعد ما مات الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي
ان يقرض مال اليتيم واللقطة من الملتقط كذا ذكر الشيخ الامام المعرف
بنجواهر زاده راج. وللقاضي ان يقرض مال الغائب وله ان يبيع منقوله
اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب ولا يبيع مال المديون في قول ^{ابن حنيفة}
راج وفي قول صاحبه راج يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية
وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح. واذا اراد بيع ما له يمسك ^{له}
دستجنتين من ثيابه وان كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها
ثوباً يكتفي به ويصرف الزيادة الى ان الدين وللقاضي ان يقضي بما علم في قضاء ^{به}
في مصر علم في مجلس القضاء او في غيره. وانه علم بالحادثة قبل التقليد ثم قلد
القضاء ليس له ان يقتضي بذلك العلم في قول ^{ابن حنيفة} راج وقال صاحبه ^{راج}
له ان يقضي بذلك العلم وعلى هذا الخلاف اذا علم بالحادثة في قضائه ثم عزل
ثم قلد ثانياً ليس له ان يقضي بذلك العلم عند وعلى هذا الخلاف اذا علم بالعادة
في قضائه ثم عزل ثم قلد ثانياً ليس له ان يقضي بذلك العلم عند وعلى هذا ^{الخلاف}
اذا علم بالحادثة في قضائه ثم خرج الى رستان ليس هو فيه قاض بان قلد
قضاء الكوفة دون الرستان ثم عاد الى مصر لا يقضي بذلك العلم في قول ^{ابن حنيفة}

رجه الله وعندهما وان كان مقلدا على الكثرة والرساق فخرج الى رستاق ثم الى رستاق
 ثم عاد الى المصر قال بعضهم له ان يقضيه بذلك العلم في قلمهم وبه اخذ شمس الحلاوي
 رجه وان علم بالحادثة في رستاق عند ايجيفه رجه ليس له ان يقضيه بذلك العلم ^{قوله}
 اذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية او غير كان الولاية لا يقضيه بذلك العلم وعندهما
 يقضيه ولا يقضيه بعلمه في الحكمه ورد القضاء على كل حال . ولو علم بالحادثة في قضا^{ته}
 في مصر ثم خرج الى رستاق هو فيه قاض فقضيه بذلك العلم قال شمس الائمة ^{خمس} الس^ر
 رجه في ظاهر الرواية عن ايجيفه رجه المصر شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخضاف
 واليه اشار محمد رجه في الكتاب وعن ابي يوسف رجه المصر ليس بشرط لنفاذ
 القضاء وله ان ينقل الشهادة بكتابه وكتاب القاضي بمنزلة شهادة شاهدين
 على الشهادة وسياقي صورة الكتاب وشرائطه في آخر الكتاب وله ان يقبل
 البينة بدلين على الغائب لقضاء دين الغائب من مال في يدي المدعي ^{رجه}
 ذلك اذا باع الربيل بعد اداء اب المستري قبل نقر الثمن ولا يدري مكانه فاقام
 البائع بينة على ذلك عند القاضي فان القاضي يقبل البينة ويبيع العبد ويقضيه
 دين الغائب من ثمنه فان قضاه شيخ من الثمن وضعه على يد عدل . ومن هذا
 الجنس مسئلة ذكرها في اجازات الاصل في باب اجارة الدواب . وللقاضيان ^{بعث}
 مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك . وله ان يأخذ مال اليتيم من والده
 اذا كان الوالد مسرفا مبدلا ويضعه على يد عدل لان يبلغ اليتيم . ويجوز
 قضاؤه على المسخر اذا لم يعلم انه مسخر ولا ينقل قضاؤه اذا علم وصورة المسخر
 ان يدعي الرجل ديناً على غائب واحضر رجلاً وادعى ان هذا الرجل كفيل بي بما لي على
 الغائب فيقول الرجل بلي انا كفيل ولكن لا شيء لك على الغائب فاقام المدعي بينة

ان له على الغائب الف درهم فقصير القاضيه بتلك البينة فان ذلك يكون قضاء على
 الغائب وقضاؤه فيما ارثني باصله وان دفع للمدعي الرشوة الا القاضيه فرد ولم يقبل
 وقصير للراشي نقد قضاؤه وان ارثني ولدا القاضيه فواحد من اصحابه ليعين الراشي
 عند القاضيه فلم يعلم القاضيه بذلك وقصير للراشي نقد قضاؤه ان كان محققا ويجب على
 القابض رد ما قبض وباتم الراشي وان علم القاضيه بذلك فقضاؤه مرد وهو كما
 ارثني بنفسه وقصير للراشي اذا شهد الشهود عند القاضيه بدين او عين او عاقبة
 وعد لو ان قال القاضيه للمشهود عليه اري ان المحي من المتهم وله وقال له اري لك
 في هذه الدار حقالم يكن ذلك قضاء حتى يقول انفذت عليك القضاء في كذا وكذا
 لان معنى قوله اري اظن ولو قال اظن لم يكن ذلك قضاء ولو قال الزمت عليك كان
 قضاء ولو قال ثبت عندي ان لهذا على هذا الكذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون
 قضاء وقال شمس الائمة الحلواني والقاضيه الامام ابو عاصم العامري يكون ذلك قضاء
 ولو قال القاضيه لرجل جعلتك وكيل في ثوبه فلان الميت يكون وكيله في حفظه ولو
 قال له جعلتك وكيل لتشتري وتبيع كان له ان يبيع ويشترى لان امر القاضيه معتبر
 بامر الميت ولو قال رجل لرجل جعلتك وكيل في مالي بكون وكيله في حفظ فلان اذا قاله
 القاضيه ذلك ولو قال القاضيه لرجل جعلتك وصيا للميت يصير وصيا فان قصيرا
 وقال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان ايضاء القاضيه يقبل التحريض ^{بمخلاف}
 ايضاء الاب والجد فان ذلك يكون عاما ولو قدم عرفاء الميت الى القاضيه
 فقالوا ان فلانا مات ولم يوص الى احد ولنا عليه ديون والقاضيه لا يعلم
 بذلك فقال لهم القاضيه ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا ^{بكتبه} في ثوبه
 قالوا يبي ان يسعه ذلك انه عرف عدالة الوصي وكانوا صدقة صار وصيا

لأن إيصاء الميت يقبل التعليق فكذا إيصاء القاضية ولو أن رجلاً جاء إلى
القاضي وقال إن أبي مات في بعض الأطراف وعليه دين وترك من كل فرع مالا
ولم يوص إلى أحد وأهل تلك الناحية لا يعرفونني ولا يمكنني إثبات النسب بالبينة
تقال له القاضي إن كنت صادقاً فيما تقول فبع الدواب واقض الديون قال لا أبا^س
به لأنه إن كان صادقاً صح امر القاضية به والأفلا

فصل فيما يقض في المجتهدين

وما ينفذ قضاؤه وما لا ينفذ

القاضي إذا كان مجتهداً له أن يقض برأي نفسه في المجتهدين هذه المسئلة
على وجهين أحدهما إذا كان مجتهداً وهو يعلم برأي نفسه نقض برأي غيره قال
أبو يوسف راجح لا ينفذ قضاؤه وهو أحد الروايتين عن محمد راجح اختلاف^{الطائفتين}
عن إجماعه راجح في أظهر الروايات عنه ينفذ قضاؤه ولا يرد وجه أخذ الشيخ^{الإمام}
أبو بكر محمد بن الفضل راجح وعليه الفتوى والثانية إذا كان مجتهداً فتنسب منه
وقض برأي غيره ثم تذكر رأيه قال أبو حنيفة راجح ينفذ قضاؤه ولا يرد ويعمل برأيه
في المستقبل وقال أبو يوسف راجح يرد قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد راجح أيضاً
وإن لم يكن له رأي في المسئلة فاستفتى مفتياً فافتاه نقض بفتواه ثم حذله رأي
لا يرد قضاؤه ويعمل برأيه الحادث في المستقبل حكى عن الشيخ الإمام عبد الواحد
المنشيد أنه قال ما يفعله القضاء من التفويض المشفوع المذهب في فسح
اليمين المضافه ومع المدير وغير ذلك إنما يجوز ذلك إذا كان المفوض يرى ذلك
بأن قال لا حجة اجتهدا في ذلك لما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقال غيره
هذا احتياط ويصح التفويض وإن كان لا يرى ذلك لأن قول أبي حنيفة راجح

^{٣٠٣}
 لو تضمنت خلاف رأيه ينفذ قضاءه في أصح الروايتين فلان يصح تفويضه كان أم لا
 . وأن فوض إلى الشفعوي ليقضه بأية أولى قضيهما هو حكم الشرع ينفذ ذلك
 التفويض عند الكل وإن قضى القاضيه في فضل وهو لا يعلم أنه مختلف فيه وإنما
 قصد القضاء على وجه الاتفاق فوافق قضاؤه محلاً مجتهداً فيه ذكره كتاب الأكرام
 أنه ينفذ قضاؤه وذكره الرجوع عن الشهادة أنه لو قضى بشهادة محمد ودين
 في قذف وهو لا يعلم أنهما محمد ودان ثم علم يرد قضاؤه ويؤخذ المال من المفضله
 وكذا إذا ظهر أنهما عبدان أو كافران أو عريان يرد قضاؤه ويؤخذ المال من
 المفضله قال وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وذكر
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرح الرجوع عن الشهادة أن قضاء القاضيه في المجتهدات
 إنما ينفذ إذا صدر عن اجتهاد وأما إذا لم يكن عن اجتهاد فلا ينفذ وذكر
 المحصاف رحمه الله أنه ينفذ . وأن لم يكن عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الأكرام . ولو
 أن رجلاً قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فحاصمته لا قاض لا يرى الطلاق
 واقعاً فاجاز النكاح وأبطل الطلاق ثم رفع القاض يري الطلاق واقعاً فإن الثاني
 ينفذ قضاء الأول . وأن كان الحالف قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخ القاضيه
 اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى قال أبو يوسف رحمه الله لا بد من فسخ
 اليمين على كل امرأة . وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله إذا فسخ على
 امرأة بخصومتها يكون نسخاً على النساء كلهن وبعض المشائخ رحمه الله أخذوا
 بقول أبي يوسف رحمه الله وبعضهم أخذوا بقول محمد رحمه الله والفتوى على قوله لا يمين
 واحدة ولهذا لو حلف أن لا يجلف سبياً الطلاق وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق
 لا يحنث المرأة واحدة . والاعتق في هذا بمنزلة الطلاق وإذا قال كل مبدأ اشتراء

فهو حر فهذا والطلاق سواء ذكر في الشقة انه لو قال كل عيدا اشتريه فهو حر فاشترى عيدا
على قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رج يحتاج الى الفسخ في كل عقد ولو
عقد على امرأة واحدة ايمانا بان قال مرارا ان تزوجت فلانة فهي طالقة فتزوجها
ففسخ القاضيه يمينا واحدا لا يفسخ الكل ويحتاج كل يمين لفسخ على حدة الا ان تعد
المرأة انه حلف بطلاقها ثلث مرات ان لا تزوجها ثم تزوجها فقال القاضيه فصح جميع
ايمانه بهذا اللفظ فان ذلك يكون فسخا للايمان كلها وان حلف بطلاق
سنة وعقد على كل امرأة يمينا على حدة وان قال ان تزوجت فلانة فهي طالقة وان تز
فلانة لا امرأة اخرى فهي طالقة وذكر الثالثة والرابعة ففسخ اليمين على امرأة
مختومة لا يفسخ يمين غيرها ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالقة فتزوجها
ففسخ القاضيه اليمين هل يحتاج الى تجديد النكاح ذكر شمس الاثمة الحلواني رج
عز استاذ القاضيه الامام ابي علي النسخ رج انه لا يحتاج لان القاضيه يبطل اليمين لم يكن
الطلاق واقعا الا ان يعود للنكاح بقضاء القاضيه فان كان الزوج وطئها بعد
النكاح قبل فسخ اليمين ففسخ القاضيه اليمين كان الوطئ حلالا وكما يظهر بطلان
اليمين والطلاق في حق هذه يظهر في حق غيرها في قول محمد رج بان كان حلف كل امرأة
اتزوجها فهي طالقة ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالقة فتزوج اربعا بعد اليمين
ثم تزوج خامسة فخاصته الخامسة الى القاضيه ففسخ القاضيه اليمين عليها
لا يظهر انفساخ اليمين فيمن كانت قبلها عند الكل لانه لو بطل يمينه في الابع
ولا يقع الطلاق عليهن لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها واذا بطل
الفسخ على الخامسة تبطل في حق غيرها واذا قضى القاضيه يبطلان اليمين في
الطلاق المضاف وغيره من المجتهدين وقد قضوا وقدن على المقضى عليه عند

الكل حيز كان على المقضي عليه اتباع رأي القاضيه سواء كان نرى القاضيه موافقا
لرأيه ولم يكن هل ينفذ قضاءه في حق المقضيه ان كان عاميا ينفذ قضاؤه وعليه
اتباع رأي القاضيه وان كان عالما يرى خلاف ما قضيه القاضيه عن ابي يوسف رج
في غير رواية الاصول انه لا ينفذ قضاؤه حتى لا يجله وعليه ان يتبع اشد الامرين وعلى
قول ابى حنيفة رج ينفذ قضاؤه والقاضيه في حقه ايضا. وذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ
قضاء القاضيه في حقه ولم يذكر فيه خلافا وان كان المقضيه عاميا جاهلا استغنى
قفها علم من القاضيه فاقتاه بوقوع الطلاق فهذا وما لو كان المقضيه عالما وله
رأي سواء لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأي والاجتهاد. وعن ابي يوسف رج
رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا فحاشا
المرأة الى القاضيه فقضيه القاضيه له ببقاء الحل ثم تحول رأي الزوج وصار من يرى
الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى فانه يمسك المرأة الاولى ويفارق الثانية
وينبغي الامر على رأي الحادث في المرأة الثانية اما الاولى فقد قضى القاضيه عليها
ببطلان اليمين وبقاء النكاح فنقد قضاؤه وان كان قضاؤه موافقا للرأي
في ذلك الزمان فلا يبطل ذلك القضاء وهذا بناء على ما تقدم ان على قول
ابي يوسف رج يحتاج الى الفسخ في كل امرأة. وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله
في العيون رجل اشترى عبدا شهيدا شاهدا عند القاضيه ان هذا المشتري
حلف بعق كل مملوك يشتريه قبل شرائه هذا العبد فاعتقه القاضيه بشهادتهما
ثم اشترى عبدا اخرى قال ابو يوسف رج يعتق العبد الثاني بقضائه للاول
وقال ابو حنيفة رج ولا يعتق الثاني شيئا من الشهود وشهادة مستقبله وهذا بناء
على ان عند ابى حنيفة رج الشهادة على عتق العبد لا يقبل من غير دعوى العبد. قول

قال امرأة كلما تزوجك فانت طالق مثلثا فتزوجها ودفع الامر الى القاضي فقضى بحلها
 ثم طلقها مثلثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر هل يحتاج الى نسخ القاضي في هذا
 النكاح اختلف المشايخ رج فيه وانما اختلفوا بناء على ان المنعقد بكلمة
 كل يمين واحدة وكما ينحل ينعقد ثانية وينعقد الثالثة بعد الثانية ^{ينعقد} ام
 بهذا اللفظ ايمان في رواية الجامع ينعقد يمين واحدة وكما ينحل تنعقد وفي
 طلاق الاصل المنعقد ايمان. فعلى رواية الطلاق يحتاج كل يمين الى نسخ
 على حدة وعلى رواية الجامع لا يحتاج والصحيح رواية الجامع. رجل حلف بطلاق امرأة
 ان تزوجها فتزوجها وحكم ارجلا يحكم بينهما في الطلاق المضاف فحكم بطلاق
 اليمين اختلف المشايخ رج فيه. ذكر في الجامع الاصغر انه لا ينفذ حكم الحكم
 في حقهما. وذكر في اصل الاصل وغيره من الروايات ان حكم الحكم فيما بين
 المتحاكين في المجتهديات بمنزلة حكم القاضي المولى حتى لا يكون لاحدهما ان يرجع
 عن حكمه. وذكر الخصاص رج ان حكم الحكم في المجتهديات جائزا لا في الحدود
 والقصاص ذكر الجواز فيما سوى الحدود والقصاص. وذكر شمس الائمة
 الحلواني رج في اصل الاصل الاصح ان حكم الحكم في المجتهديات نحو الكنايات والطلاق
 المضاف جائز في ظاهري المذهب عن اصحابنا رج قال محمد رج الا ان هذا مما يعلم ولا يفتى به
 كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا. قال المصريح وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي
 يقول هذا مما يكم ولا يفتى به. وقد روي عن اصحابنا رج ما هو اوسع من هذا وذلك
 روي عنهم انه لو استفتي صاحب الحادثة عن هذا فتيها عدلا من اهل الفتوى فاته
 بطلاق اليمين وسعه ان يأخذ به تواه يمسك المرأة وعنه ان صاحب الحادثة
 لو استفتي فتيها فاته بطلاق اليمين وسعه ان يمسكها فان تزوج اخرا ^{بها}

وقد كان خلف بلفظ كل امرأة يتزوجها فاستقرت فقيهما آخر مثل الاول فافتاه
بصحة اليمين ووقوع الطلاق المضاف عليهما فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى
لانه فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضى المولى او حكم الحكم . وما نقل عنهم
بناء على ان حكم الحكم في المجتهديات في حق المتحايكين بمنزلة حكم القاضى المولى
الا ان الفرق بين حكم القاضى وحكم الحكم ان حكم الحكم في المجتهديات اذا فسخ
الى القاضى ان كان موافقا للرأى امضاء . وان كان مخالفا ابطله وليس للقاضى ان يبطل
حكم قاض آخر في المجتهديات . وقال ابن ابي ليلى رحمه ليس للقاضى ان يبطل حكم
الحكم وان كان مخالفا للرأى اذ لم يكن حكم الحكم مخالفا للنص والاجماع وهو بمنزلة
حكم القاضى المولى ولهذا لو حكم الحكم بحكم ثم اراد ان يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه
كما لا يصح رجوع القاضى عن حكمه في موضع الاجتهاد والصحيح ما قلنا لان الحكم
استفاد الولاية بتحكيمهما ولهما ولاية على انفسهما لا على غيرها فكان حكم الحكم
في حق غيرها بمنزلة الصلح . ولو اصاب الخصاص على ثبوت وكان ذلك محالاً
لرأى القاضى ابطله اما اذا حكم الحكم موافقا لرأى القاضى انما لا يبطله لان
لو ابطله يحتاج الى الاعادة فلا يفيد . ولو حكما رجلا يحكم بينهما فاجاز القاضى
حكومته قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف رأى القاضى ذكره الكتاب انه لا يجوز حكمه
على القاضى وكان للقاضى ان يبطله قالوا هذا اذا لم يكن القاضى ما ذونا في الاستئثار
فان كان ما ذونا لا يكون له ان يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجابة
امضاء لما سبق فلا يظلم فيما يقضيه لكن شرط صحة التحكيم ان يكون الحكم من اهل
الشهادة لان القاضى لا يصلح قاضيا اذ لم يكن اهل الشهادة فكذلك الحكم فلا يصح
تحكيم العبد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا يقبل شهادته له فان

٣٠١
حكما امرأة فحكمت فيما يجوز شهرها دهنها بما رزحها وسند كرمها ذلك التحكيم
في موضعها ان شاء الله تعالى رجل تزوج امرأة ثم جن وله والد فادعت المرأة
ان زوجها قد كان حلف قبل ان يتزوجها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلثا
وطلبت من القاضي ان ينصب والده زوجها خصما لها ليقتضيهما بالطلاق قال
محمد بن ابي حنيفة ان كان جنونا مطبقا جعل والده خصما قال هشام بن محمد بن محمد بن
ان رأي القاضي ان هذا القول ليس بشيء فابطل القول وامضى النكاح ثم
صح الزوج ومن رأى ان الطلاق واقع هل يسعه المقام معها قال محمد بن محمد بن
يسعه ذلك فقلت له ورأيت على خلاف ذلك قال لان القاضي لما قضى وسعه ^{ذلك}
وعن ابي يوسف رج في الاما لا يسعه المقام معها وكذلك للمرأة قال وهذا حكم
لا يحل حراما ولا يحرم حلالا وهذا بناء على ما تقدم ان رأي الزوج اذا كان
هو الحرمة ووقوع الطلاق لا ينفذ القضاء في حقه ثم شرط محمد بن محمد بن
الوالد خصما للمرأة ان يكون جنون الزوج مطبقا. واختلف الروايات
الظاهرة الجنون اذا كان يوما او يومين لا يعتبر ولا يصير غيره خصما عنه
وينفذ تصرفاته في حالة الافاقة كما في الانعام. واما المطبق في اظهر الروايتين
عن ابي يوسف رج مقدر باكثر السنة وفي رواية عنه مقدر باكثر من يوم
وليلة. ومحمد بن ابي حنيفة الجنون المطبق بشهر ثم رج وقدره بسنة كاملة
وذكر الناطق والشيخ الامام المعروف بنحوه زاده رج ان الجنون المطبق في
قوله ابي حنيفة رج مقدر بشهر وعليه الفتوى. رجل تزوج بامرأة او بامرأة
فخاصمت امرأته لا القاضي فرأى القاضي ان الحرام لا يحرم الحلال فقضيه بالحل
انفقوا ان الزوج اذا كان جاهلا يأخذ بالقضاء وان كان عالما فبما فيه ^{الحرمة}

قال ابو يوسف ربح لا يحل له المقام معها وكذلك المرأة. وقال الحسن بن زياد ربح
 في مثل هذا ان كان الرجل جاهلا يأخذ بما قضيه القاضيه وان كان عالما فقهيا يعمل
 برأي نفسه ولا ينظر الى قضاء القاضيه قال الحسن ربح وهذا كله قياس قول المجتهد
 وابي يوسف رحمه الله. اما على قول محمد ربح يأخذ بقضاء القاضيه على كل حال
 وكذلك رجل قال لامرأة انت طالق البتة وهو من يرى البتة ثلثا فخاصته
 امرأته القاضيه يرى البتة واحدة، مملكت الرجعة تقضيه بأمرها رجعية في جملها
 امرأته قال محمد ربح وسع للرجل امساك المرأة وان كان هو يرى خلاف ما قضى القاضيه
 ويقول الرجل لست اري هذا ولبي اراها ثلثا والرجل ممن يؤخذ بقوله قال
 محمد ربح ينبغي لهذا الفقيه ان يدع رأيه ويأخذ بما قضيه القاضيه لان هذا مما
 يختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضاء فيما اختلف فيه الفقهاء اذا قضى
 القاضيه بذلك على فقيه عالم يرى خلاف ذلك من تحريم او عتق او تحليل او اخذ مال
 او غير فانه ينبغي للفقهاء ان يدع رأي نفسه ويأخذ بقضاء القاضيه ويلزم
 نفسه ما انزم القاضيه واجمعوا على ان المقضى عليه يأخذ بالقضاء ولا يعمل برأي
 نفسه. وان ادعى رجل على غائب شيئا قال محمد ربح في المفقود وليس للقاضيه ان
 وكيله عن الغائب فلو رأى القاضيه ان يسمع البيعة على الغائب من غير خصم
 ووكيل وقضى على الغائب في نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكرهما الشيخ في
 السرخسي والشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده رحمه الله انه يفتي قضاء
 وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينفذ. واذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود
 او موتهم والرد اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يؤكل غيره باثبات حقوقه
 على الناس ويجعل ما يريد اثباته على الغائب من طلاق او عتاق او بيع شرط

للوكالة بان قال ان كان فلان طلق امرأته او اعتق عبده فانت وكيل في اثبات حقوق
 على الناس ثم ان هذا الوكيل يحضر جللا ويقول ان فلانا وكيل بطلب حقوقه على
 الناس اجمعين ان كان فلان باع داره من فلان او اعتق عبده او طلق امرأته وان
 فلانا الغائب قد باع داره او اعتق عبده فصرت وكيل له في اثبات حقوق
 موكل وان لموكل هذا عليك الف درهم فيقول المدعي عليه بل ان فلانا وكلك
 على هذا الوجه لكي لا اعلم ان الشرط قد وجد فيقيم المدعي البينة على الشرط
 فيقضي القاضي بالشرط الا ان هذا فصل يختلف فيه المشايخ ان الانسان
 هل ينتصب خصما عن الغائب في اثبات شرط حقه قال بعضهم ينتصب خصما
 والصحيح انه لا ينتصب اذا كان شرطا يتضرب به الغير كالطلاق والعاق وما
 اشبه ذلك فلا يصح هذه الحيلة والصحيح في هذا ما ذكره محمد بن ^{يقول} الجائع
 رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم ان صاحب الدين
 يحضر الكفيل الى مجلس القاضي ويقول ان لي على فلان الغائب الف درهم
 وان هذا الرجل كفل لي بجميع مالي على فلان الغائب والف درهم كانت لي
 عليه قبل كفالة هذا الرجل فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب
 انكاره لان قوله كفلت بكلك على فلان لا يكون اقرارا منه بالمال لانه مجهول
 فاذا اقام المدعي البينة ان له على الغائب الف درهم كانت له عليه قبل كفالة
 هذا الرجل يقبل بيته ويقض له بالكفالة والمال لانه ادعى على الغائب ما هو
 سبب لحقه على الحاضر فينتصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضاء
 عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الدين لا يلتفت الى انكاره
 لا يكون هذا قضاء على المسخر لان المدعي فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه

ثم يبرح المدعي الكفيل عن الكفالة ^{١١} فلا يثبت للمدعي الغائب وان كانت الكفالة عن الغائب
بين يده القاضيه على هذا الوجه فانكر المالك على الغائب فاقام المدعي اليينه على المال
فكذلك يقضيه على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة عن
الغائب باخره او لم يذكر الامر ولو ادعى رجل على رجل ان له على الغائب الف درهم
وان هذا الرجل كفيل له عن الغائب بالالف التي له عليه باخره فهذا وما تقدم سواء
ويقضيه على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى رجل ان له على الغائب
الف درهم وان هذا الرجل كفيل له عنه بالالف التي له عليه ولم يقل باخره وانكر
المدعي عليه ذلك فاقام المدعي اليينه على ما ادعى فان القاضيه يقضيه بالالف
على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب بخلاف ما اذا ادعى كفالة ^{١٢}
بكل ماله على الغائب فان ثمه يقضيه على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب
سواء ادعى الكفالة باخره او لم يذكر الامر والفرق ما عرف في الجامع وروى
ابن سماعة عن محمد بن رجل ادعى على رجل ديناً فقضى القاضيه له عليه ببينه
اقامها فغاب المقضيه عليه او مات وترك امواله في المصريف يد اقوم يقررون
بذلك المال للمقضيه عليه وخلف المقضيه عليه وارثا فان القاضيه لا يدفع
شيئاً من ماله الى المقضيه له مالم يحضر المقضيه عليه ان كان غائباً او يحضر وارثه
ان كان ميتاً لاحتمال ان الغائب قد قضى دينه رجل ادعى ان له على فلان الغائب
الف درهم وان هذا الرجل الذي احضر معه كفيل له عن الغائب باخره وانكر الكفيل الكفالة
فاقام المدعي اليينه على الكفيل انه كفيل باخر الغائب وان له على الغائب الف درهم
ذكرنا انه يقبل اليينه ويرجع الكفيل على الغائب فان كان الكفيل بعد القضاء
لم يأخر الغائب بذلك لا يرجع على الغائب اذا ادعى به ويجعل ذلك بمنزلة الابرأ

ولو كان كفيل عن رجل باعره وأدى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل والمكفول
عنه فاقتر المكفول عنه بالكفالة ومجداً أداء المال أو وجد الكفالة أيضاً فاقام
الكفيل شهراً وأعلى دفع المال والكفالة باعره فانه يقضي على الطالب بالقض
لوحضر الطالب وانكر القبض يقضي عليه بالبراءة بتلك البينة ويرجع الكفيل
على المكفول عنه بذلك المال. ولو كان رجلين عليهما الف لرجل واحد منهما
كفيل عن صاحبه ثم جحد المال فاقام المدعي البينة على احدهما بالمال وقضيه
القاضي عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئاً حتى غاب ثم قدم
الأخرى فان القاضي يقضي عليه بتلك البينة بنحسب ما كانت عليه رجلان
شهدا على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليهما عبدان فقالا كنا عبيد
لفلان الغائب الا انه اعتقنا واقام البينة على ذلك فان القاضي يقضي
بعقوبتهما ويكون ذلك قضاء على مولاها حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت
للابتناء. القاضي اذا كتب كتاباً لاقاض آخر في فصل مجتهد فيه فان القاضي
المكتوب اليه يعمل برأى نفسه ولا ينفذ كتاب القاضي على خلاف رأيه
وينفذ سجل غيره فيما كان مجتهد فيه وان كان السجل مخالفاً لرأيه
لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل برأى
نفسه اما السجل يحكم قضاء غيره فلا يعمل فيه برأى نفسه رجل قدم
رجلاً الى قاض وقال ان لابي على هذا الرجل الف درهم وابي غاب واما
اخاف ان يتواري هذا الرجل فجعله القاضي وكيلاً لابي وقبل بينة
الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك لاقاض آخر فان الثاني لا يجيز
قضاء الاول لأن بينة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على
القاضي

وهو بخلاف المفقود فان القاضيه يجعل ابن المفقود وكيله في حقوقه والمفقود
منزلة الميت فكان للقاضيه رفع بسوطة في ماله رجل عليه دين لرجل فطالبه
صاحبه فقال المديون ان لم اقض مالك اليوم فامرأتك طالق او عبدا حر ثم
تغيب عنه الطالب فخاف الحالف ان يجث في يمينه فجاء المطلوب الى القاضيه
يقر عليه القصة فنصب القاضيه للغائب وكيله في قبض دينه فدفع اليه
المال وحكم القاضيه بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال ابو يوسف ربح قضاء
الاول باطل لا يجيبه الثاني وذكر الناطق ربح في الواقعات عن الحسن بن زياد
ان القاضيه ينصب وكيله عن الغائب ويدفع اليه المال ولا يجث الحالف
وقال الناطق ربح وعليه الفتوى وعن محمد ربح ما يقارب هذه المسئلة قال
لوان رجلا جاء الى قاض وقال ان فلان بن فلان الغائب علي كذا من المال
واخي قد قضيته وهو الآن في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى ذلك البلد
واخاف ان يأخذ في الطالب بالمال ثم بمحذ لا يفاء فاشمع من شهودي
ههنا واكتب لي حجة حمى لو خاصني يكون حجة لي فان القاضيه يسمع بيته ويجعل ابن
الغائب خصما وكذلك في الصلح اذا دعت المرأة ان زوجها الغائب يظلمها
رجل عتق نصف عبدا او نصف امته او كانت الامه يمينه اشين فاعتقها
احدهما وهو معس وقضيه القاضيه للاخر يبيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض
آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاص ربح ان القاضيه الثاني تبطل البيع والقضاء وذكر
شمس الائمة الحلواني ربح حاكيا عن المشايخ رحمهم الله ما ذكر الخصاص ربح ليس
في هذا شيء عن اصحابنا ولولا قول الخصاص ربح لقنا بانه ينفذ قضا الاول
لا يقضى في فصل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء ربح اذا كان القاضيه ^{نصيب} على العبد يبيع

الساكن رقيقا، ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع المدير ففقدت قضاؤه رواية واحدة
حتى لو رفع ذلك القاضى آخرى خلاف ذلك لا يكون للثاني أن يبطل الأول
وقال الحسن رحمه من نفسه حكم المدير في هذا حكم أم الولد وذكر في السير ^{مات} إذا
الرجل وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأثبت على الميت ديناً فباعهم
القاضي على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم مدبرون كان البيع باطلاً وإنما
يبطل قضاء القاضي في تلك المسئلة لأنهم عتقوا بموت السيد اقض ما في
الباب أنه إذا كان للميت دين يجب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية
رد العتق لا يمنع وقوع العتق فيكون بيع القاضي بيعاً للحر ولو أن قاضياً ^{قضى}
يجوز بيع أم الولد فقد قضاؤه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه في ظاهر
الرواية وعن محمد رحمه فيه روايتان في أظهر الروايتين عنه لا ينفذ
قضاؤه وعن أبي يوسف رحمه إذا قضى القاضي بجواز بيع أم الولد ^{ينفي}
في القياس أن لا يرد قضاؤه كما في المدير إلا أن الفقهاء رحمه اتفقوا
على أنها لا تباع وتركوا الحديث فانما لا اجز بيعها وإن باعها القاضى
وذكر الخصاص رحمه القاضي إذا قضى بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه ولم يكن
فيه خلافاً قال مشايخنا رحمه ذلك قول محمد رحمه وإذا بيع المكاتب برضا جاز
بيعهما فصح الروايتان رجل اشترى ماءً بغير أرض فخاصمه البائع إلى القاضي
فأجاز البيع ثم اقتصم القاضى آخر فبطل الثاني ذكر الناطق رحمه أنه يجوز إعادة الأول
وابطلان الثاني ما طرأ ولو كان الأول باطلاً البيع واجازة الثاني يجوز باطل الأول
ولا يجوز إجازة الثاني لأنه مجتهد فيه روى هشام عن أبي يوسف رحمه أنه
يجوز بيع الماء بغير أرض وذكر في شرب الأصل أنه لا يجوز في قولهم رجل يترج

امراة بعير شهيدا وشهادة نساء ليس فيهن رجل فرفع ذلك الى قاض فاجاز ثم رفع
الى قاض آخر لا يراه جائزا روي ابن رستم ان الثاني يجيز قضاء الاول وليس له
ان يبطله رجل حلف بطلاق او عتاق ان لا يأكل لحما فاكل سمكا فرافعه المرأة
الى القاضيه وخرج بينهما ثم رفع ذلك الى قاض آخر لا يرى السمك لحما فان الثاني
يمضيه قضاء الاول رجل طلق امرأته ثلثا وهي حبل او حائض او طلقها ثلثا قبل
الدخول بها فرفع ذلك الى قاض لا يرى الثلاث ولا طلاق الحامل والحائض
واقعا كما هو مذهب البعض فحكم ببطلان طلاق الحامل والحائض وببطلان
ما زاد على الواحدة ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني يبطل الاول وكذا
لو فرق القاضيه بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضاع يرد قضاءه
القاض اذا قضى لولده على اجنبى بشهادة الاجانب لا يجوز وان رفع قضاؤه الى قاض
آخر ابطله الثاني ولو قضى بشهادة ولد لا يجيز رفع ذلك الى قاض آخر انفق الثاني
وكذا لو قضى بشهادة المحدث وفيه قذف وهو يرى ذلك فرفع ذلك الى قاض آخر
لا يرى جوازه يبطله الثاني وذكر الشيخ الامام المعروف بمجواهر زاده رحمه الله
هذا اذا كان القاضيه الثاني يعرف ان الاول يرى جوازه بان قال الاول لاح لي
ذلك اما اذا علم الثاني ان الاول لا يرى جوازه بان قال الحق ما قال علماءنا
ان شهادة المحدث وفيه القذف لا تقبل وان تاب ومع هذا قضى به كان للثاني
ان يبطله ولو كان القاضيه هو المحدث وفيه القذف فرفع حكمه الى قاض آخر
لا يرى جوازه ابطله الثاني لان نفس القضاء مختلف فيه ولو رفع حكم الاول
الى من يرى حكم الاول جائزا فامضاه ثم رفع امضاه الثاني لا ثالث لا يرى جوازه
فابطله لا ينقض ابطاله لان الثاني لما انفق الاول فقد قضى به ليل مجتهد فيه

فينفذ قضاءه. ولو ان قاضيه قضى لامرأة بشهادة زوجها واخيرا رفع ذلك
 الى قاض لا يجيز شهادة الرجل لامرأته امضى الثاني حكم الاول لان الاول قضى ^{ليل}
 مجتهد فيه فينفذ قضاءه. ولو كان القاضى قضى لامرأة بشهادة رجلين
 لا يجوز فان رفع ذلك الى قاض آخر لا يراه جائزا ابطله لان نفس القضاء
 مختلف فيه فانه كما لا يصلح ان يكون شاهدا لامرأة لا يكون من اهل القضاء ^{لها}
 فكان للثاني ان يبطله فان رفع قضاء الاول الى من يرى جواز قاضائه ثم رفع
 امضاء الثاني الى ثالث لا يرى جواز امضاء الثالث امضاء الثاني ولا يبطله ^{القضاء}
 اذا قضى وهو اعنى ثم رفع قضاؤه الى من لا يرى شهادة الاعمى فانه يبطل قضاء
 الاول ولو كان الثاني يراه جائزا فاجاز قضاء الاول ثم رفع الى ثالث لا يرى
 جواز ذلك فان الثالث يمضى حكم الثاني. ولو ان قاضيا قضى بشهادة رجل وامرأة
 في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤه الى من لا يرى ذلك فان الثاني يمضى حكم
 الاول ولو استتضعف المرأة فحكمت بمجدا وقصاص لا يجوز حكمها فان رفع حكمها
 الى قاض آخر يراه جائزا فاجاز حكم الاول لا يكون لغيره ان يبطله. ولو ان قاضيا
 قضى برء المرأة في النكاح بعيب الجنون او العمى ونحو ذلك ثم رفع الى قاض
 لا يرى ذلك فان الثاني ينفذ حكم الاول لان قضاء الاول صادف مواضع
 الاجتهاد. ولو ان قاضيا قضى بطلاق طلاق المكره ثم رفع ذلك الى قاض
 يرى طلاق المكره واقعا فابطل حكم الاول لا يجوز ابطاله. فقيه اشترى شيئا
 فاسد فخاصمه المبيع الى قاض يرى البيع جائزا فنقض عليه بالجواز وهو
 مما يختلف فيه الفقهاء جاز للمشتري امساكه. ولو ان قاضيا قضى في متعة النساء
 بالحل ثم رفع الى قاض آخر لا يراه جائزا فان الثاني يبطل قضاء الاول لان متعة ^{النساء}

منسوخة فقد اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على فسادها فلا ينفذ قضاء القاضيه
 بالحل وعن ابي يوسف رج انه ينفذ قضاء وهو غير مأخوذ بهذا اذا كان
 ذلك بلفظ المتعة بان قال اتمتع بك الى شهر. اما اذا تزوج الى شهر لا يصلح
 هذا النكاح وقال زفرج يصح النكاح ويبطل التوقيت فان قضى القاضيه بحجته
 هذا النكاح نفذ قضاؤه. وحمل له حنفى رادفلم يخاصم صاحب اليد سنين
 ثم خاصمه الاقاضي فابطل القاضيه حقه بترك الخصومة سنين كما هو مذهب
 بعض الناس فان بعض العلماء رج قال من له حق في الدار اذا لم يخاصمه ثلث
 سنين وهو في المصير بطل حقه الا ان هذا قول مجبور فلا ينفذ فيه قضاء القاضيه فان
 رفع ذلك الاقاضي آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول يجعل المدعي عليه حقه وكذا المرأة
 اذا لم تخاصم زوجها سنين ولم تطلب المهر المفروض قال بعض الناس يبطل
 حقه فان قضى القاضيه بذلك كان قضاؤه باطلا. رجل قتل عمدا فعت زوجته
 وابنته عن دم العمد فرفع ذلك الاقاضي فابطل العفو وقضى بالقصاص
 كما هو مذهب بعض الناس ان لاحق للنساء في القصاص فلا يصح عفوها
 فان قضى القاضيه بالقصاص وابطل العفو كان قضاؤه باطلا حتى لو قتله
 الوارث بعد ذلك ذكر في الزيادات ان الوارث ان كان عالما بالعفو كان
 عليه القصاص لانه قتل شخصا لا قصاصا عليه وان كان جاهلا كان عليه
 الدية امرأة بلغت مبلغ النساء عاقلة فتصرفت في مالها كالعتق ونحو
 ذلك بغير إذن زوجها فرفع الامر الى القاضيه فابطل القاضيه نص فيهما كانه قضاؤه
 باطلا وان قال بعض الناس ان تصرف المرأة في مالها لا ينفذ بغير إذن الزوج
 لان هذا قول مجبور فلا ينفذ فيه قضاؤه ولو ان قاضيا قضى في العنين

ان لا يؤجل ثم رفع الا قاض اخر فان الثاني يؤجله حولا ويبطل قضاء الاول وكذلك
 رجل اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص او ضمن له البائع ذلك استحققت
 الدار على المشتري فنقض القاضيه له على الكعيل بدار مثل تلك الدار ثم رفع ذلك
 الا قاض اخر يرى ذلك باطلا فان القاضيه الثاني يبطل قضاء الاول وهذا قول
 ابي حنيفة راجح لان عند تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل ذلك الدار ان عجز
 وذلك باطل. اما على قول ابي يوسف ومحمد راجح تفسير ضمان الخلاص والعهد
 والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك جائز القاضيه اذا قضت بافضية
 يختلف فيها الناس وقضت لرجل على رجل بحق واشهد على قضاءه شهودا
 ولم يبين باي وجه قضت ثم رفع ذلك الا قاض اخر فقال الثاني اشهدوا اني قد
 ابطلت ما قضت فلان بن فلان القاضيه على فلان ونقضت قضاءه بما تحقق
 عندي ابطاله او قال اشهدوا اية قد ابطلت ما قضت فلان على فلان ولم يرد
 على ذلك شيئا ثم رفع ذلك الا قاض ثالث فان الثالث يأخذ بنقض الثاني
 ويبطل ما بطله الثاني هذا لان الثاني اجمل ولم يفسر فاذا لم يعلم اي القضاءين
 كان حقا يجعل الحق للذي يفي به المدعي به لان القاضيه الثاني اخوة من اليد
 الاول فلا يستقضيه بالسك. قال محمد راجح والواحد والاثنا في ذلك سواء
 رجل اذن لعبد في نوع من التجارة فجعله القاضيه ماذونا في ذلك النوع خاصة
 دون غيره فقد قضائي لان صادقت موضع الاجتهاد الا انه انما ينفذ قضاءه
 عند شئ يبطل القضاء من الخصومة وغيره بعد تصريف العبد. رجل اشترى
 عبدا او جارية ونفذ الثمن وقبض العبد فاصابه ليم عند فرده القاضيه على البائع
 بذلك ثم رفع ذلك الا قاض اخر فان الثاني يبطل قضاء الاول وان كان عند

بعض الناس ان المبيع اذا جن عند المشتري ولا يعلم انه كان عند البائع كان للمشتري ان يرد
لان الجنون انما يكون لأفة في الدماغ فاذا وجد عند المشتري يستدل بذلك على انه
كان غيبا للبائع الا ان هذا قول مجوز فلا ينبغي قضاؤه القاضيه به والله اعلم بالصواب
كتاب الشهادات

باب فيمن لا يجوز شهادتهم

وهم اصناف صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية واهلية الشهادة
انما تكون بالعقل الكامل والاضبط والولاية والقدر على التمييز بين المدعي
والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعنوه بمنزلة المجنون
اما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشرع جعل حد كمال
العقل البلوغ عن العقل فلا ينعقد النكاح بحضورهم وكذلك شهادة النساء
وحد من الاشهاد المقبولة على الولاية فانها مقبولة في حق النسب واليراث
وكذلك شهادة القابلة على الاستمهال مقبولة في حق الصلوة عليه دون غير
لمكان الضرورة وكذلك في الغيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا يقبل شهادته
المملوك فتا كان او مدبرا او مكاتبا او ام ولد وكذلك معتق البعض في قول
ابن حنيفة صحيح ولا ينعقد النكاح بحضورهم عندنا كما لا ينعقد به شهادة الصبيان
والنساء وقال مالك صحيح ينعقد النكاح بحضور المملوك ولا يقبل شهادة
الاعمى عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المدعي والمدعى عليه والاشارة
اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينعقد النكاح بحضوره وقال مالك صحيح تقبل
شهادة الاعمى وقال زفر بن يحيى شهادة فيما يجوز الشهادة بالتسامع وقال
الشافعي صحيح ان كان بصيرا وقت التحمل ثم عم جازت شهادته وقال ابو حنيفة صحيح

رحمه الله لا تقبل شهادته أصلاً ولا تقبل شهادته الآخر لأنه لا يقدر على التلفظ
بلفظ اختص به الشهادة

فصل فيمن لا يقبل شهادته لفسقه

الفسق لا يمنع اهلية الشهادة عندنا فينعقد النكاح بحضرة وانما يمنع
اداء الشهادة لتهمة الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة
اتفقوا على ان الاعلان بكيرة يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان معلنا فوع
فسق مستثنى يسميه الناس بذلك فاسقا مطلقا لا يقبل شهادته
وان لم يكن كذلك ينظر ان كان صلاحه اكثر من فساد و صوابه غلب
من الخطأ ولا يكون سليم القلب يكون عدلا لا تقبل شهادته لان غير المعصوم
لا يحلو عن قليل ذنب فيعتبر فيه العائب وعزايبي يوسف ربح ان كان الفاسق
وجيها ذامرة جازت شهادته لان مثله لا يكذب ومن اشتدت غفلته
لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته مدمن الخمر ولا مدمن السكر لانها كثيرة وانما
شرط الايمان ليظهر ذلك عند الناس فان من كتم شرب الخمر في بيته لا يبطل
عدالته وان كانت كبيرة وانما يبطل اذا ظهر ذلك او يخرج سكران يستحق
منه الصبيان لان مثله لا يحترز عن الكذب وذكر الحضاف ربح ان شرب الخمر
يبطل العدالة قال محمد ربح ما لم يظهر ذلك فهو مستور الحال من سكر من الشبه
بطلت عدالته في قول الحضاف ربح لان السكر حرام عند الكل وقال محمد
ربح لا يبطل عدالته الا اذا كان اعتاد ذلك او يخرج سكران ويلعب بالصبيان
ولا يقبل شهادته الخمر اراد به اذا كان مختثا في الافعال الردية ولا يقبل
شهادته من يلعب بالحمام يطيرهن لان ذلك يشغل قلبه فيشتد غفلته

. وعنه يقع بصره على عورات المسلمين . أما إذا أمسك الحمام في البيت للناس
 ولا يطير يجوز شهادته فان من له برج الحمام لا يكون فامقار ولا يجوز شهادته
 المقامر قاهر بالشرط نج او غيره فباي شيء قاهر لم يقبل شهادته لان القمار
 كبيرة . وأن لعب بالشرط نج ولم يقامر ان دأب على ذلك حتى شغله عن
 الصلاة او كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا يقبل شهادته . وأن لعب بشيء
 من الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا يبطل عدالته والملاعبة بالاهل
 والقوس والغرس لا يبطل عدالته ما لم يمنع ذلك عن الفرائض وان كان اللعب
 بالملاهي لا يمنع عن الفرائض الا انه مستشنع بين الناس كالزمار والطناير
 فكل ذلك وان لم يكن مستشنع ما نحو الخلاء وضرب القصب لا يبطل العدالة الا
 فحش بان كانوا يرقصون عند ذلك . وذكر في الاصل لا تقبل شهادة صاحب
 الغناء الذي يجادى عليه ويحمرهم انه معلن بالمعصية وكذلك ليس
 مجالس الفجور والشرب وان لم يشرب ولم يسكر لا يقبل شهادة النائم
 والمناخلة ولا شهادة الكل الربوا يريد بذلك اذا كان مصر عليه معرفته
 به والرجل الصالح اذا تغنى بشعر فيه فحش لا يبطل عدالته لانه حكم فحش غيره
 . ومن تغنى مع نفسه لا يبطل عدالته والذي اخر الفرض بعد وجوبه ان كان
 له وقت معين كالزكاة والحج والصوم والصلاة بطلت عدالته الا ان يكون
 التاخير عذرا . وأن لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج ذكر الناطق رحمه الله
 رواية هشام عن محمد بن ابي بطل عدالته به اخذ المقاتل رج وقال بعضهم
 اذا اخر الزكاة او الحج بغیر عذر بطلت عدالته وبه اخذ الفقهاء ابو الليث
 رج وعنه ابي يوسف رج في الامايل ان الحمر يكون على الفور . والصبي الحمر تاحس .

الزكوة لا يبطل العدالة. وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في
 المواضع وبه اخذ شمس الامنة السرخس ورج ذكر في بعض المواضع انه
 يبطل العدالة ولم يقدم ولم يذكر العدد وبه اخذ شمس الامنة الحلواني ورج
 عليه الفتوى وهذا اذا تركها مجانة ورغبة عنها من غير عذر اما اذا تركها
 لمرض او لبعد المسافة او تاويل بان كان يفسق الامام او يضل لا يبطل ^{لله} عدالة
 وان ترك الصلوة بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما يفعل به العوام بطلت ^{لله} عدالة
 وان تركها متاولا بان كان يضل الامام او يفسق لا يبطل عدالة ولا يقبل شهادة
 من كان معروفا بالكدب والذي يتعلم شعر العرب ان كان يتعلم لاحل العربية
 لا يبطل عدالة وان كان فيه فحش وشهادة الشاعر مقبولة اذ لم يقذف في ^{شعره}
 ومن كان يشتم اولاده واهله وجيرانه ذكر في بعض الروايات انه لا تقبل
 شهادته. وقيل ان اعتاد ذلك بطلت عدالة وان فعل ذلك احيانا لم تبطل
 وقال الفقيه ابو الليث رجع اذ لم يكن قذرا لا يبطل عدالة اما القذف يبطل
 عدالة ولا يقبل شهادة من يدخل الحمام بغير اذاز لم يعرف رجوعه عن ذلك
 وذكر الكوفي رجع لا يقبل شهادة من يمشي في الطريق بغير اويل ليس عليه
 غير ولا شهادة من يأكل في السوق بين ايدي الناس لان ذلك لا يفعل من كان
 له عفة ولا يقبل شهادة الاقلف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر
 فان كان يعرف ان الختان سنة الا انه ترك الختان مخوف على نفسه لا يبطل
 عدالة ويؤكل ذبيحته لان اباحة الذبيحة تعتمد الملة وانه يعتقد ملة ^{حيه} التق
 ولا يقبل شهادة من يظهر شتم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعن
 ابي يوسف رجع ان كان تبرأ منهم لا يبطل عدالة وان شتمهم يبطل عدالة وشهادة

^{٣٣٣}
 النخصه مقبولة اذا كان عدلا وكن لك شهادة المعلم وشهادة اهل الهواء جائزة
 الا الخطا به تروى ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهم قوم من
 الروافض يصدق بعضهم بعضا من غير دليل ويستخرون في الشهادة لمخلف
 بين ايديهم بالله انه كذا لان في شهادتهم تهمة الكذب الفاسق اذا قاب
 لا يقبل شهادته ما لم يضر عليه زمان يظهر امر التوبة ثم بعضهم قد روا ذلك
 بستة اشهر وبعضهم قد روى بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأي القاض
 والمعدل ومن اتهم بالفسق تبطل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد موثم بالفسق
 لا يثبت عداله المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف رحمه الله
 لا يقبل شهادته ابدا لانه لا يعرف توبته وروى الفقيه ابو جعفر ربح عنه انه
 يقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته
 النصرا في اذا السلم وقل كان فاسقا ضمه في حادثة لا يقبل شهادته استسنا
 حتى يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا لضرب عدلا فاسلم ثم شهد يقبل
 شهادته من غير ان يسأل عنه الصبي اذا احتلم ثم شهد قال محمد ربح لا يقبل
 شهادته ما لم يسأل عنه وهو بناء على ان عند ابي يوسف ومحمد ربح لا يجوز
 القضاء بظاهر العدالة وعليه الفتوى اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم
 يقض القاضيه بشهادته حتى تاتى فان القاضيه لا ينفذ شهادته ولا يجوز
 شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة قالوا هذا اذا كانت العداوة
 بينهما بسبب شيء من الدنيا فاما اذا كانت بسبب شيء من امر الدين فانه
 يقبل شهادته عليه وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته
 ولو شهد لامرأة وهو عدل فلم يربح الحكم بشهادته حتى طلقها بائنا انقضت

عدها روى ابن شجاع ربح ان القاضيه ينقد شهادة. ولو ان كافرين شهدا على
 كافر فقد لا ظمأ توجه القضاء. اسلم المتهم ود عليه ثم اسلم الشاهدان مكانهما
 فان القاضيه بأمرهما باعادة الشهادة ولا بعد لهما بعد الاسلام ويكتب بالعدل
 السابقة اذا جاء الامير ببلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه
 قال خلف ربح بطلت عدالتهم الا ان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا يبطل عدالتهم
 والقسم على انهم اذا خرجوا لتعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار يبطل عدالتهم
 ويتصل هذا الفصل مسائل التزكية بالقدماء. التزكية على نوعين تزكية السر
 وتزكية العلانية في تزكية العلانية يشترط ان يكون المعدل عدلا يعرف احوال الناس
 واصباب المجرم وشرائط العدالة ولا يصح من المغفل. ويدل شهادة اذا لم
 غفلته ولا يشترط العدد في المزكي في قول البيهقي وابي يوسف ربح وقال محمد رحمه الله
 يشترط فيه العدد الاثنان فيما يثبت مع الشبهات والادع فيما لا يثبت مع الشبهات
 وعلى هذا الخلاف رسول القاضيه الى المزكي والمتريجم من الشاهد ان كان الشاهد
 اعميا والمتريجم من الخصم ان كان الخصم اعميا واجمعوا على ان ما يشترط في
 الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تزكية علانية يشترط ذلك في
 المزكي فلا يصح تعديل الاعم والصبي والمعتب والفاسق واجمعوا على انه لا يشترط
 لفظ الشهادة في تزكية العلانية بصورة تزكية العلانية ان يجمع القاضيه بين
 المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة
 تزكية السر يبعث القاضيه رسولا الى المزكي او يكتب اليه كتابا فيه اسماء الشهود
 واسماهم وحالهم ومقامهم وسوقهم ان كانوا سوقيا حتى يعرف المزكي فيسأل عن جرائهم
 واصداقهم فاذا عرفهم فمن عره بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضيه اليه عدل

جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يسكت احترازاً عن
هتك السر ويقول الله اعلم الا اذا عدله غيره وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقضي
القاضي بشهادته فيحسب يصرح بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق ^{يكتب}
تحت اسمه في كتاب القاضي مستور ثم القاضي ان شاء يجمع بين تركية ^{نية} القلاء
وبين تركية السروان شاء اكتب بتركية السروان في زماننا تركوا تركية القلاء ^{نية}
واكتفوا بتركية السروان لا يقضي القاضي بظاهر العدالة في قول ابويوسف محمد
ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود ولم يطعن . وقال ابو حنيفة
ان كان المدعي به حقا يثبت مع الشبهات كان له ان يقضي بظاهر العدالة
مالم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قولهما . واذا طعن الخصم في الشهود
لا يقضي بظاهر العدالة في قولهم وكذلك فيما لا يثبت مع الشبهات كالحمد والقضا
يسأل عن الشهود في قولهم . وان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم فهو على
ثلاثة ان قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا واعلم او قال هم عدول جائز شهادتهم
لي وعلي او قال هم عدول ولم يزد في الوجه الاول والثاني القاضي يقضي عليه
بدعوى المدعي ولا يسأل عن الشهود لانه اقرب بالحق وان قال هم عدول ولم يزد
او قال هم عدول لانه اخطأ في الشهادة فهذا على وجهين اما اذا كان ^{عليه} المتعذر
عدلا يصلح للتركية او لا يصلح بان كان مستورا او فاسقا فان كان عدلا يصلح
للتركية ينظر ان كان المدعي عليه لم يجمع دعوى المدعي عند الجواب بل سكت
حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال ابو حنيفة وابويوسف
القاضي يقضي للمدعي بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعي به حقا يثبت
مع الشبهات او لا يثبت مع الشبهات . وقال محمد بن ^{عليه} القاضي لا يقضي قبل السؤال

بل يسأل عنهم لان عنده وان كان قول الخصم تعدى لا فالعدد في المزمع شرط عند
 وعندهما لا يشترط العدد . وان كان المدعى عليه عند دعوى المدعى محمد
 دعوى المدعى فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل
 هذا على الخلاف الذي تقدم عندهما يقضي القاضيه من غير سؤال وعند محمد
 لا يقضي ما لم يسأل من غيره . وذكر في الجامع الصغير في هذا الوجه لا يصح
 تعديل الخصم في قول ابي يوسف ومحمد وح و يكون تعديله بمنزلة العدم
 وفي بعض الروايات عن محمد وح هذا الوجه يقول القاضيه للخصم ماذا تقول اصدقا
 في الشهادة ام كذبا وان قال صدقا فنقدنا قربا ادعى المدعى وان قال كذبا فلا يقضي
 هذا اذا كان المدعى عليه عدلا فان كان فاسقا او مستورا لا يصح تعديله ولا يقضي
 القاضيه ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كما لو شهد عليه
 شاهد واحد فقال المدعى عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا فكذلك
 ههنا بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرار واذا لم يصح تعدله
 اذا كان فاسقا او مستورا يسأله القاضيه اصدق الشهود ام كذبا فان قال
 صدقوا كان ذلك اقرارا يقضي القاضيه باقراره وان قال كذبا فلا يقضي وان كان
 المزمع اثنين فعدهم احدهما وجرحهم الآخر قال ابو حنيفة ولا يبرح يوسف وح
 الجرح اولى لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحال فكان الجرح اولى كما لو عدله
 اثنان وجرحه اثنان كان الجرح اولى في قولهم جميعا وقال محمد وح اذا عدلهم
 واحد وجرحهم الآخر القاضيه يتوقف لا يقضي بشهادتهم ولا يبرح بل ينتظران جميعهم
 الآخر يثبت الجرح وان لم يجرحهم الآخر بل عدلهم ثبتت العدالة وان جرحه
 واحد و عدله اثنان ثبتت العدالة في قولهم لان قول اثنين حجة مطلقة في الاحكام

بخلاف قول الواحد وأن جرحهم اثنان وعد لهم عشرة كان الجرح اولى لان
 قول الاثنين يساوى قول الجماعة كما في دعوى الملك اذا قام احد المدعين
 اثنان واقام الآخر عشرة لا يخرج صاحب العشرة . رجل ادعى على رجل حقا
 واقام على ذلك شهود فخرجهم الخصم واراد ان يثبت ذلك بالبينة فهو على
 وجهين اما ان جرح جرحا مؤثرا لا يدخل تحت الحكم نحو ان يقول انا اقيم البينة
 على ان شهود المدعي فسقة او زناة او على اقرار الشهود ان المدعي استأجرهم
 على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا للمدعي على هذه
 المدعي عليه في هذه الخصومة او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا لهذا
 المدعي على هذا المدعي عليه ولا على غيره او على اقرارهم انهم قالوا ان المدعي بطل
 في هذه الدعوى او على اقرارهم انهم شهدوا بزور او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس
 الذي كان فيه هذا الامر لم تقبل شهادة شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح
 عند علمائنا راجح . وذكر الحنفية راجح انها تقبل وهو قول ابن ابي ليلى والشافعية
 راجح والصحيح مذهبنا الوجه منها ان شاهد الجرح يصير فاسقا بارثكان
 الكبيرة يثبت ذلك بكتاب الله تعالى وهو اظهرها والفاحش من غير ضرورة
 فلا يثبت الجرح بشهادة الفاسق وان كان في اثبات هذا الجرح اثبات اخر دخل
 في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعي عليه الا ان هذه الضرورة يمكن دفعها
 من غير هتك الستر بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعي سرا ويقول القائل
 في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهرها والفاحشة من غير ضرورة . وان ادعى الشهود
 عليه جرحا يدخل تحت الحكم بان اقام البينة ان شهود المدعي زنا او صفوا
 الزنا او شربوا الخمر او سرقوا في شيئا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعي لان شهود

يخرج وان اظهر الفاحشة فانما اظهرها لا يجاب الحد واقامة الحسينية تجازت
 شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعي ان شهوده شوكاء في المشهود وكذا اذا
 شهد شهود الجرح ان شهود المدعي حلفاء في قذف لانهما ما اظهروا الفاحشة
 انما حكوا اظهار الفاحشة من شهود القذف وكذا اذا شهد شهود الجرح
 على اقرار المدعي على ان شهود المدعي فيسقة تجازت شهادتهم ما اظهروا الفاحشة
 فتقبل شهادتهم وكذا لو اقام المشهود عليه البينة ان المدعي وكل الشاهد في
 هذه الخصومة قبل شهادته وقد خاصم قبلت شهادتهم وكذا لو اقام البينة
 على اقرار المدعي ان شهوده شهدوا باطلا وعلى اقراره ان شهوده لم يحضروا
 المجلس الذي كان فيه هذا الامر ولو اقام المشهود عليه البينة ان شهود
 المدعي صالحها على كذا من المال على ان لا يشهدوا على يمين هذه الشهادة
 فان القاضي يقول له هل اعطيتمهم المال ان قال نعم اعطيتمهم واقام البينة
 على ذلك قبلت هذه البينة لانه اراد بهذا استرداد المال منهم فيقبل وان
 لم اعطهم المال لم يقبل هذه البينة لانه اقام البينة على اظهار الفاحشة من غير
 ان يتعلق بها حكم فلا تقبل. الشاهد اذا كان فاسقا في السر وهو في الظاهر
 عدل ف اراد القاضي ان يقضي بشهادته فاجز الشاهد عن نفسه انه ليس
 بعدل صح اقراره على نفسه الا انه اذا كان صادقا في الشهادة لا يسعه ان يجز
 عن نفسه انه ليس بعدل لان فيه ابطال حق المدعي. المكي اذا سأل عن الشهود
 وعرفهم بالعدالة ف اراد التعديل روي عن محمد بن ابي نعيم انه يقول هذا عند عدل
 مرضي جائز الشهادة وبه اخذ بعض المشايخ روي وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون
 تعديلا لان قوله عندي لفظ موهم فلا يكون تعديلا الا ترى ان الشاهد

لو قال الحق عندي لهذا المدعي يكون ذلك باطلاً ذلك في التعديل . وقال بعضهم هذا
اللفظ في التعديل لا يوجب خلافاً . ولو قال المعدل لا أعلم فيه الاخر يكون تعديلاً
وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة الفاظ هو عدل مرضي جائز الشهادة صالح
مقبول القول لي وعلي . وقال بعضهم اذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون تعديلاً
وعليه الاعتماد المشهور عليه اذا عدل الشهود قبل ان يشهدوا عليه فقال
هم عدول فلما شهدوا عليه انكر ما شهدوا به وطلب من القاضيين ان يسأل
عن الشهود فان القاضيين يسأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول لا يبطل حقه
في السؤال لانه يمكنه ان يقول كان عدلاً قبل الشهادة الا انه تبدل حاله . رجل شهد
عليه شاهدان بحق تعدل احدهما فقال هو عدل الا انه غلط او ادهم فان القاضيين
يسأل عن الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضيين بشهادتهما لان
غلط او ادهم ليس يخرج فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجاز القضاء
بشهادتهما . وان شهد شاهدان على رجل بحق فقال الشهود عليه بعد
الشهادة الذي شهد به فلان علي حق او قال الذي شهد به فلان علي
هو الحق فان القاضيين يقضيه عليه ولا يسأل عن الشاهد الاخر لان الشهود عليه
اقرب الحق على نفسه فيقضي باقراره . وان قال ثلثان يشهدوا عليه الذي
يشهد به فلان علي حق او قال الذي يشهد به فلان هذا علي هو الحق فلما
شهد عليه قال للقاضيين سل عنهما فان القاضيين يسأل عن الشاهدين فان
عدلا قضى بشهادتهما وان لم يعدلا لا يقضيه لان قوله الذي يشهد به فلان علي
ليس باقراره في الحال وانما يصير اقراراً بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق
الاقراء بالشرط والاقراء لا يحتمل التعليق فاذا لم يصير اقراراً لم يوجد التعديل فاذا
طلب

من القاضين يسأل عنهما سأل ولا يقضي قبل السؤال اذا شهد الشهود لرجل
بحق فسأل المذكي عن الشهود فخرجوا وتم الجرح فقال المذكي انا لا تبين بعد
من اهل الثقة وسمي قوما صالحين للمسئلة عن الشهود فان القاضيه يسمع ذلك
ويسأل عنهم فان عدلوهم سأل القاضيه الطاعنين بما يطعنون لاحتمال
انهم طعنوا بما لا يكون ذلك جمعا عند القاضيه فان بينوا ما يكون طعنا كان
الجرح اولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضيه فان القاضيه لا يلتفت اليهم
ويقضي بشهادة شهود المذكي وكذا لو عدل المذكي الشهود قطعن الشهود
وقال للقاضيه سل عنهم فلانا وفلانا وسمي قوما يصلحون للمسئلة عن الشهود
فان القاضيه يسأل عنهم فان خرجوا ويصنوا جرحا صالحا كان الجرح اولى وذكرين
سماعة رح في النوادر ان القاضيه لا يلتفت اليه شاهدين شهد الرجل والقاضيه
يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الثاني فركاه الشاهد الذي عرفه القاضيه بالعدالة
قال نصي رح لا يقبل القاضيه تعديله ولا بن سفته رح فيه قولان وعن ابي بكر الخبي
في ثلثة - شهدوا والقاضيه يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعدا
الثالث فان القاضيه يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة اخرى ولا يقبل
تعديلهما في الشهادة الاولى وهو كما قال نصي رح رجل غريب شهد عند
القاضيه فان القاضيه يقول له من معارفك فان سماهم وهم يصلحون للمسئلة
سأل عنهم في السرى فان عدلوهم سأل عنهم في العلانية فان عدلوه قبل تعديلهم
اذا كان القاضيه يريد ان يجمع بين تركية المرو والعلانية فقد ذكرنا ان القضاء في
زماننا تركوا تركية العلانية اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعدا شاهد
عدلان عنه وسعه ان يعدله لان المعدل في هذا بمنزلة القاضيه والقاضيه يقبل

في النوادر

قول الاثنين فكذلك المعدل شاهداً شهدا بحج فقال المشهود عليه هما محمدان
 وقال للمشهود ونحن احرار لم نملك قط فان كان القاضيه عرف الشهود بالحرية
 لا يلتفت الى الطعن وان كان لا يعرفهم لا يقضي بشهادتهم حتى يقيم ^{انهم} الشهود ^{بينه}
 احرار او يقيم المدعي بينه انهم احرار ولو انهما لم يقيما بينه انهم احرار ولكن
 قال للقاضيه سل عنا فان القاضيه لا يقبل ذلك منهما فان سأل عنهما فاخبر
 انهما حران فقبل شهادتهما جاز ولا يستحب ان يقبل ذلك من الشهود ^{بينه} الا
 فكذلك قال الشهود كنا عبيداً لكننا اعتقنا لا يقبل القاضيه ذلك منهما ^{بينه} الا
 ولو قال الشهود عليه محمد ودان في قذف او شريكاً فيما شهد لا يقبل
 القاضيه ذلك منه الا بينه بخلاف الاول لان الحرية من شرائط اهلية الشها
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس احرار الا في اربعة ذكوة حملته الشهادة فلما لم يثبت
 الحرية بالحجة لا يثبت الاهلية اذا طعن المشهود عليه في الشهود فسأل القاضيه عن الشهود
 لا ينبغي للقاضيه ان يقول المدعي جرح شهودك وانما يقول له زهد في شهودك او يقول لهم
 شهودك رجلان من اهل بيوتهم لا يعرفونه قبل ذلك فاقام بين اظههم ولا يظهر لهم منه
 الا الصلاح والاستقامة كان ابو يوسف رجع يقول او لا اذا مضت سنة
 اشهر وسعهم ان يعدلوه ثم قال لا يسعهم ان يعدلوه حتى يقيم سنة وقال محمد رجع
 لا او قتيبه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من اصل الجحيفة
 رجع وفي مثل هذا ترك التوقيت او التقويض الى رأى مبتليه شاهد شهد
 فعلى ثم شهد عند هذا القاضيه في حادثة اخرى قال ان كان العهد قريباً
 لا يشتغل بالتعديل وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدم ستة اشهر فادون
 ستة اشهر قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب والصحيح انه يفوض ذلك

الرأي القاضيه ويصح تزكية السر من الوالد والولد والعبد والمرأة والفاسق
 والمحدود في القذف والاعمى والصبي في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وقال
 محمد ربح من لا يقبل شهادته له لا يصح منه تزكية السر كما لا يصح تزكية العلانية
 ولا من الفاسق والمحدود والعبد والاعمى والصبي

فصل فيمن لا يقبل شهادته للتهمة

وهي انواع منها تهمه الولاد والنسبه قال في الاصل لا يقبل شهادة الانسان
 ينسب اليه الشاهد بالولاد ولا لمن ينسب الى الشاهد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة المرأة
 لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيد ولا السيد
 ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره وفي الاصل ولا يحد وده وان علوا
 من قبل الاباء والامهات ولا الولد ولده وان سفل امرأة ولدت ولدا واعت
 انه من زوجها هذا وحده الزوج ذلك فشهد على الزوج ابوه وابنه ان الزوج
 اقترانه ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما عليه ولو شهد
 اب المرأة وجدها على اقتران الزوج بذلك لا يقبل شهادتهما الا انهما يشهدان ^{لذلك}
 ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تتحد تشهد عليهما ابوها انهما ولدت وانها
 اقترعت بذلك اختلفت فيه الروايات قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية
 هشام ربح وتصل في رواية ابي سليمان ربح واذا شهد الرجل لابن ابنته على ابنته
 جازت شهادتهما ملامعة في بطن واحد شهد للذي نفاها لا تقبل شهادتهما
 وكذا شهادة اولادهم تزوج احدهما ابنتا للذي نفاها لم يجز ولا يجوز دفع الزكاة
 اليه ولا يقران. وروى هشام عن محمد ربح انه يجوز شهادة ولد الملامعة للزوج

^{٣٣٣}
 آية النقصاء. فعلى هذه الرواية يجوز شهادة ولد الزنا للزاني بطريق الاولى ^{مع} شهادته
 الاخ لاخيه ولا ولاده. جائزة وكذلك الاعمام واولادهم والعلات والخالات
 والاخوال. ويجوز شهادة الرجل لامرأته وابيها ولزوج ابنته وامرأة ابنه
 ومن التهمة المانعة ان يجزى الشاهد بشهادته الى نفسه مغنا يريد عن
 نفسه مغنا. رجل معه شاة مر عليه رجل فقال له الذي في يده اذبحها فذبحها
 ثم جاء رجل وادعى ان صاحب اليدا غتصل الشاة منه واقام البينة على ذلك
 شاهدين احدهما الذابح قال في الاصل لا تقبل شهادته الذابح لانه اقر على نفسه
 بالضمان للمشهود له. وقال عيسى بن ابان رح ينبغي ان يجوز هذه الشهاد^ة
 رجل يباع عبدا وسلم الى المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري اعتقه وانكر
 المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لانه يريد بهذا ان يبطل حق
 الرجل ووجد المشتري به عينا وذكره شفعة الاصل اذا شهد البائع واولاده
 ان الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري وينكره الدار في يد المشتري
 لا تقبل شهادتهم لان البائع يريد بهذا تحويل العدة عن نفسه. وروي
 ابن سماعة رح لو شهد ابنا البائع ان الشفيع سلم الشفعة جاز ولو شهد
 البائع بذلك لم يجوز ولو شهد ابنا البائع ان المشتري سلم الشفعة للشفيع لم يجوز
 رجلا ان في يدها ودبجة فشهد على من اودعهما بذلك المالك للمدعي جاز
 شهادتهما ولو شهدا على اخر المدعي لمن اودعهما والمال قائم او مستهلك
 لم يقبل شهادتهما لانهما غاصبان في حق المدعي فيما يريدان بشهادتهما
 اخراج انفسهما عن عهد الصمان. ولو شهدا بذلك بعد ردهما المال
 على من اودعهما جازت شهادتهما في الوديعه الاملاء والعارية اذا شهدا

على الذي اودعه او اعاره انه للمدعي لا يجوز شهادتهما قبل الرد ويجوز بعد
اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة تضاعوا وبعضهم ضاعوا لا يقبل شهادته
لانه يثبت بشهادته حق نفسه ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته
ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته على كل حال . رجلان في دينهما رهن
لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهمان جازت شهادتهما
لانهما يشهدان على انفسهما بابطال اليد . ولو شهد الراهان لغيرهما بالرهن
والمرتقن ينكر لا تقبل شهادتهما الراهنين لانهما يبطلان عليه يدا اثباته
بالرهن الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعي . ولو كان الرهن
جارية لرجلين فهلك عند المرتقنين وقيمتها مثل الدين او اقل او اكثر
فشهد بها المرتقنان للمدعي لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة
الرهن للمدعي لانهما اقرا على انفسهما انهما كانا غاصبين . رجلان
غصبا عبدا من رجل فجاء رجل وادعاه فشهد له الغاصبان ان شهدا
بعد الرد على المخصوب منه جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعبد
قلم او هالك في يده وقضير الغاصبي عليهما بالقيمة للمخصوب منه ولم يقض
وتراضيا على القيمة ودفع القيمة الى المخصوب منه ولم يدفعها لم تقبل شهادتهما
اما قبل الدفع فلائهما يجوز ان ما عليهما من الضمان الى غير المخصوب منه
واما بعد الدفع لا تقبل لانهما ابطلا ملكا اثباته للمخصوب منه في القيمة
للاخذة فلا تقبل شهادتهما وكذلك المستقرضان اذا شهدا لغير المقرض
ان ما اقترضهما فلان كان للمدعي لا تقبل شهادتهما بذلك قبل اداء القرص
او بعده . رجلان اشترىا جارية شرعا فاسدا او قبضاها فادعاهما رجل وشهد له

المشتريان ان شهد بعد ما نقض البيع الفاسد وردها الجارية على البائع جازت
شهادتهما ولو شهد قبل ذلك والجارية قائمة في يديهما او هلك في ايديهما
لا تقبل شهادتهما لان المبيع يباع فاسدا مضمون بالقيمة بمنزلة الغصب لو كان
القاضي نقض البيع الفاسدا ونقض المشتريان بحضرة البائع ولم يدفع الجارية
إلى البائع حتى تشهدا انها الرجل يدعيها لا يقبل شهادتهما لانها مضمونة عليهما فلا يقبل
شهادتهما في تحويل الضمان . رجل اشترى من رجل جارية وتقابضا ثم تقاضا
المبيع اورد الجارية بعيب بغير قضاء ولم يدفع الجارية الى البائع فادعاهما الرجل واقام
شاهدين احدهما المشتري لا تقبل شهادته المشتري لان الاقالة والرد بالعيب بمنزلة
بيع جديد في حق الثالث فيصير كل المشتري باعها من البائع ثم شهد بها للمدعي
فلا تقبل شهادته ولو كان الرد بالعيب بقضاء القاضي او قبل القبض بغير
قضاء او نجيار رؤية او شرط جازت شهادته سواء شهد بعد ما ردها
على البائع بهذه الاسباب لان الرد بهذه الاسباب فسخ من كل وجه وكانت
الجارية بعد الفسخ في يده محبوسة بالثمن بمنزلة الرهن وشهادة التفتين
جائزة . رجل اشترى جارية بعبد وتقابضا ثم وجد بالجارية عيبا فردها بقضاء
حسب الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية بحضرة بائنها فشهد المشتري مع
رجل اخر انها للمدعي لا يقبل شهادته المشتري وان شهد بعد ما دفعها الى بائنها
جازت شهادته لان الجارية بعد الرد بالعيب ما دامت في يده تكون بمنزلة
المغصوبه لانها مضمونه بقيمتها حتى لو اهلكت الجارية لا يبطل الرد وكان
عليه قيمتها والغاصب اذا شهد بالمغصوب لغير المغصوب منه والمغصوب
في يده لا يقبل شهادته وان شهد بعد رد المغصوب على المغصوب منه جازت

شهادته. ولو كان العبد ملك في يد بائع الجارية ثم ان مشترعي الجارية
وجدوها عيبا فزدها بعد القبض بقضاء قاض صحيح رده ويرجع على بائعها
بقية العبد فان جاء رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري
مع اخوانه المدعي جازت شهادته لانها بعد هلاك العبد تكون مضمونة
بقية العبد لانها لو هلكت ينتقض الرد فكانت بمنزلة الموهبة وشهادة الم^{تقن}
لغير الواهب جائزة. رجل مات وله على رجلين الف درهم فشهد الغريمان لرجل
انه ابن الميت لا وارث له سواء وشهد اخوان سواهما الرجل اخراجه اخ الميت
وارثا لا وارث له سواء فانه يقضي بشهادة الغريمين لان الاخ لا يرث
مع الابن. فان كان شهد شهود الاخ اولا وقضى القاضى للاخ ثم شهد الغري^م
لرجل اخرانه ابن الميت لا يقبل شهادة الغريمين لانهما يوفعان عن انفسهما
مطالبة الاخ بهذه الشهادة وكذا لو قضى دين الميت باحرامه اضره وغير
امر ثم شهد اللابن لا يقبل شهادتهما لان الديون تقضى بامثالها وكذا بمنزلة
البائعين والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا يقبل شهادته وكذا المشتري لو كان
سكان الدين عبد غصب في ايديهما من الميت فلم يدفعا العبد الى الاخ
حتى شهد به للابن لا يقبل شهادتهما وان دفعا الى الاخ بقضاء ثم شهد
الابن جازت شهادتهما كما في الغصب ولو كان العبد وديعه في ايديهما
للميت جازت شهادتهما للابن دفعا للعبد الى الاخ او لم يدفعا لانهما دفعا
الى الاول عين حقه فلم يكن دفعهما بيعا. مستأجر الدار اذا شهد مع رجل اخر
ان الدار للذي اجراه وشهد للمدعي ان الدار للمدعي ذكر المناط في ربح
يكون شهادته في الوجهين في قول المجتنبه ترج وان كانت شهادته في الوجه الاول

لتصحيح الاجارة في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لنفسه ومع ذلك قال يجوز
شهادته سواء كانت الاجرة رخيصة او غالية وقال ابو يوسف رج لا يجوز
شهادته في الوجه الثاني في اثبات حق الفسخ لما فيه من اسقاط الاجرة عن
نفسه ولو كان الشاهد ساكنا في الدار بغیر جازنت شهادته في الوجهين
ويجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس دينه كذا ذكر في الكفالة والبال^{مع}
ولو شهد لمديونه بعد موته بحال لم يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال
المديون في حيوة ويتعلق بعد وفاته رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم
ادعى رجل انه اشتراه من المشتري وانكر المشتري فشهد البائع للمدعي لا يقبل
شهادته لان فيه تبعيد الهمة عن نفسه اذا شهد الاجير لاستاذة بشيء
اختلفت الروايات فيه ذكر في كتاب الكفالة انه لا يجوز وذكر في الديا^ت
اجير القاتل اذا شهد على ولي المقتول بالعفو جازت شهادته وذكر الحنفيا
رج ان شهادة الاجير لاستاذة مردودة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
قالوا ان كان الاجير مشتريا يجوز شهادته في الروايات كلها وما ذكر في الديا^ت
محمول على هذا الوجه وان كان اجير وحده مشاهرة او مسانهة او مياومة لا تقبل شهادته
لاستاذة لانه تجارة ولا في شيء آخر مما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكره
الناطقة والصدرا امام الاجل الشهيد رج ووجه ظاهر لان اجير الواحد
يستحق الاجر بمضي الزمان فاذا كان يستوجب الاجر لمكان اداء الشهادة
كان متما فيها شهد اما الاجير المشترك لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي عقدت^{عقدت}
عليه الاجارة فاذا لم يستوجب بشهادة اجرة انتفت التهمة عن شهادته وهذا
جزئت شهادة القابلة على الولادة عند شرطها وهو العدالة رجل مات وادعى^{لفقراء}

جيرانه بشئ وانكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما ولا
يحتاجون قال محمد بن يحيى لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا الاولاد هما فيهما يحض الاولاد
فبطلت شهادتهما في ذلك واذا بطلت في حق الاولاد بطلت اصلا لان الشهاد
ة واحدة كما لو شهدا على رجل انه قذف احدهما وفلانته لا تقبل شهادتهما وذكر محمد
بن يحيى في وقت الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه وشهد بذلك فغيران من جيرانه حلت
شهادتهما قال الفقيه ابو الليث بن محمد بن علي في الوقف قول ابي يوسف رج اما على
قياس قول محمد بن يحيى ان لا يقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف رج يحوز
ان يبطل الشهادة في البعض ويبقى في البعض وعلى قول محمد بن يحيى لا يقبل اصلا في كل
ان ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كان جيرانه كثيرا لا يحصون وما ذكر في الوصية
محمول على ما اذا كانوا قليلا يحصون فان محمد بن يحيى في الزيادات لو ان
سرية رجعت الى دار الاسلام باسارى فقالت الاسارى نحن من اهل الاسلام
او اهل النخبة اخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب
اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى لان ثبوت اليد عليهم لم يعرف
الا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما
ظاهرا فان اقامت السرية بينه على دعواهم ان كانت الشهود من التجار جازت
شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند
فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهما لان السرية قوم يحصون فكانت
شهادة البعض شهادة على حق نفسه واما الجيش جمع عظيم فلا يميز رجلا منهم
من الشهادة ولو ادعى بشئ من ماله المسجد حيه وانكر ورثته ذلك فشهد
بذلك بعض اهل المسجد جازت شهادته وكذا اذا شهد على وقف لمسجد الجنا

او على ابناء السبيل وهم ابناء السبيل طازت شهادتهم . واختلفت المشايخ
 في شهادة بعض اهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربه انه لا يقبل شهادة اهل المسجد وقال الشيخ الامام الزاهد ابو بكر محمد بن
 حامد ربه انه يجوز هذه الشهادة واخرج الرواية من سير الوقف . واما اصحاب
 المدرسة اذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد
 يطلب لنفسه حقاً من ذلك لا يقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل وقاسوا
 على مسألة للشفعة دار بيعت ولها شفعاء فانكر البائع البيع فشهد بذلك
 بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال ابطلت شفعتي جازت شهادته
 وان كان يطلب الشفعة لا يقبل شهادته قال مولانا رضى وعندى هذا يخالف
 الشفعة لان حق الشفعة مما يحل الاطلاق اذا قال ابطلت شفعتي بطلت شفعتي
 واما الوقف على المدرسة فمن كان فقيراً من اصحاب المدرسة يكون مستحقاً
 للوقف استحقاقاً لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطلت حقاً كان له ان يطلب ^{حقه} ^{بطل}
 بعد ذلك فكان شاهد نفسه فيجب ان لا يقبل شهادته . روي عن بعض
 المشايخ اذا شهد اثنان من اهل سكة على وقف تلك السكة ان كان الشاهد ^{يطلب}
 لنفسه حقاً لا يقبل شهادته وان كان لا يطلب يقبل شهادته قال مولانا رضى
 وعندى في وضع هذه المسئلة والجواب نظراً لان الوقف على السكة يكون لاصلاح
 طرقها وما اشبه ذلك . ولو وقف لبناء القنطرة لاصلاح الطرق او حف
 القبور واتخاذ السقايات او الخانات للمسلمين او لشراء الاكفان لهم ذكرنا ^ط
 ربه انه لا يجوز فكان في المسئلة نظر . رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان ^{المدة}
 اقرت انها امه لفلان لوجله يدعيها لا تقبل شهادة الزوج الا ان يكون الزوج

اعطاها مهرها والمدعي يقول كنت اذنت لها في النكاح وقض المهر رجل شهد على قضاوابيه
 لرجل قال ابو يوسف رج لا يجوز شهادة الرجل على قضاوابيه ويجوز شهادته على شهادة الحسن
 بن زياد رج اذا شهد ابناؤه القاضيه لرجل ان اباهما قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتهما ايحقيقه رج
 على قضاء ابيهما قال وفيها قول اخر انه يجوز قال وفيه نأخذ رجلا ان شهد على رجل
 انه قال ان كلمت ابائكم فاعيدوني حرانه قد كلم اباهما قال ان كان الاب غائبا او حاضرا
 مقل بما يشهد ان فشهادتهما باطلة وان كان الاب منكر الكلام جازت
 شهادتهما وكذا لو كان اليمين على الضرب رجل ادعى على رجل جفا فشهد للمدعي
 ابناؤه القاضيه قال محمد رج القاضيه يقبل شهادته الابنين ولو شهدا ان اباهما
 قضى للمدعي على هذا المدعي عليه لا تقبل شهادتهما رجلا ان شهد على رجل
 انه باع داره من هذا المدعي بالف درهم على انهما كفيلا ان بالخبر قال محمد
 ان كان ضمانهما في اصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع يتم بضامتهما فكانهما
 باعا وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما رجل قال ان شرت
 خراف عبدي حرقته رجل وامرأتان انه شرب الخمر قال ابو يوسف رج يقضي بحق
 العبد ولا يحد ولو قال ان سرقته من فلان فعبدي حرقته عليه رجل
 وامرأتان انه سرق منه عشرة دراهم قال في المنتقى هذا والاول سولو لا يقبل شهادتهما
 المأثنين ولا يقضي بشيء وذكر في النوازل ان محمد رج قال اضمنه العشرة ولا قطع
 يده ولا اعق العبد والصحيح خلاف محمد في مسألة السرقة وشرب الخمر
 والفتوى فيها على قول ابو يوسف رج رجل حلف وقال ان استقرضت
 من فلان دراهم فعبدي حرقته ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك
 اب العبد مع رجل اخر ذكر في النوازل انه يقضي بالمالك للمدعي ولا يقضي بالحق

٢٢٠
 لأن القضاء يعق العبد قضاءً يعققه بشهادة لبيبة نظيره مسلم حلف وقال ان دخل
 عبدى هذه الدار فهو حر وقال نضواني ان دخل هذا العبد هذه الدار فاعرأتمطلق
 فشهد نصرانيان بالدخول ان كان العبد مسلماً بطلت شهادتهما لانها شهادة على
 المسلم بالولاء وان كان العبد نصرانياً فشهادتهما على النصراني بالطلاق جائزة
 وعلى المسلم بالعتق لا يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله لانها في
 العتق شهادة النصراني على المسلم وهو مولى العبد . رجل اشترى عبد بن
 واعقهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فادعى البائع ان البعش كان الفارابي
 المشتري انه كان خمسمائة فشهد المعتقان ان الثمن كان الفارابي لا تقبل شهادتهما
 ولولم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعى الايباء وانكر البائع فشهد المعتقان
 للمشتري او شهد ان البائع ابرأه عن الثمن جازت شهادتهما ^{فلان}
 شهد الرجلين يدين على الميت ثم شهد الرجلان يدين للمشاهد يدين على الميت قال
 الاولان كنا ابرأنا من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادة الاولين استخسانا
 ولو قال كنا قبضنا منه الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما . رجل وكل
 ثلاثة نفر في خصومة وقال ايهم خاصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لو احلتم
 هذا الواحد خصماً بشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت
 شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض . رجل عليه دين لرجل
 فشهد الملايون مع رجل اخر ان الطالب اقران الدين لفلان ان شهد المدعيون
 بذلك قبل اداء الدين لم يقبل شهادته وان شهد بعد جازت شهادته رجل
 اشترى جارية وكفاله رجلان بما يلحقه فيها ثم شهد الكفيلان ان البائع ^{الثن} اشتد
 لا يقبل شهادتهما وكذا لو شهد ان البائع ابرأه عن الثمن ثلثة نفر لهم على رجل دين

فشهد اثنان منهم على الثالث انه ابرأه المديون عن حصته لا يقبل شهادتهما لانها
 يدفعان شركة الثالث فيما يقبضان من المديون. وكذا الوقضا شيئا من المديون ^{شهادة}
 انه ابرأه عن حصته. وقال محمد بن ابي ان شهادته بذلك قبل ان يقبضا شيئا من المديون
 يقبل شهادتهما وان شهدا بذلك بعد القبض لا يقبل شهادتهما. رجل وامرأتان
 شهدوا واعلى زوج المراتين انه قال لفسائه انتن طوالق لم يجر الشهادة لا على
 طلاقهما ولا على طلاق غيرها. واذا شهد الاجير لاستاذة وهو اجير شهر فلم يرد شهادته
 ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لا تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم ينص
 مقبولة تكن شهدا لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته. وان شهد ولم يكن اجيرا فصار
 اجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الوقت القضاء شرط لجواز القضاء
 وهو كمالو شهد وهو عدل ففسد قبل القضاء ولو ان القاضيه لم يرد شهادته
 وهو غير اجير ثم صار اجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضي بتلك الشهادة وان لم
 يكن
 اجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال
 للشهادة ولو ان القاضيه لم يطل شهادته ولم يقبل فاعا والشهادة بعد
 انقضاء مدة الاجارة جائزت شهادته الثانية وهو كمالو شهد لامرأته فلم يرد ^{ضد} القاضيه
 شهادته حتى ابانها ثم اعاد الشهادة جائزت شهادته ولو كان القاضيه رد شهادته
 الاولى لامرأته ثم اعادها بعد البيئونة لا يقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه
 الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك ابدا فذلك في مسألة
 الاجير. رجل لا يحسن الدعوي والخصومة فامر القاضيه رجلين فعلماء الدعوي
 والخصومة ثم شهدا له على تلك الدعوي جائزت شهادتهما ان كانا عدلين لانها
 علماء بامر القاضيه ولا بأس بذلك بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة لا يحسنها

فصواب على قول ابي يوسف ربح لان القاضيه نصب ناظرا وهذا من النظر و احيا الحقوق
لشاهدا اذا كان بالريستان فدعي الى المصلاداء الشهادة قالوا ان كان في موضع
و حضي لاداء الشهادة يمكنه ان يشهد و بيت في منزله كان عليه ان يحضر ^{الشهادة} لاداء
قال مولانا ربح و عندني انما يلزمه اذا دعي الى قاض يقبل شهادته و لو لم يحضر
و لم يشهد بضيح حق المدعي فاما اذا دعي لاداء الشهادة الى قاض لا يعرفه بالعدالة
ولا يقضي بشهادته او لم يكن القاضيه عدلا لا يلزمه ان يحضر و كذا لو كان للمدعي
سواء شهود عدول يقبل القاضيه شهادتهم لا يلزمه ان يحضر لاداء الشهادة
لان امتناعه عن الاداء في هذه الصورة لا يبطل حق المدعي فان كانت شهادته
اسرع قبولا من شهادتهم لا يسعه ان يمتنع عن الحضور وهذا بمنزلة التعديل
اذا كان المعدل يعلم انه لو لم يعد له عدله غير وسعه ان يمتنع و اذا كان لا يعد له
غير لا يسعه الامتناع عن تعديله و لو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المشي ^{يمكنه} ولا
الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكري به دابة فبعت
المشهود له اليه دابة تركبها لاداء الشهادة لا يبطل شهادته وان لم يكن كذلك
وهو يقدر على المشي او كان يجد دابة فبعت المشهود له دابة تركبها لا تقبل
شهادته في قول ابي يوسف ربح فان اكل الشاهد طعاما للمشهود له لا يرد
شهادته وقال القتيبي ابو الليث ربح الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ^{يمكن} ان لم
المشهود له هيا طعاما للشاهد بل كان عنده طعام قدم اليهم فاكلوه لا يرد
شهادتهم فان كان هيا لهم طعاما فاكلوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك
لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد و هيا لهم
طعاما او بعث اليهم دوايا و اخبرهم من المصرف كبا و اكلوا طعاما و اخبروا فيه

قال ابو يوسف رج في الركوب لا يقبل شهادتهم بعد ذلك. وتقبل في اكل الطعام
وقال محمد رج لا تقبل فيهما والفتوي على قول ابى يوسف رج لان العادة جرت بذلك
فيما بين الناس خصوصا في الانكحة فانهم يبدلون السكر والجلاب وينشرون الدائم
ولو كان ذلك قد جاز في الشهادة لما فعلوا. رجلان شهدا على مريض صاحب الفراش
انه طلق امرأته تلتا وقال اشهد فابذل لك في صحته وامرنا بكتماننا فكتماه لا يقبل
شهادتهما لانهما شهدا على انفسهما بالفسق وعن ابى القاسم الصفار رج
اذا شهد اثنان على طلاق امرأة او عتق امته وقال الا كان ذلك عام اول جائز
شهادتهما وتأخيرها لا يوهن شهادتهما. قال مولانا رض ويبيح ان يكون ذلك
وهنا اذا علموا انه يمسكها امساك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست ^{بشرط}
لهذه الشهادة فاذا اخرجوها صاروا فاسقة. ثلثة قتلوا رجلا عدا ثم شهدوا
بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن رج لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان
منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف رج اقبل في حق الواحد
قال الحسن رج اقبل في حق الكل. ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال احد هم قبل القضاء
استغفرا لله قد كنبت في شهادة تصنع القاضي ذلك القول ولم يعلم ايهم
قال ذلك فسألهم القاضي فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا يقضي القاضي بشهادتهم
ويقيمهم من عند حيث ينظر واي ذلك فان جاء المدعي باثنين منهم في اليوم الثاني
يشهد ان بذلك جائز شهادتهما. رجل شهد ولم يرج حتى قتل او همت بعض
شهادتي ذكر في الجامع الصغير ان كان عدلا جائز شهادته فيما بقى وان برح عن
مكانه ثم قال او همت بعض شهادتي او غلطت او نسيت لا يقبل شهادته قالوا وكذا
لو نسى بعض الحد ود او بعض النسب ثم تدارك في مجلسه جائز شهادته اذا ^{كان}

عند لا قبل. هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذكر لفظة الشهادة
 في كلامه الاول فبرح ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته. وعن ابي يوسف ربح في المنقح
 اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا منها
 او قال غلطت او نسيت فان كان يعرفه القاضي بالصلاح ولم يكن متهما يقبل شهادته
 فصار وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن ابي حنيفة ربح في المجرد اذا شهد ^{القاضي} عند
 بشهادة ثم زاد فيها قبل ان يقضي القاضي او بعد ما قضى او قال او هنا او هنا غير متهمين
 قبل القاضي ذلك منهما ذكره الناطق في الواحات. ولو قال الشاهد تعذر لم ^{اغلط}
 ثم بدأ لي فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفقوى على ما ذكر في المجرد عن ابي حنيفة
 ربح فاما تقييد المطلق وتعيين المحتمل يصبح من الشهود وان كان ذلك بعد الاعتراض ^ف
 ذكر في الكتاب في مواضع رجل ادعى دارا في يد رجل واقام شاهدين فشهدا ان الدار ^{له}
 فان القاضي يقضي بالبناء والدار للمدعي فان قال قبل القضاء ليس البناء له اما
 هو المشهود عليه يقبل ذلك منهما ويقضي للمدعي بالساحة دون البناء وان ^{قالا}
 ذلك بعد القضاء كان عليهما قيمة البناء المقض عليه لان اسم الدار يتناول
 البناء تبعاً واذا بينا ذلك قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل. ولان
 قال الا شهادة لفلان عندنا ثم شهد له ذكر في المنقح انه يجوز شهادتهما وعن
 محمد ربح في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندي في امر او قال لا علم لي بهذا
 ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته. وكذا لو ان رجلين قال كل شهادة شهد ^{بها}
 فلان على فلان فهو زور ثم جاء او شهدا وقال لم نتذكر حيث قلنا ثم تذكرنا
 جازت شهادتهما لو قال المدعي ليس لي علم وعواي بهذا الحق بينة ثم جاء
 بينة ذكر الناطق عن محمد ربح انها تقبل. ورعى ابن شجاع عن ابي حنيفة ربح لها لا تقبل

انه الكذب شهوده. ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد لا تقبل
شهادته. وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انما تقبل. وعن ابي يوسف ربح في النوا^ص
رجل جاء بقباالتين على رجل مكتوب في احدهما ان فلان عليه الف درهم لا شيء
عليه غيره ومكتوب في الاخرى عليه مال آخر لا شيء له عليه غيره ولا وقت ولا ناسخ
او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله المال كله وفي النوا^ص لابن
رستم ربح لا يحكم بشيء الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الآخر والا^{طل} اول^{با}
ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالمجهول رجل غصب جارية فجاء الغصب^{منه}
بشهود فشهدوا ان المدعى عليه غصب جارية له قال في الاصل يقبل الشها^{دة}
ويحبس المدعى عليه حتى يفي بها ويردها على صاحبها فان حضر المشهود عليه
جارية ان اتفق الغاصب بالغصب منه ان جاريته هذه يقضي بها للغصب منه فان
انكر الغاصب ان يكون هذه الجارية جارية للمدعى وادعاها المدعى لا يقضي
بها للمدعى ما لم يبعد اليقينة انها هي اليقينة غصبها منه لان اليقينة الاولى انما قبلت
من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الحبس لانه القضاء بالجارية قال الفقيه
ابوبكر الاعمش ربح تاويل هذه المسئلة اذا شهد المشهود على اقرار^ص العا^ص
انه غصبته جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالمجهول
جائز فيومر بالبيان في صورة الاقرار لوجاء بجارية فقال هذه تلك الجارية
كان القول قوله. اما لو شهد واعلى فعل الغاصب لا يقبل شهادتهم لانهم
شهدوا بالمجهول قال عامة المشايخ ربح يقبل الشهادة على فعل الغاصب ان لم^{يصفا}
الجارية ولم يذكر قيمتها في حكم الحبس لانه القضاء بالجارية لان الغصب^{بصفا}
يبعد من الشهود عادة فلو لم يقبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة

لا تفتح باب الظلم فان قال الغاصب مانت تلك الجارية او قال بعثها ولا اقدر
 على ردّها ان صدقته المخصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة يقضيه بالقيمة
 وان كذبه يحبس الغاصب حتى يمضى زمان يقع عند القاضي انه عاجز عن ردّها
 وذكر في الجامع ان الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يذكر واقبته وذكر في الاصل
 رجل ذال لغيره اودعك عبدا وامة وقال المودع ما اودعني الا امة وقد مانت فاقام
 المدعي شهودا فشهدوا على انه اودعه عبدا وامة ضمن المدعي عليه قيمة العبد
 بحجوه ايداع العبد ولا يضمن قيمة الامة بهلاكهما عند المودع قالوا انما يقبل البينة
 على الايداع اذ اوصفوا العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف
 وان لم يعرف القاضي ذلك سأل المدعي اقامة البينة على مقدار القيمة اما اذا
 شهدوا انه اودعه الامة وعبد ولم يصفوا العبد لا تقبل شهادتهم قالوا على قضا^س
 مسألة الغصب ينبغي ان تقبل ويحبس حتى يحجى به كما في الغصب وقال بعضهم لا^{تقبل}
 الشهادة في فصل الوديعة اصلا وتقبل في فصل الغصب ودرجة قولهم في ذلك
 انه الغصب يكون ببعد من الشهود عادة فلو لم تقبل شهادتهم من غير بيان
 الوصف لا يمكنهم اداء الشهادة فتجوز الجحالة لمكان الضرورة والضرورة في الا^{يلع}
 وذكر في المنتقى شاهد ان شهدا على رجل انه غصب لهذا ثناء رادخلها في غنمه
 تقبل شهادتهما ويقضيه عليه بقيمة الشاة ولو شهدا ان شاة لهذا د^{يلع}
 في غنم هذا لا تقبل شهادتهما شاهدان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا
 واختلفا في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول
 الشهادة على الغصب بل لانهما اذا اختلفا في اللون يختلف المخصوب وانما
 شهد كل واحد منهما على ثوب اخر ويجوز ان يقبل الشهادة من غير بيان

ولو اختلفا في البيان لاقتبل كمالو شهد شاهدان على محمد ود وذكرا الحمد والثلاثة
وسككا عن الرابع جائزت الشهادة عندنا ولو بينا الحمد والرابع واختلفا فيه لاقتبل ^{ثما} ^{ثما}
ونظا في هذا كثيرة. رجلان شهدا ان لهذا الرجل في هذه الدار الف ذراع فاذا الدار ^{ثما}
ذراع بطلت شهادتهما الظهور والكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا ان لهذا في هذا
القراح عشرة اجريه فاذا القراح خمسة اخريه. رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعينه
هذا العبد بالف درهم ونقد تلك الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن
فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال الا لا عرف العبد ^{وكذا}
قال لنا عبدي زيد وشهد شاهدان اخوان ان هذا العبد اسمه زيد او اقرارا ^{ثما}
ان اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ومجلف البائع فان حلف رد الثمن
لان قبض الثمن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع بالقبض وان نكل البائع عن
اليمين لزمه البيع بنكوله فان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبدا
زيد المولود فنسبوا الى شيء يعرف من عمل او صناعة او حلية او عيب موافق ذلك
هذا العبد قال هذا والاولة في القياس سواء الا انما استحسن اذا نسبته الى معرف
ان اجيزه وكذلك الامة. رجل ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهدا
انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاخير يسألان عن السبب ولا يقضيه
قبل السؤال لان الورثة مختلفة باختلاف اسبابها والقضاء بالجهول مستعذر ^{فان}
مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألان لا يقضيه القاخير بشيء. ولو اقام المدعي
شاهدين انه وارثه وان قاخير بلد كذا فلان بن فلان قضى بانه وارثه لا وارث ^{له}
سواء واشهدنا على فضائه ولا نذري باي سبب قضى بوارثته فان هذا القاخير
يسأل المدعي عن السبب الذي قضى له القاخير به فان بين سببا قضى له باليراث ^{لا يقضيه}

لقاخير يمثل على الصحة ما يمكن ولا ينقص بالشك فيقتضيه له بالميراث ولا يقتضيه سبب
الذي بين المدعي لأن هذا القاخير لا يدري ان القاخير لا يقتضيه بذلك السبب أم لا
ادعى على رجل أنه شبح ولله فلا تامة صحة عند فوات منها قسود الشهود على الموصحة
وقال لا ندري مات أو لم يميت ذكر في المنتقى أنه يجوز شهادتهما على الموصحة لأنها اتفقتا
على الموصحة قال إذا شهد الشهود لرجل يد في يد رجل وقالوا عرف الدار وقفا على حد
وذلك حد ودها إذا مشينا إليها لكتنا لا نعرف أسماء الحدود فإذا انتهينا إليها
حدودها ونعرف أنها لهذا المدعي وفي ملكه وفي يد هذا المدعي عليه فإن القا
يقتل بذلك منهما إذا علا فيبعضهما القاخير مع المدعي والمدعي عليه وأمينين
ليقف الشهود على الحد ود يحضرتهما فإذا وقفا عليها وقالاهن حد ود الدار
التي شهدنا بها لهذا المدعي فهذه تلك الدار وهذه حد ودها ثم يرجعون إلى
القاخير ويشهد الأمينان أنهم وقفوا على الدار ويشهدان على أسماء الحدود
فحينئذ يقضي القاخير بالدار التي شهد بها الشاهدان بشهادتهما وكذا القرية
والمحانات وجميع الضياعات والعقارات ولو شهدان الدار التي في بلد كذا
في محلة بني فلان تلاصق دار فلان بن فلان الغلا في يد فلان المدعي عليه
هذا لهذا المدعي وفي ملكه لكتنا لا نعرف حد ودها ولا تقف عليها
وقال المدعي للقاخير أنا أنيك بشهودنا نحن يعرفون حد ودها الدار التي بنا
يشهدانها أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في الفسخ ذكرنا
أن القاخير يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي كما في المسئلة الأولى وذكر في بعضها أنه
لا يقبل ولا يحكم بها للمدعي لأن الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلاً
بدون الشهادة الثانية فكان وجودها وعدمها سواء وكذا القرية والمحانات جميع

العقارات ثم قال في الدخايل وهذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كان مشهورة
 باسم رجل نحو دار عمر بن حوث بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بهما الشاهد ^{ان}
 لانسان ولم يذكر الحد ود لا تقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة ر ج وتقبل في قول ^{رج} قس
 والضيعة اذا كانت مشهورة فهو على هذا الخلاف ايضا واجمعوا ان الرجل اذا كان
 مشهورا كشهرة ابي حنيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله لا يحتاج فيه الى ذكر الاس ^{لا تعرف}
 والنسب فان لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على حد ود قلته وقالوا
 الرابع جازت شهادتهم استحسانا ويقضي بها للمدعي ويجعل الحد الثالث
 محاذيا للحد الاول فان ذكر الحد ود الاربعة وغلطوا في الحد الرابع لا يقبل
 شهادتهم قياسا واستحسانا ولو شهدوا وان جميع ما في قرية كذا من الدوا ^{لا تعرف}
 والارض وغيرها التي هي معروفة للمدعي هذا ميراث له عن ابيه فلان لا تعرف له
 وارتا غيرهم ونحن نعرف الحدود جازت شهادتهما بالطريق الذي قلنا فيما
 تقدم وان كانا لا يعرفان الحد ود لا تقبل شهادتهم رجلا ان شهدا على رجل
 انه نقض حائط الفلان ان ذكر احد ود الحائط وبينوا الطول والعرض جازت
 شهادتهم وان لم يذكرهما قيمته لان بيان الحدود والطول والعرض يعرف
 القايض قيمته بالسؤال عن الاهل قال مولانا رضى وعندي لا بد ان يذكروا انه
 من المدر او الخشب وبينوا موضعه لان الحائط من المدر مع الحائط من
 الخشب مختلفان اختلافا فاحشا رجلا ادعي بحجر ماء في ارض رجل بطريقا في دار
 رجل ذكر في بعض الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد
 بيان المعاضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه يسمع دعواه ويقبل
 الشهادة وان لم يبينوا ذلك رجل له تسعة اولاد اقر في صحته وحوال اقران

ان الخمسة من اولاد فلان وفلان ذكر اسمائهم في الصك عليه الف درهم
ثم مات بعده ذلك فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فتشهد الشهود
على اقاربه بذلك في صحته وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم ما كانوا اخضوا عند الاقارب
قالوا ان اقرب سائر الورثة باسما هي هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كمالواقر
الرجل الغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب وادعى ^{المال}
كان المال له وان حدد سائر الورثة اسمائهم يكلف المدعون اقامة البينة
على انهم يسمون بالاسماحي اليه ذكر الشهود فان اقاموا البينة ولم يكن في الوثقة
سواهم بذلك الاسم يقض لهم بالمال رجل ادعى على رجل انه استهلك عليه
دوايه عند ما علموا فتشهد له الشهود بذلك قال الفقيه ابو بكر البخاري ينبغي
ان يذكر الذكور والاناث فان لم يذكر واذلك اخاف ان تبطل الشهادة
ولا يقضى بشيء وان يثبتوا ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان اللون
لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة لا باللون قال مولانا رضي الله عنه ^{تبشيط}
بيان الجنس كالفرس والحمار والبغل والابل ولا يشترط ذكر الانوثة والذكورة
لان الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا مسألة المنتقى
اذا شهد الشهود ان المدعى عليه غصب شاة لهذا المدعي وادخلها في غنمه
جازت شهادتهم وان لم يذكر الانوثة والذكورة والشاة اسم جنس يشترط
للذكر والانثى ولهذا لو وكل انسانا بان يشتري له حمارا او فرسا صح التوكيل
ان لم يذكر الذكور والانوثة وشهود السرق اذا اختلفوا في الذكور والانوثة
لا تقبل شهادتهم فذلك لا يدل على انه يشترط بيان الذكور والانوثة في دعوى
الغصب والاستهلاك رجل ادعى على ورثة ميت مالا واحضر شاهدين ^{تشهد}

ان المتوفى اخذ من هذا المدي منديلانية دراهم ولم يعلمكم وزن الدراهم
قالوا ان علم الشاهد ان كان في الصرة دراهم حوزوها ثم يشهد ان بمقتضى
ما يتيقن عندهم فيها من الدراهم قالوا وينبغي ان يعلموا بوجودها لاحتمال انها
تكون موهبة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم. رجل جاء الى رجل فساومته^{توبا}
ودفع الالبائع دراهم واخذ الثوب واقترا من غير ان يعقد ابعا بلسا منها جان
ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة^{ينبغي} قالوا
للساھدين ان يشهدا انه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان
على البيع الا اذا كان بينهما مقد مات يعلم الشهود ان الاخذ ولا عطاء كان على وجه
البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتد جواز البيع بالتعاطى رجل
ادعى دارانه ورثها من ابيه ورجل اخر ادعى انه اشتراها من المتوفى ذلك فجاء
مدعى الشراء بالشهود فشهدوا ان الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه هو
يملكها قالوا كانت الدار في يد مدعى الشراء او مدعى الميراث فالشهادة جازية
لان الشهادة على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم يكن الدار في يد المشتري او في يد
الوارث اما اذا كانت في يد مدعى المشتري او في يد الوارث كانت الشهادة على^{البيع}
بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم او الشهادة على البيع والقبض وثمة لا يحتاج
الى ذكر ملك البائع ولان مدعى الميراث والشراء من الميت كل واحد منهما يقر
بملك الميت فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كحالو شهدوا ان الميت اقراها للمدعى
نهر في ارض رجل ادعى رجل انه له حق الشرب من هذا النهر واحضر شهودا شهدوا
ان المدي كان يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم الا اذا شهدوا انه له فيه مجرى
الماء او حقا ثابتا في ذلك ولو اقر المدعى عليه فقال للمدعى كنت تجري فيه الماء

نأمت عاصب وليس له فيه مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقار له باليد
ولا يقبل منه دعوى الغصب إلا ببينه

فصل

في الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه

إذا شهد القاسمان فيما اقتسما جائزت شهادتهما في قول بالحقيقة ^{وأي} ^{ثب}
رج وقال محمد بن لا تقبل شهادتهما وصورة ذلك إذا اقتسما الدارين ^{ثب} الوار
ثم شهد أن هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الآخر
كذا وقع ذلك في قسمتهما وأما تقبل الشهادة في قول أبي حنيفة ^{وأي} ^{ثب}
رج لأن الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يتراضيا على ذلك أو يستغلا في القرعة
رجلان شهد أن فلانا أحرنا أن تبلغ فلانا أن فلانا وكله ببيع عبده فأعلمنا
قال أبو يوسف رج يجوز شهادتهما ولو قالان شهد أن زوج هذه المرأة قال
خير امرأتني فلانة فخيرناها فاختارت نفسها لا تقبل شهادتهما ولو شهدا
على رجل بمال قبضه من رجل ثم أنكر قبضه فقال لا نحن وزناها عليه أكان
رب المال حاضر عند الوزن جائزت شهادتهما وإن لم يكن حاضر لا يجوز
وفي بعض الروايات لا يجوز شهادة الذي كلف في المكيل وشهادة الذي ذرع
في المدن روع رجل ادعى دارا في يده رجل فشهد له شاهدان بها وإن المدعى
استاجرنا عليهما أو غيرها غير ذلك مما لا يجب عليهما الضمان في ذلك جائزت شهادتهما
وإن قال الاستاجرنا عليهما فخذناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى
ويضمنان قيمة البناء للمدعى عليه. وذكر في طلاق الأصل شهدا ^{ثب}
قال لا امرأتك طالق إن كلت فلانا وفلانا لا تقسمهما فشهدا ^{ثب} فلهما

او شهدك انه قال لهما يوم تكلمتا امرأتى فلانة فهي طالق وانها
 قد كلفاها كانت شهادتهما باطلة وكذا لو شهدا على رجل انه قال لعبد فلان
 انك كنت الشاهد بن فانت حر وانه قد كلفتهما والمولى بمحمد. او شهدا
 انه قال للشاهد بن ان كلفتما عبد ي فهو حر وانها قد كلفاه فشهادتهما
 باطلة ولو شهدا انه قال لعبد ان دخلت دار هذين الشاهدين فانت حر
 قد دخل دارهما فشهادتهما جائزة. ولو حلف ان لا يقرضهما شيئا فشهر
 انه قد اقرضهما جائز شهادتهما. ولو شهدا انه حلف بحق مما يليه ان لا يستقرض
 ابدا فشهدا انهما قد اقرضاه لا يجوز شهادتهما ولا يعتق العبد. ولو شهدا انه
 حلف ان لا يستقرض شيئا ابدا وانه قد طلب منهما ان يقرضاه ولم يقرضاه
 جائز شهادتهما. ولو حلف ان لا يهدم دار هذين او لا يقطع بدعما فشهدا
 انه فعل ذلك بهما لم يجز شهادتهما. وذكر في طلاق الاصل لو شهدا على رجل
 انه امرهما ان يتزوجا فلانة وانها قد فعلت لذلك جائز شهادتهما. رجل
 قال ان دخل داري احد فامرأته طالق فشهد ثلثه انهم دخلوا داره قال
 ابو يوسف رح ان قالوا دخلنا جميعا لا يقبل شهادتهم وان قالوا دخلنا
 ودخل هذا معنا جائز شهادتهم. وسئل ابن ابي يوسف رح عن هذه المسئلة
 فقال اذا شهد اربعة او ثلثة انا قد دخلنا جميعا تقبل شهادتهم وان كان اثنين
 لا تقبل فقال له الحسن بن زياد رح اصبت وخالفت اباك رجلان شهدا
 على رجل انه قال لهما ان مسست جسد كذا فعبد ي حر فشهدا انه قد مس
 جسدهما قال محمد رح لا يقبل شهادتهما. ولو شهدا انه قال ان مسست
 فعبد ي حر فشهدا انه قد مس شيئا بهما جائز شهادتهما قالوا اذا لم يد

في هذه المسائل ان يشهدوا بالعق نطريقهم ان يشهدوا بالعق لا غير
 وكذلك يجعل له شهادة على كتاب وصية تمت وله فيه وصية قال الفقيه ابو
 البلخي راجح ينبغي ان يقول اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على ما
 اوصى له . وعن ابي القاسم راجح اذا ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكر الوثـ^ق
 نكاحها وكان الشاهد ثقل تزوجها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد
 عن نفسه . رجلان شهدا على رجل انه قال ان كلمت اباكما فعبدي حر والله قد ^{تكلم}
 اباها قال ابو يوسف راجح ان كان الاب مقرا انه قد كلمه فالشهادة باطلة
 فكذا لو كان الاب غائبا او ميتا وان كان الاب حاضرا منكرا اجازت الشهادة
 وكذا لو كانت اليمين على ضربه . ولو شهد انه قال عبك حران ضربتك ا
 فشهد شاهدان بسواهما انه قد ضرب بهما لم يجز شهادتهما وكذا ان اضـ
 المشهود عليه بضربهما وانكر اليمين . رجل عليه الف درهم لرجل فورد
 الغريم الفا ووضعها بين يدي الطالب وقال خذها قد اوفيتك فقال
 الطالب لرجل اخرنا ولت هذه الدراهم فناولته ثم شهد على المقضيه انه هو الذي
 دفع اليه الف درهم جازت شهادته رجلان شهدا على رجل انه قال لهما
 ولرجل اخر ايكم طلق امرأتي فهو جازا وقال امره ان ايدىكم فايكم طلقها فهو ^{جائز}
 والزوج بمحمد ذلك لم يجز شهادتهما ولو اقر الزوج بالامر وشهد اثنان على طلاق
 الثالث لم يجز شهادتهما من قبل انهم شركاء في الوكالة فاد الشك يوجب الوكالة
 لا تقبل شهادة بعضهم على البعض ولا عليه . قال ابو حنيفة راجح في الكيالين ^{شاهد}
 ان هذا باع من هذا كرخطة وكلناه نحن للمشتري باع الباي فشهدا
 باطلة . رجلان اشترى من رجل ثوبا ونقده الثمن ولم ينفذ به فشهد ان الباي

اقرار هذا التوب لهذا المدعي امر في بيعة والمدعي يصدق له قال محمد
 وح لا يقبل شهادتهما محض ضاع من ديوان القاضيه وفيه شهادة الشهود بحق
 والقاضيه لا يذكر ذلك فشهد عند كاتبه ان شهود هذا شهد بكذا لا ينبغي
 للقاضيه ان يقضي بشهادتهما ولو ضاع سجل من ديوان القاضيه فشهد كاتباً
 عند ان هذا اقر عندك لهذا بكذا فان القاضيه يقبل ذلك وكذا الوضاع
 اقرار رجل فشهد عند القاضيه كاتبا ان هذا اقر عندك لهذا بكذا وقد
 سمعنا فان القاضيه يقبل ذلك لان في مسألة المحضر شهد الكاتب على
 شهادة الشهود فالشهادة على الشهادة باطلة لا تقبل بدون التحميل
 ولم يوجد وفي مسألة السجل والاقرار شهد واعلى حق محكوم به او على
 اقرار الخصم فجازت شهادتهم ذمى مات فشهد عشرة من الضاري
 انه اسلم لا يصل عليه بشهادتهم وكذا الوشهد فساق من المسلمين ولو كان
 لهذا الميت ولي مسلم وبقية اوليائه كفار من اهل دينه فادعى اولى المسلم
 انه اسلم وانه اوصى اليه واراد ان ياخذ ميراثه وشهد اثنان من اهل الكفر
 بذلك ياخذ اولى المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهما على اسلامه
 في حكم الميراث قامت على اوليائه الكفار وشهادة بعضهم على البعض
 حجة ويصل عليه بشهادة اولى المسلم ان كان عدلاً ولو لم يشهد على
 اسلامه غير اولى يصل عليه بقول وليه المستسلم ولا يكون له الميراث
 ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو يحد بحجة الامانة
 على الاسلام ويحبسه ولا يقتله لان نفسا ما لا يقتل بشهادة النساء ولو
 شهد عليه ذميان انه اسلم فشهادتهما باطلة لانه مرتد في رعيتهما وشهادته

أنادي على المرتد باطله وكذا العبدان والمحد ودان في القذف ولو شهد على نصرائي
 أربعة من النصاري أنه زني بامه مسلمة فان شهد وأنه استكرهها ^{الرجل}
 وإن قالوا طأوعته دري الحمد عنهما ويعزرا الشهود لحق الأمة المسلمة لأن في ^{الوجه}
 الأول لم يشهدوا عليها بالحمد فبقيت شهادتهم شهادة على الذي فتقبل وفي الوجه ^{الثاني}
 شهدوا على المسلمة بالحمد فبطلت شهادتهم في حقها وإذا بطلت في جانب المرأة
 بطلت في جانب الرجل وإنما يعزرا الشهود لأنهم قد فوا الأمة ولعدم احصان ^{المقيد}
 لم يجب الحمد على الشهود فيجب التعزير. وكيل في مجلس القضاء إذا ادعى لموكله بمحض
 موكله أن لموكله على هذا كذا وقال المدعي عليه قد قصيته فانكر موكل المدعي ^{القضاء}
 فشهد هذا الوكيل مع رجل أخوانه قد قضا قالوا لا يقبل شهادة الوكيل لأنه ادعى ^{المال}
 عليه بحكم الوكالة فإذا شهد في المجلس على قضاء الدين كان متناقضا فلم يقبل
 شهادته. وفرقوا بين هذا وبين المسئلة المذكورة في الكتاب. رجل ادعى على رجل
 مالا أنه اقضه فحج المدعي عليه المال فاقام المدعي شاهدين فشهد أحدهما
 أنه اقضه وشهد الآخر أنه اقضه ثم قضا فانه يقضي بالقرض بشهادتهما ^{شهادته}
 الذي شهد بالقرض والقضاء لم تبطل شهادته بالقرض
 ووجه الفرق في ذلك أن شاهد القرض والقضاء لم يشهد بقيام الدين ^{للمال}
 وإنما شهد بالقرض فلم يكن متناقضا. أما في مسئلتنا وكيل المدعي ادعى عليه ^{المال}
 للمال فإذا شهد على القضا كانت شهادته على القضاء مبطلادعواه الدين
 بحكم الوكالة امرأة وكلت رجلا ليلطلب مهرها من الزوج فادعى الزوج الخلع فشهد ^{الوكيل}
 مع آخر على أنها اختلعت على كذا لا تقبل شهادة الوكيل كحايه مسئلة دعوى الوكيل
 وهذا نظير ما ذكر في الكتاب رجلا أن شهدا لرجل على رجل بعيد في يد فاقام المشهود ^{عليه}

البينة ان الشاهد ادعاه قبل هذه بطلت شهادته لمكان التناقض وابنه اعلم
باب من الشهادة التي يكذب المدعي شاهداً في بعض
ما شهد له . في الباب فصول اربعة فصل في الشهادة
التي يخالف الدعوى الشهادة وفصل في تكذيب الشهود
المدعي وفصل في اختلاف السامعين وفصل
في تعارض البينتين على الموت في وقتين مختلفين

اما الفصل الاول

فهو فصل الشهادة التي تخالف الدعوى الاصل فيه ان
الشهادة على حق العبد اذا خالفت الدعوى بطلت لان
الدعوى شرط لهذه الشهادة وفيها خالفت لم يوجد
الدعوى فتبطل ضرورة وتكذب الشاهد في بعض ما شهد له يمنع الشهادة
لما قلنا . والاصل في تعارض البينتين ان القاخير اذا يثق بكذب احد الفريقين
لا يقضي وعند التعارض ليس احدا الفريقين في ثقته للكذب او من الاخر
فلا يقضي بشهادتهم . جئنا الى المسائل . اما الشهادة اذا خالفت الدعوى فهو
على وجه اما ان كان المدعي به ديناً او ملكاً او عقداً . فان كان ديناً فشهد واما قل
مما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى القا وخمسائة فشهد واما بخمسائة يقضي بخمسائة
من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى القا فشهد واما بخمسائة . ولو ادعى القا
فشهد احدهما بالف والاخر بخمسائة لا يقضي بشيء في قول ابي حنيفة راجح لان عند
اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثمة
اتفاق الشاهدين على خمسمائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظ ليس بشرط

ند فيقبل شهادتهما على خمسمائة بغير توفيق. ولما ادعى خمسة عشر فشهد
 مد في الخمسة عشر والآخر عشرة لا يقضي بشيء عند المجتنبه رج لان خمسة عشر
 منه واحدة تذكر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يتفقا على شيء فلا تقبل
 بخلاف ما لو ادعى الفا وخمسمائة فشهد احدهما بالف والآخر بالف وخمسمائة
 فانه ينضم بالالف لان الفا وخمسمائة تذكر بحرف العطف فكانت الالف ^{كورة} ^{مكة}
 في شهادتهما فيقضي بما اتفقا عليه وان ادعى الف درهم فشهد احدهما بالف
 والآخر بالالفين لم تقبل شهادتهما في قول المجتنبه رج لان الالف غير الالفين
 فلم يتفقا على شيء. واما اذا كان الشهود به اكثر مما ادعاه المدعي نحو ما اذا
 ادعى الفا فشهد بالف وخمسمائة او شهد بالف درهم لا تقبل شهادتهما بغير ^{توفيق}
 لانه ثبت بالشهود بالزيادة فان وفق فقال كان له عليه الف وخمسمائة ^{الاف}
 ابرأته عن خمسمائة او قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود ^{تقبل}
 شهادتهم حينئذ لانه وفق بين الدعوى والشهادة باحتمل وكذلك
 في الالف والالفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينه لان الشيء انما يحتاج
 الى اثباته بالبينه اذا كان شيئا لا يتم به ولا يتفرد باثباته كمالوا ^{الملك} ادعى
 بالشراء فشهد الشهود بالهبة فان تمه يحتاج الى اثباته بالبينه اما الابراء
 يتم به وحده فلو اقربا لا يستغناء عن اقراره ولا يحتاج الى اثباته بالبينه لكنه
 لا بد من دعوى التوفيق هنا استغناء والقياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يحمل
 عليه وان لم يدع التوفيق تصحيحا للشهادة وصيانة لكلامه. وجه الاستدلال
 ان المحالفة بين الدعوى والشهادة ثابتة بصورة فان كان التوفيق مراداً تزول
 المحالفة وان لم يكن التوفيق مراداً لا تزول المحالفة. فاما اذا ادعى التوفيق ثبت ^{توفيق}

فزال المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنجوا ههنا ده ربح ان محمد ربح شهيد
 في بعض المواضع دعوى التوفيق لم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذا ادعى
 التوفيق وذلك جواب القياس فلا يد من دعوى التوفيق ولو قال المدعي عليه
 عليه الف درهم قط لا تقبل شهادتهما ولو ادعى خمسمائة شهيد له التوفيق
 بالف نقال الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت الف تقبضت منها خمسمائة
 وصلا الكلام او فصل شهادتهما بالخمس مائة جائزة ولو قال لم يكن لي عليه ^{خمس مائة}
 بطلت شهادتهما رجلا ان شهد الرجل على رجل آخر بقرض الف درهم فشهر
 احدهما ان قد قضاها ذكر في الجامع الصغير انه يجوز شهادتهما على القرض
 وذكر الطحاوي عن ابي يوسف ربح انه لا يثبت القرض ابضا وذكر في المنتقى
 رجلا ان شهد ان لهذا الف درهم قد اقتضت منهما مائة وقال الطالب
 لم يقض منه شيئا قال ابو حنيفة وابو يوسف ربح يقضي بالالف ويجعل مقتضيا
 للمائة وذكر في العيون رجلا ان شهدا على رجل بالف درهم وقال قد قضاها
 خمس مائة وقال الطالب لي عليه الف ما قضى لي شيئا او قال صدقنا في الشهادة
 على الدين ما وهما في القضاء او قال شهدا لي بالف بحق وخمسمائة تباطل اوبون
 قال ان عدلا جازا لا في قوله شهدا تباطل اوبون ور وقال زفر ربح لا يجوز شهادتهما
 في الوجه كلها وعلى هذا الخلاف اذا شهدا للمدعي بالف وشهدا ان للمدعي
 عليه على المدعي مائة دينار والمدعي ينكر الدنانير ههنا اذا كان المدعي
 به دينيا فان كان المدعي به ملكا وشهدا وايا قل مما ادعي نحو ما اذا ادعي
 كل الدار فشهدا واله بنصف الدار جازت شهادتهما ويقض له بالنصف من غير توفيق
 لما قلنا في الدين وكذا لو ادعي دارا في يد رجل انما له وشهدا الشهود وان شترها

من الذي في يده جازت شهادتهم لانه لما ادعى ملكا مطلقا قد ادعى الملك في الحال
 فيما مضى والشهود اذا شهدوا بالشراء فقد شهدوا له بالملك في الحال فكانت
 شهادتهم باقل مما ادعى وما شهدوا به يصلح بيانا لما ادعاه المدعي فانه لو قال ملكي
 لانه اشترى منها من ذي اليد يصح ويكون آخر كلامه بيانا للاول بخلاف ما اذا ادعى
 اولا النتائج وشهد الشهود بانها له اشترىها من ذي اليد لا يقبل شهادتهم
 الا ان يوفى فيقول نتجت في ملكي الا في بيعتها منه ثم اشترى منها منه فالم يدع
 توفيق على هذا الوجه لا يقبل شهادتهم لان دعوى النتائج على ذي اليد لا يحتمل
 ملك حادث من جهته فانه لو قال هذا الذي ملكه بالنتائج من جهة ذي اليد
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل آخر كلامه بيانا للاول فلا يقبل الشهادة
 بدون التوفيق ولو ادعى انه له ورثته من ابيه وجاء بالشهود فشهدوا له ولا يخبر
 الغائب ميراث عن ابيه جازت شهادتهم لانهم شهدوا له باقل مما ادعاه هذا
 اذا شهدوا بالملك باقل مما ادعى وان شهدوا باكثر من خوان يدعي دارا في يد
 انها له اشترىها من فلان غير ذي اليد وهو يملكها فنجح المدعي عليه فجاز المدعي
 بشهود فشهدوا وانها له لا تقبل شهادتهم لان المدعي ادعى ملكا حادثا لا يظهر
 في حق الزائد والشهود شهدوا باجلك مطلق والملك المطلق يظهر في حق الزائد
 وفي حق رجوع الباعه بعضهم على بعض فصارتهم شهدوا له بالزوائد نضا
 فلا يقبل شهادتهم واشار محمد رح في الكتاب الا معز آخر فقال المدعي اقر بالملك
 لمن ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم
 لم يشهدوا بالانتقال فلا يقبل شهادتهم وكذا لو ادعاه دارا ورثها من ابيه
 والشهود شهدوا وانها دارا لا تقبل شهادتهم وكذا لو ادعى ان الدار له الا هذا البيت

فتشهد وان جميع الدار له لا يقبل شهادتهم الا ان في هذا الصورة اذا وقع
 فقال كان كل الدار لي الا اني بعت هذا البيت منه ولم يعلم به الشهود يقبل
 شهادتهم ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة لانه اقر على نفسه بزوال البيت
 عن ملكه وعلى جواب القياس يحمل على التوفيق وان لم يدع . وكلا دعي دار
 في يد رجل انها له منذ سنة فتشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة
 بطلت شهادتهم . وكلا دعي المدعي انها له والشهود شهدوا انها له منذ عشرين سنة

جلزت شهادتهم اما اذا كان المدعي به عقد او شيئا من اسباب الملك
 رجل ادعى دار في يد رجل انها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فجاء بشا^{هدين}
 فتشهد ان فلانا ذلك وهبها له وقبضها وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة
 حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فجد في ثم وهبها لي بون ذلك واقام البينة
 على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود المخالفة صورة ومعنى
 اما الصورة فظاهر . واما المعنى فلان الملك الحاصل بالهبة غير الملك
 المستفاد بالشراء لان الهبة تقيد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار الرؤية
 والعيب ولا يكون لازما ولا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشراء
 يثبت جميع ذلك والتوفيق وان كان محتملا الا ان هذا النوع من التوفيق
 لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى نقض الذي ادعاه او لا الى اثبات
 عقد شهد به الشهود فيكون في الحمل على هذا الوجه انشاء الخصومة
 والقاضي نصب لقطع الخصومات لا لانشاءها وهذا النوع من التوفيق كما لا
 بد من الدعوى لا يثبت بمجرد الدعوى مما يثبت اذا اعاد البينة على التوفيق
 بخلاف ما تقدم لان ههنا اقر بالملك لغير ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى

على الغير وليس باقراره على نفسه والدعوى لا يثبت الا بالبينه بخلاف
الابراء ونحو ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل
التوفيق كانت قبل الدعوى فلا تعتبر. وحكى عن الشيخ الامام ابي القاسم الصفار
رح انه قال لم يأت بينه انه كان اشتراها من فلان ثم محمد فلان الشراء ثم هبها
منه وقبضها المدعي لا يقبل ومثلاً تخارج انكر موافك وقالوا لو وجد بينه
على الشراء لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد ان يقيم البينه على الهبة ^{القبض}
بعد الشراء كما لو ادعى الهبة في وقت قبل الشراء لا يقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة
بعد ما حذر الشراء فاذا اقام البينه على هبة في وقت قبل الشراء كان متناقضاً ولو
ادعى دار في يد رجل انها كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثاً لمنه سنة فحذر
المدعى عليه فجاء المدعى بشهود وشهدوا انه اشتراها من الذي في يده منذ
سنتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا ان يوفق فيقول اشترتها
من ذى اليد منذ سنتين كما شهدوا ثم بعتهما من ابي ثم مات ابي فورثتها ^{منه}
فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بذلك يقضيه ولا يثبت هذا التوفيق
مالم يشهد الشهود بالبيع من ابيه لان دعوى البيع من ابيه دعوى على الاب
فلا يثبت الا بينه وكذا لو ادعى الارث او لا تشهد الشهود بالهبة او الصدقة
مكان الشراء لا تقبل مالم يوفق. عبد في يد رجل ادعى رجل ان الذي في يده
تصدق به عليه منذ سنة وقبضه وحمد الذي في يده فجاء المدعى بشهود ^{شاهدوا}
انه اشتراه من ذى اليد منذ سنتين لا تقبل الا ان يوفق فيقرر ان اشتريته منه منذ ^{سنتين}
ثم بعته منه ثم تصدق به عليه منذ سنة فاذا وفق على هذا الوجه تشهد الشهود
على البيع منه ثم بالصدقة يقضيه. ولو ادعى ادلا ^{الارث} من ذى اليد منذ سنة

فشهد الشهود بالصيغة منذ سنتين وادعى المدعي ذلك لا تقبل الا ان
 يوفق فيقول تصدق به على منذ سنتين وقبضته ثم بعته منه منذ سنة ثم
 اشترى منه وشهد الشهود له بذلك. ولو ادعى الصدقة منه منذ سنة فشهد
 الشهود انه اشتراه منه منذ شهر لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به
 على منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب ومحمد الصدقة
 فاشترى منه منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وانبت بالبينة قبلت
 ولو ادعى ميراثا عن ابيه منذ سنة وشهد الشهود انه اشتراه من ذي اليد
 بعد ما قام من عند القاضى لا تقبل فان وفق فقال محمد في الميراث فاشترى
 منه الا قبلت ببيته لكن اذا غاد اعاد البينة على ذلك لان الشراء من ذي اليد
 دعوى على ذي اليد فلا يثبت بدون البينة والشهادة الاولى قامت
 قبل الدعوى فلا تعتبر. ولو ادعى امه في يد رجل وقال اشترى بها منه
 بعد بي هذا منذ شهر محمد البايع ذلك وجاء المدعي بشهود فشهدوا
 انه اشتراها منه بالف منذ قام من عند القاضى لا تقبل لمكان المخالفة
 الا ان يقول اشترى بها بالعبد منذ شهر ثم محمد في فاشترى بها منه بالف
 درهم بعد ذلك فاذا وفق على هذا الوجه واعاد البينة على الشراء
 بالف يقبل ذلك. ولو ادعى اولا انه اشتراها منه بالعبد منذ شهر ثم جاء
 بشهود فشهدوا انه اشتراها منه منذ سنة او قبل ذلك لا تقبل
 لمكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشترى بها منه منذ سنة كما
 شهد به الشهود ثم بعته منه ثم اشترى بها منذ شهر فاذا وفق على
 هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق

ويقتضى له. ولو ادعى دارا في يد رجل انها له فجاء بشاهدين فشهد أحدهما
 انها دارة ورثها عن أبيه وشهد الآخر انه ورثها عن أمه فالشهادة باطلة
 لانه لا وجه للتوفيق بين الشاهدين وكذا لو شهد أحدهما انه اشتراها
 من فلان وهو يملكها وشهد الآخر ان فلانا أخا وهبها منه وهو قبضها
 ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك له فوجب
 ان يقضى له بالملك كما لو قال فلان علي الف من قرض فقال المقر لا بل من ثمن
 بيع يقضى له بالالف واختلف السبب لا يضره وكذا لو شهد انه اذا رآه
 كفل للمدعي بالف درهم من فلان فقال الطالب قد افتر بذلك لكن الكفالة كانت
 عن فلان آخر كان للمدعي ان يأخذه بالمال وكذا لو شهد له بالف درهم
 من ثمن جارية فقال البايع انه قد اشترىها على هذه الشهادة والذي
 عليه الف من ثمن متاع آخر وشهد الشهود على الاقرار بالف من ضمان جارية
 غصبها منه وقد ملك لا تقبل هذه الشهادة بخلاف الاقرار لان السبب
 انما لا يعتبر اذا كان حكم السببين واحدا كما في الاقرار فان الف الواجب
 بالقرض والغصب واحدا ما هما حكم السببين مختلف لان المورث من الأب
 يتضمن حقوقا غيرها تضمنه المورث من الام من قضاء ديون الأب
 وتنفيذ وصاياه وغير ذلك فلا تقبل. ولو شهد شاهدان لرجل فقالا
 نشهدان فلانا هذا غصب عبد ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فمات
 عند مولاه فقال المفضوب منه لم يرد. على وانما مات عند الغاصب
 وقال المشهود عليه ما غصبته عبد او لارادته عليه وما كان من هذا
 شيء قال اذا لم يدع شهادتهما ضمنه القيمة. وكذا لو شهد انه غصب عبد له

وان مولا قتلته عند الغاصب فقال المصوب منه ما قتلته ولكنه قد
غصبه ومات عنه وقال المشهود عليه ما غصبت عبدا ولا قتلته هذا المدعى
عبدا له في يدي كان عليه قيمة وكذا لو شهد ان لهذا العبد هذا البندهم
ولكنه قد ابرأه منها وقال المدعى ما ابرأته عن شيء وقال المشهود عليه ما كان
له على شيء ولا ابرأته عن شيء قال اذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه
بالالف رجل ادعى قبل رجل دارا فقال المدعى عليه ليست في يدي فاقام
المدعى بينة فشهد وان الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي
المدعى فان قال كما شهد انها في يده وفي ملكه فقد اخرجه بالدار وان قال صدقوا
انها في يده ولا صدقتم انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما رجل
ادعى على رجل الفاق شهد له الشاهدان ان له عليه الف درهم وشهد ^{احدهما} شاهد
انه اخذه بالالف الى سنة وانكر الطالب فانه يقضي عليه بالف وهذا
وما لو شهد احدهما انه قد قضاه خمسمائة سواء اذا شهد المشهود
بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذا الدار لفلان لرجل اخر غير المدعى
عليه ليس هو لي فقد كذب شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقض
له ولا لفلان بشيء وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي انما
لفلان قال ابو يوسف رج اجزت اخرجه لفلان وجعلت له البيت ورثت
ما بقى من الدار على المقض عليه ويضمن قيمة البيت للمشهد عليه ولا يسف
رج فيها قول اخر انه يضمن قيمة البيت للمشهد عليه ويكون ما بقى من الدار للمشهد
له . رجل في يد يه عبدا ادعى رجل انه اشتراه من ذى اليد وذو اليد يجحد فجاء المدعى
بشاهد بين فشهد وان باعه منه ولا يدري اهل للبائع او لا جازت شهادتهما

للمدعي. ولو جاء المدعي بشاهدين فقال للقاضي العبد لنا باعه المدعي عليه من هذا
 المدعي بأن القاضي يقضيه بشهادتهما للمدعي. شاهدان شهد بشئ واختلعا في وقت
 او في المكان او في الانشاء والاقرار فان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والامانة
 والطلاق والعناق والصلح والابراء تقبل وصورة ذلك اذا ادعى الشارع بالف فشهدا
 انه اشتراه منه بالالف الا انهما اختلفا في البلدان او في الايام او في الساعات او في
 الشهور او شهدا على البيع بالف فشهد احدهما انه باعه وشهد الاخر على اقراره بالبيع
 وكذلك في الطلاق لو شهدا على الطلاق فشهد احدهما انه طلقها اليوم وشهد الاخر
 انه طلقها امس او شهدا على اقراره بالف اليوم وشهد الاخر انه اقر بالف امس
 شهدا دتما. ولا تبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان
 الا ان يقولوا كجامع الطالب في موضع واحد في يوم واحد فاذا اقر بذلك ثم اختلفا في
 الايام والمواطن والبلدان فان ابا حنيفة تج قال اجيز الشهادة وعليهم ان ^{يحفظوا}
 الشهادة دون الوقت وقال ابو يوسف رج الامر كما قال ابو حنيفة رج في القياس
 وانه استحسن وابطل هذه الشهادة بالتمه الا ان يختلفا في الساعتين من يوم
 واحد بتفاوت فيجوز. ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب او المطلوب
 او المركب او قال احدهما كان معا فلان وقال الاخر لم يكن معا فلان ذكر في الاصل
 انه يجوز ولا يبطل هذه الشهادة واذا كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما كالغصب
 والجماعة واختلف الشهود في المكان او في الزمان او في الانشاء والاقرار لا تقبل
 شهدا دتم ولو كان الغصب هالكاً فشهدا على القيمة شهدا دتما ان قيمته
 الف وشهد الاخر على اقرار الغاصب ان قيمته الف لا تقبل شهدا دتما وكذا لو اختلف
 شهود الغصب شهدا دتما على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل. وذكر

في المجامع اذا ادعى ملكا مجاء بشاهدين فتشهد احدهما انه ملكه وشهد الآخر على اقرار
 المدعى عليه انه ملك المدعى لا تقبل ولو كان الشهود به قولا لا يتم الا بفعل كما لنكاح
 واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه
 الا بفعل القرض كالهبنة والصدقة والرهن فان شهد على معاينة القرض واختلفا
 في الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول البيهقي وبابن يوسف راجح والقياس
 ان لا تقبل وهو قول محمد وزفر راجح وان شهدا على اقرار الرهن والواهب والمتصدق
 بالقبض جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فتشهد لهما على معاينة القرض ^{والآخر}
 على اقرار الرهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب
 وان اختلف شهود الرهن في جنس الدين او في مقدار ره لا تقبل كما لو اختلف ^{شهود}
 البيع في جنس الثمن او في مقدار ره. وان اختلفا في فعل لمحق بالقول كالقرض
 فاختلفا في المكان او في الزمان لا يبطل الشهادة وان كان القرض لا يتم الا بالتسليم ^{يكون}
 القرض في هذا بمنزلة الطلاق والعتاق. ولو اختلف شاهد القرض في المكان
 او في الزمان جازت شهادتهما في قول البيهقي راجح وقال صاحباه راجح لا تقبل
 وان اختلفا في الانشاء والاقرار لا يقبل شهادتهما في قولهم ولو اختلفا في الطلاق فتشهد
 احدهما على تطليقتين والآخر على الثلث او شهد احدهما على تطليقتين والآخر على
 تطليقة لا تقبل في قول البيهقي راجح وقال صاحباه وابن ابي ليلى راجح جازت شهادتهما
 على الأقل. ولو شهد احدهما على تطليقة والآخر على تطليقة وبخلف او شهد ^{احدهما}
 على تطليقة والآخر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما على الأقل عند الكل ولو
 شهد احدهما انه قال لها انت خلية وشهد الآخر انه قال لها بريد لا تقبل عند الكل لانها
 اختلفا في لفظه الايقاع وان كان معزى العظمين واحد او كذا لو شهد احدهما انه

طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخر انه طلقها ان دخلت فلانا
 وقد كملت لا تقبل عند الكل. وكذا لو شهد احدهما انه طلقها ثلثا وشهد الآخر
 انه قال لهما انت على حرام ونوى التلث لا تقبل عند كل ولو شهد احدهما انه
 طلقها نصف واحدة وشهد الآخر انه طلقها ثلث واحدة لا يقبل في قول يحنيفة ج
 وكذا لو شهد احدهما انه طلقها ثلثا وشهد الآخر انه طلقها ذاك الشهادة باطلة في قول
 يحنيفة ترج وعندهما جازت شهادتهما على الاقل. ولو شهد احدهما انه قال لها
 انت طالق وشهد الآخر انه اقربيه طلقها او اختلعا في المكان او في الزمان جازت
 شهادتهما ولو شهد احدهما انه قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق. وفلان معجود
 وشهد الآخر انه قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق وحدها وقد دخلت فلانة
 طلقت وحدها وكذا لو شهد على التخيير فشهد احدهما له طلق زينب وعمرة ^{شاهد}
 الآخر انه طلق زينب جازت شهادتهما على الاقل على طلاق زينب. رجل ادعى على ولي
 العبد انه اذن العبد في التجارة واقام شاهدين فشهد احدهما على الاذن
 والآخر ان مولى العبد راه يشتري ويبيع ولم ينهه لا يقبل شهادتهما رجل اشترى ^{شيئا}
 فادعى به عينا واقام شاهدين فشهد احدهما انه باعه وبه هذا العيب وشهد ^{الآخر}
 على اقراره البائع بالعيب لا تقبل هذه الشهادة. رجل عليه الف درهم لرجل فادعى
 انه اوفاه دينه واقام شاهدين فشهد احدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال
 بالاستيفاء لا تقبل كما لو ادعى على رجل غصبا واقام شاهدين شهد احدهما بالغصب
 والآخر على الاقرار بالغصب. وكذا لو ادعى الزعيم الايفاء فشهد احدهما للشاهد من
 على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر انه صاحب المال ابرأ الزعيم لا تقبل
 ولو ادعى الزعيم ان صاحب المال ابرأه فشهد احدهما للشاهد من بذلك وشهد الآخر ان صاحب ^{المال}

بأنه المال أو تصدق به عليه وحل له جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم الإيفاء
فشهد أحد الشاهدين على أقارب صاحب المال بالإستيفاء وشهد الآخر على الهبة
أو الصدقة أو التحليل لا تقبل ولو ادعى الغريم الهبة فشهد أحد شاهدين به بالهبة
أو بالصدقة لا تقبل ولو ادعى الغريم الإيفاء فشهد أحد الشاهدين أن صا
أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلد آخرى جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم
فشهد الزميل المال أبرأه جائزت شهادتهما ولو ادعى الغريم أن صاحب المال أبرأه وأقام
الشاهدين فشهدا على أقارب صاحب المال بالإستيفاء فإن القاضيه يسأل الغريم عن البراءة
كانت بالإستيفاء أو بالإسقاط فإن قال كانت بالإستيفاء تقبل أن قال كانت
لا تقبل وأن لم يبين وسكت ذكره الأصل أن القاضيه لا يجبر على البيان لكن
لا يقضيه هذه الشهادة إذا لم يبين لأن البراءة بالإستيفاء تكون فوق البراءة بالإسقاط
ماذا شهد الشهود بأكثر مما ادعى لا تقبل من غير توفيق بخلاف ما إذا ادعى الغريم الإيفاء
فشهد الشهود بالإبراء أو بالتحليل فإن القاضيه لا يسأله عن البراءة ويقضيه بالبراءة
من غير سؤال لأن الشهود شهدوا بأقل مما ادعى وفي مثل هذا لا يحتاج إلى التوفيق
في قضيه من غير سؤال ويكون الثابت بقضاء القاضيه براءة الغريم بالإسقاط لا البراءة
بالإستيفاء حتى ولو كان الغريم كفيلا كفل بأمر المكفول عنه فإذا ادعى الإيفاء فشهد
الشهود بالإبراء كان لصاحب المال أن يرجع بدينه على الأصيل ولا يكون للكفيل أن يرجع
على المكفول عن شيء كما لو أبرأه المكفول له ولو ادعى الكفيل الهبة فشهد أحد الشا
هدين بالهبة والآخر بالبراءة جائزت شهادتهما لأن الغريم لو كان أصيلا وادعى الهبة فشهد
أحد الشاهدين بالهبة والآخر بالبراءة جائزت شهادتهما فيكون إذا كان كفيلا ولو ادعى
على رجل الفاء وأقام شاهدين فشهد أحدهما أن له عليه ألف درهم وشهد الآخر

على اقل من ألف قالوا جازت شهادتهما في قول ابي يوسف رجلا وكل رجلا
 بقض دين له على رجل فان الوكيل يقبض الدين يكون وكيلًا بالخصومة في ذلك الدين في قوله
 ايجيفه رج والمأمور يقبض الدين لا يكون وكيلًا بالخصومة وكذا الرسول لا يكون وكيلًا بالخصومة فان
 جاء الوكيل الى المدعي فانكر المدعي عليه المال والوكالة فجاء المدعي بشاهدين
 فهو على وجهين في وجه يجوز شهادتهما ويصير وكيلًا بالقبض والخصومة في قوله
 ايجيفه رج وفي وجه يصير وكيلًا بالقبض ولا يصير وكيلًا بالخصومة في قوله
 الوجه الاول اذا اقام مدعي الوكالة شاهدين فشهدا احدهما ان الطالب وكله
 بقض دينه عن هذا الرجل وشهد الآخر ان الطالب جراه في ذلك بعينه جعله جرياً
 جازت شهادتهما وكذا لو شهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه ساطه على
 قبض الدين من هذا الرجل وشهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه جعله وصياً
 في حياته جازت شهادتهما ويصير وكيلًا بالقبض والخصومة في قول ايجيفه
 رج وقال صاحباه رج يكون وكيلًا بالقبض ولا يكون وكيلًا بالخصومة. واما
 الوصية الثانية لو شهد احدهما انه وكله بقض دينه وشهد الآخر انه ارسله في اخذ
 او شهد احدهما انه وكله وشهد الآخر انه امره بقض دينه من فلان او شهد
 احدهما انه وكله والآخر انه انا به من نفسه اي جعله نائبه في قبض الدين او شهد
 احدهما انه وكله وشهد الآخر انه جعله وصياً ولم يقل في حياته او شهد احدهما انه جعله
 في حياته وشهد الآخر انه جعله وصياً ولم يقل في حياته لا تقبل شهادتهما الا ان قوله جعله
 وصياً يكون على النيابة بعد الموت ففهم هذه المسئلة الاخيرة لا تقبل شهادتهما
 وفيما سواها جازت شهادتهما ولا يصير وكيلًا بالخصومة عند الكل ولو شهد احد
 انه وكله وشهد الآخر انه وكله ثم غرله جازت شهادتهما على الوكالة ولا يثبت الغرل

فصل في تكذيب الشهود

المدعي اذا كذب الشهود فيما شهد والى اوف بعضه لا يقبل شهادتهم امانة
تفسيق الشاهد اعلان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم يوجد
الدعوى واذا تكلم المدعي بكلام يحتمل ان يكون تكذيبا ان كان ذلك قبل القضاء
لا يقض له وان كان بعد القضاء لا يبطل قضاءه الا ان يكون تكذيبا للشاهد
رجل ادعى دارا في يد رجل انها له واقام البينة وقضيه القاضيه ثم اقر المقضيه
انها دار فلان لرجل غير المقضيه عليه لاحق للمدعي فيها وصدقه فلان في ذلك
او كذبه لا يبطل قضاء القاضيه لان قوله هي لفلان لاحق لي فيها يحتمل النفي من
الاصل فيكون اكد ايا للشهود ويحتمل انه لاحق له فيها لان المقضيه ملكها
منه بعد القضاء وان كان ذلك في مجلس القضاء بان كان ماعه من المقر له قبل
القضاء على انه بالخيار ثلثه ايام ثم غصبها المقضيه عليه ثم انقضت مدة الخيار بعد القضاء
نصار للمقر له فلا يبطل القضاء بالشك ولو قال المقضيه بعد القضاء هذه
الدار لفلان لم يكن قط فالمسئله على وجهين اما ان يبدأ بالاقرار وثني
بالنفي فقال هذه الدار لفلان لم يكن لي قط او بدأ بالنفي وثني بالاقرار فقال
هذه الدار ما كانت لي قط ولكمها لفلان وكل ذلك على وجهين اما ان صدقه
المقر له في جميع ذلك او صدقه في الاقرار وكذبه في النفي فقال كانت للمقر ملكها
ميت بعد القضاء بسبب وهي الآن داري فان صدقه في جميع ذلك بطل قضاء
القاضيه وبود الدار على المقضيه عليه ولا شيء للمقر له لانها تضاد قاعا بطلان القضاء
وان كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدقه في الاقرار وقلنا هي لي كانت للمقر الا انه
ملكها ميت بعد القضاء بسبب وهي داري ففي هذا الوجه يكون الدار للمقر له

فويضمن المبرق قيمة الدار للمقضي عليه سواء بذكر المقر بالقرار أو بذكره
 كذا ذكر في تجميع قالوا هذا إذا بدأ بالنفي وتني بالقرار موصولا فيصح القرار
 وأما إذا تني بالقرار مفصولا لا يصح إقراره ولو أن المديعي أقام البينة أنها داره
 ثم قال قبل لقضاء هذه الدار ليست لي ولكنهما فلان غير المديعي عليه أو قال هي
 دار فلان لاحق لي فيها وصدقة المقر في ذلك أو كذب بطلت بينته ولا يقضي القضاة
 لأن كلامه هذا يحتمل النفي من الأصل ويحتمل النفي في الحال يعجزانها دار فلان لا في ملكتهما الآن فلا
 يقضي القاضيه بالشك إلا أن يقول موصولا هي دار فلان لا في ملكتهما منه بعد
 الشهادة فحينئذ يصح ذلك ولا يمنع القضاء وذكر في المنتقى رجل ادعى في يده حل
 متاعا ودارا أنهما له وأقام البينة وقضى القاضيه له فلم يقضه حتى أقام الذي في يده
 البينة أن المديعي اقر عند غير القاضيه أنه لاحق له فيه قال إن شهد وأنه اقرب ذلك
 قبل القضاء بطل القضاء وإن شهد وأنه اقرب بعد القضاء لا يبطل القضاء لأن
 الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو أنه عاين القاضيه إقراره بذلك كان الحكم على هذا
 الوجه وذكر في المنتقى رجل في يده جارية وولد لها ورجل في يده دار مبنية جارية
 رجل وأقام البينة فشهد وإن الأمة للمديعي ولم يزيد وأعلى ذلك ولم يذكر
 الولد وشهد وإن الدار والبناء للمديعي أو شهد وأبى الدار ولم يتعرصوا
 للبناء حتى مات الشاهدان أو غابا فإن القاضيه يقضي بالدار وبنائها للمديعي
 أما إذا ذكر والبناء في الشهادة فلا شك لأن البناء مركب تركيب قرار فيدخل
 في ذكر الأرض خصوصا في دعوى الدار فإن قضى القاضيه بالدار وبنائها للمديعي
 فقال المديعي بعد القضاء ليس البناء لي إنما هو للمديعي عليه ولم يزل لها واولادها
 له ذلك بعد الشهادة قبل القضاء كان ذلك كذا بالشهود ويبطل القضاء

والشهادة في الدار والبناء جميعاً. وأن قال بعد القضاء البناء للمدعى عليه
فليس هذا بالكذب للشهود وذكر في شهادات الاصل ان الشهود اذا ذكروا
البناء في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضاء فاذا اقر المدعى بالبناء
للمدعى عليه كان ذلك اكذبا للشهود فيطل القضاء والشهادة جميعاً بذكر
في الاصل لو ادعى دار في يد رجل انهما له وقضى القاضي بالدار والبناء ثم ان المقضى عليه
اقام البينة ان البناء له قال ان ذكر شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع
بينه المقضى عليه وان لم يذكر واسمع بينته. وحكي عن الفقيه ابي جعفر ربح ان الشهود
اذ لم يذكروا البناء في شهادتهم يبيع ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول
ابي يوسف ربح لا يسمع بينه المقضى عليه. وعلى قول محمد ربح يسمع ولا يكون الاقرار
بالبناء اكذبا للشهود وجعل هذه المسئلة فرعاً للمسئلة اخرى ذكرها في
الشركة. رجل ادعى على اخوانه شريكه شركة مفاوضة واقام البينة وقضى القضاة
بالمال بينهما ثم ان المقضى عليه ادعى عينا انه ورثه من ابيه ذكر ان الشهود اذا
شهدوا بالمفاوضة لا غير لا يصح هذه الدعوى عند ابي يوسف ربح وعند
محمد ربح يصح. ووجه البناء على تلك المسئلة ان في مسألة المفاوضة كل عين
من اعيان التي في يد يه لم يصير مقضيا به مقصودا بل صار مقضيا به تبعاً للصحة
المفاوضة فكان نظير البناء مع الارض ههنا وقال غيره لا بل مسألة الشهادات
على الاتفاق وقرئوا لابي يوسف ربح بين هذه المسئلة وبين المفاوضة الفرق
يعرف في موضعه ثم في رواية الاصل جعل مطلق الاقرار بالبناء لا للشهود
عليه تكذب بالشهود اذا ذكر الشهود البناء في شهادتهم. وفي رواية المنتقى
فصل فقال ان قال المقضى له ان البناء لم يزل للمقضى عليه او قال انه ملك

المقضي عليه يوم شهد الشهود كان ذلك أكذبا للشهود وان اقر له بالبناء من غير
 تاريخ فقال ان البناء للمقضي عليه لم يكن ذلك أكذبا للشهود لانه محتمل ان
 في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل واقام البينة على الذي في يديه التجارية
 ان الامة فقضى القاضي له بالتجارة لا يكون للمقضي له ان يأخذ الابنة بذلك
 القضاء . ومثله لو ان رجلا في يديه نخلة وثمرتها في يد غيره جاء رجل واقام البينة
 على الذي في يديه النخلة ان النخلة له وقضى القاضي له بها كان للمقضي له ان يأخذ
 الثمرة بذلك القضاء هكذا ذكر في المتن . رجل اقام البينة على دار في يد رجل
 انها دار ابيه مات وتركها ميراثا له وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل اخذ ادعى
 ان الدار داره اشتراها من اب المقضي عليه وصدقه المقضي له فانه يبطل القضاء
 ويرد الدار على المقضي عليه ويقال للمدعي الثاني اقم البينة على المقضي عليه
 والا فلا حق لك لان المقضي له اكذب شهوده فيبطل قضاء القاضي . رجل
 اقام البينة على دار في يد رجل ان اباها مات وتركها ميراثا له واقام الذي في يديه
 ان اب المدعي اقر في حياته ان الدار ليست له فانه تبطل شهادته شهود الورث
 هكذا لو شهد واعل اقرار الوارث بعدم موت ابيه او قبل ذلك ان الدار لم يكن
 لابيه واقام البينة على اقرار الوارث ان اباها مات وليست الدار له كان
 ذلك ابطالا لبينة الوارث . رجل مات واقتسمت وثقة التركة بينهم
 ثم ادعى احدهم لنفسه على الميت دينا سمع دعواه لان الدين لا يمنع ثبوت
 الملك للوارث والقسمة . وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمة دين لاجني ولم يصل
 اليه حقه من الورثة كان له ان ينقض القسمة . وكذا لو اجاز لاجني قسمة الورثة
 ثم اراد ان ينقض كان له ذلك ولن ادعى بعض الورثة بعد ما اقتسموا الدار

كان تصدق عليه بطائفة معلومة من هذه الدار او ادعى ان والده كان تصدق
 بذلك على ابنه الصغير وادعى عينا من اعيان الحركة لنفسه بوجه من الوجوه لا يسمع
 دعواه لان اقدمه على القسمة اقراره ان ما دخل تحت القسمة من تركه الميت
 ميراث لهم عن الميت فكان متناقضا في دعواه وان ظهر بعد القسمة شريك في التركة
 بان ظهر وارث آخر وكانت القسمة بتراضهم لا بقضاء القاضير بطلت قسمتهم ^{سواء}
 غلبوا بنصيب الغائب او لم يعزلوا وان ظهر بعد القسمة موصى له بالثلث فان كانت
 القسمة تبرضا هم لا بقضاء القاضير فكذلك الجواب لان الموصى له بالثلث شريك
 الوارث له ان ينقض القسمة وان كانت القسمة بقضاء ثم حضر الموصى له بالثلث
 اختلف فيه المشائخ. قال بعضهم ليس له ان ينقض القسمة لان الموصى له بالثلث
 شريك الوارث وفيما اذا ظهر وارث آخر ان كانت القسمة بقضاء القاضير ينقض
 على الوارث الغائب. وان كانت بغير قضاء لا ينقض كذا ههنا وقال بعضهم له ان ^{ينقض}
 القسمة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسمة. رجل ادعى دارا في يد رجل
 انه اشتراها من ذي اليد فانكر المدعي عليه البيع فلما اقام المدعي البينة اقام المدعي
 عليه البينة ان المدعي رد عليه الدار بعيب قبلت بيخته وكذا الوادعي رجل على
 رجل ايضا فانكر المدعي عليه ثم اقام البينة على الابراء بعد انكار قبلت بيخته وكذا الوادعي
 العفو عن القصاص بعد انكار القصاص. ولو ادعى البراءة بعد انكار البيع عن العيب ^{يسمى}
 دعواه في قول ابي حنيفة ومحمد ورجوع ابي يوسف رج انه يسمع. رجل اقام البينة على
 دار في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ثم ادعى انه اشتراها من ابيه لا يسمع ^{دعواه}
 ولو ادعى اولا البشراء من ابيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت بيخته. ولو اقام البينة على دار
 في يد رجل انها كانت لابيه مات بزيوع كذا وورثها عنه المدعي لا وارث له غيره واقامت ^{امارة}

البينة ان اباه تزوجها يوم كذا ليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولده هذا
 لولد ثم مات بعد ذلك ولها المهر والميراث فان القاضيه يقضي لها بالمهر والميراث
 سواء قضى القاضيه ببينه الابن او لم يقض لان القاضيه تقضي ببينه الابن بموت الاب
 لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت في اي وقت يموت ويكون
 ماله لورثته فصار كان الابن اقام البينه على موت الاب ولم يذكر الوقت وذلك
 لا يمنع قبول بينه المرأة فان اقامت امرأة اخرى البينه بعدما قضى القاضيه ببينه
 الاول انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينتها ايضا لان القضاء ببينه الاول
 لا يمنع القضاء ببينه الاخرى ولو ان الوارث اقام البينه على رجل انه قتل اباه يوم
 كذا وقضى القاضيه بذلك ثم اقام امرأة البينه انه تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل
 بينتها لان يوم القتل صار مقضيا به . وقال بعضهم فيما تقدم لا يقبل بينه المرأة ايضا
 وسوى بين القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا ولو اقامت
 امرأة البينه ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضيه لها ثم اقامت امرأة اخرى
 البينه انه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم يقبل بينتها . رجل ادعى ان هذا الدار
 لفلان وكلية بالخصوصية فيها ثم ادعى هو بعد ذلك انها لفلان اخر وانه وكلية
 بالخصوصية فيها واقام البينه لا يقبل ببينه لانه متناقضان فلا يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى
 لغير فلا يسمع دعواه الثاني الا بالتوفيق . ولو ادعى ان هذا الدار لفلان وكلية
 بالخصوصية فيها ثم اقام البينه انها له لا تقبل ببينه الا ان يعترف . ولو ادعى او لا انه
 ثم اقام البينه بعد ذلك انها لفلان وكلية بالخصوصية فيها قبلت ببينه

فصل في التماسه يشهد بعد ما اخبره بذلك الحق

وما يحمل له ان يشهد والشهاده على الكتاب

رجل كتب لك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم
 قال علماء ذناح لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وتسعهم
 ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم ان يشهدوا وانما يحل لهم ان يشهدوا
 باحد معان ثلث اما ان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب
 عليه بين يدي الشهود فيقول هو لهم اشهدوا على بما فيه او يكتب هو بين
 يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول هو اشهدوا على بما فيه وان كتب
 بين يدي الشهود صكاً وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا
 على بما فيه لا يسعه ان يشهد عليه قال الشيخ الفاضل الامام ابو علي النسفي رحمه
 هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوباً على الرسم فان كان مكتوباً على الرسم وكتب
 بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد وان لم يقل
 الكاتب اشهدوا على بما فيه وانما احسن اليه اشار محمد رحمه في التواضع
 في كتاب المكاح وهذا روى عن ابي حنيفة رحمه وعن ابي يوسف رحمه في رواية اخرى
 اذا كتب الرجل الصك في يده على نفسه بين يدي الشهود ثم اودعه الشاهد ولم
 الشاهد ما فيه وامر الكاتب ان يشهد بما فيه وسعه ان يشهد لان الكتاب
 اذا كان في يد الشاهد يكون معصوماً عن التبدل والتغيير والزيادة ^{بعضاً}
 وعن ابي يوسف رحمه في رواية اخرى اذا كتب الرجل الصك بين يدي
 الشهود وقال اشهدوا على بما فيه هذا الصك فهو جائز وان كتب غيره فلا
 هو اشهدوا على بما فيه لم يجوز حتى يقرأ عليهم ثم يشهد بهم وفي ظاهر الرواية لا يحل
 ان يشهدوا الا ان يقرأ هو الكتاب عليهم او يكتب غيره ويقرأ عليه وهو يقول
 شهدوا على بما فيه او يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على

النوازل

بما فيه . ولو كتب رساله منه الى رجل من فلان بن فلان سلام عليك اما بعد فانك
كتبته الى قضاة الالف التي كانت لك على وقد كنت قضيتك منها خمسمائة
وبقي لك على منها خمسمائة . فهذا جائز . اذا علم حل له ان يشهد عليه بذلك وان
لم يكن اشهدوا . ولو كتب صكابين يدي قوم اميين وقال اشهدوا بما فيه ولم
عليهم لا يسعهم ان يشهدوا . امرأة اقربت على نفسها بجمال لا ينتها ولا اختها تريد به
للاضرار لبقية الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم ان يتحملوا الشهاد^ة
ويشهدوا بذلك ويكره لها ان تفصل ذلك . وحكي عن ابي القاسم الصغار رج ان حلا
اسن من السلطان سوق النحاسين مقاطعة كل شهر بكذا واشهد شهودا قال
عدل المقاطع . المقاطع عن سبيل الرشاد ولو شهد الشهود بذلك حل بهم للعن
لانهم شهدوا وباطل . وكذا لو شهدوا واعل اقرار رجل بجمال عرف ان السب
باطل . يسعي ان لا يشهدوا . واجمل هذا . وكذا في كل اقرار سببه حرام او باطل رجل
جاءه رجلين ومعه اعوان السلطان فامر عندهما ان لفلان على كذا وكذا
من اعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الاقرار والمقر يزعم
انه اتماقر بذلك خوفا من المقر له قالوا ينبغي للشاهدين ان يتفحصا عن ذلك
فان وقفا على انه كان عن خوف واكواه لا يشهدان وان لم يقفا على ذلك
شهدان
على اقراره . ويذكران للقاضي انه اقروا معه اعوان السلطان حتى تامل القاضي
في ذلك . وجعل اقربين يدي قوم اقرارا صحيحا ان لفلان عليه الف درهم
ثم جاء عدلان او ثلثة الى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا والفلان عليه
بالدين فانه قضاء جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار ان شاءوا
شهدوا بذلك وذكروا القصة للقاضي كيلا يقضي القاضي بالباطل هكذا روي

عن محمد بن وعنه في رواية يشهد أنه كان عليه ذلك ولا يشهد أنه عليه اختافت الروايات
 عن محمد بن في هذه المسئلة واختلف فيها المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل بن اذا
 عكاز عند الشاهد بن ان صاحب المال قال استوف في دينه او انه ابراء المطلوب عن دينه لا يسعها ان
 عن الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكون اسمعا اقرار الطالب بالبراء او بالاسبقاء هكذا
 عن ابي يوسف في المنتقى انه اذا شهد عند الشاهد رجلان ممن يثق بهما ان صاحب المال قبض حقه
 ليس ان يمتنع عن الشهادة اذا سأل الطالب ان يشهد له بحقه قال مولانا جوعندي ان كانت
 الشهادة على اقرار الخصم بالدين يشهد على الاقرار وان كانت الشهادة على
 من قرض او غيره يشهد على السبب ولا يشهد على نفس الحق رجل شهد بنكاح امرأة
 او بيع الجارية او قتل عمدا او اقرار بشئ من ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان
 ان الزوج طلقها ثلثا بمحض نهما او ارضعتهما المرأة واحدة وهما صغيران في الحولين
 او ان المشتري اعترف الجارية او اعترفها البائع قبل بيعهما من المشتري او ان الولي
 قد عفا عن دم العمد او ان الميت قد عفا عنه قبل موته ثم انكرت المرأة النكاح و
 الجارية ان تكون للمشتري لا يسع للشاهد بن ان يشهد على اصل النكاح والبيع
 وغير ذلك لانه لو شهد عند المرأة عدلان ان الزوج طلقها ثلثا او شهد عند الامهات و
 وهو المشتري اعترفها لا يسعها ان تدعي بمجامعها وكما لا يسع للمرأة ان لا يسع للشاهد بن
 ان يشهد على اصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق او بما ذكرنا واحدا عدلا لا يحل
 لشاهد النكاح ولا شاهد شراء الجارية ان يمتنع من الشهادة الاولى فان الواحد
 عند المرأة بالطلاق او عند الامهات بالاعتاق لا يحل لها منع الزوج ولا منع المولى من بيع
 وكذا الشاهد لا يحل له الامتناع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي اقر قبض الدين
 واقر الزوج عند الشاهد بالطلاق واقر المولى بالاعتاق ثم دعاه الى الشهادة على النكاح ^{البيع}

وعلى اصل الدين فإنه يمتنع عن الشهادة فلا يحل له أن يشهد، وذكرنا طفرح لداشهد
عند شهود النكاح عدلان أو شهد عند يهود شراء الجارية عدلان أن الزوج
طلقها ثلثاً أو أن مشتري الجارية اعتق الجارية في هذين الحكمين لا يسع لشاهد
النكاح ولا لشاهد شراء الجارية أن يشهد على النكاح وعلى شراء الجارية عند
مخو المرأة النكاح وعند دعوى الجارية الحرية وانكار الملك في العيون سوى بين النكاح
والعتق والعفو وغير ذلك ذكر في المنتقى إذا رأيت في يد رجل متاعاً أو داراً أو وقع
في قلبك أنه له ثم رأيت بعد ذلك في يد غيره وسعتك أن تشهد أنه للاول
وان لم يقع في قلبك حين رأيت أنه لم يسع لك أن تشهد أنه لبرؤيتك إياه
في يد وان رأيت في يده فوقع في قلبك أنه له ثم رأيت في يد غيره فاردت أن تشهد
أنه لغيره فشهد عندك شاهد عدل أنه الذي في يده اليوم كان هو وأدعه
الاول بحضورهما لم يسعك أن تشهد أنه للاول وان شهد به عدل
واحد وسعتك أن تشهد أنه للاول قال لان عند شهادة الشاهد ^{بين}
يقع في قلبه أنه ليس للاول فلا يحل له أن يشهد أنه للاول بخلاف ما إذا
شهد به عدل واحد لان بشهادة الواحد لا يزول ما كان في قلبك أنه للاول
فلا يحل لك أن تمتنع عن الشهادة الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق
فاذا وقع في قلبك ذلك لا يحل لك أن تشهد أنه للاول. وذكر في المنتقى أنه إذا
شيئاً في يد انسان ووقع في قلبه أنه له حله ان يشهد أنه له وذكر في الجامع الصغير
إذا رأي دأراً أو متاعاً في يد انسان ثم رآه في يد غيره حله ان يشهد أنه للاول ولم يذكر
وقع في قلبه أنه له ولم يذكر التصرف مع اليد. والصحيح ما ذكر في المنتقى لان اليد محمولة
وكذا التصرف فلا يحل له أن يشهد ما لم يقع في قلبه أنه له ثم قال في المنتقى: كذا في كل امرئ

يجوز فيه الشهادة بالسماع كالموت والنكاح والنسب اذا وقع في قلبك انه حق
 ما سمعت من الخبز فتشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسعك ان تشهد
 بما وقع في قلبك من الامور الا ان تستيقن انها كماه بان وان تشهد به عندك
 عدل واحد وسعك ان تشهد بما وقع في قلبك من الامور الاول الا ان يقع في
 قلبك ان هذا الواحد صادق فيما يشهد. اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهاد
بالسمع عموما لم تعين ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت شهادتهم ولو قالوا شهدنا
 بذلك لاناس معنا من الناس لا تقبل شهادتهم. ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا
 لانا رأينا في يد لا تقبل شهادتهم. واذا سمع الرجل موت انسان واراد ان يشهد
 على الموت قال ابو حنيفة ترج ان كان الموت مشهورا يقع في القلوب انه حق
 له ان يشهد ان فلانا قد مات فان لم يكن موته مشهورا واخبره عدل انه عاين موته
 او شهد جنازة حل للسامع ان يشهد ان فلانا مات فان شهد عند القاضي
 واخبره انما شهد بذلك لان فلانا اخبره لا يقبل لقاضيه شهادته وهو قول الجنيبة
 وابيوسف ومحمد بن ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر
 والاسنهار يكون بطريقين. احدهما ان يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور
 اجتماعهم على الكذب وفي هذا لا يشتط العدالة ولا لفظة الشهادة والثاني
 ان يشهد عند عدل لان بلفظة الشهادة وان لم يعاين الرجل موت انسان
 ولكنه رأى اهله نحي اليهم وهم يصنعون بما يصنع الناس بموتهم لا يصلح ان يشهد
 بموته بذلك اذا شهد رجلان ان زوج فلانة قتل او مات وشهد اخوان انه حي
 كان شهادة الموت والقتل ولي. ولو شهد اثنان ان زوج فلانة طلق امرأته
 والزوج غائب لا يقبل شهادتهما وان شهدا عند المرأة حل لهما ان تنزع بزوج اخر

بعد انقضاء والعدة. ولو شهد عند هذا رجل عدل انه ارتد والغياد بالله لا يملها
ان تنزح في رواية السيرة وفي رواية الاستحسان يملها ان تنزح وذكر
والعيون اذا اخبر المرأة واحد بموت زوجها او بردة او بالطلاق حل لها ان تنزح
ولو سمع من هذا الواحد رجل حله ان يشهد قال لان هذا من باب الدين فثبت
بغير الواحد وان لم يوجد لفظة الشهادة بخلاف النكاح والنسب. واذا اخبر المرأة
عدل بموت زوجها الغائب واخبرها اثنان بحيوته ان كان الذي اخبر بالموت
اخر معانيه الموت واخبرته شهد جنازة حل لها ان تنزح اخ. وان كان اللذان
اخر بحيوته ارضا بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح شهادتهما
اولى. ولا بأس للرجلان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح. فان خرج
قوم من املاك قوم واخبروا رجلا كانوا في الخارج ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا
حل للسامعين ان يشهدوا على النكاح وهل يمل لهم ان يشهدوا على المهر فيه رواية
عن محمد رح في رواية يمل لهم الشهادة على المهر كما يمل لهم على النكاح كذا ذكر في المنتقى
والعيون لان المهر تبع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا سمعنا من الذي
حضر العقد ان المهر كان كذا لا يقبل شهادتهم وفي رواية لا يمل لهم الشهادة
على المهر لان المهر مال فلا يجوز فيه الشهادة بالسامع والصحيح هو الاول وحل
زوج ابنته من رجل في بيت وفي بيت آخر قوم يسمعون التزويج ولم يشهد هم
قالوا ان كان من بيت العقد الى بيت السامعين كثر أو البنت والزوج جائز لهم
ان يشهدوا وان لم يروا لا يجوز وان سمعوا كلامهم ذكر الخصاص رح في ادب
القاضي اذا سمع رجل اقرار رجل ورك الحجاب لا يمل له ان يشهد ولو شهد وفسر
لا يقبل القاضي شهادته. ولو ان رجلا دخل بيتا وعلم انه ليس في البيت الا رجل واحد

ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب فأول الرجل الذي
 في داخل البيت بشيء وسمع الجالس وسع للجالس ان يشهد على اقرار الرجل
 بذلك رجل قوله تزويج امرأة من رجل ثم مات الزوج فانكروا ثبته نكاحها يجوز
 للذي تولى العقد ان يشهد بالنكاح يشهد ان فلانا تزوج فلانة بمهر
 كذا ولا يذكر انه باشر العقد ^{وجلان} يشهد على اقرار امرأة لرجل بالف درهم
 او غيره وشهد ان رجلين سواهما فلان وفلان اشهدا هما انها فلانة بنت فلان
 الغلاني قالوا ابو حنيفة رح لا اجيز ذلك. وذكر في الفتاوى انه لا يجوز عند ^{بجنيفة}
 رح حر يشهد عند الشاهد جماعة انها فلانة بنت فلان الغلاني. وقال ابن
 ابي ليلى وابو يوسف رح يجوز ذلك. وقال الفقيه ابو الليث رح اذا سمعوا صوت
 امرأة من وراء الحجاب ورأوا شخصها وشهد عندهم رجلان عدلان انها
 فلانة تجاز لهم ان يشهدوا على اقرارها وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها
 لا يحل لهم ان يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه ابي الليث رح وذكره
 في الفتاوى عن نصير بن يحيى ان ابنا محمد بن الحسن رح دخل على ابي سليمان
 الجرجاني فسأله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كان ابو حنيفة رح يقول لا يجوز له
 ان يشهد عليها حتى يشهد عند جماعة انها فلانة. وكان ابو يوسف وابو بكر ^{سكان}
 رح يقولان يجوز اذا شهد عند عدلان انها فلانة وعليه الفتوى. ^{وجلان} عدلان
 شهدا عند رجلان فلانا هذا عدل هل يجوز للسامع ان يعدله اذا سئل عنه قال ^{محمد}
 اذا كان العدلان اللذان عدلاه يعرفان التعديل وسبغه ان يعدله الا انه لا يخرج ^{ضد}
 بشهادة العدلين فان اخبر وقال شهد عندي شاهدان بذلك جاز ايضا في قيا ^س
 قول ابي حنيفة رح لانه يجوز تعديل الواحد اما عندي يشترط العدد في العدل

فاذا أعد له رجل اخر معه جاز الشاهد اذا كان يحفظ الاقرار ويعرف المقر ويعرف خطه
 الا انه لا يحفظ الوقت والمكان حلل ان يشهد ولو نسي الشهادة وعرف انه خطه
 لا يشهد في قول ابو حنيفة رج وفي قول صاحبيه رج حلل ان يشهد وذكر الخصاص رج
 انه لا يجوز له ان يشهد في قول اصحابنا رج وعن هذا قالوا الشاهد اذا كتب الشهادته
 ينبغي ان يعلمه بعلامة اذا امر به بعد ذلك يعرفه بتلك العلامة ويأمن بذلك
 عن التغير والزيادة والنقصان فاذا رأى خطه ويشهد وعلم الحاكم بشهادته قال
 ابو حنيفة رج لا ينقض قضاءه وان كان الخط في يد المدعي لا يحل له ان يشهد هو المختار
 رجلان شهدا ان الميت طلق امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقالوا شهدنا في
 حيوته وامرنا بالكتمان فكنمنا لا يقبل شهادتهما لانهما اقرعا على انفسهما بالفسق رجل
 صب زيتا او سمنا او خلا غيرهما بمعاينة الشهود وقال مات فيها فارة كاز القول
 قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه انه
 صب زيتا غير نجس ولو ان رجلا عمد الى طوائف لحم فاستهلكه بمعاينة الشهود
 ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا عليه انها كانت
 ذكية لان في المسئلة الاولى لا يعلم الشهود بعدم وقوع القارة فيها وفي المسئلة الثانية
 يعلم انها كانت ذكية رجل له شهادة على ملك دار بعينها الرجل الا انه لا يعرف حدودها
 جاز له ان يسأل لثقات عن حدودها للشهادة لكن يشهد على اقرار المدعي عليه
 بالدار ولا يشهد بذكر الحد ود على اقراره حتى لا يكون كاذبا لكنه يفسر الحد وذات
 نفسه يجوز

فصل في الشهادة على الشهادة

الشهادة على الشهادة جائزة في الاقارير والحقوق واقضية القضاة وكتبهم

وكل شئ الا في الحدود والقصاص ولا يجوز الشهادة على شهادة رجل او رجلين
اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين عندنا جلان شهد على شهادة رجلين او على شهادة قوم جاز
عندنا. وقال الشافعي رح لا يجوز الا ان يشهد رجلان على شهادة كل اصل
فمن لا يثبت شهادة اصلين الا بشهادة اربع من الرجال وعندنا كما يثبت قول
الواحد في مجلس القاضيه بشهادة رجلين يثبت قول جماعة بشهادة شاهدين
واذا شهد اصل على شهادة نفسه وعلى شهادة اصل اخر مع شاهد اخر لا يقبل
شهادته على شهادة اصل اخر. ولو ان فرعين شهدا على شهادة اصل فخر من
الشهود على شهادة او عي او ارتد او فسق او ذهب عقله وصار بحال لا يجوز
شهادته بطل الشهادة على شهادته. اذا شهد الفرع على شهادة اصل فثبت
شهادته بفسق الاصل لا يقبل شهادة اجد هاجد ذلك. ويثبت عدالة
الاصول بتعديل الفروع. فرعان شهدا على شهادة اصلين ان كان القاض
يعرف الاصول والفروع بالعدالة تقضي بشهادتهم فان عرف الاصول بالعدالة
ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول
ذكر المحضاف رح ان القاضيه يسأل الفروع عن اصولهم ولا يقضي قبل السؤال فان
الاصول يثبت عدالة الاصول بشهادتهما في ظاهر الرواية. وعن محمد رح انه لا
عدالة الاصول بتعديل الفروع والصحيح ظاهر الرواية وان قال الفرعان للقاضيه
لا تخبرني لا يقبل القاضيه شهادتهما فان قال المدي انا اتيك بمن يعدلها او يقول
سل انت عنهما عننا على قول محمد رح لا يلتفت اليهما ولا يقضي بشهادتهما عن
ابن يوسف رح اذا قال الفرعان لا تخبرني فان القاضيه يسأل غير الفرعين عن
الاصول. ولو قال الفرعان لا نعرف الاصل اعدك ام لا قال القاضيه الامام

ابو الحسن علي السعدي رح هذا وقول الفروع لا يجزئ شواذ وقال سمسمة
 المحلواي رح اذا قال لا انعرفه عدل ام لا لا يبر القاضيه شهادتهما ويسأل عن الاصل
 غيرهما وهو الصحيح لان شاهد الاصل بقى مستورا. ولو قال الفروع للقاضي انا
 في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفروع على شهادة. الشهادة على الشهادة لا يجوز ^{ان يكون}
 للمشهود على شهادته حريضا في المصر لا يقدر ان يحضر اداء الشهادة او يكون ميتا او غائبا
 غيبة السفر ثلثة ايام وليا لهما. وعن ابي يوسف رح اذا كان شاهد الاصل
 في موضع لو حضر الاداء الشهادة لا يبيت في منزله جازت الشهادة على الشهادة. وعن
 محمد رح في النواذر انه يجوز الشهادة على الشهادة. وان كان الاصل صحيحا في المصر ^ن
 اسهد على شهادته رجل وهذا رجل اخر يسمع ذلك ولم يقل له الشاهد اسهد
 على شهادته لا يجوز للسامع ان يشهد على شهادته فان شهد ونسب للقاضي ذلك
 لا يقبل القاضي شهادته لان الشهادة على الشهادة لا يجوز الا ان يشهد الاصل
 على شهادته. وصورة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل اسهدك فلان على فلان
 الف درهم فاسهد على شهادتي هذه فيذكر كاشاهد الاصل في الاشهاد الشهادة ثلثا
 وصورة الاداء من الفروع ان يقول اسهدك فلان اسهد عندك بكذا واسهد في
 على شهادته بذلك وانا اسهد على شهادته بذلك فيذكر شاهد الفروع في اداء الشها
 الشهادة ستا قالوا فثم الفقيه ابو جعفر رح يكفيهم الاربع. وصورة ذلك ان يقول
 الفروع ارحني فلان ان اسهد على شهادته ان فلان على فلان الف درهم فانا اسهد
 على شهادته ان فلان على فلان الف درهم فانا اسهد على شهادته بذلك ولو قال
 شاهد الفروع اسهدك فلان اسهدني ان فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك
 في قول الشيخة مع خلافا لابي يوسف رح. ولان اصلين قالوا لغير اسهد انا سمعنا

النواذر

فلانا يقر على نفسه فلان بالف درهم فاشهد علينا بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادة
 الفرعين لان الشهادة على الشهادة نقل شهادة الاصول الى مجلس القاضي ولم يوجد. وكذا
 لو قال الاصلان نشهد ان فلانا اقران فلان عليه الف درهم فاشهد انا نشهد بذلك
 او قالوا فاشهد علينا ما شهد عليه بذلك او قالوا فاشهد علينا ما شهدنا او قالوا فلان على فلان الف درهم
 فاشهد انا نشهد ما عليه او قالوا فاشهد بينهما تناهذه عليه او قالوا فاشهدا على ما شهدنا وكذا لو قال
 الاصل للفرع اشهد اني اشهد على اقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا
 درهما صح الاستهاد في هذه الوجوه. رجل اشهد رجلا على شهادة ثم نهاة ان ^{يشهد}
 على شهادته لا يصح نهيه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج حتى لو شهد على شهادته
 بعد انهي جازت شهادته. رجل اشهد رجلا على شهادته فان كان الذي له المال
 والذي عليه المال حاضرين عند الاستهاد يقول اشهد ان فلان بن فلان هذا
 اقر عند ي ان فلان بن فلان هذا عليه الف درهم كان الاستهاد صحيحا وان كانا غائبا
 او احدهما حاضرا والاخر غائبا او ميت ينبغي له ان ينسب الغائب منهما او الميت
 منهما الى ابيه وحمه وقبيلة والى ما يعرف به لان مجلس الاستهاد بمنزلة مجلس القضاء
 فكما يشترط في اداء الشهادة الاعلام باقصر الامكان يشترط في الاستهاد ولو ان
 عشرة شهدوا على شهادة الواحد لا يقض بشهادتهم حتى يشهد سابعهم ان الثاني
 بشهادتهم شهادة الواحد. ولو شهدوا على شهادة امرأة جازت شهادتهم ولا يقض ^{حتى}
 تشهد امرأة اخرى مع رجل على ذلك. رجلان شهدا على شهادة جماعة من الرجال
 جازت شهادتهم ويقض بها. ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر
 الاصول قبل القضاء لا يقض بشهادة الفروع. واذا شهد الفروع على شهادة
 الاصول وقالوا نحن نشهد على شهادة الاصول ولم يقولوا نحن نشهد على شهادة

من لا تقبل شهادتهم كافرين شهدا على شهادة مسلمين لكافر لم يقبل شهادتهما وكذا
 يشهد على قضاء القاضيه لكافر على كافر. ويجوز شهادة الرجل على شهادة ابية وفي
 ههنا على قضاء ابية روايتان والصحيح هو الجواز ايضا والله اعلم

فصل في كتاب القاضيه الى القاضيه

جل جاء الاقاض وطلب منه الكتاب الى القاضيه مبصرا في اثبات حق له على غائب
 فالمسئلة على وجوه اما ان كان المدعي به دين او عقارا او عروضا فبالدين والعقار
 يجوز كتاب القاضيه الى القاضيه في قولهم جميعا وفيما سوى ذلك من الرقيق
 والعروض لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رج في رواية يجوز في العبيد
 الا بات دون الامار وفي رواية يجوز في العبيد والجواري لانه العروض. وعنه
 في رواية يجوز في العروض ايضا وبه اخذ القاضيه الامام المنتجب للاسباب واذا
 اراد القاضيه ان يكتب فان كان القاضيه يعرف المدعي بوجهه واسمه ونسبه يكتب
 في كتابه حضر مجلس قضاء في بلدة كذا وانا مقيم بها فاخذ القضاء من قبل فلان
 بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان بن فلان الفلاني ويذكر حليته. وان كان
 القاضيه لا يعرفه وهو يقول انا فلان بن فلان يسأله البينة انه فلان بن فلان
 ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم انه فلان بن فلان ولم اعرفه فسألت البينة فجاء
 بشهود ويذكر اسماء الشهود وانسابهم وحليهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان
 اوله وان لم يذكر اسماءهم وانسابهم واكتفى بقوله فاقام شهودا عدولا عرفتهم
 بالعدالة او سالت عنهم فعدلوا او عرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب فشهدوا
 انه فلان بن فلان بن فلان ويستقص في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك
 كان ابلغ وان ترك ذلك لا يضر وان ذكر اسمه واسم ابية ولم يذكر الجدل

لا يتم التعريف في قول ابي حنيفة رحمه الله ويتم في قول صاحبه من. وكذا لو
 ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر الجدة ونسبه الى القبيلة او الى الصناعة المعروفة
 على الاختلاف. وان ذكر اسمه ولم يذكر اسم الاب لكن نسبه الى قبيلته
 او فخذ فقال فلان التميمي وما اشبه ذلك لا يكون تعريفا في قولهم ثم يكتب من غير خصم
 ولا نائب عن خصم حضره مواد عن له دارا في بلدة كذا في محله كذا حدوها
 كذا في يد رجل يقال له فلان بن فلان يعرف المدعي عليه على وجه التمام وهو
 جاحل لدعوى المدعي هذا بحقه فانه اثبت يده على هذه الدار بغير حق وسالني
 سماع دعواه هذه وقبول بيته على وفق دعواه هذه واحضر شهودهم فلان بن فلان
 يذكر اسماء الشهود واسماهم وحلامهم ومساكنهم فشهد كل واحد من هؤلاء
 الشهود بعد دعوى المدعي هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة
 متفقة اللفظ والمعنى كما هو الرسم فسألت عن الشهود فعدوا وان لم يكتبوا
 عدالة الشهود لا بأس به ويكتب العنوان في الظاهر والباطن جميعا والاعضا
 على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر واكتفى بعنوان الباطن
 جاز وعلى العكس لا يجوز لان عنوان الظاهر يخاف عليه التزوير والتغيير يكتب
 الاسماء والاشاب في العنوانين جميعا فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح
 وصورة عنوان الباطن في زماننا ان يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار
 من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلد كذا ثم يكتب توقيعه قبل كتابة التسمية
 ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو
 ذلك لا قاضي الامام فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه كتابي
 هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله توفيقه وتوفيقهم وان كتبوا

بلد كذا ذكره يكن في البلية الا قاض واحد قال الشيخ الامام علا بن محمد الهندوي
 رح يصح ذلك وان كان في البلية قاضيان لم يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل
 اليسار على الصدر من فلان بن فلان قاضي بلد كذا ونواحيها ويكتب على الظهر
 من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين القاض بلد كذا فلان بن فلان
 بن فلان والكل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله توفيقه
 وتوفيقهم واذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعي وشهادة الشهود واسماؤهم
 وانسابهم على الحق يكتب في آخر الكتاب ويقول القاضي فلان بن فلان قاضي بلد
 كذا كتب هذا الكتاب عني يا عربي ان كان كتب الكتاب غيره وجري الامر على ما بين فيه
 ميز وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على الظاهر وعنوان
 في باطنه وهو مختوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلثة اضاف
 من الكاغذ وادصاله وهو موقع بتوقيعي على صدره واشهدت عليه شهودا
 وهم فلان بن فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان يدكر اسماءهم وانسابهم
 وخلاهم وقرات الكتاب عليهم واعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بحضورهم
 واشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذا الاسطر في آخره وه كذا بخطي في تاريخ
 كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله . وينبغي ان يكتب الكتاب مستحيتين
 نسخة في يد المدعي مخقوما واخرى عين تلك النسخة من غير زيادة ولا نقصان
 في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط في قول ابي حنيفة ومحمد رح والشهود
 لا يقدرون على ذلك اذا لم يكن النسخة في ايديهم واذا جاء المدعي بالكتاب
 لا القاضي المكتوب اليه فان القاضي لا يأخذ الكتاب بغير محضر من الخصم فاذا
 اجضر خصمه وذكر دعواه ان اقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وان جحد

فالقاضي يقول له لا بد لي من جهة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال ابو يوسف
 رح القاضي المكتوب اليه يأخذ الكتاب من غير بينة وقال ابو حنيفة رح ومحمد
 لا يأخذ قبل إقامة البينة فاذا شهد الشهود انه كتاب القاضي فلان بن فلان اليك
 وهو مختم بمخاتمه فيختمون يقبل الكتاب ولا يفتح حتى يسأل القاضي من الشهود
 فيقول اي حنيفة رح علي الكتاب ويقول هل قرأ عليكم وهل ختم بمحضرتكم فان قالوا
 لا او قالوا فرأينا ولم يختم بمحضرتنا او على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم فرأينا
 وختم بمحضرتنا واشهدنا بختمه يفتح الكتاب ولا يكتب فيقول لهم ختم عندنا وبمشهدنا
 واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب ردها ^{نت}
 موافقة ان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود او عرفهم القاضي المكتوب
 اليه بالعدالة قضى على الخصم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود
 فان عدلوا قضى بشهادتهم ويشترط الصحة قبول الكتاب حيوة القاضي الكاتب
 المكتوب اليه فان القاضي الكاتب اومات او غرل قبل وصول الكتاب بطل كتابه
 كشاهد الاصل اذا مات قبل ان يشهد الفرع على شهادة الاصل وانما يشترط
 حيوة المكتوب اليه لان القاضي الكاتب طلب الحكم من المكتوب اليه وذلك لا يتصور
 بعد موته وعزله الا ان يكون القاضي الكاتب كتب في كتابه كتابه هذا الى فلان القاضي
 والكل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فيختمون بموت المكتوب اليه وعزله
 لا يبطل الكتاب وان عزل القاضي الكاتب اومات بعد ما وصل الكتاب الى القاضي
 المكتوب اليه فان القاضي المكتوب اليه يعمل بذلك لان الموت والعزل ليس صحيح
 بخلاف ما اذا فسق الكاتب او عي او صار محال لا يجوز حكمه وشهادته فان ههنا
 القاضي المكتوب اليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي بمثابة الشهادة فما جمعت

بشهادته تمنع القضاء بكتابه . وعند أبي حنيفة ومحمد رحم اذا عي الشاهد
 جده اداء الشهادة قبل الحكم يبطل شهادته فيبطل كتابه . وعند أبي يوسف
 رحم الصحيح كالموت لا يبطل لشهادة . ولو انكسر ختم القاضيه قبل الوصول فان
 المكتوب اليه يقبل الكتاب لانه لو لم يقبل يحتاج الى الكتاب مرة اخرى وربما
 ينكسر الثاني والثالث . وعن أبي حنيفة رحمه ان كان ماثر الختم باقيا او شيء من
 المنكسر يقبل والا فلا . وعن أبي يوسف رحمه ان كان الكتاب منشورا يقبل فنهنا
 اوله واذا طعن الخصم في القاضيه الكاتب او في الشهود فقال ان الشهود الذين
 شهدوا عند القاضيه الكاتب عبيد ومحمد ودون في قذف او من اهل الذمة
 يسمع القاضيه ذلك منه فان اقام على ذلك شاهدين لا يقبل الكتاب بما قام
 شاهد واحد ايتفصل القاضيه المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هذا الواحد
 رد الكتاب والا فضر به واذا كتب القاضيه لرجل يدعي دينا على غائب كتابا وختم
 الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتابا آخر فان كان القاضيه
 يترحمه لا يكتب كتابا آخر وان لم يترحمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني
 اليك في هذه الحادثة كتابا في تاريخ كذا ثم جاء في فقال فقدت ذلك الكتاب وطلب
 فكتبت هذا الكتاب ويذكر التاريخ كيلا يأخذ الحق مرتين بكتابين ولو قال
 المدعي للقاضيه بعد ما كتب له كتابا ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة
 الى بلدة اخرى فاكتب لي كتابا الى قاضيه تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كنت
 كتبت له الى قاضيه بلدة كذا في هذه الحادثة كتابا آخر ثم قال ان المدعي عليه انتقل
 من تلك البلدة الى بلدة كذا وطلب مني هذا الكتاب احتياطا . اذا كتب القاضيه كتابا
 وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضيه بلدة كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضيه ولا اسم

لا ينبغي للقاضي الذي يرد عليه الكتاب أن يقبل في قول ابن حنيفة ومحمد وأبي يوسف
رحمهم الله الأول وقال أبو يوسف رج أخا يقبل بشرط أن يكون تاريخ الكتاب
بعد ولاية القاضي الذي يرد عليه الكتاب وكذا لو كتب من فلان بن فلان إلى
كل من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ولو كتب من فلان
بن فلان القاضي إلى قاضي بلد كذا فلان بن فلان وإلى كل من يصل إليه كتابي
هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جاز ويجب على كل من يصل إليه أن يقبل
كتاب القاضي إلى القاضي جائز في كل حق يدعيه من دين أو قرض أو غصب أو وصية
محمودة أو مضاربة محمودة أو ضيعة أو دار أو عقار في يد غائب أو شفعة وكذلك
في النكاح إذا قال الرجل إن فلانة بنت فلان بن فلان ببلد كذا زوجتي وأنها
تجحدني كما هي وإن شهودي على النكاح هم هنا ولا يمكنني الجمع بينها وبين شهودي
فأكتب لي في هذا كتابا فإن القاضي سمع شهادة شهوده ويكتب له. وكذا لو ادعت
أمرأة أنها امرأة فلان الغائب ادعى ولأه عتاقة أو ولأه موالاة لا تزيد على
حقها لازما في زمة الغائب فكان بمنزلة دعوي الدين. وكذا لو ادعى نسبا
بلن قال رجل إن فلان بن فلان بن فلان ابني وهو ينكر نسبي ولبي بيته هم هنا
أما قرأني ابنه أو أنه تزوج أمي وأنه ولدت منه على فراشه ونسبت إليه فاقام
على ذلك بيينة فامه يكتب له كتابا وكذا لو ادعى رجل إن اب فلان الغائب أقام
وطلب منه الكتاب. ولو ادعى أنه أخ فلان الغائب أو ادعى أنه عمه وطلب الكتاب
فإن القاضي لا يكتب إلا أن يدعي امرئاً أو نفقة أو يدعي حق الحضنة والتربية
في اللقيط. وفي الأب والابن تقبل البيينة سواء كان ذلك في حيوة أو بعد
وفاته ولو أن رجلاً وأمرأة ادعيا ابناً أو ابنة وقالوا هو معروف النسب منا

. وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلد كذا وهو استرقه واقاما على ذلك بينة وطلبا
 في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول ابي يوسف رج لان عند يجوز الكتاب في العبد
 واما عند ابي حنيفة ومحمد رج وان كان يكتب في النسب الا ان ههنا لا يكتب لانه
 يدعي حق الانتفاع من الغائب فيكون هذا بمنزلة دعوى الملك وعندها في
 العبد والجوارى لا يكتب فلا يكتب في دعوى نسب ولده هو في يد الغير فالحاصل
 اذا كان في دعوى النسوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رج
 الا ان يدعي فيقول هو ابني غصبه فلان الغائب مني فانه يكتب في قولهم وفي
 الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى^{عليه}
 او في بلدة اخرى او في بلدة القاضي الكاتب . وان كانت في بلدة القاضي المكسب اليه
 فاذا توجه الحكم يقض القاضي المكسب اليه ويأمر الخصم بتسليم الدار اليه
 وان كانت في بلدة القاضي المكسب الخيار ان شاء قضى وكتب الى القاضي الكاتب
 قد جاء في كتابك مخوما بخاتمك ومعنوما بسوالتك جمع بين المديني والمدعى^{اليه}
 فظهر حق المدعي وظهر ان المدعى عليه كان مانع الدار بغير حق فنقضت^{نفذت} عليه
 الحكم ولو كانت الدار في بلد ي لسلتها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابه هذا اليك
 لتسلمها اليه . وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القضاة مخوما
 معنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بحضورهم واشهدهم في قول ابي حنيفة
 ومحمد رج وان شاء قضى القاضي بذلك وامر المدعى عليه حتى يبعث وكلا فيسلفها^{اليه}
 او يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب . واذا مرض شهود
 الكتاب في الطريق او بد الهمة الرجوع اليه ولهم امارادو السفر الى بلدة اخرى^{فاشهدوا}
 قوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي وتفسير شهادتهم ان يقولوا هذا^{كتاب}

قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي
 هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأه علينا وختمه بحضورنا وشهودنا عليهم
 فاشهد وانتم على شهادتنا هذه وكذا لاشهد هذا الفريق فويقا آخرنا لنا ولربنا
 وعاشروا ان كثر فاذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وحضر
 خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وختمه بحضور الخصم فتح الكتاب وقرأه
 على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة
 اخرى فطلب المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلدة
 لا يكتب في قول ابي يوسف رج ويكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رج. وان كان الخصم
 قد هرب قبل ان يوصل المدعي الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فقال المدعي
 للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك وهو لآء شهودي على الكتاب فاسمع شهادتهم
 واكتب لي الى قاضي بلد كذا كتابا يبين القاضي يكتب في قولهم وله الخيار ان شاء نسخ
 كتاب القاضي في كتابه لان الجهة على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء لم ينسخ
 ويحكم في كتابه الجهة على الحق ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعي
 وخصمه ويفعل ما كان يفعله القاضي المكتوب اليه الاول لو كان الخصم في بلدة
 وكذا القاضي الرابع والخامس والعاشر لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فكما يجوز
 الشهادة على الشهادة وان كثر جاز كتاب القاضي الى القاضي ولو ان رجلا جاء
 الى قاضي الكوفة وقال ان لي على رجل يقال له فلان بن فلان بن فلان كذا ذكرا
 وقد قيل انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه واكتب لي الى قاضي البصرة فان كان خصمي
 بها واكتب لي قاضي البصرة الى قاضي فلان من ان كان الخصم بفارس فان قاضي الكوفة
 يسمع شهوده ويكتب له الى قاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة على الشهادة جائز ^{بذلك}

في كتاب القاضيه ولو كان كالدعي قال لقاضيه الكوفة اكتب لي القاضيه البصرة
 او القاضيه فارس يكون في كتابك من فلان بن فلان قاضيه الكوفة الى فلان بن فلان
 قاضيه البصرة او الى فلان بن فلان قاضي فارس او اصبحت خصمي بالبصرة دفعت الكتاب
 الى قاضيه البصرة وان كان بفارس دفعت الكتاب الى قاضيه فارس يجوز ذلك في قول
 ابي يوسف رح يكتب القاضيه الاول ويشهد المشهود بان كتابه هذا الى فلان
 بن فلان بن فلان قاضيه البصرة او الى فلان بن فلان بن فلان قاضيه فارس فاي القا
 ضيه عليه كتابه هذا انقذه ويعمل به لان عندك لو كتب القاضيه كتابه هذا الى كل
 من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز فهذا اولى وعند ابي حنيفة رحمه
 لا يكتب القاضيه على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فذلك هذا ولو ان رجلا جاء بكتاب
 القاضيه فقبل ان يسمع القاضيه شهاده الشهود على الكتاب تواري الخصم في البلد قيل
 عاقل ابي يوسف رح يبعث القاضيه من اديان ادي على يديه ثلثه ايام اخرج وان لم يخرج
 نصبت عنك وكيله قضيت على الوكيل وعامة الشاخص رح لم يصحوا هذا القول
 القاضيه اذا كتب للدعي كتابا ثم حضر بلد المكتوب اليه قبل ان يقضيه المكتوب اليه
 بكتابه لا يقضيه بكتابه كما لو حضر شاهد الاصل قبل ان يقضيه بشهاده الفسخ ويجوز للقاضيه
 ان يكتب بعلمه الحاصل في القضاء في قولهم كما يجوز له ان يكتب بشهاده الشهود
 ولو كان رأي المكتوب اليه يخالف رأي الكاتب فيما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر
 في هذا رأي المكتوب اليه لا رأي الكاتب كما يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضيه رستا
 وانما يقبل كتاب القاضيه للمولى الذي يملك الجمعه القاضيه الكاتب اذا كتب في كتابه
 شهد بذلك شهود عدول عرفتهم واثبت معرفتهم جاز كما في السجل والقاضيه
 اذا كتب كتابا لو كتب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعي عليه لست انا فلا

من فلان القلاية والقاضي المكتوب اليه لا يبرحه يقول القاضي للمدعي انتم البيضة انه فلان
 بن فلان بن فلان وان قال المدعي عليه انا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الرجل الفخذ
 وفي هذه التجارة او في هذه البلدة او في هذا السوق رجل غيبي بهذا الاسم يقول له القاضي
 اثبت ذلك فان اثبت ذلك بن دفع الخصومة كما لو علم القاضي بمشاورته في الاثبات والنسب لا حاجة
 الشريك في الاسم والنسب لا يتعين هو الكتاب ان لم يثبت ذلك يكون خصما
 ما لم يثبت المزارع وان اقام المدعي عليه البيضة انه كان باسمه ونسبه ههنا
 رجل اخر وقد مات ذلك الرجل لا يقل قوله لانه لاحق له في اثبات جوة ذلك الميت وانما
 يعلم ما قاله المدعي عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يصل كتاب
 القاضي وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل وان
 اقر المدعي عليه انه فلان بن فلان وقال ليس له هذا علي شيء وادعى الايفاء والاباء
 يكون خصما ما لم يثبت ذلك واذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى المكتوب اليه
 وقد مات المدعي عليه فجاؤ المدعي بكتاب القاضي فاحضر المدعي بعض ورثة
 الميت او وصيه وعرض الكتاب واحضر شهوده فان القاضي يسمع شهادته
 وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لازمة
 الميت والوصي فانهم ممام المطلوب ودكوا الحضاف روح ان موت المطلوب نوكا
 قبل الكتاب كان الكتاب باطلا والحضاف روح سوى سيما اذا كان الموت قبل
 لكتاب او بعده رجل جاء الى القاضي فقال كان لفلان بن فلان علي العدرم
 وقد ابرأ في ماله او اوبته وانه اليوم في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى ملك البلد
 واخاف ان يأخذني ومكر الاسبيعا والاراء فاسمع شهادته شهودي عداي
 واكتب له كتابا فان القاضي لا يكتب في قول ابي يوسف روح وبكت في قول علي

^{٣٩٩}
 واجمعوا على اني جناح الدين لو كان خاصاً يقال المدون قضيت دمه او ابلى في
 فاسأله ايها القاضي حتى لو انكر اكتب ذلك باليمين فان القاضي لا يسأل دهن المسئلة
 حجة على محمد روح ومن هذا الجنس امرأة جلوت الى القاضي وقال طلعت فلان زوجي
 ثلثاً وتزوجت باخر بعد انقضاء عدتي وفي الخاف ان يكر الطلاق فاسأله ايها القاضي
 فان انكر اثبت ماليه . قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني روح يسأل القاضي
 ههنا اجماعاً وهي حجة على ابي يوسف روح . ومهما جعلنا الى القاضي وقال انه امرت
 داراً في بلد كذا وكان فلان شعيح هذا الدار مسلم لم يستعنه وهو ولد كذا اليوم
 لانس ان يطلب الاستعنه وسكر المسلم فاسمع شهادته شهودي واكتب لي في ذلك
 فان القاضي لا يكتب وقال محمد روح في هذه المسائل كلها يكتب احناطاً احرازاً عن
 تشييع حقوق الناس . واجمعوا على ان المدون او المسري او المرأة لو قال ان هذا
 المستعنه والزوج فلا غرض لي فيما ادعى فلي فاسمع شهودي فان القاضي سماع ويك
 والله اعلم بالصواب

كنان _____ - الوكاله

فصل فيما يكون ملكاً ولا يكون . فصل قال اجبره انت وكيل في مص هذا الدين
 يصير وكيلاً . وكذا لو قال انت جري . وكذا لو قال انت وصي في ديون ولو
 قال انت وصي لا يكون وكيلاً . ولو قال انت وكيل في كل شيء يكون وكيلاً يجمع
 المال لا غير الصحيح . وكذا لو قال انت وكيل لكل قليل وكبر . ولو قال انت وكيل
 في كل شيء جائزاً لم يصير وكيلاً في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة
 والصدقة واختلفوا في الاعتان والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك الاطلا
 لنظر التميم . وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل عليه دليل بسابقه الكلام ونحوه

١٣٠
أخذ الفقيه أبو الليث روح وذكر الناطق روح إذا قال أنت وكيل في كل شيء جائز
صنعك روي عن محمد روح أنه وكيل في المعاوضات والأجارات والهبات
والاعتاق. وعن أبي حنيفة روح أنه وكيل في المعاوضات لانه الهبات والاعتاق
قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث روح. وفي فتاوى الفقيه
أبي جعفر روح. رجل قال لغيري وكلتك في جميع أموري واقتك مقام نفسي لا يكون
الوكالة عامة. ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة
عامة يتناول البياعات والانكحة. وفي الوجه الأول إذا لم تكن عامة ينظر إن كان ^{الرجل} امرأ
مختلفا ليست له صناعة معروفة قال الوكالة باطلة. وإن كان الرجل تاجرا متجارا معروفا
تنصرف الوكالة إليها وعن أسد بن عمر وأبي الليث الكبير روح رجل له عبيد فقل
لرجل ما صنعت في عبيدك فهو جائز فاعتق الكل جائز. وعن أبي حنيفة روح أنه لا يجوز
وعليه الفتوى. رجل قال لغيري اخذت أن تبيع عبيدي يصيروكيلا. ولو قال لغيري
لا نهالك عن طلاق امرأتك لا يكون وكيلا بالطلاق حتى لو طلق لا يقع. ولو قال لغيري
لا نهالك عن التجارة لا يصير ما دونك في التجارة عند البعض. وقال الفقيه أبو ^{الليث}
روح يصير ما دونك وهو الصحيح لأنه لو رآه يبيع ويشترى فسكت يصير ما دونك
فهذا أولى. رجل قال لامرأة شئتوكيلا ارجعت من هرجه خواهي بكن فقلت
أكر وكيلا تمام خويشتن رابسه طلاق دست بانه واشتم فقال الزوج لم ارده
الطلاق كان القول قوله إذا لم يوجد ثم ما يدل على الطلاق. وإن كان ذلك
في حال مذاكرة الطلاق يقع الطلاق. رجل قال لغيري اشتر عبيدي من فلان
فاشتراه إن علم فلان بذلك جائز بلحقان الروايات وإن لم يعلم فلان بذلك
جائز في رواية الوكالة وفي الزيادات لا يجوز. رجل قال لغيري اشتر جارية بثلث

او قال اشترت تجارة بلا بصيرة كيلا ويكون ذلك مشورة. ولو قال اشترت تجارة بالف درهم
 لك على شرطك على درهم حينئذ يسير كيلا ويكون للوكيل اجر مثله لا يزداد على درهم رجل
 قال لرجلين وكلت احدهما ببيع عبدي هذا صح وايهما باع جاز. وكذا لو قال للرجل
 بيع عبدي هذا او هذا فباع احدهما جاز. وكذا لو كان لرجلين على رجل لكل واحد منهما
 ألف درهم فدفع المديون للرجل العا وقال اقضه بين فلان او فلان فقص دين احدهما جاز
 ويحمل الجهالة اليسيرة في الوكالة ولا تبطل بالشرط الفاسدة اي شرط كان ولا يصح شرط
 الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في عقد لانهم لا يحمل الفسخ والوكالة غير لائمة
 ولا يصح الوكالة بالمبيعات كالاحتطاب والابتنشاش والاستقاء واستخراج الجواهر
 من المعادن فما اصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له. وكذا التوكيل بالنكاح وان وكل
 بالاستقراض ان اصاب الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض
 منك كذا او قال اقض فلانا كذا كان القرض للموكل. وان لم يصف الاستقراض
 الى الموكل يكون القرض للوكيل. رجل قال لامرأة الغيرة ادخلت الدار فانت طالق
فاجاز الزوج ذلك قد دخلت بعد الاجارة طلقت لان دخلت قبل الاجارة لم تطلق فان عادت بعد
 الاجارة قد دخلت طلقت لان كلام الفضولي يصير مباحا عند الاجارة فيعتبر الشرط بعدة الاجارة وهذه المسئلة
 دليل على ان التوكيل بالحلف بالطلاق جائز لان ما لا يصح به التوكيل لا يصح الابطال
 السلطان اذا اكره رجلا بطلاق امرأته وقال وكلني بالطلاق فقال انت وكلني
 فطلق الوكيل فقال الرجل لم اردد به الطلاق لا يقبل قوله لان قوله انت وكلني خرج
 جلا الكلام القائل وكلني بالطلاق. المديون اذا دفع الاصاب المديون عينا فقال له
عه وحده فحك منه مباعه وقص الثمن وهلك في يده هلك من مال المديون فلم يحد
ر به المديون فيها فخصم نفسه. ولو قال له بمحققك مباعه وقص الثمن يصح فخصم نفسه

حتى لو هلك بعد ذلك هلك من مال القابض. امرأة قالت لزوجها اخلني على الف درهم
غدا او قال العبد لمولا. اعتقني على الف درهم غدا ثم رجعت المرأة والعبد عن ذلك
قبل عي الغدان علم المولى والزوج رجوعهما صحيح رجوعهما ونهيهما وان لم يعلم
بذلك لا يصح رجوعهما ونهيهما لان كلام المرأة والعبد توكيل وليس بايجاب
فان الرجوع عن الايجاب لا يتوقف على القبول والعلم كرجوع البائع من ايجاب
البيع قبل قبول المشتري يصح واما يعلم به المشتري. رجل وكل رجلا يتقاضى دينه بالشلم
ليس له ان يتقاضى دينه بالكوفة لانه الوكالة مقيدة. وان وكل رجلا بالخصومة
في كل ضيعة له بخراسان فقدم الذي في يده الضيعة من خراسان الى الكوفة كان للوكيل
ان يخصمه ولو قال انت وكيل بكل دين لي بالكوفة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة
للكل عليهم دين كان للوكيل ان يخصمهم بالكوفة. رجل له على رجل دين فوكل المديون
بقبض الدين من نفسه او من عبك لا يصح توكله. ولو وكل المديون ببراءة نفسه عن
الدين صح توكله ولا يقتصر على المجلس. رجل قال لغيره بيع عبدك فباعه اليوم ولا
لان التوكيل مضاف الى الغد فلا يكون وكلا قبله. وكذا لو قال اعتق عبدك غدا او طلق
امرأتي غدا لا يملكه اليوم. ولو قال بيع عبدك اليوم او قال اشتري عبدك اليوم او قال اعتق
عبدك اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم قال
بعضهم بغير ذلك اليوم للتجمل لا توقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه. رجل قال لمديوننا اشتري
بما عليك حارية لا يصح التوكيل في قول ايحيفه تبع. ولو قال اشتري بما عليك حارية ملان او قال هذه
الحارية صح التوكيل عند الكل. وكذا لو قال اسلم ما عليك في كذا لا يصح التوكيل في قول
ايحيفه تبع ويصح في قول صاحبه تبع. ولو قال اسلم ما لي عليك الا فلان في كذا صح
التوكيل عند الكل. رجل عليه دين لرجل فجاه رجل الى المديون وقال ادفع الي ما لفلان

عليك من الدين فانه سيجبر قبضه وانه ما وكله بقبضه فدفع المديون اليه المال فضاع
المال في يد القايض ثم جاء صاحب الدين واجاز قبضه لايصح اجازته ولو كان
للمديون في يد رجل ودعية فجاء المودع الا صاحب الوديعة وقال له اجعل وديعتك
تضاه لفلان من حقه الذي عليك فانه سيجبر قبضه لذلك نفعل المديون ذلك
وجعلها تضاه لفلان لديه واهر المودع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الطالب
واجاز ذلك وقال صاحب الوديعة للمودع لا تدفعها الا الطالب ولا تقبضها له
صح نهيه اذا لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع قبضها لصاحب
الدين فقد صارت لصاحب الدين كانت الطالب قبضها من المودع وحل
او دفع رجلا الفائم قال في غيبة المودع امرت فلانا ان يقبض الالف التي هي ودعية
عند فلان ولم يعلم المأمور بذلك الا انه قبض الالف من المودع فصاعت
تطلب الوديعة الخيارات ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القايض ولو كان المودع
علم التوكيل والامر ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المال الى المأمور وهو دائر ولا
على احد مما ذكر لم يعلم احدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع الي وديعة فلان ادفعها
الى صاحبها او قال ادفعها الي يكون عند فلان فدفع فصاعت تطلب الوديعة
ان يضمن ايها شاء في قول ابي يوسف ومحمد رجعت رسول الامران ابعت
الي بثوب كذا وكذا بثمن كذا وكذا نعت اليه البزان مع رسوله ارفع غيره فضاع الثوب
قبل ان يصل الى الامر وتصادقوا على ذلك واقر باه فلا ضمان على الرسول في شيء وان
بعث البزان مع رسول الامر فلا ضمان على الامر لان رسوله قبض الثوب على المسارعة وان كان
رسول رب الثوب معه فاذا وصل الثوب الى الامر يكون ضامنا كما لو ارسل رسول
الامر وقال ابعت الي عبثة درهمين فضا فقال لهم رجعت بهما مع رسول الامر

٣٨٢

ضامن لها اذا اقر بان رسوله قد قبضها وان بعث بها مع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يصل
اليه. وكذا لك رجل له على رجل دين فبعث الى المدين رسولا ان ابعث اليه بالمدين
لكن لي عليك فان بعث به مع رسولا الآخر فهو من مال الآخر. ولو ان رجلا بعث الى
رجل بكتاب مع رسولا ان ابعث الى الثوب كذا بطن كذا ففعل وبعث به مع الذي
قام بالكتاب لم يكن من مال الآخر حتى يصل اليه. وكذلك القرض والاقتضا وفي هذا
انما الرسول رسول بالكتاب. رجل قال لأخوان وكيك حضرة. وادى رسالتك
وقال ان المرسل يقول ابعث الى ثوب كذا بطن كذا وبين ثمنه فبعته وانكر المرسل
وصول الثوب اليه والوكيل يقول اوصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
ان اقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وانكر الوصول اليه يضمن المرسل قيمة
الثوب وان انكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه قيل له لماذا يضمن
القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل ليس ^{الثوب} بالبيع
للبائع وانما يتم البيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسل فلذا انكر وصول الثوب
اليه صار كأنه انكر وجوب البيع فكان عليه قيمة. وعنه ايض رجل جاء برسالة
من أخوان يدفع اليه خمسمائة فقال لا ادفع حيز الله الا حرقاً من نفسه ثم قال
لرسول قد لقيته وارحني ندفعها اليك ثم امتنع عن الاداء وقال نهاني عن
الدفع بعد ذلك قال اه ان يمتنع الا ان يكون المال ديناً عليه للآخر فلا يصلح
في النهي بعد ذلك رجل قال لغيره سلطتك على كذا فهو بمنزلة قوله فكلت ^{التسليم} لا التسليم
من الفاظ التوكيل

فصل في التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم

التوكيل بالخصومة لا يجوز عندنا بحقيقة مع سواء كان التوكيل من قبل الطالب او من قبل المطلوب

ويقال محللوا المتأني وابو يوسف الأخرج يجوز ويستقوي فيه الوضع والشريف والرجل
 والمرأة وبه أخذ ابو القاسم الصفار صح. وقال شمس الأئمة السرخسي رح الصحيح
 ان القاضي اذا علم بالمدعي التفت في ابا والتوكيل يقبل ولا يلتفت اليه وان علم للوكيل
 القصد الى الاضرار بالمدعي ليستغل الوكيل بالحيل والاباطيل والتلبيس لا يقبل منه
 التوكيل وذكر شمس الأئمة الحلواني رح ان ذلك يفوض الى رأي القاضي وهذا قريب
 من الاول واجمع وان الموكل لو كان غائبا ادب في مدة السفر وكان مريضا في المصطفى
 ان يمشي على قدميه الى باب القاضي كان له ان يوكل مدعيه كان او مدعي عليه وان كان
 لا يستطيع ان يمشي على قدميه ولكنه يستطيع ان يمشي على ظهر دابة او ظهر انسان
 فان زاد مرضه بذلك صح التوكيل وان كان لا يزداد اختلفوا فيه قال بعضهم
 على الخلاف ايض. وقال بعضهم له ان يوكل وهو الصحيح وكما يجوز للمسافر ادب في مدة
 السفر ان يوكل بغير رضا الخصم يجوز لمن اراد ان يخرج الى السفر ان لا يصدق انه يريد
 ولكن القاضي يبطل اذ ربه وعدة سفر او يسأله عن يريد ان يخرج معه فيسأل
 عن رفقاء كلفه نسخ الاجارة ويجوز للمرأة الخدمة ان توكل وهي لم تحالط الحال
 بكما كانت او ثيبا كما قال ابو بكر الرازي رح. وقال الشيخ الامام المعروف غوامر
 رح ظاهر المذهب من ايجيفه رح انها على الاختلاف ايض وعامة المشايخ رح
 اخذوا بما ذكر ابو بكر الرازي رح وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل غاف
 عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل ثم انما لا يجوز بغير رضا
 الخصم عند ايجيفه رح لمن لا عذر به اذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع
 الوكيل. وان وكل رجل رجلا واستثنى اقراره كما هو الرسم في نماين ان يوكل على وجه
 لا يجوز اقراره على الموكل ولا سلمه ولا تعديله فهو شاهد واعايعه صح هذا التوكيل للخصم لا يضر

بهذا التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز اقاربه على الموكل فان استثنى اقاربه صح التوكيل
 موصولا كان الاستثناء او مفصلا وقال بعضهم ان كان الاستثناء مقصودا
 لا يصح الاستثناء وعن ابي يوسف رجا اذا استثنى اقاربه لا يصح التوكيل فان اقر
 الوكيل ان الموكل استوفى دينه او ما اشبه ذلك لا يصح اقاربه على موكل لمكان
 الاستثناء الا انه يصير خارجا عن الوكالة ولو وكله بالخصومة واستثنى الانكاح
 فقال على انه لا يجوز انكاره على صح التوكيل عند محمد رجا وعلى قول ابي يوسف رجا
 لا يصح رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه ثم اراد ان يعزله فانه لا يملك عزله
 الا بحضور من الخصم لان حق الخصم يتعلق بالوكالة فالعوا وكذا الرجل اذا وكل بطلاق
 امرأته بطلبها لا يملك عزله الا بحضور منها وقال الشيخ الامام شمس المنة الشيرازي
 الصحيح انه يملك لانه لاحق للمرأة في طلب الطلاق وطلب التوكيل بخلاف التوكيل
 بالخصومة اذ وكل الرجل رجلا بطلاق امرأته او غير ذلك وقال كلما عزلتك فانت
 وكيلي فكلما يعزله يصير وكيله لانه علق الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق بالشرط
 اي شرط كان فاذا عزله يصير وكيله لا على هذا قالوا متى وقف اذ اجراء شرط وقف
 بالكثر من سنة او ثلث سنين على حسب ما اختلفوا و اراد الا جرمع المستاجر
 ابقاوا الاجارة اكثر من سنة او ثلث سنين يكتب في صك الاجارة ان المتولى وكل
 فلانا باجارة هذه الارض على انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيله باجارة هذه
 الارض سنة اخرى قال نصير بن يحيى رجا يجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد
 بن سلمة رجا لا يجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة فلو جاز التوكيل بهذا الشرط لا يمكن
 من اخراجه عن الوكالة فقصير لازمة وقال الفقيه ابو جعفر رجا انما اختلف نصير بن
 يحيى ومحمد بن سلمة رجا في جواز التوكيل بهذا الشرط قال محمد بن سلمة رجا تفسير

الكلام في كمال إخراجك عن الوكالة فانت وكيل بهذه الوكالة ولو صرح بذلك كان
 باطلا لأن الوكالة شرعت على وجه يرد عليها الغزل وهو قصد بهذا أن لا يرد
 على الوكالة. وتفسير هذا الكلام عند نصير بن يحيى رح أنه متى أخرجه عن هذه
 الوكالة يصير وكيلاً بوكالة مستقبله تعلق لزومها ببطلان الوكالة الأولى
 لو صرح بذلك كان جائزاً ولا يكون مخالفاً لحكم الشرع إذا ثبت الاختلاف في هذه
 المسئلة بينهما فمن أراد تصحيح هذه الوكالة عند الكل ينبغي أن يقول كلاً
 إخراجك عن هذه الوكالة فانت وكيل وكالة مستقبله فيتجدد الوكالة مرة
 بعد أخرى وهذا في غير الوقف فاما في الوقف يمكنه أن يعزله ولا يتجدد الوكالة
 مرة بعد أخرى ثم في غير الوقف إذا جازت الوكالة بهذا الشرط وأراد إخراجها عن
 الوكالة اختلفوا في لفظ الإخراج قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن قولي متما
 إخراجك عن هذه الوكالة فانت وكيل فيصح رجوعه ثم يقول بعد ذلك إخراجك
 عن هذه الوكالة لأن الوكالات المعلقة تبطل بالرجوع فإذا عزل عن الوكالة المنجزة
 لا يصير وكيلاً وأما يذكر رجعت عن الوكالات احترازاً عن قول أبي يوسف
 فان عند الغزل عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط لا يصح. وبه أخذ محمد بن
 سلمة رح وقال محمد رح يصح الغزل عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط وبه
 أخذ نصير بن يحيى رح والفتوى على قول محمد رح وقال بعضهم طريق الإخراج
 عن هذه الوكالة أن يقول عزلتك كما وكلتك وقال شمس الأئمة السرخسي رح الأصح
 عند أبيه عزلتك عن هذه الوكالات فيصرف ذلك إلى المعلق والمنجزة رجل قدم
 رجلاً إلى القاضي فقال إن فلان بن فلان الفلاني على هذا ألف درهم وقد وكلني
 بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقيضه وأقام البينة على ذلك جملة قال أبو حنيفة رح

لا قبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جنة يقضى بها
 ربيد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج
 الى عادة البينة على الدين وقول ابي يوسف رح مضطرب ظاهر قوله انه يقبل البينة
 على الكل الا ان القاضيه يقضيه بالوكالة اولا ثم يقضى بالمال ولا يحتاج الى عادة البينة
 على المال ويراعى القاضيه الترتيب في القضاء ولا في البينة وهذا استحسان
 وعن ابي حنيفة رح انه قال اخذ في هذا بالقياس لظهور وجه القياس فان البينة
 على المال لا تقبل الا من خصم وهو كما لو اشترى شيئا فوجد به عيبا فاراد ان يرد
 لا يقبل البينة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد رح اخذ بالاستحسان في
 الناس والفتوى على قوله. وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين
 والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين
 عند ابي حنيفة رح يشترط اثبات الخصومة اولا ثم يقبل البينة على الحق. رجل
 اشترى شيئا فوجد به عيبا وكل غير بالرد ونقاب فقال البائع ان الموكل رض
 بالعيب فان الوكيل لا يكون خصما له حتى يحضر المشتري. الوكيل بالطلاق
 بطلب المرأة لا يجبر على الطلاق في قوله نصير بن عيسى وقال محمد بن سلمة رح يجبر
 رجل وكل رجل لا يقض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة فتشهد
 شاهدان ان الموكل وكله بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة رح يصير وكيل
 بالخصومة والقبض. ولو شهد السهمودان صاحب الدين امرسله في اخذ
 الدين فانه لا يكون وكيل بالخصومة في قولهم. وكذا لو شهد والله امره ان يأخذ
 دينه منه لا يكون وكيل بالخصومة. وكذا لو شهد وان صاحب الدين اتاه
 مناب نفسه في الدين او جعله نائب نفسه في قبض الدين ولو شهد بالسهمودان

قال له جئتكم بجريا في قبض ديني من فلان او قال سلطتك على قبض ديني من فلان
او قال جهلنتك وصي في جوتي في قبض ديني من فلان بصير وكيل بالخصومة
وقبض الدين في قول المجتعة روح. رجل وكل رجلا باثبات السرقة ان كان الموكل
يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو مقبول ويصير وكيل وهو كما
طلب المهر وقصته ان يحلف السارق يقول له: القاضير تزيد المال او القطع
ان قال اريد المال حلفه وان قال اريد القطع لا يحلفه. ولو وكل رجلا باثبات
القصاص في النفس او مادون النفس او باثبات حد القذف جاز في قول المجتعة^ج
ولا يجوز في قول الجبويوسف روح وفول محمد روح مضطرب. وان وكل باستيفاء القضا^ص
في النفس ومادونها واستيفاء حد القذف ان كان الموكل حاضرا عند استيفاء القضا^ص
صالح التوكيل وان كان غائبا لا يصح. رجل وكل رجلا لطلب حقه وقبضها والخصومة
فيها لا يكون لهذا الوكيل ان يوكل لان الناس يتفاوتون في الخصومة فيها والموكل
رضي برأي الاول دون غيره فان خاصم الوكيل الثاني والوكيل الاول حاضر
جاز لان الاول اذا كان حاضرا يصير كان الاول حاصم بنفسه وهو كالوكيل بالبيع
فاذا وكل غيره لا يجوز فان باع الوكيل الثاني والاول حاضر جاز. رجل وكل رجلا
بالخصومة وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غير جاز
توكيله ويكون الوكيل الثاني وكيل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل
الاول او عزل او جرد او ارتد او لحق به الحرب لا يعزل الوكيل الثاني. ولو مات
الموكل الاول او جرد او ارتد او لحق به الحرب يعزل الوكيلان. ولو عزل الوكيل
الاول الوكيل الثاني جاز له لان الموكل يفرع بصنع الاول وعزل الاول الثاني من^{صنع}
الاول. رجل وكل رجلا بتقاضيه او خصومة او بيع وقال له ما صنعت من شيء

فهو جائز كان الموكيل ان يوكل غيره . ولو ان الموكيل وكل غيره . وقال له ما صنعت من شيء فهو
جائز لم يكن للموكيل الثاني ان يوكل غيره . وروي ان اياه ان يوكل غيره . رجل وكل
رجلا بقبض ديونه من فلان . الخصومة بينهما فاحضر الموكيل المديون فاقرب
المديون بالوكالة وانكر الدين فاقام الموكيل البينة على الدين لا يقبل بينة ^{البينة} لان
على الدين لا يقبل الا من خصم . باقرار المديون لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ^{نري}
ان المديون لو اقر بالوكالة فقال الموكيل انا اثبت الوكالة بالبينة مخافة ان يحضر
الطالب وينكر الوكالة قبلت بينته وان كان البينة قاعمة على المقر وكذلك
الصبي . اذا اقر المديون بالصيانة وانكر الدين فانبت الصبي بالصيانة قبلت
بينته . وكذا الرجل اذا ادعى ديناً على ميت واحضر وارثاً فادعى الوارث بالدين
فقال المدعي انا اثبت الدين بالبينة واقام البينة قبلت بينته . الموكل بالتقاضي
يكون وكيله بالقبض في ظاهر الجواب . القاضيه اذا وكل رجلاً بقبض ديون الغائب
لا يكون هذا الموكيل وكيله بالخصومة في قولهم . رجلاً وكل رجلاً بقبض عين له
في يد رجل لا يكون هذا الموكيل وكلاً بالخصومة في قولهم . رجلاً وكل رجلاً بقبض عين له
ومحمد الذي في يد ملك الغائب لا يكون للموكيل ان يثبت ذلك بالبينة . رجل
عليه لرجل دعوى وخصومة فوكل المدعي عليه عند القاضيه بطلب خصمه ^{وكيلاً}
في الخصومة والموكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضيه قال المدعي عليه
للمدعي اخرجت الاول من الوكالة . وكلت فلان بن فلان الغلاية في الخصومة
مع هذا الرجل . فلان ذلك غائب كان للطالب ان لا يقبل هذه الوكالة لان
الوكالة الاول تعلق بها حق الطالب . وكالة الغائب موهومة عسى تقبل ^{عسى}
لا تقبل . رجل وكل رجلاً في خصومة رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى القاضيه

مع رجل آخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكلت هذا في خصومة فلان وان هذا الوكيل
 يريد السفر انا اتهمه بان يقر على بشي بلزمني فاخرجته عن الوكالة وكلت هذا
 الآخر في الخصومة فان القاضي لا يقبل ذلك باوجهه يحضر الخصم فيخرج الوكيل ^{بخصمته}
 وينصب القاضي من اعوانه حتى يطلب الخصم فان لم يجدوه ولم يقدروا عليه
 حينئذ يخرج الاول عن الوكالة ويوكل الثاني ويستوثق منه المدعي عليه
 اذا اوكل رجلا بالخصومة على ان للوكيل ان يوكل من احب ثم ان المدعي عليه
 اشهد يوما بغير محضر من المدعي انه حضر على الوكيل ان يوكل غيره جازحه
 عند محمد رح ولا يجوز عند ابي يوسف رح والقول محمد رح لانه
 لاحق للطالب في توكيل الوكيل غيره . رجل قال لغيره وكلتك في خصومة فلان
 في كل حق لي قبله يكون توكيلا بالخصومة في كل حق واجب له يوم الخصومة
 ولو قال وكلتك بالخصومة في كل حق لي قبل اهل هذه البلدة او اهل قرية كذا
 يكون توكيلا بالخصومة وفي كل حق له قبل اهل تلك البلدة واهل تلك القرية
 يوم التوكيل وما يحدث له بعد ذلك استحسنانا . وكذا الموكل رجلا بقبض
 غلاته يدخل فيه الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعد استحسنانا اجل وكل
 رجلا بقبض كل حق له والخصومة فيه جائز امره فانه يدخل فيه الديون والودائع
 والعواري وكل حق يملكه الموكل سوى النفقة . عبد في يد رجل يقول انا ^{عبد}
 فلان ولدت في ملكه قد وكلني بخصومتك في نفس ليس للذي في يده العبد
 ان يمنع العبد اذا كان للعبد دينه على الوكالة . ولو قال العبد باعني فلان
 منك ولم يقبض الثمن فوكلي بقبض الثمن منك كان للذي في يده ان يمنعه عن الخصومة
 لان ههنا العبد مقر بملك ذي اليد فكان لذي اليد ان يمنع العبد من صرف

المنافع الى غيره وفي الوجه الاول الصبد منك ملك ذي اليد فلا يكون له اليد
 ان يسمعه من الخصومة رجل وكل رجلا باقتضاء ديونه وجبس الإفراء ^{كيدا}
 مخاصما ومخاصما فجبس الوكيل غريبا لموكله ثم اخرجته من الحبس واخذ منه
 كفيل لنفسه ثم مات الوكيل فاراد صاحب المال ان يأخذ الكفيل كان له
 ان يطلب من القاضيه حتى يامر الكفيل لاحضار نفس المكفول لان الوكيل انما اخذ ^{منه}
 الكفيل بوكالة صاحب المال فصار كان صاحب المال هو الذي كفله وجعل وكل
 رجلا بقبض كل حقه على الناس وعندهم ومهم وفي ايديهم وبقبض ما يحدث ^{له}
 وبالقاسمة بين شركائه ويجبس من يري حبسه وبالتولية عنه اذا راي ذلك
 وكتب في ذلك كتابا وكتب في آخره انه مخاصم ومخاصم ثم ان قوما يدعون
 قبل الموكل مالا والموكل غائب فاقر الوكيل عند القاضيه انه وكيله وانكر المال فاحضر
 الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يجبسوا الوكيل لان الحبس خراء
 الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان الوكيل
 عن موكله فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بامر موكله فلا با ^{الضمان}
 عن الموكل لا يكون الوكيل ظالما بالامتناع عن اداء المال فلا يجبس رجل وكل
 رجلا بخصومة كل احد فاحضر الوكيل رجلا يدعي عليه مالا لموكله فاقر المدعي
 عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل انا اقيم البينة على الوكالة ليكون حجة في علي
 غير فان القاضيه يقبل بينته فيجعله وكيلامع المقروض غيره الوكيل بقبض ^{من}
 اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي ايصا ^{لانه}
 الا صاحبها فيقبل قوله ولو وقعت المنافعة بين الوكيل بالاستقراض وبين
 موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقروض ودفعت الى الموكل وانكر الموكل لا تناهول

الوكيل بأن الوكيل يريد بهذا الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال
 على الموكل . رجل اكرمهما الى بلخ وحمل الحمولات على الجمال و امر الجمال بمسليم الحمولات
 الموكله ببلخ وبغض الكراء منه فجاء الجمال بالحمولات والوكيله ببلخ فقبل الوكيل
 الحمولات وادى بعض الكراء و امتنع عنه اداء الباقى فالوا ان كان لصاحب الحمولات
 حين على الوكيل وهو مفز بالدب والامر يجبر على دفع الباقى من الكراء وان افكر الامر
 فالجمال ان يحلفه بالله ما تعلم ان صاحب الحمولات امره بالقبض وان لم يكن على
 الوكيل دين لا يجبر . رجل قال لاخوان فلانا وكيه بغض ماله عليك من الدين فقام
 المديون صدقت و امتنع عن الدفع ليس له ان يمتنع . بخلافه اذا قال ان صاحب
 الوديعة وكله بغض ماله عندك من الوديعة و صدقه فانه لا يجبر على الدفع ^{المسئله}
 معروفة . رجل ادعى على رجلان فلانا وكله بغض دينه عليه فانكر ودفع المال اليه
 الا انكار ثم اراد ان يسترده ليس له ذلك . وفي المتن انه ان يسرده . رجل وكله
 بقبض وديعه له عند انسان . وجعل له اجراسمى على ان يعرضها و باي بها
 وان وكله بنقاير دينه وجعل له على ذلك اجراسمى لم يجز الا ان يوت له المديون
 من الايام ونحوها لان قبض الوديعة والايتان بها عمل معاوم لا يطول بخلاف ^{التقصير}
 والتقاضي لان ذلك يقصر و يطول فان وقت لك وفنا جازا الا فلا . رجل قال له ان
 ادفع هذا الثوب الى فلان او اعتق عبيك هذا او برعبي هذا او كاتب عبيك
 هذا او طلق امرأته هذه فقبل الوكيل . وغاب الموكل فجاء هؤلاء و طلبوا منه ^{الطلاق}
 والعناق وما اشبه ذلك لا يجبر الوكيل على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب ^{يكون} محتمل ان
 ملك فلان فيوم . بالدفع اليه . واختلف المسأله في زوج الوكيل بالطلاق بطلب المرأة
 وتبين ذلك ما اختار خمس الائمة السرخسية زوج انه لا حق للمرأة في طلب الطلاق والتوكيل به وهو

والاعتاق والسد بيسواء . ^{٢٧١٣٥} رجله على رجله . ثم فقال الغير خذ زكوة مني الذي اليه
الذي لي على فلان فخذ المامور مكان الدرهم الذي انا فيه من الزكوة انما اتخذ
من العين لا من الدين فكان المامور بالقبض نائبا محضاً في القبض فلا يملك البا
غير امر الامر . وكو قال صاحب الدين وهبت منك الدرهم التي لي على فلان
فاقبضها منه فقبض منه مكانها ما يريد ان يجاز لان صاحب الدين لو وهب الدين
من الاجنب وسلطه على القبض حازر فكان له حق التصرف والاستبدال المديون
اذا بعث بالدين على يد وكيله فجاؤ به الوكيل الى الطالب واجزه فوضيه ^{لب} الطالب
وقال للوكيل اشتر لي به شيئاً فذهب واشترى الوكيل بيعه شيئاً وطرحه
الباطل اختلف المشايخ في ذلك قال بعضهم يهلك من مال المديون وقال بعضهم
يهلك من مال صاحب الدين . قال مولا ناري رضي الله عنه وهو ظاهر الاجازة
الوكيل وخيل بين المال وبين الطالب صار قابضاً بالتحلية فاذا امره ان يشتري
به شيئاً صح امره وان كان ذلك قبل التحلية فكان ذلك لان الطالب لما امره
بان يشتري له بما في يده فقد رضي بان يكون يد الوكيل يد نفسه . رجل عليه
دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى رجل وكله بدفع المال الى الطالب
ثم ان الطالب وهب الدين من المديون ثم دفع الوكيل المال الى الطالب قالوا ان
الوكيل علم ان الطالب وهب الدين من المديون يضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك
لا يضمن ومن حش هذه المسئلة مسائل يفرق بين العلم وعدم العلم منها
رجل دفع مالا الى رجل ليقضه ما لفلان على الدافع ثم ان صاحب الدين اراد
عن الاسلام والعياذ بالله فقضاه الوكيل في ردة ثم مات الطالب على ردة
على قول ضعيفة روح ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد ردة

الوكيل من الوكيل ضامنا لما دفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه ^{في} ^{بعض}
 ابن محمد ربح في النادر رجل قال لمديونه ادفع ما لي عليك الى فلان قضا
 عن حقه الذي له علي ثم ان الامر قضي دينه ولم يعلم به المامور فدفع المامور
 ما امر لم يضمن علم المامور بذلك ام لا يعلم وعن ابي يوسف ربح ان لم يعلم
 المامور بقضاء الامر جاز دفعه عن الامر وان علم لا يجوز ومنها متفاوضا
 اذن كل واحد منهما صاحبه باداء الزكاة عن صاحبه فادى احدهما عن
 نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه وعن صاحبه ضمن الثاني ما
 ادى عن صاحبه علم الثاني باداء الاول عنه وعن صاحبه او لم يعلم في قول
 ابى حنيفة ربح وقال صاحبه ربح اذا لم يعلم لم يضمن ومنها ما ذكرهنا ان
 المامور بقضاء الدين اذا ادى الامر بنفسه ثم قضى المامور فانه لا يضمن
 اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد ربح اما على قول
 ابى حنيفة ربح يضمن على كل حال كما في مسألة المتفاوضين رجل وكل رجلا
 بشراء شيء بعينه سماء ودفع المال اليه وامر ان يوكل غيره بذلك ثم ما
 رب المال فاشترى الوكيل لثا في ذلك كان الوكيل الثاني مشتريا لنفسه
 لا الرب المال ولا للوكيل الاول علم به او لم يعلم ونظائر هذه المسائل كثيرة
 بعضها في الزكاة وبعضها في الوكالة رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه
 ثم جن الموكل ومات بطلت الوكالة والواهن اذا سلط العدل على البيع ثم جن
 الواهن ذكر خمس الاثمة السرخسية ربح انه لا ينحل العدل الموكل اذا جن ذكر في
 بعض الروايات انه اذا جن ساعة في القياس يبطل الوكالة ولا تبطل استئجار
 وفي بعض الروايات ذكر القياس والاستئجار في الجنون المتناول في القياس

لا يبطل الوكالة ولا استخسار تبطل وهو الصحيح واختلّفوا في حد المتداول
كان محمد ربح اولاً قبل المتداول بثم ربح وقد ربح سنة وابو يوسف ربح اولاً قد ربح
بالكثر من يوم وليله ثم ربح وقد ربح بالكثر السنة رجل وكل رجلان بالخصومة في دين
وفي قبضه فاقام الغريم بينة ان الموكل قد ابرأه عن الدين او انه اوفاه دينه
قلت بينته على الوكيل في قول ايجيفة ربح ولا تقبل في قول صاحبه ربح ولا
صلح الوكيل بالخصومة ولا هبته ولا بيعه حتى يضرب موته فذفع الى رجل
دراهم وقال له اذهب بهذه الدراهم وادفعها الى اخي وابني ثم مات المريض فادفع
الوكيل ان يدفع الدراهم اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة اخذ المال
منه ذكره فتاوي سمرقند ان اللافع ان كان قال له ادفعها الى اخي وابني ولم يكن
غير ذلك لا يحمل للوكيل ان يدفع المال الى الورثة لان الوكالة بطلت بالموت وبقي المال
امانة في يده وهو كالمودع واللودع اذا دفع المال الى الورثة بغير امر القاضية والتز
مستغرة بالدين كان ضامناً قال مولانا في هذا الجواب صحيح اذا كان المارث
من يخاف عليه استهلاك المال اما اذا لم يكن كذلك يكون له اخذ الودائع وقضاء
دين الميت من ذلك رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يصدق بها فانفقها
الوكيل ثم تصدق عن الامر بعشرة من ماله لا يجوز وكان ضامناً للعشرة ولو كانت
الدراهم قائمة فامسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استخساراً ويكون
العشرة له ولو دفع الرجل ديناً الى رجل وامره ان يبيعه فباع المامور ديناً
من عند نفسه وامسك ديناً الا امر نفسه قال ابو يوسف ربح لا يجوز ولو دفع
الى رجل ديناً لم يشتري له به ثوباً فاشتري بديناره من عند نفسه جائز شراؤه
للأمر ويكون الديناره وكذا لو دفع الى رجل ديناً ليقضه غريباً له فقصاه من نفسه

فاسئل الدينا ر لنفسه جاز . وجعل دفع مالا الى رجل وامره ان يتصدق ^{لنفسه} قبل
 الليل فتصدق الوكيل على ابن كبير له جاز في قولهم . وليس هذا كالوكيل بالبيع ^{نذا}
 باع من لا يقبل شها دته له لان ثمة الوكيل متهم في البيع من ولد ولا ثمة في الصدقة
 يدلل ان لو دفع ماله الى رجل وقال ضع مالي حيث شئت كان له ان يضعه ^{نفسه} في
 رجل امر وكيله بان يتصدق على فلان بكذا فغيرا من الخطة اليه في يد الوكيل وامر
 فلان ذلك الوكيل ببيع الخطة فباعها يوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح ^{كل} توق
 فلان اياه بالبيع بخلاف ما اذا اوهب ماله من رجل وسلطه على القبض لان الصدقة
 تمليك من الله تعالى والفقير نايب عنه في القبض فلا يملكها المتصدق ^{قبل} عليه
 القبض فلا يصح توكيله وفي مسألة الهبة لما اوهب منه اذ ين وسلطه على ^{القبض}
 ثبت له ولاية التصرف فيملك الاستدلال . قال رجلان بيدهما مال اراد احدهما
 ان يسهل فقال الذي يريد السهم لشريكه ان اردت القسمة فوكلوكيلا ^{معك} لا يبا
 المتاع دعاب فان د الخاضعان يوكلوكيلا يقاسمه ذكر في النوادر عن شد ادراج
 لا يجوز وذكر في المنتقى عن محمد بن جهم الله روايتين في مسألة . وقال رجل وكل
 رجلا ببيع عبده واجاز له ان يوكل غيره بذلك فوكل بذلك رجلا ثم ان الوكيل ^{الاول}
 اشترى في ذلك العبد من الوكيل الثاني جاز شراؤه لان الوكيل الثاني صار ^{كيلا}
 لمولى العبد فعلى قياس هذه الرواية اذا وكل الشريك الحاض ^{كان} وكيل بالقسمة
 هذا الوكيل وكيل للشريك الغائب فوجب ان يجوز وذكر هذه المسئلة
 في موضع اخر فقال لو ان رجلا فلان لا يوكل فلانا ان يشتري لي منك ما بدا لك ^{كان}
 جائزا . ولو قال وكل من شئت ان يشتري لي منك ما بدا لك لم يجوز لانه لما ^{كان}
 فلا نافذ جعل الوكيل . سولا في وكيل فلان فكان الوكيل وكيل الامر فعلى قياس

تلك الرواية - اذا قال له الشريك الغائب وكل فلانا يقاسمك المتاع جاز ولغفال
 له وكل من شئت ان يقاسمك لا يجوز كما قال شاذان مع امرأة مستورة في دار زوجها
 بها علة لا يمكن الخروج من دار زوجها ادعى عليها رجل دعوى من غير شاهد بين
 ليس لهذا المدعي ان يخاصم زوجها وليس للزوج ان يمنعه من الخصومة مع وكيل
 المرأة او معها رجل اراد ان يوكل رجلا في ماله فقال الوكيل انا لو دخلت فيه
 لا اسلم من ان تناول من مالك اما شيئا ما كولا واما غير ما كولا فقال الموكل انت في حال
 من تناولك من مالي من دراهم الى مائة قد دخل فيها قال ابو القاسم رج له ان تناول
 من المأكولات والمشروبات والدرهم مما لا بد منه فاما ان يأخذ من ماله مائة
 درهم او خمسين درهما جاعة ليس له ذلك. رجل قال لو كيلة ودعني الوكالة فقال
 رددته قال الفقيه ابو بكر البلخي رج يخرج من الوكالة من رجل وكل رجلا يتقاضى
 دينه قالوا بان الوكيل بالتقاضى يملك القبض. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رج الاعفاد في ذلك على العرف ان كان التوكيل في بلدة كان عرف التجار
 فيها ان المتقاضى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا
 قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان ينظر الى المتقاضى ان كان المتقاضى امينا يؤتمن عليه
 في ذلك المال كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض. وكذا لو بيعت متقاضيا من
 الى بلد كان له ان يقبض. وان كان الوكيل بالتقاضى من اعوان القاضى او من اعوان
 السلطان او من تليفه لا يؤتمن عليه لا يكتفى وكيلا بالقبض. وينظر الى
 المال ايضا ان كان المال خيرا لا يؤتمن في مثله على الوكيل بالتقاضى لا يكون للوكيل ان يقبض

فصل في التوكيل بالبيع والشاء

رجل وكل رجلا بشراء شيء بغير عينه ودفع اليه الثمن فاشتري الوكيل فهو على وجه

ابكان وكيله بالشراء بمائة درهم فاشتري بمائة درهم ولم يضيف الى دراهم الأمر
 ولا الى غيرها كان البيان اليه ان قال نويت بالدراهم الدراهم التي دفعها الأمر الى صدق
 الوكيل ويلزم الشراء للأمر. وان قال نويت غيرها لزم الوكيل اذا قال الوكيل نويت
 الشراء لنفسه. وان قال نويت الشراء للأمر كان الشراء للأمر وان كان الوكيل اضاف
 الشراء الى دراهم الأمر يكون الشراء للأمر نقد منها الوكيل ومن غيرها فلا
 الوكيل انه اشتري لنفسه الا اذا صدقه الموكل وان كان الوكيل اضاف الشراء الى
 دراهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق انه اشتراء للموكل نقد تلك الدراهم
 او غيرها الا اذا صدقها الموكل. وهذا كله اذا تنازع فقال الموكل اشتريت لي ^{او لي}
 العكس او قال الوكيل اشتريت لنفسه وعلى العكس وان تضاد قاعله لم يحضر
 النية قال ابو يوسف رج يحكم النقض ان نقد الثمن عن مال الأمر كان الشراء
 للأمر سواء اضاف العقد الى مال نفسه او الى مال الأمر. وقال محمد رج الشراء
 يكون للوكيل. رجل وكل رجلا بشراء شيء بعينه فاشتراه الوكيل لنفسه لا يبيع ولو
 بكل الوكيل رجلا غيره بشراء ذلك الشيء له فاشتراه فهو للوكيل الاول وهذا بخلاف
 الوكيل بنكاح امرأة بعينها اذا تزوجها لنفسه يبيع. رجل قال لرجلين وكلت احدهما يبيع
 هذا العبد فايهما باع العبد جاز. وكذا لو قال لرجل يبيع هذا العبد او هذا العبد فباع
 احدهما جاز بعه. الوكيل بالبيع اذا وكل غيره بقبض الثمن من المشتري صح توكيله
 الوكيل بالبيع اذا باع ثم اشتراه من المشتري ببيع جديد ثم استثنى المبيع ذكر في الشفعة
 ان الوكيل يرجع على المشتري ثم المشتري على الوكيل ثم الوكيل على الموكل. وذكر في
 في الجامع رجل اشتري من رجل جارية وقبضها ثم باعها من غيره وقبضها الثانية
 ثم ان المشتري الاول اشتراها من الثانية وقبضها ثم وجدها عيبا كان عند البائع ^{الاول}

فان المشتري الاول لا يرد على البائع الاول ولا على المشتري الثاني . وذكر في المنتقى رجل
 اشترى لنفسه عبدا من ولده الصغير ثم وجده عيبا فاراد ان يرده على ولده الصغير
 ليس له ذلك ولكن الفاضل ينصب خصما عن الصغير حتى يرد الاب على الخصم ثم الاب
 يرده للصغير على البائع الصغير . الوكيل بالبيع اذا لم يقل له الموكل ما صنعت من شيء
 فهو جائز لا يملك التوكيل فان وكل غيره فباع الوكيل الثاني محضرة الاول جاز ^{حقوق}
 العقد ترجع الى الوكيل الاول عند البعض . وذكر في الاصل المحفوظ ^{توجه} الى الوكيل
 الثاني وهو الصحيح . رجل امر رجلا ان يوكل انسانا بشراء شيء ففعل المأمور ذلك
 واشترى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على الامر بالتوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور
 ثم المأمور يرجع على الامر . الوكيل بالبيع اذا باع ما منعه عن استيفاء الثمن والتقاء
 لا يجبر على ذلك ولكن يقال له وكل الموكل باستيفاء الثمن فان كان الوكيل بالبيع ^{وكيلا}
 باجرا لبيع والممسار ومجها يجبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع مالا للضارب
 وفي المال يرجع يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن . وان لم يكن في المال ربح يقال له وكل
 ربح المال باستيفاء الثمن . الوكيل بالبيع اذا اخذ بالثمن رهنا او كفلا جاز ^{جدة}
 لو هلك الرهن في يده يصير مستوفيا للثمن ولا يصير ضامنا وله ان يحتال بالثمن ايضا
 عند الكل ان كان الموكل قال له ما صنعت من شيء فهو جائز . وان لم يكن للموكل قال
 له ذلك جاز في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ويضمن للامر . وكذا الوكيل المشتري عن الثمن
 او وهب له صح ويكون ضامنا وكذا اذا حط بعض الثمن بعد العقد بعيب او غير
 عيب ولم يذكر التاجيل في الاصل قيل بانه يجوز في قول ابي يوسف ربح ايضا كالموكل بيمين
 مؤجل وقيل بانه لا يجوز لان من اصل ابي يوسف ربح ان كل يقصر يصير به الوكيل ضامنا
 في قول ابي حنيفة ومحمد ربح لا ينفذ في قول ابي يوسف ربح . واجمعوا على انه لو قبض الثمن

ثم وهبه منه لا يصح اما اذا ابرأه قبل القبض وحطه او وهبه لا يصح في قول
 ابي يوسف ربح . واجمعوا على ان الموكل لو وهب الثمن من المشتري او ابرأه
 صح هبته و ابرأؤه لان ملك الثمن له حتى لو قبض الموكل الثمن من المشتري صح قبضه
 استخسانا ولو صلح الوكيل من الثمن على متاع او اخذ مكان الدراهم الدنيا نجاز في قول
 ابي حنيفة ومحمد ربح . ولو قال الوكيل البيع صحت اقالته عندهما ويكون ضامنا للثمن وعلى
 قول ابي يوسف ربح بالاقالة يصير الوكيل مشتريا لنفسه . والوكيل بالسلم يملك
 الاقاله في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ولا يملك في قول ابي يوسف ربح . والوكيل بالثمن
 لا يملك الاقاله . اما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء
 المنفعة تجازت مناقضته سواء كان الاجر دينيا او عينا الا ان يكون الوكيل قبض
 الاجر في لا يجوز مناقضته لان المقبوض صار ملكا للموكل ويثبت عليه يد الموكل
 بيد الوكيل فاما قبل القبض ان كان الاجر عينا لم يصير ملكا للموكل بنفس العقد
 وعند اشتراط التجيل لم يثبت عليه يد الموكل وبعد استيفاء المنفعة لا يبيع .
 المعقود عليه فلا يتصور المناقضة والوكيل بالاجارة اذا ابرأ المستاجر عن الاجر
 او وهبه منه ان ابرأه عن البعض او وهب له البعض والاجر دين جاز اجماعا
 وان ابرأه عن الكل او وهب الكل ان كان الاجر دينيا لا يصح في قول ابي يوسف الآخر في
 قوله الاول وهو قول ابي حنيفة ومحمد ربح يصح اعتبار الفعل الوكيل بفعل الموكل
 ولا يبطل الاجارة وان كان الاجر عينا لا يصح حتى يقبل المستاجر و اذا قبل بطلت الاجارة
 لان الاجر بمنزلة المبيع والمشتري اذا وهب المبيع من البائع قبل القبض لا يصح .
 لم يقبل البائع و اذا قبل بطل المبيع . والوكيل بالمبيع اذا كان عليه للمشتري دين على
 ابي حنيفة ومحمد ربح يصير للثمن قصاصا بما على الوكيل ويضمن الوكيل الموكله وعلى قول

ابي يوسف رح لا يصير قصاصا. ولو ان هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع
 في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله لان المبيع لما هلك قبل التسليم
 انفسخ البيع من الاصل وصار كان لم يكن. ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع
 قالوا بان الثمن لا يصير قصاصا على الموكل عند الكل لان الموكل يملك اسقاط الثمن
 بالهبة والابراء عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل. ولو اقال المشتري مع الموكل
 من الاقالة استخفافا. وكذا البائع اذا اقال مع الموكل بالشراء وذكر الخصاف رح ^{له} ^{كل}
 على رجل دين بما طله ولا يقضي دينه فله في ذلك حيلتان احدهما ان يوكل صاحب الدين
 عن غيره في شراء عين من مديونه فاذا اشترى الوكيل بصير الثمن قصاصا بما كان للوكيل
 على مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه
 والثانية ان يوكل صاحب الدين رجلا ليشترى له شيئا من مديونه فاذا اشترى
 يصير الثمن قصاصا بما كان الموكل على البائع. الموكل بالشراء اذا ابرأ البائع عن العيب
 صح ابرأه. والوكيل بالشراء يملك ابراء البائع عن العيب عند ايجيفة ومحمد
 واختلفوا في قول ابي يوسف رح الوكيل بالشراء اذا لم يكن اخذ الثمن من المشتري ^{لب} ^ب
 بتسليم الثمن من مال نفسه. والوكيل بالبيع لا يطالب باداء الثمن من مال نفسه
 الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادة له باقل من قيمته لا يجوز في قول ايجيفة
 رح وبالكثير من قيمته جاز. وان باع بمثل القيمة فيه روايتان عن ايجيفة رح والظاهر
 انه لا يجوز. وقال صاحباه رح يجوز بمثل القيمة وبالكثير. والمضارب اذا باع
 او اشترى ممن لا يقبل شهادة له بالقرابة او بالزوجية تبغي يسير لا يجوز في قول
 ايجيفة رح كما لا يجوز بيع الوكيل من هؤلاء عند واره اشترى باقل من قيمته ^{جاز}
 ايض. اما اذا باع بمثل القيمة تجاز ايض بخلاف الوكيل. الوكيل بالبيع المطلق اذا

باي ممن كان او باجل اختلفت الروايات فيه في الاجل والصحيح ان على قوله يجوز على كل
 حال طال الاجل او قصر وقال صاحبه رج ان باع باجل متعارف في تلك السلعة يجوز
 وعن ابي يوسف رج ان كان البيع للتجارة فباع الى اجل يباع تلك السلعة بذلك ^{التمن}
 الى ذلك الاجل جان وان كان التوكيل بالبيع للمحاجة الى النفقة او قضاء الدين ليس
 ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى واذا دفعت المرأة الى رجل غز لا يبيعه قالوا هو
 على النقد وللوكيل بالاجارة ان يواجر بالنقد والنسيئة والمكيل والموزون اذا ^{كان}
 معلوما موصوفاً بالمعين من الحيوانات والموصوف من الثياب وهذا على قول
 ابي حنيفة رج ظاهر وكذا على قول صاحبه رج لان التوكيل بالبيع انما تقيد بالامثا ^ل
 لكان العرف ولا عرف في الاجارة فان الارض قد تدفع مزارعة وهي اجارة بشئ
 من الخراج الى اجل رجل وكل رجلا بان يبيع له دنانير بدرهم فباع بما لا يتقار ^{بن}
 فيه الناس قالوا لا يجوز اجماعاً رجل وكل رجلا يبيع مال ولده الصغير ثم مات
 الصغير وورثه الاب بطلت الوكالة عندنا خلافاً للفرج وكذا لو لم يميت ^{الصغير}
 ومات الاب الوكيل بالبيع اذا باع وكل غيره بقبض الثمن فقبض وهلك ^{التمن}
 عند القابض قال ابو حنيفة رج الضمان على الوكيل بالبيع لا على القابض فعند
 القابض بمنزلة مودع المودع الوكيل بالبيع اذا باع من رجلين كل واحد منهما
 كفيل عن صاحبه بالتمن ثم ان الوكيل بالبيع ابرأ أحدهما ضمن الوكيل كل المال
 للأمر فدرج الوكيل على الأمر بمجسمائه رجل وكل رجلا بان يشتري له ثياباً
 فاشترى الوكيل وغاب وامر رجلا اجنيا بقبض الثوب من البائع فقبض الاخير
 وهلك الثوب عنده قال محمد رج ضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض رجل
 امر رجلا يبيع عبده بالف درهم فباع نصفه بالف درهم ثم باع النصف الاخر بمائة دينار ^{حاز}

بيع النصف الاول ولا يجوز بيع النصف الثاني. ولو باع كله بالف درهم ومائة دينار
 جاز البيع في الكل. رجل دفع الى رجل مائة درهم وامره ان يشتري له بها ثوبا وسمى
 جنس الثوب وصفته فانفق المدفوع اليه المائة واشتري له ثوبا بمائة من عند
 روي هشام عن محمد وابي يوسف ح الفقه يجوز. وان ضاع الثوب في يده
 من مال الامركا ذكر في المتن وهو خلاف ظاهر الرواية. رجل امر رجلا ان يشتري
 له جارية بالف درهم فاشتراها بمائة دينار قيمتها الف درهم وامره ان يشتري
 له جارية بمائة دينار فاشتراها بدراهم قيمتها مائة دينار ذكر في المتن انه يجوز
 قال وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله. الوكيل بالبيع اذا باع وكفل
 بالثمن عن المشتري لا يصح كفايته. والوكيل يقبض الثمن من المشتري اذا
 كفل بالثمن عن المشتري جازت كفايته. وكذلك الوكيل يقبض الثمن عن المشتري
 ابرالمشتري عن الثمن لا يصح ابرأوه. الوكيل بالبيع اذا باع فنهاه الامر عن تسليم
 المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نهية فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وقوى
 الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة ومحمد ح. ولو وكله بالبيع
 ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد
 من المشتري ثم يبيع وكذا لو امره بالبيع بنقده فباعه بنسيئة لا يجوز. ولو وكل يبيع
 العبد ولم يدفع اليه العبد لم يكن للوكيل ان يأخذ من بيت الامر قبل نقد
 الثمن ويسلمه الى المشتري. ولو وكل يبيع العبد ولم يدفع اليه العبد فباعه
 الوكيل الى اجل شهر جاز ويؤمر صاحب العبد بخسليم العبد. ولو وكل يبيع العبد
 ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى اخذه فهو وكل من بيته ونهر الوكيل
 عن التسليم قبل نقد الثمن صح نهية ولا يكون للوكيل ان يأخذ العبد من بيت

الأمر ويدفعه إلى المشتري قبل نقد الثمن. وكذلك رجل في يده عبد ودفعه
 امرؤ صاحب الوديعة يبيع العبد فباع ولم يسلم حتى أخذه الآخر من بيت المأمور
 له أن يمنع العبد حتى يقبض الثمن. رجل وكل رجلا ببيع عبد له ولم يدفع العبد إليه
 فباعه الوكيل وأخذ العبد من بيت الآخر يسلمه إلى المشتري فهلك العبد في
 يد الوكيل ينتقض البيع ولا ضمان على الوكيل وإن لم يمت العبد وسلم إلى المشتري
 قبل قبض الثمن للأمر أن يأخذ من المشتري حتى يقبض الثمن فإن لم يأخذ حتى
 مات العبد عند المشتري فلا ضمان للأمر على أحد على الوكيل ولا على المشتري
 يريد به ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع إلى الأمر
 الوكيل بالبيع إذا باع فنهاه الأمر عن قبض الثمن إلا بحضور الشهود أو إلا
 بحضور فلان أو نهاه عن قبض الثمن لا يصح نهيه وله أن يقبض الثمن ^{بغير}
 شهود وبغير محضر فلان وكذا لو مات الموكل أو جن بعد البيع بقي الوكيل حتى قبض
 الثمن ولو وكله بالبيع ونهاه عن البيع إلا بشهود أو إلا بحضور فلان لا يملك البيع
 بغير حضور الشهود أو بغير محضر فلان. ولو قال وكلك ببيع هذا العبد بشرط
 أن لا تقبض الثمن كان النهي باطلا وله أن يقبض الثمن. ولو قال لغيري عبيد
 هذا واشهد فباع ولم يشهد كان جائزا. ولو قال لا تبع إلا بشهود فباع بغير شهود
 لم يجز. وكذا لو قال وكلتك ببيع هذا العبد على أن تشهد فباع ولم يشهد لا يجوز. وكذا
 لو قال بع بستمود. ولو وكله بأن يبيع برهن فباع بغير رهن لا يجوز إلا أن يبيع
 برهن يساويه. ولو قال بع برهن فباع برهن قليل القيمة تجازي في قولنا لا يجزى
 ربح وفي قول صاحبه ربح لا يجوز إلا بقتضيان يتطابقان فيه الناس. ولو قال بع
 من فلان بكفيل ثقت فباع بغير كفيل لم يجز. وكذلك لو قال بع وخذ

كفيلا. قال بعه وخذ ههنا لا يجوز الا كذلك. ولو قال الوكيل له يا مشري بعت
 كان القول قول الامر لان الامر لا يستفاد من قبله ولو وكله ان يبيعه من رجل
 سماه فباعه منه ومن اخرج في النصف الذي باعه من ذلك الرجل
 في قول ابى حنيفة رحمه الله. ولا يجوز في قول صاحبه رحمه الله. القاض
 اذا امر امينه ببيع العبد المدين الماذون بطلب الغرماء وان قال القاض ^{حظك}
 امينا في بيع هذا العبد فباعه لم يكن العهدة على الامين حتى ولو وجد المشتري به عيبا ^{لا يرجع}
 عليه لكن المشتري يطلب من القاض ان ينصب امينا ليرده عليه اما الاول واما ^{غير}
 وان قال القاض لا مينة بيع هذا العبد ولو ثبت عليه خلاف المشايخ رجح فيه والصحيح انه لا يلحق
 العهدة على الامين ولو باع القاض او امينه العبد باذن الغرماء واخذ الثمن
 فضااع عنده ثم استحق العبد رجح المشتري على الغرماء. وصير المبت اذ باع
 العبد لغرماء المبت بامر القاض ثم استحق العبد او هلك قبل التسليم
 اوضاع الثمن عند الوصي رجح المشتري بالثمن على الوصي ثم الوصي على الغرماء ولو
 باع امين القاض لاجل الوارث الصغير وقبض الثمن فضااع عنده او هلك العبد
 قبل التسليم او استحق لا يرجع المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان
 الوارث اهلا وان لم يكن اهلا نصب القاض عنه خصما فيقضي دين المشتري
 ولو باع الاب مال ولد الصغير فبلغ كانت العهدة على الاب فيما باع. ولو وكل
 رجلا ببيع عبده وقال له اعمل فيه برأيك او قال ما صنعت من شيء فهو جائز
 فمضى الوكيل واوصى الى رجل بذلك جاز وكذا المرأة اذا وكلت رجلا ليزوجها
 فمضى الوكيل او وصى الى رجل بذلك كان للثاني ان يزوجهما. الوكيل
 بالشراء اذا قال له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فاشترى هذا الوكيل

شيئا كاف له لن يبيع ما اشترى وهو بمنزلة المضارب . رجل وكل رجلا غائبا غيره
 فبلغ الغائب ذلك فرد الوكالة ولم يعلم به الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة قالوا ببيع
 قوله . رجل وكل رجلا بان يشترى له جارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع ^{وهب}
 كل الالف للوكيل صحت الهبة وكان للوكيل ان يرجع بالالف على الموكل كما لو ادعى
 الوكيل الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع . ولو وهب البائع للوكيل خمسمائة
 لا يرجع الوكيل على الموكل بشيء لانه حط وفي الحط لا يرجع . ولو وهب البائع منه
 خمسمائة ثم وهب منه الخمسمائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسمائة
 الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية لانه هبة . ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب
 منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا كله قول ابى حنيفة
 وابى يوسف رح . الوكيل بشاء جارية بالف درهم اذا اشترى ونقد الثمن
 من مال نفسه وقبض الجارية ثم نقد له الموكل خمسمائة وتطلب منه الجارية
 فنعها فهلك عند الوكيل قالوا سلم الوكيل الخمسمائة المقبوضة ويطلب ^{الخمسمائة}
 الباقية وان كان الوكيل طلب منه الجارية قبل ان ينقد له شيئا منع الوكيل
 ثم نقد الموكل خمسمائة وهلكت الجارية كان على الوكيل ان يرد الخمسمائة المقبو ^{ضة}
 على الموكل وبطل الباقي . رجل وكل رجلا ببيع عبده هذا بالف درهم وقيمه الف
 فلزادت قيمته بحكم السعر الى الف درهم قال ابو بكر البلخي رح لا يكون للوكيل ان يبيعه
 بالف . رجل وكل رجلا بشاء جارية بالف وقال له ما صنعت من امر في شيء فهو
 جائز فوكل الوكيل رجلا اخر بهذا الشراء ثم عن الموكل الوكيل الاول فاشترى
 الوكيل الثاني الجارية قال محمد رح يجوز مثله في الموكل الاول علم الوكيل الثاني
 بذلك او لم يعلم كان الموكل يدفع الدراهم الى الوكيل الاول او لم يدفع . وكذا لو مات

الوكيل الاول واختره الوكيل الثاني صح شراف على الموكل الاول ولعان الموكل
 اخرج الثاني من الوكالة صح اخراجه كان الوكيل الاول حيا او ميتا . ولو ان
 الموكل الاول بعد ما اخرج الموكل الوكيل الثاني عن الوكالة اشترى جارية
 شراؤه للموكل فان اشترى الثاني بعد ذلك لزمه دون الموكل الاول علم
 بشراء الاول او لم يعلم دفع اليه الدراهم او لا كن قال لاثنين ليشتري احدهما جارية
 بالف درهم فاشترى احدهما ثم اشترى الثاني لزم ما اشترى الثاني لنفسه . ولو
 اشترى كل واحد منهما جارية للأمر على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت
 الجاديتان للموكل . حصة وكلوا رجلا ليشتري لهم حمارا فاشترى لهم ثم قبض من
 كل واحد منهم حصته من الثمن فصاعت حصة احدهم قبل ان يدفع الى البائع قال
 نصير رج يضمن الوكيل ولا يرجع على احد قال الفقيه ابو الليث رج انما قال ذلك
 لانه لما قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعقد الشراء
 فيكون المستوفى مضمون عليه . رجل وكل رجلا ليشتري له من فلان عبدا فجاء
 الوكيل الى صاحب العبد واخبره بذلك فقال صاحب العبد بعت هذا العبد من
 فلان بن فلان ببيع الامر . بكذا فقال الوكيل قبلت قال ابو القاسم رج يكون
 الوكيل مشتريا لنفسه لان الموكل امره بعقدات العهدة على الوكيل فاذا قال صا
 العبد بعت هذا العبد من فلان بن فلان فقد باشر عقد كانت العهدة
 فيه على الموكل فلما قال الوكيل قبلت صار المشتري هو الوكيل فيصير الوكيل مخالفا
 للموكل قال مولانا رضي فيما قال ابو القاسم رج نظر ينبغي ان لا يصير مشتريا لنفسه
 بل يلزم الامر اذ يوقف على اجازته لان الوكيل لما صار مخالفا صار صاحب العبد فلا
 ابتداء بعت عبدا من فلان بن فلان بكذا فاذا قال الوكيل قبلت يوقف على الموكل

بنفسه ثم رد عليه يجب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه فكذلك هذا بيع الثاينة
 لا يكون فسحا لبيع الاول قصد احواله لا يجوز الفسخ . التوكيل بالبيع نسيئة ينصرف
 الى التوكيل بالبيع الى شهر وما فوقه لان ما دون الشهر عاجل . فلو ان هذا الوكيل
 باعه بالنقد اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان باعه نقدا بما يباع بالنسيئة جاز وان باع بالنقد باقل مما يباع نسيئة لا يجوز
 وقال غيره يجوز مطلقا لان العاجل خير من الاجل . وكذا لو قال لا تبعه بالنقد ولو قال
 خذ عبدك هذا وبعه بالنقد كان له ان يبيع بالنسيئة في قول ابي حنيفة رح . وكذا لو قال
 بعه وبع من فلان كان له ان يبيعه من غيره . ولو قال بعه من فلان فباعه من
 غيره لا يجوز . ولو امره ان يشتري له عبد فلان منه وعين العبد كان له ان ^{يشترى}
 ذلك العبد من فلان ومن وكيله ومن هو اشتراه من فلان . رجل قال لغيره بعه
 هذا العبد بالف درهم فقال بعته لا يتم البيع ماله يقل الامر قبلت او اشترت
 وكذا لو باع شيئا ثم قال للمشتري اقلني هذا البيع فقال اقلته لا يتم الاقالة في اظهر
 الروايتين وهي بمنزلة البيع . الواحد لا يتولى العقد من الجانبين الا في مسائل
 منها الاب اذا اشترى ماله ولده الصغير لنفسه او يبيع ماله من ولده فانه يكتفي
 بلفظ واحد وقال الشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده رح هذا اذا لم يلفظ
 يكون اصيلا في ذلك اللفظ بان باع ماله فقال بعته هذا من راد فانه يكتفي
 بقوله بعته اما اذا لم يلفظ لا يكون هو اصيلا في ذلك اللفظ بان اراد ان يبيع
 ماله من ولده فقال اشترى هذا المال لولدي لا يكتفي بقوله اشترى ويحتاج
 الى قوله نعم وهو في الوجهين يتولى العقد من الجانبين . ومنها الوجه
 اذا باع ماله من اليتيم او يشتري ماله اليتيم لنفسه وكان ذلك خيرا لليتيم

ومنهم الوصي اذا استغنى مال اليتيم للقاضي بما رافق اعيه . ومنها العبد يشتري
 نفسه من مولاه بامر له . الوكيل بالبيع والشراء اذا اختلط عقله بالنيدين
 الا انه يعرف البيع والقبض قال ابو سليمان يجوز جازي رج جازي بعه وشراوه
 . على الموكل كما لو باشر ذلك لنفسه وان اختلط عقل الموكل بالبيع لا يجوز بيعه
 وشراؤه على الموكل لانه بمنزلة المعتوه وقال غيره في شرب النبيذ ايضا لا يجوز
 عقده على الموكل لان بيع السكران انما جاز زجرا عليه فلا يجوز عقده على موكله
 رجل وكل رجل يبيع عبده بالف فباع نصفه بالف جازي في قولنا يحنقه رج ^{عن}
 محمد رحمه الله انه قال يجوز وقد احسن . وان باع نصفه بالف درهم الا انها
 وتوخذ بطل . وان باع العبد بالف وكر من طعام بعينه كان الامر بالتحيا
 ان شاء اجاز البيع ويصير الكر للوكيل وعليه حصة من قيمة العبد وان
 باعه بالف ثم زاده المشتري كرا بعينه او بغير عينه جاز من غير خيار والكر للأمر
 لان العقد في الكر وقع شره وشراء الفضولي لا يقف بل ينفذ عليه واذا ^{نفذ}
 انقضى على المشتري صار الموكل مشتريا بالكر يبيع العبد فاذا اجاز صا
 العبد كان على المشتري قيمة ذلك البعض من العبد . رجل وكل رجل يبيع ^{عبد}
 بالف درهم فباعه وقبض المثلن وسلم العبد الى المشتري ثم ان الوكيل زاد للمشتري
 دابا جاز وكانت الدار والعبد للمشتري فيكون الوكيل متبرعا في الزيادة و
 للتفيع ان يأخذ الدار بحصتها من الالف فان استحققت الدار ربيع المشتري
 على الوكيل بحصة الدار من الالف ولا يبيع الوكيل على الموكل بشئ وان استحق
 العبد ربيع الوكيل بجميع الالف على الموكل ثم يدفع الوكيل الى المشتري
 ويبقى حصة الدار للوكيل . الوكيل يبيع العبد اذا باع نصفه جازي في قولنا يحنقه

رحمه الله ولا يجوز في قوله صاحبيه رج. ولو باع نصفه من رجل ثم باع نصفه
 الآخر من رجل أخر جاز عندهم. ولو وكله بأن يشتري له هذا العبد فاشترى
 نصفه لا يلزم الأمر إلا أن يشتري النصف الآخر قبل أن يتقاضى البيع الأول
 ولو أمر رجلا أن يشتري له عبيدين باعيا منهما ولم يذكر الثمن فاشترى أحدهما
 بمثل العمة أو بما يتغابن فيه الناس جاز ولا يجوز بالغبن الفاحش. ولو أمره
 أن يشتريهما بال ألف فاشترى أحدهما بمائة أو أقل جاز وأن اشتري أحدهما
 بأكثر من خمسمائة لا يلزم الأمر إلا أن يشتري الآخر بما بقي من الألف قبل أن يختصما
 قلت الزيادة أو كثرت. وقال أبو يوسف ومحمد رج إذا اشتري أحدهما بما يتغابن
 فيه الناس ويبقى من الألف ما يشتري به الآخر جاز. دفع إلى رجل دراهم وقال
 اشترى بها شيئا لم يجز التوكيل إلا أن يكون على وجه البضاعة. ولو قال اشترى
 بها شيئا على ما ترى ونحوه جاز التوكيل. ولو وكله بشراء ثوب أو دابة أو حيوان
 لا يصح التوكيل بين الثمن أو لم يبين. ولو أمره بشراء ثوب وبين جنسه فقال
 ثوب هروى أو ما أشبه ذلك صح التوكيل وإن لم يبين الثمن. ولو قال اشترى
 ثوبا لا يصح وإن بين الثمن. ولو قال اشترى حمرا أو قال فرسا صح وإن لم يبين
 الثمن وينصرف ذلك إلى ما يليق بحال الموكل حتى إن الموكل لو كان فاكزيا
 فاشترى له حمرا مصريا أو قال واحد من العوام اشترى فرسا يليق المملوك لا يلزم
 الأمر ولو قال اشترى دارا لا يصح بالمر بين الثمن وعند بيان الثمن ينصرف
 التوكيل إلى دار في المصر الذي هما فيه وفيل مع بيان الثمن لا بد من بيان المحلة
 ولو قال اشترى دارا ببغداد ولم يبين الثمن لا يصح وإن سمى الثمن جاز ولو
 قال بعد رية كذا جاز وإن لم يبين الثمن ولو قال اشترى عبدا جارية

ولم يبين الثمن ولا الصفة لا يصح التوكيل وان بين الصفة فقال جارية هندية
 ١ او حبشية صح التوكيل وان لم يبين الثمن. وكذا لو بين الثمن وقال اشترى جارية ^{بلف}
 درهم صح التوكيل وان لم يبين الصفة. ولو قال اشترى خنطة لا يصح التوكيل
 ما لم يبين القدر فيقول كذا ثغيرا. ولو قال اشترى هذا العبد صح التوكيل وان لم ^{يبين}
 الثمن. ولو قال اشترى جارية بalf درهم او بين الصفة فقال اشترى جارية
 حبشية فاشترى جارية حبشية عمياء او مقطوعة اليدين او الرجل بمثل القيمة
 او بغيره يسير جاز. في قولنا بيمينه ربح ويلزم الامر. وقال صاحباه ^{يلزم} ^{لا} ^{يلزم}
 الامر. ولو كانت عوراء او مقطوعة احد اليدين او الرجلين لزم الامر في قولهم
 ولو وكله بان يشتري له رقبه بalf درهم فاشترى عبدا او جارية عمياء بalf
 درهم وهي مثل قيمتها لا يلزم الامر في قولهم. ولو وكله بان يشتري له محابذا ^{هم}
 فاشترى لحم ضأن او بقرا وابل لزم الامر وقيل ان كان الامر غريبا ينصرف التوكيل
 الى المطبوع والمشوي. وان اشترى كرشا او بطونا او اكبادا او رؤسا او كارع
 لا يلزم الامر وكذا لو اشترى لحما قد بدا او لحم الطيور والوحوش لا يلزم الامر
 وكذا لو اشترى شاة حية او مذبوحة غير مسلوخة. وان اشترى شاة
 مسلوخة لزم الا ان يكون الثمن المدفوع قليلا. ولو وكله ان يشتري له
 رأسا فهو على رأس الغنم المستوي دون الغنم في قولنا بيمينه ^{قول} ^{وج}
 بيمينه ربح يتناول رأس البقر والغنم وانما اختلفوا لاختلاف عرف زمانهم
 فيما يباع من الرؤس في الاسواق. ولو وكله ان يشتري السمك بد ^{هم}
 فهو على الطريق الكبار دون المالح والتوكيل بشري البيض ينصرف الى البيض
 لدجاج خاصة. والتوكيل بشرء اللبن ينصرف الى لبن الغنم دون البقر

والابل وهذا في عرفهم اما في عرفنا يتناول ابن البقرايض ولو امره بشراء ^{الدين} او الفاكهة بدرهم فاشترى اي فاكهة تباع في الاسواق واي دهن يباع في الاسواق جاز ولو دفع الى رجل مراه وامره ان يشتري له بها طعاما ذكره الكتاب ان التوكيل ينصرف الى الحنطة ودقيقها قال الشيخ الامام المعروف بمجاهر زاده ^{نكا} ان الدراهم كثيرة بحيث يستغرب بها الحنطة لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخم ^{نكا} فليته بحيث لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز لا غير وان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة والدقيق ولا ينصرف الى الخبز قالوا هذا في عرفهم فان في عرفهم اسم الطعام اذا كان مقرونا بالشراء ينصرف الى الحنطة والدقيق اما في عرفنا اسم الطعام ينصرف الى المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوى وما يوكل مع الخبز او وحده والتوكيل بشراء الاضحية يتقيد بشراء الاضحية في تلك السنة في ايام النحر او قبلها وكذا التوكيل بشراء الحمد يتقيد بايام الصيف في تلك السنة حتى لو اشترى ذلك في ايام التضحية من السنة الثانية او الحمد في السنة الثانية لا يجوز وقيل هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة رح يجوز لانه يعتبر اطلاق اللفظ رجل وكل رجلا يبيع جارية وقيمتها الف درهم فباعها الوكيل بالف على انه بالخيار ثلثة ايام فزادت قيمة الجارية الى الفين ليس للوكيل ان يضره البيع في قول ابي يوسف ومحمد رح وفي قول ابي حنيفة رح له ان يضره لان عند ابتداء البيع ما زادت قيمتها جائز فلوان هذا الوكيل لم يضره البيع ولكنه سكت حتى مضت مدة الخيار قال محمد رحمه الله بطل البيع وقال ابو يوسف رح جاز البيع كما قال ابو حنيفة رح ولو كان هذا البائع وصيا كان قول ابي حنيفة رح كقولهما ولو مات الوكيل قبل مضى مدة الخيار

والوكيل . ارشده قال محمد رح بطل البيع وقال ابو حنيفة رح لا يبطل . الوكيل بالبيع
 اذا باع علانه بالخيار ثلثة ايام فمات الوكيل او الموكل في مدة الخيار تم البيع في
 قول ابي يوسف رح . وقال زفر رح ان مات الوكيل يتم البيع . وان مات
 الموكل ينقض . وصلى اليتيم او ابوه اذا باع جارية اليتيم على ان الوصي بالخيار
 ثلثة ايام فمات الوصي في مدة الخيار تم البيع . ولو مات اليتيم او ادرك في مدة
 الخيار تم البيع عندنا وقال زفر رح ان مات اليتيم ينقض البيع . ولو باع الآ
 او الوصي شيئا لليتيم علانه بالخيار ثلثة ايام فبلغ الصبي في مدة الخيار ذكر في الزيادات
 ان على قول ابي يوسف رحمه الله تم البيع وبطل الخيار . وقال محمد رحمه الله
 ان رد اليتيم ينقض البيع وان اجاز جاز سوا كان في مدة الخيار او بعدها
 وعن محمد رح فيها ثلث روايات اُخذ بها هذه . والثانية ما روي ابو سليمان رح
 عنه انه ان اجاز في المدة جاز وان مضت المدة ولم يحز بطل البيع . والثالثة
 ما روي ابن سماعة انه ينتقل العقد الى اليتيم بصفته . والصحيح من قول
 محمد رح ما ذكر في الزيادات ان العقد يبقى موقفا على اجازة الصبي ويكون
 الثابت له خيار الا جازة في العقد الموقوف حتى لا يوقت بوقت . ولو باع المكاتب
 عبدا علانه بالخيار ثلثة ايام ثم عجز المكاتب تم البيع وبطل الخيار كما لو
 مات او جن . وكذا العبد الماذون اذا باع علانه بالخيار ثلثة ايام
 ثم حجه عليه المولى في مدة الخيار قال محمد رح لا يبطل خياره ولو اجاز البيع لا يجوز
 وكذا لو مات العبد لا يتم البيع . ولو مضت مدة الخيار والعبد حي جاز البيع
 ولو اجاز المولى بيعه ان لم يكن على العبد دين جاز وان كان عليه دين لا يجوز
 الا ان يقضى الدين . رجل وكل رجلا بان يشتري له جاريتا وسمى له الثمن فاشترى

له جارية هي ذات رحم محرم من الموكل او جارية حلف الموكل بعقتها ان ملكها
 جاز وتعتق . وكذا العبد الماذون اذا اشترى قريب مولا . صح ويعتق وكذا
 الصبي الماذون اذا اشترى قريب نفسه صح ويعتق له واما الاب والوصي اذا
 قريب الصبي او قريب ابن معتوه له لا يجوز ذلك على الصبي والمعتو
 ويضد على الاب والوصي . وان اشترى للمعتو امة قد استولد لها بالنكاح
 ذكر في الزيادات انه لا يلزم المعتو . ويلزم الاب قال وان استحسن مستحسن
 فقال لزم المعتو صح والاول اصح . رجل تزوج امة قد ولدت
 منه اولاداً دأب ملكها فكايتها ثم ان هذه المكاتبه اشترت بعض اولاد هؤلاء
 صح شررها وعتق الولد المشتري على المولى . رجل قال لغيري اشتر لي جارية
 بكذا فاطأها فاشترى اخت امرأته او عمتها او خالتها من رضاع او نسب
 لا يلزم الأمر ويكون الوكيل مشترياً لنفسه . وكذا لو اشترى جارية لها زوج
 او في عنقه زوج من طلاق بائن او رجعي او وفات لا يلزم الأمر وقال ابو يوسف
 رحمه الله ان كانت العدة بالشهور لزم الأمر . وذكر في العيون عن محمد
 رحمه الله لو اشترى اخت امرأة الموكل لا يلزم الموكل وان اشترى اخت امة
 الموكل قد وطئها يلزم الأمر قال وهما في القياس سواء غير اني استحسن هذا لان
 في اخت الامة يمكنه ان يبيع الموطوءة من ساعته فيطأ اليه اشتراها الوكيل وفي اخت
 المرأة لا يمكنه ذلك الا ان يطلق المنكوحه وينقض عدتها فيطول ولو اشترى صغيرة
 لا توطأ مثلها او مجوسية لا يلزم الأمر ولو اشترى نصرانية او يهودية لزم الأمر
 وكذا الصابية في قياس قول الجنيفة رحمه الله وفي قياس قول ابي يوسف
 ومحمد رج الصابية لا يلزم الأمر ولو اشترى رقعة فان لم يعلم به الوكيل جاز

على الآخر وله حق الرد وان كان الوكيل علم بذلك لا يلزم الأمر وكذا لو لم يعلم بشرط
 البراءة من كل عيب لا يلزم الأمر. ولو قال لغيره اشتر لي جاريتين الطاهات ^{شتر}
 اختين في عقد واحد واشترى جارية وعمتها وخالتها من رضاع او نسبه ^{عقد}
 واحد لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر بن زفر يلزم الأمر ولو اشترىها في صفقتين
 ثم الأمر عندهم وذكر في المتبع لو اشترى هذا الوكيل له جارية وابنتها ^{لزم} الأمر
 لانه قادر على وطئ كل واحدة في الحال انما يحرم عليه وطئ الأخرى بعد وطئ الأولى
^{يحل} وكل جلا وقال اشتر لي جارية بكن اعتمها عن ظهاري فاشترى عياء او مقطوعة
 اليدين او الرجلين ولم يعم بذلك لزم الأمر كان له ان يرد. ولو علم الوكيل بذلك
 لا يلزم الأمر. ولو وكل رجلا بان يشتري له جارية مكذا فاشترى جارية فاستخفت ^{بضم}
 الوكيل. وان اشترى جارية وظهر انها حرة ضمن الوكيل. رجل امر رجلا ان يشتري
 عبدا بعينه بينه وبين الأمر فقال المأمور نعم ثم ذهب واشترى واشهد
 انه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشرط لانه وكله بشراء نصف ^{بعينه} عبد
 والوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الشيء الذي امر به حال غيبة
 الأمر كان مشتريا للموكل ولو امر رجل رجلا ان يشتري له عبدا بعينه بينه وبين الأمر
 فقال المأمور نعم فذهب المأمور ليشتريه فلقية رجل آخر وقال له اشتر هذا العبد
 بيني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد فالعبد بين الأمرين
 نصفان ولا شيء للمأمور قيل هذا اذا قبل المأمور الوكالة من الثاني بغير محض من
 الأول فاما اذا قبلها بمحض من الأول كان العبد بين المأمور وبين الموكل الثاني
 نصفين لانه قبل الموكلة من الثاني وقبول الوكالة من الثاني على هذا الوجه
 اخراج نفسه عن وكالة الأول والوكيل بشراء شيء بعينه اذا خرج نفسه عن الوكالة

لا يملك إلا بمحض من الموكل. وكذا لو شهد الأخر خارج الوكيل عن الوكالة عن عينة
الوكيل لا يصح أخراجه. فلو لم يشتر المأمور به لقيه ثالث وقال لست ذ لك فقال نعم فقلت
الاولين ثم اشتراه فهو للأمرين الاولين لأنه لم يخرج عن وكالتهما وإن علم الاولان ^{بقوله}
من الثالث ثم اشتراه فهو بين المشتري والثالث نصين ولا شيء للاولين. رجل قال
لاخر اشتر لي عبد فلان فقال نعم ثم وكله أخوان يشتري ذلك العبد له فاشتراه
الوكيل واشتد انه اشتراه للثاني امكان قبل الوكالة من الثاني بمحضرة الاول كان
العبد للثاني وإن لم يكن بمحضرة فهو للاول. ولو كان الاول قال له اشتريه لي بالف
درهم وقال الآخر اشتريه لي بمائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للثاني لأن ^{الوكيل}
بشراء شيء بعينه بالف درهم يملك الشراء لنفسه بمائة دينار او بمن آخر فاذا
ملك الشراء لنفسه بمن آخر ملك الشراء لغيره بخلاف ما اذا اشتراه بما وكله الاول
الوكيل بالسلم اذا اضاف العقد الى دراهم الموكل كان العقد للموكل واذا اضاف
الى دراهم نفسه كان العقد للوكيل. وأن أطلق العقد وله بصف بصيرنية ^{الوكيل}
فإن قال لم يحضرني النية قال ابو يوسف ربح يحكم النقد صدقة الأمر فيما نوى او كذبه
او قال نويت لي وقال محمد ربح ان كذبه فكذلك وان صدقه فالعقد يكون للوكيل
سواء نقد دراهم نفسه او دراهم الأمر. وأما الوكيل بشيء بغير عينه اختلف
المشايع فيه قال بعضهم هذا والسلم سواء. وقال بعضهم الجواب فيه عبد ابيوسف
ومحمد ربحهما الله كجواب محمد ربح في السلم وخرقوا لابي يوسف ربح بين الوكيل في
السلم وبين الوكيل بشيء بغير عينه وقالوا للنقد في باب السلم اثر في تنفيذ العقد
فكان من نفس العقد ويكون بمنزلة الاضافة الى المال بخلاف الشراء. رجل وكل
عبد ما ذونا بالشراء بالنقد فاشتري المأخوذ من شيء استقاما ويكون المشتري ^{للأمر}

والهبة على العبد . ولو وكله بشيء ضئيلة ففعل كان المشتري للعبد ، فاما
 واستقصانا لان الاول في حكم حاوضة جرت بين العبد والموكل فان البيع اذا كان
 بالنقد كان للعبد ان يجبر المبيع لاستيفاء الثمن وفي الوجه الثاني لو وقع العقد
 للموكل لا يكون للعبد ان يجبره لاستيفاء الثمن فكان تبرعا من العبد بمنزلة الكفا^ة
 وهو لا يملك التبرع الا باذن المولى . وللوكيل بالتبرع ان يجبر المبيع لاستيفاء الثمن
 عندنا فان هلك المبيع في يد ان هلك قبل الحبس يملك على الموكل ولا يضمن
 الوكيل وان هلك بعد الحبس يملك بالثمن ويسقط الثمن عن الموكل في قول^{ابن حنيفة}
 ربح وقال ابو يوسف ربح يملك باقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن اكثر
 من قيمته ربح الوكيل بذلك الفضل على موكله . وقال زفر ربح يملك على الوكيل
 هلاك المصوب لان عند الوكيل لا يملك الحبس من الموكل فيصير غاصبا بالحبس
 الوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فمات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق
 الموكل . الوكيل بشراء عبد بعينه بالف اذا اشتراه بالف وماله ثم ان البائع حط^{بائنه}
 عن المشتري كان العبد للوكيل لان العقد وقع للوكيل فلا يتغير بالحط . البائع
 اذا وهب الثمن للوكيل بشراء كان للوكيل ان يرجع على موكله بالثمن وان ابرأه
 عن الثمن كذلك فرق بينه وبين الكفيل بامر اذا وهب الطالب الدين من الكفيل
 ربح الكفيل على الاصيل ولو ابرأ الكفيل لا يرجع لان الكفيل انما يرجع على الاصيل
 اذا ملك ما في ذمته وفي الهبة يملك لانها تمليك فيرجع اما ابرأ الكفيل اسقاط محض
 لا يبطل بالرد فاذا لم يملك ما في ذمته لا يرجع . اما الوكيل بالشراء انما يرجع على الموكل
 لانه في الحكم كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل فيرجع على موكله بالثمن في الوجهين
 يجعل فالأخير اشترى جاريه بهذه الأقدارهم وأشار الى الدنانير كان التوكيل بالدنانير

حتى لو اشتراه بالدينار كان معتزياً لنفسه . رجل وكل رجلاً بشاراً عبد ببعينه يسمى
التمن فوكل الوكيل رجلاً آخر فاشتراه الثاني ذكر في الأصل ان المثلثي يكون للموكل الثاني
دون الأول ولو اشتراه الثاني بمحضرة الوكيل الأول لزم الموكل الأول وذكر الطحاوي
رج أنه اذا وكل غيره ببيع عبد ولرسين له التمن ولم يقل له ما صنعت من شيء
فهو جائز فوكل الوكيل غيره فباع الثاني لا بمحضرة الأول لا يجوز الا ان يميز الوكيل
او الموكل وذكر في الجامع الصغير لو باعه غير الوكيل فبلغ الوكيل فاجاز جاز وان
باع الثاني بمحضرة الوكيل الأول هل يجوز من غير اجازة الوكيل فيه روايتان ذكر في
الجامع الصغير انه يجوز ولم يشترط اجازة الوكيل وهكذا ذكر في الأصل في موضع وذكر
الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رج ان الوكيل بالبيع او الاجازة اذا وكل غيره
فباع الثاني او اجر الأول حاضر او غائباً فاجاز الوكيل الأول جاز شرط اجازة الوكيل
الأول في الحالين وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رج حكي عن الكوفي رج
انه كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكر في بعض المواضع ان
الثاني اذا باع بمحضرة الوكيل الأول جاز محمول على ما اذا اجاز الوكيل الأول عليه
عامة المتاع رج لان الموكل الأول اذا لم يقل لو كي له ما صنعت من شيء فهو جائز
لرئيس الثاني وكذا لو كان بمنزلة الفضولي فلا يجوز عنده الا باجازة المالك او
الوكيل الأول كالفضولي اذا باع مال غيره بمحضرة المالك لا يجوز بيعه الا باجازة
قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رج وعلى هذا احد وكيل البيع والاجازة
اذا امر صاحبه فباع او اجر بمحضرة جاز في رواية وكذا ذكر في الجامع الصغير ولا يجوز
في رواية مال يميزه الأمر والمالك فذكر شمس الأئمة السرخسي رج في شيء لا هن
ان العذر في باب الرهن اذا وكل وكذا يبيع الرهن فباعه بمحضرة العدل جاز عندنا

خلافاً لغيره . ولو كان العدل غائباً لا يجوز إلا أن يجيز العدل بهذا قال
 وكذا الوين العدل للوكيل ثمنا فباعه الوكيل بذلك الثمن جازاً ما إذا كان بمحض
 من العدل فهو بائع روية المجامع الصغير وإن كان بغير محض من العدل إذا
 الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباع الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية
 أنه يجوز كما ذكر في كتاب الرهن لأن الموكل إذا بين الثمن فقد رضي بزوال ملكه
 بذلك الثمن . وفي عامة الروايات لا يجوز وإن بين الوكيل الثمن ما لم يجرى ^{لك}
 أو الوكيل الأول لأن تعدد الثمن يمنع النقصان أما لا يمنع الزيادة ولو باعه الوكيل
 الأول ربما يبيعه بأكثر من ذلك الثمن لمحمد لفته . رجل وكل رجلاً ببيع عبده بالف
 درهم وقيمته ألف فتغير سعي قبل البيع إلى ألفي درهم لا يكون للوكيل أن يبيعه
 بالف لأن امره بالبيع بالف وقيمته ألف بمنزلة توكيله بالبيع بمثل القيمة فلا ^{ملك}
 البيع بغير فاحش رجل آخر وكل رجلان يبيع غلامه بمائة دينار فباع المأمور ^{بالف}
 درهم ثم قال المأمور للأمر بعت الغلام فقال المولى قد اجزت ذكر في المتن
 أنه يجزى بيع المأمور بالف درهم لأن بيع المأمور بالثمن الذي امر به يجوز من
 غير إجازة فانصرفت الإجازة إلى كل بيع باعه . ولو قال الأمر اجزت ما امرتك به
 لا يجوز بيعه بالدراهم . وكذا الوكيل بالتزويج على هذا . رجل وكل رجلاً ببيع ماله
 حمل وموته فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل إذا كانا في بلدة واحدة فإن
 خرج الكل ^{بالحال} إلى بلدة أخرى فسوق أو ضاع كان ضامناً لأن الظاهر من حال
 الموكل أنه لا يلتزم المؤنة فإذا خرج به إلى بلدة أخرى ربما لا يتفق البيع فيحتاج إلى ^{النقل}
 إلى المكان الأول فيلزمه المعاملة ولو لم يخرج به الوكيل إلى مكان آخر خرج
 هو فباعه في ذلك المكان كان عليه تسليمه في مكان البيع وإن لم يكن له حمل ^{ومؤنة}

لا يتقيد الأمر بتلك البلدة رجل وكل رجل لا يبيع ضيعة له فباعها الوكيل وظهر
فيها قطعة أرض موقوفة فأراد المشتري أن يردّها على الوكيل فأقر الوكيل بذلك
كان له أن يردّها على الوكيل ثم الوكيل لا يردّها على موكله وإن ردت على الوكيل بالينة
كان للوكيل أن يردّها على الموكل وهو والرد بالعيب سواء ثم هل يفسد العقد بالتأخير
قال بعضهم يفسد كما لو جمع بين حرة وعبد وباعها بصفقة واحدة وقال عامة
المشايخ رج لا يفسد البيع في البقرة وهو الصحيح لأن الوقف باق على ملكه بمنزلة المذنب^{الامتنة}
الحرم ذكر في المتن أنه لو جمع بين ملك ووقف وباعها بصفقة واحدة جاز بيع الملك قال
ولو جمع بين ملك ومسجد فكان المسجد مسجداً علم فسد البيع في الملك وإن كان
مسجداً خاصاً لا يفسد رجل وكل رجلان يشترى له عبد فلان بالف درهم^{تقطعت}
يده فاشتراه الوكيل لا يلزم الأمر وهو بخلاف ما لو وكله بأن يشتري له عبد بالف
دريم فاشتريه عبد مقطوع أحد اليدين يلزم الأمر لأن في الأول وكله بشراء عبد معين
وهو صحيح فلا يكون راضياً بشرائه بعد القطع أما إذا ربيع العبد فأنما امره
بشراء عبد يساوي العا فإذا اشتريه عبد وهو مع القطع يساوي العا وأقل مما
يتقارب فيه الناس كان مثلاً امره رجل وكل رجلان يشترى له داراً ربيعها فاشتري
نصفها ثم اشتري الموكل النصف الباقي لا يلزم الأمر النصف الذي اشتراه الوكيل
ولو كان الموكل اشتريه نصف الدار أولاً ثم اشتريه الوكيل النصف الباقي جاز لأن
في الوجه الأول تصرف الوكيل وقع للوكيل بحكم الخلاف فلا يصير بعد ذلك للموكل
الابتليك جديد أما في الوجه الثاني تصرف الوكيل لم يقع تشقيصاً بل وقع^{تتمها}
فلا يبعد خلافاً فإن استحق النصف الذي اشتريه الموكل أو لا كان له أن يرد
الباقي لأن شراء الوكيل كشراء الموكل ولو اشتريه الموكل كل الدار ثم استحق^{كان له} نصفها

ان يذ البائع وجلا امر رجلان يشتري له دارا بالف فاشترى نصف دار و رثها
الموكل مع اخيه جازلانه اذا كان النصف للموكل لا يتضرر هو ببقاء النصف الثاني
بل يزول عيب الشركة ولو امر رجلا بان يشتري له نصف دار غير مقسومة بالف
فاشترى وقاسم الوكيل البائع جاز شراؤه وبطلت قسمته وان كان ذلك فيما يكال ^{زين}
ميجوز الشراء والقسمه فيما يكال ويوزن افران محض فكانت القسمة تنهها للقبض
وفما لا يكال ولا يوزن مبادلة فلا يجوز رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره بان يشتري ^{له}
بها حنطة يزرعها ودفع اليه دراهم ليزرع الحنطة فاشترى المامور حنطة قد عفا
في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشترى الوكيل في اوان الزراعة فزرعها في غير ^{انها}
يجوز الشراء على الامر وعلى المامور مثل تلك الحنطة لانه صار مستهلكا بالقائها في الارض
في غير اوان الزراعة وان كان المامور اشترى الحنطة في غير اوان الزراعة كان المامور ^{مشتريا}
لنفسه فيضمن دراهم الامر لان الامر بالشراء للزراعة يتقيد باوان الزراعة كالاخر ^{بشراء}
البحر والقمم رجل وكل رجلان يشتري له اخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس ^{هذا}
باجي كان القول قوله مع يمينه ويكون الوكيل مشتريا لنفسه ويعتق العبد على الوكيل
لانه زعم انه اخ الموكل واعتق على موكله رجل تحت امته لرجل فوكل الزوج رجلا اشترى
له امرأة من مولاها فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط ^{المهر}
عن الزوج لان هذه فرقة جلوت من قبل من له المهر فيبطل المهر كما لو قبلت الحرة ابن
زوجها قبل الدخول او كانت امته فاعتقها مولاها فاخارت نفسها قبل الدخول
او قتلها المولى قبل الدخول فانه يسقط المهر عن الزوج في قول ابي حنيفة رح هذا اذا علم
المولى ان الوكيل يشتريها الزوجها ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج اشترىها
من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها المولاها الاول لان الفرقة ما جاء

من قبل من له المهر ههنا لان المهر لم يصبر مع البائع من الزوج بحلاف الاول بعد
 اذا ان المولى ان المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها او عرف ذلك بالبينة فان
 يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع يمينه على العلم
 الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة رجل امر رجلان يشتري له عبد فلان
 بعد المامور صح هذا التوكيل فان اشترى الوكيل كان العبد المشتري للأمر وعلى
 الأمر للمامور قيمة عبد وهو كما قال في الكتاب رجل قال اخبرني بعبدك هذا من فلان
 غويي ماله على او قال صالحه على عبد له هذا عماله على ففعل المامور ذلك كان على المولى
 قيمة العبد لصاحبه العبد . وكذا لك رجل قال اخبرني تزوج لي ثلاثة بعبدك
 هذا ففعل صار العبد مهوراً للمرأة ويكون للمامور قيمة عبد على الأمر لما عرف
 سددت مع الرجل الفادله ان يشتري له بعلاجارية وقال ما صنعت من شيء فمات
 فوكل الوكيل رجلاً اخر بذلك ثم ان الأمر عزل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني
 جاز شراؤه على الموكل الاول علم الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول لم يعلم دفع الوكيل
 الاول الالف الى الوكيل الثاني ولم يدفع . وكذا الوقات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني
 جاز شراؤه على الموكل الاول ولو ان الموكل الاول اخبر الوكيل الثاني من الوكالة صح
 كان الوكيل الاول حياً وميتاً لان الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل
 الاول فلا ينزل بانزال الوكيل الاول الا ان الوكيل الاول لو عزل الوكيل الثاني
 صح عزله لان رب المال رضي بضيعة وعزل الثاني من ضيعته ولو ان الوكيل الاول
 اذا اشترى جارية قبل انزاله وقبل ان يشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه على رب المال
 فان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان مشترياً لنفسه علم بشراء الاول ولم
 دفع الوكيل الاول المال اليه ولم يدفع لان الوكالة انتهت بشراء الاول فانها كانتا

وكيلين ببيع جارية واحدة كرجل قال لرجلين وكلت احدهما ببيع جارية بثلثي الف درهم
فاشتريه احدهما ثم اشترى الآخران الاخير يكون مشترى بالنفسه ولو اشترى كل
واحد منهما جارية ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجارية للموكل كذا ذكر في النوازل
وذكر في المنتقى انه اذا وكل رجلا بان يشتري له جارية بالف درهم واجاز صنفه فوكل
الوكيل رجلا آخران يشتري للموكل جارية بالف درهم فاقتريه كل واحد منهما جارية
ووقع شراؤهما معا كانت كل جارية لمن اشترىها لا للأمر وجه رواية للنوئل ^{الثاني}
وكيل رب المال بمنزلة الوكيل الاول ولو وكل الأمر رجلين كل واحد منهما على حدة ان
له جارية بالف درهم فاشترى ووقع شراؤهما معا كانت الحاريتان للموكل وجه رواية
المنتقى ان الموكل لم يترجم الجارية لصدة طليست احدهما بالالتزام او من الاخر فلا يلزم
واحدة منهما بخلاف ما اذا وكل رجلين كل واحد منهما على حدة ببيع جارية لان ثمة لما
وكل كل واحدة منهما على حدة لم يتعلق توكيل احدهما بالآخر فكان ملتزم ما بتوكيل كل واحد
منهما على جارية والفتوى على ما ذكر في النوازل رجل دفع الى رجل درهما صعبا
وامره ان يشتري له ببعضه لحما ويبعده خبثا كيف يصنع الوكيل ان كسر الدرهم
يضمن وان اشترى به مكسرة بصير صرنا وهو غير مأمور بذلك قالوا الخيلة في ذلك
ان يامر القصاب ليشتري لنفسه خبثا بنصف درهم ثم يشتري الوكيل منه نصف
درهم لحما وبنصف درهم خبثا ويدفع اليه الدرهم الصحيح او يامر الخباز ان
لنفسه بنصف درهم لحما ثم يفعل الوكيل ما قلنا رجل وكل رجلا بان يشتري له
غلاما بالف درهم فاشترى الوكيل بالالف غلاما يساوي الفاعل ان الوكيل
بالخيار ثلثة ايام ثم تراجت قيمة الغلام للاخمس مائة فاختر الوكيل الغلام
كان الغلام للوكيل في قول محمد بن حنبل وكذا في قياس قول ابن حنيفة راجع وقد ذكرنا

على هذا في الوكيل بالبيع اذا باع جارية للموكل تساوي الغائبان فيا عنها الوكيل
 بالف علانه بالخيار ثلثة ايام فازدادت قيمتها الى الف درهم في مدة الخيار
 فانه ليس للوكيل ان يبيع البيع الا ان ثمه قالوا له ان يبيع البيع في قياس قول البيهقي في
 الامضاء بالابتداء رجل امر رجلا ان يشتري له ثوبا بعشرة دراهم فاشترى ثوبا ان الامر
 باع من باع الثوب دينارا بتلك العشرة جاز ما فعل فان قال الوكيل انك قطع
 غير باداء الثمن فلي ان ارجع عليك بعشرة دراهم وجبت لي عليك بشراء الثوب
 بامرك لا يلتفت اليه لان قرار الثمن يكون على الموكل فلا يكون الامر في اداء الثمن
 متطوعا رجلا امر رجلا ان يشتري له كراما من طعام بمائة درهم ففعل المأمور
 وادى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين درهما على ان زاده البائع
 كراما من الطعام ففعل البائع ذلك قالوا الكرا الاول يكون للأمر والكرا الثاني للموكل
 يضمن المأمور للأمر خمسة وعشرين درهما لان البائع لما زاد الكرا خمسين فقد حطع المشتري
 خمسين وصار الكرا جميعا بمائة وخمسين فكل كرا خمسة وسبعين لان الحط
 ينصرف الى الكرين جميعا فيصير الكرا الاول بمائة وسبعين فيجب على المأمور
 ان يدفع الى الأمر خمسة وعشرين لانه جعل هذا القدر ثمن الكرا الثاني وجعل
 اشترى عبد واشهد انه يشتري لفلان وقال فلان رضيت كان المشتري
 ان يمنع العبد منه لان المشتري اذا لم يكن وكلا صار مشتريا لنفسه فلا يتغير عقد
 بالاجازة لانها تحمل في الموقوف دون النافذ فان دفع المشتري الجارية اليه
 واخذ منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطي رجل وكل رجلا ان يشتري له امة
 بانف درهم فاشترى امة بالف درهم وبعث بها الى الأمر فاستولدها الأمر ثم قال
 الوكيل بعد ذلك اشترى بها بالف درهم فان كان الكوئيل حين بعث بها الى الأمر قال هي

التجارية الى امرتني بشراؤها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها بالف درهم لا يصدق
 فان اقام البينة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل حين بعث بها الى الامر لم يقبل شيئا
 ثم قال اشتريتها بالف درهم قبل قوله وله ان ياخذ التجارية من الامر وعقرها
 وقيمة ولدها لان الامر صار مغروا من جهة رجل وكل رجلا يبيع عبدا ثم
 قال انوكل قد اخرجتك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته امس لا يصدق
 ولو اقر الوكيل ولا بالبيع لانسان بعينه فقال الامر قد اخرجتك عن الوكالة
 جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك رجلا ولا رجلا يبيع عبدا
 فباع الوكيل بصفه وقال الوكيل هو بصف فلان فهو جائز وان لم يبين عند البيع
 اي الضمين يبيع جازيعة في نصف شائع للآخرين في قياس قول المجتهد رج
 ولا يجوز في قول صاحبه رج. رجل وكل رجلا يبيع عبدا ثم باعه بنفسه فد عليه
 بسبب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه عند محمد رج. وكذا الوكيل بالبيع اذا
 باع فرد عليه بسبب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه ثانيا. ولو ان رجلا وكل
 رجلا بالهبة ثم وهب بنفسه ثم رج في الهبة لا يكون للوكيل ان يهب. رجل
 وكل رجلين بشرا شيئا ودفع دراهم اليهما فدفع احدهما الى صاحبه فضاء قال
 ابو حنيفة رج يضمن النصف وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يضمن شيئا. رجل
 قال اخبر رج مالي بمثل ما باع فلان فقال فلان بعث بكذا فباع الوكيل بذلك
 ثم ظهر ان فلانا باع باكثر لا يجوز بيع الوكيل على الامر وان كان فلان باع ماله
 بما قال وباع الوكيل باكثر جازي بيع الوكيل استحضانا. رجل وكل رجلا يبيع شيئا
 ثم قال له اوكله ذكوا لنا طي في رج ان مجوده لا يكون عزلا وكذا لو قال اشهد والي في
 له اوكله لا يكون عزلا وغيره من المشايخ قال مجوده الوكالة يكون عزلا وذكر في البيع

رجل اوصى لرجل بثلاث ماله ثم قال اشهد وا اية له اوصى لفلان بقليل ولا كثير
لا يكون ذلك رجوعاً عن الوصية وذكر في الوصايا من الاصل انه يكون رجوعاً في
رواية الجامع مجوده الوصية اذا لم يكن رجوعاً عن الوصية كما يكون عزلاً عن
الوكالة. وعلى رواية الوصايا اذا كان رجوعاً عن الوصية يكون عزلاً عن الوكالة
فلا بعضهم في المسئلتين روايتان. وقال بعضهم مجود الوكالة تغل ويجود الوصية رجوع اما
قوله اشهد وا اية له اوصى لا يكون رجوعاً ولا عزلاً لان هذا امر بالشهادة
الباطلة ولا حكم للباطل فلا يكون رجوعاً ولا عزلاً. واجمعوا على ان مجود المودع
يكون فسخا للمودع اذا كان في وجه المودع وان كان في غيره وجهه لا يكون
فسخاً. وكذلك مجود احد المتبايعين في البيع يكون فسخاً ومجود ^{الشركيين} احد
الشركيين يكون فسخاً. وكل رجل اشترى شيئاً معناه وكالة جائزة وفي ملك الموكل شيء
من جنس ما امره بشراؤه فباع الموكل ما كان عنده فاشتراه الوكيل للموكل
لا يلزم الموكل الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك عنده ان كان قبض الثمن من
الموكل قبل الشراء يملك امانته سواء هلك قبل شراء الوكيل او بعد وان قبض
الثمن من الموكل بعد الشراء يملك مضموناً عليه. رجل امر رجلاً ان يوكل غيره ان يشتري
جارية فلأمر فوكل المأمور رجلاً فاشتري الوكيل فان الوكيل يرجع بالثمن على المأمور
بالتوكيل ثم المأمور يرجع على الأمر وليس للوكيل ان يرجع على الأمر. الوكيل يبيع المبيع اذا
باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري كان للقول قول الوكيل مع مبيعه
ويبرأ المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل لا ضمان عليه وان نكل ضمن الثمن ^{للموكل}
الوكيل يقبض الدين والخضومة اذا قال قبضت الدين ودفعت الى الموكل. صح اقراره
وجأ التريم وأن قال قبض الطالب حقه بنفسه من التريم لا يصح اقراره على الموكل ^{الوكيل}

بالباع اذا باع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق البيع رجع الوكيل
على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا ذكر في الشفعة الوكيل
باستيجار الدار اذا استاجر للموكل دارا سنة بمائة درهم وشرط التجمل الوكيل
لا يشترط وقبض الوكيل الدار فحبسها من الموكل بالاجر لا يكون له ان يحبسها
فان حبسها حجة مضت المدة ذكر في بعض الروايات ان الاجر يكون على الوكيل
فيرجع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل بحبس الوكيل بخلاف ما اذا غصبها
غاصب فان ثمة لا يجب الاجر على الموكل ولا على الوكيل وذكر في بعض الروايات
ان الوكيل اذا حبس الدار سقط الاجر عن الموكل استحضانا

فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعناق

رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة قد باها الموكل قبل التوكيل جاز
اذا لم يكن الموكل مثله اليه من سوء خلقها او غير ذلك ولو تزوجه الوكيل امرأة
فارقتها الموكل بعد التوكيل لا يجوز ولو تزوجه امرأة باكثر من مهر مثلها جاز
في قول ابي حنيفة زوج ولا يجوز في قول صاحبيه زوج اذا تزوجه باكثر من مهر
بما لا يتقارب الناس فيه ولو تزوجه امرأة رقيقا او مفعلة او مجنونة قيل
بانه يجوز عند الكل والصحيح انه على الاختلاف ايضاً ولو تزوجه صبية جاز
وكذا لو تزوجه امرأة حلف الموكل بطلاقها ثلثا ان تزوجهما يجوز والنكاح يقع بالطلاق
ولو وكله بان يزوجه امرأة ولم يسرها فزوجه امرأة ليست بكفو له جاز في قول ابي حنيفة
لاطلاق اللفظ كما هو الاصل عنده وعندهما في القياس جاز وفي الاستحسان
لايجوز ولو وكلت المرأة رجلا انه يزوجهما فزوجهما من غير كفو الصحيح انه لايجوز في قولهم ولايجوز
للوكيل ان يزوجهما صبية او مجنونا او مجنونا الوكيل بالفرز ويج ليس له ان يوكل غيره فان خل

فزوجه المثاني بمحضرة الاول جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأتين في عقدة
 فخرج ثلثا في عقدة ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف على الاجازة وكذا
 لو امره ان يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقدة. وكذا لو امره ان يزوجه ثلثا في
 عقدة فزوجه اربعاً في عقدة. وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال اولا جاز ويختار الامر واحدة. رجل وكل رجلا
 ان يزوجه هذه المرأة فقر وجهها الموكل بنفسه ثم طلقها لم يكن للوكيل ان يزوجه
 من الموكل ولو تزوجه الموكل بنفسه بعد التوكيل جاز فان طلقها كان
 ان يزوجه من الموكل. ولو وكل رجلا ان يزوجه هذه المرأة فارتدت ولحق
 بدار الحرب والعياذ بالله ثم ست فاسلت فزوجه الموكل من موكله جاز رجل
 وكل رجلا ان يزوجه امه فزوجه حرة لا يجوز. وان تزوجه مكاتبه او مدبرة
 او ام ولد جاز. رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة على ان امرها
 بيدها جاز النكاح ويبطل الشرط اذا وكلت امرأة رجلا ان يزوجهها واجازت
 ما صنع فاوصر الوكيل الى رجل ان يزوجهها ثم مات الوكيل كان للوصي ان يزوجهها
 وكذا في سائر الوكالات. رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل ابنته
 لا يجوز في قول ابي حنيفة ربح الا ان يرضى الموكل وعند صاحبه ربح ان كانت
 فرضيت جاز وان كانت صغيرة لم يجز. رجل قال لغير زوجتي فلانة ثمان مائة درهم
 فان ابنت فاعطها مائتي فابت المائة فزوجه اياه على مائتين لزم الموكل رجل
 وكل رجلا ان يزوجه امرأة من بلدة فلان او من قبيلة فلان فزوجه من
 اخرى او من قبيلة اخرى لا يجوز. رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة ووكلا رجلا
 اخرى لك فزوجه كل واحد منهما امرأة فاذا هما اختان فان وقع النكاحان على

جاء الأول وبطل الآخر وان وقعا معا بطل النكاحان جميعا. ولو أن فضوليا زوج
رجلا اختين في عقد ثين أو خسا في عقد متفرقة كان للزوج ان يختار ^{من} واحد ^{من} الاثنين
وايهما الاربع منهن. ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأتين في عقد فزوجه امرأة واحدة ^{كان}
ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة فاذا لها زوج فمات زوجها او طلقها وانقضت
عدها فزوجه الموكل جاز. ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة ثم تزوج الموكل ^{بها}
او ذات رحم محرم منها او اربعا سواها خرج الوكيل من الوكالة. امرأة قالت
لرجل اني اختلع من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدي فزوجني فلانا جاز
لان التوكيل يحصل الاضافة. رجل وكل رجلين بنكاح امرأة او خلع او وكلت
امرأة بذلك رجلين ففعل احد الوكيلين لا يجوز وان سمي الموكل المهر ولو وكل رجلين
بطلاق او عناق بغير مال ففعل ذلك احد الوكيلين جاز لان هذا امر بالعبرة
فينفرد به احد هما كالوكيلين بالخصومة عندنا. وكذا لو وكل رجلين بهبة
شيء من انسان فوهب احد هما جاز

مسائل التوكيل بالطلاق والعناق

رجل وكل رجلا ان يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته باثنا او رجيا وانقضت
عدها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجه الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل
ان يطلقها. ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل ^{المعد} في
وقع طلاقه عليها. السلطان اذا كره رجلا ليوكله بطلاق امرأته فقال
الرجل مخافة الضرب او الحبس انت وكيلى فطلق الوكيل امرأته فقال الرجل
لم اريد بقولي انت وكيلى بالطلاق لا يصدق وطلق امرأته لان كلام الرجل
خرج جوابا لكلام السلطان وكيفية بطلاق امرأتك. رجل قال لامرأة الغيرة اذا ^{خلت}

الدار فانت طالق فبلغ الزوج ذلك فاجاز فدخلت طلقت ولو دخلت بعد كلام
 الفضولي قبل الاجازة لا تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام
 الفضولي يصير مينا بعد الاجازة فلا يقع الطلاق بدخول الدار قبل الاجازة
 وكذا لو تزوج امرأة زوجها منه فضولي بغير امرها فظاهر منها ثم اجازت المرأة ^{عقد}
 الفضولي كان الظهار باطلا. رجل وكل رجلين بالطلاق وقال لا يطلقها احدا
 دون صاحبه فطلقها احدها ثم طلقها الآخر او طلقها احدها فاجاز الاخر ^{يقع}
 وكذا الوكيلان بالعنف ولو قال للوكيلين طلقاها ثلثا فطلقها احدها واحدة
 ثم طلقها الاخر تطليقتين لم يقع شيء ^{جعلت} حتى يجتمعا على ثلث تطليقات وكذا لو قال
 امرأتي بيد فلان وفلان لا ينفرد احدها وكذا لو وكل رجلين بالطلاق بيد
 رجل قال لامرأتيه طلقا انفسكما ثلثا فطلقت احدهما نفسها وصاحبته ثلثا
 طلقت بشرط ان يكون تطليقها نفسها في المجلس اما تطليق صاحبته لا يقتصر على
 المجلس ولو قال لهما طلقا انفسكما ثلثا ان شئتما فطلقت احدهما ^{بجتمعا} لا يقع ما لم
 على الثلث في المجلس. رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فخلعها الوكيل اختلف المشايخ
 رح فيه قال بعضهم لا يقع سواء كان ذلك قبل الدخول بها او بعد لانه وكيل بارأله
 الطلاق والخلع تعليق الطلاق بقبول المرأة والوكيل بالارسال لا يملك ^{التعليق}
 وقال الفقيه ابو جعفر رح يقع الطلاق سواء كان دخل بها او لم يدخل وبها ^{الفقيه}
 ابو الليث رح لانه لما رضى بالطلاق بغير بدل كان ارضيه ببدل. وقال بعضهم ان كان
 ذلك قبل الدخول بها يقع وان كان بعد الدخول لا يقع وهذا ظاهر لان الطلاق
 قبل الدخول بائن فاذا رضى بالبينونة بغير بدل كان ارضيه ببدل. اما الطلاق
 بغير بدل بعد الدخول لا يوجب البينونة وبالبذل يوجب والرضا بالرجعي لا يكون

ويضاهي الباقين من فلول أبو القاسم الصغار روح وعليه كثير من المشايخ روح. الوكيل بالطلاق
 اذا وكل غيره لا يصح فان وكل غيره فطلقتها الثانية بحضرة الاول او طلقتها الاجنبي فاجأ
 الوكيل لا يقع طلاق الفضولي. وكذا الوكيل بالاعتاق بمخلاف البيع والنكاح
 والمخلع والكتابة فان عمه اذا وكل الوكيل رجلا ففعل الثانية بحضرة الاول ولبيان
 الوكيل صحته اجازته ولو وكل رجلا ان يخلع امرأته ثم خلعها الزوج او بانت بغير
 من الوجوه ثم تزوجها في العدة او بعد ها لا يكون للوكيل ان يخلعها. رجل وكل
 رجلا ان يطلق امرأته واحدة فطلقتها الوكيل شتين لا يقع شيء في قول ابي حنيفة
 روح وقال صاحباه روح يقع واحدة. ولو وكل رجلا ان يعتق نصف عبده فاعتق
 الكل قال ابو حنيفة روح لا يقع شيء. ولو وكل رجلا ان يعتق كل العبد فاعتق نصفه
 اعتق نصفه في قول ابي حنيفة روح وعندهما اعتق كله لو أن رجلين لكل واحد منهما
 عبد فوكل احدهما رجلا بان يعتق عبده ووكلا الآخر هذا الوكيل ايضا ان يعتق
 عبده فقال الوكيل اعتقت احدهما ثم مات الوكيل قبل البيان في الغياض لا يعتق
 احدهما وفي الاستحسان عتقا جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته. رجل
 وكل رجلا بالطلاق فطلقتها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه. رجل وكل رجلا
 بان يبيع ثلث تطليقات من المرأة قال في درهم فباعها الوكيل واحدة بثلاث
 الالف لا يقع شيء. الوكيل بالمخلع لا يملك قبض البدل. رجل وكل رجلين بالمخلع
 فخلعها احدهما لا يجوز. وكذا لو خلعها احدهما واجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر
 خلعناها بحلله اربع نسوة قال لرجل طلق امرأتي فقال الوكيل طلقت امرأتك
 كان الخيار الى الزوج. وان طلق الوكيل واحدة بعينها فقال الموكل له اني ههنا
 لا يصديق. رجل قال لغيره طلق امرأتي فطلقتها الوكيل ثلثا فان كان الزوج نفيا للثلاث

يقع التلک والال يقع شيء في قول ايجيفة روح وفي قول صاحبه يقع واحدة رجل
قال لرجل طلق امرأتي فقد جلت ذلك اليك يقتصر ذلك على المجلس ولو وكل
الرجل احد امرأته ان تطلق صاحبها لا يقتصر على المجلس ولو قال لامرأته
وكلتك بطلاقك يقتصر على المجلس وهو تفويض كما لو قال لها طلقي نفسك
اذا كان الرجل وكيلًا بالخلع من الجانبين فانه لا يلحق العقد من الجانبين في احد
الروايتين رجل اراد سفرًا فخاصته المرأة فوكل الرجل وكيلًا بطلاقها ان لم يرجع
الى وقت كذا وخرج الى السفر ثم كتب الى الوكيل بالخلع فخلعها فيه المتأخرون
قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح انه يصح عزله رجل قال لغيره اخلع امرأتي
فان ابت فطلقها فابت المرأة الخلع فطلقها الوكيل ثم طلبت الخلع فخلعها الوكيل
في العدة ذكر في جمع التفاريق ان الطلاق الاول ان كان رجلاً جاز خلع الوكيل هكذا
ذكر في الاصل رجل وكل رجلاً ان يخلع امرأته فخلعها على درهم واحد جاز في قول
ايجيفة روح ولا يجوز في قول صاحبه روح الا بما يتغابن فيه الناس ولو وكل الرجل
امرأته ان تخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه بما ان او عرض لا يجوز ذلك الا
ان يرضى الزوج به رجل قال لامرأته اشترى طلاقك مني بما شئت فقد وكلتك
بذلك فقالت اشتريت بكذا وكذا كان ذلك باطلاً رجل قال لغيره انت وكيل
في طلاق امرأتي ان شاءت او ارادت لم يكن وكيلًا حتى تشاء هي في مجلسها
فاذا شاءت يصير وكيلًا وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطلت
الوكالة وهو كما لو قال له انت وكيل في طلاقها ان شئت فان طلق في المجلس جاز
وان قام قبل ان يشاء فلا وكالة له رجل وكل رجلاً ان يخلع امرأتين له بال
معلوم او يبيع عبدين له بال معلوم فخلعا احد المأثنتين او باع احد العبدتين

بمأني معلوم مجاز رجل وكل غيره بأن يطلق امرأته فإن الوكيل ان لم يقبل بطلت
 الوكالة وان لم يقبل الوكيل قبلت ولا رددت حتى تطلقها يقع طلاقه استحقاقاً
 وكل رجلان يطلق امرأته للسنة فطلقها الوكيل في غير وقت السنة لا يقع طلاقاً
 ولا يبطل وكذا حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه رجل وكل
 رجلان يطلق امرأته بتطبيقه بأشبه فطلقها واحدة رجعية يقع واحدة بأشبه وكذا
 لو وكل ان يطلقها واحدة رجعية فطلقها واحدة بأشبه يقع رجعية. وهذا اذا قال
 الوكيل طلقها واحدة بأشبه فان قال ابنتها قالوا لا يقع شيء. رجل قال لغيري طلق
 امرأتي ثلثاً للسنة فقال لها الوكيل في طهر لا جماع فيه انت طالق ثلثاً للسنة يقع
 للحال واحدة ثم اذا حاضت وطهرت لا يقع شيء الا اذا جدد الايقاع. رجل قال لغيري
 طلق امرأتي للسنة. وقال لرجل اخر مثلك فطلقها معا في طهر واحد لا جماع
 فيه يقع واحدة ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها
 ولو طلقها الوكيل والزوج معا في طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة
 اخرى. رجل قال لغيري طلق امرأتي بأشبه للسنة وقال لآخر طلقها رجعية للسنة فطلقها
 في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع. امرأة قالت لزوجي
 اذا جاء غد فاخليني على الف درهم كان ذلك توكيلاً حتى توهته عن ذلك صح
 نعيمها وكذا لو قال العبد لمولاه اذا جاء غد فاعتقني على الف درهم. اذا عزل
 الوكيل بالطلاق لا يثبت العزل من غير علم كما في سائر الوكالات. رجل قال
 لغيري اذا تزوجت فلانة فطلقها ثم تزوج فلانة فطلقها الوكيل طلقت لان
 الوكالة بمجهل التعليل والاضافة. رجل وكل غيره بالطلاق ثم طلقها بنفسه ثم
 الوكيل يقع طلاق الوكيل ما دامت في العدة

كثارة الكفالة

الكفالة على نوعين كفالة بالنفس وكفالة بالمال وكلتا النوعين جائز عندنا
 وقال الشافعي رح الكفالة بالنفس ما طله ثم الكفالة على وجهين مجزئة ومعلقة
 فالمجزئة جائزة والمعلقة كذلك ان كان معلقه بشرط معارف ولا يصح بشرط
 غير معارف بخلاف الوكالة فانها يصح عليها شرط معارف وبشرط غير معارف
 والفاظ الكفالة بالنفس ان يقول كفلت بنفسي لفلان او برأسه او برقبته
 او بجسده او بروحه او بوجهه او بصدفه او خزنه او قال ما فارسية: يذير فتم
 تن فلانرا او قال تن فلان بر من ، ولو قال كفلت سيده او رجله او نحوه مما لا يصح
 اضافة الطلاق اليه لا يصح به الكفالة وعن ابيو سعير رح له قال هو علي بن
 جهمعا او قال علي بن اديك به او العالة به كانت كفالة بالنفس ، ولو قال
 صامن حتى يجتمعا او حتى تلتصبا لا يكون كفالة لانه لربيبين المصنوع به نفس
 ولو قال هو علي او اليه كانت كفالة بالنفس ، ولو قال اشنائي فلان بر من مال
 انفسه او جعفر رح يكون كفلا بالنفس وقال العقبة ابو الليث رحمه الله
 لا يكون كفلا وما قال للعقبه ابو جعفر رح اقرب الى عرف الناس وذكر في
 الاصل لو قال انا كفيلك بمعرفة فلان او انا صامن بمعرفة فلان لا يكون كفلا
 وعن ابي يوسف رح ان هذا على معاملات الناس وعرفهم ، ولو قال فلان
 اشنائي منست او قال فلان اشنائي است قالوا ليكون كفلا بالنفس وقال
 بعضهم ان قال اشنائي فلان بر من يكون كفلا بالنفس لمكان العرف ^{كلمة} وفيه
 الايجاب وقوله فلان اشنائي است لا يكون كفلا لانه لم يوجب على نفسه شيئا ^{معه}
 المشايخ رح قالوا لو قال اشنائي فلان بر من وقوله فلان اشنائي يكون كفلا

فكانهم فروا بين العربية والفارسية وفي الفارسية جعلوه كفيلا بالنفس وقوله
انا كفيلا بمعرفة فلان وانا ضامن بمعرفة فلان لا يكون كفيلا ولو قال معرفة فلان
علي قالوا يلزمه ان يدل له عليه . ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو ان يقول
اذا هبت الريح او اذا جاء المطر او اذا قدم فلان الا يجيء الدار فانا كفيلا بنفس فلان
لا يصير كفيلا . وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه الشروط فان علق الكفالة بما
سبب الحق او سبب لامكان التسليم نحو ان يقول اذا قدم المطلوب البلد
فانا كفيلا بنفسه فقدم فلان صار كفيلا بنفسه لانه متعارف . ولو جعل الكفالة
مؤجلة الى اجل مجهول نحو ان يقول كفلت بنفس فلان الى وقت الحصاد او الى
الدياسر او الى خروج الحاج او الى خروج العطايا جاز تاخير الكفالة الى ذلك الوقت
ولو قال كفلت بنفس فلان الى ان يمطر السماء او تمب الريح يصير كفيلا في الحال
ويبطل الاجل وكذلك الكفالة بالمال . وكل جهالة يتحملها الكفالة . الا ان يتحملها
الكفالة بالنفس مطلقا . رجل كفله لرجل بنفس رجل على انه ان لم يواف عند او قال
ان لم يواف به في يوم كذا فهو كفيلا له بنفس فلان اخر للطلاب على ذلك الرجل مال
ذكر ان خصاص رج انه يجوز هذه الكفالة عندنا خلافا لغيره . رجل كفله بنفس
رجل الى ثلثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وجعله بمنزلة
ماله فان لامرأته انت طالق الى ثلثة ايام فان الطلاق يقع بعد ثلثة ايام وكذا
نوباع عبد بالف الى ثلثة ايام يصير مطالبا بالتمتع بعد الايام الثلاثة وعن
ابي يوسف رج انه يصير كفيلا في الحال قال في الطلاق يقع الطلاق في الحال ايضا
قال الفقيه ابو جعفر رج يصير كفيلا في الحال قال ذكر الايام الثلثة لتاخير المطالبة
الى ثلثة ايام لتاخير الكفالة الا ترى ان هذا الكفيلا لو سلم نفس الكفيل به قبل

الايام الثلاثة يجب الطالب على القول كن عليه الدين الموجل اذا عجل قبل طول الاجل
 يجب الطالب على القول وما ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة لادبه
 انه يصير الكفيل مطالب بعد الايام الثلاثة وغيره من المشايخ روح اخذ وبظاهر
 الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا في الحال واذا مضت الايام الثلاثة قبل تسليم النفس
 في الايام يصير كفيلا ابدا لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم وقال شمس الائمة الحلواني
 روح في قول ابي يوسف روح انه يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة
 ولا يطالب بعد ها الشبهة يعرف الناس وعن ابي يوسف روح في رواية اخرى اذا
 قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام او قال ثلاثة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت
 الايام الثلاثة لا يبقى كفيلا. ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام يصير كفيلا بعد
 عشرة ايام كما قال في الاصل قال شمس الائمة الحلواني روح كان القاضي الامام الاستاذ
 ابو علي العسيفي روح يقول كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يحجه هذه الرواية
 وكان يقول لو قال بالفا رصيه يذير فتم تن فلان زاده روز يصير كفيلا في الحال واذا
 مضت المدة لا يبقى كفيلا. ولو قال يذير فتم تن فلان زاده روز يصير كفيلا بعد عشرة
 ايام. وبعض المشايخ روح قالوا اذا قال يذير فتم فلان زاده روز ولم يسلم حتى
 عشرة ايام يرفع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج به عن الكفالة وبه كان يفتي الشيخ الامام
 الاجل ظهير الدين روح ويحكي ذلك عن جدي روح. ولو قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم
 الى عشرة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا في قولهم لانه وقت
 الكفالة بعشرة ايام والكفالة مما يقبل التوقيت. ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى
 ايام فاذا مضت العشرة فانا منها بري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح
 بهذه الكفالة لا في العشرة ولا بعد ها وذكر في الاصل انه لو قال كفلت بنفس فلان شهر

يكون كفيلا ابدا كما لو قال انت طالق شهادتك طالق ابدا. رجل قال لغيره فلان عجل نفسك الى
 شمر عن محمد رح انه قال لا سبيل عليه حتى يرضى شمر. ولو قال نفسه عجل الى شمر فاذن
 شمر فانما منه بريء قال هذا لا يضمن له شيئا. رجل كفّل بنفس رجل الى اجل عشرين
 به فهو وكيل بالخصومة بينهما ولم يبين الخصومة فالكفالة بالنفس جائزة ولا يكون
 وكيل بالخصومة لانه لم يبين الخصومة رجل كفّل بنفس رجل على انه ان لم يواف به
 يوم كذا فعليه ما للطالب على فلان اخر جاز ذلك استحسانا وهو قول محمد رح
 وفي الغياص لا يجوز وهو قول ابي يوسف رح. رجل كفّل بنفس رجل فأتى المكفول
 له كانت الكفالة ميراثا لورثته ياخذون الكفيل
 مسائل في تسليم نفس المكفول به

المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل بريء الكفيل
 وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا لو أمر الكفيل رجلا ان يسلم بنفس
 المكفول به الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل بريء
 الكفيل. ولو ان رجلا اجنبيا ليس بماور سلم المكفول الى الطالب وقال سلمت
 عن الكفيل ان قبل الطالب بريء الكفيل وان سكّط الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ
 الكفيل ولو اخذ القاضيه من المدعي عليه او امين القاضيه كفيلا بالنفس بطلب
 المدعي او بغير طلبه فسلمه الكفيل الى القاضيه بريء وان سلمه الى الطالب لا يبرأ هذا
 اذا لم يصف القاضيه او امينه الكفالة الى الطالب فان اضاف وقال له القاضيه
 امينه ان المدعي يطلب منك كفيلا بالنفس فاعطه كفيلا بنفسك سلم الكفيل
 الى القاضيه او الى امينه لا يبرأ وان سلمه الى الطالب بريء ولو كفّل رجل بنفس رجل على انه ان لم يواف به
 غل فويله المال الذي على المدعي عليه وهو الف درهم فلم يواف به الكفيل ولكن الطالب

الحق المدعى عليه وخاصة ولازمه في المسجد حتى الليل فالمال لازم على الكفيل لأنه لم يواف
 به . رجل كفيل بنفس رجل فوات المكفول به برى الكفيل رجل كفيل بنفس رجل إلى الليل
 وقال ان لم يواف به غدا فعلى المال الذي لك عليه ثم اختلفا فقال الكفيل واقتك به وقال الطالب
 لم يوافني به كان العقل قول الطالب والمال لازم على الكفيل لان سبب وجوب المال
 للمال بالكفالة الا ان الموافقة شرط للمرأة فلا يثبت بقول الكفيل . رجل كفيل بنفس رجل
 على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه للمال الذي عليه فتغيب الطالب عند محل الاجل
 يطلبه الكفيل فلم يجده ليدفعه الى الطالب واشهد على ذلك فالمال لازم على الكفيل . وكذا
 لو شرط على الكفيل مكانا فجاء الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان وطلب الطالب ليدفعه
 اليه فتغيب الطالب كان المال لازم على الكفيل في قوله المتأخرين من المشايخ راجع هو
 قول ابي يوسف راجع اذا تغيب الطالب يرفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب القاضي وكذا
 للغائب ويسلمه الكفيل لا الوكيل ونظيره هذا ما لو قال فيمن اشترى شيئا على انه بالجملة
 ثلثة ايام فتوارى البائع يرفع المشتري الامر الى القاضي في قول ابي يوسف راجع لينصب
 وكذا للغائب فيرد المشتري عليه وعلى قول ابي حنيفة ومحمد راجع لا ينصب القاضي
 خصما للغائب في المسئلتين . وكذا لو حلف الرجل يقضين دين فلان اليوم فتغيب
 فلان ينصب القاضي وكذا لا فيدفع اليه الدين لان الطالب متعنت فاصد للاضرار
 الكفيل والغريم والقاضي نصب ناظر للمسلمين فينصب وكذا لدفع الضرر من رجل كفيل
 بنفس رجل على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول به
 وشرط الكفيل في الكفالة على انه برى من الكفالة اذا وافاه المسجد الاعظم فواف به في ذلك
 المكان يومئذ واشهد على ذلك وتغيب الطالب برى الكفيل من الكفالة بالنفس والمال
 جميعا . وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحدها لان الكفيل ههنا جعل شرط البراءة

عن الكفالة اخضا والمكفول به المسجد في ذلك الوقت دون التسليم الى الطالب
ولو كفل بنفس رجل الى الغد على انه ان لم يواف به غدا في المسجد فعليه للمال الذي
له عليه ومشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يواف الطالب غدا في المسجد فقبضه
فهو منه بريء ثم التقي بعد الغد فقال الكفيل قد تغيب وقال الطالب قد اوفيت
لا يصدق احدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لا يزم على الكفيل وان
اقام كل واحد منهما البينة على الموافاة في المسجد ولم يستهد وان الكفيل دفع ^{المكفول}
به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل لان الموافاة مشرط
البراءة عن الكفالة فلا يثبت ذلك عند التجاحد الا بحجة فاذا اقام البينة وقع ^ص التنا
بين البيتين فلا يثبت ما ادعاه احدهما والمخبر فيه ان من انكر فعل غيره كان القول
قوله لانه متمسك بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا بحجة ولو اقام
الكفيل لبينة على اوفاة في المسجد ولم يقيم الطالب بينة بريء الكفيل من المال و ^{النفس}
ولا يصدق الطالب على الموافاة واذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب في غير
المصر الذي كانت فيه الكفالة وهناك قاض او سلطان بريء الكفيل في قول لا يخففه
اذا لم يكن الكفالة مقيدة وقال صاحبه لا يبرأ حتى يدفعه اليه في المصر الذي كانت
فيه الكفالة وان كانت الكفالة مقيدة بان كفل بنفسه على ان يواف به في مجلس
القاضي فدفع اليه في السوق او في محلة من محال المصر ذكر في الكتاب انه يبرأ وقال
متأخرا في زماننا اذا شرط عليه التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في غير مجلس ^{ضم} القاض
لا يبرء وان مشرط الكفيل ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي او شرط
ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير او شرط عليه الدفع عند هذا
القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني بريء رجل كفل بنفسه ^{المكفول}

به محبوس عند القاضي فدرج الكفيل الى الطالب في السجن برئ الكفيل وان كفل
 بنفس رجل وهو محبوس ثم اطلق ثم اعيد الى الحبس فدرجه اليه قالوا ان كان
 الحبس الثاني بئى من التجارة او غيرها صح المدفع وبرئ الكفيل وان كان
 الحبس الثاني بشيء من امور السلطان لا يبرأ الكفيل ولو كفل بنفس رجل
 وهو غير محبوس ثم حبس فسلمه اليه في السجن لا يبرأ الا ان يكون الطالب
 هو الذي جسه فسلمه في السجن صح تسليمه ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس
 ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به
 وانت حبسته بدى بن فلان اخذ عليه عن محمد رح ان القاضي يامر باحضار المطلق
 حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى الحبس اذا اقر الكفيل بالنفس بالكفالة
 عند القاضي فان القاضي لا يجبره اول مرة وكذا في سائر الحقوق فان اعيد الى
 القاضي ثانيا فان القاضي يجبره حتى يسلم نفس المكفول به فان ثبت الكفالة بال^{بينة}
 لا بالاقرار كذلك في رواية الخفاف رحمه الله لا يجبره اول مرة وفي ظاهر الرواية
 اذا ثبت الحق او الدين بالبينة يجبره اول مرة رجل كفل بنفس رجل فتاب المكفول^{به}
 ان علم مكانه عند القاضي انه ابن هو بالبينة او كانت له عادة الخروج الى تلك^{البلدة}
 في كل سنة فان القاضي يهمل الكفيل مدة يذهب ويحيى به ان كان الكفيل يريد ان يذهب
 وان ابى الكفيل ان يذهب يجبره القاضي حتى يأتي به وان كان المكفول به غائبا
 لا يسلم مكانه ولا يوقف على اثره لا يحبس الكفيل ويكون بمنزلة الموت الكفيل بالنفس
 اذا منع المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حاله كان له ان يمنعه حتى يخرج منه عن
 عهدة الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له ان يمنعه عن الخروج قبل حلول
 الاجل رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعى الطالب عليه

فلم يوافق به لتعد وادعى الطالب عليه الف درهم فصدقه المطلوب ومحمد
الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليمين على العلم. ولو كفل بنفس رجل على أنه
أن لم يوافق به غدا فعليه من المال ما اقر به المطلوب فلم يوافق به الغد فاقتر
المطلوب أن له عليه الف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقر. ولو كفل بنفس رجل
على أن يوافق به إذا جلس القاضي فإن لم يوافق به فعليه الف الف التي للطالب عليه فلم
يجلس القاضي أي ما وطالب المدعي فلم يأت به فلا شيء على الكفيل من المال لأنه علق
الكفالة بالمال بعدم الموافات إذا جلس القاضي. ولو كفل بنفس رجل على أنه متى
طلبه الطالب فلم يوافق به فعلى المال الذي عليه وهو الف درهم فطلب منه فلم
يدفعه فعليه المال لوجود شرطه وهو عدم التسليم في الوقت الذي يطلب وكذا
لو كفل بنفس رجل على أنه أن لم يوافق به فعند ياله هذا المال لأن عند الاستعمل
في الدين يراد به الوجوب. وكذا لو قال إلى هذا المال. الكفيل بالنفس إذا أعطى المال
كفيل بنفسه فمات الأصل برئ الكفيلان. وكذا لو مات الكفيل الأول برئ الكفيل
الثاني. رجل كفل بنفس رجل ثم ان المكفول له أخذ من الأصل كفيلًا آخر بنفسه لا
الكفيل الأول. رجل كفل بنفس رجل على أنه أن لم يدفعه إلى الطالب غدا فعليه المال
وهو الف درهم ثم إن الطالب أبرأ الكفيل عن الكفالة قبل أن يدفعه إليه قال محمد
رح برئ الكفيل ولا يثبت براءة الكفيل بموته فإنه لو مات الكفيل كان وارثه
بمنزلة الكفيل أن دفعه إلى الطالب برئ وإن لم يدفعه حيز مضي الوقت كان المال على
الوارث. وكذا لو مات الطالب فدفع الكفيل المكفول به إلى وارث الطالب في الوقت
برئ وإن لم يدفعه لزمه المال. رجل ادعى على رجل أنه غصبه ثوبا فأخذ من المدعي
كفيلًا بنفسه وقال للكفيل أن لتردده علي غدا فعليك من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال

لا بعشرين درهماً منك المكفول له قال محمد بن مريح في قياس قولنا يمينه ربح ونقولنا
 لا يلزمه الا عشرة دراهم وفي قول ابي يوسف ربح هو حاشي يجب عليه ما شرطه على نفسه
 وان لم يقبل الطالب رجل قال لاخر كفلت لك بنفس فلان فان غاب عنك فلان
 ضامن لما عليه فغاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلب المكفول له ثم دفعه الكفيل
 اليه بعد رجوعه من الكوفة قال الكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبة ولو قال
 قال قد كفلت لك بنفس فلان فان غاب ولم اوافك فانا ضامن لما عليه فغاب قبل
 ان يوافي لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل ان اوافيك به ولو قال
 فان غاب فلم اوافك به فانا ضامن لما عليه هذا على ان يوافيه بعد الغيبة
 الطالب اذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلثة في وجه يجوز
 البراءة ومبطل الشرط نحو ان يكفل رجل بنفس فابراه الطالب عن الكفالة على ان ^{يعطيه}
 الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له ^{مال} على
 ليرثه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية
 الجامع واحد رواه الحوالة والكفالة وفي رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه
 يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل وبما عليه من المال ^ط فشرط
 الطالب على الكفيل ان يدفع المال الى الطالب ويبرئه عن الكفالة بالنفس جازت
 البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل ^ص فشرط
 فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه ^{كن}
 باطلا والله اعلم

فصل في الكفالة بالمال

رجل كفل بيمين في يد رجل فهو على وجهين اكان العين امانة في يد كالدقعة

والعارية واموال المضاربة والشركة والبضاعة والعين المستاجر وما كان في معناه
لا يصح الكفالة به. وأن كان العين مضمونا على صاحب اليد كالنقشب والمبيع يبيع ^{سدا}نا
والمقبوض على رسوم الشراء ونحو ذلك يصح به الكفالة فيجب على الكفيل تسليمه
مادام قائما واذا هلك كان عليه قيمته وكذا الوادعي رجل عيدا في يده رجل وكفل رجل
بالعبد فمات العبد فاقام المدعي بالبينة ان العبد كان له وقضه القاضي له بذلك
كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة العبد. رجل كفّل عن رجل بمال فقال الكفيل المكفول له
ان واقيتك بنفسه غدا فانا برئ من المال فوافاه جاز وبرئ عن المال لكان التماسا
ولو قال الكفيل بالنفس ان لو اواف به غدا فعلى ما اقر به المطلوب فلم يواف به غدا
فاقر المطلوب ان له عليه خمسمائة كان الكفيل ضامنا لما اقر. وليس هذا كما لو قال
ان لو اوافك به غدا فانا ضامن لما ادعيت عليه فلم يواف به غدا فادعى ^{لب}الطالب
عليه مالا لا يلزمه المال. وكذا لو قال ان لو اوافك به غدا فمادعيت عليه فهو على
فلم يواف به غدا فادعى عليه مالا لا يلزمه. رجل قال لا اقر ان لم يعطك فلان مالك
فهو على فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لزم الكفيل استمسا
رجل قال لا اقر بائع فلانا فما باعت فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعت منه ^{عنا}متنا
بالف درهم وصدقه المشتري وكذا بهما الكفيل كان القول قول الطالب والمطلوب
استمسا فلانا. رجل قال لغيره اذا بعت فلانا شيئا فهو على فباعه شيئا ثم باعه شيئا
آخر لزم الكفيل المال الاول دون الثاني. ولو قال ما بعتك اليوم فهو على الزم ما يبيعه
اليوم. ولو قال من باع فلانا اليوم فهو على فباعه رجل لا يلزم الكفيل ولو قال
الكفيل للجماعة انا ضامن لما يبيعوه. وغيره كما كان ضامنا لما بائعه القوم دون
غيرهم. رجل كفّل عن رجل بمال بغير امر ثم اهان المكفول عنه الكفالة فادى الكفيل شيئا

لا يجمع على المكفول عنه . رجل قال لغيره ماذا بك على فلان فهو على ورضي به ^{الط}
فقال المطلوب للطالب على الف وقال الطالب لي عليه الفادرهم فقال الكفيل
ما للطالب على المطلوب شيء ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب فيجب على الف
على الكفيل . رجل قال لغيره ماذا بك على من حق او ما تضر لك عليه من حق ^{فهو}
على فغاب المكفول عنه فاقام المدعي البينة على الكفيل ان له على المكفول عنه
الف درهم لا يعقل بينته حتى يحضر المكفول عنه . ولو اقام المدعي على الكفيل بينة
ان قاضي بلد كذا قضاه على الاصيل بعد عقد الكفالة بالف درهم قبلت هذه
البينة وتقيض على الكفيل بامره ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو كفل عن
رجل بامره بما للطالب على المكفول عنه فغاب الاصيل فاقام الطالب البينة
على الكفيل ان له على فلان الغائب الف درهم وانه كفله باجر فلان الغائب ^{قبلت}
هذه البينة ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب . رجل ادعى على رجل ما لا
فقال المدعي عليه لرجل كفله عنى كان ذلك اقرارا منه بالمال للمدعي ^{رجل} رجل كفله عن
بدن على اخ فلان وفلاننا يكفلان عنه بكذا وكذا من هذا المال فابي الاخران ان يكفلا
قال الفقيه ابو بكر البجلي رح الكفالة الاولى لانته ولا خيار له في ترك الكفالة
رجل تزوج لامرأة وضمن عنه المهر على انه ان مات ابنه او امرأة ابنه
قبل ان يبنيه بها فهو بريء عن الضمان عن ابيه يوسف رح انه قال الضمان
لازم والشرط باطل . امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك ^{انتم} هذا
عليك صدقة او قالت مات في حل من مهر في مات الزوج من ذلك المهر قال ^{محمد}
رح المهر على الزوج وبطل ما قالت لانه مخاطرة . وكذلك رجل له دين على رجل
فقال الطالب للمطلوب ان لا تقبض ما عليك حتى تموت فانت في حل فمات المطلوب

كانت البراءة باطلة. ولو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو جائز لانها وصية
 رجلان اشترى ابدا او استقرضا ما لا من رجل على ان كل واحد منهما كفيل ^{بصاحبه} عن صاحبه
 كان للبائع ان يأخذيهما شاء بجميع الالف فاذا أدى احدهما شيئا لم يرجع على
 شريكه حتى يكون المؤدى اكثر من النصف. ولو كفلا عن رجل بالالف على ان كل
 واحد منهما كفيل عن صاحبه فادى احدهما شيئا كان له بالخيار ان شاء رجع بجميع
 ذلك على الاصيل ان كانت الكفالة بامره وان شاء رجع بنصف ذلك على الكفيل
 الاخر قل المؤدى او اكثر رجل كفيل عن رجل بالالف درهم فصالح الكفيل الطالب
 من الالف على خمسمائة صح الصلح وبوي الاصيل والكفيل عن الخمسمائة ^{خري} الا
 رسل باع دارا وكفل انسان بالذرة ثم ادعى الكفيل الدار لم يسمع دعواه ^{رجل}
 قال لاخر باع فلانا على ان ما اصابك من خسران فهو علي او قال رجل لرجل ان ^{هلك}
 عبدك هذا فانا ضامن به لا يصح هذه الكفالة. الكفالة بالخراج جائزة يرجع
 على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامره وان كفيل عن رجل بالجبايات اختلفوا ^{فيه}
 والصحيح انها تصح ويرجع على المكفول عنه ان كان بامره. وكذا السلطان اذا
 صادر رجلا فامر الرجل غيره ان يؤدي عنه المال كل ما هو مطالب به ^{حسا}
 جازت الكفالة به وان امره غير بذل لك ان قال علي ان ترجع علي بكذا كان له ان ^{يرجع}
 عليه وان لم يقل علي ان ترجع بذل لك علي اختلفوا فيه والصحيح انه يرجع ذكره
 السير المسلم اذا كان اسيرا في يد اهل الحرب فاشتراه رجل منهم ان اشتراه بغير امره
 يكون متطوعا لا يرجع بذل لك على الاسير فيجلى سبيله. وان اشتراه بامره في القياس ^{لا يرجع}
 الما مور على الامر وفي الاستحسان يرجع سواء امر الاسير ان يرجع بذل لك عليه او
 لم يقل علي ان ترجع بذل لك علي وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالك على عمالي

او اتفق في بناء دار في فافق المامور كان له ان يرجع على الامر بما اتفق وكذا الامر
 اذا امر رجلا ليدفع الغداء ويأخذ منهم فهو بمنزلة مالو امره بالشراء ^{رجل يدعى}
 على رجل غائب الفاق قال رجل للطالب لك على الف درهم اذا قدم فلان الغائب
 جاز ولو قال ان اقر لك فلان بالف درهم فانا كفييل بذ لك جاز. ولو قال لي عبدك هذا
 من فلان بالف درهم على اني ضامن لها فباعه بخمس مائة كان له ان يأخذ الكفييل
 بخمس مائة ولو باع المولى عبده بالف درهم ضمن الكفييل الف ولو ان رجلين كانا
 في السفينة فقال احدهما لصاحبه الق متاعك على ان متاعي بيننا فالق ^{نصف}
 قيمته. رجل كفيل عن رجل بالف يدعيه ثم اقام الكفييل البيعة ان الالف اليه اذ عاها ^{على}
 المكفول عنه ثم خسر لم يقبل ذلك من الكفييل رجل قال ان تقاضيت فلانا لم يعطك فلانا
 ضامن بمالك فمات المطلوب قبل التقاضي ذكر ابن سماعة ربح في النواذر انه يبطل الضمان
 رجل كفيل عن رجل بمال والطالب غائب والمكفول عنه حاضر فاجاز الغائب
 بعد ذلك لا يصح الكفالة في قولنا يحنقه ومحمد ربح وتصح في قول ابي يوسف ربح
 ولو كان المكفول عنه غائبا والطالب حاضر فاجاز الطالب جاز رجل عليه دين ^{لرجل}
 فكفل رجل بالدين مجزئة الطالب والمطلوب بغير امر المطلوب فرض به المكفول
 عنه ثم قال المكفول له رضيت بكفالتك جاز فان ادى الكفييل المال رجع به على المكفول
 عنه. ولو قال المكفول له اولا قدر رضيت بكفالتك ثم قال المكفول عنه قد رضيت
 او قال قد اجزت وادى المال لا يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ^{لزم}
 الكفييل فلا تتغير باجازه المكفول عنه. مريض قال لورثته ان للناس على ديونا فاضمنوا
 عني فضمنوا وارباب الديون غيب جاز استخسانا وان قال الصحيح ذلك لورثته واصحاب ^{الديون}
 غيب لا يجوز ذلك. وكذا الوضو صاحب الدين وقال رضيت لا يجوز ايضا ولو ان المريض

لم يطلب من الورثة ذلك وقال ورثته ضمنا للناس كل دين عليك والغراء غيب لا يجوز
 ذلك الضمان ولو قالوا ذلك بعد موت المورث جاز . وقال أبو يوسف ربح يجوز
 الوجهين وعن أبي حنيفة ربح اذا ضمن الوارث في مرض موته جاز وان لم يطلب
 المريض منه ذلك . رجل كفّل عن رجل بمال ثم ان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا
 ذكر في الاصل انه او كفّل بمال مؤجل على الاصيل فأعطاه المكفول عنه رهنا بذلك
 جاز الرهن . ولو كفّل بنفس رجل على انه ان لم يوف به الى سنة فغلبه المال الذي
 وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول عنه بمال رهنا الى سنة كان الرهن باطلا لانه
 لم يجب للمال للكفيل على الاصيل بعد . وكذا لو كانت الكفيل قال للطالب في الكفالة
 ان مات فلان ولم يؤدك المال فهو على ثم اعطاه المكفول عنه رهنا لا يجوز
 ابي يوسف ربح في النواذر انه يجوز . ولو أبرأ الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز الابراء
 قال في الاصل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الابراء عنه . رجل باع دارا وكفّل رجل
 المشتري بما ادركه فيها من درك فاحذر المشتري بذلك عنه رهنا ذكر في الاصل ان
 الرهن باطل ولا ضمان على المدين والكفالة جائزة . وذكر في النواذر عن أبي حنيفة
 لا يجوز الرهن بالدرك سواء اخذ الطالب او الكفيل واخذ الرهن يكون ضامنا
 رجل كفّل عن رجل بامر بمجاء فادى الزیوف ونجوز الطالب فان الكفيل يرجع
 على الاصيل بما كفّل وهو المجاء . ولو أمر المدين رجلا بقاء المجاء عنه فادى
 الزیوف فانه يرجع بالزیوف . ولو اشترى شيئا بالمجاء فقد الزیوف ورضي به البايع
 رجع المشتري على الشفيع بالمجاء . ولو اشترى شيئا بالمجاء واعطاه زيوفا فباعه
 مراحمه يبيعه مراحمه على المجاء دالّة وقع عليها العقد
 ثم مصر _____ ان الامر ينقد للمال عنه اربعة اقسام

منها ما يرجع للمأمور على الأمر سواء قال له الأمر ادفع عني أو لم يقل ذلك خليطاً كان
المأمور له أو لم يكن. والثاني ما يرجع فيها إذا كان المأمور خليطاً للأمر ولا يرجع
إذا لم يكن. والثالث ما لا يرجع في جميع الأحوال إلا إذا شرط الأمر الضمان وقال على
أني ضامن. والرابع ما يرجع إذا قال الأمر عني ولا يرجع إذا لم يقل ذلك أما الأول
رجل قال لغيره اكفل لفلان بالف درهم عني أو قال انقد فلانا الف درهم له على أو قال
له عني أو قال له الألف التي على أو قال اقض ماله على أو قال اقضه عني أو قال اعطه
التي على أو قال اعطه عني الف درهم. أو قال ادفع اليه الألف التي له على أو قال ادفعه
الف درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في هذه المسائل بما دفع في رواية الأصل
وعن أبي حنيفة رج في المجرى إذا قال الآخر اضمن لفلان الألف التي له على فضمنها وأدفع
اليه يكون متطوعاً في الضمان ولا يرجع على الأمر إلا أن يكون خليطاً للأمر فيرجع عليه
وكذا في قوله اقضه. وأما القسم الثاني رجل قال لآخر ادفع لفلان الف درهم
ولم يقل عني ولا انفالك على فندفعها للمأمور ان كان خليطاً للأمر يرجع بما أدى وإن
لم يكن خليطاً لا يجوز. وقال أبو يوسف رج يرجع في الوجهين. والخليط هو الذي يكون
في عياله كما لو ولد والولد والزوجة وابن الأخ الذي في عياله أو امرئ وسركته
عنان كذا قال في الأصل وذكر في بعض المواضع الخليط هو الذي يأخذ منه الرجل ويعطيه
ويديته ويضع عنده المال وإن لم يكن في عياله وذكر في الأصل إذا امر حريقاله
الصيارفة أن يعطي رجلاً الف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور
فانه يرجع خصراً في الأمر في قول أبي حنيفة رج وإن لم يكن حريقاله لا يرجع إلا أن يقول
عني. وذكر في الأصل رجل قال لغيره وليس بخليط له ادفع لفلان الف درهم
ندفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على القابض قال لأنه لم يدفع اليه على وجه يمنة

القسم الثالث رجل قال لأخيه فلان عني الف درهم فوهب المأمور حيا مكرهات
 لهبة من الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على الغايض وللأمر أن يرجع في الهبة
 والدافع يكون متطوعا ولو قال هب فلان الف درهم على أي ضامن ففعل جازت
 الهبة وتضمن الأمر للمأمور وللأمر أن يرجع في الهبة ولا يرجع الدافع. ولو قال
 اقض فلان الف درهم فاقضه لا يتضمن الأمر شيئا سواء كان خبطاله أو لم يكن
 ولو وهب رجل مالا لاجني ثم ان الموهب له امر رجلا ليعوض الواهب عن هبته
 من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الأمر إلا إذا قال له الأمر في الأمر على
 أن يرجع بذلك على فخ يرجع. وكذا لو قال كفر بميني بطعامك أو زكوة مالي بمال
 نفسك أو ابج عني رجلا بكذا أو اعتق عني عبد عن ظهاري. وعن أبي يوسف ^{رج}
 أن المأمور يرجع على الأمر في هذه المسائل. ولو أمر رجلا بأن يقض دينه ولم ^{يقبل}
 على أي ضامن ولا على أن يرجع بذلك على رجوع المأمور على الأمر على كل حال رجل
 عليه الف نرجل فامر المديون رجلا أن يقض الطالب الألف إلى عليه وقال
 المأمور قضب فصدقه الأمر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الأمر لأن
 المأمور بعضاء الدين وكيل بشراء ما في ذمته له فإذا لم يسلم له ما في ذمته لا يرجع ^{المأمور}
 على الأمر كالوكيل بشراء العين إذا قال اشتريت ونقدت الثمن من مال نفسي و
 صدقه الموكل وانكر البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فإن أقام المأمور بيته ^{على}
 قضاء الدين قبلت بيته ويرجع المأمور على الأمر ^{ويجوز} الأمر عن دين الطالب
 ولو أن مديونا قال لغيره ادفع إلى فلان رب ديني الغاي قبضها من دينه الذي
 له على أي ضامن لها فقال المأمور دفعت وصدقه الأمر وانكر الطالب وحلف
 رج المأمور على الأمر ولا يبرأ الأمر عن دين الطالب لأن الاقتضاء لم يثبت ^{المأمور} بقول

ولو صدق الأمر الطالب فاقام المامور بينة على القضاء رجع المامور على الأمر
ويرجع إليه الطالب ايضا بدينه. ولو أن مد يونا قال لرجل ادفع الى فلان ألف
درهم قضاء عن دينه الذي له علي علي في ضمان لها فقال المامور قضيت
وصدقه الأمر وانكر الطالب وحلف انه لم يقض منه شيئا كان القول قول الطالب
ولا يبرأ الغريم عن دينه ولا يرجع المامور على الأمر ذكر المسائل في الجامع. روي الأمر
ليقضي دينه الذي لفلان عليه فقضى المامور الدين واراد ان يرجع على الأمر فقال
الأمر ما كان لفلان على شيء أصلا ولا امرت ان تقضيه وان فلانا لم يقض منك
شيئا وصاحب الدين غائب فاقام المامور بينة على الدين وعليه أنه امره بالقضاء
وانه قضاء فان القاضي يقضي بما للقاتب على الأمر ويقضي رجوع المامور على
الأمر لان حق المامور يتعلق بجميع ذلك فكان خصما في إجابته. روي قال الجماعة
اشهد والي قد ضمننت لهذا الرجل بالالف اليه له على فلان ثم ان المديون
اقام البينة انه كان قد قضا قبل ان يضمه الكفيل قبلت بينته ويبرأ المديون
عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل عن الطالب لان قول الكفيل ذلك كان اقرارا
بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل. روي اقام المديون بينته على القضاء بعد
الكفالة برئ المديون والكفيل جميعا. روي امر رجلا ان يقضي المامور دينه
من مال نفسه فامتنع المامور عن القضاء لا يجبر لان قول المامور كان وعدا
والوعد غير لازم الا اذا قبل وكفل فح يجر على القضاء. روي دفع الى صبي مائة
دراهم وقال له انفقها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع هذه العشرة لا يصح
ضمانه لانه ضمن عن الصبي ما ليس بمضمون عليه. ولو ضمن قبل الدافع الى الضمان
ادفع الى هذا الصبي هذه العشرة على ان يضمن لك عنه بهذه العشرة صح ذلك ويكون

الغنا من مستغنى العشرة من الفاضل أمراله بدفعها إلى الصبي ويبيع الصبي بثباعته في القبض ولا
 وكذلك الصبي المحجور إذا باع شيئاً وقبض الثمن فجاء إنسان وكفل المشتري بالدره
 أو كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يصح كفالته وإن كفل قبل ذلك صححت الكفالة مكان
 قتل رجلاً عمدًا فصالح من الدم على العبد بعيته وكفل رجل بإثني عشر فمهلك العبد
 قبل التسليم كان لولي الدم أن يأخذ الكفيل بقيمة العبد. وأن شاء وطالب المكاتب ^{بغير}
 بقيمة العبد لأن الصالح عن دمه العبد لا يبطل بهلاك البدل قبل التسليم فإذا عجز عن
 تسليم العبد مع الموجب للتسليم يطالب بقيمة البدل فهو بمنزلة ما لو كفل رجل
 بالمغضوب فمهلك الغصب كان على الكفيل قيمته وأن كان القاتل حرافصالح عن الدم
 على عبد وكفل رجل بالعبد فمهلك العبد قبل التسليم كان هذا والاول سواء
 وكذا لو كان العبد صلباً أو بدلاً لخلع لأن هذه العقود لا تبطل بهلاك البدل قبل
 التسليم وللصالح أن يبيع العبد قبل القبض لأن العبد مضمون بنفسه فجاز فيه
 التصرف قبل القبض. ولو أن المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل
 ثابت بأقراره أو بالبينه وكفل إنسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد إلى الرق لم يكن
 للمصالح أن يأخذ المكاتب حتى يتيق لأنه التزم المال في الذمة عوضاً عن الدم فصح
 ذلك في حقه ثم في حق المولى فإذا خلص أكسبه بالحرية يؤخذ به وللصالح أن يأخذ ^{الكفيل}
 قبل عتق المكاتب لأنه كفل بمان واجب للمال وإنما خافت المطالبة عن المكاتب قبل ^{العتق}
 فلا نسبه وعجزه فلا يسقط المطالبة عن الكفيل. رجل اشترى عبداً وكفله رجل بالعهد
 ذكر في الجامع أن ضمان العهد باطل وقال أبو يوسف رح ضمان العهد كضمان الدار
 يجوز ويؤخذ الكفيل بالضم عند الاستحقاق. واختلفت الروايات في ضمان الدار
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح الكفيل بالدره ككفيل بالضم إذا استحق المبيع

رجل باع دارا عارية وقبض الثمن ولم يسلم المبيع فقتله رجلان فسلمها اليه
 او يدفعها اليه فهو سواء وهو ضامن ويحبس حتى يدفع الجارية الى المشتري
 فان ماتت الجارية قبل ان يدفعها اليه برئ عن الضمان. وعن ابي يوسف
 في النواذر اذا باع دارا عارية وقبض الثمن وضمن رجل قبل القبض ليس لها
 او يرد الثمن او قال ان اضا من بخسليمها ولم يرد على ذلك فهو سواء في قول ^{سفيان} ابي يوسف
 روح ان ماتت الجارية واستمقت او كانت حرة او مدبرة او ام ولد او مكاتبه
 للبائع او غيره كان على الضامن رد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء اخذ البائع
 بن لك وان شاء اخذ الضامن واو كان البائع دفعها الى المشتري والمسئله ^{لها} مجاز
 كان للمشتري الخيار ان شاء رجع بالثمن على البائع وان شاء رجع على الضامن في قول
 ابي يوسف روح. وقال الحسن روح من قول نفسه برئ الضامن عما ضمن ولو
 كان الضامن بهذا اللفظه ما ادركه فيها من درك او ما تبعه فيها من تبعه
 قال ذلك قبل ان يقبضها المشتري او بعد ما قبضها والمسئله بما لها كان للمشتري
 ان يأخذ البائع او الضمان بالثمن. وحمل ابراهيم زوج ابنته عن مهرها او ذهب ^{المهر}
 على انه ضامن فلم يجز الابنه لا يجب على الوالد شي لان لم يضمن شيئا فان له على
 فلا يصح الضمان الا اذا قال الوالدان الابنه قد وكلته بالمهره او الابراء وابراه
 عن مهرها او وعبه منه وضمن انها لو انكرت التوكيل فطالبت زوجها واخذت
 منه المهر فالاب ضامن لذلك كان على الاب ضمان ما اخذت من الزوج بغير حق
 رجل كفّل عن رجل بالف بامره ثم ادعى الكفيل ان الالف التي كفّل بها قمارا ومن خمارا
 اشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله. ولو اقام البينه على اقرار المكفول له
 بذلك والمكفول له يبعد لا يقبل بينته ولو اراوا ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه

ولو كان الكفيل ادنيا للمالك الطالب واراد ان يرجع الى المكفول عنه والطالب غائب
فقال المكفول عنه كان المال قمارا او ثمن ميتة وما اشبه ذلك واراد ان يقيم
البينة على الكفيل لا يقبل بينته ويؤمر باداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب
خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عنه
القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما اشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا فلوان
القاضي امر الكفيل ثم حضر المكفول عنه فاقران المال من قرض او ثمن مبيع وصدقة
الطالب لزمه المال ولا يصدق ان على الكفيل والحوالة في هذا بمنزلة الكفالة من رضى
كفل عن رجل بمال باع ثم مات الكفيل وابن المورثة ان يميز والكفالة فان لم
على الكفيل دين محيط بماله جازت الكفالة من ثلثة وان اقر المريض ان الكفالة
كانت في صحته لزمه جميع ذلك في ماله اذ لم يكن الكفالة لو ارث ولا عن وارث لان
اقرار المريض ان الكفالة كانت في صحته اقرار منه بماله كان سببه في الصحة فيكون
بمنزلة الاقرار بالدين فصح اذا كان المكفول له اجنبيا ولم يكن عليه دين محيط
بماله عبد ما ذون له دين على رجل فكفل مولا للعبد ان كان العبد مديونا
جازت الكفالة فلوان هذا العبد قضى دينه الذي كان عليه بطلت كفالته الى
رجلان لهما على رجل دين فكفل احدهما صاحبه بحصته من الدين لا يصح كفالته
ولو تبرع احدهما باداء نصيب صاحبه عن الدين كان جائزا وكذا الرجل اذا مات
وله دين على رجل وتلك ابنتين فكفل احدهما لاخته عن المديون بحصة اخته لا تصح
الكفالة ولو تبرع احدهما فادى حصة صاحبه من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة
الوكيل بالبيع اذ كفل بالثمن عن المشتري لا يصح كفالته ولو تبرع باداء الثمن عن
المشتري صح تبرعه رجل كفل في صحته فقال ما اقربه فلان لفلان فهو على من

الكفيل وعليه دين يحميط بماله فاقتر المكفول عنه ان لفلان عليه الف درهم ^{المريض} لزوم
 جميع ذلك من جميع ماله . وكذا لو اقتر المكفول عنه بذلك بعيد مامات الكفيل لزوم
 الكفيل بمخاص المكفول له غرماء الكفيل . رجل كفيل لرجل بالف درهم ثم مات الطالب
 والكفيل وارثه بريئ الكفيل عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله
 وان كانت الكفالة بغير امره بريئ المطلوب ايضاً لانه لما مات الطالب صار
 ذلك المال ميراثاً عنه لو رثته ولو ملك الكفيل المال في حياة الطالب بالقضاء
 او بالهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامرء وان كانت بغير امره لا يرجع
 على المكفول عنه وكذا اذا ملك الكفيل المال بالارث وهذا اذا مات الطالب
 والكفيل وارثه فان مات الطالب والمكفول عنه وارثه بريئ الكفيل ^{المطلوب} لان
 وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل فان كان
 للطالب ابن اخر مع المطلوب بريئ الكفيل عن حصته المطلوب ويبقى عليه ^{حصته}
 الابن الآخر . رجل قال للقوم هرجه شمارا لفلان ايد برمن قالوا هذا كلام
 باطل لا يلزمه شيء . رجل قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك
 على فندفع اليه كل يوم درهما حتى اجتمع عليه مالا كثيرا فقال الامر له اراد جميع ^{ذلك}
 كان على الضامن جميع ذلك بمنزلة قول الرجل لغيره ما بايعت فلانا فهو على
 يلزمه جميع بايعه وهو بمنزلة قول الرجل لامرأة الفيركفت لك بالنفقة
 ابدا يلزمه النفقة ابدا مادامت في نكاحه . ولو قال لهما مادامت في نكاحه
 فنفتكتك عما فان مات احدهما او زال النكاح لا يبقى النفقة ولو استاجر رجل
 دارا كل شهر بدرهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة في شهر واحد فان
 سكن المستاجر فيها يوما من الشهر الثاني لزمه الاجارة في الشهر الثاني وهكذا

في كل شهر فاعطاء المستاجر كفيلا بلا جرة ما لزم المستاجر لزم الكفيل لك فلا
 يبطل هذه الكفالة بالموت كما لا يبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر
 ان يأخذ المستاجر قبل ان يؤدى فاذا ادى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المستاجر
 ان كان الكفالة باعوه وكذا لو قال لغيره ما اقرتك فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم
 اقر فلان بشيء كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالدرك

فصل في مسائل السفينة

رجل جاء بكتاب السفينة الى رجل من شريكه او خليطه ودفع الكتاب الى الذي جاء
 فقرأ المدفوع اليه ثم قال كتبتهالك عندي ذكر محمد روح في النوار ان ذلك لا يكون
 اما من المدفوع اليه وكذا لو قال له الدافع اضمنها لي فقال قد اشتمها لك عندنا او قال كتبتهالك
 عندي فهو مخير ان شاء دفع اليه المال وان شاء لم يدفع وان قال المدفوع اليه
 كتبتهالك على وقال اثبتها لك على فهو ضمان صحيح يأخذ به صاحب السفينة
 الطحاوي روح في الشروط اذا قبل المدفوع اليه كتاب السفينة وفأما فيه لزمه المال
 وعن ابي يوسف روح في الشروط اذا دفع المدفوع اليه كتاب السفينة ثم ابي يضمن
 ذلك والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال ما لم يضمن او يقول كتبتهالك على
 او قال اثبتها لك على رجل اقترض رجلا على ان يكتب له بذ لك الى بلد كذا لا يجوز ذلك
 وان اقترض بغير شرط وكتب له بذ لك الى بلد اخر سفينة تجاز وكذا لو قال الرجل لغيره
 اكتب لي سفينة الى موضع كذا على ان اعطيك هنا الى ايام فلا يخفيه لان القرض معا
 حقيقة وان كانت في بعض الاحكام اعارة فلتشبهه بالمعاوضة يفسد الشرط الفا
 وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل روح رجل انفذ اخرا له الى مدينة من المدن
 ثم انفذ الى الاخير بعد خروج الاخير من المدينة شيئا من السودان ثم كتب الى الاخير

هذا الرجل سفينة باسم رجل فلما وصلت السفينة الى الاجيز قبلها واذا بعض
 المال وبذل لصاحب السفينة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجيز كتاب من الاستاذ ان لا
 السفينة التي كتبها اليك باسم فلان وان كنت بليتها فلا تؤفه المال ورد عليه كتاب
 السفينة فقد بدلى في ذلك وقد تبدل الامر هل للاجير ان يمتنع عن اداء الباقي
 قال رح ان كان المكتوب له وهو صاحب السفينة دفع المال الى الذي كتب له السفينة
 وضمن له المكتوب اليه صح ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجير ان يمنع عن اداء الباقي
 وان لم يكن صاحب السفينة دفع المال الى الكاتب لا يصح ضمان الاجير عنه وكان للاجير
 ان يمتنع عن اداء الباقي ولا يكون له ان يسترح ما دفع اليه هذا اذا كان الاجير ضمن المال
 لصاحب السفينة فان لم يضمن كان له ان يمتنع عن دفع المال الى صاحب السفينة
 في العجيين قال وبذل الخط لا يكون ضمانا منه الا ان يقر باللسان او يكتب
 لفلان على من المال كيت وكيت ويشهد على ذلك شهودا وسئل رح عن رجل اودع
 الى بعض التجار من رجل سفينة فاعطاه التاجر بعض المال وبقي البعض هل يكون
 لصاحب السفينة ان يطالب التاجر باداء ما بقي قال محمد رح ان كان للكاتب
 مال قبل المكتوب اليه وكتب اليه ان يدفعه الى صاحب السفينة فاقبل المكتوب
 اليه بالكتاب واقر ان المال دين على المكتوب اليه للكاتب يجب المكتوب اليه على
 دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا لم يقر ان المال دين
 عليه للكاتب لا يجبر الا اذا اقر المكتوب اليه ان لصاحب السفينة دين على الكاتب
 وضمن لصاحب السفينة نصح ضمانه ويوجد به رجل ادعى على غيره انه ضمن له
 عن فلان الغائب كذا كذا درهما فقال المدعي عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل المدعي
 المدعى ما عليه ملك لم يضمن عن فلان كذا وكذا درهما قال الشيخ الامام هذا رح

يملفه بآتيه ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعي قال روح وعن ابي يوسف
 ان عرض المدعي عليه للقاضي فانه يملفه بالله ماله عليه هذا المال من الوجه الذي يدعي
 وان لم يعرض حلفه بالله ماضن له وللمترضض ان يقول المدعي عليه للقاضي ان الرجل
 قد يضمن مالا ليرؤدي لو يبرئ الطالب عنه او يؤدبه المضمون عنه فبرأ عن الضمان
 رجل له على رجل مالا وبه كفل قايماً الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابراءه برئ
 الاصيل والكفيل جميعاً وان رد الاصيل ابراءه صح رده في حقه فيبقى المال عليه
 وهل يبرأ الكفيل اختلف فيه المشايخ ررح . ولو أبرأ الاصيل فمات الاصيل قبل
 الرد والقبول كان ذلك قبولا . ولو أبرأ المديون بعد موته فرد الورثة ابراءة
 بطل الابراء في قول ابي يوسف روح ولا يبطل في قول محمد روح

مسائل الحوالة

صحة الحوالة معتمد بقول المحتال له والمحال عليه ولا يصح الحوالة في غيبة المحال له .
 ايجنبه . ومحمد روح كما قلنا في الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة للعائيب مع جار
 ولا يستترط حضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى حاله على رجل غائب ثم علم العائيب
 فقبل صحة الحوالة وكذا لا يعتبر حضرة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان
 بن فلان الف درهم فاحتل بها على دعي الطالب بذلك واجاز صحة الحوالة حتى لا يكون
 ان يرجع بعد ذلك . ولو قال رجل للمديون ان فلان من فلان عليك الف درهم فاحل
 له بها على فقال المديون احلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز في قول ايجنبه ومحمد
 روح . والحوالة على نوعين مطلقه ومقيدة وكلاهما جائزة . وصورة المطلقه
 ان يحيل على رجل للمحيل عليه دين او لم يكن فقال للطالب احلك بالف اليك ^{على}
 هذا الرجل ولم يقل لو دها من المال الذي لي عليه وهذا النوع من الحوالة

برأوة المحيل عن دين الطالب إلا أن يهلك المال على المحتال عليه فيعود الدين إلى النعمة
المحيل . وهلاك المال على المحتال عليه في قول أبي حنيفة ربح يكون على وجهين
أحد هـ أن يموت المحتال عليه مفلساً ولم يدع ما لا أعيانا ولا ديناً على رجل ولا
كفيل إلا بالمال المحتال به والثاني أن يمجّد المحتال عليه الحوالة ويحلف ولم يكن للمحيل
ولا للمحتال له بينة على الحوالة وهو من جملة هلاك المال على المحتال عليه فيبطل الحوالة
ويعود المال على المحيل في ظاهر الرواية وعلى قول أبي يوسف ومحمد ربح هلاك المال
يكون بهذين الطريقين ويتقليس القاضي المحتال عليه . ولو مات المحتال عليه
مفلساً وعند المحتال له رهن بالمال لغیر المحتال عليه بأن استعار المحتال عليه من
آخر عينا ورهنه عند المحتال له رهنا بالمال أو رهن رجل عند المحتال له رهنا
بالمال تبرعاً وجعل المحتال له مسلطاً على بيعه أو لم يجعل مسلطاً على بيعه ثم مات المحتال
مفلساً ولم يدع ما لا يعود الدين إلى نعمة المحيل . بخلاف ما لو مات المحتال عليه
مفلساً وبالمال كفيل فانه لا يعود الدين إلى ذمة المحيل ثم في الحوالة المطلقة
ان كان للمحيل دين على المحتال عليه فادى المحتال عليه مال الحوالة برئ المحيل ^{المحتال}
عليه عن دين الطالب وإن لم يكن للمحيل دين على المحتال عليه ربح المحتال عليه بذلك
على المحيل لانه قضى دينه بامر ف يرجع بذلك . والحوالة المقيدة صورتهما أن يكون
للمحيل مال عند المحتال عليه من وديعة أو غصب أو عليه دين فقال احلت الطالب
عليك بالالف التي له علي إعلان توقيدها من المال الذي لي عليك وإذا قبل المحتال عليه
برئ المحيل عن دين الطالب فان كانت الحوالة مقيدة بالالف التي له على المحتال عليه
فمات المحتال عليه مفلساً لم يمجّد المحتال عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمحيل ^{للمحتال}
له بينة على الحوالة فبطلت الحوالة وعاد دين الطالب على المحيل . وكذا إذا قلنس القاضي

المحتال عليه عندها . وان كانت الحوالة مفيدة بوديعة كانت عند المحتال عليه و
 الوديعة او استحققت تبطل الحوالة ويعود الدين على المحيل . وان كانت الحوالة
 مفيدة بغصب كان عند المحتال عليه فاستحق الغصب بطلت الحوالة . وان هلك
 الغصب لا تبطل الحوالة اذ كان فيه وفاء بمال الحوالة فيكون الضمان قائما مقام
 بالغصب وما دام المال الذي تفيد به الحوالة قائما لا يكون للمحيل ان يأخذ به
 ولا دينه من المحتال عليه لان ذلك المال صار مشغولا بمال الحوالة . وان كانت
 الحوالة مطلقة والمحيل دين على المحتال عليه او عين في يده كان للمحيل ان يأخذ
 دينه او عينه من المحتال عليه . ولو كانت الحوالة مفيدة بثمن عبد كان للمحيل على
 المحتال عليه ثم انفسخ بيع العبد بخيار روية او شرط او عيب قبل القبض ^{بعد}
 بقضاء قاض او هلك العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحتال عليه ولا
 تبطل الحوالة استخسانا . وان استحق العبد المبيع بطلت الحوالة قياسا و
 استخسانا في رواية الاصل من الكفاية وكذا لو كاتب المولى ام وادع ثم احال عليها
 غريبا من غرمائه ببدل الكتابة ثم مات المولى يتيما ام الولد وتبطل الكتابة ولا تبطل
 الحوالة استخسانا . ولو كانت الحوالة بالف كانت للمحيل على المحتال عليه ثم ان المحتال
 له ابرأ المحتال عليه عن ماله الحوالة برئ المحيل والمحتال عليه عن دين المحتال له ^{المحيل}
 بالحوالة والمحتال عليه بالابراء ويرجع المحيل بدينه على المحتال عليه . ولو وهب المحتال
 مال الحوالة للمحتال عليه يجوز الهبة ويبطل ما كان للمحيل على المحتال عليه ولا يكون للمحيل
 ان يرجع بدينه على المحتال عليه . ولو كانت الحوالة مفيدة بوديعة كانت عند المحتال ^{عليه}
 فرض المحيل فدفع المحتال عليه الوديعة الى المحتال له ثم مات المحيل وعليه ديون
 كثيرة لا يضمن المودع شيئا ^{من} الثمن والمحيل ولا يسلم الوديعة الى المحتال له بل يكون بين ^{عين}

غرماء المحيل بالمخصص ولو ان المحتال عليه امسك الوديعة لنفسه وقهر دين
 المحتال له من مال نفسه كانت الوديعة له ولم يكن متبرعا مستغنا. ولو ان
 صاحب الدين احال بدينه على رجل بغير امر المديون على ان يكون المديون بريئا
 جاز. فان مات المحتال له فورته المحتال عليه او وهب المحتال له المال من المحتال
 لا يرجع المحتال عليه على المديون بشيء وان مات المحتال له وورثه المديون كان
 للمديون الذي عليه اصل المال ان يرجع على المحتال عليه لان المحتال له مطالبة
 المحتال عليه فانتقل ذلك الى وارثه. رجل له على رجل الف درهم فاحال صاحب
 الدين رجلا على المديون بالالف اليه عليه فقبض المحتال له المال من المحتال
 فقال المحيل للقابض ما كان لك على شيء وانما امرتك بقبض المال منه بطريق
 الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان لي عليك الف فاحلتيه
 عليه كان القول قول المحيل لان القابض يدعي عليه ديناً وهو ينكر. ولو ان
 المحتال عليه ادى مال الحوالة وقال للمحيل ما كان لك على شيء وقد قضيت دينك بامر
 فلان ارجع عليك وقال المحيل لا بل كان لي عليك الف كان القول قول المحتال عليه
 ولو كان المحتال له غائبا واراد المحيل ان يقبض ماله من المحتال عليه وقال احلته
 بوكالة ولم يكن له على دين قال ابو يوسف لا اصدقه ولا اجبل بيخته لانه قضاء
 على الغائب. وقال محمد رج يقبل قول المحيل انه وكه. رجل عليه دين لرجل فاحال
 الدين بجميع ماله وهو الف على رجل وقبل المحتال عليه الحوالة ثم ان المحيل احال الطالب
 على رجل اخر بجميع ماله عليه وقبل المحتال عليه الثاني ذكر في الاصل ان الحوالة الثانية
 تكون نقضا للحوالة الاولى لانه لا صحة للتانية الا بعد نقض الاولى
 المحيل والمحتال له يملكان النقص فاذا انقضا الحوالة الاولى انتقضت وبرئ المحتال

عليه الأول. وهو بخلاف ما إذا كان لرجل على رجل دين وبه كفيلا واعطاه كفيلا
 آخر فان الكفالة الثانية لا تكون ابطالا للكفالة الاولى لان المقص من الكفالة
 التوثق مع بقاء الدين على الاصيل وضم الكفيل الى الكفيل يزيد في التوثق ولو
 كانت الحوالة مطلقة ثم ان المحيل قرض دين المحتال له يجب المحتال له على القبول
 ولا يكون المحيل متبرعا. ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل اروهبه
 لا يصح ولا يكون هذا كالرجل اذا كان له دين مؤجل على رجل فابراه عن الدين
 قبل حلول الاجل اروهبه منه صح ذلك. رجل عليه الف حالة لرجل وللمدين
 على آخر الف درهم حالة فاحال المدين الاول صاحب دينه على المدين الثاني
 حوالة مقيدة بما عليه صحت الحوالة. ولو ان المحتال له اخر المحتال عليه سنة لا يكون
 للمحيل ان يرجع على مديونه بما كان له عليه لان ما كان له على مديونه صار مشغولا
 بدين الحوالة وبالتاخير لا يزول الشغل فلوان المحتال له بعد التأخير أبرأ المحتال
 عليه من دين الحوالة كان للمحيل انه يرجع على مديونه بدينه حالة. رجل احال رجلا
 على رجلين بدين وقبل المحتال عليه الحوالة على ان يعطيه المحتال عليه مال الحوالة من ثمن
 نفسه او من ثمن عبد نفسه جازت الحوالة ولا يجب المحتال عليه على بيع داره ولا بيع
 عبده وهي بمنزلة ماله قبل الحوالة على ان يعطيه المال عند الحصاد او ما اشبه ذلك
 فانه
 لا يجب على اداء المال قبل الاجل. ولو كانت الحوالة بشرط ان يعطيه المحتال عليه ماله الحوالة
 من ثمن دار المحيل او من ثمن عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء بها
 وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا لبيع دار المحيل او عبده رجل
 وبه كفيلا فاحال الكفيل الطالب بالمال على رجل فقبل المحتال عليه بدي الاصيل
 والكفيل جميعا الا ان يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ

لا يبرأ الاصيل . رجل عليه دين فجاء الطالب يتقاضيه دينه فقال للديون
 قد حلتك بهما على فلان وفلان غائب وقت الخصومة فقال الطالب لم اقبل
 الحوالة كان القول قول الطالب والبينة على المطلوب وهو المحيل فان اقام
 المطلوب بينة على ما ادعى ذكره الاملاء ان القاضيه يقبل البينة ويؤخر الامر
 حتى يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر الحوالة امر الطالب
 باعادة البينة في وجهه ولا يقضي عليه بتلك البينة وان لم يكن للمطلوب بينة
 على ذلك وطلب المطلوب يمين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان
 نكل الطالب برئ المطلوب عن الدين . رجل عليه دين لرجل فاحال الطالب على
 رجاليين عليه للمحيل دين فجاء فضولي وقضى المال من المحال عليه تبرعاً كان
 للمحال عليه ان يرجع على المحيل كما لو ادى المحال عليه المال بنفسه وليس عليه
 دين كان له ان يرجع على المحيل . ولو كان للمحيل دين على المحال عليه فاحال الطالب على
 مديونه بذلك المال ثم جاء فضولي وقضى دين المحال له عن المحيل الذي عليه
 اصل المال كان للمحيل ان يرجع بدينه على المحال عليه لان قضاء الفضولي عند
 كقضاء نفسه ولو قضى المحيل دين الطالب بمال نفسه بعد الحوالة كان له ان يرجع
 على المحال عليه بدينه كذلك ههنا . وليس للفضولي ان يرجع على الذي عليه اصل
 المال لانه متبرع ، ولو اختلف المحيل والمحال عليه كل واحد منهما بدعي ان الفضولي
 قضى عنه والفضولي لم يبين عند القضاء احدهما بيئته يرجع الى قول الفضولي
 عن ايها قضيت فان مات الفضولي قبل البيان او غاب كان القضاء عن المحال
 عليه لان القضاء يكون عن المطلوب ظاهراً . البائع اذا احال غريمه على المشتري
 حوالة مفيدة بالتمسك لا يبقى البائع من التمسك . ويؤا مال المشتري البائع على غريمه كان

للبائع حق التجسس في ظاهر الرواية وذكر في الطلاق من الاملاء اذ الحال الزوج
 ابرأته بصلها على آخر كان للزوج ان يدخل بها في قول البيهقي رجح ولو كانت
 المرأة على زوجها بالمهر غريبا لها ان تمنع نفسها لان غريمها بمنزلة وكيلها
 فانه يفضل الصلح اليه وكيلها كان لها حق المنع. رجل عليه الف لرجل فاحاله بها على
 ثم ان المحتال عليه لحال الطالب بها على الذي عليه الاصل ذكر في النوادر ان المحتال
 يبرأ منه وان توى المال على الذي عليه الاصل لم يعد المال الى المحتال عليه
 الاول وكانه جعل الحوالة على الاصل نقضا للحوالة الاولى وبعد ما انتقضت
 لا يعود اليه المال رجلا على رجل مال فقال الطالب للمديون احلفي بمالي عليك
 على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله ان يأخذ بالمال ايها شاء
 لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كقالة لان الحوالة بشرط
 عدم مهارة المحيل كقالة. رجلا حال رجلا على رجل بمال فغاب المحتال عليه
 بعد ذلك ثم جاء المحتال له وقال فجد في المحتال عليه ان يكون لي عليه شيء
 قال ابو يوسف سف رج لا يصدق المحتال له وان اقام البينة انه جده لا يقبل البينة
 لان المشهود عليه غائب. وان كان المحتال عليه حاضرا وجد الحوالة وليس للمحتال
 له بيينة كان جوده. فتمنا الحوالة فيكون القول قوله في ذلك. رجلا حال امرأته
 بصلها على رجل وقبل الحوالة ثم غاب الزوج فاقام المحتال عليه بيينة ان كان
 كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا يقبل بيئته. ولو ادعى على المرأة انها كانت ابرأت
 زوجها عن صداقها وان الزوج اعطاها المهر او باع بصلها منها شيئا وقبضت
 قبلت بيئته وان كان المبيع غير مقبوض لا يقبل بيئته. وكذا اذا كان مقبوضا وهو
 قائم بيئته لا يقبل بيئته المحتال عليه. وكذا في الكفيل. رجلا اشترى من رجل عبدا بالف

وكفل بالثمن كفيلا ثم ان الكفيل احال البائع على رجل ثم ان البائع اراد ان يأخذ المالا
 من المشتري لم يكن له ذلك لان الكفيل قائم مقام المشتري ولو احال المشتري ^{لثمن} ^{لثمن}
 على رجل لا يبيعه مطالبه المشتري. اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم ان المشتري
 احال البائع بالثمن على رجل ليس للمشتري عليه مال ثم ان المشتري نقد المالا
 عنده عن المحال عليه جاز ولم يكن للمحال عليه ان يرجع بذلك على المشتري ^{وذلك}
 لو قضاء اجنبي عن المشتري. وان قضاء اجنبي عن المحال عليه كان للمحال عليه
 ان يرجع على المشتري لان قضاء الاجنبي عن المحال عليه بمنزلة قضاء ^{عليه} ^{المحال}
 ولو قضاء الاجنبي ولم يبين كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجنبي ميتا
 او غائبا كان القضاء عن المحال عليه وهو نظير ما قلنا رجل اشترى من رجل ^{دابة}
 وقبضها واحال البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد بالدابة عيبا فودعا
 بقضاء القاضيه لم يكن للمشتري ان يرجع بالثمن على البائع ولكن البائع ^{بجمله}
 بها على المحال عليه شاهد كان المحال عليه او غائبا ويكون القول قول البائع
 انه لم يأخذ الثمن من المحال عليه وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا يؤخذ المالا
 من البائع وان كان البيع فاسدا فابطلد القاضيه ورد الدابة رجع المشتري ^{له}
 على المحال عليه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الصلح فصل

في الصلح عن الميراث والوصية اذا صولحت المرأة عن ثمنها وصداقتها ^{والثمن}
 يعترفون بنكاحها فان كان من التركة دين على الناس فصولحت عن الكل ^{يكون}
 نصيبها من الدين للورثة او صولحت عن التركة ولم يقل شيئا كان الصلح ^{ملا}
 لانها تفسر بملكة نصيبها من الدين للورثة ^{وذلك} ^{الدين} ^{من غير} ^{من} ^{عليه} ^{الدين}

يهوض باطل. واذا فسد العقد في حصة الدين فسد في الباقي. أما عند بيعينة
 ربح لان من مذهبنا ان العقد اذا فسد في البعض يفسد مطلقا يفسد الكل
 واما عندهما فلان الدين ليس بمال حقيقة فاذا شرط في العقد عليك ما
 ليس بمال بطل في الكل كما لو جمع بين حرو عبد فباعهما صفقة واحدة فان
 طلبوا تجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين للوارث فطريق ذلك
 ان تشتري المرأة من الوارث عينا من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين
 ثم تحيل الوارث على غريم المت بحصتها من الدين ثم يعقدون الصلح بينهم من
 غير ان يكون ذلك شرطا في الصلح. وان صاحبت ورثة زوجها عن اعيان
 التركة خاصة دون الدين فهو على وجه ثلاثة. احدها ان يكون بدل الصلح
 من الدراهم والدنانير وليس في التركة من جنس ذلك فهو جائز على كل حال
 وان كان في التركة نقد من جنس بدل الصلح بان كان في التركة دراهم فصوت
 على دراهم ان كان بدل الصلح اكثر من حصتها من دراهم التركة جاز لانه
 خلا عن الربوا وان كان حصتها من دراهم التركة مثل بدل الصلح او اكثر كان باطلا
 لان ما سوى بدل الصلح من الاعيان يكون خاليا عن العوض. هذا اذا علم
 فان كان لا يعلم ان نصيبها من التركة اقل من بدل الصلح واكثر اختلف المشايخ
 ربح فيه. قال بعضهم يفسد العقد على كل حال سواء علم ان في التركة نقد من جنس
 بدل الصلح او لم يعلم لان هذا عقد يشك في جوازه فلا يجوز بالشك و
 الصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر ربح ان الشك ان كان في وجود ذلك في التركة
 يجوز العقد لان الثابت هنا شبهة للخبية وشبهة الشبهة لا تعتبر ^{علم} وان
 فهو ذلك في التركة لكن لا بد من ان يكون بدل الصلح اقل من حصتها من دراهم التركة

او اكثر او مثله سد العقد ^{منه} لان مقابلة الفضة لا يجوز الا بشرط المساوي
 فاذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كما لو باع الفضة بالفضة مجازفة. قال الحاكم
 الشهيد رح انما يبطل الصلح عن اقل من حصتها من مال الربوا في حال التصادق
 اما في حالة الجحود والمناكرة يجوز الصلح وجه ذلك ان في حالة الانكارها اخذ
 لا يكون بدلا لافي حق الاخذ ولا في حق الدافع فان كان في التركة دراهم ودنانير فصلوها
 على دراهم ودنانير يجوز الصلح عندنا على كل حال في ظاهر الرواية ويصرف الجنس
 الى خلاف الجنس ^{تحر} يا للصحة وان صالحوها على حيوان معين او عرض جان
 الصلح سواء كان في التركة عرض من جنس ذلك او لم يكن. وهذا الذي ذكرنا اذا
 صالحوها وليس على الميت دين فان كان على الميت دين فصولحت المرأة عن ثمنها
 على شيء لا يجوز الصلح لان الدين القليل يمنع جواز التصرف في التركة فان طلبوا
 الجواز فطري ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن
 اجنيه بشرط برأة الميت او يؤدوا دين الميت من مال اخر ثم يصالحوها عن ثمنها او صدق
 على نحو ما قلنا وان لم يضمن الوارث لغريم الميت ولكن عزلوا عينا الدين الميت فيه وفاء ^{بالدين}
 ثم يصالحوها في الباقي على نحو ما قلنا فان اجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبلت ^{بصل}
 اليه حقه كان له ان يرجع عن ذلك. رجل مات وترك ابنين وعليه دين والميت ارض
 وله دين دراهم على رجل فصالح احد الابنين الاخر على دراهم معلومة على ان يكون
 الصباغ له وعلى ان الداراهم التي هي دين لا يبيعهم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي
 على ابنيهما هو صامن لذلك وهو كذا درهما ذكر عن ابي يوسف رح في الامالي ان
 الصلح جائز وان لم يسم ما على الميت من الدين بطل الصلح. رجل اوصي ^{لرجل}
 بسدد او دار فترك ابنا وابنة فصالح الابن والابنة الموصي له بالعبد على مائة

درهم قال أبو يوسف رحمه الله ان كانت المائة من مالهما غير الميراث كان
 العبد بينهما نصفين وان صالحا من المال الذي ورثاه عن ابيهما كان العبد
 بينهما اثلاثا لان المائة كانت بينهما اثلاثا. وذكرنا تخصاف روح في المحيل ان الصلح
 ان كان عن اقرار كان العبد الموصى به بينهما نصفين وان كان عن انكار فعلى قدر الميراث
 وعلى هذا بعض المشائخ روح وكذلك في الصلح عن الميراث. امرأة ادعت قبل ورثته
 زوجها ميراثا وهم حادون انها امرأة الميت فصالحوها على اقل من حصتها من المهر
 والميراث على دراهم معلومة ونصيبها من الميراث من تلك الدراهم اكثر من بدل الصلح
 قال أبو يوسف روح الصلح جائز ولا يصلح للورثة ان علموا انها امرأة الميت فان اقامت ^{المراة}
 البينة بعد ذلك انها امرأة الميت بطل الصلح وهذا يوافق ما ذكرنا عن الحاكم للشهد
 الصلح على اقل من حصتها من مال الربوا انما لا يجوز في حالة التصادق ويجوز في حالة النكاح
 رجل صالح مع امرأة ابيه من ميراثها على الف درهم ودينار وليس للميت وارث سواها
 وفي التركة دراهم وذهب في يد الابن قال أبو يوسف روح لا يجوز هذا الصلح الا ان يكون
 ما ترك من الذهب والفضة حاضرا عند الصلح او يكون غصبا مضمونا على الابن حتى
 لا يكون افتراقا من غير قبض. رجل مات وترك ابنا وامراة وترك عقارا وامنة ونقيا
 فقبض الابن جميع ذلك واستهلك او لم يستهلك ثم صالحته المرأة على اقرار وانكار
 او اقرار على دراهم حالة او مؤجلة جائز لانه اذا لم يكن في مال التركة شيء من النقود امكن
 تجويز العقد مبادلة كما يجوز بين الاجانب. وان كان في الميراث نقد ودين على رجل
 فصالحته المرأة ابن زوجها عن نصيبها من التركة سوى الدين جائز لانها لما استتت
 الدين يجعل كان المستثنى ليس من التركة. ولو صالحته عن نصيبها من العرض والعقار
 خاصة او بعض الاعيان دون البعض جائز ^{ولا يجوز} ^{للمراة} انها صالحته ابن زوجها

واستوفت نصيبها من كل مال وما كان للميت على فلان بن فلان جازي. وكذا الوارث
انما ابرأت غريم الميت عن حصتها من الدين الذي كان عليه او تقول انه ابن الميت
قضاء حصتي من الدين من مال نفسه واستوفيت منه كان جائزا ولو ان دار في يد
ورثته اتى رجل فيها حقا وبعض الورثة حاضر وبعضهم غائب فصالح المديعي ^{ضر} ^{المديعي} ^{المديعي}
منهم على شيء مسمى من جميع حقه جاز ذلك ويكون متبرعا في هذا الصلح في حصة
شركائه وصلح الاجنبي على ماله جائز فهذا اولى ولا يرجع على شركائه بشيء وان كان صالح
على ان يكون حق المديعي للوارث المحاضر خاصة دون غيره فهو جائز ايضا لان هذا
الوارث يملك حق المديعي بهذا العقد ثم هو يقوم مقام المديعي في اثبات حقه
ان اثبت سلم له وان لم يقدر على اثباته بطل الصلح في حصة الشركاء ويرجع على
المديعي بحصة ذلك من البدل كما لو اشترى عبدا من رجل هو غصب في يد آخر ان
المديعي ملك نفسه على الغاصب يسلم له وان عجز يرجع على البائع بالثمن. رجل مات
واوصى لرجل ثلث ماله وورثه صغار او كبار فصلح بعض الورثة الموصي له ^{صبي} ^{مات}
على درهم معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الموصي له فهذا وما الوصلح
بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز الصلح وان كان
فيها دين على رجل لا يجوز لان الموصي له يملك الثلث من الدين بمنزلة الوارث
ولو كان في التركة نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح او اكثر لا يجوز. وان كان
بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصي له بدل الصلح
قبل الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل في النقد. اذا صالح المرأة
عن ثمنها وصداقتها على درهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ^{جائز}
ما زال الصلح ثم ظهر للميت دين لم يسلم به الورثة او ظهر فيها عين ^{من يكون} ^{من يكون} ^{من يكون}

ذلك الدين أو العين داخل في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون داخل في ذلك
 ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم لأنهم إذا لم يعلموا بذلك
 كان صلحهم عن الظاهر المعلوم عند الورثة لا عن المجهول وما لم يكن ظاهرا لا يكون
 بمنزلة المستثنى عن الصلح وقال بعضهم يكون داخل في الصلح لأنهم صالحوا
 من التركة والتركة هي المعلوم عند الورثة فخل في هذا القولان لعدم دين للميت فسد^{الصلح}
 ويجعل كان هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في
 الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح

باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل الفصول

رجل ادعى على رجل حقا فصالح رجل اجنبي فهذا على
 وجهين اما ان كان المدعى به عينا او دينا وكل ذلك على وجهين اما
 ان المدعى عليه او انكر. وكل ذلك على وجهين اما ان صالح الاجنبي بالمدعى عليه
 او بغيره. فان ادعى دينا فانكر المدعى عليه فصالح الاجنبي فهو على حصة اقره
 أحدها ان يقول الاجنبي المدعى صالح فلانا عن دعوائك على الف درهم. او يقول صالتك
 من دعوائك على فلان على الف درهم. او يقول صالحني من دعوائك على فلان على الف^{درهم}
 او يقول صالح فلانا على الف درهم من مالي اقلني هذا او على الف درهم على اني صا^ن
 له فلان قال صالح فلانا من دعوائك على الف درهم فقال المدعى صلحت توقف الصلح على^{اجازة}
 المدعى عليه ان اجاز محاز وبلغه البذل وان مرد بطل ويخرج الاجنبي من بين الا^{جنبي}
 لم يصف الصلح الى نفسه ولا الى ماله ولم يضمن وصلي الفصول لا يفيد عليه الا باحد
 هذه الامور فاذا لم يوجد شيء من ذلك يتوقف كرجل قال لغيري خالع امرأتك على الف
 درهم ولم يصف الامال لنفسه ولم يضمن يتوقف الخلع على اجازة الا^ن ان اجازت

عليها ويلزمها المال لاعلا الاجنبي وان رمت بطل لانه اضاف المخلع اليها كذلك

ههنا. واما اذا قال الاجنبي للمدعي صالحك من دعواك على فلان على الف درهم

اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم هذا والاول سواء لانه اضاف الصلح ^{نفسه} الى

نفسه الصلح تعود الى المدعي عليه والاضافة الى نفسه محمولة تحتل النية والوكالة

ويحمل غير ذلك فكان العقد مع المدعي عليه. وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحني

من دعواك على فلان على الف درهم فتم ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال على كل حال

لانه اضاف الصلح الى نفسه بحرف التاء كقوله صرتك وما اشبه ذلك وهو بمنزلة قول ^{الوكيل}

بالشراء اشتريت فانه يكون مضيفا العقد الى نفسه حتى يرجع اليه الحقون. ولو قال

صالحني على الف درهم او قال صالح فلانا على الف درهم من مالي او على الف درهم او الف

درهم على اني ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع

بذلك على المدعي عليه اذ لا يمكن باهر المدعي عليه. اما قوله صالحني فانه اضاف الصلح ^{نفسه} الى

نفسه عليه ويكون هذا ام المال بمعايلة اسعاط اليمين عن المدعي عليه وكذا

قوله صالح فلانا بالف درهم من مالي لان اضافة البدل الى المال نفسه منزلة اضافة

العقد الى نفسه فان الرجل يقول لغيره اشترع بك بالف درهم من مالي يكون توكيلا

وكذا قوله صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن فهو كقوله صالح فلانا على ان

بدله على لاعلا وجه الكفالة لان الكفالة لا تكون الا بعد وجوب المال على الاصيل ^{عند}

انكار المدعي عليه لاشيئ على المدعي عليه. هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعي عليه

منكر او صالح الفضولي بغير امره فان صالح باعنه وهو منكر فهو على خمسة اوجه ايضا

ان قال المامور للمدعي صالح فلانا من دعواك على الف درهم فنحن الصلح ^{عليه} على المدعي

لان الفضولي اذ لم يكن مامورا في هذا الوجه كان الصلح مع المدعي عليه فلا كان باهر ^{المعنى}

عليه ينفذ عليه. ويجب المال على المدعي عليه ويخرج المأمور من البين
وأن قال المأمور للمدعي صالحك على ألف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو
ما قلنا إذا كان الصلح بغير المدعي عليه عند البعض يكون الصلح مع المدعي عليه فإذا
كان مأمورا هنا نفذ على المدعي عليه وتم وعند البعض يكون الصلح مع المدعي
كما لو قال صالحني عن دعوائك على ألف درهم نفذ الصلح على المأمور ويجب المال على اللامو
ثم يرجع به على الأجرة أضاف الصلح إلى نفسه وهو مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشراء
وأن قال صالح فلانا على ألف درهم على أي ضامن نفذ الصلح على المدعي عليه والمدعي
بالتخييار أن شاء طالب المدعي عليه بالبدل بمحكم العقد وأن شاء طالب المصالح بمحكم
للكفاية بخلاف ما إذا لم يكن مأمورا في هذا الوجه فإنه ينفذ الصلح على المصالح
ولا يرجع هو على المدعي عليه. هذا كله إذا كان المدعي عليه مترا فأن كان مترا بالدين
فصلح الأجنبي بغير امرء فهو على خمسة أوجه أيضا. أن قال الأجنبي صالح فلانا على ألف
درهم يتوقف الصلح على إجازة المدعي عليه وأن قال صالحك اختلف فيه المشايخ
رجع على الوجه الذي ذكرنا. وأن قال صالحني على ألف درهم نفذ الصلح على الأجنبي
ويلزمه المال ولا يرجع على المدعي عليه لأنه أوجب المال على نفسه لاستقاط الدين
من المدعي عليه. بخلاف ما لو كان المدعي به عينا والمدعي عليه مقربا بكونه للمدعي
فصلح الأجنبي بغير امرء للمدعي عليه فإن المصالح يصير مشتريا للعين لنفسه ولما
لو كان المدعي به ديناً لا يصير مشتريا الدين لأن شراء الدين باطل. وأن قال صالح
فلانا على ألف درهم من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال
ولا يرجع على المدعي عليه. وأن قال صالح فلانا على ألف درهم على أي ضامن يتوقف
على إجازة المدعي عليه لأنه أضاف الصلح إلى المدعي عليه والمدعي عليه إذا كان مقرا

امكن حمل قوله على اني ضامن على الكفالة بخلاف ما اذا كان المدعى عليه متكررا ^{تكون}
تعدر حمل قوله على اني ضامن على الكفالة فيجعل ذلك ايجابا على نفسه ابتداء هذا
اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنب غير مأمور بالصلح فان كان مأمورا ^{فوق}
وجوه خمسة ايضا. ان قال صالح فلانا نغذ الصلح على المدعى عليه فيجب المال عليه
وان قال صالحني نغذ الصلح على المدعى عليه ايضا فيطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع
بذلك على الامر كالوكيل بالشراء. وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على
الف على اني ضامن ينغذ الصلح على المدعى عليه فيجب المال على الاجنب بحكم الكفالة
لا يحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف ما لو قال من مالي فان تمه
يلزمه المال بحكم العقد حتى يرجع على الامر قبل الاداء كالوكيل بالشراء. هذا اذا كان
المدعى به دينافا فكان عينا فهو على وجهين اما ان كان المدعى عليه مقرا او متكررا ^{تكون}
شكرا فصالح الاجنب غير امر المدعى عليه فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عنه
بامره او غير امره اما اذا كان المدعى عليه مقرا فهو على وجهين اما ان صالح بامره
او غير امره فان صالح بغير امره فهو على خمسة اوجه. ان قال صالح فلانا يتوقف
بإرادة المدعي عليه ولا ينغذ على الاجنب لان شراء الفضولي انما ينغذ عليه اذا
يبد نقدا على العاقد وهذا اذا لم يضاف الشراء الى نفسه لا يمكن تنفيذه عليه
في توقف كشراء المحجور يتوقف عند الكل وشراء المرتد يتوقف في قول الجنيحة
رج وان قال صالحك فيه اختلاف المشايخ رج على نحو ما سبق وان قال صالحني
او قال صالح فلانا على الف من مالي او على الف في هذه فانه ينغذ عليه لان ^{الماله} إضافة الصلح
بمنزلة إضافة الصلح الى نفسه فيصير مشتريا لنفسه ويصير العين له بخلاف الدين
ولو قال صالح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اعاز يصير كفلا

فصل في الصلح عن الدين

رجل له على رجل ألف درهم فقضاء درهم مجهولة لا يعرف وزنها لا يجوز ولو
اعطاه على وجه الصلح جاز لان الصلح ينبئ عن الاستقاط فيحمل على ان المدفوع
اقل من دينه ولهذا لو كان على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة جاز ولو
باع ما في ذمته بخمسمائة لم يجز . رجل ادعى على رجل ألف درهم فانكر فاصطلحا على
عشرة دنانير جاز وان افرقا قبل القبض يبطل لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون
الامبادلة والصرف يبطل بالافتراق من غير قبض . رجل عليه لرجل ألف درهم جاز
فاصطلحا على عشرة دنانير وافرقا قبل القبض يبطل . ولو صالح من الجهاد على البهنة
جاز ولا يكون صرفا بل يكون استقاطا لصفة الجودة . وكذا لو كانت الجهاد الفا حالة
فصالحه على ألف بنهرجة الى اجل جاز الا ان اصل المال اذا كان قرضا وصالحه الى اجل
لا يصح التاجيل . ولو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك
على خمسين درهما وعشرة دنانير الى اجل جاز لانه حط . وكذا لو صالحه من ذلك على
خمسين درهما حالة او الى اجل جاز . وكذا لو صالحه على خمسين درهما ففضة
بيضاء بتراحة او الى اجل جاز لانه صالحه على ما هو دون حقه في الوزن والجودة
ولو ادعى على رجل ألف درهم سود فصالحه منه ما بعد الاكثار على ألف درهم
بنجبة الى اجل لا يجوز لان النجبة افضل من السود والمدعى عليه التزم زيادة
الجودة بمقابله الاجل فلا يجوز . ولو ادعى نجبة فصالحه على مثل قدره حاسوا
حالة او الى اجل جاز لانه اسقاط . ولو كان لرجل قبل رجل ألف درهم غله فصالحه
منها على خمسمائة بنجبة ونقد ها اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد
وفي يوسف الآخر رج لانه صالحه على اجود من حقه لاستقاط بعضه . ولو كان لرجل

رجل الف درهم فضة بيضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبرسود إلى أجل جاز لأنه
 حط. وإن صالحه على خمسمائة درهم مضروبة بوزن سبعة إلى أجل لا يجوز ^{صلى} فالحط
 أنه إذا صالح على أجود من حقه وانقص قدره من حقه لا يجوز. وإن صالحه على أقل من ^{حقة}
 قدره وجودة أو على مثل حقه جودة وانقص قدره من حقه جاز. رجل له على رجل كـ ^{خطه}
 فصالحه عن إقراره وإنكاره على نصف كـ خطه ونصف كـ شعير إلى أجل بطل كله. ولو
 ادعى على رجل الغاف أنكر المدعى عليه فأراد أن يصالحه على مائة فقال المدعى صالحك
 على مائة درهم من الألف التي لي عليك وإبرأتك عن البقية جاز ويبرأ المدعى ^{عليه}
 عن البقية قضاء وديانة وإن قال صالحك من الألف على مائة ولم يقل وإبرأ
 عن الباقي برئ المطلوب عن الباقي قضاء ولا يبرأ ديانة. ولو أن المطلوب قضاء
 الألف فأنكر الطالب تضارؤه وصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاؤه
 ولا يحمل للطالب أن يأخذ منه المائة إذا كان يعلم بالقضاء. إذا سرق خفافه
 الناس من حانوت الأسكاف فصالح الأسكاف السارق على شيء قالوا إن كان
 المسروق قائماً في يد السارق لا يجوز الصلح إلا بإجازة إرباب السرقة. وإن كان
 مستهلكاً فإن لم يكن الصلح على غبن فاحتش جاز الصلح ولا يتوقف على إجازة إربابها
 لأن للمودع أن يصالح الغاصب ويستوفي منه الضمان إذا لم يكن فيه غبن فاحتش
 وإن كان فيه غبن فاحتش لا يجوز الصلح على صاحب الوديعة. رجلاً استهلك على رجل
 أناة نضه وتضرر القاضيه عليه بالقيمة وانقر قاتل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا
 لو اصطلم على القيمة من غير قضاء وانقر قاتل القبض. وكذا لو استهلك تبرضة
 أو دراهم فصالحه على أقل منها إلى أجل جاز عندنا. رجل له على رجل دراهم لا يعلم
 وزنها فصالحه منها على عرض أو ثوب بعينه جاز لأن العن وإن كان مجهولاً ^{حالة} إلا أن

الثمن اذ لو كان محتاجا الى القبض لا تمنع جواز البيع . وان صالحه على دراهم معلومة في
 القياس لا يجوز . ويجوز استحسانا لان الصلح ينبئ عن التجوز بدون الحق وكذا
 اذا اجل لها اجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وقا جيلا للباقي . ولو كان بين رجلين
 واعطاء وبيع وفرض وشركة ومضرة على ذلك زمان ولا يعرفان مال اللطالبي على الاخر فصالحه على مائة
 درهم الى اجل جاز استحسانا لما ذكرناه في المسئلة الاولى رجله على رجل الف درهم فصالحه على مائة
 وقبض المائة ثم استحققت المائة حانه يرجع عليه بمائة ولا يبطل الصلح سواء كان الصلح بعد الاقرار ^{بعد}
 لانكار وكذا لو وجدها مستوقفة او بنهرجة يردوها ويرجع بمائة جياد . وان صالحه من الدرهم
 على الدنانير وقبض الدنانير ثم استحققت الدنانير بعد افتراقهما بطل الصلح . وان استحققت ^{هم}
 قبل الافتراق يرجع عليه بمثل تلك الدنانير ولا يبطل الصلح . ولو صالح من الدنانير
 على فلوس مائة وقبضها وافتراقا ثم استحققت الفلوس بطل الصلح لانه
 كان صراحا لانه امران . عن دين يدين . رجلاه على رجل دراهم جياد فقضاء زونا
 وقال انفعتهما فان لم ترج لك فردها على ففعل فلم ترج قال ابو يوسف رج له ان ^{ين}
 استحسانا . وهو بخلاف ما لو اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يردده فقال له
 البائع بعه فانما يشتريه على عرضه على البيع فلم يشتريه لم يكن له ان يردده . وجه
 الفرق ان ما تبس من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذ ارضى به
 فاذا ارضى به لم يصير حقه فيكون القابض متصرفا في ملك الدافع بامره فلا ^{يبطل}
 حق القابض اما في البيع المقبوض عين حق القابض الا انه ميب فلم يكن قول
 البائع بعه اذ ناله بالتصرف في ملك البائع فبقي متصرفا في ملك نفسه فظل
 حقه في الرد . رجل قال لآخر لي عليك الف درهم فقال له المدعي عليه ان حلفت
 انها لك علي ادفعها اليك فحلف المدعي ودفع المدعي عليه الدراهم قالوا ان ادى

إليه الدراهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل ولذا فح أن يسترد منه لأن هذا
شرط باطل. رجل استقرض من رجل دراهم بخارية ببخارا واشترى سلعة
بدراهم بخارية ببخارا فالتقيا في بلدة لا توجد فيها البخارية قالوا يؤجل قدر ^{فئة} المسألة
ذاهما وجائبا ويستوثق منه بكفيل لأنه ذو عسرة فكان له النظر إلى الميسرة
رجل عليه دين لرجل فدفع المديون دينه إلى صاحب دينه بعد ما خرج اللصوص
واستولوا عليه وامتنع الدائن عن الأخذ قال أبو يوسف رح ليس للدائن أن ^{يمنع}
عن الأخذ لأن المديون أدي ما عليه فلا يكون له أن يمتنع عن القبول. قال الفقيه
أبو الليث رح عندي له أن يمتنع عن الأخذ لأن أموالهم صارت في أيدي اللصوص
فكان له أن يمتنع كما لكفيل بالنفس إذا سلم نفس المكفول به في المقازة أو في موضع
لا يقدر الطالب فيه على استيفاء حقه لا يخرج عن العهدة. وكذا الغاصب إذا رد
المغضوب في موضع يخاف عليه لا يجبر المغضوب منه على القبول كذا ههنا وإذا
لم يأخذ صاحب الدين دينه لا يخرج المديون عن العهدة. رجل غصب من رجل ^{الغنا}
وأخفاها وغيبها فصالحه المالك على خمسمائة وأعطاه الغاصب من تلك ^{لف}
أو من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد ^{الباء}
وأن كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها المالك فأن كان الغاصب جاحدا أنك ذلك
الجواب لأن المحجور بمنزلة المستهلك فيجوز الصلح بطريق الاستسقاط فإن وجد المغضوب
منه بينه بعد ذلك فأقامها يقضيه له ببقية ماله لأنه إذا وجد بينه ظمان للمغضوب
لم يكن مستهلكا هذا إذا كان الغاصب جاحدا فأن كان مقرا بالغصب والدراهم
ظاهرة في يده يقدر المغضوب منه على أخذها منه فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن
الباقية فهو في القياس مثل الأول يجوز الصلح قياسا وفي الاستحسان لا يجوز وعليه

١٠٠٠
ان يزد قاعا على الغصوب منه لانها ليست في معنى المستهلك وتعد تصحيح الصلح
بطريق الاستقاط لان الابرء عن الاعيان لا يصح وتعد تجوز مصادلة لمكان الربوا
وكذلك كل ما يكال او يوزن

فصل في الابرء عن البعض بشرط تحميل الباقي
وتعليق الابرء عن الثمن والابرء عن التفقة

بجله على رجل الف درهم فقال حطت عنك منها خمسمائة على ان يعطيني خمسمائة
وهذه ثلث مسائل احدها ان يقول حطت عنك خمسمائة على ان تنقد لي
خمسمائة ولم يوقت لذلك وقتا في هذا الوجه اذا قبل الغريم خمسمائة ذلك بريء
عن الخمسمائة الباقي اعطاه او يعطيه في قولهم والثانية ان يقول حطت عنك
خمسمائة على ان تنقد لي اليوم خمسمائة فان لم ينقد فالمال عليك على حاله وقبل الغريم
ان نقد الخمسمائة في اليوم بريء عن الباقي وان لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم والثالثة
ان يقول حطت عنك خمسمائة على ان تنقد الباقي اليوم ولم يزد على ذلك قبل الغريم
قال ابو حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الوجه الثاني ان نقد في اليوم بريء عن الباقي
وان لم ينقد لا يبرأ وقال ابو يوسف رح فهو بمنزلة الوجه الاول انه يبرأ عن الباقي
نقد او لم ينقد ولو قال حطت عنك خمسمائة ان نقدت لي خمسمائة لا يصح المحط في
قولهم نقد او لم ينقد وكذا لو قال للغريم او لكفيل اذا ديت الي منها خمسمائة فانت
برئ عن الباقي او قال متمم البيت الي منها خمسمائة او قال ان دفعت الي خمسمائة
فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان ادى اليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح اريد كره فهو
ولو قال لكفيل بالف حطت عنك خمسمائة على ان تعطيني باخمسمائة كفيلة اليوم او قال
على ان تعطيني باخمسمائة رهنا فقبل ولم يعط بطل المحط ولو كان على رجل الف درهم وخمسمائة

منها كفيلا فقال للكفيل ان لو توفيتي رأس الشهر خمسمائة فعليك الالف كلها فقبل الكفيل
 جاز وهو كما شرط . ولو قال للكفيل بالالف حططت عنك خمسمائة - علي ان توفيتي رأس الشهر خمسمائة
 فان لم توفيتي فالالف عليك على حاله فهو جائز وهو كما شرط . ولو كفّل رجل بالمال الحال ثم صالح
 الكفيل المكفول له علي ان يجعل المال منجما علي انه لو اخرج منجما عن محله فالمال عليه حال يجوز ويكون
 كما شرط لان مثل هذا الصلح لو جري بين صاحب المال والاصيل جائز فكذلك مع الكفيل الكفيل
 بالسلم اذ صالح الطالب . علي رأس المال لا يصح ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد ^{الصلح} لان
 علي رأس المال اقالة والكفيل لا يملك الاقالة ولو صالح الكفيل الطالب علي طعم من
 حبس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو علي المسلم اليه بالمجبد
 وان صالح الطالب الكفيل علي غير حبس السلم لا يصح . ولو صالح الكفيل الاصيل
 علي غير حبس السلم جاز . رجل ادعى علي رجل الف فانكر فاصطلحا علي ان يحلف المدعي
 عليه وهو بري . فهو علي وجهين ان اصطلحا علي ان المدعي عليه ان حلف فهو
 بري فحلف المدعي عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعي
 يادعواه ان اقام اليه قبلت بينته ويقضيه له وان لم يكن له بينة واراد ان يستحلف
 المدعي عليه عند القاضي كان له ذلك لان اليمين الاولى كانت عند غير القاضي
 فلا يقطع الخصومة وان اصطلحا علي ان يحلف المدعي علي دعواه علي انه ان حلف
 فالدعي عليه يكون ضامنا لمدعي فهذا الصلح باطل . ولو حلف المدعي لا يجب المال
 علي المدعي عليه . وكذا لو قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمال عليه كان باطلا
 وكذا لو قال ان تشهد به فلان علي فهو علي تشهد به فلان لا يلزمه . ولو قال الطالب للمطلوب
 انت بري من دعوي هذه علي ان تحلف مالي فبذلك شيء فحلف لا يبرأ لانه غلق البراءة
 بالخطر وانه باطل . ولو ادعى علي رجل الف فانكر فقال له المدعي اقر لي بالالف علي ان تحلف

فيمكنه ان يستقيث فيلحقه الغوث وان هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة
 السلاح في هذا الحكم. هذا اذا كان في المصنعا فان كان ذلك في الطريق لا
 او نهارا او كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح والاقرار باطلا وان استمر
 عليه السلاح. والزوج اذا هدد امرأة لتصلح من الصداق على شيء اول تبرئه فهو
 بمنزلة الاجنبي وان هدد بها بالطلاق او بالتزويج عليها او بالتسريح لم يكن ذلك
 اكراها. من عليه الدين المؤجل اذا صلح صاحب دينه على ان يجعله حالا ان لم
 ذلك بعوض جاز لان الاجل عند يمينك اسقاطه وكذا لو قال ابطلت الاجل
 الذي في هذا الدين او تركت الاجل فهو بمنزلة قوله جعلته حالا. ولو قال برئت
 من الاجل او قال لا حاجة لي في الاجل فهو ليس بشيء والاجل على حاله. وكذا لو قال
 ابرأت الطالب من الاجل يكون لغوا ولا يبطل الاجل. من عليه الدين المؤجل
 اذا قضى المال قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض ووجد زيوفا وبنهجة او سقطة
 فردها عاد المال مؤجلا. وكذا لو باعه به عبدا او صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق
 او ظهر جرا او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا. وان طلب ان يقبل الصلح
 على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا. وان لم يسم الاجل
 في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال وجلان لهما على رجل الف درهم ان لم يكن
 الدين واجبا بعقد احدهما بان ورتا ديننا مؤجلا من رجل فصالحه احدها على امانة
 مجلة على ان اخر عنه ما بقي من حصته وهو اربعمائة درهم الى سنة فالمائة المقبوضة
 تكون بينهما وتأخير حصته وذلك اربعمائة باطل في قولنا بيمينه رج حقه لو قبض المئتين
 الاخر شيئا كان للموخر ان يشاركه في المقبوض وعلى قولنا اي يوسف ومحمد رج تأخير
 حصته جائز وان كان دينهما واجبا بادانة احدهما بان كما لا يمكن شركة عنائ

فان اخالفني ولي الادانة صح تاجيله في جميع الدين وان اخالفني لم يباشرا الادانة على
قول ايمنيفة روح الله لا يصح تاخيره في حصته وعلى قولهما يصح وان كانا متفاوضين فاجل
احدهما دينا كان من المفاوضة صح تاجيله عند الكل ايهما اجل والوكيل بالبيع اذا
اجلا لثمن بعد البيع يصح تاجيله في قول ايمنيفة ومحمد روح وعلى قول ابي يوسف روح
لا يصح وان خط احد الشريكين شيئا ان كان المصالح عاقدا جاز حظه خط الكل او بعضه
في قول ايمنيفة ومحمد روح ويضمن نصيب شريكه ان خط الكل ^{مالك} الخط البعض فلانه
يضمنه وفي نصيب صاحبه عاقدا والعاقد يملك الخط في قول ايمنيفة ومحمد روح يصح
حظه وان لم يكن المصالح عاقدا يجوز الخط في نصيبه عند الكل لانه مالك وفي نصيب
صاحبه لا يجوز عند الكل لانه ليس بمالك ولا عاقدا وصلى الصير الناجر جائز فيما يجوز
فيه صلى البائع الا الخط غير عيب فيه

باب صلى الاعمال والصلى عن الامانات والمضمونات والحجيات والمردود ^{المحقق}
رجل دفع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له ثوبا سبعا
اربع فنقص ونسج خمسة اربع او زاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ^{شأنه}
اخذ الثوب واعطاه اجرت له وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا ^{وهي معرقة} لا مثل غزله
فان صالحه على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك دراهم مسماة
الى اجل ذكر في الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب الغزل
الثوب على الحائك وضمنه غزلا مثل غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى اجل
لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه من ذلك على دراهم الى اجل كان ذلك
دينا يدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب الغزل اخذ الثوب ثم صلى الحائك
على ان يكون الثوب للحائك بدرهم معلومة الى اجل كان جائزا ولو انهما تصالحا

علان يأخذ صاحب الغزل الثوب ويعطى المالك بعض الاجر ويحيط هذه البعض
 كان جائزا. ولو دفع ثوبا الى قصار فخرته القصار بدته فصالحه رب الثوب على
 دراهم ليكون الثوب للقصار او على دراهم يكون الثوب لمحب الثوب. فان صالحه على دراهم
 مسماة ليكون الثوب للقصار كان جائزا حالة كانت الدراهم او مؤجلة لان ^{يعطى}
 القصار بدل عن الثوب. وكذا لو صالح القصار علان يدفع القصار والثوب مع
 الدراهم المسماة الى صاحب الثوب. وان كان الصلح بينهما على ان يلفظ القصار
 خبطة مسماة الاجل ويحيط عنه الخرق كان ذلك جائزا في حصة الثوب ولا يجوز
 في حصة الخرق لان حصة الخرق دين على القصار فاذا صالحه على خبطة الى اجل كان ذلك
 في حصة الخرق سلبا برأس مال هودين فلا يجوز. ويجوز في حصة الثوب لان فيما
 يخص الثوب يكون القصار مستريا للثوب بخبطة الى اجل وذلك جائز ولو هلك
 الثوب عند القصار فقال القصار قد هلك ثم صالحه على دراهم لا يجوز في قولنا ^{حنيفة}
 رج ويجوز في قول ابي يوسف رج فلوان القصار رد الثوب على صاحبه وطلب
 الاجر وادعى صاحب الثوب انه اوفاه الاجر لا يصدق صاحب الثوب. وان اعطى
 علان صاحب الثوب ياخذ من القصار نصف الاجر وهو دراهم علان يقصر له
 القصار هذا الثوب الاخر جاز ذلك ولو ادعى القصار انه دفع الثوب الى صاحبه وطلب
 الاجر وكذب به رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز لان القصار اسقط
 نصف الاجر. الراعي الخاص او المشترك اذا قاتل ماقت شاة من الغنم او اكلها السبع ^{او قتل}
 وصالح رب الغنم على دراهم معلومة لا يجوز في قول ابي حنيفة رج لان عند الاجير
 المشترك فيما هلك في يد لا يصنع بمنزلة المودع ومع المودع لا يجوز هذا الصلح ^{عند}
 ابي حنيفة رج وكذلك هذا وعلى قول محمد رج يجوز الصلح مع الراعي سواء كان خا

أو مستتر كأن عند الصلح مع المودع جائز نفع الراعي أو لا . وقال أبو يوسف رح كان
 الراعي مستتر كما جاز الصلح لأن عند الأجير المشترك ضامن لما هلك في يده وإن لم يكن ^{يصنعه}
 فيجوز الصلح معه كما يجوز مع الغاصب والأجير الخاص بمنزلة المودع وعند الصلح
 مع المودع لا يجوز فكذلك مع الأجير الخاص رجل أو دوع رجلا شيئا فقال المودع ضا
 الوديعة أو قال ردتها عليك وإنكر صاحبها الرد أو الهلاك كان القول قول المودع
 مع اليمين ولا شيء عليه فإن صالحه صاحب الوديعة بعد ذلك على شيء فهو
 على وجه أحد ما أن يدعي صاحب المال الأيداع فقال المستودع ما أودعني شيئا
 ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لأن الصلح يبيح جواره على نعم المدعي ^{المدعي} ونعم
 أنه صار غاصبا بالمجود فيجوز الصلح معه . والوجه الثاني إذا ادعى صاحب المال
 الوديعة وطالبه بالرد فاقرا المستودع بالوديعة أو بسكت ولم يقل شيئا وصاحب
 المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم والوجه
 الثالث إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد أو الهلاك ثم
 صالحه على شيء جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الآخر . واختلفوا في قول أبي حنيفة
 رح الأول في الصلح والصحيح أنه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف رح
 الأول وعليه الفتوى . وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك
 لا يجوز الصلح إنما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبل يمين المودع . والوجه الرابع إذا
 ادعى للمودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكتن به بل يسكت
 ذكر الكرخي رح أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رح . ولو ادعى صاحب المال
 الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكتن به فصالحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا
 الصلح في قولهم فإن اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح إنه فأنكر

او رددها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان
 القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح ولو رهن متاعا بمائة درهم وقيمة الرهن
 مائة درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن لم يهلك فاصطالحا على ان
 المرتهن عليه خمسين درهما وبراءة عن الباقي كان باطلا في قول ابي يوسف ربح الله
 هذا صلح عن الزيادة على الدين والزيادة على الدين امانة فيكون بمنزلة اللوع
 اذا ادعى هلاك الوديعة وانكر صاحبها فاصطالحا على شيء كان باطلا وكذا الجواب
 المرتهن في الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك
 فلم يقربه المرتهن ولم ينكر فاصطالحا على شيء جاز الصلح في قولهم والمستعير بمنزلة اللوع
 فيما قلنا رجل غصب عبدا ثم صالحه من قيمته على الف حالة او الاجل ثم اقام الغاصب
 بينة ان قيمته اقل من الالف لا تقبل بينته في قول ابي حنيفة ربح وفي قول صاحبيه
 تقبل ويستمر الزيادة فان عند ابي حنيفة ربح الصلح عن المغصوب على اكثر من قيمته
 جائز وعند صاحبيه باطل قال هذا اذا كان المغصوب قائما في ذاته بان كان
 المغصوب عبدا ابقا او ما اشبه ذلك اما اذا كان مستهلكا حقيقة لا يجوز الصلح
 على اكثر من قيمته في قولهم حتى لو تضاد قاعا على ان الصلح وقع على اكثر من قيمته كان عليه
 رد الزيادة انما الخلاف فيما اذا اختلفا في ذلك واقام الغاصب بينة على ان الصلح
 وقع على اكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة ربح لا تقبل هذه البينة والصحيح ان
 على اكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة ربح وان كان مستهلكا ولو تضاد قاعا على ذلك لم
 عليه رد الزيادة واجمعوا في العبد بين الشريكين اذا اعتق احدهما نصيبه وهو
 فاختر الساکت تضمنه فصالحه على اكثر من نصف القيمة لا يجوز ولو كان
 المعتق معسر فصالح الساکت العبد على الاستبراء في اكثر من نصف القيمة لا يجوز

فالمقاضي إذا قضى بالشفعة للشفيع بأكثر من الثمن الذي اشتراه للمشي
ورضى به الشفيع لا يجوز. رجل صالح رجلان نصف دار على أن يبرأ من الباقية اتفاقاً
له أصالحك على نصف هذه الدار على أن لاحق لي في النصف الباقية فصالحه على
ذلك ثم أقام المدعي البينة على أن كل الدار له قال محمد رح يقض له بجميع الدار
الآن يكون المدعي قال بعد الصلح على وجه الاقرار لاحق لي في النصف الباقية
فح لا يقض للمدعي بجميع الدار. رجلان دعى على رجل سرفقة متاع ثم صالحه على مائة
درهم يعطيها السامع قد للمدعي على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فهاهنا على وجه
ثلاثة أمان يكون السرقة عروضاً أو دراهم أو دنانير. وكل ذلك على وجهين أمان
السرقة قائمة أو مستهلكة فان كانت عروضاً وهي قائمة بعينها جاز الصلح وبصر
السرقة ملكاً للسارق بالمائة التي دفعها إلى المدعي لأن الاقرار المقرون بالعوض
يكون عبارة عن ابتداء التملك لما قلنا وان كانت العروض مستهلكة لا يجوز
الصلح لأن السارق يصير ملكاً هذا الصلح قيمة السرقة من المدعي بالمائة التي دفعها
إلى المدعي وذلك بالحل لأن القيمة مجهولة وتمليك المجهول الذي يحتاج إلى التسليم
بالحل. وان كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة قائمة
أولاً تكن قالوا تأويل ذلك إذا كان لا يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما إذا علم أنها كانت
مائة جاز إذا قبض المائة في المجلس لأن الصلح يكون تمليك المائة بالمائة فيجوز
يشترط قبضها في المجلس فان كانت السرقة ذهباً فصالح على الدراهم ذكر في الكتاب
أنه يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة. أما إذا كانت قائمة فجواز الصلح
ظاهر لأن تملك الذهب للمشار إليه بالدراهم جائز وان كان لا يعلم وزنه والذهب فيكون
صريحاً فيعتبر أحكام الصرف. وأما إذا كان الذهب مستهلكاً ذكر أنه يجوز الصلح وتأويله

اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم لا يجوز لان تملك الذهب بالمدراهم اذا لم يكن
 للذهب معلوما ولا مشتت اليه باطل . رجل ادعى على رجل وما اوجراحة فهو على
 وجهين اما ان يدعى في ذلك عمدا او خطأ فان ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصلا
 المدعى على ان يأخذ المدعى عليه مائة ويقرب ذلك كان الصلح باطلا والا ف
 باطل ولا يؤخذ بهذا الاقرار لان الاقرار المقرون بالعوض عبارة عن ابتداء
 التملك وتمليك القصاص في النفس والطرف باطل فلا يصح الصلح والاقرار
 . وان ادعى دم خطوه وجراحة خطيه فذلك الجواب لان المدعى عليه يصير مملكا للدية
 من المدعى بالمال الذي يأخذ من المدعى وتمليك الدية بالمال باطل لان الدية مجهولة
 فانها من الدراهم عشرة آلاف ومن الدنانير ألف دينار ومن الغنم ألف شاة ومن
 الابل مائة فلا يصح هذا الصلح . رجل قذف محصنا او محصنة فاراد المقتوف حد القذف
 فصالحه القاذف على درهم مسماة او على شيء آخر على ان يعفو عنه ففعل الزوج الصلح
 حتى لا يجب المال وهل يسقط الحد ان كان ذلك قبل ان يرجع الامر الى القاضي بطل الحد
 وان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يبطل الحد وكذلك رجل زنى بامرأة رجل
 فعلم الزوج واراد حدهما فصالحهما معا او احدهما على درهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو
 عنهما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده . والرجل اذا
 قذف امرأة المحصنة حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطلب اللعان كان
 باطلا لا يجب المال وعفوها بعد الرفع او قبل الرفع جائز ولو ان رجلا اخذ سارقا
 في داره غير فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه
 السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه ان يرد المال على السارق
 ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن النصوص التي ادفع

السرقه الى صاحبها . ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقه بعد ما رفع الى القاضي
 ان كان ذلك بلفظه العفو لا يصح العفو وان كان بلفظة الهبة والبراءة عندنا يسقط
 القطع . والامام والقاضي اذا صلح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه
 لا يصح ويد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع او بعد

باب الصلح عن العقار وعما يتعلق به

رجله شفعة في دار فصالح المشتري فهو على وجه ثلثة ان جرى الصلح بينهما
 على ان يأخذ الشفعي نصف الدار او ثلثها او ربعها بحصة من الثمن جاز ذلك
 قالوا ان كان هذا الاصطلاح بينهما بعد ما تأكد من الشفعي بطلب المواثبة وطلب ^{شهاد} الا
 فان الشفعي يكون اخذ ما اخذ بالشفعة لا بالشراء المبتدأ او يصير مسلما للشفعة فيما
 بقى حتى لو كان هذا الشفعي شريكا في الدار المشتراة او في الطريق كان للجاران يأخذ
 المصف الذي سلم فيه الشفعة . وان كان هذا الاصطلاح بينهما قبل طلب الشفعة يكون
 المصالح اخذ النصف الذي اخذ بالشراء المبتدأ فيصير مسلما للشفعة في الكل ويكون
 للجاران يأخذ الكل بالشفعة ان كان المصالح جارا للدار . ولو كان الشفعي المصالح في
 هذا الوجه شريكا في المبيع او الطريق ^{يتم} هذه الشفعة بهذا الاخذ كانه اشترى النصف ^{الذي}
 اخذ اذا الاصطلاح على اخذ البعض يكون بمنزلة السكوت عن الطلب في الباقى فان كان
 ذلك قبل تاكده بالطلب بطلت شفعته . وان كان بعد التاكيد لا يبطل قال رجل ^{اشترى}

دارهما شفعي فصالح الشفعي على ان يعطى للمشتري دراهم مسماة ليسلم الشفعي الشفعة
 بطلت شفعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري ولو جرى الصلح بين ^{وبين} الشفعين
 للمشتري على ان يأخذ الشفعي بيتا معينا من الدار بحصته من الثمن على ان يسلم الشفعة
 في البقية لا يجوز هذا الصلح بخلاف ما اذا جرى الصلح بينهما على ان يأخذ النصف بنصف

الثمن لان حصه البيت من الثمن غير معلومة لا يعرف الا بالتقويم فيبطل الصلح
 واذا لم يجز الصلح بقيت شفעתه في جميع الدار بخلاف ما اذا صالح من الشفعة على
 ان يعطى المشتري الشفع درهم معلومة ليسم الشفعة فان ثم اذ لم يجز الصلح
 ولم يجب المال يبطل شفעתه وههنا اذ لم يجز الصلح لا يبطل شفעתه لان ثمة لما
 الدارهم وترك الشفعة فعدا عن الشفعة وههنا ما اعرض عن الشفعة
 اصلا ولو اخطأ علان يأخذ الشفع الدار بالكثير من الثمن الذي اشتراه
 المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ يلزمه جميع ما قبل
 ولو اشترى رجل دارا فادعى رجل شقصا من الدار انه له وطلب الشفعة
 في الباقية فصالحه المشتري علان يأخذ الذي نصف الدار بنصف الثمن علان يبرئه عن الباقية
 جاز حكم اشترى ارضا فسلم الشفع الشفعة ثم ان الشفع جحد التسليم فصالحه
 المشتري علان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ
 وكذا لو مات الشفع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفع على
 الدار بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة
 المشتري الشفع علان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون اخذ
 بالشفعة لا بيعا مبتدأ لان الشفعة تبطل بموت الشفع لا بموت المشتري
 ولو ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري علان يعطى المشتري الشفع
 وللمرأه اخرى بدراهم مسماة علان يسلم الشفع الشفعة في هذا الدار كان
 فاسدا ولو ادعى رجل حقا في دار في يد رجل او ادعى كل الدار فصالحه المدعى
 على دراهم مسماة علان يترك الخصومة ورجل شفع الدار اليه ادعاه المدعى
 فاراد ان يأخذها بالشفعة من المدعى عليه بهذا الصلح لا يكون له ذلك ولو

جرى الصلح بين المدعي والمدعى عليه على المدعي المدعى عليه دراهم مسماة ويأخذ
الدركان للشفيع فيه الشفعة ووجه الفرق ظاهر . رجلاه ظلة او كيف شارع
في الطريق فخاصمه انسان في رفع الظلة وطرحها او لا نقول اذا اراد الرجل ان يحمل
على الطريق الاعظم ظلة وما اشبه ذلك كان لكل واحد ان يمنعه عن ذلك وان
في رفعها ووضعها كانت الظلة تقربا العامة او لم تقرب في قول ابى حنيفة ربح وقال ابو يوسف
فكبح ربح ان كانت تقربا العامة فذلك لك وان كانت لا تقربا كان لكل واحد ان يمنعه عن الوضع
وليس له ان يخاصمه في الرفع . وعن ابى يوسف ربح في رواية لا يكون له حق المنع ايضا
كانت لا تقربا العامة ابو حنيفة ربح جعل الطريق العامة بمنزلة الطريق الخاص وفي الطريق
الخاص اضر ذلك بالشركاء او لم يضربا كان لكل واحد من الشركاء حق المنع والخصومة
في الرفع فذلك في الطريق العامة . وهرباح بناء الظلة على الطريق العام ذكر الطحاوي
ربح يباح ولا يثم بذلك اذا كان لا يضربا العامة قبل ان يخاصمه فيها احد فان حرم
في رفعها فلم يرفع لا يباح له الانتفاع بعد ذلك . وقال ابو يوسف ومحمد ربح ان كان لا يضربا
كان له الانتفاع به . اذا ثبت هذا جئنا الى المسئلة . رجلاه ظلة او كيفية شارع على الطريق
فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة لترك الظلة
في موضعها فهو على وجهين ان كانت الظلة على الطريق الاعظم لا يجوز هذا الصلح وان
لهذا الصلح واخيره ان يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة او لا يعرف
حاله الان لصاحب الظلة والخاصم في الطريق العام شركة وفي الشركة العامة احد الشركاء
لا يملك الاعتياض وانما يكون لكل واحد حق الخصومة في الرفع والمنع بطريق الحسبة
وقال بعض مشايخ بلخ ربح انما يملك الخصومة اذا لم يفعل هو مثل ذلك اما لو فعل مثل
ليس له ان يخاصمه ثم بطلان الصلح ظاهر فيما اذا كانت الظلة حديثة وان كانت قديمة

كان لصاحب الظلة حق الترك قبل الصلح فلا يصح اعطاء العوض على الترك فيبطل
اعطاء العوض. وان كانت لا يدري حالها لا يصح الصلح ايضا لانها ان كانت قد ربحه لا يصح ^{الصلح}
وان كانت حديثة فكذلك لا يصح الصلح هذا اذا خاصه واحد من العامة فان خاصه ^{الإمام}
فصالحه على ان يعطى صاحب الظلة مالا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت
حديثه ورأى الإمام مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك
اذا كانت الظلة لا تضرب العامة لان الإمام يملك الاعتياض عما يكون للعامة اذا كان أخذ
العوض مصلحة لهم. هذا اذا جرى الصلح على ان يترك الظلة على حالها فان اصطالحا على ان يعطى
للمصالح لصاحب الظلة مالا معلوما الرفع الظلة جاز لان فيه منفعة العامة بتقريب الهواء
ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ فصالح واحد من اهل السكة صاحب الظلة ^{عند} على ان
المخاصم مالا معلوما على ان يترك الظلة على حالها ان اضاف الصلح الى جميع الظلة
فقال صالحك بهذا المال على ان تترك جميع الظلة في موضعها يصح في حصته وبقية
في حصة الشركاء لان شركتهم شركة تملك ان اجاز الشركاء الصلح جاز في الكل ويكون بدل الصلح
بينه وبين الشركاء وان لم يجزوا ورفعوا الظلة بطل الصلح في حصة الشركاء ^{يكون}
لصاحب الظلة حق استرداد حصتهم من البدل وهل يبطل الصلح في حصة المصالح
اختلف فيه المشايخ رحم. قال بعضهم يبطل ولصاحب الظلة ان يرجع عليه بحصة من
البدل لانه لم يحصل له المقصود. وقال بعضهم لا يرجع على المصالح بحصة من البدل لان الصلح ^ص
في حقه حتى لو بنى صاحب الظلة ثانيا لا يكون لهذا المصالح حق الخصومة معه هذا اذا كانت ^{الظلة}
حديثه فلما كانت ديمة فالصلح باطل لان الترك حق مستحق لصاحب الظلة ليس لاحد ان يرد ^{فيها}
فلم يستفد بهذا الصلح شيئا لم يكن. وان اصطالحا على ان يعطى المصالح صاحب الظلة
مالا معلوما الرفع الظلة ان كان المصالح من اهل السكة والظلة حديثه اختلف فيه ^{المتأخر}

يح بعضهم جوز واذلك كما لو كانت الظلة قديمة لان فيه تفريغ الهواء وقال بعضهم
لا يجوز ذلك والصحيح هو الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق ولو فعل ذلك اجنبية
الصلح فهذا اولي وجعل له نخلة في ملكه وخرج سعتها الى ارض جاره كان الجاران يقطع^{ان}
هوا ملكه لان من ملك ارضا ملك ما تحته الى الشرى وما فوقه الى السماء فكان له ان يقطع
وعذا اذا كان لا يمكنه تفريغ الهواء الا بالقطع فان كان يمكنه تفريغ الهواء بدون القطع
بالمد الى النخلة والشد عليها فانه لا يقطع بل يأمر صاحب النخلة بالتفريغ فان قطع
هو كان ضامنا وان كان لا يمكنه التفريغ الا بالقطع اما لا يضمن اذا قطع هو من موضع ^{رفع}
الامر لا صاحبها يقطعها صاحبها من ذلك التوضع فان قطعها اعلمته او اسفل في موضع
يتضرر صاحب النخلة بذلك وصاحب النخلة يتمكن من تفريغ الهواء بالقطع في موضع
اخر من غير ضرر يكون ضامنا لانه فوت على صاحب النخلة منفعة مقصودة من غير ضرورة
وكذا لو كان لرجل نخلة او تالة او زرع في ارض غيره بغير حق كان لصاحب الارض ان يأمر
بالتفريغ فان قلع صاحب الارض واتفق عليه ضمن اذا كان صاحب الزرع والشجر متمكنا
من تحويل الشجر والزرع الى ارض له اخرى من غير ان يهلك عليه ماله ثم في الموضع الذي
لا يضمن الجار بقطع السعف اذ قطع فانه لا يرجع على صاحب النخلة بما انفق في مؤنة
القطع وان كان مضطرا الى التفريغ لانه يتمكن من دفع الضرر برفع الامر الى القاضي حتى
يجبر صاحب النخلة بالقطع او يأمر صاحب الارض بالقطع ان كان صاحب النخلة غائبا فلا
بامر القاضي يرجع على صاحب النخلة بما انفق في القطع فان كان ذلك في موضع له يكن
هناك قاض فقطع هو كان له ان يرجع على صاحب النخلة فلوان صاحب النخلة صالحا
جاء على دراهم معلومة ليرتكب السعف على مالها لا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة
اذ كانت على سكة غير نافذة فخاصمه اهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة

ليتركوا الظلة على حالها فانه يجوز ولا يقي لهم حق الخصومة بعد ذلك. وكذا لو كانت
 الظلة على طريق العامة فصلح صاحب الظلة مع الامام على درهم معلومة فيترك الظلة
 على حالها فانه يجوز. لكن السقف يزداد وينمو كل ساعة ولا يدري ان يتركها يأخذ من الهواء
 بخلاف الظلة. رجل له باب في غرفة او كوة فخاصمه جاره فصالح على درهم معلومة يدفعا
 الى الجار ليرك الكوة ولا يسد عما كان ذلك باطلا لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة عن
 الانتفاع بماله نفسه فانما يأخذ المال ليكف عن الظلم والكف عن الظلم واجب. وكذا
 لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليسد الكوة والباب
 كان باطلا لان الجار انما دفع المال ليمتنع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والانتفاع
 بماله نفسه لا على وجه الازالة والتقليك من الغير وذلك باطل.

فصل في الصلح عن دعوى العقار

مسائل هذا الفصل لا تخلو من وجوه اربعة اما ان يكون الصلح عن المعلوم على المعلوم او عن
 المجهول او عن المعلوم عن المجهول او عن المجهول على المعلوم. اما الاول رجل ادعى
 شيئا معلوما من الدار نصف او ثلثا او ما اشبه ذلك او ادعى كل الدار فاقبلت
 عليه بذلك وانكر فصالحه من ذلك على مال معلوم جاز ذلك لان الصلح اوسع بابا
 من البيع ثم بيع المعلوم بالمعلوم جائز فالصلح اولى. وان صلح من المجهول على المجهول
 يظهر في ذلك ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم نحو ما اذا ادعى حقا في دار في
 يد رجل فقال له حق في هذه الدار والمدعى عليه يدعى لنفسه حقا في ارض في يد المدعى
 ولربين احدهما شيئا فاصطفا على ان يترك كل واحد منهما دعواه ويبرئ صاحبه
 عن الخصومة كان جائزا لانما في هذا الصلح لا يحتاج الى التسليم والتسلم وان كان
 الصلح عن مجهول يحتاج فيه الى التسليم والتسلم نحو ما اذا ادعى حقا في دار رجل

ولم يسم فاهطلما على مال معلوم يعطيه المدي ليسلم المدي عليه ما ادعاه المدي
لا يجوز هذا الصلح لان المدي عليه يحتاج الى تسليم ما ادعاه المدي فاذا لم يعلم
ذلك لا يدعي ما ذابسلم اليه فلا يجوز. وان اصطلمنا على ان نعلم المدي ما لا معلوما
ليترك دعواه ويبرئ عن الخصومة جاز ذلك سواء كان المدي عليه مقرا بلصاح
المدي او منكرا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا الصلح ان كان منكرا والمسئلة معروفة
ولو ادعى رجل حقاني دار في يد رجل ولم يسم فصالحه على بيت معلوم من هذه الدار
او من داره اخرى جاز لان هذا صلح عن المجهول الذي لا يحتاج الى تسليمة على
معلوم وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدي بعد ذلك
بينة ان جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا يقبل بينته. وروى ابن سمي
عن محمد بن ابي القاسم ويقتضي له بجميع الدار. ولو ان المدي لم يقيم البينة ولكن المدعي
عليه اقران الدار للمدي صح اقراره ويومر بتسليم الدار الى المدي. ولو ادعى رجل
حقاني دار في يد رجل فصالح على سكنه بيت معين من هذه الدار ابدا او قال حتى يموت
لا يجوز ذلك. ولو صالحه على دار اخرى او على ارض اخرى جاز باتفاق الروايات
رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا او مسيلا ماء فجد المدي عليه
ثم صالحه على درهم مسداة فهو جائز لانه صلح عن المجهول على معلوم. ولو ادعى في دار
رجل حقان فصالحه من ذلك على مسيل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا وكذا جاز
كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة
او اكثر اختلف فيه انشاؤه رحمه الله. قال الكوفي رحمه الله يجوز هذا الصلح لانه لا يستأجر
حائط ليضع عليه جذوعا معلومة مدة معلومة او استأجر طريقا ليمر فيه مدة
معلومة جاز ذلك فذلك الصلح وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يجوز هذا الصلح وان

ادعى رجل حقاً في دار فصالحه على طريق فيها جاز لما اذا صالح على ان يكون رقبه الطريق
للمدعي فهو جائز باتفاق الروايات لان بيع رقبه الطريق يجوز باتفاق الروايات فكذا
الصالح على الطريق وان كان الصالح على حق المرور فقبه روايتان لان في جواز بيع حق المرور
اختلاف الروايتين يجوز في رواية ولا يجوز في رواية فكذا الصالح على حق المرور. اما بيع
الماء وبيع حق وضع الجذوع لا يجوز باتفاق الروايات فكذا الصالح على ذلك ولو ادعى
في علو رجل حقاً فصالحه على بيت معين من هذا العلو او على بيت معين من علو آخر فهو جائز
لانه صالح عن المجهول على المعلوم. ولو ادعى في ارض رجل حقاً فصالحه على شرب نهر
لا يجوز. ولو صالحه على عشر نهر بارضه جاز اعتبار الصالح بالبيع. ولو ادعى في دار
رجل حقاً وادعى على الدار فصالحه على كذا كذا ذراعاً مسماة من الدار لا يجوز في قول
ابن حنيفة رحمه الله لان عند الوبايع كذا كذا ذراعاً مسماة من الدار لا يجوز فكذا الصالح
عليه. وعلى قول صاحبيه رحمه الله جاز البيع فيجوز الصالح عليه. ولو ادعى اذرعاً مسماة
من الدار لرجل فصالحه المدعي عليه على ذراعهم مسماة جاز عند الكل. ولو صالحه
على نصيب المدعي عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعي يعلم نصيب المدعي
عليه من ذلك جاز عند الكل جميعاً لانه لو اشتريه نصيباً من دار والمشتري يعلم
مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع والبائع يعلم
او البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول ابن حنيفة رحمه الله الصالح. وعند
ابي يوسف رحمه الله يجوز البيع فكذا الصالح وقول محمد رحمه الله مضطرب. ولو ادعى في بيت
في يد رجل حقاً فصالحه المدعي عليه من ذلك على ان يبيت المدعي على سطحه سنة ذكر
في الكتاب انه يجوز. وقال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح مجراً فان لم يكن مجراً
لا يجوز الصالح كما لا يجوز اجارة السطح. وقال بعضهم يجوز الصالح على كل حال مجراً كان

أولهم يكن وكذا لأجابه وقال بعض من أخرج في إجازة السطح للبيوت عن إسماعيل
روايتان في رواية كتاب الصلح يجوز وفي رواية الإجازة لا يجوز وانقضت الروايات
عليه لو استأجر علو اليبري عليه لا يجوز رجل ادعى نصف دار في يد إنسان فصالحه الفدا
في يديه على دراهم مسماة ودفع الدارهم اليه ثم استحق نصف الدار فهل يرجع المدعي
عليه على المدعي بشيء من بدل الصلح فهو على وجهين أما إن كان المدعي يدعي نصف الدار
شأنها أو يدعي نصفاً معيناً فإن ادعى نصفاً شيئاً فله وجه ثلثة أما أن قال المدعي
النصف لي والنصف للمدعي عليه أو يقول النصف لي ولا أدري أن النصف الآخر
لن هو أو قال النصف لي والنصف الآخر لفلان غير المدعي عليه فإن قال النصف لي
والنصف للمدعي عليه فصالحه المثلث عليه على دراهم ثم استحق نصف الدار يرجع المدعي عليه
على المدعي بنصف البدل لأنه لو استحق كل الدار يرجع بجميع البدل فإذا استحق النصف
يرجع بنصف البدل ولو قال النصف لي ولا أدري أن النصف الآخر لن هو أو قال
النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شأنها لا يرجع المدعي عليه على المدعي
بشيء من البدل لأنه ما أقر بالنصف الآخر للمدعي عليه فلا يرجع بشيء كما لو ادعى حقاً
في دار فصالحه المدعي عليه على شيء ثم استحق شيء من الدار فإن المدعي عليه لا يرجع
على المدعي بشيء وإن قال المدعي النصف لي والنصف لفلان آخر غير المدعي عليه ثم
صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من البدل
لأن قوله النصف للآخر لفلان باطل لأنه أقر بما في يد الغير فلا يصح إقراره فيصير كأنه
قال النصف لي وسكت وإن كان للمدعي ادعى نصفاً معيناً فصالحه المدعي عليه ثم استحق
النصف الذي كان يدينه المدعي يرجع المدعي عليه بجميع البدل على المدعي وإن
استحق النصف الآخر لا يرجع بشيء وإن استحق نصف شأنه من الدار يرجع المدعي

عليه بنصف البدل على المدعي أعتبارا للبعض بالكل رجل آدي دارا في يد رجل
فانكر المدعي عليه ثم اصطالحا على ان يسكنها المدعي عليه سنة ثم يدفعها الى المدعي
جاز ذلك . وكذا لو ادعى ارضا في يد رجل انها له فاصطالحا على ان يزرعها الذي في يد
خمس سنين على ان يكون رقبة الارض للمدعي جاز ذلك لان المدعي عليه ابقى
منفعة الارض لنفسه وقتا معلوما وجعل رقبة الارض للمدعي رجل ادعى ارضا
او شيئا فاصطالحا على عبد معين للمدعي عليه فدفعه الى المدعي ثم اقام العبد بينة
انه حرا ومد بقرينة بينة العبد وبطل الصلح ويعود المدعي على دعواه رجل اشترى
دارا فاتخذها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعلها مسجدا
والذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح رجلا ان ادعى ارضا او دارا في يد رجل وقالا
هي لنا ورتناها من ابينا فمحمد الذي في يده فصالحه احدهما عن حصته على
مائة درهم فاراد الابن الاخر ان يشاركه في المائة لم يكن له ان يشاركه لان الصلح معا
في زعم المدعي فداء عن اليمين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه
فلا يثبت للشريك حق الشراكة في بدل الصلح بالشك . وعن ابي يوسف في
رواية لشريكه ان يشاركه في المائة . رجل ادعى نخلة في ارض رجل انها له باصلها
فمحمد المدعي عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمرة العام يكون للمدعي لا يجوز
لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم والتسليم ولو كان
على موجود مجهول لا يجوز الصلح فهذا اول والله اعلم

باب في الحيطان والطريق ومجار الماء

هذا الباب مشتمل على فصول الفصل الاول في استحقاق الحائط والخصومة
فيه وما يكون بينهما احد الشريكين ان يفعل في الجدار المشترك رجلا ان تباذعا

في حائط بين دارين وهو متصل ببناء أحدهما يقضي به لصاحب الاتصال وتلك
هذه المسئلة في كتاب الدعوى من هذا الكتاب بغير وجه فلا يفيد علماً
بين رجلين أراد أحدهما أن يزيده البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الشريك^{الأخر}
أضر الشريك بذلك أول مرة جداً بين دارين أنه قد م ولا أحدهما بنات ونسوة
ثم أراد صاحب العيال أن يبنيه ولجأ الأحرار بعضهم لا يجبر^{الليث} إلا وقال الفقيه أبو
رجح في زماننا يجب لا أنه لا بد أن يكون بينهما ستة قال مولانا رجح ويفي أن يكون الجواب
على التفصيل أن كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن لكل واحد منهما أن يبنيه في نصيبه
ستة لا يجب إلا على البناء. وأن كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يوم
الأي بالبناء. جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهن الجدار فرفع
أحدهما وبناه بماله نفسه ومنع الآخر عن وضع الحمولات على مكان عليه في القدر
قال الفقيه أبو بكر الأسكاف رجح ينظر أن كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما
أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبنيه عليه حائطاً يحتمل حمولاته على مكان
في الأصل كان الباقي متبرعاً في البناء ليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الحمولات عليه
وأن كان بحال لو قسم لا يعيبه ذلك لا يكون متبرعاً وله أن يمنع شريكه عن وضع^{الحمولات}
على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما انفق في البناء قال الشيخ الأمام أبو نصر محمد
الفضل رجح يرجع عليه بنصف ما انفق أن بناه بأمر القاضى وبنصف قيمة البناء
أن بناه بغير أمر القاضى. وقال الفقيه أبو الليث رجح إنما يرجع عليه بنصف قيمة البناء
إذا بنى بأمر القاضى أما إذا بنى بغير أمر القاضى يرجع عليه بنصف. وهو بمنزلة العلو والسفل إذا
كان العلو لأحدهما والسفل للآخر فأنه ما بنى صاحب العلو والسفل بغير أمر صاحب السفل أن بناء بغير أمر^{القاضى}
يكون تطوعاً لا يرجع بنى إلا إذا كان في موضع له يكن هناك قاض فذلك هناك ههنا وإن هدم

صاحب السفلى السفلى كان لصاحب العلوان يأمر بالبناء ليس في عليه العلوان ^ط فذكر لنا
 روح حائط بين رجلين انهدم فاجبه احد الشريكين البناء ذكر في الاما الى انه لا يجبر ان بناء
 الآخر ليس له ان يرجع على شريكه اذ لم يكن له ان يأخذ شريكه بالبناء لان لشريكه ان ^{شبه}
 ارض الحائط نصفين وفي العلوان مع السفلى اذ انهدم ما فيه صاحب العلوان السفلى
 امتنع صاحب السفلى عن البناء كان له ان يمنع صاحب السفلى ان يسكن في
 اسفله حتى يعطى صاحب العلوان انفق في السفلى ويكون السفلى في يده بمقتلة الرهن
 وقال ولا يشبه هذا الحائط لان ارض الحائط يقسم والسفلى متى انهدم لا يقسم
 وعن الفقيه ابي جعفر روح حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولة سقط
 فبناء احد من بيماله بغراذن صاحبه كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الحمولة عليه
 يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيا حتى القرار وان كان بناء باذنه ليس له ان يمنع ^{كن}
 يرجع عليه بنصف ما انفق جدار بين رجلين لاحد هما عليه حمولة وليس للآخر
 حمولة فاراد الذي لا حمولة له ان يضع عليه مثل حمولة شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه
 ابو بكر البلخي روح ان كانت حمولة شريكه محمد ته فلاخران يضع مثل حمولته وان كانت
 حمولة الشريك قد عمة ليس للأخران يضع وقال الفقيه ابو الليث روح للآخر
 ان يضع عليه مثل حمولته ان كان الحائط بمثل ذلك وشريكه مقربان الحائط بينهما
 ذكر في كتاب الصلح ان كان لكل واحد منهما عليه جذوع وجذوع احد هما اكثر فلاخر ^{زيد}
 في جذوعه ان كان الحائط بمثل ذلك وعن الفقيه ابي بكر البلخي روح جدار بين رجلين ^{لها}
 عليه بناء فاراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن الى الايسر
 او من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس ^{لان}
 هذا يكون اقل ضررا بالحائط وان اراد ان يجعله ارفع مما كان لا يكون له ذلك لان ^{هذا}

كون أكثر ضيقاً مما كان فان أساس الحائط لا يتجزأ ولا يتجزأ رأس الحائط فخرج روح اذا كان
 الحائط المشترك قد وقامة الرجل فاراد احد الشريكين ان يزيد في طوله ليس له ذلك
 اذا ابي شريكه. جدلاً ومنشزلاً بين اثنين انهدم فظهر انه ذو طافين متلاصقين فاراد
 احد من ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه ويكتفي بالطاق الذي هو في جانب شريكه
 سترانه واجب الشريك ذلك ذال الفقيه ابو بكر الملقب روح ان كانا اقرا قبل ظهورهما
 فظهر احد. الى ذلك يظهرهما فكل الحائط يكون بهما وليس لاحد من ان يحدث فيه
 شيئاً بغير إذن الشريك وان كانا اقرا ان كل الحائط لمن يليه فاكل واحد منهما ان يحدث
 فيه ما احب حائط بين رجلين لاحد من عليهما جذوع فاراد الاخر ان يضع عليه
 حديقاً وعاملاً جذوع صاحبه فمنعه الاخر لان الحد لا يتجزأ ذلك ما لا الشيخ الامام ابو القاسم
 روح يقال لصاحبه الحدوع ان سئمت محط عنه ما يمكن لشريك من الحمل وان
 فاروج حملك حتى استويا لا لصاحب الحد ان كان وضع بغير إذن الشريك فهو ظالم
 وان وضع بانه فهو عاربه والعارية غير لازمة وهو كذا بين رجلين احدهما
 ساكن واواراد الاخر ان يسكن فيها والدار لا يتشع سكتا هما ما نهايتها ان فيها
 ذال الفقيه ابو الليث روح وعن ابي بكر بن جلال هذا قال ويقول ابي القاسم ان
 رجل له سباط قديم فوق سكة غير نافذ فواحد اطرافه بن وعه على حدة مسجد
 فرفعه واراد ان يجعله ارفع من غير ان يحدث على بناء المسجد بناو ومنعه اهل
 السكة قال ابو القاسم روح ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد
 واهل السكة شركاء في ذلك لانه سكة لهم وان لم يكن كذلك فلا حق لاهل السكة
 جدلاً بين رجلين لاحد من عليهما حولة وليس للاخر عليه شيء قال الجدار الى الذي
 لا حولة له فاشهد على صاحب الحولة فلم يرفع حتى سقط واضرب بالشريك قال

أبو القاسم رح اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفاً وتمكن من دفعه بعد الاشهاد فضمن
 المشهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه . رجل له بيت وحائط هذا البيت
 بينه وبين جاره فاراد صاحب البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشبة على
 هذا الحائط قال أبو القاسم رح ان يبني في حده نفسه من غير ان يكون معتمداً على الحائط المشترك
 لم يكن للجيران يمنعه . حائط بين رجلين انهدم فبناه احدهما عند غيبة الشريك
 قال أبو القاسم رح ان بناه بنقض الحائط الاول يكون متبرعاً لا يكون له ان يمنع
 شريكه من الحمل عليه وان بناه بلبن او خشب من قبل نفسه لم يكن للتشريك ان يحمل
 على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط . حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذع
 واحد وللآخر عنقرة قال في الكتاب لصاحب الجذع موضع جذعه وكل الحائط
 للآخر استحساناً وفي القياس يكون جميع الحائط بينهما وبه كان أبو يوسف رح يقول
 او لا ثم رجح الا الاستحسان وهو قولنا بمنفعة رح . حائط بين دارين لاحدهما
 ازح من لبن او اجر اختصما في الحائط فهو لصاحب الزح بمنزلة الجذوع . دار في يد قوم
 في يد كل واحد منهم ناحية اختصموا في درج منها معقود باجر وسفلها في يد احدهم
 وظهر الدرج طريق للآخر الا منزله فانه يقضي بكل الدرج لصاحب السفلى غير ان
 لصاحب العلو طريقه عليه على حاله . حائط بين دارين لرجلين وفي وجه احدهما
 لحاق في الحائط يريد ان يجعله خوارستان قال الشيخ الامام أبو القاسم رح ان كان
 الطاق مرتفعاً على الاساس فليس له ان يحدث فيه بغير اذن شريكه وان كان
 خربة ترك حين بين الحائط فان كان الذي في جانبه الطاق مقرباً من ذلك الموضع
 بينهما لا يحدث فيه شيئاً بغير اذن صاحبه ايضاً وان كان هو منعم ان ذلك له خاصة
 فله ان يفعل ما شاء ما لم يتعرض لشيء من البناء . حائط بين رجلين انهدم ولحق

فحاشب بقية الحاضر في ملكه جدا رامن الخشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم القنا
 واراد ان يبني الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه ابو بكر رح ان اراد الذي
 قدم ان يبني على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اسر الحائط الى جانب نفسه
 ليس بذلك وان اراد ان يبني الحائط كما كان اوراق منه ويترك الفضل بين الجانبيين
 له ذلك حائط بين رجلين ليس عليه حولة لاحد هما انهدم فاراد احدهما ان يبني
 وابي الآخر ذلك ذكرنا ان موضع الحائط لو كان عريضا يمكن لكل واحد منهما ان يبني
 حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الابد على البناء وان لم يكن كذلك فالمسئلة بعد
 هذا على وجوه اربعة . احدى ها ان ينهدم هذا الحائط وفي هذا الوجه لا يجبر الابد
 على البناء الا اذا كان الآخر محتاج الى ستره فحينئذ يجبر الابد وهو اختيار الفقيه
 ابي الليث رح هذا اذا تنهدم الحائط ولو كان الحائط مخوفا فهدمه احدهما
 فهو والاول سواء وقد ذكرنا هذا فيما اذا كان لكل واحد منهما عليه حولات فهي
 الجدار فرفعه احدهما وبناء من ماله كذلك وان كان صحيحا فهدمه احدهما
 يجبر الذي هدمه على البناء وان هدماه جميعا فاراد احدهما ان يبني وابي الآخر
 يجبر الابد ايضاً . حمّام بين رجلين غار قدره او حوضه او شيء منه واحتاج الى المرمة
 فاراد احدهما المرمة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يواجرها القاضي لهما
 ويرمهما بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة والمرمة من الاجرة فيل هذا فوالله
 يوسف ومحمد رح لان عندهما يحوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما . وقال
 بعضهم القاضي يأذن لغير الابد بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به
 يؤدى حصته والفتوى على هذا القول . دار بين رجلين انهدمت او بيت بين
 رجلين انهدم فبناه احدهما لا يرجع فهو على شريكه بشيء لان الدار يحتمل القسمة

فاذا امكنه ان يقسم يكون متبرعا في البناء والبيت كذلك اذا كان لبيير يحتمل الثمن
 قال وكذلك الحمام اذا خرب كله وصار ساحة وكذلك البير اذا امتلأت من الحيات
 فله ان يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالب واصلحها وفرغها كان متبرعا
 وعن محمد بن يحيى ماء بين رجلين وابنية لهما فخربت كلها حتى صارت صحراء
 لا يجبان على العمارة فيقسم الارض بينهما وان كانت الطاحونة قائمة بيناهما
 واداتها الا انه ذهب ثلثيها فانه يجب للشريك على ان يبيعها مع شريكه
 وان كان الشريك معسرا قيل لشريكه الاخر انفق ان شئت ويكون ذلك لك على شريكك
 وكذا الحمام اذا صار صحراء يقسم بينهما وان كان قائما الا انه انكسر ثلثي منه يجبر على ان يبيعها
 مع الشريك وعن محمد بن رواية لا يجبر ولكن يقال للشريك الذي يريد الاصلاح
 ان شئت ابنه انت اذا تهدم منه بيت او احتاج الى المرمية ثم اجره فاذا
 اخذت عنته فخذ منها نفقتك ثم يستويان فيه بعد ذلك رجلان اختصما
 في حائط كل واحد منهما يدعي انه له وكان مخوفا فاصطلحا على ان يهد ما بينهما
 على ان يكون لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه جاز ذلك ويكون نفقة البناء و
 الهدم عليهما اتلافا اراد به اذا كان الحائط بينهما اتلافا قبل الهدم بطريق الصلح
 حمام بين رجلين هدم احدهما كله وغاب فجاء الآخر وبناه ذكره الامالي
 عن ابي يوسف رج ان الغائب اذا حضر كان بالخيار ان شاء ضمنه نصف ما
 كسر وخرب ويغرم له نصف قيمة ما بغي ويكون الحمام بينهما وان شاء ضمنه نصف
 الاول ويقال للذي في الهدم بناء لك حتى يقسم الارض بينكما وعن خلف بن ايوب
 رج قال سالت محمد ارج عن حث بين رجلين ابى احدهما ان يسقيه قال لا يجبر
 على ذلك قلت فان فسد الحث قبل ان يرتفع وابى ان يسقيه قال لا ضمان عليه

وكان ينبغي ان يبرعه . في السلطان حتى يامره بالسق فان امتنع بعد ذلك ففسد ضمن
 وهكذا ذكرنا لطف ربح وقال اصل هذا النوع ان كل من يجبر على ان يفعل مع صاحبه
 فاذا فعل احدهما يكون متطوعا وان كان لا يجبر ففعل لا يكون متبرعا . فعليه هذا اذا
 كان النهر بين رجلين كراه احدهما او سفينة تحترقت يخاف فيها الغرق او حمام خرب
 منه شيء قليل او عبد بين اثنين في جنابة ففداه احدهما ففي هذا كله يجبر الشريك
 ان يفعل معه فاذا فعل احدهما كان متبرعا . وفي الغرفة فوق البيت لرجل اخر اذا
 انهدم ما فاجبه صاحب السفلى ان يبني لا يجبر فان بناه صاحب العلوى لا يكون متبرعا
 وذكر الخفاف رح ذرع بين رجلين ابى احدهما ان ينفق عليه لا يجبر لكن يقع للأخر
 انفق انت وارجح بنصف النفقة في حصة شريك . ولو انه انفق ولم يخرج الزرع
 مقدار ما انفق هل يرجع على شريكه بتمام نصف النفقة ام مقدار الزرع فهو في المزارعة
 ياتي بعد هذا ان شاء الله تعالى . وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رح في طاحونة بين شريكين انفق احدهما في مرمتها بغرض ان الشريك لا يكون متبرعا
 لانه لا يتوصل الى الانتفاع بها الا بذلك . جدار بين كرمين لرجلين لكل واحد منهما
 كرم انهدم فارد احدهما البناء وابه الآخر فرفع الممتنع الى السلطان فامر السلطان
 ببناء برضا المستدعي ان يبني الجدار باجر معلوم على ان يأخذ الاجر منهما جميعا في
 كان له ان يأخذ الاجر منهما جميعا وذكر في العيون شرب بين قوم امتنع بعضهم عن
 كرى النهر يا من الحاكم الاخرين بالكرى فان امتنع بعضهم كان للشركاء ان يمنعوا
 من شرب النهر حتى يدفع حصته وهذا في النهر الخاص فالما النهر العام فكريه
 يكون في بيت المال . حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه حولة انهدم فبنا
 احدهما قال الفقيه ابو جعفر رح ان بناه بماله ونفقته بغرض ان صاحبه كان له

ان يمنع صاحبه من وضع الحولة حتى يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيًا بحق القرار وان كان
بناء باذن صاحبه ليس له ان يمنعه عن وضع الحولة لكن يرجع عليه بنصف ما انفق
في البناء وهذا الجواب فيما اذا كان الحائط بعد انهدام اصله لا يحتمل القسمة ^{قسم} وانما
لا يصيب كل واحد منهما من اصله ما يقدر على ان يبني حائطًا يمكنه وضع الحولة
عليه فان كان اصل الحائط يحتمل القسمة على هذا الوجه فان بناء باذن صاحبه
فالجواب كذلك وان بني بغير اذنه كان له منعه حتى يصطالحا على شيء ^{جدارين} جدارين جارين
لكل واحد منهما عليه حولة فهو من الحائط فاراد احدهما ان يرفعه ليصلحه وابي الآخر
يمنع لمن اراد ان يرفعه ان يقول لصاحبه ارفع حولتك باسطوانات وعمد ونحو
انه يريد رفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل ذلك ثم رفع الجدار فسقط
حواله لا ضمان عليه. وعن الشيخ الامام ابي القاسم رح جدار بين جارين ^{جدارين} جارين
عليه حولة وليس للآخر عليه شيء قال الجدار الى الذي لا حولة له عليه فاشهد
عليه ولم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انه دمر وافسد شيئًا قال اذا
ثبت الاشهاد وكان مخوفًا وقت الاشهاد يضمن المتهود عليه نصف قيمة
ما افسد بسقوطه اذا تمكن من رفعه بعد الاشهاد. حائط مشترك بين ^{جدارين} جدارين
وهن ويخاف ضرر سقوطه فاراد احدهما النقص وامتنع الآخر. قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رح يجبر على نقضه. وعنه رح اذا اراد احدهما نقض جدار
مشترك وابي الآخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما ينهدم لك من بيتك
وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانهدم من منزلي المضمون له شيء لا يلزمه
ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لآخر ضمنت لك ما هلك من مالك لا يلزم
شيء. ولو هدم ما جدار بينهما ثم بناء احدهما بنفقته والاخر لا يعطيه النفقة ويقول

انما اوضح عليه الحولة كان للذي بناه ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق وان ترك
 غير الجاني عليه حولة لانه كان له حق وضع الحولة في الاصل فلم يكن الباني متطوعا
 في البناء وهو كالمأموءر من صاحبه بالبناء وهو بمنزلة العلو والسفل اذ انهدما
 فيني صاحب العلو والسفل كان له ان يرجع على صاحب السفل بما انفق في السفل
 وان قال صاحب السفل لا حاجة لي في السفل . علو كل رجل وسفل الآخر كل واحد منهما
 مقر لصاحبه بماله فوهن البنيان فاصطالحا على ان ينقض كل واحد منهما بيده
 وبينيه كما كان جاز ذلك فيؤخذ صاحب السفل ببناء السفل لانه هو الذي
 هدم ولو هدمه من غير صلح كان عليه البناء ففي الصلح اولى وان سقط البنيان
 من غير هدم قال ابو حنيفة ربح لا يجبر صاحب السفل على بناء السفل ويقال لصاحب
 العلو ابن السفل انت ولا يكون متبرعا في بناء السفل ويكون السفل في يده
 يؤدى قيمة السفل . وقال القاضى الامام على السعدى ربح في مسألة الجدار
 ليس له ان يرجع على صاحبه لكن له ان يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يوق
 محقه على التفصيل الذي ذكرنا . حائط لرجل عليه جذوع شاة في داره
 فاراد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجذوع قالوا ينظر ان كان يمكن البناء عليها
 لطولها ليس للجدار ان يقطعها ولا يكون لصاحب الجذوع ان يبني عليها شيئا وان كان
 رؤس الجذوع قصيرة لا يمكن البناء عليها كان لصاحب الدار ان يقطعها لانه
 لا فائدة لصاحب الجذوع فيها وللجار ضرر في ذلك . حائط لرجل وجهه
 في دار رجل اخر اراد صاحب الحائط ان يطين حائطه وصاحب الدار يمنعه
 عن دخول داره ذكر محمد بن مسلمة عن ابن شجاع ربح انه ليس له ان يمنعه عن
 الحائط وله ان يمنعه عن دخول داره . ولو انهدم الحائط ووقع طينه في داره

وصاحب الحائط يريد اخراج الطين ولا سبيل له غير دخول الدار قال له ان يمنع
عن دخول داره وليس لصاحب الدار ان يمنع عن ماله رجل له نهر في ارض
رجل ولا يمكنه المرو في بطن النهر قال محمد بن سلمة رح يقال لصاحب الارض
اماندعه ان يدخل الارض ويصلح ملك نفسه او يصلح له انت قال الفقيه ابو ^{الليث}
رح بهذا نأخذ وكذلك في مسألة الحائط رجل اشترى شجرة واستاجر ^{ايضا}
يجنب الشجرة وقطع الاشجار ووضعها في الارض اليه استاجرها ولهذه
الارض طريق في كوم رجل ذكر في النوازل ان للمستأجر ان يمر في طريق هذه الارض
ويحمل الخشب دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر اذ صاحب الاصطبل
ان يغلق باب الدار في وقت يغلق الباب فيه كان له ذلك بيتان كل واحد ^{فيهما}
مسقف بسقف واحد واحد هما الرجل والاخر لرجل آخر فاراد احدهما ان يجعل
لبيته سقفاً اخر وبه ينسد دخول الضوء والشمس في بيت صاحبه قالوا
ان كان في القديم كل بيت مسقفاً بسقف واحد كان لصاحبه ان يمنع عن ^{ذلك}
وعد القديم ان لا يحفظ اقرانهم غير ذلك دار فيها ساحة بين رجلين ^{فيها}
نصارت الساحة لاحدهما والبناء لآخر فاراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة ^{بيتا}
وينسد بها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهر الرواية له ذلك وليس
لصاحب البناء حق المنع وقال نصير رح له ان يمنع والعقوى على ظاهر الرواية
وعلى هذا لو اراد ان يبنى في الساحة اصطبل او تنورا او حماما كان له ذلك
دار بين قوم في سكة غير نافذة اشترى احدهم يجنبها دارا اخرى باب هذه الدار
المشترية في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يفتح باب تلك الدار اليه كانت له
في هذه الدار ويدخل في هذه الدار ويدخل في هذه السكة كان له ذلك ولو اراد

ان يفتح لتلك الدار التي كانت له طريقا في هذه السكة - لانه الدار الحادثة ليس ذلك
رجل له دار في سكة ظهر هذه الدار في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يجعل لدار
بابا في هذه السكة - اختلفوا فيه والصحيح انه يمنع عن ذلك اذ الركن له طريق
في هذه السكة - دار بين جماعة في سكة غير نافذة اقتسموها واراد كل واحد
منهم ان يفتح بابا لما صار له بحكم القسمة في هذه السكة كان له ذلك وليس
السكة ان يمنعوه . سكة غير نافذة اراد اهلها ان يجعلوا على رأس السكة ^{ليس} دربا
لهم ذلك لان العامة فيها حق الدخول عند الزحمة حتى يخف الزحام سكة
غير نافذة قال ابو حنيفة رح ليس لاصحاب السكة ان يبيعوها وان اجتمعوا
على بيعها ولا يقسمونها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيها الزحام
للناس ان يدخلوا في هذه السكة حتى يخف الزحام . رجل له دار في سكة غير
نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح
انه ليس له ذلك . ولو اراد ان يفتح بابا آخر على من بابها كان له ذلك على
رجل وسفل الآخر قال ابو حنيفة رح ليس لصاحب العلوان يبيع في العلوان
او يتد وتدا الا برضاء صاحب السفلى . وقال صاحباه رح له ذلك اذا
له رضاء بالسفل والمختار للفتوى انه ان اضرب بالسفل يمنع وان له رضاء يمنع
وعند الاشتباه والاشكال يمنع . رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب في
هذه السكة وظهر هذه الدار في سكة نافذة اراد ان يهدم حائط داره ويجعل ^{السكة}
نافذة ليس له ذلك بغير اذن اصحاب السكة والله اعلم

فصل فيما يجوز ولا حد الشريكين ان يفعل في المشترك

ارض بين رجلين روى ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ليس لاحدهما

ان يزرع فيها قدر حصته . وفي الدار المشتركة ان يسكن . وروى هشام عن محمد بن
 ان له ذلك في الوجهين ثم في الدار المشتركة اذا كان احدهما غائبا كان للمخاض ان يسكن
 كل الدار بقدر حصته وفي رواية ان يسكن من الدار قدر حصته . ولو خاف ان يخرج
 الدار بترك السكة كان له ان يسكن كل الدار . ودار مشترك بين رجلين لكل واحد ^{بط} ^{ان يترك}
 الدابة وان يتقضا فيه ويضع الخشب ومن عطب بذلك لا يضمن . وان حفر فيها
 يئرا يؤمر بان يطمها . قال ابو حنيفة ربح طريق غيرنا فذكر كان لاصحاب الطريق
 ان يضعوا فيه الخشب وان يربطوا الدواب وان يتقضوا فيه . وان عطب انسان
 بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب . وان حفر فيها يئرا او حفر فيها فعطب
 انسان بذلك يضمن فيؤخذ بان يطم البئر . رجل له دار كان لها طريق وقد سد ^{ذلك}
 الطريق وجعل لها طريقا اخر فباعها بمقوقها ذكر ابن سنان عن محمد بن رج انه لا يكون
 للمشتري الطريق الاول وله الطريق الثاني فان لم يكن لها طريق فهو بالخيار ان شاء
 اخذ وان شاء ترك وكذا لو اشترى دارا ولم يقل بمقوقها وليس لها طريق
 كان له الخيار على نحو ما قلنا . سكة غير نافذة اراد بعض اهلها ان يجعل فيها طينا
 قالوا ان ترك من الطريق مقدرا ما يمر فيه الناس يتخذ ذلك في الاحابن ويرفعه
 سريعا ولا ينزل في الطريق لا يمنع من ذلك وقال محمد بن سلمة ربح في سكة غير نافذة
 لا بأس . يا تمناذا لاري وبل الطين والدكان وليس لهم ان يمنعوه . وان احدث
 رجل فيها شيئا نحو الكنيف والميازيب قال ابو حنيفة ربح اذا خاصم في ذلك واحد
 من الناس له ان يهدم وان كانت قديمة ترك . ولو اراد ان يحدث رجل في
 اخر السكة شيئا لا يملك ذلك الا باذن جميع اهلها الاعلى والاسفل . فخله لرجل
 او وجه بشجره الرجل وبشجره الآخر كانت النفقة على صاحب الثمر فان لم يثمر سنة فادب صاحب

التم الاتفاق فاتفق صاحب الرقبة بقضاء أو بغير قضاء ثم اثمر في سنة أخرى
كان لصاحب الرقبة أن يرجع بما انفق في الثمر ولا يكون متبرعا. ولودع ثمرها
فما في العامل في بعض السنة فاتفق صاحب الثمر بغير القاضيه لا يكون متبرعا
يرجع بما انفق في الثمر. ولو لم يمت العامل ولكنه غاب فاتفق رب الثمر بغير
الآن ينفق بامر القاضيه. وكذلك الحيوان والدابة بين رجلين حكاه الناطق عن
الزارعة الكبيرة لطريق غرس فيه رجل شجرة الفرساد قالوا لا بأس به اذا كان
لا يضر بالطريق وبطيب للغارس ورقها واكل فسادها. وان كانت الشجرة في المسجد
قال الفقيه ابو جعفر روح لا بأس بكل ثمرها ولا يجوز اخذ ورقها

فصل في المهايأة

المهايأة في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشروعة
ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت احد من المتهيئين بقضائها
بعذر. وبغير عذر في ظاهر الرواية. وروى ابن سميعة عن محمد روح انه لا يتفرّد احد
بنقضها الا بعد راد يطلب قسمة عينها هذا اذا كانت المهايأة بغير امر القاضيه فان
بحكم الحاكم لا يتفرّد احد من بنقضها ما لم يصطلحوا. ويجوز المهايأة في الجنس الواحد
وفي الجنسين الا ان في الجنس الواحد كالدار الواحدة لوتها شيئا بنفسها زمانا
شهرا او سنة او يوما او نهائيا مكانا بان يسكن هذا طائفة من الدار والآخر
الطائفة الأخرى او يزرع احد من هذه الطائفة في الارض والآخر الطائفة الأخرى
بأنه على كل حال. وأن طلب احد من المهايأة من حيث المكان روى الكشي روح عن أبيه
روح ان القاضيه يحجز في الجنسين كالدار والارض اذا نهائيا على ان يسكن هذا
هذه الدار والآخر يزرع هذه الارض او في الحمام والدار على ان يسكن هذه

الدار والاخر يأخذ الحمام ويؤجران تهماثيا بتراضيهما جائز وان طلب احدهما وابى الاخر لا يجبر
القاضي. دار بين رجلين فيها منازل تهماثيا على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما
علوا وسفلا ويؤجره فهو جائز. وان تهماثيا في الدار من حيث الزمان بان تهماثيا
على ان يسكن احدهما هذه الدار سنة وهذه سنة ويؤجر هذا سنة وهذا سنة
فالتهما في السكنى جائز اذا فعلا بتراضيهما. اما اذا تهماثيا على ان يؤجرها هذا سنة
وهذا سنة اختلفوا فيه. قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رح الطاهر
انه يجوز ان استوت الغلتان فيها وان فضلت في نوبة احدهما يستكران في
الفضل وعليه الفتوى. وكذا التهماث في الدارين على السكنى والغلة بان تهماثيا
على ان يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى او يؤجر هذا هذه
الدار وهذا هذه الدار ان فعلا ذلك بتراضيهما جائز. وان طلب احدهما
وابى الاخر ذكر الكرخي رح ان القاضي لا يجبر في قوله ايخفيعة رح وفي الدار الواحدة
يجوز ان عند في الدار لا يجبر في قسمة الجبر فكذا القسمة بطريق التهماث. وذكر
شمس الائمة السرخسي رح الاظهر ان القاضي يجبر على التهماث في الدارين
اذا علت ما في يد احدهما اكثر مما علت الاخرى لا يرجع احدهما على صاحبه شيئا
وفي الدار الواحدة اذا تهماثيا في الغلة فاعتلت في نوبة احدهما اكثر مما علت في
نوبة الاخر يستكران في الفضل. ولو تهماثيا في دارين في مصرين ان فعلا ذلك
بتراضيهما جائز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية. ولو تهماثيا في نخل او في شجر على ان ياكل
هذا ثمره سنة وياكل الاخر سنة اخرى لا يجوز. وكذا الاغنام وجميع الحيوانات
اذا تهماثيا على ان يكون ولدها ولبنها وصوفها سنة لهذا وسنة لاخر لا يجوز
ويكون ذلك بينهما ولا يحمل فضل اللبن والصوف والتمتد اجعل كل واحد منهما صاحبه

في حل بكان اللبن والصوف والتمرقا لما كان ذلك باطلا لو ان كان صاحب الفضل استهلك
الفضل فجعله صاحبه في حل بري لا نه اذا جعله في حل والفضل قائم كان هذه هبة
المشاع فيما يحتمل القسمته وبعد الاستهلاك يكون ابراء عن الضمان وذلك
بما ترون ولو كان العبد بين شرعيتين فتمها ثانيا في الخدمة جاز في قولهم وان طلب احد
وايه الاخر بحجب القاضيه وفي العبد بين لوتها ثانيا في الخدمة جاز في قولهم وان طلب احد
وايه الاخر لا يجبر الايه ولو تمها ثانيا في غلة العبد بان تمها ثانيا على ان يواجر احد هاستنة
او شهر فيكون الغلة اه والخير يواجره يومئذ فيكون الغلة له لا يجوز ذلك في قول
ايمنيفة ربح لا في العبد الواحد ولا في العبدين وفي قول صاحبه يجوز في العبد الواحد
ولا يجوز في العبد بين وفي الدائتين والدائبة الواحدة لا يجوز المهايأة في قول ايمنيفة
ربح لا يكويا ولا استقلال لا وعند هما يجوز في الدائتين ركويا واستقلال وفي الدائبة
الواحدة اذا تمها ثانيا استقلال لا لا يجوز وان تمها ياركويا قال الشيخ الامام المعروف بخواجه زينة ^{بن}
ان لا يجوز لا يكويا ولا استقلال لا واذا آجارت المهايأة في العبد الواحد في الخدمة ان شرط
ان يكون نفقته وكسوته عليه في نوبته فاذا فرغ من خدمته يكون نفقة وكسوته على ^{ال}
في نوبته جاز ذلك في الطعام ولا يجوز في الكسوة فيكون الكسوة عليهما واذا تمها ثانيا في
رعي الغنم على ان يرعى احد هما بنفسه او باجره شهر اجاز ذلك ولو كانت الجارية بين رجلين
فخاف احد هما عليهما من صاحبه في نوبته فان القاضيه امرهما بالمهايأة ولا يضعهما
على يد عدل لان في ذلك تعطيل المنفعة على احد هما ولو كان بين رجلين عبد ^{امة}
وتما ثانيا على ان تخدم الامة احد هما والعبد يخدم الآخر على ان طعام الامة ^{على}
من شرط له خدمة الامة وطعام العبد على الآخر جاز ذلك استغسانا وكذا لو سكتا
عن الطعام كان طعام الامة على من تخدمه الامة وطعام العبد على الآخر وكسوتهما ^{تكون}

٥٣٣

عليها كلمة العارية فان النفقة تم تكون على المستعير والكسوة تكون على المالك
فـ سلم في ذكر الفاظ تكون اقراراً بالملك للمخاطب وما لا يكون
ذكر محمد ربح في الكتاب ستة الفاظ سلم في هذه الدار واعطيها وابرامها
واتركها ودعها واخرج منها رجل في يديه دار يدعيها غيره فقال الذي في يديه
للمدعي سلم في هذه الدار او قال اعطنيها او ذكر غيرها من الفاظ الستة فهو على
وجهين اما ان ذكرها مقرونة بالبدل او غير مقرونة بالبدل وكل ذلك على وجهين
اما ان تقدمها ذكر الصلح او لم يتقدم فان ذكرها مقرونة بالبدل ولم يتقدم ذكر
الصلح فانه يكون اقراراً من القائل بالملك للمخاطب سواء كانت الدار في يد
القائل او في يد المخاطب حتى لو قال الاخر لا سلم كان له ان يأخذ الدار من القائل
لانها اذا ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدمها ذكر الصلح يكون للسوم عادة فان قيل
اذا قال لغيت سلم في هذا الثوب بعشرة دراهم يكون طلباً للبيع كانه قال بعني بالف
او ملكني بالف. واما اذا تقدمها ذكر الصلح بان قال اصطالحنا على ان اسلم لك هذه
الدار على ان تنسلم لي الف درهم او هذا العبد وابنه الا ان لا يكون ذلك اقراراً
في الالفاظ الستة لانها جعلت اقراراً وسوماً بحكم العرف وفيما اذا تقدمها
ذكر الصلح يراد به ترك الخصومة والابراء عن الدعوى. ولو قال بعد ذكر الصلح سلم
لي خصومتك ودعواك في هذه الدار بالف لا يكون ذلك اقراراً بالملك للمخاطب
وان لم يكن شياً من هذه الالفاظ مقرونة بالبدل وقد تقدم ذكر الصلح او لم يتقدم
فان كانت الدار في يد المخاطب لا في يد القائل في الالفاظ كلها لا يكون ذلك اقراراً
بالملك للمخاطب لان قوله سلم في وقوله اعطني هذه الدار اذا لم يكن مقروناً بالبدل
يكون عبارة عن الدفع. ولو قال ادفع لي لا يكون اقراراً وكذا لو قال ابرأ منها واخرج

منها او دعيها في ما اذا كانت الدار في يد القائل وذكر اللفاظ غير مقرون بالبدل
لا يكون اقرا بالملك للمخاطب الا قوله سلم في هذه الدار وقوله اعطيه هذه الدار
فانه يكون اقرا لان قوله سلم في طلب التملك لا طلب الدفع فان في الدفع يقال
سلم الي وقوله اعطيه طلب التملك ولو ان رجلا قال لغير سلم في شراء هذه الدار
مالف يكون مساومة ولو اشترى رجل دارا بالالف تم قال لغير المبيع سلم في شراها
بكذا ولم يذكر المال لا يكون اقرا بالملك وانما يراد بهذا سلم في مالك فيها من
المائع لنفاذ البيع من رهن او اجارة لانه لما اشترى او لا فقد اقرا بالملك لمبايعه
فلو صار مقر الغير يكون مكذبا لنفسه فيما اقرو وهو بمنزلة ما لو قال الرجل لغير
اشترى منك هذه الدار بالالف على ان يسلمها الي فلان لا يكون اقرا بالملك
لغلان والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الاقرار

نصل فيما يكون اقرا

الأصل فيه ان الكلام اذا خرج على وجه الكناية عن المال الذي ادعاه المدعي
يكون اقرا . رجل قال لغير اقض الالف التي لي عليك فقال ساعطيكمها وغدا
اعطيكمها او سوف اعطيكمها او اقعد فانتزنها او انتقد ها كان اقرا بالملك
ولو قال اتزن او انتقد لا يكون اقرا . ولو قال غدا يكون اقرا . ولو قال اصل
الغراء علي بها او قال اثني برجل من الغراء اضمنها عنك كان اقرا او كذا لو قال
ابرأنتي منها او وجهتها الي او تصدقت بها علي او حبستها لك كان اقرا . ولو قال
لغير لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه غير واحد او قال لا تجمل فانا ادفع
اليك او قال حقه افتح صندوقي او قال المدعي عليه كرامة كان اقرا . ولو قال تعال

او قال فسوف تاخذها لا يكون اقرارا. ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه
 اما خمسمائة منها فلا امر فيها يكون اقرارا بخمسمائة. ولو قال لي عليك الف درهم
 فقال كيسه بدو ولا تترانو بيار تايركي لا يكون اقرارا. ولو قال لي عليك الف درهم
 فقال المدعي عليه مع مائة دينار قال الفقيه ابو بكر روح لا يكون اقرارا. وقال الفقيه
 ابو الليث روح ان صدقة في الدنانير صح اقراره بالمالين وان كذبه في الدنانير صح
 اقراره بالدرهم رجل ادعى دار في يد رجل فقال المدعي عليه ابرأتني عن هذه الدار
 لا يكون اقرارا. ولو ادعى مائة درهم فقال المدعي عليه قد قضيتك مائة بعد
 فلاح لك على لم يكن اقرارا. وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعي عليه قد قضيتك
 خمسين درهم لا يكون اقرارا. ولو قال قضيتكها كان اقرارا وعليه اثاب القضاء
 ولو قال لرجل لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه لي عليك الف درهم عن
 لي يوسف روح لا يكون اقرارا. وكذا لو قال المدعي عليه ولي عليك الف درهم
 او قال لي عليك مثلها او قال ولي عليك مثلها. وكذا لو قال المدعي عليه ولي عليك
 ايضا الف درهم. او قال لرجل اعتقت عبدا فقال المخاطب وانت ايضا اعتقت
 عبدا او قال قتلت فلانا فقال المخاطب انت ايضا قتلت فلانا لا يكون اقرارا في
 من ذلك. وقال محمد روح يكون اقرارا في جميع ذلك. ولو ان رجلا في يده دار اقراره
 كان يدفع غلتها الي فلان لم يكن اقرارا بالدار لفلان. ولو ادعى رجل على رجل مالا
 فقال المدعي عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعي بجلي فعند التفتته قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل روح لم يكن ذلك اقرارا قال لانه روي عن اصحابنا روح ان رجلا
 لو قال كل ما اقر فلان على فانما مقربه لا يلزمه شيء. رجل قال لامرأة بين يديك من
 غفر الله لك حيث وهبت لي مهره فقالت ارضي بخشيدم فقال القوم هل يشهد ^{علي}

هبتك فقالت هزأرتن كواه باشند قالوا هذا الكلام يحتمل الرد ويحتمل التصديق فانما
 يصير اقرارا بقربة ان قالت المرأة ارى بشقيلا الرء لا يكون اقرارا رجل قال لفلان على الف
 في كتابي كان باطلا ولو قال في حسابي ذكر في المنتهى انه اقرار وقال ابو الفضل رح قوله في حسابي اقرار
 بخلاف ما ذكر في الاصل رجل ادعى على رجل الف فقال المدعى عليه فدا عطيتك دعواك لم يكن
 اقرارا وكذا لو قال المدعى عليه جزع عن دعواك شها لو قال خراف الذي ادعت لم يكن اقرارا ولو قال
 اخر عنى دعواك حتى يقدم ما اعطيتكها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيتك عنى دعوا
 نليس باقرار رجل قال لا خول علىك الف درهم فقال لا اعطيتكها لا يكون اقرارا ولو قال لي
 عليك الف درهم فقال المدعى عليه اخر عنى هذا الالف يكون اقرارا ولو قال لغيره لي عليك
 الف درهم فقال المدعى عليه لك على الف درهم ما بعدك من ذلك عن محمد رح انه قال لا
 نتيج قال لان اخر كلامه ما بعدك دليل على انه لم يرد به التصديق فليل له لو قال ما بعدك من
 قال منها يارنه فانه لا يصف ذلك الى الالف رجل قال لغيره افرضتك مائة درهم فقال
 لا اعود بها او قال لا اعود بعد ذلك فهو اقرار ولو قال ما استقرضت من احد
 سواك او قال من احد غيرك او قال ما استقرضت من احد قبلك او قال لا استقرضت
 من احد بعدك لم يكن اقرارا ولو ادعى على رجل انه غصب منه مائة درهم فقال لم
 مع هذه المائة شيئا او قال لم اغصب من احد قبلك او احد بعدك او احد
 سواك او احد معك فكل ذلك اقرارا ولو ان رجلا في يديه عيود فقال له رجلا
 استاجر منى او ادفع الى غلبي عبيدي فقال الآخر نعم كان ذلك اقرارا ولو ان
 رجلا قال لقسام اتقسم هذه الدار ثلثا لفلان ثلثا لي وثلثا لفلان اخر لم يكن ذلك
 اقرارا الاخرين بثلثي الدار حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها ولو قال
 هذه الدار ليست لي ثم اقام البيعة انما له قبلت بينه لانه لم يقر لرجل

معروف ولو أن رجلاً قال لغريمه أخبر فلان أن له على الف درهم كان اقتراراً وكذا لو قال لا تخبر
فلان أن له على الف درهم بحقه أو من حقه كان ذلك اقتراراً. ولو أن رجلاً قال أشهد أن
على الف درهم كان اقتراراً ولو قال لا تشهدني وأن لفلان على الف درهم لا يكون اقتراراً. رجل قال
لغيري عليك الف درهم فقال حقاً وبيعتنا أو صدقاً أو قال الحق واليقين أو الصدق أو قال حقاً
حقاً وبيعتنا أو صدقاً صدقاً كان ذلك اقتراراً ولو قال الحق حقاً واليقين يقيناً أو الصدق
صدقاً لا يكون اقتراراً. رجل قال لفلان على الف درهم إن شاء فلان فقال فلان شئت
كان باطلاً. وكذا كل اقترار علق بالشرط أو الخطر نحو أن يقول لفلان على الف درهم إن دخلت
الدار وإن هبت الريح أو إن قضى الله تعالى أو قال بسم الله لا أو قال إن أصبت ما لا أو قال إن كان
حقاً كان كله باطلاً. ولو أن رجلاً قال أشهد وأن لفلان على الف درهم إن مت كان عليه الف
عاش أو مات. وكذا لو قال لفلان على الف درهم إذا جاء رأس الشهر أو إذا فطر الناس كان ذلك
اقتراراً ودعوى الأجل باطل إلا أن يثبت الأجل بالبينة أو باقترار الطالب وعلى قول الشافعي روح المال عليه
الأجل لو قال له على الف درهم إلا أن يبدل غير ذلك أو قال إلا أن أراهم ذلك فإنه لا يلزمه شيء بل الله
أو مات قبل أن يبدل له. ولو قال لفلان على الف درهم فيما أعلم كان باطلاً في قول أبي حنيفة رحمه الله
وكذا لو قال لفلان على الف درهم في عليّ ولو قال قد علمت أن لفلان على الف درهم كان اقتراراً
في قولهم. ولو قال له على الف درهم فيما أظن أو فيما أحسب أو فيما ظننت أو حسبت كان باطلاً
في قولهم. ولو قال له على الف درهم في شهادة فلان أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال
بشهادة فلان أو يعلم فلان كان اقتراراً لأن خوف الباء لا لصاق فيقضي وجود المصق به
ولو قال في قول فلان أو يقوله أو في حساب فلان أو مجسأ به أو في كتاب فلان أو بكتابه
لا يلزمه شيء ولو قال لفلان على الف درهم في صدك فلان أو بصكك أو قال بصك
أو في صدك ولم يصف إلا أحد يلزمه المال وكذا لو قال يسعمل أو في سعمل أو بكتاب أو في كتاب أو من

بينه وبينه او من حساب بينه وبينه كل ذلك اقرار: وكذا لو قال له عليك درهم بالف
 درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له عليك الف درهم من شجرة بينه
 ومن تجارة بينه وبينه او من خلطة لزمه الالف ولو قال له عليك الف درهم في ثياب فلان الفقيه
 وبفتياه او في فقهه لا يلزمه شيء كما لو قال بقول فلان ولو قال له عليك الف درهم بفضاء فلان
 وفلان قاض يلزمه المال كما لو قال بشهادة فلان او يعلم فلان وان لم يكن فلان قاضيا فقال ^{الطالب}
 تحاكنا اليه فغضه عليه بالف يلزمه المال وان تصادقا ان فلانا لم يكن حكما بينهما لا يلزمه شيء
 ويكون الاقرار بالبيان كما يكون باللسان. ^{انسان} بـجـل كـتـب عـلـي نـفـسـه ذكـر حـق مـحـضـر قـوم او املاء على
 ليكتب ثم قال اشهد واعلى هذا الالف لفلان كان اقرارا ويحل لهم ان يشهدوا عليه
 بالمال المكتوب فيه وان لم يقرأ الصك على الشهود ولم يقره عليه لان الكتاب وان كان
 محتملا الا انه لما امرهم بالشهادة لم يبق الاحتمال وان كتب الصك بنفسه بين قوم
 ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهد واعلى فكره الكتاب انه لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم ان يشهدوا
 بذلك المان عليه وقال القاضي الامام ابو علي النيسابوري ان كان المكتوب مصداقاً وسوماً نحو
 ان يكتب لبـ ^{بسم الله الرحمن الرحيم} هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم
 وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بالمال المكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد هم
 ولو انه كتب وقرأ على الشهود وحل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهدوا
 ولو ان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود فقال الكاتب اشهد واعلى بما فيه
 كان ذلك اقرارا وان لم يقل اشهد والا يكون اقرارا ولو كتب بين يدي قوم اميين
 كتابا وقال للشهود اشهد واعلى بما فيه ان علموا بما فيه حل لهم ان يشهدوا عليه والا فلا
 سواء كان الكتاب مختوما او لم يكن وان كتب على وجه الرسالة بان يكتب هذا من فلان
 بن فلان لا فلان بن فلان اما بعد فان لك على الف درهم من قبل فلان يكون اقرارا حل لهم

ان يشهد واعليه بذلك المالى اذ علموا ما فيه وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد بهم وان كتبت
على وجه الرسالة في ثوب او خرقة او نحوها لم يكن ذلك اقرا ولا يحل لهم ان يشهدوا
عليه بذلك المال الا ان يقول لهم اشهد واعليه هذا المال وكل ما عرف في الاقرار
فهو الطلاق والعناق كذلك الا في الحدود والقصاص ولو كتب الرجل في صحيفة
حسابه لفلان على الف درهم ثم اقرانه كتب وانكر المال او شهد الشهود على انه كتب وهو
ينكر المال ذكر في الكتاب انه لا يلزمه شيء ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان على الف درهم
او قال وجدت في ذكرى او حسابي او مخطي ان لفلان على الف درهم او قال كتبت بيني ولفلان
على الف درهم كان ذلك باطلا لا يلزمه شيء لانه محتمل ولو قال لفلان على الف درهم
في حسابي او في كتابي ثم قال ردت بذلك الخبر بالباطل يلزمه المال في القضاء وقال متابع بل
رحمهم الله ما كان مكتوبا بالخط البياض في يادكاره لزمه لا يكتب في يادكاره الا ما كان له على
الناس وللناس عليه رجل قرأ على رجل صك بمال وقال له اشهد عليك بهذا المال
الذي في الصك فقال نعم كان ذلك اقرا حل له ان يشهد عليه رجل كتب على نفسه
صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهد واعليه لم يكن ذلك اقرا ولا يحل
لهم ان يشهد واعليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود اشهد عليك بهذا
فقال اختموا عليه ولو قالوا اختم هذا الصك فقال اشهد واعليه كان
اقرا حل لهم ان يشهد واعليه وكذا الاشارة المعهودة من الاخرس
تكون اقرا وكذا لو كتب الاخرس ولو كان قادرا على الكتابة فاشارة رجل
اشارة والمرضى الذي اعتقل لسانه لا يعتبر اشارته رجل قال الاخر
اخذت منك الفادبعة والفعاغصيا فضايت الودبعة وهذا الف
غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الودبعة كان القول قول

المقرله يأخذ هذه الالف ويعزم المقرعا اخرى وكذا لو قال المقرله
لا بل غصبت الالفين كان الجواب كذلك . ولو قال المقرء ^{غصبت} عتقت الفاء
منك الفاء هلك الوديعة وبقي الغصب وقال المقرله لا بل هلك الغصب
كان القول قول المراء يأخذ المقرله الالف ولا يضعه شيئا . رجل
قال لغيره هذه الالف وديعة لك عند فقال المقرله ليست بوديعة
ولي عليك الف من قرض او ثمن بيع ثم جحد المقر الدين والوديعة والمراد
المقرله ان يأخذ الوديعة قضاء عن الدين الذي يدهى لم يكن له ذلك لان اقرنه
بالوديعة او لا بطل بالرد ولو قال المقرله ليست بوديعة ولكنه اقضتها بعينها ^{ومحمد}
المقر المقرض كان للمقرله ان يأخذ الالف بعينها الا ان يصدقه المقرض ^{لا يكون} فح
للمقرله ان يأخذ الالف بعينها ولو قال رجل لرجل لك على الف درهم من قرض فقال المقرله
ليس لي عليك قرض ولكنه ثمن بيع ثم جحد المقر المقرض وضمن البيع كان للمقرله ان يأخذ ^{خفي}
الالف عوضا عما يدهى لهما اتفقا على الدين ولو قال هذه الالف اخذتها
منك غصبا وقال المقرله لم تأخذها مني ولكن لي عليك الف من ثمن بيع ومحمد المقر
الدين والغصب ليس للمقرله على الالف الغصب سبيل وله ان يأخذ من المقر الا لهما ^{قال}
اتفقا على وجوب الالف . رجل ساكن دارا قرانه كان يدفع الغلان غلة هذه الدار ثم
الدار داري كان القول قوله وقوله الاول لا يكون اقرارا بان الدار لمن يأخذ منه ^{الاجرة}
وذكر الناطع رح ان هذا رواية ابن سماعة عن محمد رح وفي رواية هشام عنه يكون
اقرارا بالملك لمن كان يدفع اليه الغلة . رجل قال لغيره ابنتك عبيك هذا او قال
استاجرته مني او قال اعزتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا له بالملك . وكذا
له لو قال له ادفع الغلة عبيك هذا او اعطيتك ثوب عبيك هذا فقال نعم فقد اقر بالتوبة ^{له} العبد

وكذا لو قال افتح باب داري هذه او قال اسرج دابتي هذه او قال اعطيني سرج يغلي
هذا او لجام يغلي هذا فقال نعم كان اقرارا. ولو قال المخاطب في جميع ذلك لا لا ^{يكون}
اقرارا. رجل قال لغيره لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا بالمال. وكذا لو قال مالك ^{عليه}
الامانة درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم كان اقرارا بالمائة ولو قال ما
علي اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا المقر له اذا اقران الدين لفلان الاخر وصدة
الثاني صح ذلك ويكون حق القبض للاول فان ادعى المقر الثاني يبرأ رجل قال لامرأة
بقرتي هذه لك مال ابو القاسم رح ان قال بالفارسية ابن كا ومن ترا يكون هبة نلاية ^{من}
التصليم وان قال تراست او قال ان تراست يكون اقرارا. رجل قال لابنه الصغير
ابن مال ترا كرم او بنام تو كرم او ان تو كرم يكون تمليكاً. وقال الشيخ الامام الاحل
الاستاذ مير الدين رح بنام تو كرم لا يكون تمليكاً ولا اقرارا. وذكر في المنتقى اذا قال
ارعي هذا وذكر حمد وده لفلان او قال الارض التي حدد ودها كذا لولدي فلان وهو ^{صغير}
كذلك حائرا او يتوكل بك. وذكر في المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة هذه البساتين ^{او قال}
نصف غلة هذا الحبي حان اقراره بالغله. ولو قال نصف داري هذه او نصف غلة ^{نصف}
او نصف بستان في هذا لا يجوز ولا يلزمه هبة الا اقرار شيء. قالوا اذا اضاف المال
الى نفسه او لا بان قال عبد هذا لفلان يكون هبة على كل حال. وان لم يصفه الى نفسه
بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المنتقى رجل قال داري هذه لولدي
الا صاع يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال هذه الدار
للاصغر من اولادي فهو اقرار وهي لثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى ^{نفسه}
وكذا لو قال ثلث دما هي هذه لفلان كانت هبة. ولو قال ثلث هذه الدار لفلان
يكون اقرارا. رجل اقر بعين لرجل ثم انكر اختلف المشايخ فيه قال ابو نصر الدين عيسى رح

يخلف بالله ما اتررت له بكذا وكذا ، ابو القاسم الصفار رحمه لا يخلف في الاقرار الا ان
في الدين يخلف بالله ما له عليك كذا وفي العين يخلف على العين عين محمد رجل اقراه لرجل لم يكن
بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
صح اقراره حكما ولا يجعل للمقر له ، وان اراد المقر بهذا الاقرار تليكا مبتدأ قال لا يملك لان
الاقرار اخبار وليس بتعليك رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزله لامرأة هذه
ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة
كان لها ذلك والا بنفس الاقرار لا تملك رجل ادعى على رجل الفا خمسة مائة منها
مؤجلة وخمسمائة منها مججلة وقال المدعي عليه ما يتوقع مني ما داني في نيست
قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهير الدين رحمه هذا جواب المؤجل وقال الشيخ الامام
الاجل نجم الدين عمر الفايدي رحمه قال رجل مر بفلان ده درم داني است لا يلزم منه
شيء بهذا الكلام ما لم يجعل على او في رسته قال رضي وينبغي ان يكون هذا اقرارا للمنفعة
رجل اقراه في صحته وكما لم يخله جميع ما هو داخل منزله لامرأة غير ما عليه رسته
ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصفار رحمه
ان علمت المرأة ان جميع ما اقر الزوج كان لها ببيع او هبة كان لها ان تمنع ذلك عن
حكم اقرار الزوج وان علمت وان لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بذلك الاقرار
قال جميع ما يعرف مني او جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله هذا
اقرار ولو قال جميع ما لي او جميع ما املك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم
ولا يجر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا ولو قال جميع ما في
بيتي بعته لفلان جازا البيع ولو قال جميع ما املكه بعته لفلان كان البيع فاسدا
رجل اقراه بنته في صحته بجميع ما في منزله من الفرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه

لما كان من صوب الة موال كلها وله في الرستاق دواب وغلما ن وهو ساكن في البلد .
 قال ابو بكر الاسكاف اقراره على ما هو في منزله الذي هو ساكنه في البلد وما كان من
 الدواب يبعثها الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه الذي اقرعناشها لا يستدرك ذلك
 عبيد الذين يخرجون في حوائجهم . يا وون العزبة فهم داخلون في الاقرار رجل قال
 لغيره اقضت مائة درهم فقال لا اعود بها لولا اعود بعد هذا كان ذلك اقرارا لان
 العود والاعادة يلون للموجود رجل قال لغيره لا اغضبك الا هذه المائة كان اقرارا بالمائة
 وكذا لو قال غصبني هذه المائة فقال لا اغضبك بهذه المائة شيئا كان اقرارا وكذا
 لو قال لا اغضبك مع هذه المائة شيئا كان اقرارا . وكذا لو قال لا اغضب احدا
 بعدك او قبلك او معك فالك اقرار . ولو قال لغيره اقضت مائة درهم فقال ما استقرضت
 من احد ، فبذلك او من احد غيرك او من احد سواك او قال لا استقرض من احد بعدك
 او لم استقرض من احد معك فتبي من ذلك لا يكون اقرارا قل تسمى الائمة السيرة رحمه الله
 لا انه صريح . قال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شيء لان هذا السين ^{السؤال} .
 وليس كل من سأل شيئا يسطر له تجلات قوله اقضت في فان ذلك يكون اقرارا وركوبه
 الروايات اذ قال الرجل لغيره استقرضت منك الفايكون اقرارا رجل قال لغيره طلت
 كذا اذا كان لك على مائة درهم كان ذلك اقرارا وليس هذا يتعلق لان اذ يستعمل
 في الماصي . اذ يستعمل في المستعمل وهذا في العربية اما في الفارسية چون يكون
 لا تعلق . رجل اتلف مال والذته ثم قال في صحته جميع ما في يدك من المال فهو لك قال
 ابو بكر الاسكاف وج ان كان مال الوالدة الذي اقرب قائما بعينه فالمال للوالدة
 وان كان الابن قد استهلك ذلك المال وذلك مما لا يكال ولا يوزن وقد ترك الابن درهم
 او دينار قال الوالد في سعة من انشأ اول من الدراهم والدنايه مقدار ما استهلكه .

الابن بعد فقا قراها لان الذي اقر لها كان بمنزلة الصلح فلما استهلكه بطل
 الصلح وعاد الدين كما كان . رجل له سبعة اولاد اقر في صحته وجواز اقراره ان خمسة
 من اولاده عليه الف درهم وسماهم في الصك عمرو واحمد وفلان وفلان وفلان
 ومات الرجل بعد ذلك فشهد الشهود بعد موته على اقراره بعد ذلك ^{الشهود} كما كان
 قالوا لا نعرف هؤلاء الاولا دلائهم ما كانوا حاضرين عند اقراره قال ابو القاسم رح
 ان اقر سائر الورثة باسمي هؤلاء وانكروا اقرار الميت يثبت بشهاد الشهود
 وان جددت الورثة اسامي الاولاد كلف المدعون اقامة البينة فلا اسامهم اذا
 لم يكن في الورثة مثلهم في الاسامي . رجل اقر لامرأته بذرية صحته وهي خراب ثم عمرها
 من ماله ثم مات الرجل وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن ان العارة ميراث واد
 المرأة ان الدار والعارة لها قال الفقيه ابو جعفر رح ان كان الزوج عمرها باذنها فالعارة
 لها والنفقة دين عليها وتغرم المرأة حصة الابن وان كان الزوج عمرها بغير اذنها لنفسه
 فالعارة ميراث وللرأة ان تغرم قيمة نصيب الابن ومسلم للعارة لها . رجل هو
 مجبول الحسب قلل انا فتم فلان قال ابو يوسف رح يكون اقراره بالرق لما روى عن ابي
 مريضة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقول احدكم عهد ي او امية فان
 كلمكم عبيد ونسلكم اماء الله عز وجل ولكن ليقتل غلامى وجارية وفتاى وفتلى
 قال الفقيه ابو الليث رح في بلادنا اذا قال الرجل انا فتم فلان لا يكون اقراره
 بالرق وانما يفهم منه انه ابنه . ارض في يد رجل اقر في مرضه انها وقف
 قالوا وان اقر بوقف من قبل نفسه يكون من الثلث وان اقر بوقف من غيرهم ان
 صدقه الواقف او ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه من جهة او من
 غير فهو من الثلث . رجل قال جميع ما في يدي فلان فقال ثلثي المائة السرخسي رحمه الله

في البيان اليه ولا يعلم قبل البيان وذكر في الجامع الصغير رجل قال مثله يدي من
 طيل او كثير وعبد او غيره لغلان صح اقراره لانه عام وليس بجهول فان حضر المقر
 والادان يأخذ شيئا عما في يده واختلفا في عبد في يده ان كان في يده وقت الاقرار
 او لم يكن كان القول فيه قول المقر. وكذا لو قال جميع ما في حانوتي لغلان. رجل قال
 انا بريء من هذا العبد او قال خرجت عن هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي
 ثم ادعاه بعد ذلك واقام البينة ذكر في المنتهى انه لا يقبل بيته الا اذا ادعاه بسبب ^{حادث}
 مريض اقرب عبد بعينه لامرأته ثم اعتق العبد بعد ذلك قال ابو نصر ربح ان كان صدقة
 الورثة في اقراره للمرأة كان العبد لها وعتقه باطل وان كذبته جازعتقه من الثلث ^{وحد}
 كان مريض يومين ويصح ثلثة ايام ويمرض يوما ويصح يومين فاقر لا يثبته بدين قال
 ابو نصر ربح ان اقرب لك في مرض صح بعد جازا اقراره وان اقر في مرضه الذي اتى به
 الفراش وانصل ذلك بموته لا يجوز اقراره. رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة
 درهم ثم قال هي لي او هي لفلان اخرفانه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويعزم المقر مثله
 الذي اقر انهما له واقراره باخذ المائة من بيته بمنزلة قوله غصيت منه او اخذت
 وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او من كيس فلان الف درهم او من سقف ^{فلان}
 ثوبا او من قرية فلان كحظته او من نخل فلان كرتما او من زرع فلان كحظته كل
 ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده. وكذا لو قال قبضت من ارض فلان عدل ^{زطى}
 يقضي بالزطى لصاحب الارض. وكذا لو قال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال ^{كنت}
 فيها ساكنا او كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق. وان اقام البينة ان الدار كانت
 في يده باجارة بريء عن الضمان. ولو ادعى دارا في يد رجل فاقرا المدعى عليه ان المدعى ^{كان}
 يسكن هذه الدار لا يكون مقرا بالدار للمدعى. رجل قال لفلان عليمائة درهم او قبلي مائة درهم

فهنو اقرار بالدين فلا يصدق انها ودیعة الا اذا قال موصولا ولو قال عندی لفلان
الف درهم او معی او فی بيدي او فی مندی وتخي فهو ودیعة: رجل اقر لرجل بدين ثم مات فقال
واردت الميت كان اقراره تلجته قالوا يحلف المقر له لقد اقرتك بهذا المال اقرارا ^{صحيا}
رجل قال اقتضيت من فلان مائة كانت لي عليه او قال كانت وديعتي عنده فقبضتها
وقال فلان لا بل هي مالي ولم يكن لك كان القول لفلان بعد ان يحلف انه ما اوعده
او لم يكن عليه شيء: رجل قال اسكنت فلانا بيعة ثم اخرجته وقال الساكن بل هو ^{سكن}
كان القول للمقر في قول ابى حنيفة رح: وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله القول
قول المقر بالسكن مع يمينه انه ما اسكنه المقر وعلى هذا الخلاف اذا قال اعرت هذه
الدار فلانا فسكنها ثم قبضتها منه: وكذا اذا قال فلان الخياط خاط قميصي هذا
بصاف درهم ثم قبضته منه وقال الخياط لا بل هو قميصي اعرتك: وان قال خاط ^{قبضه}
هذا بدرهم ولم يقل قبضته منه لا يرد على الخياط اجاعا ولو قال فلان ساكن هذا ^{البيت}
والبيت لي وفلان ينكر قبضتي للساكن: ولو قال فلان زرع هذه الارض وبني هذه
الدار او غرس هذا البستان وهو لي والكل في يدي المقر وقال الآخر بل هو لي كان ^{القول}
للمقر مع يمينه لان الاقرار بالزرع والخياطة ليس باقرار باليد: ولهذا لو قال هذا ^{الثوب}
من خياطة فلان لا يكون اقرارا له بالملك: ولو قال هذا الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان
قال ابو يوسف رح يرد ها على المقر ويضمن قيمتها للدافع ان ادعاها الدافع لنفسه و ^{رفعها}
الى المقر الاول بغير قضاء وان دفع بقضاء لا يضمن في قياس قول ابى حنيفة رح وهو كما قال في ^{سكنه}
الدار ولا يضمن الدافع شيئا خياطة يده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه
فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه والثوب للذي اقره اول مرة وكذلك كل عامل كالصبانغ
والقصانم والصابغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول ابى حنيفة رح والله تعالى

فصل فيما يكون اقرا رابثية او بشيئين

رجل قال لفلان علي عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة دراهم وكذا لو قال عشرة دراهم
 في عشرة دنانير يلزمه عشرة دراهم ^{ويطال} ~~ويطال~~ ^{الفر} كلامه الا ان يقول عيت الما لين فلانما . ولو
 قال له علي درهم في قفين خطه يلزمه درهم ويطل ذكر القفين . ولو قال علي خمسة دراهم
 في ثوب يهودي لزمته خمسة دراهم . فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي سلم والخمسة
 الدراهم اسلمها الي في الثوب لا يصح بيانه الا ان يكون موصولا او يصدقه المقوله . ولو قال
 علي درهم مع درهم او معه درهم لزمه درهمان . ولو قال درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد
 ولو قال قبله درهم لزمه درهمان . ولو قال درهم بعد درهم او بعد درهم لزمه درهمان . واصل
 هذا ما عرف في الطلاق الا في مسألة فان ثمه اذا قال بعدها واحدة يقع واحدة وهو هنا يلزمه
 علي كل حال . وكذا لو سمي احدهما رينارا او قفيرة خطه . ولو قال درهم ودرهم يلزمه درهمان
 ولو قال درهم فدرهم عندنا يلزمه درهمان . ولو قال درهم درهم يلزمه درهم واحد
 وكذا لو قال درهم بدرهم يلزمه درهم واحد . ولو قال علي درهم علي درهم لا يلزمه الا درهمي
 واحد لانه تكرر . ولو قال علي درهم وعلي درهم يلزمه درهمان . ولو قال له علي درهم ثم درهمان
 يلزمه ثلثة دراهم ولو قال له علي مائة درهم لا يلزمه مائة في القياس يلزمه ثلثمائة وفي الاستحسان
 يلزمه مائتان . وهو كما لو قال كنت طلقتهما امس واحدة لا بل ثنتين في الاستحسان يكون
 بشتين فيلزمه اكثرهما . وكذا لو قال علي مائتان لا بل مائة في الاستحسان يلزمه اكثرهما ^{لن}
 وكذا لو استدر له في الصفة بان قال بيض لا بل سود او سود لا بل بيض يلزمه افضلها
 ولو اختلف الجنس بان قال لفلان علي الف درهم لا بل مائة دينار او قال كرخطة لا بل كرو
 شعر يلزمه المالا ن جيماء . ولو قال لفلان علي مائتا مثقال ذهب وفضة تنهما نصفان . ولو
 قال كرخطة وشعر عليه من كل واحد كرو . ولو قال كرخطة وشعر سيمسم كان اثلاثا يلزمه من كل واحد

ثلاثة ولو قال لفلان عند عشر اثنان مائة وعرويه يلزمه من كل واحد خمسة. ولو قال
او دعني ثلاثة اثنان زطي ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه ان
جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا مع يمينه على ذلك لان التماس في الثالث غير ممكن فيجعل
عليما قلنا. ولو قال له على ما بين مائة الى مائتين في قول ايحيفه روح يلزمه مائة وتسعة و^{شعرون}
يدخل فيه الغامية الاولى دون الثانية ولو قال لفلان على دراهم لزمته ثلاثة دراهم ولو
قال دراهم كثيرة لزمته عشرة دراهم في قول ايحيفه روح. ولو قال دنانير كثيرة لزمته عشرة وقال
ابو يوسف ومحمد روح الدراهم الكثيرة مائتان والدنانير الكثيرة عشرة ولو قال لفلان على كذا دينار^{عليه}
دينارا ان كذا يستعمل في العدد واقل العدد اثنان. ولو قال لفلان على كذا كذا درهما
لزمته احد عشر درهما. ولو قال كذا وكذا درهما لزمته احد وعشرون. وكذا الدنانير والمكيل
والموزون. ولو قال كذا كذا محقوما من خطه لزمته احد عشر محقوما. ولو قال على كذا كذا درهما
وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر. ولو قال كذا كذا دينار ودرهما لزمته من كل
واحد نصف احد عشر. ولو قال على احد عشر دينارا واحد عشر درهما لزمته من كل واحد احد^{عشر}
ولو قال على لفلان بضع وخمسون يلزمه ثلاثة وخمسون لان البضع لا يتناول اقل من ثلاثة
ولو قال عشرة دراهم ونيف كان القول قوله في النيف حتى لو قال عنيت به درهما قبل قوله
وان قال عنيته اقل من ذلك او اكثر كان القول قوله. ولو قال له على مال عظيم من الدراهم
قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليه مائتان فالمال العظيم هو المال الذي يجب فيه الزكاة
واختلف المشايخ في قول ايحيفه روح قيل قوله كقولهما. وقال شمس الامنة الخسيسة روح
الصحيح من قول ايحيفه روح انه يبين على حال المقر في الفقر والغناء لان الفقير^{يستعظم}
القليل والغني لا يستعظم. ولو قال لفلان على اموال عظام روى عن ابى يوسف روح
انه يلزمه ستمائة درهم. ولو قال على مال نفيس او خطير او كريم فالويل يلزمه مائتان ولو

قال علي الوفاء درهم لزمته ثلاثه الاف درهم. ولو قال الوفاء كثير فعشرون ألف كذلك الفلوس
والدنانير. ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد. ولو قال علي درهم مضاعفة ربع
عن ابي يوسف رج انه يلزمه ستة. ولو قال اضعا فاضاعفة او مضاعفة اضعا
لزمه ثمانية عشر. ولو قال له علي عشرة دراهم واضعا فاضاعفة يلزمه ثمانون. ولو قال
لفلان علي مع كل درهم درهم. او قال لفلان علي درهم مع كل درهم يلزمه درهمان. ولو
نظر في عشرة دراهم بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه ^{عشرون}
ولو نظر في عشرة بعينها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه ^{عشرون}
درهما. ولو قال لفلان علي كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول ابي يوسف ومحمد ^{الله}
وفي قياس قول ابى حنيفة رج يلزمه عشرة. ولو قال شاة كثيرة فهو على اربعين شاة ولو قال ابل
كثيرة فهو على خمس وعشرون. ولو قال حطة كثيرة فعندها على خمسة اوسق وقيل على قول ^{ابى حنيفة}
رج يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشم وهو الصاع وذكر في بعض
الروايات المخطئة الكثيرة عشرة اققرة. وكذلك كل ما يكال ويوزون. ولو قال علي
اققرة حطة يلزمه ثلثة اققرة. ولو قال اققرة كثيرة فعشرون. ولو قال لفلان علي ما بين
كر شعير الى كرحطة لزمه كرشعير. وكرحطة الاققر حطة في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد رج لزمه الكران جميعا. ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر الناطق رج انه يلزمه ما
صره في قول ابى حنيفة رج الا ان يقر بالكثير من ذلك وباقول من ما شئت درهم لا يقبل قوله
وقال ابو يوسف رج لا يصدق في اقل من عشرة. وقال محمد رج يلزمه مائتان. ولو قال
لفلان علي مال لا قليل ولا كثير يلزمه مائتان. ولو قال لفلان علي غير الف قال محمد رج
يلزمه الفان. ولو قال غير الفين كان عليه اربعة الاف. رجل قال لفلان علي مثلي بالهد ^{الاخر}
ولم يكن اقر في مجلسه قبل هذا الكلام للثاني بشيء روي عن محمد رج انه قال يقر لكل واحد ^{منهما}

بما شاء جاب أقام الأول بعد ذلك بينه أن له على المقر الف درهم لم يستحق الثاني الف وكان
له أن يقر للثاني بما شاء. رجل قال لفلان على الف وعهد روي عن أبي يوسف رج أنه قال
بفسرة الألف بما شاء. ولو قال الف وشاة أو الف ويعير أو الف وثوب أو الف وقوس
فهي ثياب وأغنام وأربعة ولا يشبه هذا بغير آدم لأن بني آدم لا يقسم. وكذا لو قال الف وثوبان
فإن قال الف وثلاثة أثواب كان الكل ليا بأكذلك هذا في جميع ما لا يكال ولا يوزن
ولو قال على الف ودرهم أو على الف ودرهمان أو الف وثلاثة دراهم كان الكل دراهم
وكذلك في جميع ما يكال أو يوزن أو يعد مثل الجوز والبيض والفلوس. وذكر في
الأصل أن في الألف والنشاة والألف وقفيز حنطة والألف ودرهم كان كله درهم
قال وهذا استحسان. ولو قال لفلان على عشرة دنانير أو عشرة وقيراط كان القيراط
والدنانير من الفضة. رجل قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه درهمان. ولو قال
عشرة دراهم في عشرة دنانير لا يلزمه الدنانير. ولو قال لفلان على دينار أو درهم يلزمه
الأقل فإن كذبه المدعي وادعي الدينار لا يلزمه شيء. ولو قال لفلان على الف درهم
بيض أو سود يلزمه الأقل. وكذا لو قال ألف درهم أو تصفها ولو قال على درهم ودينار
لزمه. ولو قال على درهم أو دينار أو حنطة لزمه الكروم في الأولين. وكذا
لو قال درهم ودينار أو حنطة وكروم لزمه الأول والرابع ويخير في الثاني والثالث
ولو قال لفلان على درهم صغير فهو على درهم بوزن سبعة. وكذلك لو قال مائة درهم
صغار وكذا لو قال قليس أو دينار أو رطل فهو على التام. وكذا لو قال درهم كبير
أو عريض أو طويل فهو على وزن سبعة قال محمد رج الدرهم عندنا في بلادنا كلها على
وزن سبعة لا ينقص ولا يزيد إلا أن يبين زيادة أو نقصاناً يعرف في الوزن موصلاً
ولو قال على درهم وزنه نصف درهم يصدق فيما قال. وعن أبي يوسف رج لو قال سبعة

على الف مرونه كان عليه الف بوزن بغداد مرونية لان المرونية بيان الوصف والوزن
 ينصرف الى وزن البلد الذي اقر فيه . وكذا لو اقر ببغداد بكر حطة مرونية يعتبر كرا بعد
 وعن ابي يوسف ربح لو قال لفلان على شيء من دراهم او من الدراهم عليه ثلثة دراهم
 رجل قال عند فلان الف درهم عاربه كان اقرارا بالقرض وكذا لك كل ما يكال او ^{بوزن}
 لان اعارة ما لا يمكن الاستغناء به الا باثلاثة يكون قرضا . رجل اقر لرجل بجذع في زرع كان
 عليه قيمته وكذلك الاقرار بكل شيء لا يمكنه تسليمه يكون اقرارا بالقيمة . رجل قال لفلان
 على حق ثم قال عنيت به حق الاسلام لا يصدق . رجل في يديه جارية وولد هافقا
 ان الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد . ولو اقام البينة على عيانية انها له يستحق
 اولادها . وكذا لو قال هذا العبد ابن امك او هذه الجدي من شاةك لا يكون ذلك
 اقرارا بالعبد وكذلك بالجدي في رواية . ولو قال هذه الحطة من زرع كان في ارض فلان
 او من زرع حصل من ارضه فهو اقرار بالحطة . وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم فلان او هذا
 التمر من نخل فلان . او قال لصوف في يد هذا من غنم فلان او هذا اللبن او هذا السم ^{او هذا}
 الجبن من شاة فلان كان اقرارا بذلك لصاحب الغنم . ولو قال لفلان حق في هذه الدار
 ثم فسر بالجذع او بالباب او بالبناء لا يصدق في ذلك . وكذا لو قال لفلان حق في هذه
 اللبستان ثم فسر بالتمر او بالنخل لا يصدق الا ان يكون النخلة باصلها . وكذا لو قال
 لفلان حق في هذه الارض ثم فسر بالاجارة او بالسكنى . رجل اقر لرجل بمحاطة كان له
 المحاطة باصله من الارض . ولو اقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجر بثمرها . ولو اقر
 بنخيل كان له النخيل باصولها من الارض . ^{ويستبين} النخيل من الارض لا يكون
 للمقر له . وعن ابي يوسف ربح ان كانت مستقاربة متع من الزراعة دخل الارض في الاقرار
 والافواض النخيل تدخل بقدر حفظها . رجل قال لرجل انت في حل من مالي ^{خشب}

وجدت فخل منه ما شئت كان ذلك على الدراهم والدنانير. وقيل هو على العموم. رجل
قال لغير اقرضتني وانا صبي اونا ثم اقبل ان اخلق كان باطلا. وكذا لو قال انا ذهبت العقل
وذهاب عقله معروف لا يصح اقراره اذا اقر بشرط الخيار في اقراره لا يصح بشرط الخيار فيه
بخلاف ما اذا اقر واستثنى موصولا. رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقره
بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر مائة وقال الطالب مائتان
قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلولي رحمه هذه مسئلة ذكرها محمد رحمه في الاصل و
ذكرها الخصاص رحمه في ادب القاضي وفراد على ما ذكر في الاصل وجعلها على وجه وشوش في ذلك
فالمحصل ان هذه المسئلة على وجه. اما ان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحد
او مختلف. او لا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على الف درهم من ثمن
هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في المجلس وفي مجلس آخر ان عليه لفلان الف درهم من ثمن
هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعا
واكان السبب مختلفا بان قال لفلان على الف درهم من ثمن هذا الجارية ثم قال لفلان
على الف درهم من ثمن هذا العبد ففي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء اقر بذلك
في موطن واحد وفي موطنين. وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال
صكا فان كان الصك واحد كان المال واحد عند الكل. وان عقد على نفسه صكين كل
بالف درهم واشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة
اختلاف السبب وان لم يعتقد صكا لكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غير القاضي
بمحضر شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد. وكذا لو اقر في الاصل
القاضي بالف واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم ادعى الى القاضي في مجلس آخر اقرارا بالف
وادعى الطالب المالك والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْقَارِئُ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي أَوْ كَانَ الْإِقْرَارُ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْقَاضِي وَالثَّانِي عِنْدَ غَيْرِهِ فَلَمَّا كَانَ
 الشَّهَدُ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ شَاهِدًا وَاحِدًا فَا لِمَالٍ وَاحِدٍ عِنْدَ الْكُلِّ كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْطِنٍ أَوْ مَوْطِنَيْنِ
 وَأَنْ أَشْهَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ شَاهِدًا وَاحِدًا أَوْ عَلَى الثَّانِي شَاهِدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ عَلَى قَوْلِ
 إِبْنِ يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَجَ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا وَآخَتَلَفَ الْمَشَاحِجُ فِي قَوْلِ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ وَالظَّاهِرُ
 أَنَّ عِنْدَهُ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا أَيْضًا وَأَمَّا يَتَعَدَّدُ الْمَالُ عِنْدَهُ إِذَا اتَّحَتِ الْحُجَّةُ عَلَى الْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ
 بِأَنَّ كَانَ عِنْدَ الْقَاضِي أَوْ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ لَمَّا أَذِنَ لَمْ يَتِمَّ فَلَا. أَنَّ أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ شَاهِدًا
 عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي ذَكَرَ الْمُخَصَّافُ رَجَ أَنَّ عَلَى قَوْلِ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ يَلْزِمُهُ الْمَالَانِ أَنَّ أَشْهَدَ فِي
 الْمَجْلِسِ الثَّانِي الشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ. وَأَنَّ أَشْهَدَ غَيْرَهُمَا كَانَ الْمَالُ وَاحِدًا. وَبَعْضُ الْمَشَاحِجِ
 رَجَ قَالُوا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْطِنَيْنِ وَأَشْهَدَ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ شَاهِدَيْنِ عِنْدَ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ
 يَلْزِمُهُ الْمَالَانِ جَمِيعًا سَوَاءً أَشْهَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ الثَّانِي الْأَوَّلَيْنِ أَوْ غَيْرَهُمَا. وَقَالَ شَمْسُ الْأُمَّةِ
 الْحُلُولِيُّ رَجَ هَكَذَا ذَكَرَ الْمُخَصَّافُ رَجَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيمَا إِذَا كَانَ الْإِقْرَارَانِ فِي
 مَوْطِنَيْنِ. أَمَّا إِذَا كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ يَكُونُ الْمَالُ وَاحِدًا أَوْ دَوِيٍّ عَنْ مُحَمَّدٍ رَجَ قَالَ عَلَى
 قِيَاسِ قَوْلِ إِبْنِ حَنِيفَةَ رَجَ يَلْزِمُهُ الْمَالَانِ جَمِيعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ شَاهِدَيْنِ
 غَيْرَ أَنَّهُ اسْتَحْسَنَ وَقَالَ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ إِذَا كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُمَّةِ الشَّرِيفُ
 رَجَ أَنَّ فِي الْمَوْطِنِ الْوَاحِدِ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ عِنْدَ الْكُلِّ فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى إِقْرَارٍ
 بِالْفِ رَجَ ثُمَّ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ آخَرَيْنِ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْفِ وَلَا يَدْرِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي مَوْطِنٍ أَوْ فِي
 مَوْطِنَيْنِ سِوَ الشَّهْرِ ذَلِكَ فِيمَا مَالَانِ إِلَّا أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ وَقَالَ ابْنُ
 الرَّازِيِّ رَجَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ. وَأَنَّ أَشْهَدَ شَاهِدَانِ عَلَى الْفِ مَوْ
 وَشَاهِدَانِ عَلَى الْفِ بِيضٌ فِيمَا مَالَانِ وَلَوْ اقْرَأَ بِالْفِ دَرَاهِمَ وَمِائَةً دِينَارًا فِي مَوْطِنٍ
 ثُمَّ اقْرَأَ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ بِالْفِ دَرَاهِمَ ذَكَرَ فِي اخْتِلَافِ زَفَرٍ. وَيَقُوبُ بْنُ جَمَاهُ

انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف راجح. ولو قد مر جلا إلى
القاضي وادعى عليه الفاقرا قريها ثم عاد إلى القاضي في مجلس آخر وادعى عليه خمسمائة
فاقريها فقال الطالب قد اقرت بالف وخمسمائة وقال المطلوب ان ماله الف
درهم فالقول قول المطلوب. وكذا لو ادعى عليه في المجلس الثاني الفين فاقريها
فادعى الطالب ثلثة الاف وقال المطلوب ان ماله على الفان كان القول قول
المطلوب ويكون اقراره الثاني للخروج عن موجب اقراره الاول وايضا الزيادة
فيلزمه الزيارة ويجب عليه الفان رجل جاء بشاهدين على رجل بالف درهم
وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فهذا على وجه ثلثة أحدهما
ان يكون المال مؤرخا والبراءة كذا او لا يكون احد هما مؤرخا او كان احدهما
مؤرخا والاخر لا يكون ففي الوجه الاول ان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضي
بالبراءة لانه لا يدعى عليه الا مالا واحدا وقد ثبت البراءة عن الف درهم
فانقضت البراءة لذلك المال وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة يقضي
بالمال لان البراءة السابقة لا تنقل في الدين اللاحق. وان لم يكن احدهما مؤرخا
يعمل بالبراءة لان البراءة تكون عن الدين الواجب وليس ههنا دين آخر. وكذا
لو كان تاريخهما سواء يعمل بالبراءة. وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة
او على العكس يعمل بالبراءة لان البراءة تكون بعد الوجوب عادة. ولو كان لرجل
على رجل صكان كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة
عن الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان
على الف درهم وقد اخذت مني الف وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك الفان
ولم اقبض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن الف وخمسمائة ويرجع الطالب عليه

بخمسمائة تمام الالفين وجميع البراءات تكون على اقياس جميع المال . وفي كل موضع كان
 المال واحدا كانت البراءة واحدة . وفي كل موضع يقضه بالمالين يقضه بالبراءة غير باختلاف
 صدك المطلوب بموجب اختلاف البراءة . وفي مسئلتنا ثبتت البراءة عن الف وخمسمائة
 فبيغ خمسمائة . رجل قال لفلان على الف درهم ثم خمر وخنزير يلزمه المال ولا يصح
 في السبب اذا كذب المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في قوله يحنيفه رج وكذا لو قال
 على الف درهم من القمار وكذا لو قال على الف درهم من ثمن متاع اشتريته ولم اقبضه قال
 ذلك موصولا او مفصولا لا يصح في قوله يحنيفه رج ويلزمه المال . ولو قال لك الف
 درهم من ثمن العبد الذي في يدك فان صدقه المطالب في ذلك سلم العبد اليه واخذ منه
 الالف ولو قال المطالب للعبد الذي في يدك عبدك لم ابعك وانما بعتك غير لا يجب الالف على المقر
 وذكر هذه المسئلة في موضع آخر ان على قوله يحنيفه رج تع مجلف كل واحد منهما على دعوى
 صاحبه وهو قول صاحبه رج وقد ذكرنا وهو الصحيح . واذا حلفا لزومه المال على المقر
 ولو ان رجلا قال ابتعت من فلان شيئا بالف درهم ثم قال لم اقبضه كان القول قوله وقد
 هذه المسئلة . رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال لم اقبضها كان ضامنا
 للالف . وكذا لو قال له على الف درهم قرض ثم قال لم اقبضها قال ذلك موصولا او مفصولا
 لا يصح في . رجل اقرانه باع عبده هذا من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته
 منك بشيء ثم قال بل قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعتك كان القول
 قول المشتري وله ان يأخذ العبد بالف درهم لان البائع اقر بالبيع اولا وبانكار المشتري
 بعد اقرار البائع لم يبطل ذلك البيع بل ليل ان البائع ان اقام البينة على ما ادعى بمحمود
 المشتري تقبل بينته ويقتضيه بالنقض وان لم يكن له بينة واراد استخلاف المشتري
 كان له ذلك فاذا لم يبطل البيع بمحمود المشتري فاذا عاد المشتري الى النصد ينفق فقد عاد

قائم فالباع ولو كان الباع بعد ما جحد المشتري قال للمشتري صدقت لم تشتريه
 ثم قال المشتري قد اشتريته لا يقبل قول المشتري لانها لما جحد الباع انفسخ البيع بينهما
 الا ترى ان الباع لو اقام البينة على البيع في هذه الصورة او اراد استخلاف المشتري لا يقبل^{بينته}
 ولا يخلف خصمه. رجل اقراه باع عبدا من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد صح جموده لان
 اقراره بالبيع بغبر ثمن باطل. اذا اقر الرجل بالبيع وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن والرد
 استخلاف المشتري في القياس لا يستخلف وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح لان الاستخلاف
 يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متناقض. وفي الاستحسان يستخلف وهو قول
 ابي يوسف رح لان العادة جرت بالاقرار قبض الثمن قبل القبض للاشهاد^{الخصم} ويخلف
 بالله ماله عليك هذا المال. رجلا وامراة اقر لرجل بثوب او عبد على نفسه صح اقراره
 ويقضي عليه بقيمة عبد وسط في قول ابي يوسف رح. وقال محمد رح القول قول المقر
 في القيمة. ابو يوسف رح حمل اقراره على سبب مشروع لوجوب العبد والثوب
 في الذمة وهو النكاح وفي ذلك نص في الوسط. ومحمد رح لم يعتبر السبب. ولو اقر على نفسه
 بن ابيه كان عليه قيمة اي دابة شاء فان جاءه بن ابيه وقال هي هي كان القول قوله ان جاء
 بفرس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك. ولو قال على ثوب هروي لفلان
 فجاء بثوب هروي قبل ذلك منه عند الكل ولو قال على ثوب ولم يسم فاي ثوب^{به}
 قبل منه غسلا كان ذلك اوجبا ثم لا يترك بعد ذلك حريضة ثوبا ثم جعل قال لفلان
 في طعامي هذا كرجلة ولم يبلغ طعامه كرا كان الكل له. جعل قال لغبره لك عيلا^{علي}
 هذا الرجل الحر الف درهم لا يلزمه شيء. ولو قال لك عيلا او على عبدي هذا الف
 درهم فان لم يكن على العبد دين صح اقراره وبخير بين ان يوجب على نفسه او على عبد
 ولو قال لك عيلا او على فلان الف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك مالا كان

الاقراء لا زمان شاء كان عليه وان شاء كان في مال المي. ولو قال لك على ألف درهم
لابل على فلان كان المال على المقر. رجل قال لفلان مائة في غنى صح اقراره ويؤمر بالبأ

فصل في الاستثناء والرجوع عن الاقرار

الاستثناء على نوعين استثناء من حيث القدر واستثناء من حيث الصفة اذا
اقر الرجل واستثنى ما ليس من جنس المقربه نحو ان يقول لفلان على دينار الادرهم
في القياس لا يصح الاستثناء وهو قول محمد ربح وفي الاستحسان وهو قول الجديفة
وابي يوسف ربح ان كان المستثنى شيئا له مثل من جنسه كالكيل والوزن والعدد
المقارب بان قال لفلان على دينار الادرهما او قال الاقير حطة او الامانة جوز صح
الاستثناء ويخرج عن المقر من المقربه قدر قيمة المستثنى فان كانت قيمة المستثنى ثانيا
على جميع ما اقربه لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما اقربه وليس له مثل
من جنسه بان قال لفلان على دينار الاثوب او قال الاشاة لا يصح الاستثناء في قولهم ويلزمه
الدينار. وان كان المستثنى من جنس ما اقربه صح الاستثناء في قولهم الا ان يستثنى جميع ما
فلا يصح الاستثناء. رجل قال لفلان على عشرة دراهم جياذ الا خمسة زيوف. قال ابو يوسف
ربح يلزمه عشرة جياذ ويرجع المقر على المقر له بخمسة زيوف. كما لو قال لفلان على عشرة
دراهم الاقير حطة فانه يلزمه عشرة دراهم ويحيط عنه مقدار قيمة القير قال ابو يوسف
ربح وفي قياس قول الجديفة صح على المقر خمسة جياذ ويصير مستثنى من العشرة خمسة جياذ
فلا يلزمه الا خمسة. ولو قال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة ستوفة يلزمه عشرة جياذ
يطرح عنها قيمة خمسة ستوفة في قولهم. ولو قال لفلان على عشرة الا خمسة ستوفة
كان عليه خمسة ستوفة وما في بعد الاستثناء يكون من المستوفى. رجل قال لفلان
على الف درهم من قمم بيع او قال من قمم. وقال شعون بن يوسف او قال بدرجة قال ابو

ابو حنيفة تخرج لا يصدق في دعوى الزبوف والابن يهرج وقال ذلك موصولا ومفصلا
 الا ان في البيع بحال فلان حال قيام السلعة وقال ابو يوسف ومحمد رحم يصدق في دعوى
 انها زيوف او ينهرجه اذا وصل ولا يصدق اذا فصل بالسكوت ونحوه. وهو
 منزله ما لو مال لفلان على الف سود من ثمن بيع. ولو قال لفلان على الف درهم ولم
 يذكر السبب ثم قال هي زيوف او ينهرجه. قال القعقعي ابو جعفر رحم لم يدكر هذا في
 الاصل. واختلف فيه السامع قال بعضهم هو على الاحلاف الذي ذكرها فيما اذا
 بين السبب. وقال بعضهم ههنا يصدق في دعوى الزيادة اجماعا رجل قال ورفضت
 من فلان الف اثم قال هي زيوف قبل قوله. ولو قال هي ستون فلا يقبل. وان مات المرف
 قبل ان يقول شيئا بعد اقراره وقال وارثه لا يصدق رجل قال لفلان عند الف درهم
 وديعه ثم قال هي يصدق وان مات المقر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيوف لا يقبل
 قوله لانها صارت دينا بموت فلا يقبل قوله الوارث. وفي المضاربة والوديعة والغصب
 اذا قال الوارث هي زيوف لا يقبل قوله رجل قال لغيره اقرضتني الفازيوتها او قال
 لفلان على الف درهم زيوف من ثمن متاع قال ابو حنيفة رحم يلزمه الجهاد ولا يصدق
 في دعوى الزيادة اذا اكد به الخصم. وقال ابو يوسف ومحمد رحم يلزمه الزبوف
 وعلى هذا الخلاف اذا قال لفلان على الف درهم من ثمن مبيع. او قال من قرض
 الا انها زيوف او ينهرجه لا يصدق في قول يحنيفة رحم وقال لا يصدق اذا كان موصولا
 ولو قال في هذه المسائل لانها ستون او رصاص صدق في قول محمد رحم وهو رواية
 عن ابي يوسف رحم وعن ابي يوسف رحم في رواية اخرى لا يقبل قوله. ولو قال عصبت فلانا الفا
 ثم قال هي زيوف او ينهرجه قال ذلك موصولا او مفصلا قبل قوله. وفي رواية اخرى عن
 يوسف رحم القرض بمنزلة الغصب. وعنه في الغصب انه لا يصدق اذا فصل بحال القرض

الا انها غير مشهورة. ولو اقر بالغصب ثم قال هي ستوقفة او رضا من صدق
اذا وصل ولا يصدق اذا فصل. ولو قال اودعني فلان الغائم قال هي زيف
او نهج قبل قوله وصل ام فصل. وان قال هي ستوقفة او رضا من صدق
اذا وصل ولا يصدق اذا فصل رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بالف
ستوقفة قال ابو حنيفة رح يلزمه الجياد. وعن ابي يوسف رح انه قال يصدق ويفسد
البيع ولو قال لفلان على كونه من ثمن بيع او قرض ثم قال هي زيف قبل قوله لان الزاء
لا تكون زيبا وكذا في كل ما يكال او يوزن سوى الدراهم والدنانير ولو اقر بشقة
افلس من ثمن بيع او قرض ثم قال هي كاسدة لا يصدق في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف
ومحمد رح يصدق في القرض اذا وصل وفي البيع لا يصدق في قول ابي يوسف
رح. وقال محمد رح يصدق ويلزمه قيمة المبيع اذا كان هالكا. ولو قال غصبت
فلانا عشرة افلس. او قال اودعني عشرة افلس ثم قال هي من الكاسدة قبل قوله
المسلم اليه اذا اقر قبض راس مال المسلم ثم ادعى انه زيف ان كان اقر قبض الجياد
او اقر قبض حقه او باستيفاء راس المال او باستيفاء الدراهم او قبض راس المال
لا يقبل قوله انها كانت زيوفا. وان كان اقر قبض الدراهم ثم ادعى الزيادة في القيا
القول قول رب السلم والبينة على المسلم اليه. وفي الاستحسان القول قول المسلم
اليه مع يمينه والبينة على رب السلم انه اعطاء الجياد. ولو قال اسلمت الى عشرة
دراهم في كروطة وقال له اقبضها وقال رب السلم لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك
موصولا يصدق قياسا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه
المسلم فيه. وفي القياس صدق ولا يلزمه شيء. وكذا لو قال اعطيني او اقرضتني الفا
او اسلفتني الغائم قال له اقبض ان قال ذلك موصولا يصدق قياسا واستحسانا

وَأَنَّ قَالَ، ذَلِكَ مَفْصُولًا لَا يَصْدُقُ اسْتِحْسَانًا. وَلَوْ قَالَ نَقْدَتِي الْفَاوِ نَفَعَتْ
إِلَى الْفَاوِ قَالَ لِمَا قَبَضَهَا لَا يَصْدُقُ فِي قَوْلِ إِيْدِيوَسْفَرْج. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَجَّحَ يَصْدُقُ
إِذَا وَصَلَ. وَلَوْ قَالَ بَعْتِي دَارَكَ بِالْفِ أَوْ أَجَرْتِي أَوْ نَصَدْتِ عَلَى أَوْ وَهَبْتِ لِي
رَلَا قَبْضٌ قَبْلَ قَوْلِهِ وَصَلَ أَمْ فَصَلَ. رَجَّلَ فَيَدِيهِ رَجُلٌ دَارُو قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ
أَلَا هَذَا الْبَيْتُ بَيْتُ بَعِيْنِهِ فَانْهَ إِلَى وَقَالَ فَانْهَ لِفُلَانٍ أُخْرَفُو عَلَى مَا قَالَ لِأَنَّهُ اسْتَشْتَرَى بَعْضُ
مَا تَكَلَّمَ بِهِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَتَلَّثَّمْتُهَا أَوْ قَالَ أَتَلَّثَّمْتُهَا عَشَارَهَا. وَلَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ وَهَذَا
الْبَيْتُ لِي كَانَتْ الدَّارُ لِلْمَقْرَلِ كُلِّهَا لِأَنَّهُمَا هَذَا عَطْفٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ وَلَكِنْ هَذَا
الْبَيْتُ لِي وَقَالَ وَبَنَّاؤُهَا لِي وَقَالَ هَذِهِ الْأَرْضُ لِفُلَانٍ وَنَحْلَةٌ لِي أَوْ النَّخْلُ بِأَصُولِهَا
لِفُلَانٍ وَالتَّمْرُ لِي كَانَ الْكُلُّ لِلْمَقْرَلِ وَلَا يَصْدُقُ الْمَقْرَلُ بِالْحَجَّةِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ
الْأَبْنَاءُ وَهَذَا فَانْهَ لِي لَا يَصْدُقُ لِأَنَّ الْبِنَاءَ تَجْعَلُ لَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الدَّارِ بِمَقْصُودٍ أَوْ لَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءً
أَلَا مَا يَتَنَاوَلُهُ اللفظ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَذَا الْبَيْتَانِ لِفُلَانٍ الْأَخْيَلِ بِغَيْرِ أَصْلٍ فَانْهَ لِي أَوْ قَالَ هَذَا
الْحِمَامُ لِفُلَانٍ الْأَفْصَحُ فَانْهَ لِي أَوْ قَالَ هَذَا السَّيْفُ لِفُلَانٍ الْأَحْيَتِ فَانْهَ لِي لَا يَصْلُحُ
الْإِسْتِثْنَاءُ وَأَنْ كَانَ مَوْصُولًا وَيَكُونُ الْكُلُّ لِلْمَقْرَلِ أَلَا أَنْ يَقِيمَ الْمَدْعَى الْبَيْتَ عَلَى مَا دَعَى. وَلَوْ قَالَ
هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا بِلَ لِفُلَانٍ أُخْرَفِي لِلأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلأَوَّلِ فَلَا يَصِحُّ رَجُّهُ
وَأَذَا وَلَدَتْ الْجَارِيَةُ فِي يَدِ رَجُلٍ وَقَالَ الْجَارِيَةُ لِفُلَانٍ وَالْوَلَدُ لِي فَهُوَ كَمَا قَالَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِالْجَارِيَةِ
لَا يَكُونُ أَقْرَبُ بِالْوَلَدِ. مُجْلَدٌ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبِنَاءِ وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْحَيَوَانَاتِ
وَالْعُمَارِ الْمَخْرُجَةِ مِنَ الْأَشْجَارِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِ الْجَارِيَةِ وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ صَنْدُوقٌ فِيهِ مَتَاعٌ فَقَالَ
الصَنْدُوقُ لِفُلَانٍ وَالْمَتَاعُ لِي. أَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ وَمَا فِيهَا مِنَ الْمَتَاعِ لِي كَانَ الْقَوْلُ
قَوْلَهُ لِأَنَّ الْمَتَاعَ لَا يَكُونُ تَبَعًا لِلدَّارِ وَالصَنْدُوقُ وَلَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الصَنْدُوقِ. وَلَوْ قَالَ بِنَاءُ
هَذِهِ الدَّارِ وَأَرْضُهَا لِفُلَانٍ كَانَتْ الدَّارُ وَالْبِنَاءُ لِفُلَانٍ لِأَنَّ أَوَّلَ كَلَامِهِ بِنَاءُ هَذِهِ الدَّارِ.

غير معتبر لان الكل كان له قبل اقراره فيبطل بقوله ارض هذه الدار لفلان فيدخل فيه البناء
ولو قال هذه الدار لفلان لابل فلان فهي الاول لان الكلام الثاني رجوع عن اقراره فلا يصح تجل
اقراره انسان بالدين فاقترع له ان الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض
للال دون الثاني ولو ادى الى الثاني برئ رجل في يد به دارا فلان فلان لا حق لي فيها
نقال المقر له ما كانت لي قط لكنها لفلان وصدقه فلان فهي الثاني رجل قضيه له القاء^ض
بدار في يد رجل فقال بعد ما كان لي فيها حق قط لكنها لفلان وصدقه فلان انها ما كانت^{نت}
للمقر قط لا يكون للمقر

فصل في القبض والابراء

رجل قال لشو^{ثبت} جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره

وكذا لو قال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم يخصمون
في صح اقراره وابراءه وذكر الناطي فرج اذا اقر وصية الميت انه قبض كل دين لفلان
الميت على الناس ثم ادعى غريم الميت اية دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصية
قبضت منك شيئا وما علمت انه كان للميت عليك شيء كان القول قول الوصية
مع يمينه ولو قامت البينة على اصل الدين لا يلزمه الوصية شيء لانه لم يقبض شيئا
من رجل بيمينه. وكذا لو قال قد قبضت كل دين لفلان بالكوفة واضاف ذلك
الى مصر واسود وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة في ذلك سواء
رجل عليه دين فشهد ان المطالب اقره الدين الذي عليك لفلان لا يقبل شهادته
وصح الميت اذا دفع ما كان في يد من تركه الميت الى ولد الميت واستشهد الولد
على نفسه انه قبض تركه والد له ولم يبق له من تركه والد قليل ولا كثير الا قد استوفاه^{ناه}
ثم ادعى في يد الوصية شيئا وقال هذا من تركه والدي واقام البينة قبلت بيمينه. وكذا لو اقر^{الارث}

أنه قبض جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل دينه الوالد سمع دعواه
رجل قال هذا لعبد لأحد هذين الرجلين بائع ويجلف لكل واحد منهما. ولو قال
هذا لعبد لواحد من الناس لا يصح. رجل قال لغير من بايعك بشيء فلما كفيل عنك
بشئته لم يجز. ولو قال ما بايعك من هؤلاء وأشار إلى قوم معينين معدودين فلما
كفيل عنك بشئته جاز.

فصل في اقرار المريض

يصح اقرار المريض الذي مات فيه بقبض الدين من وارثه ولا من كفيل وارثه
ان كانت المكفالة في الصحة سواء كان المقبوض قائما في يدي الوارث او لم يكن
وكذا لو اقر بالقبض من اجنبي يتطوع عن وارثه بمضاء الدين. ولو اقر لوارث ثم خرج
من ان يكون وارثا بان اقر لاخ له ثم ولد له ابن ثم مات المريض صح اقراره ولو اقر لم يكن
وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار نحو ان اقر لاخ له وله
ابن مات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره لانه صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار
ولو اقر لم يكن وارثا له ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقر لاجنبية ثم
تزوجها ثم مات صح اقراره بخلاف ما لو وهب لاجنبية ثم تزوجها فانه لا يصح هبته
لان لهبة المريض وصية والوصية للوارث بالحل. ولو اقر لم يكن وارثا وقت الاقرار
وقت الموت وخرج من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره في قول ابي يوسف
رج ولا يبطل في قول محمد بن رج. ولو ابرأ المريض غريمه بغير قبض فان ابرأ الوارث لا يصح ابرؤه
كان الوارث اصيلا او كفيل. وان ابرأ الاجنبي فان كان الاجنبي كفيل لا عن الوارث صح
ابراءه. كانت المكفالة تامة وبغير امر وان ابرأ الاجنبي ووارثه كفيل له لا يصح ابراءه لان
ابراء الاصيل ابراء للكفيل. ولو ان المريض قبض المال من وارثه الذي عليه دينه ^{الذي} _{الذي}

تبرع عن الوارث بمعاشته الشهود جاز قبضه لاستيفاء التهمة عن القبض المعاش
 ولأن رجلا وكل رجلا يبيع عبده فباعه الوكيل من وارث الموكل ثم مرض الموكل
 واقر قبض الثمن من وارثه او اقران الوكيل قبض الثمن ودفعه الى الموكل لا يصدق
 وان كان المريض هو الوكيل والموكل صحيح فاقرا الوكيل انه قبض الثمن من المشتري
 وبعد الموكل صدق الوكيل . ولو كان المشتري وارثا للوكيل والوكيل والموكل
 مريضان فاقرا الوكيل قبض الثمن لا يصدق لان مرض الوكيل يكفي لطلان اقراره لو اقره
 بالقبض فرضها اولا . مريض عليه دين يحيط بماله فاقرب قبض وديعه او عارية او مضرة
 كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الامورثة المريض
 وكذبه المورث يقبل قول الوارث . مريض عليه دين يحيط بماله وله على رجل دين
 الصحة فاقرا المريض باستيفاء ذلك الدين من مديونه صح اقراره . مريض قولا امرأة
 بدين المهر صح اقراره الاخير المثل وان اقرها بمهر الف درهم ثم قامت اليه بعد موته
 ان المرأة وهبت المهر من زوجها في حال حيوته هبة صحيحة قالوا لا يقبل البيعة
 على الهبة اذا كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه ثابتا . مريضة اقرت باستيفاء
 مهرها ان ماتت وهي منكوبة او معتدة لا يصح اقرارها . وان لم تكن منكوبة
 ولا معتدة صح اقرارها . ولو قالت في مرضها لامرأ على ذكر الخصاص رج في الحبل انه
 يصح اقرارها اذا اقر الرجل في صحته او مرضه الذي مات فيه انه تزوج فلانة
 بالف درهم ثم جحد وصدقته المرأة في النكاح في حيوة او بعد موته فهو جائز ولها
 الميراث والمهر بقدر مهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند النكاح والميراث
 ولو اقرت امرأة في صحته او مرضها تزوجت فلان بكذا ثم جحدت فان صدقها الزوج
 في حيوتها ثبت النكاح وجحودها بعد الاقرار باطل . وان صدقها الزوج بعد موتها

لا يثبت النكاح في قول ابي حنيفة رج ولا ميراث له منها. وقال ابو يوسف ومحمد
يثبت النكاح كما في الوجه الاول. واذا اقربت امرأة انها تزوجت فلان او هي امه وقد
كانت ثمة معروفة ثم عتقت وقال الزوج لابل كان النكاح بعد العتق او قبل العتق
منهما سواء. ويصح النكاح كما لو اقر احد هما ان النكاح كان في عدة الغيا في نكاح الغير
او بغير شهود. او تزوجها وتحت اربع نسوة او اختها في نكاحه او في عدته لا يقبل قول
من يري هذه الاوانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره ويكون
ذلك بمنزلة الطلاق. بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل ان تمخض او قبل ان اخلق او قبل
ان تولد ي او قبل ان اولد او تزوجتك وانا صبي فان لم يكن القول قول من يدعي
الطلاق. رجلا فلو ارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له
كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لابل كان في المرض كان القول قول من يدعي
انه كان في مرضه فان اقام جميعا اليه فبينة المقر له او ي. فان لم يكن للمقر له بينة
واراد استخلاص الورثة كان له ذلك. رجلا قال في مرضه هذا المال لفلان وليس
مال غيره لك. وكان به الوارث قال محمد رج لا يصدق المريض ويكون الكل ميراثا
وقال ابو يوسف رج هو من ثلث ماله. رجل اعتق عبدا في صحته ثم بين العتق
اليهم في مرضه في كثير القيمة كان العتق من جميع ماله. رجل اشترى عبدا في صحته
بعين فاحش علم انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض فاجاز البيع او سكت حتى مضت المدة ثم مات
المريض ثلثة الحباب من الثلث. رجلا قال في مرضه بارض في يده انها وقف ان اقرب
من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعتق عبده او اقرانه تصدق به على فلان
وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدق بذلك الغيا وصحة في جازة الكل وان اقر بوقف
ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث. رجل كاتب عبدا في مرضه وليس مال غيره ثم

أقر باستيفاء بدل الكتابه تجاز من الثلث ويسوي الكتاب في ثلثي قيمته. ولأجل المريض عي
 اعيان ماله من اجني غم اقر باستيفاء الثمن صح من جميع ماله. رجل باع عبدًا ثم اقرانه كان ^{بصلا}
 على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن حتى اقر بالبلوغ وقاسم الوصي ان كان مراهقاً صح اقراره ويجوز
 قسمته. ولو قال بعد ذلك لم أكن بالغاً لا يقبل قوله فان لم يكن مراهقاً بان كان مثله لا يحتمل عادة
 لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته فقبل اثنتي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد اثنتي ^{عشر}
 سنة ايضاً لا يصح اقراره لا محالة. وانما لا يصح اقراره اذا لم يكن بحال لا يحتمل مثله علة. العبد
 الماذون اذا اقر بكفالة لا يصح اقراره لانه لا يملك الكفالة بما لا يصح اقراره. مريض اقر لورثته
 بعد فقال الوارث ليس العبد لي ولكنه لفلان الاجني وصدره الاجني ثم مات المريض فالعبد
 للاجني ويضمن الوارث للمقر له قيمة العبد ويكون القيمة بينه وبين سائر الورثة ^{مريض}
 للاجني ثم مات المقر له ثم مات المريض ووارث الاجني للمقر له من ورثة المريض لا يجوز ذلك الا في قول ^{يوسف}
 الاول وجاز في قوله الآخر وهو قول محمد رح وهو كما لو اقر المريض بعبد في يد انه لفلان الاجني فقال
 الاجني مو لفلان وارث المريض لم يكن فيه حق على قول ابي يوسف الاول اقر المريض باطلاً وعلم
 قوله الآخر اقرار المريض صحيح ويكون العبد للثاني والقول للثاني اقرب الى القياس وقوله الاول
 انحط. مريض اقر لورثته ولاجني بد من فاقراه باطلاً تضاد قلنا الشركة او كان باطلاً في قول ^{حنيفة}
 وابي يوسف رح. وقال محمد رح اقراره للاجني بقدر نصيبه جائز اذا تكاد با في الشركة او انكر
 الاجني الشركة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب القسم

فصل في قسمه الدار والعقار

قوم حضروا وطلبوا من القاضي قسمه العقار قال ابو حنيفة رح لا يقسم ما لم يقموا بالبينة
 على الوفاة وعلى عدة الورثة وعلى ان العقار في ايديهم ميراث عن ابيهم. وقال صاحب رح

القاضي يقسم ويشهد انه قسمها باقرارهم كما يقسم المروض عندهما. ولو قالوا اشترينا
هذا العقار من فلان وطلب بعضهم القسمة وابي البعض فان القاضي يقسم باقرارهم عندهما
وعن ابجيفة ربح فيه روايتان في رواية كما قالوا في رواية لا يقسم كما لا يقسم في الميراث. ولو كان
في الورثة صغيرا وكبير غائب والدار في يد الكبار محضور عند ابجيفة ربح. كما مر وعندهما يقسم
وي عزل نصيب الغائب والصغير ويشهد انه قسم باقرارهم. وان كانت الدار وبعضها في
يد الغائب والصغير لا يقسم باقرارهم اجماعا. وكذا لو كانت في يد مودع الغائب. ولو اقام
الكبار البينة على اصل الميراث وعدة الورثة وبعض الورثة قد صار يقسم القاضي بين البا^{لغين}
الحاضرين وينصب القاضي من يحفظ نصيب الغائب والصغير. ولو كان البالغ الحاضر واحدا
بو طلب القسمة من القاضي فان القاضي لا يجيبه لذلك. ولو جاء هذا البالغ مع صغير نصيب^ص
عن الصغير يقسم ويامر بالقسمة. ضبعة ميراث بين خمسة واحد منهم صغير واثنان
منهم غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احدا الحاضرين فطالب الشريك الحاضر
بالقسمة من القاضي واخبره بالقصة فان القاضي يامر شريكه بالقسمة ويجعل وكلا
عن الغائب والصغير لان المشتري قائم مقام البائع وكان للبائع ان يطالب الشريك بالقسمة
فيثبت ذلك للمشتري وانكار الورثة كلام كبار محضور اقاموا البينة على ادعوا من وفاة الميت
وغيره الا ان الدار كانت مشتركة بين الميت واجنبي والشريك الاجنبي غائب لا يقسم حتى يحضر القا^ب
ولو كان شريك الميت حاضرا وبعض ورثة الميت غائب واقامت البينة فان القاضي يقسم اذا كان
شريك الميت احيا وان كان الشريك اخ الميت ورتاها عن ابيهما فوات احدا لاخين وترك
ورثة واخ الميت غائب واقام الحاضرون البينة قسمها القاضي بينهم وي عزل نصيب^ع
ولو كانت الشركة بالشراء وبعض الشركاء غائب لا يقسم عقارا كان او عروضا حتى يحضر القا^ب
الحاصل ان العقار اذا كان بين قوم بالميراث وبعض الشركاء غائب وبعضهم محضور و^{طلب}

فاما كانت في يد المحصور قسم القاضيه بينهما. فكانت الشركة بينهما بالشرء
 فلو كان أصل الشركة بالميراث فباع بعضهم نصيبه فحضر البعض قسم القاضيه
 بالشرء فلو كان أصل الشركة بالشرء فحضر الميراثان مات واحد من المشتريين لا يقسم
 القاضيه بينهما وينظر في هذا إلى أصل الشركة. أرض بين رجلين حضرا أحدهما وحاضرا آخر ^{طلب}
 القسمة فقال الشريك بعث نصيبه من فلان وأقام البينة على ذلك لرفع القسمة قالوا لا
 بينة لانه أقام البينة على فعل نفسه لا بطلان حق الغير. وأرست له بين رجلين نصيب
 أحدهما أكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضيه يقسم عند لكل وإن
 طلب صاحب القليل القسمة وأبى صاحب الكثير فكان ذلك وهو اختيار الشيخ الإمام
 المعروف بمجواهر راجع وعليه الفتوى. وفي البيت الصغيرين رجلين إذا كان حصة
 القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم
 وقال الفقيه أبو الليث راجع في الدار إذا طلب صاحب القليل القسمة لا يقسم أيضا وهو قول الكرخي
 والشيخ الإمام شمس الأئمة الخريجي والقاضي الإمام المنتجب ^{المعبر} راجع كحاشية البيت
 وذكر الخصاص راجع دار بين الرجلين نصيب كل واحد منهما بحال لا ينتفع به بعد القسمة
 وطلب القسمة من القاضيه فان القاضيه يقسم وإن طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر لا يقسم لأن
 الطالب متعنت. وإن كان ضرر القسمة على أحدهما بأن كان نصيب أحدهما أكثر ينتفع به بعد
 القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فأنه القاضيه يقسم. وإن طلب حصة
 القليل لا يقسم. وعليه عن الخصاص راجع الله عكس هذا. رجلان يزرعان زرعاً مشتركاً
 أحدهما قسمة إن كان يضره الكسر لا يجبر إلا على القسمة ولا يقسم إلا يتفقا على القسمة وإن كان
 لا يضره الكسر يقسم القاضيه بينهما. ولو كان بينهما زرع في أرضهما وطلب أحدهما القسمة الزرع
 الأرض فإن كان الزرع بقلا وشرطا تركه في الأرض أو شرطا أحدهما ذلك لا يجوز قسمة الزرع

وَأَنْ اتَّفَقَا عَلَى الْقِتْلَعِ جَازَتْ الْقِسْمَةُ - وَأَنْ كَانَ الزَّرْعُ قَدَارَةً وَشَرَطَ الْمُحْصَادُ جَازَتْ
 الْقِسْمَةُ عِنْدَ الْكُلِّ - وَأَنْ شَرَطَا التَّرَاءُ أَوْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا فَسَدَتْ الْقِسْمَةُ فِي قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ
 وَابْنِ يَوْسُفَ رَجَحَ وَتَجَوَّزَ فِي قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ وَهَّابٍ - وَكَذَلِكَ طَلَعَ عَلَى التَّخْيِيلِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَرَادَ قِسْمَهُ
 دُونَ التَّخْيِيلِ لَنْ شَرَطَا التَّرَاءُ أَوْ أَحَدُهُمَا فَسَدَتْ الْقِسْمَةُ وَأَنْ اتَّفَقَا عَلَى الْجَزَاءِ فِي الْحَالِ
 جَازَتْ الْقِسْمَةُ - وَأَنْ كَانَ الْخَمْرُ مَدْرَكًا وَشَرَطَا التَّرَاءُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا - وَتَجَوَّزَ فِي قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ
 وَهَّابٍ وَكَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ جَنَاحٌ أَوْ سَابِاطٌ فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ - لَا يَقْسِمُ الْقَاضِي - وَكَذَلِكَ الْحَا
 تِلَاقٌ يَقْسِمُ طَوْلًا وَلَا عَرْضًا إِلَّا أَنْ يَتَرَاضِيََا عَلَى ذَلِكَ - وَكَذَلِكَ الْبَيْعُ وَالْعَيْنُ وَالْحَقُّ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَوْ قَنَاقَةً
 أَوْ نَهْرًا أَوْ أَرْضًا مَعَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا أَرَادَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهُ وَلِيَ الْآخَرُ فَإِنَّهُ لَا يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا
 لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ - فَأَنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ أَرْضٌ لَيْسَ لَهَا شَرِبٌ مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ وَالْقَنَاقَةِ يَقْسِمُ
 الْأَرْضَ وَيَتَرَاءُ النَّهْرَ وَالْقَنَاقَةَ عَلَى حَالِهَا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرِبٌ - وَأَنْ كَانَ بِقَدَرِ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لِلأَرْضِ شَرِبًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ وَكَانَتْ أَرْضُهُمَا وَلَا يَتَفَرَّقُ وَلَا يَأْتِي
 فِيهَا بَيْنُهُمْ قِسْمٌ ذَلِكَ كُلُّهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ - وَكَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ثَوْبٌ مَخِيطٌ لَا يَقْسِمُ الْقَاضِي بَيْنَهُمْ
 وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَخِيطٍ فَانْقَسَمَ طَوْلًا وَعَرْضًا جَازَتْ الْقِسْمَةُ وَالرَّقِيقُ إِذَا كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ
 فَهُوَ عَلَى وَجْهِ أَنْ كَانَ مَعَ الرَّقِيقِ دَوَابٌّ أَوْ عُرُوضٌ وَشَيْءٌ آخَرُ قِسْمُ الْقَاضِي الْكُلُّ بَيْنَهُمْ فِي
 قَوْلِهِمْ - وَأَنْ لَا يَكُنْ مَعَ الرَّقِيقِ شَيْءٌ آخَرُ فَإِنْ كَانَ ذَاكُورًا وَإِنَّا لَا يَقْسِمُ فِي قَوْلِهِمْ الْأَبْرَضَانِ
 وَأَنْ كَانَ الْكُلُّ ذَاكُورًا وَإِنَّا لَا يَلِيسُ مَعَ الرَّقِيقِ شَيْءٌ آخَرُ فَطَلَبَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ قِسْمَتَهُ وَابْنُ الْبَيْتِ
 أَوْ ابْنُ أَحَدِ الْوَرِثَةِ لَا يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ فِي قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ رَجَحَ وَلَا يَجْزِيهِمْ عَلَى ذَلِكَ - وَقَالَ صَلَاحُ بْنُ
 يَحْيَى - يَقْسِمُ وَجْهَهُمْ عَلَى الْقِسْمَةِ - وَالْعَبْدُ الْوَاحِدُ وَالرَّابِعُ الْوَاحِدُ يُبَاعُ وَيَقْسَمُ ثَمَنُهَا لِأَنَّهَا لَا
 الْقِسْمَةَ - وَكَذَلِكَ كُلُّ مَالِكٍ يَكُونُ فِي تَبْعِيضِهِ ضَرُورًا إِذَا مَلَّتِ الرَّجُلُ وَتَرَكَ أَرْضَيْنِ أَوْ دَارَيْنِ
 فَيُطْلَبُ وَرَقَّةُ الْقِسْمَةِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصِيبَهُ مِنْ كِلَا الْأَرْضَيْنِ وَاللَّيْثُ

جازت القسمة. وأن قال أحدهم للقاضي أجمع نصيب من الدارين والأرضين في دار
 واحدة وفي أرض واحدة وأبي صاحب قال أبو حنيفة رح يقسم القاضي
 كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض
 واحدة. وقال صاحب الرأي إلى القاضي أن رأي الجمع يجمع والأقلا فان كانت
 الداران في المصير لم يذكر هذا في الكتاب. وقالوا على قول أبي حنيفة رح لا يجمع
 نصيب أحدهما في دار واحدة سواء كانتا في مصر أو في مصر وأحد متصلين ^{تتا}
 في مصر ومن فصلين. وروى هلال عن أبي يوسف رح أنه لا يجمع في المصير والدار
 المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة. وأمكن أن يكون بين الرجلين بيتان له أن يجمع نصيب
 أحدهما في بيت واحد متصلين كانا أو منفصلين. ولو كان بينهما منزلان ^{منفصلين} ^{كانا}
 فهما كدارين لا يجمع نصيب أحدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمة على حدة
 ولو كانا متصلين فهما كالبيتين له أن يجمع نصيب أحدهما في واحد. وهذا كله قول أبي حنيفة
 رح. وقال صاحب رح الدار والبيت سواء والرأي فيه للقاضي. دار بين رجلين
 في أحد جانبيه بناء ولا بناء في الجانب الآخر وقال أحدهما أجل قيمة البناء يذرع من
 الأرض وأخذ حتى من البناء من ذراعان الدار وقال الآخر لا بل جعل البناء بدراهم عليك
 حثك في البناء من الدراهم فالأول أولى وأحسن. وأمكن أن الدارين رجلين وفيها
 طريق لغيرهما فارادها قسمة الدار وأراد صاحب الطريق أن يمنعاه عن القسمة ^{تكن} لم
 له ذلك ويترك الطريق عرضه عرض باب الدار الأعظم وطوله من باب الدار
 إلى باب الدار التي لها الطريق ويقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقهما. وأمكن
 في الدار مسيل ماء لرجل فاراد أصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب المسيل
 منهم بمنزلة الطريق لما تقدم والله أعلم

فصل فيما يدخل في القسمة

فَقَوْلُهُمْ قَسِمُوا ضِمَّةً قَاصَاتٍ بَعْضُهُمْ بَسْتَانُ وَكُرْمٌ وَبَبُوتٌ وَكُتِبُوا فِي الْقِسْمَةِ بِكُلِّ
 حَقٍّ مَوْلَاهُ أَوْ لَمْ يَكْتُبُوا فَلَهُ مَا فِيهَا مِنَ الشَّجَرِ وَالْبَنَاءِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الزَّرْعُ وَالْخَمْزُ وَأَنْ
 كُتِبُوا بِكُلِّ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ هُوَ فِيهَا أَوْ مِنْهَا مِنْ حَقِّ قَوْمٍ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الزَّرْعُ وَالشَّجَرُ
 أَرْضَ بَيْنِ اثْنَيْنِ لَهَا نَخْلٌ فِي غَيْرِ رِضْمَا فَاقْتَسَمَا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا الْأَرْضَ
 وَالْآخَرُ النَّخْلَ بِاصِلَهَا جَازٍ وَأَنْ اقْتَسَمُوا ضِمَّةً فَجَعَلُوا أَحَدَهُمُ النَّخْلَ وَلَهُ كِبَرُ
 بِاصِلِهَا فَلَهُ النَّخْلُ بِاصِلُهَا. وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَأَ نَسَانُ بِنَخْلَةٍ كَانَ لِلْمَقْرَأِ النَّخْلَةُ بِاصِلُهَا
 وَلَوْ بَاعَ نَخْلَةً ذَكَرَ فِي النُّوَادِرِ أَنَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ رَجٌّ يَسْتَحِقُّ النَّخْلَةَ بِاصِلُهَا. وَعِنْدَ
 مُحَمَّدٍ رَجٌّ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَصْلَ إِلَّا بِالذِّكْرِ وَقِيلَ الْجَوَابُ فِي الْأَقْرَارِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَجٌّ كَالْجَوَابِ
 فِي الْبَيْعِ يَدْخُلُ أَصْلُ النَّخْلَةِ فِي الْأَقْرَارِ وَالْبَيْعِ جَمِيعًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجٌّ فِي الْقِسْمَةِ يَدْخُلُ أَصْلُ
 النَّخْلَةِ وَفِي الْبَيْعِ لَا يَدْخُلُ ثُمَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَسْتَحِقُّ النَّخْلَةَ بِاصِلُهَا فَإِنْ قَلَعَهَا كَانَ لَهُ أَنْ يَتِمَّ
 مَكَانُهَا آخَرِي. رَجُلَانِ طَلَبَ وَرَثَتُهُ مِنَ الْقَاضِي الْقِسْمَةَ وَأَقَامُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَوْتِ
 وَالْمِيرَاثِ كَمَا هُوَ الشَّرْطُ وَعَلَى الْمَيِّتِ دَيْنُ الْغَائِبِ فَإِنَّ الْقَاضِي لَا يَقْسِمُ شَيْئًا مِنْ أَجْلِ التَّرَكَّةِ
 فَإِنْ كَانَ الدِّينُ أَقْلَ مِنَ التَّرَكَّةِ فَسَأَلُوا مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَغْرُلَ شَيْئًا لِأَجْلِ الدِّينِ وَيَقْسِمَ
 الْبَاقِيَةَ فَالْوَجْهُ حَقِيقَةُ رَجٍّ فِي الْقِيَاسِ لَا يَفْعَلُ وَهُوَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ ثُمَّ اسْتَحْسَنَ وَقَالَ إِنَّ
 الْقَاضِي يَفْعَلُ ذَلِكَ فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَقَسَمُوا الْمِيرَاثَ فَهَلَكَ مَا غَرِلَ لِأَجْلِ الدِّينِ
 رَدَّتْ الْقِسْمَةُ إِلَّا أَنْ يَقْضُوا الدِّينَ مِنْ حَصَصِهِمْ وَكَذَلِكَ لَوْ يَكُنِ الدِّينُ ظَاهِرًا رَأَتْ
 الْقِسْمَةَ ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنَّ الْقِسْمَةَ مُرَدُّةٌ إِلَّا أَنْ يَقْضُوا الدِّينَ مِنْ مَالِهِمْ
 وَكَذَلِكَ لَوْ ظَهَرَ بِالتَّرَكَّةِ وَصِيَّةٌ بِالثَّلَاثِ أَوْ بَعِيْنٌ مِنَ الْعِيَانِ الْمَالِ فَالْوَصِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ
 دَارِبِينَ قَوْمٍ اقْتَسَمُوا هَا فَوْقَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمْ بَيْتٌ فِيهِ حَمَامَاتٌ أَنْ لَمْ يَذْكُرُوا الْحَمَامَاتُ فِي

القسمه ففى بينهم كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بصيّد فالقسمه
 مردودة وان كانت تؤخذ بغير صيد فالقسمه جائزه وهذا اذا اقتسموها بالليل فان
 اقتسموها
 بالنهار بعد ما خرجت من البيوت فالقسمه فاسدة. ارض بين قوم اقتسموها
 وقع في نصيب احدهم شجرة اغصانها متدلّية في نصيب الآخر عن محمد رح فيه روايتان
 في رواية لصاحب الارض ان يجبر صاحب الشجرة على قطع الاغصان وفي رواية لا يجبر
 كمالو وقع في قسم احدهما حائط عليه جذوع للأخر فانه لا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع
 واذا طلب الورثة القسمه من القاضي سألهم القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كان القول
 قولهم وان اقر احد الورثة بدين على الميت ومحمد الباقر قسمت العركة بينهم ويومر المقر
 بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في بكل الدين. اذا جرت القسمه
 في دارين او ارضين واخذ كل واحد منهما دارا ثم استحق احد الدارين بعد ما بقي فيها
 صاحبها كان للمستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء قيل هذا قول
 ابي حنيفة رح لان عند قسمه الجبر لا تجرى في الدارين فان كانت القسمه في مبيع البيع
 والاصح ان هذا قول لكل لان عند صاحبه انما يجبره قسمه الجبر في الدارين اذا
 راي القاضي ذلك. مبررات بين قوم لم يكن هنالك دين ولا وصيه فمات بعض الورثة
 وعلى الميت الثاني دين او وصيه او وصيه او كان له وارث غائب او صغير فاقسم الورثة
 ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني ان يبطلوا القسمه وكذلك
 لصاحب الوصيه والوارث الغائب والصغير لان ورثة الميت الثاني قاموا مقام الميت الثاني
 ولو كان هوحيا غائبا لم ينقد قسمتهم عليه فكذا اذا كان ميتا. ميراث بين قوم اقتسموها
 واشهد واعل انفسهم بالقسمه ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت واقامت البينة
 كان لها ان تبطل القسمه ويكون دينها كدين اجنبي فاقتدا بها على القسمه لا يمنعها

من دعوى حال الدين لأن إجازة الغريم القسمة قبل أن يصل إليه الدين باطلة ويكون
وجودها أحد ما فكل ما لا يبيطل القسمة. وكذا إذا كان الغريم هو الوارث ولا يشبه
دعوى الدين دعوى الشراكة في العين فإنه لو ادعى الشراكة في العين بأن ادعى وصية
بالثالث بعد القسمة يكون ساعيا في نقض ما تم به فلا يصح دعواه. ولو ادعى ابن الأب
بعد القسمة أنه كان اشتري نصيب بغيره من الأب حال حيوته بشئ مسمى ونقد ^{الدين}
واقام البينة على ذلك فذلك لا يبطل قسمته لأنه خصم في نصيب أبيه سواء كان
يسحق نصيب الأب بالشراء أو بالميراث. أرض ميراث بين قوم اقتسموها ونقدا
ثم اشتري أحدهم من الآخر قسمه ونصيبه ثم أقام البينة بدين على الأب كانت
القسمة والشراء باطلة وكذا إذا اشتراه غير الوارث لأن القسمة والشراء كلاهما
تصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين على المورث. ^{ثلاثة} ثلثة نقر ^{ثلاثة}
دار أعز أبيهم واقتسموها الثلاثة وتعاوضوا ثم إن رجلا عز بها اشتري من أحدهم
قسمه وقبضه ثم جاء أحد الورثين وقال أنا لم نقسم واشتري هذا المشتري منه الثالث
فخاضا من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمناها واقام البينة ^{ذلك} عليه
وصدقه البائع الأول فكذب البائع الثاني وقال المشتري لا أدري اقتسمتم أم لا
فالقسمة جائزة لأن القسمة ثبت بحجة قامت من الخصم والقسمة بعد تمامها
لا يبطل بحجود بعض الشركاء فيظهر أن الأول باع نصيب نفسه خاصة فجاز
بيعه فاما الثاني إنما باع ثلث الدار وثالث ذلك من قسمه وثلثا فذلك من نصيب
غيره فينفذ بيعه في نصيب نفسه خاصة ويتخير المشتري فيه إن شاء أخذ ثلث قسمه
بثلث الثمن وإن شاء ترك لتفرق الصفقة عليه. قوم اقتسموا دارا ميراثا عن رجل
والمرأة فمرة من ذلك فاصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المرحوم ^{لأن} لأن زوجها

اصدقها اياها وانها اشترت منه بصل قها ليقبل ذلك منها لانها لما ساعدتهم
على القسمة فقد قربت انها كانت لزوجها عند موته فلا يسمع دعواها. وكذلك
لو قسموا دارا وارضاً واصاب كل واحد منهم طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى
احدهم في قسم الأخر بناء او مخرار عمنه هو الذي بناه او عرسه لا يقبل بینه على ذلك
وما ينقض به القسمة الغلط واذا ادعى احد الشركاء غلطا في القسمة لا تعاد القسمة
بجمع دعواه ولا يعاد ذرع شيء من ذلك ولا مساحته ولا كيله ولا وزنه الا بحجة
لان الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة فلا ينقض القسمة الا اذا اقام البينة
على ذلك. وان لم يكن له بينه وطلب استخلاف الشركاء فانه يستخاف لرجاء النكول
ثم الغلط في القسمة على وجه. أحدها ان يقول حق في النصف وقد اخذت الربع
او الثلث وقال الآخر لا بل حقك الثلث وقد اخذت وفي هذا يتخالفان ويتزادان
المقتضية. ومنها ان يكون الخصومة في القبض فقال احد هما اقبض حتى وقال
الآخر قبضته فانهما يتخالفان ويتزادان القسمة ايض لان القبض له شبه بالعقد
ولو اختلفا في العقد يتخالفان. ومنها ان يكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول
احدهما اخذت انت يا فلان اكثر من حقك او غصبت الزيادة غصبا بعد قبضته
ويقول الآخر اخذت حتى وما اخذت الزيادة كان القول قول الآخر والبينة به. ^{صاحبه}
ولا يتخالفان ولا يتزادان القسمة. ومنها ان يكون المنازعة بينهما بعدما شهد
كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة التمام ثم يقول احدهما حتى
الذي في يدي وحقك الذي في يدي او يقول قد قسمنا ذلك ولكن اخذت انا بعض حتى
دون بعض لا يسمع دعواه ولا الخصومة منه بعدما شهد على القبض والاستيفاء ^{منها}
ان يقع المنازعة بينهما في التقييم فيقول احدهما قيمتها اكثر مما قومته ونكر الآخر

ففي هذا الوجه لا يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكر في الاصل . وقال الفقيه
 ابو بكر الباقلي ان كان النفاوت يسيرا فهو كما قال في الكتاب وان كان التفاوت كثيرا
 ان يسمع دعواه وقال الفقيه ابو جعفر رح يسمع دعواه . رجلان اقتسما دارين
 واخذ كل واحد منهما دارا ثم ادعى احدهما غلطا ان له كذا ذراعا في الدار التي في
 يد صاحبه فضلا في القسمة واقام البينة على ذلك ذكر في الاصل انه يقضي له
 بذلك الدرع ولا يعاد القسمة وليس هذا كما لدار الواحدة . قيل هذا قول ^{سفي} ^{سفي}
 . ومحمد رح . اما في قول ابي حنيفة رح القسمة فاسدة والداران بينهما نصفان
 لان عنده لا يجري قسمة الجبر في الدارين فيكون هذه القسمة بمنزلة البيع ولو باع
 كذا كذا ذراعا من الدار التي في يده عند ابي حنيفة رح لا يجوز فكذا اذا شرط ذلك
 لاحدهما في القسمة في دار صاحبه كانت القسمة فاسدة وعندهما بيع كذا كذا
 ذراعا من الدار جائزة . وكذا اذا شرط ذلك في القسمة . واما في الدار الواحدة
 معني التميز في القسمة غالب على مني المعاوضة ولهذا يجري فيه الجبر فاذا شرط
 لاحدهما كذا كذا ذراعا في نصيب صاحبه يبيع الشبوع والشركة رجلان اقتسما
 افرجة فاصاب احدهما قرامان . بالآخر اربعة افرجة ثم ادعى صاحب القرامان احد
 الافرجة التي في يد صاحبه واقام البينة انه اصابه في القسمة فانه يقضي له لانه
 اثبت الملك لنفسه في ذلك بالحجة وكذا هذا في الانقابات فلزم ان يكون له بيعة كذا كذا
 ان يستخلف الذي في يده . وان اقام كل واحد منهما البينة ان ذلك اصابه في القسمة
 فانه يقضي بينه الخارج لان دعواهما دعوى الملك فيترجح بينه الخارج لانه هو المحتاج
 الى اقامة البينة وكذا هذا في بيوت الدار ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقرب ^{سفي}
 اما في الاقرب ^{سفي} لا يسمع دعوى الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب ^{سفي} ^{سفي}

وإذا ادعى أحد الشركاء القسمة وأبى الباقيون فاستأجر الطالب قسما ما كان الأجر
 عليه خاصة في قول البيهقي رحمه الله. وقال صاحباه رح يكون على الكل. وإذا أنكر بعض
 الشركاء القسمة فشهد قاسم القاضيه على القسمة مع غيره جازت شهادته
 في قول البيهقي رحمه الله. وقال محمد لا يقبل بشهادته. وإذا قسم القوم
 شيئا ميراثا أو غير ذلك ثم ظهر الغبن الفاحش في القسمة ان كانت القسمة
 بقضاء القاضيه يبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله ان قال قائل بان للمغبون ان يبطل القسمة فله وجه وان قال
 قائل ليس له ان يبطل فله وجه. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 ان يسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش وله ان يبطل القسمة كما لو كانت
 القسمة بقضاء القاضيه وهو الصحيح. وان اقسما محمدا دائما اختلفا في الحد
 فقال احدهما هذا الحد في وقد دخل في نصيب صاحبه وقال الآخر هذا الحد في
 وقد دخل في نصيب صاحبه فان قامت البينة لهما جميعا قال في الكتاب ان
 بينه هذا وبينه ذلك لان كل واحد منهما يثبت الملك لنفسه في جزء بعينه
 مما في يد صاحبه واجتمع في ذلك الجزء بينه ذى اليد والخارج فيقف بينه وبينه
 وللقسام ان يستعمل القرعة وقاسم القاضيه وقاسم غيره فيه سواء ثم انكار القاضيه
 هو القاسم ونائبه فليس لبعض الشركاء ان يرد ذلك بعد خروج السهام كما
 لا يلتفت الى اباء البعض قبل خروج القرعة. وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي
 فرج البعض بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها
 الا واحد الان يخرج بعض السهام لا يتم القسمة فكان الرجوع فيها كرجوع
 البائع قبل قبول المشتري فاما اذا خرج السهام الا واحد امت القسمة فلا يملك

الرجوع. وذكرنا طيف رج ان القرعة انواع ثلاثة. الاولى لا ثبات حق البعض وابطال
حق البعض وانها باطل كما اعتق احد عبده بغير عينه ثم يفرج. والاخرى تطبيق
الغفس وانها جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البدلية
في القسم. والثالثة لا ثبات حق واحد في مقابلة مثله فيفرز حق كل واحد منهما وهي جائزة

فصل في قسمة الوصي والاب

قسمة الاب عن الصبي والمعتوق جائزة في كل شيء اذ الركن فيه غبن فاحش
وصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته. وكذا الجد اب الاب اذ الركن
هناك وصي الاب يجوز قسمة وصي الام فيما تركت اذ الركن احد من هؤلاء فيما سوى
العقار لانه قائم مقام الام وتصرفها فيما هو ملك ولدها المغير صحيح بالبيع
فيما سوى العقار فكذلك في القسمة. ولا يجوز قسمة الام والاخ والعم والزوج
على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة وان لم يكن لاحد منهم اب ولا وصي اب ليس
لوصي الام ولاية القسمة على الصغير في غير ما تركت الام. ويجوز قسمة وصي الام
على الابن الكبير الغائب فيما سوى العقار لانه قائم مقام الاب فيما يرجع الى الحفظ
وبيع ماسوى العقار من الحفظ. ولا يجوز قسمة الملتقط ولا قسمة المملوك
على ولده الحر والمعتوق بمنزلة الصغير. اما المبرسم والمغنى عليه والذي يمين ويقيم
لا يجوز عليهم قسمة احد من الابضاء او وكالة في حال افاقته. والذي جعله القاض
وصيا لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب اذا جعله وصيا في كل شيء. وان جعله القاض
وصيا في شيء خاص نحو الاتفاق او حفظ ماله لا يجوز قسمة لان نصب القاض
وصيا قضاء والقضاء يقبل التخصيص. بخلاف وصي الاب في شيء خاص فانه يكون
وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب اذا اقتسم الورثة التركة فيما بينهم بغير امر القاض

وفي الورثة صغير أو غائب أو شريك الميت لا يصح القسمة إلا بإجازة الغائب ولي
الصغير أو بإجازة الصغير بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل البلوغ. فإن مات الغائب
أو الصغير قبل الإجازة فجازت ورثته تقدرت القسمة في قول بجنيفة وإبي يوسف
ولا تغن في قول محمد ربح كذا في مختصر عصام ربح. وأن كانت هذه القسمة بأمر القاض
صحت القسمة. وذكر المخصاص ربح إذا كان في الورثة صغير أو غائب ولو كان في يد الغائ
ولا في يد الم صغير شيء من التركة بل كان الكل في يد المحضور الكبار فطلبوا القسمة من القاض
فإن القاضي يجعل للصغير وصيا يقوم بالقسمة ويقبض حقه ويجعل للغائب وكيلًا
يأمرهم بالقسمة. وأن كان في يد الغائب شيء من التركة لا يقسم حتى يحضر الغائب ويقوم
البينة على أن ذلك ميراث بينهم وعلى عدد الورثة فيقسم وذكر في الجامع أنه لا يقسم إن قامت
البينة مما لم يحضر الغائب. ولو كان شيء من التركة في يد الم صغير فالخافي به كل الم فيما إذا كان
من التركة في يد الغائب وثم لا يقسم. إذا قسمت التركة وعلى الميت دين فاجاز الغريم قسمة
الورثة ثم أراد نقض القسمة كان له أن ينقضها وهكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت
كان للغريم أن ينقض القسمة إلا أن يكون الضمان بشرط جلاءة الميت. ولو كان في التركة
دين على الميت فاقسموا على أن يضم كل واحد منهم للغريم أو ضمن أحدهم أن كان الضمان
مشروطًا في قسمة الميراث فسدت القسمة وأزيل يمكن مشروطًا في القسمة بل ضمن
بعد القسمة فهو على وجه أن ضمن على أن لا يرجع على الشراء وأدى جازت القسمة. وأن
ضمن على أن يرجع أو ضمن وسكت كان له أن ينقض القسمة لأنه قائم مقام الغريم
والغريم أن ينقض القسمة مما لم يصل إليه حقه فكن الم قام مقامه. إذا كان المكيل
والموزون بين حاضر وغائب أو صغير وبالغ وأخذ الحاضر أو البالغ نصيبه فهلك
الباق في أن هلك قبل أن يصل ذلك إليهما لا يكون الهلاك على الصغير والغائب

وهو كما في صفة اذ كانت مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان للمزارع
 قسّمها وأفرز نصيب في قسم المزارع والدهقان غائب فحمل نصيب الدهقان الى الدهقان
 فلما رجع اذا قد هلك ما افرزه لنفسه كان الهلاك عليهما وان قسم الصبر واقر
 نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه الي بيته اولا فلما رجع اذا قد هلك ما افرزه
 الدهقان كان الهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ ثلاثة
 فربينهم اراضي لاحد عشر اسهم وللثاني خمسة اسهم وللثالث سهم واحد فلو
 قسمتها واراد صاحب العشرة الاسهم ان يقع سهماه متصلين في موضع واحد
 ولا يرخص بذلك الذي له سهم واحد قسمت الاراضي بينهم متصلة كانت او متفرقة
 على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم للثالث ويجعل الاراضي على عدد
 سهامهم بعد ان عدلت وسويت ثم يجعل ينادي سهامهم على عدد سهامهم ويقع
 بينهم فاول بندقة يخرج توضع على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام
 ثم ينظر الى البندقة التي هي فان كانت لصاحب العشرة من البنادق العشرة يعطى له
 ذلك وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضع البندقة عليه فيكون سهامها
 على الاتصال ثم يقرع بين الستة كذلك فاول بندقة يخرج توضع على طرف من اطراف
 الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة التي هي فان كانت لصاحب الخمسة من البنادق
 الخمسة يعطى له ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم
 الواحد لصاحب الواحد وان كانت هذه البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف الذي
 وضع عليه البندقة ويكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة رجلان يتوزعون ثلثين
 وتوا خمسة عشر خابية خمس منها مملوءة خلا وخمس منها الى نصفها خلا وخمس منها خا
 والكل مستوية فاراد البنون ان يقسموا الحواشي على السواء من غير ان يزيلوا عن مواضعها

قالوا الوجه فيه ان يقطع احد البنيين خابيتين معلوتين ونظيره الى انفسها وخابيتين خابيتين ويحيط
 الثاني كذا لك يبيع خمس خواوي احديها جملة واحدة واخرها خالية وتلك الى انفسها
 فيعطى للابن الثالث ذلك فيقع المساواة بذلك رجلان بينهما خمسة ارغفة
 لاحدهما رغيفان وللآخر ثلثة قد عا رجلا ثالثا واكلوا جميعا مستقوين ثم ان الثالث
 اعطاها خمسة دراهم وقال اقتسما على قدر ما اكلت من ارغفتكما قال الفقيه
 ابو الليث رح يكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلثة ثلثة دراهم
 لان كل واحد منهم اكل رغيفا وثلثة رغيف مشاعا فلكل واحد من ذلك لصاحب الرغيفين
 ورغيف تام من نصيب صاحب الثلثة فاجعل كل ثلث سهم فيصيب كل واحد منهم سهم
 من نصيب صاحب الرغيفين وثلثة اسهم من نصيب صاحب الثلثة وذلك خمسة
 فيقسم البدل كذلك فيكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلثة
 ثلثة دراهم وقال الفقيه ابو بكر رح عندى لصاحب الرغيفين درهم من البدل
 لانه اكل من رغيفه رغيفا وثلثة رغيف ولم ياكل الثالث من رغيفه الا ثلث رغيف
 وكل واحد منهم اكل رغيفا وثلثة رغيف فالثالث اكل من الارغفة الثلاثة رغيفا
 وثلث رغيف فكان لصاحب الثلثة اربعة دراهم من خمسة دراهم شريكان بينهما
 عنب اراد ان قسمته يجوز قسمته بالوزن بالقبان او الميزان وقال بعض المشايخ يجوز
 قسمته بالشرطه ايضا لقلة التفاوت وقال ولا نارض وهذا غير صحيح لانه وزني
 فلا يجوز قسمته بدون الوزن اما بالقبان او بالميزان فلا يجوز قسمته بالشرطه
 لانها مجازفة وقسمته التين بالجمال ذكره النفاذ انه يجوز لقلة التفاوت لانه
 ليس بوزني رجلان تواضعا في بقر بينهما علان يكون عند كل واحد منهما خمسة
 عشرونما يحلب لينة كان باطلا ولا يحمل فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه

في حل هبة المشاع فيما يقسم إلا أن يكون صاحب الفضل استهلك
 الفضل فلما أجمعه صاحبه في حل كان ذلك اجلاء له عن الضمان فيجوز لما حال
 قيام الفضل يكون هبة أو إبراء عن العين وأنه باطل. أهل قرية غرقهم السلطان
 فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك. وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس
 وقال الفقيه أبو جعفر ح إن كانت الفريضة لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك
 لأنها مؤنة الملك وإن كانت لتخصيص الابدان الذين يتعرض لهم يقسم على قدر
 الرؤس الذين يتعرض لهم لأنها مؤنة الرأس. ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان
 لأنه لا يتعرض لهم. وأربعين اثنين انهدمت فأراد احدهما البناء ولحق الآخر يقسم
 الدارين بينهما. ولو كان جدار بين رجلين لأحدهما عليه جذوع وليس للأخر عليه
 شيء فانهدم الحائط فآخذ صاحب الجذوع صاحبه بالبناء وإبى صاحبه فانه
 لا يجبر عليه ويقال لهما ان شئتما فاقتما أرض الحائط فان أراد صاحب الجذوع
 وأراد الآخر القسمة فإنه يقسم بينهما نصفين. رجلان بينهما مملوك صغير وجارية
 فانهما يجبران على نفقةهما فلما أراد احدهما الانفاق وقال الآخر ليس لي شيء ذكر الكرخة رح ان الحكم
 يبيعهما ممن يتفق عليهما فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد اتفق من بيت المال
 فان قال احد الشريكين انا اتفق عليه ديناً على مولا وقال امرأته من غير اجبار وان بلغ
 اكثر من قيمته اضعا فإكان ذلك له على المولى ولا يسقط عنه بهوت المملوك ولو كانت
 دارا ومخملين رجلين لا يجبر على الانفاق. شريكان اقتسما على ان لأحدهما الصامت والأخر
 العرض وقماشات الخافوت والديون التي على الناس على أنه ان قوى شيء من الديون
 يرد أخذ الصامت على شريكه نصفه كانت القسمة فاسد فلاز القسمة في معنى البيع
 على هذا الوجه فاسد وعلى أخذ الصامت ان يرد على شريكه نصف ما اخذ من الصامت

وعلى الشريك الآخر ان يرضى على اخذ الصامت نصف ما اخذنا ايضا. ^{دارين} شريكين ^{بها} بايا من الدار ووضعوا في الدار ثم اقتسما الدار فان البلب ^{بها} الموسوعة ^{بها} للدانويوت ^{بها} ولا يكون داخل في القسمة بمنزلة متاع في الدار ولما اقتسما كرماء في الكرم اعنا فوقع الاعناب في النصف الذي اصاب احدهما ان ذكر العنب في القسمة تكون العنب ^{تتم} اخذ النصف الذي فيه العنب والا فلا. وكذا لو اقتسما دارا فوقع في نصيب احدهما بيت فيه حمامات ان لم يذكر الحمامات في القسمة لا تدخل وان ذكروها في القسمة وجعلوها صاحب البيت فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة قاسية وان كانت تؤخذ ^{خذ} بغير صيد جازت القسمة وتكون الحمامات لصاحب البيت لان حكم القسمة حكم البيع. ارض بين رجلين فطلب لجد هما القسمة من القاضي وابي الآخر وقال اجت نصيب من فلان الغائب واقام البينة على ذلك لا تقبل فينه لانه يريد بهذا دفع القسمة عن نفسه بدعوى الفعل على الغائب وذلك باطل. ^{دارين} شريكين ^{بها} اتهدمت فقال احدهما بنينها وابي الآخر فان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار رجا وشيئا لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء ان يبيع ثم يواجر ثم ياخذ نصف ما انفق في البناء من العلة. وفي الاراضي المشتركة اذ ابناها احدهما فقال له صاحبه ارفع بناءك فان القاضي يقسم الاراضي بينهما فوقع من البناء في نصيب الذي لم يبن ^{فله} ان يرفع ذلك او ياخذ البناء بالقيمة ان ارضي صاحبه بذلك. وعن محمد بن عطاء ^{طاحنة} مشتركة بين اثنين انفق احدهما في مرمتها لا يكون شطوعا. طاحونة او حمام بين اثنين استاجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم انفق احد المستاجر في مرمة الطاحونة او الحمام باذن من اجرة هل يكون له ان يرجع بذلك على الشريك الذي لم يواجر نصيبه من هذا المستاجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجح محتمل ان يقوم المستاجر ^{معلم}

عن ميرزا محمد باقر ويرج بنصف ما اتفق على الرواية التي رويت عن محمد ربح. ويجوز ان يقال
 ان هذا المفسر يرجع على مزاجه ثم مزاجه يرجع على شريكه. ويجوز ان يقال ان هذا المفسر
 يكون متطوعا واختار الفتوى ان لا يرجع هذا المستاجر على شريك مزاجه. ومات وترك
 ضيعة وخمسة بنين واحد هم صغير والباقي كبار اثنان منهم حاضرون واثنان غائبان واشترى
 رجل نصيب احد الحاضرين فطالب هذا المشتري شريك بائعه بالقسمة عند القاضي فخرج
 بالقصة فان القاضي امر الشريك الحاضر بالقسمة ويجعل رجلا وكيله عن الغائبين
 وخصما عن الصوريان المشتري قام مقام بائعه وكان لبائعه ان يطالب الشريك الحاضر
 بالقسمة اذا كانت الضيعة ميراثا لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان الاصل
 صبي اخوانه بالغ وقاسم وصيه الميت قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ربح الله ان كان
 الصبي مراعا قبل قوله ويجوز قسمته وان لم يكن مراعا ويعلم ان مثله لا يحتمل لا يجوز
 ولا يقبل قوله لانه مكنب ظاهر او اثنين بهذا ان ابن شنيعة عشرة سنة اذ كان مجالا يحتمل
 مثله اذا اقرب البلوغ لا يقبل قوله ربحا باع من رجل شيئا فخرج بالدرك ثم مات الضامن
 وطلب ورثة الضامن قسمه ميراثه فان القاضي يقسم لان الدين غير ثابت للحال
 فان قسم وباع كل واحد من الورثة نصيبه ثم ادرك المشتري درك كان للمشتري ان يرجع
 على ورثة الضامن وينقض قسمتهم لان هذا بمنزلة دين مقارن للموت لا سبب
 هذا الدين كان في حياة الميت ولو كان الدين ظاهرا وقت القسمة لا يجوز ^{القسمة}
 فكذا اذا وجب بسبب كان قبل الموت. رجعت عن امرأة وابنين والمرأة تدعى انها حامل قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح تعرضي على امرأة ثلثة امارتين حتى تمسجنها
 فان لم تقف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث. وان وقفت على شيء من علامات الحمل
 اتممت بصوامع ولد فانه لا يقسم. وكذا الومات الرجل وترك امرأة حاملا وابنة ^{ضيق} القا

لا يقسم الميراث حتى تلد. فان كان الوارث أكثر من واحد ولم ينظر الولاية فكانت الولاية
 بعيدة يقسم وإن كانت قريبة لا يقسم. ومقدار القرب والبعد مفوض إلى رأي القاضية إذا
 قسمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلافه في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقيه أبو جعفر ^{قف}
 نصيب ابنين ويقسم الباقي وهو دواير عن أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله وقال بعضهم
 يوقف نصيب أربعة بنين وهو رواية عن أبي حنيفة روح أيضا وذكر الخصاص عن أبي يوسف
 روح أنه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى. هذا إذا كانت الورثة ممن يرتبون مع الحمل
 إن كان ابنا فان كانوا الأيتام مع الابن بان ماتت عن أخوة وأما حامل يوقف جميع التركة
 ولا يقسم لأن في ذلك أخوة في طلب القسمة شك فلا يقسم رجل مات عن امرأة حامل وابنين ^{بنين}
 فطلب الأولاد وقسمه الميراث قال الفقيه أبو جعفر روح لهما ثمن الميراث خمسة من أربعين ^{سهما}
 وللأبنتين سبعة أسهم وللأبنتين أربعة عشر ويوقف لأجل الحمل أربعة عشر وعلى ما اختير
 الفتوى يوقف للحمل نصيب ابن واحد فتخرج المسئلة من أربعة وستين ثمانية أسهم للمرأة
 وأربعة عشر للأبنتين وثمانية وعشرون للأبنتين ويوقف للحمل نصيب ابن واحد أربعة عشر
 حامل مات وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد
 وقال بعضهم لم يميت فدنت المرأة لذلك ثم شق قبرها فاذا معها ابنة ميتة ^{كت}
 المرأة زوجها وأبوها هل يكون لهذا البنت التي وجدت شيء من المال قال المشايخ بلخ
 رحمهم الله إن أم الودة كلهم ازهد ابنتها خرجت بعد وفاتها حية ورثت ^{بنه}
 ثم نزلت من الابنة ورثتها. وأن محمد والرفيع لهما بالميراث إلا أن يشهد عدول ^{انها}
 ولدتها حية وأما يسعهم الشهادة على هذا الوجه إذا لم يغلقوا قبرها منذ دنت إلى أن ينسجم
 ويصعد صوت الولد تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وإن لم يكن هناك شقوق
 يخلف الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لهما الميراث. وإذا خرج رأس

اول . هوجي تيممات قبلان نخرج الباقى لاميرات له وان استهل ولا نصلي
 عليه الا اذا نخرج الكز البدن وهوجي والله اعلم بالصواب
 كتاب قاضيان جلد ثالث تمام شد

To: www.al-mostafa.com